تجليد
صالح الدقر
بيروت - المزرعة

328.372:B35bA

بيانات الحكومة وقرارات مجلسي البرلمان
بشأن الاسئلة والاستجوابات عما ورد في

328.372 1 Oct 69
B35bA

J. Lib.
1 FEB 1983

J. Lib.
1 FEB 1988

SAFET LIB.
1 JUN 1991

ARMED FORCES INSTITUTE OF PATHOLOGY
MEDICAL MUSEUM
LIBRARY

328.372
B356A
C.1

بيانات الحكومة وقرارات مجلسى البرلمان

بشأن الأسئلة والاستجوابات عما ورد فى العريضة المرفوعة

إلى

حضرة صاحب الجلالة الملك

من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا

وما يتعلق بها من مسائل سبق إثارتها فى مجلسى البرلمان

القاهرة
طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق
١٩٤٣

MICHIGAN STATE UNIVERSITY LIBRARY

١ — فى مجلس الشيوخ

١ — الأسئلة

(١) سؤال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد المجيد العبد
عن بعض النشرات التى طبعت ووزعت "الكتاب الأسود"
متضمنة إسناد أمور معينة لبعض الوزراء

بجلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"نشر مكرم عبيد باشا كتابا أسود نسب فيه إليكم ولبعض زملائكم الوزراء أمورا معينة. فإذا كان ما جاء بهذا الكتاب لا يستند على أساس من الصدق ولا تقوم دعواه على حقيقة، وهو ما نريده ونرجوه، فلماذا تجاوزتم عن محاكمة صاحب هذا الكتاب الأسود خصوصا وأنه قد لجأ إلى الهيئات الأجنبية من أمريكية وإنجليزية وغيرها مقدما لهم نسخا من هذا الكتاب، وكأنى به ينتظر رأيهم أو يلتمس عطفهم، وهذا جموح عن الوطنية وأمر يجب أن يؤخذ بحزم ويعالج بعزم، أفلا يرى رفعة الرئيس أن يرفع غموض هذه المسألة "السوداء" بتحقيق دقيق من جميع نواحيها، إحقاقا للحق وإزهاقا للباطل؟ وإذا كان ما جاء بهذا الكتاب ليس صحيحا، فلماذا ينفرد مكرم باشا بحاباة القانون فلا يسأل عن غلطاته ؟".

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء

حضرات الشيوخ المحترمين :

يقتضى نص الدستور مسئولية الوزارة أمام البرلمان ، وهذا الحكم هو أخص خصائص الحياة الدستورية ، بل هو محور النظام الدستورى بكله . والحكومة تقديرا لهذه المسئولية على أتم استعداد لأن تفند أمام البرلمان الممثل للأمة كل ماجاء بالعريضة التى رفعها مكرم عبيد باشا إلى ديوان جلالة الملك فى يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ والتى أحال الديوان إلينا صورة منها فى يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٤٣ ، وهى ترحب بكل سؤال أو استجواب يقدم فى البرلمان لهذا الغرض ، سواء أكان ذلك من صاحب العريضة أم من غيره من حضرات الشيوخ أو النواب المحترمين المعارضين أو المؤيدين .

وقد كان فى وسع صاحب العريضة أن يواجه الحكومة فى البرلمان بما يريد من الأسئلة والاستجوابات ، ولكنه لم يرد أن يسلك هذا الطريق القويم الكفيل بإظهار الحق فى أقرب وقت ، وهذه المداورة أو المناورة مكشوفة القصد ظاهرة الغرض ، فهو يعلم قبل غيره أن محتويات العريضة مكذوبة جملة وتفصيلا ، وأن إلقاء النور عليها يفضحه ويفضحها ويظهر الناس جميعا على إفكه وبهتانه ، ولذلك تجنب الطريق الطبيعية التى رسمها الدستور لمحاسبة الوزراء ، وأخذ يوزع فى الخفاء الكتاب الذى أشار إليه حضرة الشيخ المحترم ، ويلقى فى روع الناس أنه مستعد لأن يحاكم على ما كتب أمام القضاء ، وقصده فى ذلك واضح ظاهر ، فمثل هذه الوقائع التى سودها خياله الكاذب تقتضى تحقيقات ، ومحاكمة ترتقى عدة درجات ، وتمتد إلى سنة أو سنوات ، وتبقى فيها الوزارة فى ظلال ما افترى من شبهات .

ذلك لأن تولى السلطات القضائية للتحقيق يقطع على الوزارة طريق تكذيبه بنشر البيانات حتى لا تتهم بالتأثير فى القضاء ، كما يقطع على البرلمان

التعرض لأكاذيبه ، أو سماع رد الوزارة على مفترياته تحقيقا لمبدأ فصل السلطات . وما من عاقل يقبل للوزارة ولا للبرلمان ولا لشرف الأمة هذا الوضع العجيب . وأنا مطالب أمام ضميرى وأمام التاريخ بكشف القناع عن محتويات هذا الكتاب الكاذب ، وتفنيد ما جاء فيه تفنيدا حاسما سريعا وعندئذ يستطيع شيوخ الأمة ونوابها أن يحقوا الحق ويدمغوا الكذب والباطل. وعندئذ يمكن أن ينظر فى مسئولية العرائض أو المنشورات ويمكن أن تسأل الحكومة كما سأل حضرة الشيخ المحترم عن أخذ المسئولين بالحزم والعزم .

هذا هو الوضع الطبيعى لموضوع هذا الكتاب الذى احتوى فيما احتوى مفتريات سياسية كثيرة لا يمكن أن يشغل بها القضاء ، والشأن الأول والأخير فى نظرها والمحاسبة عليها شأن البرلمان ، وقد اعتاد موزع العريضة أن يهرب من مثل هذه المواقف الصريحة ، لأن كل همه التشنيع والافتراء ، فما من مرة قدم استجوابا إلا وهرب فى دور المناقشة لسبب أو لآخر ، ناكلا عن شرح استجوابه ، أو مواجهة البيانات التى تلقيها الحكومة : والحكومة لن تعبأ بمثل هذه المناورات ، وهى معتزمة أن تقدم للبرلمان عما تسأل عنه أو تستجوب فيه بيانات قاطعة حاسمة مؤيدة بالأدلة والمستندات ، وهى تدعو معارضيها وأنصارها على السواء لفتح هذا الباب على مصراعيه لإلقاء النور على حملة التضليل والكذب .

أما ما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم من أن صاحب العريضة قد لجأ إلى الهيئات الأجنبية من أمريكية و إنجليزية مقدما لهم نسخا من كتابه انتظارا لرأيهم أو التماسا لعطفهم ، ومن أن هذا العمل من جانبه جنوح عن الوطنية ، فالحكومة تشارك حضرة الشيخ المحترم رأيه فيه ، وتأسف لوقوعه من نائب تولى الوزارة عدة مرات ، وكان نقيبا للمحامين الأهليين ، ثم يجىء الآن فيهدر صفته النيابية بل كرامته الوطنية على هذه الصورة . وكذلك تأسف الحكومة لإسفافه فى لهجته وعباراته إسفافا كبيرا لا يتفق مع ما ينبغى لنائب ، بل لأى فرد من أفراد هذه الأمة الكريمة من الترام

مقتضيات اللياقة وتجنب الإسفاف فى عريضة تقـدم لمقام حضرة صاحب الجلالة الملك . ولا يخامرنى شك فى أن هذه الخطة التى اعتزمتها بإزاء هذا الكتاب هى الخطة المثلى التى تلتزمها حكومة تعرف قدر نفسها وقدر شرفها ، وتحرص على أن تتقدم بحسابها أمام شـيوخ الأمة ونوابها ، وعلى أن تأتى البيوت من أبوابها ، وتضع الأمور فى نصابها فى أقرب وقت .

فإذا ما تم ذلك وقال ممثلو الأمة كلمتهم فى حدود واجبهم وحقهم ، أمكن أن تسأل الحكومة عما تعـتزمه فى شأن المفترين والقضاء على حملة المغرضين والمضللين .

و إنى لأدعوكم جميعا إلى الحرص على احترام المبادئ الدستورية الصحيحة لتكون جميع أعمالنا هنا فى حدود الدستور الذى هو عماد حياتنا النيابية .

ولا تنسوا أن أمم الشرق العربى والعالم الإسلامى أجمع تتطلع إلى مصر دائما وتدعوها إلى قيادة حركتها فى سبيل نيلها الحياة الحرة الكريمة ، متخذة من مصر فى نهضتها الحديثة القدوة الحسنة والمثل الأعلى . فلا يعبثن عابث من أبناء البلاد بهذا المقام العظيم ، ولتبق مسائلنا الداخلية محصورة فى حدود بلادنا .

كما أهيب بكم جميعا على اختـلاف ميولكم وأحزابكم وبكل حريص من أبناء الوطن العزيز على وحدة الأمة المصرية الكريمة — وهى الوحدة التى مكناها بجهادنا — أن تقفوا كل محاولة خطرة يدفع إليها أى لاعب بالنار للتفريق بين عنصريها اللذين جمع بينهما الاتحاد الوطنى المقدس ، فإن هذا الاتحاد من أعز ما كسبناه فى حركتنا القومية نضالا عن الديمقراطية والحرية الصحيحة والدستور والاستقلال .

(تصفيق من اليمين) .

فإذا لعب رغم هذا التحذير لاعب بالنار ومثير للفتنة ، وقعت عليه التبعة كاملة من غير رحمة ولا هوادة .

(تصفيق من اليمين) .

تعليق حضرة السائل المحترم

لقد سمعت رد رفعة رئيس الوزراء ، وقد أجاب عن سؤالى صراحة بأنه سيفحص هذه المسألة بالطريقة المثلى ، وأنه مستعد أن يقدم البيانات والوثائق التى تقنع من لديه أدنى شك .

فإذا كان الجواب على هذه الصورة فأنا أعتبره فى هذه اللحظة كافيا جدا ، وبخاصة ما دام رفعة رئيس الوزراء على استعداد لأن يقدم الوثائق التى تثبت براءة المنسوب إليهم هذه التهم المعينة .

(٢) سؤال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح ، عما نسب الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من إصدار أمر عسكرى بعدم تنفيذ حكم صادر ضد الخواجه توفيق مفرج باخلاء الشقة المؤجرة له
بجلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"قال مكرم عبيد باشا فى ملحق للعريضة التى رفعها الى جلالة الملك فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ إنه وقف فى آخر لحظة على فضائح جديدة منها ما سماه محسوبية التشريع ، فقد زعم أن رفعتكم بصفة كونكم حاكما عسكريا استصدرتم فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٢ أمرا عسكريا خاصا لمصلحة الخواجه توفيق مفرج وذلك عقب صدور حكم ضده فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ بإخلاء الشقة المؤجرة له . وقد قال إنه لم يكد يصدر الحكم فى ١٢ أغسطس

حتى غضب توفيق مفرج وغضبتم له فأصدرتم أمركم العسكرى المذكور بعد أربعة أيام من صدور الحكم حتى لا يطرد الخواجه مفرج من المنزل المؤجر له .

فهل صحيح أن الأمر العسكرى المذكور صدر خصيصا لعدم تنفيذ الحكم الصادر ضد الخواجه توفيق مفرج وأنكم لم تفكروا فيه إلا بعد صدور هذا الحكم ؟ " .

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

رئيس مجلس الوزراء

اسمعوا ما قال مكرم باشا فى عريضته لجلالة الملك :

" مولاى صاحب الجلالة :

«لم أكد أختم هذه العريضة حتى تواترت الأنباء بفضائح جديدة وعديدة»
«من الصنف الذى تميز به هذا العهد ولكأنها تأبى إلا أن تلاحقنا إذا لم»
«نلحق بها ، وفيما يلى بعض ما وقفنا عليه فى آخر لحظة » :

محسوبية التشريع :

«لقد اجترأ هذا العهد المشئوم على اشتراع المحسوبية وتنويعها بل»
«وتفريعها حتى لم يبق مجال حكومى أو أهلى إلا واقتحمته فلوثته ، ولكنى»
«لم أسمع حتى الآن بالمحسوبية فى التشريع وفى استصدار القوانين العامة»
«تحقيقا للمصالح الخاصة حتى جاء النحاس باشا فابتكر هذا الابتكار لمصلحة»
«الأصدقاء والأنصار .

«وأى الأصدقاء يا مولاى ... هو الخواجه توفيق مفرج الذى اصطفاه»
«النحاس باشا صديقا حميما وكريما . وجلية الخبر أن الخواجه الياس»
«مالوك رفع دعوى مستعجلة أمام حضرة قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة»
«مصر الابتدائية الأهلية ضد الخواجا توفيق مفرج طالبا الحكم ضده»
«بإخلاء "الشقة" المؤجرة له — وفى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ أصدرت»

«المحكمة حكمها ضده بإخلاء المنزل المذكور وشملت الحكم بالنفاذ مع إرجاء»
«التنفيذ بالإخلاء إلى ميعاد نهايته آخر أكتوبر سنة ١٩٤٢ — (وإنى»
«أتشرف بأن أرفق مع هذه العريضة صورة من الحكم المشار إليه) . »

«ماذا؟ أفيطرد الخواجا توفيق مفرج من منزله المؤجر له وهو هو الصديق»
«الصادق — أو فى القليل الصدوق — لرفعة الحاكم العسكرى ... ...
... ...
"إنها لكبيرة فى حق هذا الكبير".

«ومن ثم فلم يكد يصدر الحكم فى ١٢ أغسطس حتى غضب توفيق مفرج»
«وغضب معه الحاكم العسكرى فأصدر رفعته أمرا عسكريا فى ١٦ أغسطس»
«سنة ١٩٤٢ أى بعد أربعة أيام جاء فيه أن للمستأجرين الذين تكون قد اتخذت»
«ضدهم إجراءات لإخلاء الأمكنة المؤجرة لعدم قيامهم بالإخطار المنصوص»
«عليه فى المادة الأولى من الأمر رقم ١٥١ (وهو أمر عسكرى سابق) ان»
«يفيدوا من أحكام الأمر الحالى إذا لم يكن قد صدر ضدهم حكم نهائى»
«بالإخلاء قبل تاريخ نشره — يراجع الأمر العسكرى رقم ٣١٥ بتاريخ ١٦»
«أغسطس سنة ١٩٤٢»

المنزل والمنزلة :

"ياصاحب الجلالة

«كان محامى الخصم فى هذه القضية زميلى الدكتور حنفى أبو العلا المحامى»
«وعضو الكتلة الوفدية المستقلة، فلما صدر الحكم ضد الخواجا توفيق مفرج»
«راح حضرته يرغى ويزبد ويتوعد ويهدّد بأنه سيلغى الحكم بأمر عسكرى،»
«ووصل نبأ هذا التهديد إلى زميلى المحامى عن الخصم فلم يعبأ به أو يقم له»
«وزنا وفاته أننا فى عهد انقلبت فيه الموازين والمقاييس . وكم كانت»
«دهشته إذ رأى بعد مرور أيام معدودات أمرا عسكريا يخرج على كل»
«قياس ... ويتنافى مع كل سابقة فيرجع بحكمه إلى الوراء ويلغى حكما»
«قضائيا لا لسبب، إلا لأنه لم يصبح نهائيا. وذلك رغم أن الأمر العسكرى»

«السابق لم يرتب أية نتيجة على مجرّد عدم الإخطار، فكم يكون الأمر إذا»
« اقترن عدم الإخطار بحكم قضائى بالإخلاء ... ولكنه توفيق مفرج . »
«وما أدرانا من توفيق مفرج ؟ »

«إنها لمهزلة. وإنها لمأساة أن تحدر بنا المحسوبية إلى هذا الحد، ومابى»
«من حاجة الى القول أن الخواجا توفيق مفرج سارع الى الانتفاع بهذا»
«الأمر الذى صدر لمنفعته فاستأنف الحكم الصادر ضده بتاريخ ٢٢ سبتمبر»
«وألغى الحكم بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ... وهكذا احتفظ توفيق»
«مفرج بمنزله ... وبمنزلته فى وقت معا ... » ".

*
* *

زعم إذن مكرم باشا أن رفعة الحاكم العسكرى إنما أصدر بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٢ الأمر رقم ٣١٥ استجابة لطلب الخواجة توفيق مفرج الذى حكم بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ من قاضى الأمور المستعجلة بإخراجه من المسكن المملوك للخواجه الياس مالوك .

ولما كان قسم قضايا الحكومة هو الذى قام بإعداد الأمر العسكرى المشار إليه فى العريضة، فقد رأيت بمناسبة هذا السؤال أن أطلب منه مذكرة ببيان الظروف التى استدعت صدور الأمر رقم ٣١٥ بكافة مشتملاته — فجاءتنى مذكرته الآتية :

١ — تنص المادة الأولى من الأمر رقم ١٥١ على أن المستأجر الذى يرغب فى طلب امتداد الإجارة القائمة فى أول مايو سنة ١٩٤١ يجب عليه : "أن يعلن المالك بخطاب موصى عليه برغبته فى التجديد قبل انتهاء الإجارة بخمسة عشر يوما على الأقل " ويكون الامتداد لمدد جديدة متتابعة بحيث لا تزيد المدة الواحدة على ستة أشهر، ومؤدى هذا النص بالنسبة للمستأجرين مشاهرة أنه يقع عليهم واجب إخطار المالك على الوجه المتقدم ذكره مرة كل شهر .

وقد مكن هذا النص بعض الملاك من قطع السبيل على هذه الطائفة من المستأجرين فى الانتفاع برخصة التجديد التى أتى بها الأمر رقم ١٥١، وتفصيل ذلك أنهم كانوا يعلنون المستأجرين برغبتهم فى فسخ عقود الايجار قبل نهاية الشهر بخمسة عشر يوما دون زيادة، وبهذه الكيفية يفوتون على المستأجر الفرصة فى طلب الامتداد الذى يجب أن يتم بخطاب موصى عليه قبل انتهاء الإجارة بخمسة عشر يوما على الأقل .

٢ — أصدرت بعض المحاكم فى الأحوال المتقدم ذكرها أحكاما بالإخلاء. فتقدم أحد المحكوم عليهم من المستأجرين (فريد افندى غنوم الموظف من الدرجة السابعة بقسم قضايا وزارة الخارجية) يشكو إلى مكتب الحاكم العسكرى العام فأحيلت شكواه إلى رياسة لجنة قضايا الحكومة بالكتاب رقم ٦٢ — ٢/١ المؤرخ ٢٤ مايو سنة ١٩٤٢ ونصه كما يأتى :

" أتشرف بأن أرسل إلى سعادتكم مع هذا الكتاب الوارد إلى حضرة صاحب المقام الرفيع الحاكم العسكرى العام من حضرة فريد افندى غنوم الموظف برياسة لجنة قضايا الحكومة بشأن عدم أخذ المحاكم فيما يتعلق بعقود المشاهرة بمدة الستة الأشهر المقررة بالأمر رقم ١٥١ الخاص بتجديد إيجار المنازل وامتداد عقود الإيجار بل أخذها بالمدة التى يقضى بها القانون العادى أى أن يكون الإخطار الصادر من المستأجر مشاهرة كل خمسة عشر يوما.

والمسألة معروضة على سعادتكم حتى إذا ما رأيتم إبداء رأى فيها تكرمتم بموافاتى به لعرضه على حضرة صاحب المقام الرفيع الحاكم العسكرى العام".

نظرت رياسة لجنة القضايا فى الشكوى وأفتت بكتابها رقم ٤٦١ بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٤٢ بما يأتى :

" أتشرف بأن أنهى إلى مقامكم الرفيع أنى اطلعت على الشكوى المرسلة مع كتاب السكرتارية العامة لمجلس الوزراء رقم ٦٢ — ٢/١ المؤرخ ٢٤ مايو الحالى وأرى أن الحالة التى بسطها الشاكى فى طلبه تتوفر فيها الحكمة التى صدر من أجلها الأمر العسكرى رقم ١٥١، فإن قيام المالك بإخطار المستأجر مشاهرة بالإخلاء قبل انتهاء الشهر بخمسة عشر يوما، ولو أنه متفق

مع شروط العقد ، إلا أنه يقطع السبيل على المستأجر فى الانتفاع بأحكام الأمر العسكرى رقم ١٥١ الذى يوجب على هـذا الأخير إعلان رغبتـه فى التجديد بكتاب مسجل قبل انتهاء الإجارة بخمسة عشر يوما على الأقل .

وقد كان فى الإمكان معالجة هذه الحالة عن طريق تفسير الأمر المذكور بأن يوضح فى بيان أو منشور أن المالك الذى لا يدع للمستأجر فرصة معقولة للانتفاع بأحكام الأمر رقم ١٥١ كأن يترك له مهلة يومين أو ثلاثة قبل ابتداء ميعاد الخمسة عشر يوما المنصوص عليه فى المـادة الأولى من الأمر رقم ١٥١ يعدّ متعمدا فى تعطيل أحكام هذا الأمر ولا يقع إعلانه للمستأجر فى هذه الحالة صحيحا — على أنى أرى دفعا لكل إبهام وتجنبا لتضارب الأحكام فى هذا الصدد أن يصدر نص تشريعى شامل لهذا التعديل . فإذا وافقتم رفعتكم على ما تقدّم تفضلتم بإصدار الأمر المرسلة صيغته وترجمته الفرنسية مع هذا .

على أننى بمناسبة هذا الاقتراح الذى فيه تيسير لفريق كبير من المستأجرين أود أن ألفت النظر إلى شكوى اصحاب الأملاك من الأمر العسكرى رقم ١٥١ ، وأهم أسباب شكواهم أمران : (أولا) عدم جواز مطالبة المستأجر بإخلاء المكن إذا احتاج اليه المـالك لسكناه خاصة أو لسكنى أحد أقاربه من الأصول أو الفروع . (ثانيا) عدم جواز زيادة أجور المساكن والحوانيت ولو بنسبة قليلة عمـا كانت عليه فى أبريل سنة ١٩٤١ مع ماطرأ من ذلك الحين من ارتفـاع فى نفقات إصلاح المبـانى وغلاء فى المعيشة " .

٣ — أجاب مكتب الحاكم العسكرى العـام على كتاب رياسة لجنة القضايا بالكتاب رقم ٦٢ — ٢/١ بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٤٢ الذى نصه كما يأتى :

" إيمـاء لكتاب سعادتكم رقم ٤٦١ ملف ١٥ — ٢٦٣٢/٦ المحرر بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٤٢ بشأن تعديل الأمر العسكرى رقم ١٥١ أتشرف بإبلاغكم أنى عرضت الأمر على حضرة صاحب المقـام الرفيع رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى العام فكلفنى رفعته أن أرجو من سعادتكم بحث الموضوع

من جميع نواحيه وعلى الخصوص من حيث شكوى أصحاب الأملاك من المسألتين المفصلتين فى كتابكم مع إبداء الرأى فى كل ذلك واقتراح تعديل شامل للأمر العسكرى المشار اليه " .

٤ — بحثت لجنة القضايا هذا الموضوع فى جلستها المنعقدة فى ١٨ يونيه سنة ١٩٤٢ وأسفرت مناقشاتها عن وضع صياغة مشروع التعديل (وهو الذى صدر به الأمر رقم ٣١٥) وقد أرسل المشروع إلى مكتب الحاكم العسكرى العام مع كتاب رئيس لجنة قضايا الحكومة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٤٢

وتعالج المادة ٩ من المشروع (وهى المادة ٩ من الأمر رقم ٣١٥) الشذوذ الذى تقدمت بشأنه الشكوى المشار اليها فيما تقدم .

وقد جاء فى كتاب إحالة هذا المشروع مايأتى : (ثالثا) أشير فى مشروع الأمر الى سريان أحكامه على الحالات التى يكون قد رفع فيها دعاوى إلى المحاكم بسبب عدم قيام المستأجرين بالإخطار المنصوص عليه فى المادة الأولى من الأمر رقم ١٥١ إذا لم يكن قد صدر ضدهم حكم نهائى بالإخلاء قبل تاريخ نشر الأمر الجديد .

٥ — عرض مشروع الأمر على مجلس الوزراء بجلسة ٢٦ يوليه سنة ١٩٤٢ فوافق على صيغته إلا فيما يتعلق بنسب الزيادة التى يتحملها المستأجرون فقد ترك تحديدها للجنة تشكل لهذا الغرض من أصحاب المعالى وزير العدل ووزير المالية ووزير الشؤون الاجتماعية ووزير الوقاية المدنية وحضرة صاحب السعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة . وبعد أن أتمت تلك اللجنة مهمتها أرسل رئيس لجنة قضايا الحكومة بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٤٢ الكتاب رقم ٦٥٩ ، الذى نصه كما يأتى :

" إلحاقا بكتابى إلى مقامكم الرفيع رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٤٢ المرسل معه مشروع أمر عسكرى بتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين للأماكن ، أتشرف بأن أنهى إلى مقامكم الرفيع أن اللجنة التى عهد إليها مجلس

الوزراء بإعادة النظر فى مشروع هذا الأمر فرغت من بحث أحكامه ووافقت على صياغتها الواردة فى المشروع إلا فيما يتعلق بالمادة ٤ وهى الخاصة بتحديد نسب الزيادة فى الأجور . فقد رأت تعديلها على الوجه المبين فى المشروع المرفق بهذا وعهدت إلى بإبلاغ هذا التعديل الى مقامكم الرفيع حتى اذا وافقتم عليه تفضلتم بإصدار الأمر بالصيغة المعدلة " .

وقد وافق مجلس الوزراء على المشروع الأخير المرسل مع كتاب رئاسة لجنة القضايا المتقدم ذكره وصدر تحت رقم ٣١٥ بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٢

وما الحكمة فى تقرير المبدأ الوارد فى المادة ٩ سوى مواجهة الحالة الناشئة عن العدول عن نظام الإخطار المقرر بالمادة الأولى من الأمر رقم ١٥١ إلى النقيض منه الذى أتى به الأمر رقم ٣١٥ حين قيد حرية المالك فى إخراج المستأجر من المكان المؤجر له بشروط وفى ظروف معينة ليس من بينها عدم قيام المستأجر بالإخطار عن رغبته فى تجديد الإجارة؟ ولذلك لم يكن من المنطق فى شىء أن تترك الإجراءات القضائية المترتبة على إغفال هذا الإخطار والتى لم تختتم بحكم نهائى تأخذ سيرها بعد التعديل المشار اليه .

من هذا يتضح :

أولا — أن التفكير فى إصدار الأمر العسكرى رقم ٣١٥ لم يبدأ فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ و إنما هو سابق لهذا، فهو سابق على يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٤٢ أى فى الوقت الذى كان مكرم باشا لايزال فيه عضوا بالوزارة

ثانيا — أن الذى حرك البحث فى إجراء تعديلات فى الأمر العسكرى رقم ١٥١ هو شكوى قدّمت قبل يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٤٢ من أحد الموظفين بوزارة الخارجية ، فلم يكن لتوفيق مفرج شأن فيه ، فالدعوى التى رفعت ضده تاريخ صحيفتها ٣ أغسطس سنة ١٩٤٢

ثالثا — أن هذه الشكوى إن كانت قد حركت هذا الموضوع قبل إصدار الأمر العسكرى بثلاثة شهور إلا أنها أثارت البحث فى تعديل الأمر

الخاص بالإيجارات كله ، مما اقتضى تداول الأمر بين لجنة قضايا الحكومة ومجلس الوزراء ، وتشكيل لجنة وزارية خاصة لبحث كثير من المسائل التى تضمنها الأمر رقم ٣١٥

*
* *

يقول مكرم باشا فى عريضته : "لم يكد يصدر الحكم فى ١٢ أغسطس حتى غضب توفيق مفرج وغضب معه الحاكم العسكرى فأصدر رفعته أمرا عسكريا فى ١٦ أغسطس أى بعد أربعة أيام" .

فهل هـذا يتفق مع الحقائق التى عرضتها ، وهى حقائق مستقاة من مصادرها الرسمية ومظانها الوثيقة الأصلية ؟

لقد كان الأكرم بوزير سابق حين سولت له نفسه أن يرفع عريضة إلى مقام جلالة الملك أن يصطنع شيئا من الروية وأن يروض نفسه على تحرى الوقائع الصادقة قبـل أن يطلق لقلمه العنان بمـا كتب . وإذا كان لا يعرف لنفسه حقها فقد كان عليه أن يعرف لمقام صاحب العرش حقه. (تصفيق) ، فلا يرفع إليه الأكاذيب فى ثوب الحقائق . (تصفيق) .

(٣) سؤال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجنـدى
عن المصرف الذى يمر بقسم كبير من أطيان آل عبد الرازق
بجلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"قال مكرم عبيد باشا فى كتابه الذى رفعه إلى جلالة الملك أن أهل المنيا يتحدثون فى أمر المصرف الذى يمر بقسم كبير من أطيان آل عبـد الرازق وغيرهم من أعيان المديرية ، ولكنه لا ينال بالخير والفائدة سوى أطيان سعادة زكى عبد الرازق باشا صديق وزير الأشغال القديم الحميم وهو مشروع كلف خزانة الدولة زهاء ٢٨ ألف جنيه .

فما هى الحقيقة فى ذلك ؟" .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية

تتمثل وظيفة وزارة الأشغال فى شق الترع والمصارف فى كل عام، بل فى كل شهر، بل كل يوم فى كل ناحية من نواحى القطر وإن لم تستطع وزارة الأشغال أن تؤدى واجبها نحو البلاد على هذا الوجه تكون فى الواقع قد ألغت وجودها.

ومن أعظم الأخطاء التى وقعت فيها وزارة الأشغال فى عهود مختلفة أنها حوّلت أراضى مصر الوسطى إلى الرى المستديم ولم تفكر فى أن تسير مشروعات الصرف فيها جنبا إلى جنب مع مشروعات الرى، مما كان سببا مباشرا فى ضعف تلك الأراضى التى كانت تعتبر من أخصب أراضى القطر.

ولذلك لم أستطع أن أتبين وجه المحاباة فى عمل مصرف أو مصارف ينتفع بها أهالى مديرية المنيا وآل عبد الرازق وغيرهم، ومن بينهم صديق محمد زكى عبد الرازق باشا.

على أنى أريد أن أسمع نقد الناقدين بعد أن يعلموا أن تلك المصارف التى أنشئت فى مديرية المنيا إنما كانت لانتفاع أكثر من عشرة آلاف فدان تقع فى زمام خمس عشرة بلدة وهى:

طنبو — منشاة بكير — أم الساس — إبشاق الغزال — السعدية — الأتلات — نزلة أولاد الشيخ — أبو جرج — صفط أبو جرج — بنى مزار — إدقاق السمك — مطاى — القيس — كوم مطاى — منشاة مطاى ونزلة ثابت.

وإن سعادة محمد زكى عبد الرازق باشا ليس إلا واحدا من كثيرين ممن انتفعت أراضيهم بتلك المصارف فضلا عن أنه لم يدخل فى برنامج وزارة الأشغال فى أى وقت من الأوقات، أن تقتصر فى أعمالها الإصلاحية على الجهات التى ليس فيها للوزير أهل أو أصدقاء.

كذلك أريد أن أسمع نقد الناقدين عند ما يعلمون أن محمد زكى عبد الرازق باشا هو أول من تبرع بجميع الأراضى التى شغلتها هذه المصارف

فى أطيانه من غير مقابل ، وقد اقتدى به فى ذلك بعض كبار أفراد عائلته الذين لم تربطنا بهم روابط حزبية أو صداقات ، فلم تدفع لهم أثمان أراضيهم كما لم تعط لهم تعويضات عن الزراعة التى كانت عليها وأن الذين عوضناهم هم صغار الملاك فقط .

وأظن بعد هذا لا يمكن لقائل أن يقول إن للصداقة دخلا فى هذا العمل العام النافع الذى أفادت به وزارة الأشغال عشرة آلاف فدان ونفعت به مئات الملاك وعشرات الألوف من الأهالى وكان لمحمد زكى عبدالرازق باشا فضل المساهمة فى هذه التكاليف بما قدم من أطيان لم يأخذ عنها أى مقابل .

(٤) سؤال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى ، عن صحة موضوع اختلاس أدوات هندسية فى مصلحة الطبيعيات بجلسة ١٩٤٣/٤/٢٢

نص السؤال :

" هل صحيح ما قاله مكرم عبيد باشا فى كتابه الذى رفعه الى جلالة الملك : أن بعض الموظفين فى مصلحة الطبيعيات أسند اليهم اختلاس أدوات هندسية تبلغ قيمتها حوالى السبعة عشر ألف جنيه فقامت الوزارة المختصة بتحقيق هذا الاختلاس ونوهت الصحف عنه منذ عهد قريب ؟

ولكن تدخلت بعض الوساطات فى الأمر فتبين أن أحد هؤلاء الموظفين وهو عباس افندى حلمى رئيس ورشة مصلحة الطبيعيات يمت بصلة الى أحد المحسوبين على النحاس باشا فكان أن نام التحقيق بعد أن سار فى طريقه حوالى الشهر ونصف ونقل الموظف المذكور من وزارة الأشغال الى مخازن وزارة الدفاع ومن ثم تحولت وجهة الاتهام ووجهة الدفاع " .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية

ليس صحيحا أن هناك اختلاسا فى أدوات هندسية بمصلحة الطبيعيات لا بسبعة عشر ألف جنيه ولا بجنيه واحد .

وليس صحيحا أن وساطات تدخلت فى أمر حضرة عباس افندى حلمى رئيس ورشة مصلحة الطبيعيات الذى قيل إنه أحد المختلسين

وليس صحيحا أن حضرة عباس افندى حلمى نقل إلى وزارة الدفاع ، ومن ثم تحولت وجهة الاتهام ووجهة الدفاع .

والصحيح والواقع أن جناب الدكتور هرست مدير عام مصلحة الطبيعيات اتهم حضرة عباس افندى حلمى رئيس ورشة الآلات العلمية بمصلحة الطبيعيات ببعض التهم التى تتصل بطريقة إدارته للأعمال بالورشة واستخدامه بعض العمال فى أعمال خاصة ، وعمل بعض إصلاحات خاصة فى الورشة وأخذه رشوة من مستخدم فى الورشة نظير توصية وصى بها عليه ، وأن الأمر أحيل إلى لجنة للتحقيق مكونة من أحد وكلاء التفاتيش بالرى ومحام من قسم القضايا ومدير حسابات وزارة الأشغال ، وضمانا لحسن سير التحقيق رخص لحضرة عباس افندى حلمى فى إجازة وندب بعد انتهائها للعمل بمصلحة الميكانيكا والكهرباء .

وقبل أن يتم التحقيق طلبت وزارة الدفاع ندب حضرة عباس افندى حلمى محمود لا نقله للعمل بمدرسة الصناعات الميكانيكية الحربية لمدة ستة أشهر فوافقنا على هذا الندب تحقيقا لفكرة إبعاد تأثيره فى مجريات التحقيق .

وعند ما انتهى التحقيق وقبل مضى الستة الأشهر المذكورة ألغينا ندبه لنتصرف فى التحقيق وهو تابع لنا .

ومع أن جناب الدكتور هرست وهو الذى قدم حضرة عباس افندى حلمى للاتهام قد اكتفى باقتراح خصم خمسة عشر يوما من راتبه كعقوبة

على ما قامت الأدلة فى التحقيق على صحته من بعض ما اتهم به ، فإننى بعد أن اطلعت على التحقيق لم أكتف بذلك ، بل قررت هذه العقوبة و زدت عليها أن أمرت بنقل حضرة عباس افندى حلمى نهائيا من رياسة الورشة بالطبيعيات إلى مصلحة الميكانيكا والكهرباء على أن يكون عمله فى إحدى محطات الرى قبلى أسيوط و بشرط ألا يكون رئيسا لأحد .

ومن ذلك يتضح أنه لا وساطة ولا شفاعة ولا تغيير للاتهام ولا للدفاع وأن الأمر لم يكن كما صوره الخيال للنيل من سلامة تصرف وزارة الأشغال.

(٥) سؤال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح ، عما نسب إلى حضرة صاحب المعالى وزير العدل من شراء مائة فدان ببلدة ظهر شرب مركز منيا القمح وأنه فى الفترة بين العقد الابتدائى والعقد الرسمى أصدر معاليه قرارا بتعيين شقيق العمدة وكيلا للنائب العمومى

بجلسة ١٩٤٣/٤/٢٢

نص السؤال :

" ذكر مكرم عبيد باشا فى كتابه الأسود صفحة رقم ٢٣٢ مكرر ٤١ أن معاليكم اشتريتم أخيرا وأنتم فى الوزارة ببلدة ظهر شرب مركز منيا القمح مائة فدان بسعر ١٢٠ جنيها للفدان فى حين أن القيمة الفعلية للفدان تبلغ ٢٠٠ جنيه . وسبب بخس السعر هو أن المشترى وزير من وزراء الحكومة كما ذكر — وأنكم لم تكتفوا بصفتكم الحكومية للضغط على البائعين المساكين بل استخدمتم أيضا ممثل الحكومة فى القرية ونعنى به العمدة لكى يسعى لتحقيق هذه الصفقة فسعى وأفلح واشترى لمعاليكم الأطيان بالثمن اليسير وأنه لم يأخذ لذلك سمسرة مالية بل سمسرة نوعية تدفعها الحكومة ودفعها وزير العدل من حساب وزارة العدل ، وذلك أنكم فى الفترة بين العقد الابتدائى والعقد الرسمى لهذه الصفقة استصدرتم قرارا بتعيين شقيق العمدة وهو محام حديث العهد بالمحاماة وكيلا للنائب العمومى .

فهل صحيح ما أسنده مكرم باشا إلى معاليكم ؟ " .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير العدل

أتلو على حضراتكم ما ورد فى الكتاب الأسود بشأن هذه المسألة أولا . ثم أعقب على ذلك بذكر الوقائع الصحيحة ، قال فى كتابه :

" ياصاحب الجلالة :

لا يكاد يمضى يوم حتى يلاحقه يوم تنكشف فيه فضائح جديدة ومديدة لرجال هذا العهد ووزرائه بوجه خاص، وفيما يلى بعض تلك الفضائح المخزية التى وقفت أخيرا على بياناتها وفى مقدمتها فضيحة لوزير العدل.

فلقد أشرت فيما تقدم إلى مد أسلاك الكهرباء إلى عزبة معاليه بهتيم و إلى إشراف موظفى وزارة الأشغال أنفسهم على تنفيذ هذه العملية بواسطة هيئات لها بالحكومة اتصال وثيق... ...ولكن وزير العدل ما كان ليقنع بهذا الاستغلال المتواضع للحكم وما يغله من المنافع ... ومن ثم فقد انتهزها معاليه فرصة وافدة غير عائدة ليجمع لنفسه المال من طريق الاستغلال الحلال.

فقد اشترى صبرى باشا أبو علم أخيرا مائة فدان (١٠٠ فدان) فى بلدة ظهر شرب مركز منيا القمح بسعر ١٢٠ جنيها للفدان الواحد — اشتراها بهذا السعر من أصحابها المساكين المكبلين بالديون فى حين أن القيمة الفعلية للفدان تبلغ ٢٠٠ جنيه — إذا لم تزد .

ومن عجب يامولاى أن تباع أطيان فى هذا الوقت و بهذا السعر، ولكن المشترى هو وزير من وزراء الحكومة . وللحكومة على أفراد الشعب ألف سبيل وسبيل . . . ولذلك رأى وزير العدل أنه لا يكون عادلا مع نفسه إذا ما أضاع هذه الفرصة السانحة الرابحة .

ولكن هل اكتفى وزير العدل بصفته الحكومية للضغط على البائعين المدينين المساكين ؟ . فقد استخدم معاليه ممثل الحكومة فى القرية — وأعنى به العمدة — لكى يسعى لتحقيق هذه الصفقة ، وقد سعى فأفلح مسعاه واشترى لمعاليه الأطيان بالثمن اليسير . . . وليس مثل العمد فى المقدرة على تهوين العسير .

السمسرة النوعية :

ولكن لكل صفقة سمسرة، فهل يدفعها وزير العدل وهل يقبلها منه العمدة عدا ونقدا ؟ كلا فهناك السمسرة النوعية تدفعها الحكومة من الامتيازات الحكومية . . . ويدفعها وزير العدل من حساب وزارة العدل . . . وقد كان .

نعم يا مولاى، ففى الفترة بين العقد الابتدائى والعقد الرسمى لهذه الصفقة استصدر وزير العدل قرارا بتعيين الأستاذ عبد المجيد زناتى المحامى، الحديث العهد بالمحاماة ، وكيلا للنائب العمومى . . . وإذا عرفنا أن حضرة الأستاذ المشار إليه هو شقيق حضرة العمدة الذى سعى فاشترى الأطيان لوزير العدل ، أدركنا مبلغ ما أوتى معاليه من غيرة على استقلال ولا أقول استغلال القضاء . . . وأدركنا إلى أى حد تتسع الذمة فى عهد وزارة الأمة " .

وهذه هى الإجابة :

١ — لم أشتر وأنا فى الوزارة قيراطا واحدا من الأرض - وإن كان من حق بطبيعة الحال أن أشترى - والصفقة المشار إليها فى السؤال تحرر عقدها الابتدائى قبل دخولى الوزارة بثلاثة عشر شهرا . وبالتحديد فى ١٤ يناير سنة ١٩٤١ ، وحرر عقدها النهائى الرسمى بمحكمة مصر المختلطة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤١ تحت نمرة ١١٠٥ وسجل العقد فى ١٢ مارس سنة ١٩٤١ تحت نمرة ٣٦٢ والعقد عن ستة وأربعين فدانا لا عن مائة فدان.

ولو أننى كنت ممن يستغلون ضائقة البائعين لما اشتريت منهم بالممارسة بل لانتظرت جلسة المزاد وكان محددا لها يوم ٢١ يناير سنة ١٩٤٢ ولاشتريت إذ ذاك فى المحكمة بأبخس الأثمان ، هذه هى الصفقة وهذا هو تاريخها . لا شأن لها بالوزارة . فلا هى حدثت وأنا وزير ولا دخل فى روع البائعين فى يناير سنة ١٩٤١ أننى سأكون وزيرا من وزراء الدولة بعد ثلاثة عشر شهرا . ولم يكن العمدة سمسارا فى الصفقة . بل هو البائع لأكبر نصيب مع إخوته ومنهم طبيب مشهور ومحام محترم . .

٢ — دخلت الوزارة بعد ذلك فى ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ وأجريت فى عهدى تعيينات للنيابة فى مايو ويونيه سنة ١٩٤٢ ثم أجريت حركة قضائية كبرى

فى أكتوبر سنة ١٩٤٢ اقترحت فيها تعيين نحو ثلاثين محاميا كان المحامى المشار إليه فى السؤال من بينهم وهو محام متخرج سنة ١٩٣٢ وقضى أكثر مدة عمله بمكتب المغفور له الأستاذ يوسف الجندى ، وعين وكيل نيابة من الدرجة الثالثة فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ، فلم يتم تعيينه إذن بين فترة العقد الابتدائى فى ١٤ يناير سنة ١٩٤١ والعقد الرسمى الحاصل فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤١ ، بل حصل بعد العقد النهائى بعشرين شهرا ، فلم يكن لتعيينه صلة بالعقد ولا كان ملحوظا فيه .

وما كان كثيرا على محام متخرج فى سنة ١٩٣٢ أن يعين وكيلا من الدرجة الثالثة ، فمكرم باشا يعلم أن أحد المحامين الذين تمرنوا بمكتبه عين قبل هذا المحامى وكيلا من الدرجة الثالثة مع أنه متخرج فى سنة ١٩٣٦ ، بل ما كان كثيرا أن يعين هـذا المحامى بمرتب ١٨٠ جنيها فى حين أن مكرم باشا يعلم أنه عمل لتعيين أحد كتبة مكتبه الذى لا يحمـل شهادة بمرتب قدره الآن ١٦ جنيها و ٥٠٠ مليم شهريا ، كما عين هو بنفسه فى وزارة المـالية أحد كتبة مكتبه فى الدرجة السابعة بمرتب عشرة جنيهات وهو لا يحمل شهادة أيضا .

هذه هى الوقائع مجردة عن كل تعليق . ناطقة بكذب الزعم الذى تضمنته عريضة ترفع لمقام جلالة الملك .

على أن مكرم باشا نفسه يعلم متى اشتريت وبكم اشتريت . ولو أنه كان ممن يتحرون الحقائق — إن كان نسيها — لكان من أسهل الأمور عليه — وهو يزعم أنه قد أرفق كل دعوى بوثائقها — أن يكشف عن تاريخ العقدين الابتدائى والنهائى من القلم المختص بذلك . ولو كلف نفسه ذلك لعلم أن المحامى المذكور لم يعين فى الفترة الواقعة بين العقدين . ولما استباح لنفسه أن يرمينى بما رمانى به آثما كاذبا متعمدا .

لقد ادعى مكرم ادعاءه ولا دليل فى يده .

وهأنا أكذبه . . ودليلى فى يدى وهو العقد الرسمى الذى أتشرف بإيداعه ليطلع عليه من يشاء .

(تصفيق) .

ب - الاستجوابات

(١) استجواب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل عن نظارة وقف البدراوى ومخالفة وزارة الأوقاف للائحتها الداخلية بجلسة ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٢

نص الاستجواب :

"لم تحسن وزارة الأوقاف تطبيق المادة ٣٤٧ من لائحتها الداخلية المصدق عليها من مجلس الأوقاف الأعلى بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٢ وقد أخلت بأحكام هذه المادة فى كتابيها المؤرخين ١٢/٢/١٩٤٢ — ٨/٤/١٩٤٢ وأيدت المطالبين بعزلها من النظر على وقف مشمول بنظرها ورضيت بما قالوه وبما سجل عليها من أن غيرها أحسن ادارة منها وخير أمانة وكفاءة ونزاهة وأن قيامها فى النظر على هذا الوقف ليس فى مصلحة الوقف ولا مصلحة المستحقين فيه .

عن هذه الوقائع التى لا تتصل بأية قضية قائمة سأستجوب معالى وزير الاوقاف".

٣ مايو سنة ١٩٤٣

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الأوقاف

حضرات الشيوخ المحترمين :

قال حضرة المستجوب الأستاذ عباس الجمل فى بدء استجوابه إن وزارة الأوقاف ليست لها صفة حكومية أو عمومية ولا لأموالها ولا لخزانتها صفة العمومية فى نظر القانون . وهذا التعبير مخالف للواقع لأن كل من يختلس من أموال الوزارة يقدّم لمحكمة الجنايات . كنت أود أن يعرف حضرة المستجوب هذا قبل أن يقوله .

هذا ولقد تقدم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل إلى وزارة الأوقاف يستوجبها لأنها لم تحسن تطبيق المادة ٣٤٧ من لائحتها الداخلية وأخلت بأحكامها فى كتابين أحدهما بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٤٢ والثانى بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٤٢ ورضيت الوزارة بما سجل عليها من أن غيرها أحسن إدارة منها على وقف مشمول بنظرها إلى آخر ما جاء فى استجوابه .

والوقف الذى يشير إليه حضرة المستجوب هو وقف المرحوف أحمد باشا البدراوى . وقبل الرد على الواقائع التى نسبت إلى وزارة الأوقاف لا أرى بدا من ذكر نبذة عن هذا الوقف فقد وقف المرحوم أحمد باشا البدراوى بمقتضى إشهاد صادر من محكمة الدقهلية الشرعية فى ١٧ يناير سنة ١٩٠٧ عقارات وأطيانا مقدارها ١,٣٧٦ فدانا و٢٣ قيراطا و٢٢ سهما على جهات خيرية وعلى ذريته وشرط النظر عليه لنفسه مدّة حياته ثم من بعده لحضرة السيد حسين القصبى ثم من بعده لحضرة محمد بك عثمان ثم من بعده لحضرة على بك المنزلاوى ثم من بعده لحضرة الشيخ محمد النحاس وهو والد رفعة النحاس باشا ثم من بعده للشيخ يوسف سنبل ثم من بعده لحسن افندى خيرى البدراوى ثم من بعده لمن يقرره قاضى المسلمين الشرعى .

وقد كان هذا الوقف مشمولا بمقتضى شرط الواقف بنظر حضرة على بك المنزلاوى ثم قررت محكمة طنطا الشرعية عزله عن النظر فى أول مارس سنة ١٩٣٦ بعد أن رفعت عليه عدّة قضايا تتعلق بتصرفاته و إهماله شؤون الوقف وتقصيره مع المستحقين و إغفاله جهات الخير المنصوص عليها .

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ أقامت المحكمة المذكورة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظرا مؤقتا إلى أن يفصل فى دعوى العزل نهائيا .

وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قررت المحكمة العليا الشرعية تأييد قرار العزل، فعرض الموضوع على محكمة طنطا الشرعية للنظر فى إقامته ناظرا على هذا الوقف بصفة دائمة فطلب المستحقون من ذرية الواقف إقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظرا وفوضت وزارة الأوقاف أولا الرأى إلى المحكمة بخطابها المؤرخ فى ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨، ولكنها عادت

بعد ذلك فطلبت ثانيا إقامتها ناظرة وعارضت فى إقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى خطابها المؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٨

وفى ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ أقامت المحكمة الوزارة ناظرة على هذا الوقف وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا القرار فى أول أكتوبر سنة ١٩٣٨

وفى ١٦ مارس سنة ١٩٤٢ تقدمت السيدة عديله بيومى البدراوى وآخرون إلى محكمة طنطا الشرعية طالبين إقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظرا على هذا الوقف بدلا من الوزارة لما فى ذلك من المصلحة لهم وللوقف، فطلبت المحكمة إلى الوزارة إبداء رأيها فى هذا الطلب، فأجابتها فى كتابها المشار اليهما فى الاستجواب بأنه لا مانع لديها من إقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى النظر على الوقف المذكور بدلا عنها، وأن الذى دعاها إلى تقرير ما ذكر هو رغبة المستحقين وعملا بشرط الواقف الذى نص على ما يأتى :

"ليس لديوان عموم الأوقاف أو فروعه أو أى مصلحة تابعة له أو حالة محله تسلط على ذلك الوقف بحال من الأحوال" .

على أن وزارة الأوقاف بعد النص الشديد الذى نصة البدراوى باشا لإبعادها و إبعاد فروعها عن التسلط على وقفه كانت خليقة بألا تقبل النظارة يوم عرضت عليها ولو إلى أجل مسمى . ولكن يلوح لى أنها إنما قبلت القيام بهذا العمل احتسابا ، وتقديما لخدمة الله والمصلحة العامة على ما كان يدعوها اليه الإباء الطبيعى فى الجماعات والأفراد من رفض الاشراف على وقفية مشترط فيها ضد الوزارة ذلك الشرط الذى هو غل موتور نفثتة نفثة مصدور .

نعود بعد هذا إلى المادة ٣٤٧ التى يقول حضرة المسجوب إن وزارة الأوقاف لم تحسن تطبيقها. فقد نصت هذه المادة على ما يأتى :

" الأوقاف التى تختص الوزارة بإدارتها لا تخرج منها إلا بأحكام واجبة التنفيذ، وكذلك الأوقاف التى تديرها مؤقتا، إلا فى حالة ما إذا طلب مستحق

النظر رد الوقف اليه فلا مانع من التنازل له عنه بشرط أن يكون الوقف قد أحيل على الوزارة بناء على طلبه وألا يكون قد طرأ على المستحق ماينفى أهليته للنظر وأن توافق المحكمة الشرعية على التنازل " .

والواقع الذى لا يحتمل المراء أن الوزارة لم تخالف أحكام المادة المذكورة فى هذا الوقف إذ أنها لم تتنازل عن النظر على هذا الوقف وهذا التنازل وحده هو الذى منعته تلك المادة ، وإنما الذى فعلته الوزارة هو أنها كتبت إلى المحكمة ردا على خطابها تقول إنها لا مانع لديها من إقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى النظر على هذا الوقف بدلا عنها تنفيذا لرغبة المستحقين ، وعملا بشرط الواقف ولم تزد على ذلك شيئا ، وهذا لا يدل على التنازل عن النظر لا من جهة اللغة ولا العرف ولا الشرع ، يدل على ذلك أن المحكمة نفسها سألت محامى الوزارة عقب تقرير ما ذكر — هل الوزارة متنازلة عن النظر أو متمسكة به ؟ ..... فأجاب بأن ليس لدى ما أزيده على خطاب الوزارة . فلو كان فى كتابها أو فى تقرير ممثلها ما يدل على التنازل لما كان ثمة محل لهذا السؤال .

ولا يمكن أن يقال بعد هذا إن الوزارة قد تنازلت عن النظر وأخلت بأحكام المادة المشار إليها . بل إن الذى وقع ليس إلا تفويضا من الوزارة الرأى إلى المحكمة التى لها الولاية العامة على الأوقاف والتى تعتبر الوزارة وكيلة عنها بتنصيبها ناظرة على هذا الوقف وتفويض الوكيل الرأى إلى موكله ليس ممنوعا ولا محظورا لأن الموكل هو صاحب الشأن والأمر . وقد جرت الوزارة فى كثير من قضايا الأوقاف على أن تفوّض الرأى للمحكمة متى لم يكن لديها بيانات أو أوراق تقتضى المعارضة . ومتى وثقت واطمأنت إلى طالب النظر أو إلى من طلب إقامته .

فضلا عن هذا فإن وزارة الأوقاف لم تزد فى تصرفها بإزاء هذا الوقف إلا أن أبدت بأن لا مانع لديها من تصحيح أمر مناف لشرط الواقف .

أما القول بأنها أيدت المطالبين بعزلها عن النظر على وقف مشمول بنظرها ورضيت بما قالوه و بما سجل عليها من أن غيرها أحسن إدارة منها وخير

أمانة وكفاية ونزاهة ، وأن قيامها فى النظر على هذا الوقف ليس فى مصلحة الواقف ولا مصلحة المستحقين فيه ، فهـو قول ليس بصحيح ولم يأت ذكره لا فى محاضر القضية ولا فى حيثيات حكم المحكمة ولا فى كتب الوزارة أو مرافعة محاميها ولم نسمع به . اللهم إلا عند ما ذكره حضرة المستجوب فى استجوابه ممـا جعلنا نظن أنه من بنات أفكاره ونسج خياله هو وحده وليس لنا أن نجرى وراء الخيال أو نتعلق بالأوهام .

على أننى لا يسعنى وأنا أرد على هذا الاستجواب الذى يتبين لحضراتكم من ملابساته أنه لم يقصد من ورائه إلا غرض واحد أنتم تعلمونه فلا حاجة بى إلى ذكره ، لا يسعنى إلا أن أقرر الحقائق مجردة عن كل ثوب ليعلم كل إنسان إن لم يكن يعلم أن رفعة مصطفى النحاس باشا لم يقبل هذا الوقف من قبل فى سنة ١٩٣٦ كما لم يقبله فى هذا العام إلا بعد طلب من المحكمة فى كتب رسمية وصلت إلى رفعته من المحكمة .

وهذه صورة الكتب المتبادلة بين رفعته وبين المحكمة فى هـذا الشأن أتلوها عليكم .

(اصوات : لا داعى لذلك ، ويكفى تدوينها فى المضبطة) .

لم يقبل رفعته نظارة هذا الوقف إلا بعد تبادل كتب ورجاء شديد من المستحقين ، ذلك أنهم لمسوا إصلاحاته المتعددة وأمانته ونزاهته التى لا يتطرق إليها مطعن ولا ينال منها استجواب فقد أجرى رفعته فى المدة التى تولى فيها نظارة هذا الوقف مؤقتا إصلاحات عديدة منها أنه اتفق مع وزارة الصحة على مبلغ من المـال نظير إقامة المستشفى الخيرى الذى أنشـأه الواقف وسلمها إدارته فسـارت على أحسن مايكون وانتفع به المرضى والضعفاء وتحققت بذلك رغبة الواقف والغرض الذى أنشئ من أجله المستشفى ، وكذلك فعل فى مدرسة البدراوى الابتدائية بسمنود ، وقد سلمها لوزارة المعارف نظير مبلغ من المـال فسارت وفق نظمها وإدارتهـا حتى عدت فى طليعة المدارس الابتدائية .

وظل المستحقون مدة تولى رفعته النظارة على الوقف يتقاضون استحقاقاتهم كاملة غير منقوصة، بل لقد كان استحقاقهم يزداد فى كل مرة عن سابقاتها طبقا للتحسينات التى ادخلت على الوقف وكان من نتيجتها أن تحسن الإيراد . وكذلك الخيرات التى نص عليها الواقف كانت تصرف فى الجهات المخصصة لها مما جعل الجميع ينتفعون بها ويطمئنون إلى القائم بإدارتها .

وعندما تعينت الوزارة ناظرة على الوقف فى سنة ١٩٣٨ تسلمته من إدارة رفعة النحاس باشا مليئا بالنقد والأعيان المهمات والزراعات والآلات الميكانيكية مما لم يكن لنظيره وجود قبل إدارة رفعته .

من هذا كله يتبين لكم ياحضرات الشيوخ المحترمين أن رفعة النحاس باشا حينما اقتطع من وقته الثمين فترة لخدمة أهل بلده ومسقط رأسه لم يكن بذلك إلا مضيفا خدمة عامة لأهله ومواطنيه إلى خدماته الكبرى لمصر . وأن وزارة الأوقاف حينما وقفت موقفها الذى وقفته فى هذا الشأن لم تكن إلا منفذة شرط الواقف عاملة على رغبة المستحقين مفوضة الرأى للحكمة فيما تراه ، وهى فى ذلك كله لم تخالف المادة ٣٤٧ من لائحتها الداخلية ولم تعتد على القانون ، وإنما هى رضيت أن تقف موقف الحياد بإزاء مطلب أصحابه على حق حينما طلبوه والقانون يؤيدهم وشرط الواقف يسندهم .

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

رئيس مجلس الوزراء

حضرات الشيوخ المحترمين :

أرى من حق — وهذا الاستجواب خاص بوقف أتولى نظارته — أن أقول فية كلمة لاأرمى من ورائها إلى النيل من أحد أو الانتقاص من وزارة الأوقاف ولا أقصد الى الدفاع عن تصرفاتى مدة كان الوقف المشار إليه مشمولا بنظارتى أو بعد أن عاد إلى مرة أخرى . لا أبتغى شيئا من هذا فإنى ماسعيت إلى نظارة وقف البدراوى أو غير وقف البدراوى ومايكون

لى أن أسعى وراء شئ من ذلك ولكن أصحاب المصلحة فى الوقف وهيئة المحكمة الشرعية وهى صاحبة الولاية العامة على الأوقاف — رأوا أن يسندوا إلى النظارة لأعطى لكل ذى حق حقه وليعم النفع جهات البر التى قصد المرحوم الواقف حبس وقفه عليها . وهاءتم أولاء قد استمعتم إلى بيان زميلى معالى وزير الأوقاف ولم يتل على حضراتكم نص الكتب المتبادلة بينى وبين هيئة المحكمة الشرعية فى سنة ١٩٣٦ ، ولكنى أرجو أن تسمحوا لى بأن أتلو نص هذه الكتب التى تبودلت فى هذا الموضوع بينى وبين المحكمة الشرعية .

هذه الكتب التى سأتلوها على حضراتكم يتبين منها أن مستحق الوقف وهيئة المحكمة هم الذين سعوا إلى ولم أسع الى أحد . فهذا خطاب وصلنى من حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الشرعية سنة ١٩٣٦ :

"حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل

السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد فأظن أنه قد وصل الى علمكم ما آل اليه أمر وقف المرحوم البدراى باشا وأن محكمة طنطا عزلت صاحب العزة على المنزلاوى بك من النظر عليه ، وأفيدكم أنه تقدم بطلب النظر ثمانية أشخاص ، من بينهم أولاد ابن الواقف سيدتان ورجل ، وغير خاف على دولتكم أن الوقف كبير وكله خيرى عدا مرتبات لذرية الواقف ولا يصلح للنظر عليه إلا متدين قدير ذو نفوذ — وقد تقدم للمحكمة أخيرا أحد علماء سمنود الذين لهم استحقاق فى الوقف طالبا إسناد النظر الى دولتكم ، وقدم عرائض من علماء سمنود وأعيان أبو صير طلب فيها ، موقعوها إسناد النظر اليكم ، وأنا مع علمى بما تقومون به من المهام وما لديكم من الأعمال الهامة للأمة أرجوكم أن تفيدونى بقبولكم النظر على هذا الوقف ، وبذا تقدمون خدمة عظيمة لأهل بلدكم وللفقراء واليتامى وطلبة العلم الذين حرموا استحقاقهم منذ سنوات ، وأرى أن ذلك لا يعوقكم عما تؤدونه للأمة من جليل الأعمال لأنه يمكن انتظام حال الوقف بإسناد أعماله الى وكيل تثقون به يدير شؤونه تحت إشرافكم .

ويكفيني أن أخطر دولتكم بأن لفقراء الحرمين سنويا مبلغ خمسين جنيها لم يرسله الناظر السابق من سنة ١٩٢٧ ، وقد ساءت حالة أهل المدينة فى السنوات الأخيرة وتشتت أكثر فقرائها فى الجهات وماتوا جميعا ولم يؤثر ذلك فى الناظر فيرحم أولئك المساكين ويرسل اليهم بعض حقوقهم. فإذا تكرمتم بقبول النظر أحييتم المستحقين واستوجبتم مثوبة الله وعظيم أجره والله لا يضيع أجر من أحسن عملا.

رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

أحمد الجدّاوى"

فرددت عليه بما نصه :

"حضرة صاحب الفضيلة الشيخ أحمد الجداوى

رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد فقد وصلنى خطابكم الذى تطلبون منى فيه قبول نظارة وقف البدراوى باشا نزولا على رغبة علماء سمنود وأعيانها وأعيان أبى صير وإنى بالرغم من المهام الكثيرة التى تشغلنى وأشرتم فضيلتكم إليها لا يسعنى إلا تلبية هذه الرغبة وقبول نظارة هذا الوقف رعاية للمصلحة العامة التى أحرص عليها فى كل المناسبات وأقدّمها على كل الاعتبارات الأخرى. والله أسأل أن يوفقنا الى ما فيه خير الوقف وتحقيق صالح المستحقين من ذرية الواقف ومن الفقراء واليتامى والمساكين .

وتفضلوا فضيلكم بقبول فائق الاحترام .

مصطفى النحاس"

هذان الكتابان عن الوقف تبودلا فى أثناء النظر المؤقت ، ذلك النظر الذى طلبته منى المحكمة عند نظر القضية المرفوعة على حضرة المنزلاوى بك الناظر السابق بطلب عزله من النظارة ولعلكم تبينتم منهما حضراتكم الحافز الذى دفعنى إلى تولى نظارة هذا الوقف ، ولعلكم تبينتم أن خصومنا السياسيين اتخذوا منه ميدانا يصولون فيه ويجولون ، ولكن من أسف كانت صولاتهم فى الهواء وجولاتهم هباء فى هباء فإنهم مع ما أتعبوا أنفسهم

لم يجدوا منفذا ينفذون منه أو مطعنا ينالون به من شخص هـذا الضعيف المتشرف بخطابكم .

اتخذت هذه المسألة ذريعه للنيل منى . ولكن لا يمكن لمخلوق أن ينال منى منالا لأنى أرعى الله واليتامى والمساكين فى هذه البلاد والمحرومين الذين اشتد بهم الضنك والحرمان .

حكم فى قضيـة العزل نهائيـا ، وأنتهى النظر الموقت برفع طلب تعيين ناظر نهائى دائم .

لم أسع لهذا ولم أطلبه مطلقا ، ولكن تقدمت القضية بطلب من أناس آخرين ، والذى يهمنى أن أذكره أن القضية عرضت فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ وفى مبدأ سنة ١٩٣٨ المتفق من تاريخ الانقلاب ، فما الذى جرى ؟

جرى أن عرض الموضـوع على محكمة طنطا الشرعيـة للنظر فى إقامة ناظر على هذا الوقف بصفة دائمة ، وطلب المستحقون من ذرية الواقف إقامتى ناظرا ففوضـت وزارة الأوقاف الرأى للحكمة ، وكان ذلك فى ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ ، ثم عادت بعـد ذلك وطلبت ثانية أن تعين هى ناظرة على الوقف وعارضت فى إقامتى ناظرا وكان هـذا العدول فى ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ .

فمن هذا ترون حضراتكم أنها فى ٢٣ يناير سـنة ١٩٣٨ فوضت الرأى للحكمة كما قلت لكم . ولكنهـا فى فبراير سـنة ١٩٣٨ عدلت عن رأيها وعارضت فى إقامتى ناظرا .

وكان أن أقامت المحكمة الوزارة ناظرة على الوقف فى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ وأيدت المحكمة العليا هذا الحكم فى أول ديسمبر سنة ١٩٣٨ .

هذه هى السلسلة التى جرت فى سنة ١٩٣٨ عقب الانقلاب ولقد أستمر الحال على هذا المنوال إلى أن ساءت حالة الوقف لدرجة لا يحسن السكوت عليهـا فجاء المستحقون إلى وشكوا من سـوء ما يعانون . فرثيت لحالهم

وقدمت لهم المعونة من خيرات وقف السيد عبد العال الذى أتولى نظارته . لأنهم أهل بلدى وأنا أدرى بحالهم .

هناك نص صريح قد ضرب عنه صفحا فى عهد الانقلاب ، فكانت النتيجة السيئة التى وصل إليها هؤلاء المستحقون .

ولقد أراد المعارضون حينذاك بمعارضتهم فى تعيينى ناظرا على هذا الوقف أن ينالوا منى منالا . ولكن أنى لهم هذا ورأس مالى النزاهة والشرف وثروتى التى أفخر بها هى الأمانة وطهارة اليد والزهد فى حطام الدنيا الفانية ولو أننى عجزت فى يوم من الأيام عن أن أجلب لهذا الوقف مصلحة وللمستحقين فيه منفعة ورأيت غيرى أقدر منى على ذلك لبادرت إلى التخلى عنه وتركه لمن هو أجدر به وأحق .

و إنى لأسرد على مسامع حضراتكم مقارنة بين عهد نظارتى ونظارة غيرى مدعمة بالوقائع والأرقام لتكون سجلا مدونا فى مضبطة أكبر مجلس تشريعى فى البلاد حتى اذا ما حدثت أحد نفسه باتخاذ عمل خيرى كهذا زريعة للنيل أو الطعن عاد الى ذلك السجل فأقلع عن غيه ورجع خاسئ الطرف وهو حسير .

توليت نظارة الوقف مؤقتا فى سنة ١٩٣٦ فقمت بأعمال الاصلاح الآتية :

١ — ضم مدرسة الوقف الابتدائيه الى وزارة المعارف العمومية نظير مبلغ ١٠٠٠ جنيه سنويا يدفعها الوقف للوزارة ، وكانت تكاليفها سنويا ٢٥٩٢ جنيها ، واشترطت فى قرار الضم أن يتمتع ٢٠٠ تلميذ كل عام بالمجانية وسارت المدرسة على أحدث نظام وأحسنه ، تخرج كل عام نحو المائة تلميذ فى طليعة الناجحين .

٢ — ضم مستشفى الوقف الى وزارة الصحة العمومية مقابل مبلغ ١٠٠٠ جنيه يدفعها الوقف سنويا ، مع أن حضرة الناظر السابق كان قد طلب الى وزارة الصحة ضم المستشفى مقابل دفع ٣٠٠٠ جنيه سنويا ولم

يتم الضم لأنه أخل بتعهده ووقف العمل فيها من سنة ١٩٢٤ الى أن توليت النظارة فسار العمل بعد أن سلمتها لوزارة الصحة فأنشأت بها عمارة بلغت تكاليفها نحو ألف جنيه . كما أنشأت قسما للرمد . وكان يصرف على المستشفى قبل أن يسلم للصحة مبلغ ٣٨٥٤ جنيها سنويا .

٣ — إصلاح وترميم عقارات الوقف وصيانتها عن التلف ومنها منزل وقف عزبة الراهبين وقد كان آيلا للسقوط .

٤ — إصلاح أطيان الوقف البائرة والتى أخذت الحكومة منها ردما للمشروعات ثم تأجيرها بعد أن كانت بائرة بأجر جلب للوقف مصلحة وكذلك أنشئت المصارف والمراوى ، وأصلحت الطرق ، وتم ردم البرك والمستنقعات .

٥ — نقل ماكينة المستشفى من موضعها بعد ضمها إلى وزارة الصحة فتم بذلك رى أكثر من مائة فدان ريا جيدا أنتجت نتيجة حسنة .

٦ — إصلاح الآلات الزراعية وجعلها صالحة للعمل وقد كان معظمها معطلا لا ينتفع به عند استلام إدارة الوقف .

٧ — صرف استحقاقات المستحقين شهريا فى مواعيدها بانتظام من غير ما حاجة إلى مطالبة أو تنبيه ، وقد كان حضرة الناظر السابق يؤخر الصرف لهم حوالى الأربعة الأشهر ، وكانوا يضطرون إلى التنفيذ بواسطة المحضرين وا لحجز على منقولات الوقف وأثاثه ، وكان حضرته يناوئهم ويعمل استردادات ضدهم حتى اضطر أحد المستحقين إلى عمل اختصاص على دار ضيافة الوقف وعلى قطعة أرض غيرها . وكان الناظر السابق لا يصرف لهم بعد كل هذه المحاولات سوى مرتب نصف شهر فقط . وكذلك انتظم صرف مرتبات موظفى الوقف شهريا وكانت تؤخر لهم مدة أربعة أشهر تقريبا .

٨ — تنفيذ جميع الخيرات فى مواعيدها حسب نص كتاب الوقف ومنها صرف إعانة الحرمين الشريفين بعد أن ظلت معطلة من سنة ١٩٢٤

كما سمعتم حضراتكم فى كتاب محكمة طنطا الشرعية التى أرسلته إلى فى سنة ١٩٣٦ وناشدتنى الله أن أقبل نظارة هذا الوقف رعاية للمصلحة ، وعلى الجملة نفذت جميع الخيرات وكانت معطلة كلها فى عهد الناظر السابق .

(٩) دفع إعانة الأزهر الشريف و إحياء مولد النبى صلى الله عليه وسلم والموالد الأخرى التى نص عليها فى كتاب الوقف .

(١٠) سداد الأموال الأميرية والضرائب الحكومية فى مواعيدها ، وكانت قبل ذلك تؤخر نحو الثلاث سنين فتوقع الحكومة الحجوزات وتؤجلها وتعيدها ، وتفصيل ذلك مدون فى محاضر قضية نزاهة لكم .

(١١) تحصيل جميع الإيجارات حسب المتفق عليه فى العقود ، وكذلك تم تحصيل مبالغ كبيرة كانت متأخرة فى عهد الناظر السابق .

(١٢) عند ما انتهت مدة الإيجارات التى عقدت فى عهد الناظر السابق وطرحت الأطيان للتأجير فى عهدنا كانت النتيجة أن زاد المربوط السنوى ٢٧٠٠ جنيه ، فكان ما انتفع به الوقف فى مدة الثلاث السنين التى حددت للإيجار ٨١٠٠ جنيه سنويا ، وكذلك عند استلام هذا الوقف كان جزء من الأطيان تحت يد الغير فاتخذت الإجراءات فورا لرد هذا الجزء إلى الوقف وريعه منذ اغتصابه حتى تسلمه .

(١٣) العمل على زيادة ثمن الأطيان التى أخذت للمنافع العامة فبعد أن كان الفدان تنزع ملكيته بمبلغ ٨٠ جنيها أصبح ثمنه ١٣٠ جنيها ، وقد وضعت المبالغ التى تجمدت من هذه الصفقات فى خزانة المحكمة الشرعية على ذمة شراء عين للوقف ، وكاد هذا الشراء يتم لولا أن وزارة الأوقاف عينت ناظرة فى سنة ١٩٣٨ فلم تشتر عين للآن .

وهناك يا حضرات الشيوخ المحترمين إصلاحات وفيرة سعى لدى الجهات المختلفة من أجلها ، واتفق على الكثير منها ونفذ معظمها مما يطول بى سرده لو تعرضت الى تفصيله ، ، فلا حاجة الى هذا التفصيل .

أما ما قامت به وزارة الأوقاف مدّة توليها النظارة زهاء أربع سنين فيكفى أن المح اليه فى إلمامة بسيطة، وأرجوا أن يعمل زميل معالى وزير الأوقاف وهو الجديد على الوزارة وغير مسئول عن تصرفاتها فى الماضى — أرجوا أن يعمل على منع الشكوى ورد الحقوق الى أربابها سواء فى هذا الوقف أو فى غيره ، فإنا لا نبغى الا الاصلاح ولا ننشد الا مصلحة الناس وقطع دابر الشكوى .

بدأت وزارة الأوقاف عملها بأن أبطلت الصرف على دار الضيافة ، فعطلت بذلك شرط الواقف ثم ألغت صرف مبلغ معين للذين يتلون القرآن الكريم فى شهر المولد الشريف ، وأخرت صرف استحقاقات المستحقين فى المواعيد المحددة حتى لجأوا الى الشكوى بالبرق وعلى صفحات الصحف ولم تصرف لأحد أحفاد الواقف استحقاقه ، وكذلك عينت موظفين جددا لهذا الوقف بغير ما حاجة اليهم فكلفت الوقف مبالغ طائلة بلا مبرر لهذا التصرف . ثم نقلت بعض موظفى الوقف للقيام بأعمال عامة للوزارة لا صلة لها بالوقف ، وظلت مرتباتهم تصرف لهم على حساب وقف البدراوى .

ومما يؤسف له أنها كانت تؤخر الصدقة المخصصة لتجهيز الموتى وهى التى لا تحتمل التأخير ، وقع ذلك عدة مرات ، حتى كانت الجثث تؤخر عن مواراتها التراب إلى أن يكتتب لتجهيزها من المحسنين . ولقد تسلمت الوزارة فى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ نحو ١١٧ فدانا وكسورا من الأراضى التى تم إصلاحها وكان بعضها مزروعا والبعض الآخر معدّا لأن يزرع ، وكان لديها الوقت الكافى لاستغلالها ، ولكنها تركت حتى الآن بائرة ليس فيها أى زرع حتى عادت إلى حالتها الأولى من الضعف وعدم الصلاحية . وكذلك تهاونت الوزارة مع المستأجرين تهاونا أدى الى ضرر بليغ بالوقف فلم تحصل فى مدى الأربع سنين التى تولت فيها النظارة سوى مبلغ ٢,٠٨٠ جنيها و ٤٦٥ مليما من أصل مبلغ ١٧,٦٨٢ جنيها و ٤٠٨ مليمات ، بينما حصلنا نحن فى مدة تقل عن السنتين ٨,٨٦٥ جنيها و ١٢٦ مليما من أصل مبلغ ٢٦,٥٧٧ جنيها و ٥٣٢ مليما . ولقد أجرت الوزارة فى عهدها بايجار أقل مما كان فى عهدنا فخسر الوقف بذلك ٤١٨ جنيها و ٦٩٣ مليما سنويا . وعند استلام الوقف

من الوزارة هذا العام رأيناه مدينا بمبلغ ٧,٠٠٠ جنيه، منها ستة آلاف جنيه لوزارة المعارف وألف جنيه لوزارة الصحة ، وسننظر فى هذا عند محاسبة الوزارة على مدة نظارتها .

والآن أعرض على حضراتكم الكتابين الآخرين اللذين أشار اليهما حضرة صاحب المعالى وزير الأوقاف فى بيانه وهما المتبادلان بين حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية و بينى فى هذا العام :

كتاب المحكمة فى سنة ١٩٤٢

محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

نمرة القيد ٣٤٥٦ سنة حرر فى ١٩٤٢/٣/٢٣

" حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته ، و بعد فقد طلب المستحقون فى وقف المرحوم أحمد باشا البدراوى تعيين رفعتكم فى النظر على هـذا الوقف ولم تمانع وزارة الأوقاف فى ذلك .

ونظرا لأن رفعتكم قد كرستم حياتكم النافعة على خدمة هـذا البلد الأمين ورعاية مصالحه والقيام بأعبائه .

ونظرا لما لرفعتكم من الأيادى البيضاء السابقة على هـذا الوقف ومستحقيه ، نرجو من رفعتكم أن تضيفوا إلى أعمالكم النافعة عملا آخر تجزون عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت وتقبلون النظر على هذا الوقف خدمة للفقراء والمستحقين ، وتفيدونا بالقبول قبل جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٢ .

والله يجزيكم على أعمالكم خير الجزاء ويحفظكم ويبقيكم .

وتفضلوا بقبول جليل الاحترام ٤

رئيس محكمة طنطا الشرعية

محمد الجداوى "

الرد

فندق مينا هاوس

فى يوم السبت ١١ ربيع الأول سنه ١٣٦١ (٢٨ مارس سنه ١٩٤٢) .

" حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد تسلمت خطابكم المؤرخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ رقم ٣٤٥٦، وردّا عليه أفيد فضيلتكم أنى بالرغم من المهام العامة الوفيرة الملقاة على عاتقى والتى تستغرق معظم أوقاتى فضلا عن مهامى الخاصة لا يسعنى إزاء طلب المستحقين فى وقف المرحوم أحمد باشا البدراوى وما تفضلتم به من تأييدهم وذكرتموه مما سبق لى إسداؤه لهذا الوقف ومستحقيه ومناشدتى أن أضيف إلى أعمالى النافعة عملا آخر أجزى عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت ، إزاء ذلك كله لا يسعنى إلا أن أحمل نفسى على قبول نظارة هـذا الوقف خدمة للفقراء واليتامى والمساكين وجميع المستحقين ، وفقنا الله إلى ما فيه خدمة البلاد والعباد .

وتفضلوا فضيلتكم بقبول وافر الاحترام ٤

مصطفى النحاس "

ولست فى حاجة إلى أى تعليق بعد هذا .

حضرات الشيوخ المحترمين :

أدليت اليكم بهـذا البيان المختصر لتكونوا على بينة من الأمر ، وليطلع الناس عليه. ولا أقصد من وراء ذلك — كما قلت — النيل من أحد أو الطعن فى أحد ، كما لا أبتغى على عملى من الناس أجرا ، ولا أرتضى شكرا ، فعند الله الجزاء وعنده الوفاء .

(تصفيق)

لم يقدم حضرة المستجوب اقتراحا كنتيجة لاستجوابه .

قرار المجلس :

وافق المجلس على الأنتقال إلى جدول الأعمال .

(٢) استجواب حضرة الشيخ المحترم محمد حسين هيكل باشا بجلسة ١٩٤٣/٤/٢٢ عن بيان الوزارة الذى ألقى بجلسة ١٩٤٣/٤/١٢ ردا على سؤال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد المجيد العبد

نص الاستجواب :

"أرجو أن تتفضلوا فتبلغوا حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أننى سأستجوب رفعته فى البيان الذى ألقاه بمجلس الشيوخ يوم الاثنين الماضى ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣ ردا على سؤال حضرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد وعن الخطة التى رسمها رفعته فى البيان المذكور بخصوص ما نسبه حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا إليه و إلى زملائه فى العريضة التى رفعها إلى مقام جلالة الملك وأذاعها فى الناس بعنوان "الكتاب الأسود فى العهد الأسود" .

وسيتناول استجوابى مناقشة البيان والخطة التى رسمها فيه من حيث مخالفتهما للمبادىء والتقاليد الدستورية" .

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

حضرات الشيوخ المحترمين :

عندما طلب منى تحديد موقف الحكومة بشأن مسئولية واضع الكتاب الأسود ، وتشرفت بالقاء الجواب عن ذلك بمجلسكم الموقر ، عنيت كل العناية ببيان خطة الحكومة وأوضحت مبلغ انطباقها على المبادئ الدستورية ، وقد رأى سعادة الشيخ المحترم محمد حسين هيكل باشا مع ذلك أن يستجوب الحكومة فى دستورية هذه الخطة ، مدعيا أنها تخالف الدستور وتقاليده ، ومبدأ انفصال السلطات .

و إنه ليسرنى أن أعود الى مناقشة هذا الموضوع حتى لا أدع مجالا لقائل. فالأمر من الوضوح والجلاء بحيث لا يحتمل أى مراء .

فمن حق كل حكومة — بل من واجبها — أن تطمئن دائما إلى رضا البرلمان عنها وعن سياستها ، وإلى ثقة مجلس النواب بها ، واطمئنانه إلى تصرفاتها ، فإذا ما وجه إليها نقد أو اتهام بشأن تصرف من تصرفاتها فى شؤون الدولة سواء كان ذلك فى صورة سؤال أو استجواب أو غير ذلك ، كان حقا عليها أن تتقدم إلى البرلمان فورا بحسابها ، فإذا رضى عن سياستها ووثق بها استمرت فى مباشرة شؤون الدولة .

هذا هو الوضع الطبيعى الذى رسمته مواد الدستور ، وهو الوضع المتفق مع روحه ، والحكم فى ذلك واحد ، مهما اختلفت الوسائل التى تهاجم بها الحكومة ، وسواء أكان ذلك داخل البرلمان أم خارجه .

قال حضرة المستجوب : لقد اتهمكم كاتب العريضة وموزع الكتاب بتهم ، فان كانت كاذبة فحاكموه و بلغوا القضاء المختص وحده بمحاكمة القاذفين ، فإذا فصل القضاء فى موقفه منكم كان قوله فصل الخطاب .

ناقشت هذا فى بيانى السابق منطقيا وسياسيا ، واليكم اليوم مناقشته من الوجهة الدستورية . فالمادة ٦٦ من الدستور المصرى تنص على " أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم " .

فالدستور المصرى كالدساتير الأجنبية ، وبخاصة الدستور البلجيكى والفرنسى ، لا يبيح أن ينتقل إلى القضاء العادى أمر النظر فيما يوجه الى الوزراء من اتهامات بشأن تصرفاتهم فى أثناء تأدية وظائفهم .

و بالرجوع الى محاضر لجنة الدستور ، عند ما تناقشت فى اتهام الوزراء ومحاكمتهم ومسئوليتهم ، نجد أن حضرة محمد على بك اقترح أن يكون لمجلس النواب حق الاتهام ، ولمجلس الشيوخ حق المحاكمة .

وعلى أساس هذا الاقتراح جرت المناقشات التالية :

" حضرة توفيق رفعت بك — إنى أميل إلى رأى حضرة محمد على بك لأن الجرائم التى تنسب إلى الوزير فى هذه الحالة إنما هى جرائم سياسية ورجال

السياسة أقدر من رجال القضاء على وزنها وتحديد جهات المسئولية ، كما أنه يحسن إبعاد القضاء بقدر الإمكان عن الدخول فى المسائل السياسية ،

هذا إلى أن المحاكم إنما ترجع فى تعيين المسؤولية وتوقيع العقوبة إلى الجرائم المنصوص عليها فى القانون ، والجرائم السياسية ليس لها قانون يضبطها ويحدد أنواعها ، فالعقوبة على الجرائم الوزارية إنما يعينها البرلمان طبقا للظروف وطوعا لمقدار المسؤولية السياسية .

حضرة طلعت باشا — تريدون الجرائم التى تقع من الوزراء بسبب وظائفهم ؟ (موافقة عامة) .

حضرة رفعت بك — لذلك أرى أن يكون القضاة قضاة سياسيين أى أعضاء مجلس الشيوخ لأنهم تمرنوا فى الأمور السياسية وحذقوها وهم الذين يحسنون تقديرها وإيقاع العقوبة المناسبة لها .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — بدأت مسؤولية الوزراء جنائية ولكن المسؤولية السياسية نسختها تقريبا . ونظرا لما فى المسؤولية الوزارية من السهولة والمرونة والكفاية مع ذلك تدرج العرف فى أوربا الآن على عدم محاكمة الوزراء محاكمة جنائية اكتفاء بمسؤوليتهم السياسية أمام البرلمان . والوزارة التى يكون فى عملها ما يوقفها موقف المسؤولية الجنائية تسقط ولا تحاكم " . (جلسة ٣ مايو سنة ١٩٢٢)

هذه هى المبادئ التى على أساسها وضعت المادة ٦٦ من الدستور وما بعدها .

وقد كلفت سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ببحث هذا الموضوع من جميع نواحيه ، فقدم الى مذكرة استخلص فيها من أحكام الدستور مايلى :

" (أولا) أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم المشار اليها .

" (ثانيا) إن لمجلس الأحكام المخصوص فيما يتعلق بهذه الجرائم اختصاصا مطلقا من شأنه جعل السلطة القضائية العادية غير مختصة بالنظر فيها .

" (ثالثا) إن مجلس الأحكام المخصوص يظل بالنسبة للوزراء السابقين الهيئة المختصة وحدها بالنظر فى الجرائم التى تكون قد وقعت منهم فى أثناء تأدية أعمال وظائفهم .

" ويستتبع تخويل مجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء أن قواعد الإجراءات الجنائية لا تتبع فى هذا الصدد، فلا يكون للنيابة العمومية الحق فى مباشرة الدعوى الجنائية من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى يتقدّم بها أحد الأفراد. كذلك لا يكون لهؤلاء الحق فى رفع دعوى الجنحة المباشرة .

" والحكمة فى تقرير هذا النظام الخاص إيجاد الضمان الكافى للوزراء وصون المصلحة العامة وأعمال الدولة من الطعن والتشهير من أى فرد كان تحت تأثير الخصومات الحزبية والعداوات الشخصية . كما أن التهم التى توجه إلى الوزراء بسبب تأدية وظائفهم هى فى الغالب تهم سياسية، ومجلس النواب بصفته هيئة سياسة أقدر من غيره على وزنها وتقدير النتائج المترتبة عليها .

" وفيما يتعلق بسلطة المحاكمة ينص الدستور فى المادة ٦٧ على تأليف مجلس الأحكام المخصوص الذى له وحده حق محاكمة الوزراء من رئيس المحكمة الأهلية العليا (محكمة النقض الآن) ومن أعضاء من الشيوخ ومن قضاة هذه المحكمة .

" ومما لاشك فيه أن توزيع الاختصاص بين الهيئات القضائية على الوجه المبين فى القانون يعد من النظام العام ، ويكون الأمر كذلك من باب أولى إذا كان الاختصاص محددا بنص الدستور ذاته .

" ومما يترتب على ذلك أن عبارة الدستور التى عنيت بتحديد اختصاص مجلس النواب وحده فى اتهام الوزراء واختصاص مجلس الأحكام المخصوص وحده بمحاكمتهم تنفى بطريقة قاطعة إمكان اتخاذ الاجراءات الجنائية قبل الوزراء ومحاكمتهم بمعرفة أية هيئة أخرى .

"و بديهى أن للوزير الحق فى التقدم الى المحاكم العادية بطلب محاكمة أحد الأفراد عن جريمة تكون قد ألحقت بالوزير ضررا ، شأنه فى ذلك شأن باقى الأفراد . أما الوزير الذى أسندت اليه جرائم اتهم بارتكابها فى أثناء تأدية وظيفته فانه اذا آثر رفع الأمر الى المحاكم العادية فى صورة تهمة قذف بدلا من الاتجاه الى البرلمان يكون قد خالف روح الدستور ، ذلك لأن دعوى القذف فى حق موظف عام تنطوى على مرحلتين متميزتين إحداهما عن الأخرى . فالمتهم له الحق فى اقامة الدليل على صحة الوقائع موضوع الاتهام ، الأمر الذى يوجب على المحكمة تحقيق الوقائع المسندة الى الوزير قبل الوصول الى مرحلة البت فى تهمة القذف وتقرير العقوبة الملائمة لها ، ومما لاشك فيه أن تحقيق الوقائع فى جرائم القذف يعد أهم عنصر فى الدعوى .

"ومن المسلم به أن الحكم على تصرفات الوزير لا يمكن أن تباشره إلا الهيئة الخاصة المشار إليها فى الدستور ، وأن تقديم القاذف الى النيابة العمومية والسلطة القضائية العادية من شأنه سلب البرلمان حقه فى الرقابة على أعمال الوزراء وتفويت الأغراض التى توخاها الدستور من تقرير نظام خاص لاتهامهم ومحاكمتهم" . (انتهى رأى سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة)

وليس هذا القول بجديد . فقد ورد فى مذكرة إيضاحية لمشروع خاص بمحاكمة الوزراء كانت وزارتى فى سنة ١٩٣٠ قد شرعت فى وضعه ما نصه . "إذا كان لا بد من وضع القانون الذى يشير إليه الدستور يجب عند تحديد هذه الأحوال "أى أحوال مسئولية الوزراء" الاكتفاء منها بما يعد ارتكابه عدوانا على سيادة الأمة وسلامتها ، أو ضارا بمصلحة عامة كبرى ، وأن يترك ما دون ذلك للمسؤوليتين السياسية والمدنية يؤخذ بهما الوزراء على حسب الأحوال ، وهذه هى الغاية التى رأت الحكومة أن تحققها بوضع مشروع القانون المرافق" .

حتى صدقى باشا نفسه عند ما نسخ دستور سنة ١٩٢٣ وضيق من اختصاص البرلمان فنقل الى القضاء ما نقل من اختصاصات المجلسين ، لم تبلغ به الجرأة أن ينقل الى القضاء اختصاص البرلمان بمحاكمة الوزراء

(المادة ٦٧ وما بعدها) وعلل ذلك فى مذكرته بأن " تطور الأنظمة البرلمانية أحل المسؤولية السياسية محل المسؤولية الجنائية ولم يعدلها ذكر أو تطبيق فى هذا العصر" . وجاء بالمذكرة أيضا " وإذا قدر بالرغم مما تقدم أن هيئة تشريعية رأت أن ينص على جرائم خاصة بالوزراء فينبغى ألا تكون العقوبة غير سياسية ولا تتعدى الحرمان من الحقوق الوطنية حرمانا مؤقتا أو نهائيا ، وذلك للملاءمة بين العقوبة والجرم الذى هو بطبيعته عمل سياسى" .

إن النص الوارد فى الدستور المصرى بالمادة (٦٦) أصرح النصوص من جميع دساتير العالم ، فهو يجعل لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء كما يجعل لمجلس الأحكام وحده حق مقاضاتهم ، ولعله فى ذلك أقرب الى النظام البلجيكى .

أما النظام الفرنسى ، فإن المادة ١٢ من الدستور الفرنسى تنص على جواز اتهام الوزراء بالنسبة للجرائم التى يرتكبونها فى أثناء تأدية وظائفهم أمام مجلس الشيوخ ، ومع هذا فإنه فى غضون العشرين سنة الأخيرة أثيرت فى فرنسا عدة حملات بالغة منتهى الشدة تنطوى على قذف موجه إلى بعض الوزراء ، وبوجه خاص للمسيو فلاندان ، والمسيو شوتان ، والمسيو بلوم ، والمسيو سالانجرو بشأن بعض تصرفات لهم . وفى كل ذلك لم تتخذ أية إجراءات أمام المحاكم القضائية العادية بل رفع أمرها إلى البرلمان حيث كانت موضوع مناقشات حادة دون أن تصل إلى مرحلة طلب الاتهام .

فإذا كان هذا يجرى فى فرنسا مع الصيغة الجوازية بالمادة ١٢ ، فهل يجوز أن يجرى فى مصر غير ذلك والنص عندنا قاطع صريح ؟

وهل يجوز أن يطلب بطريقة ملتوية جواز تعليق الأمر فى وقت واحد أمام القضاء بالنسبة للقاذف وأمام البرلمان بالنسبة للوزير فى حين أن القول الفصل والأخير بالنسبة لتصرفات الوزراء فى شؤون الدولة هو البرلمان على النحو الذى تشرفت ببيانه ؟

أمام هذا كله ما كان لى ولا لغيرى أن يخرج على حكم الدستور فينقل اختصاص البرلمان الى القضاء . وإذا كان صاحب الكتاب قد هرب من

ساحة البرلمان ، فليس هذا بمضيع على البرلمان حقا ، ولا مضيق عليه اختصاصا ، فالقول هنا قول الدستور ، وإذا قال الدستور وجب علينا احترام أحكامه لأنها من النظام العام .

هبوا حضراتكم أن التهم التى قذف بها صاحب الكتاب كانت بصدد تنفيذ مشروع عام هام كمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان مثلا ، فهل كنا ننتظر فصل القضاء فى مثل هذه التهم ، ويعطل إقرار الموضوع وتنفيذه مدة نظره أمام المحاكم وقد تمتد الى سنين ؟

يذكرون السوابق ، ولا أرى أية سابقة تنطبق على حالتنا .

لقد حرصت قبل تقرير خطتى بازاء العريضة التى رفعت إلى جلالة الملك على أن أدرس الموضوع من جميع نواحيه وأن أرجع إلى السوابق البرلمانية فى البلاد العريقة فى النظام الدستورى ، وانتهيت من بحثى إلى الخطة التى قررتها .

أشار حضرة المستجوب إلى سابقة فى النظام الدستورى البلجيكى ، وهى سابقة المسيو فان زيلاند . وردا عليه أدلى اليكم بالبيان الصحيح عنها .

كان المسيو ڤان زيلاند وكيلا لمحافظ البنك الوطنى ببلجيكا ، وفى أول سنة ١٩٣٥ أسندت اليه رياسة الحكومة لمعالجة الأزمة المالية

وفى سنة ١٩٣٧ — ولم يكن المسيو ڤان زيلاند إذ ذاك عضوا فى البرلمان — انتهز فرصة انتخابات جزئية فعرض على الناخبين سياسته وكانت محل طعن شديد من أحزاب المعارضة ففاز على منافسه فى الانتخابات ، وهو زعيم المعارضة ، وانتخب بأغلبية كبيرة جدا .

بدأت المعارضة بعد هذا الانتخاب حملة صحفية عنيفة على أعمال مجلس إدارة البنك الوطنى أيام كان المسيو ڤان زيلاند عضوا فيه ، وقد أخذت على المسيو ڤان زيلاند أنه بقى يتسلم مكافأة من البنك لحضور جلساته بوصفه وكيلا لمحافظ البنك بعد أن كان قد استقال من هذا المنصب ليتولى رياسة الوزارة . فأقام مجلس الادارة دعوى على أصحاب الحملة الصحفية غير أن المسيو ڤان زيلاند طلب إلى مجلس النقاب فى سبتمبر سنة ١٩٣٧ عقد جلسة

غير أعتيادية للنظر فيما كان من تلك الأمور يتصل به شخصيا . فدفع عنه التهمة فى هذه الجلسة وانتهى النقاش فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بقرار من المجلس أولاه فيه الثقة بأغلبية ١٣٤ صوتا ضد ٣٤

من ذلك ترون حضراتكم أن الموضوع كله نظر فى البرلمان البلجيكى وأن البرلمان قد انتهى فيه إلى الثقة بالوزارة بأغلبية ساحقة ولم يوكل للمحاكم أن تنظر فى هذا الموضوع .

وإليكم سابقة أخرى فى النظام الدستورى الانجليزى أقوى وأصرح دلالة فى هذا الموضوع :

فى سنة ١٩١٢ أثارت بعض الجرائد المعارضة للحكومة الانجليزية بصدد عرض مشروع اتفاق بين الحكومة الانجليزية وشركة ماركونى على البرلمان ، أثارت هذه الجرائد حملة على ثلاثة من الوزراء فى وزارة المستر اسكويث اتهمتهم فيها بالرشوة و باستغلال النفوذ و باستغلال أسرار الدولة . فلم يحوّل الموضوع إلى المحاكم ، بل فحص فى البرلمان (فى مجلس العموم) وطلب أحد الوزراء وهو الوزير الذى أمضى مشروع العقد تأليف لجنة برلمانية لتقرير ما إذا كان الاتفاق مرضيا ويجب إقراره أم لا ، وأن يضاف إلى مهمتها فحص الملابسات المتصلة بالاتفاق .

فعينت لجنة لفحص ذلك ، وقد استبعدت اللجنة تهمة الرشوة وقدمت تقريرا عن مشروع العقد وملابسات التعاقد .

وقد أقر الوزراء الثلاثة أمام اللجنة البرلمانية وأمام المجلس بخطئهم فى شراء أسهم فى شركة ماركونى الأمريكية .

وبخطئهم فى إخفاء هذه الواقعة عندما نوقش المشروع فى المجلس قبل إحالته على اللجنة .

وكذلك تعهدوا بأنه لا يمكن أن يتكرر مثل ما وقع منهم .

وقد استغرقت مناقشة الموضوع يومين كاملين فى مجلس العموم .

وفى أثناء المناقشة اقترح أحد أعضاء المعارضة أن يصدر المجلس قرارا بتسجيل الخطأ والأسف والوعد .

فعارض فى ذلك المستر اسكويث رئيس الوزارة .

ثم أخذ الرأى فكانت النتيجة ٣٤٦ صوتا مع الوزارة و ٢٦٨ ضدها ، واعتبر الموضوع منتهيا بذلك ، وبقيت الوزارة فى الحكم .

(تراجع مجموعة المحاضر الرسمية للبرلمان — التقرير الرسمى لمجلس العموم).

The Parliamentary Debates — Official Report
House of Commons
5th Series — V. 42254

ويلاحظ أن اللجنة التى عينت لفحص هذا الموضوع هى لجنة برلمانية مكونة من أعضاء مجلس العموم دون غيرهم. وهذه اللجنة هى ما تسمى باللجنة المختارة (Select Committee) .

ويلاحظ أيضا أنه يوجد فى النظام الانجليزى لجنتان أخريان إحداهما تسمى باللجنة المستديمة (Standing Committee) وهى اللجنة التى تنتخب كل عام كما يحصل عندنا وتتألف من أعضاء برلمانيين دون غيرهم ، والثانية تسمى باللجنة المقررة بمقتضى قانون (Statutory Committee) ، وهذه اللجنة هى التى تعين بمقتضى قانون لأحوال خاصة ، ويجوز أن يعين فيها مع أعضاء البرلمان أعضاء من غير البرلمان ، وهذه ليست بالحالة التى شرحناها فى سابقة الاتفاق مع شركة ماركونى .

إن الكتاب يشمل مسائل سياسية مما يدخل فى باب الجدل السياسى بين الأحزاب والهيئات ، كما يشمل مناقشة تصرفات منسوبة للوزراء فى أثناء قيامهم بشؤون الدولة .

فأما الجدل السياسى ، فلا شأن للمحاكم به ، ولا يصح أن يقتحم عليها وعلى ساحتها ..

وأما مناقشة التصرفات المنسوبة للوزراء — سواء أكانت تهما جنائية أم إدارية — فالقول الفصل فيها للبرلمان ، يستوى فى ذلك الأخذ بحكم القوانين أو بحكم الدستور .

أما القوانين فلا تجعل للحاكم اختصاصا فى الأوامر الإدارية والأعمال الحكومية .

وأما الدستور فنصه وروحه كما رأيتم يجعل البحث فى تصرفات الوزراء من اختصاص البرلمان وحده الذى تسأل أمامه الوزارة المسئولية السياسية والمسئولية الجنائية .

إن جاز أن ينقل الفصل فى هذا إلى القضاء لكان معناه أن تصبح ساحة القضاء ساحة سياسية وتصبح الوزارة مسئولة ، لا أمام ممثلى الأمة ، بل أمام القضاء ، وهذا منتهى الخلط بين السلطات ومنتهى التشويه لأحكام الدستور ومبادئه .

يقولون إن صاحب الكتاب اتهمكم ، فلماذا لا يحاسب — إن كان كاذبا — أمام القضاء ؟

إن الشأن الأول الذى يعنى البلاد ويعنى البرلمان ، بل ويعنى الوزارة هو معرفة سلامة تصرفاتها . أما محاسبة واضع الكتاب ، فتأتى فى المرحلة الثانية ، وليس لأحد أن يحط من شأن البرلمان فيدعى أنه غير أهل للفصل فى هذه الأمور .

ألم يجعل الدستور منه الهيئة القضائية التى تفصل فى الطعون الانتخابية ؟ ألم يجعل الدستور من مجلس النواب سلطة التحقيق والاتهام ، ومن مجلس الشيوخ سلطة الحكم بالاشتراك مع محكمة النقض والإبرام ؟

أيضع الدستور هذه المسئولية ، بل هذه الأمانة فى عنق البرلمان ، فيأتى من يشكك فى هذا النظام ، ويشكك فى صلاحية البرلمان لأداء هذه الأمانة ؟ أفيجوز أن يقال تلميحا أو تصريحا إن البرلمان لا يؤتمن على هذا الاختصاص ؟

أو يؤتمن البرلمان على شؤون البلاد وتشريعها وماليتها وميزانيتها، ثم يقال اليوم إنه لا يؤتمن على بحث تصرفات الحكومة ؟

أيكون من حقه أن يقرر عدم الثقة بالوزارة حين يختلف معها على أمر من الأمور فتسقط ، ولا يكون له أن ينظر فى تصرف من تصرفاتها لأنه على حد زعمهم من اختصاص القضاء ؟

إذن فعطلوا اختصاص البرلمان فى الاستجوابات .

إذن فعطلوا اختصاصه فى التحقيقات .

إذن فعطلوا البرلمان " ياسيدى " (مشيرا إلى سعادة المستجوب)

وأخيرا إذا جاز لمجرد إقدام كاتب — أيا كانت صفته — على اتهام وزارة فى تصرف من تصرفاتها — إذا جاز رفع الأمر فورا إلى القضاء، توصلا إلى القول بأنه متى رفع الأمر للقضاء وجب تنحى الوزارة الحائزة على ثقة البرلمان بمجلسيه — حتى لا يؤثر قيامها فى سير التحقيق . . . . أليس معنى هذا أن تصبح الوزارة مسئولة ، لا أمام البرلمان ، ولا أمام القضاء ، بل أمام كل قاذف وطاعن حيث تهيأ له لمجرد أنه كتب أو كذب أو افترى أو قذف أن يصل إلى تخلى ممثلى الأغلبية عن كراسى المسئولية. وهذا هو بيت القصيد ياسيدى . (مشيرا إلى سعادة محمد حسين هيكل باشا)

(تصفيق حاد) .

ما ذا يكون مصير الحكم فى البلاد ، إذا تم هـــذا وجاءت وزارة ثانية فاتهمها نفس الكاتب أو أى كاتب آخر ورماها بإفك جديد، ألا يجب عليها هى الأخرى أخذا بهذه الخطة تبليغ القضاء والاستقالة لترك القضاء حرا ؟

(تصفيق) .

وهكذا لا يكون الحكم فى البلاد للأمة مصدر السلطات ، ولا للبرلمان الرقيب على الوزارات ، ولا للوزارات المسئولة أمام البرلمان . . . . .

وإنما يكون الحكم للقاذفين والمفترين ، وأصحاب الأهواء من الكاذبين والطاعنين ، فهل هذا هو المصير الدستورى الذى تريد المعارضة أن تصل

بالبلاد إليه ؟ إنى لأرجو بوطنيتى أن أساهم فى الوصول بالبلاد إلى مصير كهذا . فعلىّ من المسئوليات والواجبات لحاضر البلاد ومستقبلها ما يردنى عن الاشتراك فى العبث بالدستور أو تشويه أحكامه .

(تصفيق) .

ياحضرات الشيوخ :

الحلال بيّن ، والحرام بيّن ، وما كنا عادين ولا مخطئين حين أعلنا فى جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣ أن الخطة التى سلكناها هى الخطة المثلى ، وهى الخطة التى لا أحيد عنها" .

(تصفيق حاد) .

قرار المجلس :

وافق المجلس على الانتقال إلى جدول الأعمال .

ب — فى مجلس النواب

ا - الاسئلة

(١) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر عن رأى الوزارة فيما تضمنه الكتاب الذى وزعه حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا بجلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

وزع مكرم عبيد باشا كتابا ضمنه تعليقات على تصرفات زعم أنها صدرت من الحكومة فما رأى رفعتكم فيما تضمنه هذا الكتاب ؟"

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

"يقتضى نص الدستور مسئولية الوزارة أمام البرلمان وهذا الحكم هو أخص خصائص الحياة الدستورية ، بل هو محور النظام الدستورى كله — والحكومة تقديرا لهذه المسئولية على أتم الاستعداد لأن تفند أمام البرلمان الممثل للأمة كل ما جاء بالعريضة التى رفعها مكرم عبيد باشا الى ديوان جلالة الملك فى يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ والتى أحال الديوان الينا صورة منها فى يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٤٣ ، وهى ترحب بكل سؤال أو استجواب يقدم فى البرلمان لهذا الغرض سواء أكان ذلك من صاحب العريضة أم من غيره من حضرات الشيوخ أو النواب المحترمين المعارضين أو المؤيدين (تصفيق).

وقد كان فى وسع صاحب العريضة أن يواجه الحكومة فى البرلمان بما يريد من الأسئلة والاستجوابات ولكنه لم يرد أن يسلك هذا الطريق القويم الكفيل باظهار الحق فى أقرب وقت . وهذه المداورة أو المناورة مكشوفة

القصد ظاهرة الغرض . فهو يعلم قبل غيره أن محتويات العريضة مكذوبة جملة وتفصيلا — (تصفيق) وأن إلقاء النور عليها يفضحه ويفضحها ويظهر الناس جميعا على إفكه وبهتانه — (تصفيق) ولذلك تجنب الطريق الطبيعية التى رسمها الدستور لمحاسبة الوزراء وأخذ يوزع فى الخفاء الكتاب الذى أشار اليه حضرة النائب المحترم ويلقى فى روع الناس أنه مستعد لأن يحاكم على ما كتب أمام القضاء ، وقصده فى ذلك واضح ظاهر فمثل هذه الوقائع التى سودها خياله الكاذب تقتضى تحقيقات ومحاكمة ترتقى عدة درجات وتمتد الى سنة أو سنوات وتبقى فيها الوزارة فى ظلال ما افترى من شبهات .

ذلك لأن تولى السلطات القضائيـة للتحقيق يقطع على الوزارة طريق تكذيبه بنشر البيانات حتى لاتتهم بالتأثير فى القضاء كما يقطع على البرلمـان التعرض لأكاذيبه أو سماع رد الوزارة على مفترياته تحقيقا لمبـدأ فصل السلطات ،وما من عاقل يقبل للوزارة ولا للبرلمـان ولا لشرف الأمة هذا الوضع العجيب ،وأنا مطالب أمام ضميرى وأمام التاريخ بكشف القناع عن محتويات هذا الكتاب الكاذب وتفنيد ماجاء فيه تفنيدا حاسما سريعا .
(تصفيق)

وعندئذ يستطيع شيوخ الأمة ونوابها أن يحقوا الحق ويدمغوا الكذب والباطل . وعنـدئذ يمكن أن ينظر فى مسئولية العرائض أو المنشورات ويمكن أن تسأل الحكومة عن أخذ المسئولين بالحزم والعزم .

هـذا هو الوضع الطبيعى لموضوع هذا الكتاب الذى احتوى فيما احتوى مفتريات سياسية كثيرة لايمكن أن يشغل بها القضاء . والشأن الأول والأخير فى نظرها والمحاسبة عليها شان البرلمـان .

وقد اعتاد موزع العريضة أن يهرب من مثل هذه المواقف الصريحة لأن كل همه التشنيع والافتراء فما من مرة قدم استجوابا إلا هرب فى دور المناقشة لسبب أو لآخر ناكلا عن شرح استجوابه أو مواجهة البيانات التى تلقيها الحكومة ، والحكومة لن تعبأ بمثل هذه المنشورات وهى معتزمة أن تقدّم للبرلمـان عما تسأل عنه أو تستجوب فيه بيانات قاطعة حاسمة مؤيدة بالأدلة والمستندات . (تصفيق)

وهى تدعو معارضيها وأنصارها على السواء لفتح هذا الباب على مصراعيه لالقاء النور على حملة التضليل والكذب (تصفيق) .

ومما يؤسف له أن صاحب العريضة قد لجأ إلى الهيئات الأجنبية من أمريكية وانجليزية مقدّما لهم نسخا من كتابه انتظارا لرأيهم أو التماسا لعطفهم . ومن عجب أن يقع ذلك من نائب تولى الوزارة عدة مرات وكان نقيبا للمحامين الأهليين ، ثم يجىء الآن فيهدر صفته النيابية ، بل كرامته الوطنية على هذه الصورة . وكذلك تأسف الحكومة لإسفافه فى لهجته وعباراته إسفافا كبيرا لايتفق مع ما ينبغى لنائب بل لأى فرد من أفراد هذه الأمة الكريمة من التزام مقتضيات اللياقة وتجنب الإسفاف فى عريضة تقدّم لمقام حضرة صاحب الجلالة الملك .

ولا يخامرنى شك فى أن هذه الخطة التى اعتزمتها بإزاء هذا الكتاب هى الخطة المثلى التى تلتزمها حكومة تعرف قدر نفسها وقدر شرفها وتحرص على أن تتقدّم بحسابها أمام شيوخ الأمة ونوابها وعلى أن تأتى البيوت من أبوابها وتضع الأمور فى نصابها فى أقرب وقت . (تصفيق)

فإذا ماتم ذلك وقال ممثلو الأمة كلمتهم فى حدود واجبهم وحقهم أمكن أن تسأل الحكومة عما تعتزمه فى شأن المفترين والقضاء على حملة المغرضين والمضللين .

وإنى لأدعوكم جميعا الى الحرص على احترام المبادئ الدستورية الصحيحة لتكون جميع أعمالنا هنا فى حدود الدستور الذى هو عماد حياتنا النيابية .

ولا تنسوا أن أمم الشرق العربى والعالم الإسلامى أجمع تتطلع الى مصر دائما وتدعوها الى قيادة حركتها فى سبيل نيلها الحياة الحرة الكريمة متخذة من مصر فى نهضتها الحديثة القدوة الحسنة والمثل الأعلى : فلا يعبثن عابث من أبناء البلاد بهذا المقام العظيم . ولتبق مسائلنا الداخلية محصورة فى حدود بلادنا .

كما أهيب بكم جميعا على اختلاف ميولكم وأحزابكم ، وبكل حريص من أبناء الوطن العزيز على وحدة الأمة المصرية الكريمة — وهى الوحدة التى مكناها بجهادنا — أن تقفوا كل محاولة خطرة يدفع اليها أى لاعب بالنار للتفريق بين عنصريها (تصفيق) اللذين جمع بينهما الاتحاد الوطنى المقدس

فان هذا الاتحاد من أعز ما كسبناه فى حركتنا القومية نضالا عن الديمقراطية والحرية الصحيحة والدستور والاستقلال .

فاذا لعب رغم هذا التحذير لاعب بالنار ومثير للفتنة وقعت عليه التبعة كاملة من غير رحمة ولا هوادة " .

(تصفيق حاد متواصل) .

تعليق حضرة السائل المحترم

حضرات النواب المحترمين :

ما شككت مطلقا فى نزاهة مصطفى النحاس (تصفيق حاد) وماشككت مطلقا فى شرف مصطفى النحاس ، ولا فى شرف أى وزير من وزارة الشعب ، و إنما قصدت بتوجيه سؤالى هذا أن تتهيأ الفرصة لدى المجلس ليتبين رأى الحكومة فى هذا الكتاب — أى الكتاب الأسود — ولقد جاءت إجابة صاحب المقام الرفيع شافية وافية ، إذ صرح بأنه على أتم استعداد لأن يجيب المجلس ، عن طريق الأسئلة والاستجوابات ، عن كل مايريد أن يسأل عنه أو يستجوب فيه . وهذا لعمرى تصريح عظيم جدا لا يصدر إلا من رجل واثق من نفسه وواثق من شرفه و براءته . ولهذا أسجل لحضرة صاحب المقام الرفيع تصريحه الخطير بكل شكر (تصفيق حاد) .

(٢) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر عن مسألة شراء الفراء

بجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" هل صحيح ما ذكره مكرم باشا فى كتاب وزعه من أن برقية أرسلت أخيرا بالشفرة من وزارة الخارجية إلى سعادة سفير مصر بلندن لشراء ست قطع من الفراء (فروة ثعلب أبيض) قيمة كل منها ٥٠٠ جنيه ، ومجموع ثمنها ثلاثة آلاف جنيه لصاحبة العصمة حرم رفعة رئيس الوزراء ؟" .

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

" حضرات النواب المحترمين :

أرجو أن تسمحوا لى بأن أتلو عليكم أولا ما كتبه صاحب الكتاب فى عريضته لجلالة الملك وفى كتابه الأسود الذى وزعه ، واليكم نص ما كتب :

" آخر فضيحة فضاحة

سفيرنا بلندن ترسل له برقية بالشفرة

لشراء " فرو " لحرم النحاس باشا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه

" لقد عنيت يا مولاى فى هذه العريضة عناية خاصة بألا أعرض لشؤون النحاس باشا الخاصة . فهى بعيدة عن نطاق النقد العام ، ويجب أن تكون محل الرعاية والاحترام " .

" ولكن النحاس باشا المسكين لم يعد فى حالة تسمح له بأن يفرق بين الخاص والعام ، فالحكم قد أصبح محل استغلال خاص له ولأهله ووزرائه ، فهو يهيىء لهم البيوت يسكنونها ، أو يؤجرونها ، والأطيان يشترونها ، والأوقاف يتنظرون عليها ، والمحسوبية يوظفونها ، والبنوك يحتلونها ، والغلال والحبوب ومواد التموين يصدرونها ، والخمور والبضائع يستوردونها ، وأخيرا وليس آخرا ، فهاهى ذى الفراء الثمينة تستحضر لأغراض الزينة فلا يجدون الا وزارة الخارجية فى مصر وسفارتها المصرية بلندن يكلفونها ويحركونها ! "

" ولقد وصل إلى علمى من أوثق المصادر — وانى أتحدى الحكومة أن تكذبنى إذا اجترأت — أن برقية أرسلت أخيرا بالشفرة من وزارة الخارجية المصرية إلى سعادة سفيرنا بلندن لشراء ست قطع من الفراء (فرو الثعلب الأبيض) قيمة كل منها ٥٠٠ جنيه (ومجموع ثمنها ثلاثة آلاف جنيه) لصاحبة العصمة حرم رفعة رئيس الوزراء وهو فى نفس الوقت وزير الخارجية ! "

"أى عبث بعد هذا يا مولاى بكرامة الدولة ! وأعمال الدولة ! ووظائف الدولة ! ثم من أين لك كل هذا يا سيدى النحاس باشا ، وقد كنت الرجل الفقير الى وجه الله تعالى ! "

" واذا ما أنفقت ثلاثة آلاف جنيه على مادة من مواد الترف والزينة فأنت اذن رجل ثرى ، وثرى جدا ! "

" فهل لى أن أسألك كيف تنفق مبلغا كهذا على شىء كمالى كهذا ، ومثله لشراء سيارة كوتسيكا وآلاف أخرى من الجنيهات لشراء النفائس والأثاثات فضلا عن شراء المئات من الفدادين — هل لى أن أسألك كما سألنا نسيبك المليونير من أين جاءك هذا الثراء الطارئ الوفير ؟ "

" دعنى ، دعنى أسألك ، وأبكى عليك ولك ! ! "

* * *

أما وقد سمعتم ما كتب ، فاليكم ردّى على ما كذب ...

قال الكذاب المفضوح إننى أشترى بواسطة سعادة نشأت باشا سفير مصر فى لندن ست قطع من فراء الثعلب الأبيض ، ثم زعم أن قيمة كل فرو من هذه الفراء الست خمسمائة جنيه وأن مجموع ثمنها ثلاثة آلاف جنيه. وتساءل من أين لمصطفى النحاس وهو الرجل الفقير أن ينفق ثلاثة آلاف جنيه على مادة من مواد الترف .

وقد هول هذا الكذاب وشنع فى قيمة الفراء ليشكك فى أمانة مصطفى النحاس . وظاهر من كلامه أن وجه العجب فى نظره ليس فى شراء الفراء وانما وجه العجب أن يكون عند مصطفى النحاس ثلاثة آلاف جنيه ينفقها على مادة من مواد الترف !

فمدار الأمانة والخيانة ، ومحك الصدق والكذب فى الرواية ، كل ذلك فى قيمة الفراء ، لا فى عملية الشراء . فانظروا كيف أسرف هذا الشيطان ، فى الإفك والبهتان ، حتى انه لم يتحفظ فى ايراد الخبر أى تحفظ ، بل زعم أنه وصل إلى علمه من أوثق المصادر وتحدى الحكومة إذا اجترأت أن تكذبه فيما يزعم . وكان الأولى لهذا الوالغ فى الكرامات ، المنقب عن الشرّات

والسوءات أن يقدم الدليل قبل أن يتحدى ، وأن يروى قليلا قبل أن يسقط و يتردى ، وأن يتذكر أول المبادئ فى فلسفة الكذب بأن أحق الكذابين بالسخرية من يكذب على أناس لديهم الوثائق التى تثبت غير ما يقول إذا تحدوه كما تحدى وتعدوا له مثلما تعدى . وقد حسب الفاجر أنه إن أورد أرقاما وأشار إلى برقيات فقد أحكم بخوره ونسى أننا قادرون على أن نرد للحق نوره .

وحقيقة الامر فى الموضوع كله أننا عندما كنا مع نشأت باشا فى براين سنة ١٩٣٦ وكان وزيرا مفوضا لمصر فيها كان واسطة فى شراء فراء لنا ولزملائنا ومنهم مكرم باشا وحرمه ولمن كانوا مرافقين لنا كذلك . فلما حضر نشأت باشا الى مصر أخيراسألناه قبل سفره عما اذا كان يوجد فى لندن فرو من فراء الثعلب الأبيض وعما اذا كان ثمنه مناسبا لأثمان قبل الحرب.

وفى أول أكتوبر الماضى وصلتنا برقية من نشأت باشا يقول فيها إنه عرضت عليه فراء ثعالب بيضاء من نوعين ، نوع ثمن القطعة منه أربعة عشر جنى أى اربعة عشر جنيها مصريا واربعين قرشا والآخر ثمن القطعة منه ١٦ جنى أى ستة عشر جنيها مصريا وأربعين قرشا ، وقد طلب نشأت باشا فى برقيته موافاته فى حالة الموافقة على الثمن ، بعدد القطع التى يشتريها ثم سأل نشأت باشا بعد ذلك عن صحتى فى أثناء مرضى الأخير ، وفى مارس الماضى كلفت سعادة وكيل وزارة الخارجية الإبراق اليه شاكرا سؤاله عن صحتى راجيا منه شراء ست قطع من الفرو الأبيض ، فأرسل شراره باشا برقية بالشفرة ، هذا نصها :

"يشكرك رفعة الرئيس شكرا جزيلا على تفضلك بالسؤال عن صحته و يرجوك أن تعمل على شراء ست قطع من فراء الثعلب الأبيض للسيدة حرمه "

وظاهر مما تقدم أن قيمة القطعة من الفرو المذكور تتراوح بين أربعة عشر جنيها وثلاثين قرشا ، وستة عشر جنيها وأربعين قرشا ، وأن قيمة القطع الست تتراوح بين ٨٥ جنيها و ٨٠ قرشا و بين ٩٨ جنيها و ٤٠ قرشا ، وأن مجموع ثمن القطع الست لايبلغ آلافا ولا مئات بل ولا مائة واحدة .

ولما نشر الكذاب الأشر كتابه، بحثنا عن برقية نشأت باشا التى يعرض علينا فيها شراء الفرو وأثمانها فلم نجدها، ولذلك كلفنا وكيل وزارة الخارجية أن يرسل اليه يرجوه موافاته بصورة طبق الأصل من هذه البرقية لنحل محل البرقية التى لم نعثر عليها، فابرق اليه فى ١١ ابريل ببرقية هذه ترجمتها :

" يرجوك رفعة الرئيس أن تبرق اليه عاجلا صورة طبق الأصل من البرقية التى سبق أن أرسلتها اليه الخاصة بشراء فرو الثعلب الأبيض والتى تطلب اليه فيها أن يحدد الكمية المطلوبة لتحل محل البرقية التى فقدت .

وفى اليوم التالى وصل من نشأت باشا هذا الرد وهو أنه أرسل لرفعته البرقية فى أول أكتوبر الماضى وهذا نصها :

"لدينا عرضان من فراء الثعلب الأبيض بأربعة عشر جنى وستة عشر جنى كل قطعة ، فإذا كان الثمن موافقا أرجو إفادتنا ببرقية عن عدد القطع المطلوبة".

ويسرنى أن أودع جميع هذه الأوراق المجلس ليطلع عليها حضرات النواب المحترمين، وليتبينوا قيمة الكتاب الأسود وما فيه من كذب ولجاجة، وقبح وسماجة ، ولكن الكذوب المفترى لا يقف عند حد ، لأنه لا من الله يتقى ، ولا من الناس يستحى ، وقد أراد أن يوهم أننا سخرنا وزارة الخارجية فى شأن خاص وحملناها نفقات البرقيات فى هذا الشأن الخاص . وفى هذا أيضا يكذب الدجال . فقد اعتادت وزارة الخارجية أن تقوم للمصريين ولغيرهم من المقيمين فى مصر بتولى الإجراءات الخاصة بمصالحهم فى الخارج ، وإذا كان صاحب الشأن من الشخصيات المعروفة للوزارة أو كانت هناك أحوال استعجال فان الوزارة فى مصر والبعثات فى الخارج تقوم بالعمل ثم تطالب صاحب الشأن بتسديد ما صرف فى سبيله بعد ورود المستندات ، ونحن نودع مع ما أودعنا من الأوراق مذكرة بذلك من وزارة الخارجية ممضاة من سعادة وكيلها توضح هذا التقليد المتبع وتضرب عليه الأمثال ببرقيات أرسلت من حضرة صاحب العزة سابا حبشى بك الوكيل عن معالى واصف غالى باشا ، ومن أسرة خياط بك وبرقيات بناء على طلب سعادة توفيق دوس باشا بشأن تحريات ومعلومات وصيانة مصالح

وكذلك برقيات متعددة من معالى محمود فخرى باشا وزيرنا المفوض فى الخارج بشأن مصريين عديدين ومن قنصلية مصر بنيويورك بشأن نجل فؤاد سلطان بك والآنسة عاداه ، وجميع أولئك عوملوا هذه المعاملة ولم تحصل منهم أجور البرقيات مقدما بل سددت قيمتها بعد ذلك وبعد ورود مستنداتها .

وطبيعى أن تكون أجور البرقيات المتعلقة بالفراء على حسابنا الخاص وأن تتولى الخارجية ارسالها أسوة بكل مصرى آخر يقصد اليها فى مثل ذلك .

ولكن الكذوب المحتال دأب على الكذب والتهويل والتشنيع بفعل عشرات الجنيهات آلافا ليشكك فى أمانة مصطفى النحاس الذى عرف بالتعفف عن الحرام فى كل شأن خاص أو عام (تصفيق حاد متصل) وستتبينون من الردود على الأسئلة المتتابعة من كتابه أن أكاذيبه لا تحصى بالعدد ، كما أنها لن تنقضى مدى الأبد . وسيسيل لعابه بالمفتريات حتى يغرق فيه ، ويقتله سمه المنبعث من فيه . وعندئذ يعلم أن كذبه كالسراب قد يلمع ، ولكنه لا ينفع . ولعله يدرك وقتئذ قوله تعالى " ومن يكسب خطيئة أو اثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا واثما مبينا " (تصفيق حاد متصل) .

تعليق حضرة السائل المحترم

لا أريد أن أعلق على هذا البيان ، وإنما يؤسفنى كل الأسف أن يبلغ الأمر بنائب يتشرف بالانتساب لهذا المجلس أن يختلق وقائع من نوع الوقائع التى أشرت إليها فى سؤالى . ويضاعف أسفى أن هذا النائب رجل كان يصبح ويمسى مترنما بذكر اسم مصطفى النحاس ومفاخرا بنزاهة مصطفى النحاس ومناديا بقدسية مصطفى النحاس . إن هذا الأمر يؤسف له حتما كل الأسف ، بل تلك مأساة خلقية ، ولكن ليثق سيدى مصطفى النحاس أنه بلغ مكان القمة من أمته ، فهذه السفاسف لا قيمة لها ، ويجب أن يدوسها تحت أقدامه .

(تصفيق حاد) .

(٣) سؤال حضرة النائب المحترم أتربى أبو العز باشا عن عدم تصديق الحاكم العسكرى على سبعة احكام عسكرية بجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٤٣

" هل صحيح ما ذكره مكرم عبيد باشا فى كتابه الأسود من أن الحاكم العسكرى استغل سلطته فى التصديق على الأحكام العسكرية فلم يصدق على سبعة منها ذكرها فى كتابه الأسود صفحة ١٩٢ وصفحة ٢٣٢ نمرة ٤٤ مكررة وذلك بتأثير بعض الشيوخ والنواب الوفديين " .

حضرة المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — سينوب عنى معالى وزير العدل فى تلاوة ردى على هذا السؤال .

حضرة صاحب المعالى وزير العدل :

" يتضمن سؤال حضرة النائب المحترم الإشارة إلى سبع قضايا نقلا عن الكتاب المشار اليه ... ... زعم فيها مكرم باشا أن الحاكم العسكرى لم يصادق على الأحكام الصادرة فيها :

فأولا — عن القضية رقم ٥٢ مصر الجديدة العسكرية سنة ١٩٤٣ المتهم فيها نسيم سوروجون لمحاولته إخراج مصوغات مصنوعة من أحجار كريمة بدون ترخيص ... ... فقد قضى فيها بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٢ بحبسه سنة مع الشغل وغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة الخاتم الماس المضبوط ... وقد صادق رفعة الحاكم العسكرى على هذا الحكم ... ... (تصفيق حاد) .

وثانيا — القضية رقم ٨٧٦ سنة ١٩٤١ عسكرية الفيوم المتهم فيها محمد حسن العجاوى وآخر لبيعهما ورق كورون بثمن يتجاوز السعر المحدد ... ... فقد قضى فيها بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ بحبس أولهما شهرين مع الشغل وغرامة ثلاثين جنيها وغلق المحل ثمانية أيام والنشر والتعليق وبراءة الثانى ... وقد صودق على الحكم من رفعة الحاكم العسكرى الحالى ... ... وقدم محمد حسن العجاوى طلبا لالتماس العفو عنه من الأعتاب الملكية ... ولم ترو زارة العدل محلا لالتماس العفو عنه فأعيدت القضية للتنفيذ (تصفيق حاد) .

ثالثا — والقضية رقم ١٢٢٨ سنة ١٩٤٢ عسكرية الشرقية ومتهم فيها عطيه غنيم وعبد الرحمن محمد عطيه لاقتنائهما أشياء مسروقة مملوكة للجيش

البريطانى مع علمهما بذلك.... فقد حكم فيها بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ ببراءة المتهمين .... وصودق على الحكم من رفعة الحاكم العسكرى بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٢

رابعا — والقضية رقم ٢٧٨٣ سنة ١٩٤٢ عسكرية شرقية ومتهم فيها محمد غنيم سحيم لبيعه خبزا بأكثر من التسعيرة .... وقد قضى فيها بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٤٢ بالبراءة .... وصودق على الحكم بتاريخ ٤ يوليه سنة ١٩٤٢ من رفعة الحاكم العسكرى .

خامسا — القضية رقم ٣٣٨٠ سنة ١٩٤٢ عسكرية الشرقية ومتهم فيها عفيفى بسام لامتناعه عن بيع سكر وكان قد قضى فيها بتاريخ ٢٢ يوليه سنة ١٩٤٢ بحبسه أربعة أشهر مع الشغل وغرامة ٢٠٠ جنيه والنشر والتعليق والغلق لمدة لا تتجاوز ثمانية أيام .

ولما كان المتهم قد سبق الحكم عليه مرتين قبل هذه المرة فى نفس السنة . وكان يجب لهذا السبب ألا تقل مدة الغلق عن خمسة عشر يوما كنص الأمر العسكرى رقم ١٧٤ ... لهذا ولأن المتهم كان قد طلب بلسان الدفاع عنه بالجلسة سماع شهود نفى ولم تجبه المحكمة إلى طلبه . . فقد أمر رفعة الحاكم العسكرى بإلغاء الحكم و إعادة المحاكمة . . وقضى أخيرا بجلسة ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٢ بحبسه أربعة أشهر مع الشغل وغرامة مائتى جنيه والغلق لمدة خمسة عشر يوما . . ثم صودق على الحكم ونفذ فعلا . . .

(تصفيق حاد) .

وأشير هنا إلى أن هذا المتهم كان قد التمس الإفراج عنه من رفعة الحاكم العسكرى أثناء وجوده بالحبس الاحتياطى . . ولكن هذا الطلب رفض" .

واسمحوا لى أن أذكر لحضراتكم أن التظلم فى هذه القضية رفع إلى رفعة الحاكم العسكرى من شيخ وفدى ونائب وفدى وهما محاميان فرفضه رفعته .

واسمحوا لى أيضا أن أذكر أن هذا المتهم قد دعانى لزيارته عند ما كنت فى زيارة لمديرية الشرقية وهو وفدى فى هذه المديرية فرفضت هذه الزيارة.

(تصفيق حاد) .

والآن أعود إلى تلاوة الرد .

" سادسا — القضية رقم ٨٢ عسكرية المنصورة سنة ١٩٤١ متهم فيها على محمود القاضى بثلاث تهم : (الأولى) أنه بصفته تاجرا عمل على إحداث تأثير فى أسعار الدقيق والقمح وحبس عن التداول فى مخزن أخفاه عن أنظار رجال التموين قدرا كبيرا من القمح ... (الثانية) أنه بصفته السالفة الذكر لم يبلغ مندوب وزارة التموين ببيانات كافية عن كميات القمح التى فى حيازته فى المواعيد المحدّدة بقصد الاخفاء (والثالثة) أنه لم يبلغ أيضا مندوب وزارة التموين بكل عملية بيع أو شراء كميات القمح فى المواعيد المحدّدة .

وقد حكم بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ بحبسه شهرين مع الشغل وغرامة خمسمائة جنيه عن التهمة الأولى و بتغريمه مائة جنيه عن كل من التهمتين الثانية والثالثة .

وقد تظلم المتهم بلسان الدفاع عنه إلى دولة الحاكم العسكرى السابق الذى أحال القضية إلى قلم قضايا وزارة الداخلية ... فرأى حضرة المستشار الملكى أن المحكمة فى أسباب حكمها تعرضت للتهم الثلاثة جملة لا تفصيلا ولم تتكلم عن كل تهمة على حدة ...إنما الظاهر من تلك الأسباب أنه بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة أن المحكمة اعتمدت فى ثبوتهما على أن الخطابات التى أرسلها المتهم فى ١١ و ١٥ اكتوبر و ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ لم يكن القصد منها التبليغ وأنها غامضة وملتوية ... ولم تحقق الغرض الذى قصده الأمر العسكرى .

وقال حضرة المستشار الملكى إن تقدير المحكمة فى هذا مستمد من الوقائع وسليم من جهة المنطق والعقل . . ولذلك يرى أن يترك للمحكمة مثل هذا التقدير ولا مانع من اقرار الحكم بالنسبة لهاتين التهمتين .

وأما بالنسبة للتهمة الأولى فقال عنها حضرة المستشار الملكى إن ما تقدم ضد المتهم إنما هو قرينة لا تكفى وحدها للقطع بثبوت الجريمة وأن المتهم قدم قرينة أخرى فى الأوراق تدحضها وهى دفتر مؤشر عليه من رجال التموين وأن المحكمة لم تتعرض لهذا الدفتر ولم ترد على الدفاع بشأنه . . وأنها لو تعرضت لهذا الدفتر وللدفاع بشأنه . . لكان المحتمل أن تغير وجهة نظرها

وعلى هذا أشار قلم القضايا بعدم اقرار الحكم بالنسبة لهذه التهمة.. واقترح اعادة نظرها .

فلما اطلع رفعة الحاكم العسكرى على الحكم صادق عليه بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة .... وأمر بإلغائه بالنسبة للتهمة الأولى للأسباب التى وردت فى رأى قسم القضايا .. نظرا لأن قسم القضايا رأى أن القرينة التى فى الأوراق وهى الدفتر المؤشر عليه من رجال التموين .. كافية لدحض ما قدم ضده .....

سابعا — والقضية رقم ٢٩٣٢ سنة ١٩٤٢ عسكرية الشرقية ومتهم فيها داود سليمان عبده لاقتنائه أشياء مسروقة للجيش البريطانى مع علمه بذلك ؛ ومحكوم فيها فى ١٧ يونيه سنة ١٩٤٢ بالحبس خمسة عشر يوما مع الشغل، وصودق على الحكم من رفعة الحاكم العسكرى بتاريخ ٩ يوليه سنة ١٩٤٢ ، وتنفذ الحكم فعلا .

هذه هى القضايا ، وهذه هى تصرفات رفعة الحاكم العسكرى، ومنها يرى سعادة النائب السائل أنها كلها تمت المصادقة عليها فى حدود القانون ، وأن التهمة الوحيدة التى لم يصادق عليها فى القضية السادسة، إنما كانت أخذا بجوهر الرأى الذى أبداه بشأنها قلم قضايا الحكومة ، وتمشيا مع مقتضيات العدالة .

ولعل فى هذا العرض والبيان ، ما يدمغ كل إفك وبهتان ، ولعلكم ترون من هذا أن السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية ، إنما ترعى وجه الله ووجه الحق والقانون فى جميع تصرفاتها . (تصفيق حاد) .

تعليق حضرة السائل المحترم

لم أقصد من توجيه سؤالى الى رفعة رئيس مجلس الوزراء بصفته الحاكم العسكرى الا حفظا لكرامة العدالة التى تقدسها جميعا وقد جاء بيانه اليوم أمامكم شافيا وافيا، وقد بين المسائل على صحتها ووضعها فى وضعها الصحيح وقد برهن لى هذا البيان على أن رفعة النحاس باشا الذى عرفناه قاضيا عادلا، مثالا للنزاهة والاستقامة والكفاءة كان وما يزال طاهر الذيل نقى اليد فنشكره على ذلك كل الشكر . (تصفيق حاد) .

(٤) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر عن مد أجل توريد ١٠ آلاف طن من الخشب وقطع أشجار فى شارع العجوزة (لأحمد الوكيل وشريكه)

بجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"قال مكرم عبيد باشا فى كتاب وزعه ، إنه رسا عطاء كبير عن الخشب وكمية هذا الخشب تبلغ حوالى ١٠ الاف طن بسعر ٣٥٠ قرشا للطن ، على احد التجار ، وهذا تنازل عنه للاستاذين أحمد الوكيل وحنا فوزى فطلب الاخيران الى مجلس السكة الحديد اعطاءهما مهلة لاتمام توريد الصفقة ، كما قال مكرم باشا انه علم بأن هذا التنازل قد تم فى مقابل مبلغ كبير دفعه الاستاذان لصاحب العطاء وأنه حدث بعد ذلك أن رأى الناس الأشجار تقطع فى شارع العجوزة بضواحى القاهرة ولولا تداخل حضرة صاحب السمو الملكى الأمير محمد على لجرد الشارع من جميع اشجاره ، وكان الشروع فى تقطيع هذه الأشجار بناء على مذكرة من وزارة الاشغال ترمى الى بيع الاخشاب لمن يشتريها وتساءل عمن يشتريها سوى احمد الوكيل " فهل هذا صحيح " .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية

لم تصدر عن وزير الأشغال كما لم تصدر عن أى موظف فى وزارة الأشغال مذكرات أو تعليمات ترمى الى بيع أخشاب الأشجار لمن يشتريها . وعكس ذلك تماما هو الصحيح والواقع .

فقد أصدرت تعليمات صريحة لسعادة وكيل الوزارة فى ١٨ فبراير سنة ١٩٤٢ بعد تولى هذه الوزارة الحكم بأقل من أسبوعين قلت فيها ما يأتى : " دلتنا تجارب سنوات الحرب الأخيرة على أن أشياء كثيرة مما كان ينظر اليها على أنها عديمة الفائدة أصبحت الآن ذات نفع عظيم وذلك لتعذر الاستيراد فى أحيان كثيرة . لهذا فانى أرجو من سعادتكم إصدار

التعليمات الى جميع مصالح الوزارة وفروعها بالكف عن بيع أى شىء من مهماتها حتى ولو كانت خردة أو كهنة إلا بعد الحصول على إذن منا حيث تتألف لجنة خاصة لفحص ما يراد بيعه أو التخلص منه لنضمن أننا لن نتصرف فى شىء نعود الى البحث عنه فيما بعد فلا نجده".

وفى شهر مارس عام ١٩٤٢ رغب زميل عزيز على من وزراء الأشغال السابقين فى شراء جذع شجرة كافور من الأشجار التى سقطت عند العجوزة فلم اوافق على ذلك .

وفى ٣ مايو سنة ١٩٤٢ أرسلت مذكرة لسعادة وكيل الوزارة قلت فيها :

" سبق أن أعطيت تعليمات بعدم بيع أى شىء من مهمات وزارة الأشغال وقد فهمت أن هناك بعض أشجار مقطوعة وغير منتفع بها مما يغرى الراغبين فى شرائها أن يطالبوا بالحصول عليها مقابل الثمن ، لذلك ولأن الأوامر بعدم البيع مقصود بها الانتفاع مصلحيا بهذه الأشياء والمهمات المحظور بيعها ، فانى أرجو من سعادتكم اعطاء التعليمات لمصلحة التنظيم لنقل أخشاب أشجار الكافور أو غيرها مما يكون مقطوعا الى الورش الأميرية لشقها وصناعة ما يلزم منها اذا لم تكن مصلحة التنظيم فى حاجة اليها مع التنبيه الى ضرورة المحافظة على مثل هذه الأشجار وعدم تركها فى الطريق".

وفى ٢٢ يوليه سنة ١٩٤٢ أصدر معالى كامل صدقى باشا وزير المالية منشورا الى جميع وزارات الحكومة نوه فيه بتعليمات وزارة الأشغال القاضية بعدم بيع الأصناف المستغنى عنها والخردة والكهنة الا بعد عرضها على لجان فنية بالوزارات والمصالح لإبداء الرأى بشأنها والتأكد من أنه لا يمكن الانتفاع بها بأى حال من الأحوال سواء فى المصلحة صاحبة الشأن أو فى غيرها من المصالح الحكومية الأخرى بعد عرضها عليها .

وفى ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ أرسل سعادة وكيل وزارة الأشغال بناء عن تعليماتى كتابا الى حضرة صاحب العزة مدير عام مصلحة التنظيم يقول فيه بعمل مناقصة عن قطع أشجار الكافور الكاملة النمو الواقعة فى الشارع الموصل

بين كوبرى الانجليز وكوبرى الزمالك مع ترك الأشجار الغير الكاملة النمو وزرع أشجار جديدة مكان الأشجار المقطوعة على أن تشمل المناقصة نقل هذه الأشجار الى موقع تخزين يخصص للمقاول من الأراضى ملك مصلحة التنظيم المجاورة لمجرى النيل كما تشمل نشر هذه الأخشاب الى كمرات وألواح حسب المواصفات التى يمكن الحصول عليها من حضرة صاحب العزة مفتش مشروعات رى قسم الشرق الذى يتولى الاشراف على عملية نقل كوبرى بنها وتركيبه على النيل عند شربين .

وقد قطعت اثنتا عشرة شجرة وسلمت مصلحة التنظيم الى مندوب الورش الأميرية الأجزاء المقطوعة الصالحة للعمل منها واستبقت لديها فى مخازنها الفروع لاستعمالها فى أغراضها المصلحية . ولقد كان قطع هذه الاشجار ضروريا لسلامة الناس فى مرورهم لقدم عهدها بدليل أنه عند ما هبت الرياح الشديدة فى أواخر شهر فبراير الماضى سقطت ست شجرات أخرى بنفس الشارع وتم فى شأنها ما تم بالنسبة لسابقتها .

وفى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٢ كتبت مذكرة لسعادة وكيل الوزارة أقول فيها :

" بالنظر إلى الضائقة الشديدة التى نعانيها الآن فى الحصول على الأخشاب اللازمة لأعمال الرى وعلى الأخص منها أخشاب الغما التى علمت أن أغلبها أصبح متآكلا فإننى أرجو من سعادتكم التنبيه على مصلحة التنظيم أن تحتفظ دائما بجميع الأخشاب التى تتخلف عن المنازل والعقارات المنزوع ملكيتها للمنافع العامة و إدخالها لمخازنها وما يكون فيها من كتل صالحة لأخشاب الغما تسلم لمخازن الرى لاستعمالها فى هذا الغرض .

وفى الوقت نفسه أرجو تنبيه جميع حضرات مفتشى الرى وتفتيش النيل لمراقبة أمثال هذه الحالات بالريف بحيث لا تترك الكتل التى تتخلف عن هدم بعض المنازل القديمة ببلاد القطر ليأخذها الأهالى بل يجب أن تستولى عليها فى الحال لسد النقص الموجود لدينا الآن والذى سيتزايد مع الزمن بالنسبة لأخشاب الغما " .

ولعل فى هذه السلسلة المتصلة الحلقات من التعليمات والتحذيرات ما يدل على أننا أمام العجز الكبير الذى ووجهنا به منذ تولينا هذه الوزارة كنتيجة لعدم احتياط الوزارات الماضية قد اضطررنا للاحتفاظ بما لدينا من أخشاب بل تجاوزنا ذلك إلى منع ما كان يباع عادة من أخشاب ومتخلفات العقارات المنزوع ملكيتها .

ولم نكتف بذلك بل لقد أكثرنا من المشاتل وأمرنا كل تفتيش من تفاتيش الرى بزراعة خمسين ألف شجرة خشبية على الأقل بكل فضاء تابع لوزارة الأشغال حول المبانى والاستراحات ومحطات الرى والصرف وعلى جسور الترع والمصارف .

ومن ذلك كله يتضح أنه لا بيع فى أخشاب الأشجار ولا شراء وأن كل ما قيل فى هذا الشأن ليس الا محض افتراء " (تصفيق حاد) .

(٥) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر عن حفر أربع مساق فى أرض اشتراها من الحكومة عبد اللطيف محرم بك بجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" قال مكرم عبيد باشا فى كتاب وزعه : إن معاليكم استغلالا للنفوذ الوزارى و بعثرة أموال الدولة لمصالحكم وأقاربكم ، أصدرتم أمرا بحفر أربع مساق فى أرض أحد الملاك وهى أرض أولاد عبد الله نجيب بك على أن تقام المساقى على نفقة الحكومة لرى ٣٠٠ فدان من الأرض البور التى اشتراها عبد اللطيف محرم بك ابن أخيكم من مصلحة الأملاك الأميرية بناحية بسنتواى فى مديرية البحيرة وأنكم التمستم تغطية لهذا التصرف الجرىء فأذعتم منشورا باتباع الطريقة نفسها فى إنشاء المساقى إذا لم يتفق أصحاب الأراضى مع ملاك الأطيان على تمرير المساقى بأرضهم ، فهل هذا صحيح ؟ "

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية

" فى ٢ يوليه من عام ١٩٣٧ — وقت أن كنت وزيرا للاشغال فى عهد وزارة الشعب الماضية — كتب الى سعادة حسين سرى باشا وكيل وزارة الأشغال إذ ذاك فى صدد شكوى أحد الأهالى المدعو جورج افندى اسطفان عن حاجة أرضه الى مصرف فرعى ما يأتى :

" إننى أنتهز فرصة هذه الشكوى لأعرض على معاليكم أنه قد راعنى كثيرا ما شاهدت وعلمت أثناء مرورى من أن المزارعين أصبحوا ينتظرون من الحكومة أن تقوم بعمل كل شىء لهم — تطهير مساقيهم الخصوصية ومصارفهم الخصوصية وتوصيل أرضهم بالمصارف العامة وتقطيع حشائش مجاريهم " .

" هـذا تبدل مؤلم فى العقلية . إذ أن إلقاء جميع المسئوليات على الهيئة المركزية الحاكمة، وعدم القيام من قبل الهيئات والأفراد بما يجب عليهم عمله يدل على تراخ فى الحيوية وهو ما أرى ضرورة مقاومته . لايمكن للحكومة ومن ضمنها مصلحة الرى أن تقوم بعمل كل شىء . ولذلك أرى أن تعطى الأمثال اللازمة لتحويل هذه العقلية " .

هكذا كتب إلىّ سعادة حسين سرى باشا وكيل وزارة الأشغال فى يوليه سنة ١٩٣٧ فبعثت لسعادته بالردّ الآتى بتاريخ ١٢ يوليه سنة ١٩٣٧ الذى قلت فيه :

" اطلعت على مذكرة سعادتكم المؤرخة ١٩٣٧/٧/٢ الخاصة بطلب بعض الأهالى أن تقوم لهم الحكومة بعمل المصارف الخصوصية وتطهيرها هى والمساقى وغير ذلك و إننى شخصيا أعتقد أن من حق الأهالى أن يطمعوا فى أن تقوم الحكومة الدستورية بعمل المشروعات التى تحقق لجميع الملاك المساواة من حيث الانتفاع . وأنا لا أفهم أن نترك للصادفة وحدها أن تجعل فريقا من الأهالى ينتفع بمصرف أو ترعة عمومية لمجرد أن الظروف والاعتبارات الفنية قضت باتباع تخطيط معين عند عمل مشروعات جهة من الجهات فى حين أن من تبعد أراضيهم عن تلك التخطيطات يظلون

محرومين من الانتفاع إلى أن يتفقوا مع جيرانهم أو يلجأوا إلى الطرق الإدارية الطويلة الإجراءات لنزع ملكية المجرى اللازم لتوصيل أراضيهم بتلك الترع أو المصارف العمومية مع أن الجميع يتساوون فى الالتزامات العامة ويدفعون نفس الضرائب .

ولهذا قد أعطيت التعليمات لحضرة صاحب العزة ابراهيم بك رزق لمراعاة تمكين كل أرض من الرى والصرف فى دراسته لمشروعات تحويل الحياض وقد اتبع عزته ذلك فى كل مشروع درسه .

كذلك فإننى عندما تعرض على مشروعات جديدة أتأكد دائما قبل اعتمادها من أن هذا المبدأ مطبق فيها .

وإننى أرجو بهذه المناسبة اعطاء التعليمات لادارة المشروعات العامة للتقيد بهذا المبدأ فى بحث مشروعاتها بالوجه البحرى .

وانى أرى فيما يتعلق بالمناطق التى ليس بها مشروعات جديدة أن تدرس حالة الأهالى بها على أساس التسوية بينهم وبين من انتفع بمجاورته للترعة أو المصرف العمومى على أنه اذا رئى أن يكون المصرف الفرعى الذى يشق لتوصيل مساحات أقل من المقرر مصرفا خصوصيا فانى لا أرى ما يمنع من أن يكون كذلك بعد انشائه بمعرفة مصلحة الرى ويكون تطهيره فيما بعد على حساب أصحابه .

وبهذا تكون الحكومة قد قامت بواجبها نحو رعاية المزارعين رعاية فيها المساواة التامة فضلا عما تفيد به الأراضى من خصب يترتب عليه من غير شك زيادة الثروة العامة ورفع قيمة الأموال الأميرية وبذلك تجنى الحكومة زيادة فى رخاء الأهالى وزيادة فى أموالها " انتهى ما قلناه فى سنة ١٩٣٧"

ولعل نظرة بسيطة إلى هذين المبدأين المتناقضين والروحين المتنافرين تكشف عن حقيقة الفكرة العادلة التى تسيطر على — باعتبارى وزيرا دستوريا — فى نظرى إلى شؤون الأهالى والعمل على المساواة بينهم فى الانتفاع

بحيث لا نترك للصادفة وحدها أن تجعل فريقا من الأهالى ينتفع بمصرف أو ترعة عمومية لمجرد أن الظروف والاعتبارات الفنية قضت باتباع تخطيط معين يفيد منه فريق دون فريق .

هذه خطتنا فى العدل بين الناس وتيسير أمورهم ورعاية مصالحهم والتغلب على جميع صعوباتهم وكان ذلك شأننا فى كل أدوار حياتنا العملية الهندسية. ولم نستشهد بما جئنا به من مكاتبات على أنه حصر لكل ما هنالك وإنما على سبيل المثال . وتتمثل فى قراراتنا وأعمالنا هذه المبادئ العادلة التى ارتضاها البرلمان فى أكثر من مناسبة والتى تتفق مع طبيعة الأشياء ومع الحق والعدل المساواة . وقد أعلنا ذلك فى المؤتمر الوفدى عام ١٩٣٥ وفى الاجتماع الزراعى بالمنصورة فى أبريل سنة ١٩٤٢ ولم نترك فرصة تمر دون أن نسجل فيها هذه المبادئ العادلة القويمة .

ويمكن حضرة النائب المحترم أن يرجع الى الصحيفة ١٥٠٣ من مضبطة الجلسة السابعة والأربعين بمجلس النواب بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧ وهى الجلسة التى كانت ينظر فيها ميزانية وزارة الأشغال ليرى انى قلت فيها تعقيبا على ملاحظات أحد حضرات النواب المحترمين ما يأتى بحروفه :

"تكلم حضرة النائب المحترم بعد ذلك أيضا عن نزع الملكية وأنا اعترف أن اجراءات اللائحة طويلة فى بعض الأحيان ولذلك وضعت قاعدة جديدة للمشروعات حتى يمكن أن يستفيد أكثر الأهالى من مشروعات الرى الجديدة ولذلك فإنه عندما تحول منطقة جديدة من رى نيلى إلى رى صيفى كما هو الحال فى مديرية الجيزة لا يكتفى بانشاء الترع والمصارف العمومية فقط بل تبحث الوزارة حالة كل غيط انرى هل تتوفر فيه وسائل الرى والصرف أم لا ؟ فاذا وجدنا غيطا سواء أكان مالكه صغيرا أم كبيرا فى حاجة لمسقى او مصرف ويقتضى الحال ايصال أرضه بالترعة أو بالمصرف العمومى امرت بنزع ملكية الأراضى اللازمة لهذه المساقى الخصوصية والمصارف الخصوصية أثناء عمل المشروع وما ذلك إلا لأنى وجدت أن تركنا الحالة تسير بمقتضى اللائحة معناه أن المشروع بكل ما أنفق عليه من مئات الألوف لا يستفيد

منه الا أصحاب الأراضى المجاورة للترع العمومية والمصارف العمومية مع أن العدل يقضى بأن يستفيد من المشروع أصحاب الأراضى البعيدة والقريبة على السواء، لانهم جميعا يشتركون فى دفع ضريبة الأطيان ولا يصح أن تترك المصادفات تتحكم فى منح هذا وحرمان ذاك اذ لا يكفى أن يكون حقلى بجوار المصرف وحقل الآخر بعيدا عنه لأ ستفيد ويحرم غيرى .

ولذلك اتبعت هذه الطريقة تسهيلا وتمكينا لكل أرض من أن تنتفع من مشروعات الرى والصرف . ولقد وجدت أن التكاليف التى تترتب على هذه الطريقة تافهة إذا قيست بما يصرف على المشروع . وقد تكون هذه النسبة أقل من ٢٪ أو ٣٪ من مجموع النفقات . وأصرح بأنى مستعد لبحث أى شكوى تقدم إلى من المناطق التى ليست فيها مشروعات لأتبع فى فحصها هذه الطريقة .

وعلى هذا يكون من التجنى أن يقال إننا قررنا إنشاء المساقى لأرض عبد اللطيف محرم بك لأن صلة القربى هى الدافعة لذلك. والواقع أننا قررنا ذلك لأن الحق قضى به ولأن خطتنا فى ذلك مسطورة ومسجلة على ما يتضح من ذلك المثال الحى الذى ضربناه فى عام ١٩٣٧ وفيما جاء على لساننا بمجلس النواب ونال موافقة النواب فى عام ١٩٣٧ أيضا ولقد كان ذلك فى وقت لم يكن لعبد اللطيف بك محرم أرض فى حاجة إلى مساق فلم نبتدع الرأى استغلالا للنفوذ ونفعا للأهل والأقارب ولم نكن بحاجة إلى تغطيته بإذاعة منشور جديد لأن هذا المبدأ قديم لم نصطنعه فى عام ١٩٤٢ لرى أرض عبد اللطيف بك محرم كما يقولون .

ونحن نحمد لمن أثار هذا الموضوع — ولو كانت اثارته بسوء نية — لأننا استطعنا أن نكشف عن أعمالنا والروح التى تسيطر علينا فى خدمة الفلاح أيا كان . فى كل بلد وفى أى زمان" (تصفيق حاد) .

(٦) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر عن توصيل النور إلى منزل وزير العدل بعزبته بجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"قال مكرم عبيد باشا فى كتاب وزعه ، ان الحكومة رأت من العدل ألا يبخس وزير العدل نصيبه فى مشروعاتها النافعة البارعة فاختصته بمشروع كهربائى يوصل النور إلى منزل اتم بناءه فى عزبة اشتراها بالقرب من القاهرة وان موظفى وزارة الأشغال يشرفون على هذه العملية لمصلحة وزير العدل توزيعا للعدل بين الوزراء . فهل هذا صحيح ؟

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية

لم تقم وزارة الأشغال بعمل مشروع كهربائى يوصل النور الى منزل حضرة صاحب المعالى محمد صبرى أبو علم باشا وزير العدل بعزبته بناحية بهتيم و بالتالى لم يشرف موظفو وزارة الأشغال على هذه العملية وذلك لسبب بسيط جدا وهو أنه ليس هناك مشروع كما أنه ليست هناك عملية .

و إيصال النور الى هذا المنزل والى غيره فى هذه الناحية من عمل شركة الكهرباء المصرية . وليس لوزارة الأشغال إلا أن ترخص للشركة المذكورة فى إمداد المنشآت فى تلك الجهة بالكهرباء باعتبارها خارجة عن حدود الامتياز وذلك الترخيص يخضع لاشتراطات ثابتة موحدة وضعها قسم القضايا وهى تطبق فى جميع الحالات على السواء . والشركة هى التى تقوم بالعمل بعد أن تتعاقد مباشرة مع الطالبين وتستولى منهم على تكاليف التوصيلات وقيمة الاستهلاك ، وقد أطلعنى معالى صبرى أبو علم باشا على إيصال من شركة الكهرباء المصرية رقم ١٤٧ بمبلغ أربعين جنيها بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وهذا المبلغ دفعه معاليه للشركة المذكورة عن قيمة التوصيلات. ولم تفعل وزارة الأشغال فى طلب معالى وزير العدل أكثر مما فعلته فى كل

الحالات المشابهة السابقة ، وهى أنها أبلغت الشركة موافقتها بشروطها المقررة ولم تخرج فى ذلك عما قرره مجلس الوزراء لعهد حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا فى جلسته المنعقدة يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٤١ وهو بنصه :

" قرر مجلس الوزراء الترخيص لوزارة الأشغال العمومية فى مفاوضة شركة الكهرباء المصرية للسماح لها بالتوسع فى إعطاء التيار الكهربائى للمؤسسات الصناعية والأفراد " .

(تصفيق حاد) .

(٧) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الفتاح الشلقانى عن طعن مكرم عبيد باشا فى انتخابات المحامين الأهليين بجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" قال مكرم عبيد باشا فى العريضة التى رفعها لجلالة الملك عن انتخابات نقابة المحامين ما يأتى " ان النحاس باشا كان أجرأ على حرية انتخابات المحامين ونزاهتها من كل ما يتصوره خصومه فيه حتى لقد حدث لأول مرة فى تاريخ انتخابات المحامين أن أرجىء احصاء نتيجة الانتخاب أسبوعين كاملين بعد مشاورات ومناورات بين النحاس باشا وصبرى أبو علم باشا وبعض الأنصار من رجال النقابة حين تبين لهم أن هزيمة مرشحهم ساحقة محققة ولأول مرة لجأت حكومة مصرية إلى قوة الدهماء لضرب المحامين وفى جمعيتهم " .

ثم قال " وفى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ما دام الأمر يا مولاى قد أصبح محل الطعن والتحقيق أمام القضاء فإنى اجتزئ عن الافاضة والتفصيل بإثبات العريضة التى وقعها مئات من المحامين " . .

فهل فصل فى الطعن الذى أشار اليه مكرم باشا فى عريضته ومتى صدر الحكم ؟ وما هو نصه ؟

بيان حضرة صاحب المعالى وزير العدل

قدم مكرم عبيد باشا عريضة الى حضرة صاحب الجلالة الملك فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ متضمنة الشكوى من إجراءات ادعى بحصولها أثناء الانتخابات التى جرت فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٢ لانتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب والوكيل وضمن العريضة صورة عريضة قال إنه قد وقعها مئات من المحامين ، وقال إنه ما دام الأمر قد أصبح محل الطعن والتحقيق أمام القضاء فإنه يجترىء عن التفصيل .

ومما يؤسف له أنه فى يوم ٢٩ مارس الذى قدّم فيه عريضته الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك كان يعلم أن محكمة النقض والإبرام التى قدم اليها بنفسه الطعن فى صحة الانتخابات والشكوى مما زعم حصوله من اجراءات مخالفة للقانون كانت قد قضت بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ أى قبل تقديمه للعريضة بشهر ونصف برفض دعوى التزوير و برفض الطعن المقدّم منه ومن زملائه فى انتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب والوكيل و بصحة انتخابهم .

وكان الاليق بنقيب سابق يرفع الى جلالة الملك عريضة يضمنها الشكوى من اجراءات انتخاب النقابة ألا يخفى عن جلالته أن هناك حكما متوجا باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر أصدرته محكمة النقض والأبرام المنعقدة برياسة رئيسها حضرة عبد الفتاح السيد بك وحضرات حسن زكى محمد بك ، ومحمد زكى على بك ، ومحمد كامل مرسى بك ، ونجيب مرقس بك قضى ببطلان كل ما ادعاه وبصحة الانتخاب .

وانى أتشرف بأن أودع فى هذا المجلس صورة من هذا الحكم ويكفينى ان أشير هنا الى ماورد فيه بشأن تأجيل عملية الفرز فقد قالت المحكمة :

"وحيث إنه فيما يتعلق بحفظ الأوراق فى فترة التأجيل فان ما استبانته المحكمة من الوقائع ومن مناقشة الطرفين فيما هو أن رئيس الجمعية قد اتخذ كل مايمكن اتخاذه من الاحتياطات للمحافظة على هذه الأوراق وصيانتها من كل عبث ويكون إذن كل ما أريد أن يرتب على هذا الاجراء من الطعن

باباحة سرية الانتخاب أو غير ذلك لامبرر له ، على أنه مما يبعد كل شبهة فى سلامة أوراق الانتخاب من العبث تلك النتيجة التى أسفرعنها فرز الأوراق إذ فاز بالانتخاب لمجلس النقابة من فريق الطاعنين الأستاذان مكرم عبيد باشا وعلى السيد أيوب وحاز الأستاذ مكرم باشا ٤٥٧ صوتا فى حين أن منافسه حاز ٤٧٠ صوتا وتلك النتيجة لاتختلف عما أسفرت عنه عملية انتخاب النقيب التى حاز فيها الأستاذ مكرم باشا من الأصوات ٤٠٩ وحاز فيها محمود بسيونى ٤١٥ صوتا " .

وجاء فيه " وحيث ان كل ما قيل من أن العمال قد اقتحموا دار النقابة فى يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٢ عقب انتهاء عملية اعطاء الأصوات وأنهم انهالوا بالضرب والاعتداء على المحامين بقصد صدهم عن حضور الاجتماع الثانى فذلك يكفى لتفنيده ما قاله الطاعنون أنفسهم من أن الاعتداء كان خبط عشواء على أن هذا لم يكن له تأثير لا فى الاجتماع الأول ولا فى الاجتماع الثانى ، فان من المسلم به أن الهرج والاضطراب لم يحدثا إلا فى يوم ٢٥ ديسمبر عقب إعطاء الأصوات وبعد أن تداول المكتب فى أمر تأجيل عملية الفرز إلى يوم ٨ يناير الذى لم يحصل فيه أى اضطراب ، ويضاف إلى ما ذكر أن أحدا من الحاضرين لم يدع أنه حيل بينه وبين الاشتراك فى عملية الانتخاب " .

" وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه " .

وبهذا الحكم الصادر من أعلى هيئة قضائية فى البلاد ردت محكمة النقض والابرام ادعاءات مكرم باشا ومطاعنه ضد رفعة رئيس مجلس الوزراء وضدى ووسمتها بميسم الكذب وعدم الصحة حين قررت أن الطعن كله لا يقوم على أساس . (تصفيق حاد)

فهل يليق بمن كان يوما من الأيام نقيبا للمحامين الأهليين أن يخفى هذا الحكم الصادر فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ عن جلالة الملك فى العريضة التى قدمها فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ... ويجادل من جديد فى أكاذيبه ومفترياته التى ردها القضاء العالى ولم يقبلها . (تصفيق حاد)

حكم محكمة النقض والإبرام فى الطعن

باسم صاحب الجلالة فاروق الأوّل ملك مصر

محكمة النقض والإبرام

المشكلة بصفة غير علنية تحت رياسة حضرة صاحب العزة عبد الفتاح السيد بك رئيس المحكمة .

وبحضور حضرات أصحاب العزة حسن زكى محمد بك ومحمد زكى على بك ومحمد كامل مرسى بك ونجيب مرقس بك المستشارين ومحمد عبد العزيز كامل افندى رئيس النيابة وحسن محمد الطويل افندى كاتب المحكمة .

أصدرت الحكم الآتى :

فى قضية الطعن الانتخابى المقيد بجدول المحكمة رقم ١ لسنة ١٣ القضائية.

المرفوع من

حضرات الأساتذة المحامين :

(١) مكرم عبيد باشا ، (٢) على أيوب ، (٣) على الخشخانى ، (٤) ابراهيم رياض ، (٥) على بدوى بك ، (٦) عزيز مشرقى ، (٧) صادق حنا ، (٨) فوزى الراهب ، (٩) السيد سليم ، (١٠) محمد فريد زعلوك ، (١١) محمد شوكت التونى ، (١٢) عبد الحميد الشرقاوى ، (١٣) فؤاد حنا ، (١٤) عدلى شرابى ، (١٥) حسن عكوش ، (١٦) فريد اسحق ، (١٧) صليب بشارة ، (١٨) زكى عشم ، (١٩) يسى اندراوس (٢٠) ابراهيم ميخائيل صالح ، (٢١) الدكتور حنفى أبو العلا ، (٢٢) أحمد

كمال أبو الفضل ، (٢٣) حليم لوس ، (٢٤) زكريا بقطر ، (٢٥) حنفى عبود ، (٢٦) ميشيل رزق ، (٢٧) بشرى جندى بشاره ، (٢٨) جميل كامل عوض ، (٢٩) حماده الناحل ، (٣٠) مصطفى المنزلاوى ، (٣١) محمود محمد الشيخ ، (٣٢) اسحق ميخائيل ، (٣٣) نسيم بقطر .

فى

اجراءات الانتخاب التى تمت فى الجمعية العمومية يوم ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ والتى أعلنت نتيجتها يوم ٨ من يناير سنة ١٩٤٣ عن انتخاب أعضاء مجلس النقابة وهم حضرات الأساتذة محمود بك بسيونى ومكرم عبيد باشا ومحمد كامل حسن وعلى أيوب ومحمود فهمى جندية بك وعبد الحميد عبد الجواد وعن انتخاب حضرة الأستاذ محمود بسيونى بك نقيبا وحضرة الأستاذ كامل يوسف صالح وكيلا للنقابة .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن فى أنه فى يوم الجمعة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ انعقدت الجمعية العمومية للمحامين لانتخاب أعضاء لمجلس النقابة بدلا من الذين انتهت عضويتهم ولانتخاب النقيب والوكيل . وقد تم فى هذا اليوم أخذ الأصوات ثم أجل الفرز أسبوعين . وفى يوم ٨ يناير سنة ١٩٤٣ فرزت الأصوات فأسفرت نتيجة الفرز عن انتخاب حضرات الأساتذة محمود بسيونى ومكرم عبيد باشا ومحمود فهمى جندية بك ومحمد كامل حسن الأسيوطى وعلى السيد أيوب وعبد الحميد عبد الجواد أعضاء بمجلس النقابة وأعلنت هذه النتيجة للجمعية العمومية ثم بدئ فى عملية انتخاب النقيب فنال الأستاذ محمود بسيونى ٤١٥ صوتا والأستاذ مكرم عبيد باشا ٤٠٩ أصوات . ثم شرع فى انتخاب وكيل النقابة فنال الأستاذ كامل يوسف صالح ٣٤٧ صوتا والأستاذ على السيد أيوب ١٣٢ صوتا . وتمت بذلك عملية الانتخاب .

وبتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٤٣ قرر الأستاذ مكرم عبيد باشا ومعه اثنان وثلاثون من حضرات المحامين بالطعن فى هذا الانتخاب بتقرير مصدق على

الامضاءات فيـه . وقد حددت جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٣ لنظر هذا الطعن ثم أجلت بناء على طلب الطاعنين لضم بعض أوراق لجلسة ٣ فبراير سنة ١٩٤٣ وتوالى نظره بجلسات ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٥ فبراير سـنة ١٩٤٣ وفى ٤ فبراير سـنة ١٩٤٣ قرر كل من الأساتذة مكرم عبيد باشا وعلى السيد أيوب وعلى بدوى بالطعن بالتزوير فى محضر جلسة ٨ يناير سـنة ١٩٤٣ المدون بدفتر قيد محاضر جلسات الجمعية العمومية للمحامين فى واقعتين أثبت حصولها فيه .

وفى جلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ طلب الطاعنون وقف نظر الطعن حتى يفصل فى الطعن بالتزوير وقررت المحكمة الاستمرار فى المرافعة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانونى .

وحيث إن أوجه الطعن التى استند إليها الطاعنون تتلخص فيما يأتى :

أولا — انعقدت الجمعية العمومية للمحامين يوم الجمعه ٢٥ من ديسمبر سـنة ١٩٤٢ لانتخاب أعضاء لمجلس النقابة بدلا من الذين انتهت مدتهم ولانتخاب النقيب والوكيل ، وبعد إتمـام إعطاء الأصوات اختلى بعض أعضـاء مجلس النقابة ومعهم أوراق الانتخاب مفضوضة ورفضوا أن يسمحوا لأحد من المحامين بالدخول عليهم ولبثوا فى ذلك ساعتين بحجة الاستراحة أو المـداولة بغير موافقة من الجمعية العمومية . ثم قرر المجلس إرجاء فرز الأصوات مع أنه لا يملك اصدار مثل هـذا القرار بل لا يملك إصدار قرار آخر ، ومع أن القانون يقضى بعدم تجزئة عملية الانتخاب بل يوجب إتمـامها دفعة واحدة .

ثانيا — دعيت الجمعية العمومية للانعقاد وبدلا من طرح القرار الذى اتخذه المجلس عليها لأخذ رأيها فيه ، سمح لجماعة من العمال والغوغاء يتبعهم رجال البوليس باقتحام قاعة الاجتماع فانهالوا بالاعتداء على المحـامين

وأخرجوهم منها عنوة ، ثم لما أراد المحامون الاجتماع فى الطابق الأول لم يمكنهم النقيب بالنيابة من ذلك ، بل كلف ضابط البوليس باخراجهم بالقوة واقفال الأبواب ، وعلى الرغم من ذلك اعتبر مجلس النقابة هذا الاجتماع مستمرا الى يوم ٨ يناير سنة ١٩٤٣ ، مع أنه كان يجب ألا تجتمع الجمعية العمومية التى فضت بالقوة الا بدعوة جديدة تكون مستوفية جميع الشرائط القانونية ، ويكون اجتماعها بناء على ذلك مستقلا لا استمرارا لما سبقه .

ثالثا — اتصل الأستاذ مكرم باشا برجال الحفظ شاكيا من جماعة العمال وطالبا العمل على حماية المحامين منهم فلم يفز بطائل ، وهذا يدل على أن الاعتداء الذى وقع على المحامين كان مبيتا بقصد ارهابهم حتى لا يحضروا أية جلسة تحدّد فيما بعد . وقد تحقق هذا القصد فعلا . ولكى يسد النقص فى عدد الحاضرين يوم ٨ يناير طلب الى لجان قبول المحامين بالمحاكم الابتدائية أن تنعقد فى فترة التأجيل لتقبل مايقدم اليها من الطلبات ولو كانت غير مستوفية للشروط المقررة قانونا ، وبناء على ذلك تم قبول محامين كثيرين .

رابعا — لم توضع أوراق الانتخاب الذى حصل فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٢ فى حرز أمين . وقد صرح النقيب بالنيابة بأن السلة المحتوية للأوراق قد ضاعت وبعد مضى أكثر من ساعتين على ذلك أبلغ الأستاذ محمد توفيق خليل بك أحد أعضاء المجلس وكان قد انصرف الى منزله أن السلة وجدت ودعى لحضور وضع الأوراق التى كانت بها تحت الختم فرفض : فهذه الأوراق لا يمكن أن تكون محل ثقة ولا يمكن أن تعد معبرة عن رأى الناخبين أو محققة لما قصده القانون من سرية الاقتراع وصيانته من العبث .

خامسا — أباح مجلس النقابة لنفسه فى يوم ٨ يناير سنة ١٩٤٣ فرز تلك الأصوات التى لم تعد محل ثقة وأتم الفرز فى غيبة الجمعية العمومية ثم شرع فى اجراء انتخاب النقيب والوكيل ، واشتراك من حضر يوم ٨ يناير سنة ١٩٤٣ فى هذا الانتخاب لا يعتبر مصححا للمخالفات التى وقعت ، بل حتى الجمعية العمومية ذاتها لو أنها أقرت تلك المخالفات لما صح إقرارها .

سادسا — حضر اجتماع ٨ يناير سنة ١٩٤٣ بعض المحامين الذين لم يتموا التمرين واشتركوا فعلا فى انتخاب النقيب والوكيل مع أنهم ليس لهم هذا الحق. وهذا مبطل لعملية الانتخاب التى تمت فى ذلك اليوم .

سابعا — إن القانون يشترط فى انتخاب النقيب أن يحوز الأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ولا يكتفى بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة ، ولما كانت الأصوات التى أعطيت قد بلغ عددها — كما أعلن سكرتير الجمعية العمومية — ٨٣٠ ، وكان الأستاذ محمود بسيونى بك قد نال ٤١٥ صوتا فقط فانه لا يكون قد نال الأغلبية المطلقة و يكون انتخابه إذن وقع غير صحيح و بالتالى يكون انتخاب الوكيل وقع غير صحيح أيضا ، إذ أنه يشترط قبل إجراء عملية انتخاب الوكيل أن يكون قد تم انتخاب النقيب صحيحا .

وحيث إن الثابت من محضر جلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٢ المدون بدفتر محاضر جلسات الجمعية العمومية أن مجلس النقابة انعقد فى الساعة السادسة والنصف من مساء ذلك اليوم برياسة الأستاذ كامل يوسف صالح وكيل النقابة و بحضور الأساتذة عمر عمر ومحمود بسيونى ومحمد توفيق خليل بك وحسين الجندى واسطفان باسيلى وعبد الفتاح الشلقانى وأحمد الحضرى وعلى السلانكلى وتولى أعمال السكرتيرية الأستاذ عبد الفتاح الشلقانى ، وأن عملية الانتخاب لأعضاء مجلس النقابة تمت بطريقة النداء بالأسماء من واقع الدفتر المدونة به أسماؤهم ، وكان كل عضو يعطى صوته فى ورقة يطبقها ثم توضع فى السلة ، وإنه بعد ذلك و بعد إخلاء القاعة من جميع الحاضرين ما عدا مجلس النقابة تداول المجلس فقال الأستاذ عمر عمر إن عملية الانتخاب قد استغرقت وقتا طويلا من الساعة العاشرة صباحا إلى الساعة السادسة والنصف مساء بدون انقطاع وإنه لا يمكن مع هذا العمل المضنى فرز تسعمائة ورقة تقريبا فى كل ورقة ستة أسماء أى ما يزيد على ستة آلاف صوت وإنه إذا كان القانون يحتم إجراء عمليه انتخاب النقيب والوكيل عقب إعلان نتيجة الفرز بالنسبة للأعضاء مباشرة فإنه لذلك ونظرا إلى أن كثيرين من المحامين قد انصرفوا يقترح أن يقرر المجلس استمرار انعقاد الجمعية العمومية

أسبوعين أى ليوم الجمعة ٨ ينـاير سـنة ١٩٤٣ الساعة العـاشرة صباحا لإجراء عملية الفرز و إعلان نتيجة انتخاب الأعضاء ثم انتخاب النقيب والوكيل ومباشرة باقى الإجراءات على أن يعرض هـذا الاقتراح إذا أقره المجلس على الجمعية العمومية ، ثم اقترح أن توضع أوراق الانتخاب فى كيس من القماش يختم بالجمع الأحمر بختم النقابة ، وقال الأستاذ اسطفان باسيلى انه يوافق على جوهر الاقتراح على أن يكون التأجيل لمدة أسبوع واحد ، وقال الأستاذ محمد توفيق خليل بك إن عمليـة الفرز متعذرة ماديا إلا أن المفهوم من روح الانتخابات هو أن تتم على وجه السرعة ولذا فإنه يقترح إجراءها فى اليوم التالى ، ثم أخذ الرأى على اقتراح الأستاذ عمر عمر فوافق الجميع عليـه عدا الأستاذ محمد توفيق خليل بك فإنه أصر على رأيه باستمرار الجلسة لليوم التالى لا إلى يوم ٨ ينـاير ، ثم اقترح الأستاذ عمر عمر أن يكون ختم الحرز بختم الأستاذ محمد توفيق خليل بك أمين الصندوق فلما اعتذر حضرته بعدم وجود ختم معه واعتذر الأستاذ كامل يوسف صالح بعـدم وجود ختم له أيضا رؤى الاكتفاء بوضع ختم النقابة .

وعلى هذا أصـدر المجلس قراره باستمرار انعقاد الجمعيـة العمومية ليوم ٨ يناير سنة ١٩٤٣ الساعة العاشرة صباحا على أن تجرى فيه عمليـة الفرز و إعلان نتيجته و إنتخاب النقيب والوكيل بعد ذلك مباشرة . كما قرر وضع أوراق الانتخاب فى حرز يختم عليه بالجمع الأحمر بختم النقابة و يوضع فى خزانة النقابة الحديدية و يحتفظ وكيل النقابة بمفتاحها ، وعرض هذا القرار على الجمعية العموميـة . وفى الساعة السابعة والنصف مساء قرر المجلس إعادة الجلسة لعرض القرار الذى أصدره على الجمعية العمومية وأمر بفتح الأبواب فدخل المحامون ومنهم مكرم باشا فقوبل بالتصفيق والهتاف من فريق من الحاضرين فرد آخرون بالهتاف للأستاذ محمود بسيونى وما لبث الطرفان أن اشتبكا بالمضاربة بالكراسى وكان من نتيجة ذلك أن أصيب الأستاذ محمد ابراهيم عطيو بإصابات أرسل من أجلها إلى المستشفى الهلال الأحمر ، وضغط المحامون على مركز مجلس النقابة للخروج من الباب الخلفى فلم يستطع المجلس عندئذ أن يعرض قراره على الجمعية العمومية واضطر إلى الانسحاب

والاستعانة بالبوليس الذى حضر وأخلى القاعة . وكان مجلس النقابة قد أودع السلة التى بها أوراق الانتخاب فى كيس من الخيش ربطه بقطعة من الدوبارة تمهيدا لختمه عند موافقة الجمعية على قرار المجلس . فلما حصل الهرج سلم وكيل النقابة الكيس بما فيه مربوطا إلى الأستاذ أحمد الحضرى عضو المجلس لإيداعه إحدى غرف النقابة وكان معه الأستاذ اسطفان باسيلى حين أودعه وأغلق الغرفة واحتفظ بمفتاحها . ثم أنه نظرا لذلك الهرج الذى عم دار النقابة بعد إخلاء قاعة الجمعية العمومية وحصول مشادات بين المحامين ووقوع اعتداء من بعضهم بالقول على وكيل النقابة وتهديد بعضهم بعضا باستعمال القوة رأى وكيل النقابة إخلاء الدار فانصرف الجميع بما فيهم أعضاء المجلس .

وفى الساعة التاسعة عاد الوكيل إلى دار النقابة واستدعى أعضاء المجلس تليفونيا فاجتمعوا فى الساعة التاسعة والنصف عدا الأستاذين محمود بسيونى ومحمد توفيق خليل بك اللذين اعتذرا بتعبهما والأستاذ إدوار قصيرى بك الذى لم يمكن الاتصال به . وعندئذ سلم الأستاذ الحضرى مفتاح الغرفة التى كان أودع بها الحرز إلى وكيل النقابة فأحضر الحرز وختمه بالجمع الأحمر بختم النقابة وأودعه خزانة النقابة واحتفظ بمفتاحها ، وقرر المجلس فى هذا الاجتماع تنفيذ القرار الذى أصدره بدعوة الجمعية العمومية إلى الانعقاد يوم الجمعة ٨ يناير سنة ١٩٤٣ ، وقد جاء فى محضر جلسة اليوم المذكور أن المجلس اجتمع فى الساعة الثامنة والنصف صباحا بهيئته السابقة — فعرض عليه الأستاذ كامل يوسف صالح ما اذا كان يجوز اشتراك المحامين الذين لم يحضروا جلسة الجمعية العمومية السابقة فى أعمال جلسة اليوم فقرر المجلس بالإجماع جواز ذلك سواء أكانت أسماؤهم قد قيدت قبل يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أم بعد ذلك التاريخ ولغاية ساعة الانتخاب .

وعرض الأستاذ ادوارد قصيرى بك ما إذا كان يجوز أن يقوم المجلس بعملية الفرز قبل أخذ رأى الجمعية العمومية فى تأجيل عملية الانتخاب من ٢٥ ديسمبر إلى اليوم وحفظ أوراق الانتخاب بمعرفة المجلس إذ أنه هو يرى أن تصرفات المجلس موقوفة على موافقة الجمعية العمومية ، فرأى

أعضاء المجلس أن تجرى عملية الفرز ثم تعلن النتيجة بعد ذلك للجمعية العمومية إذ لا فائدة من عرض قرار المجلس بتأجيل الفرز على الجمعية العمومية اليوم لأن هذا القرار كان بمثابة اقتراح من المجلس رأى عرضه على الجمعية العمومية فى مساء يوم ٢٥ ديسمبر لتوافق عليه أو ترفضه فاستحال ذلك بسبب ما لابس انعقاد الجمعية العمومية من ظروف الهرج والاعتداء واضطرار المجلس إلى دعوة البوليس لاخلاء القاعة التى أخليت فعلا مما لم يكن معه بد من دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع آخر .

كما رأى المجلس أن الإجراءات التى اتخذت كانت سليمة وأنه إن صح أنه قد شابها عيب أثر فى العمليات الانتخابية فان الفصل فى ذلك يكون لمحكمة النقض والإبرام عن طريق الطعن فى ذلك أمامها . وقد أبدى الأستاذ محمد توفيق خليل بك أنه مع موافقته على هذا الرأى يرى وجوب عرض جميع التفاصيل التى أعقبت انصراف الجمعية العمومية فى المرة الماضية على جمعية اليوم لمجرد إخطارها بما تم . وعلى أثر ذلك قرر المجلس باجماع الآراء عدا رأى الأستاذ أدوار قصيرى بك إجراء عملية الفرز والشروع فيها فورا بحضور من حضر من المرشحين . وقد استدعاهم المجلس ثم كون للفرز خمس لجان من الأساتذة (١) كامل يوسف صالح وحسين الجندى (٢) محمود فهمى جندية بك وأسطفان باسيلى (٣) محمد توفيق خليل بك وأحمد الحضرى (٤) عمر عمر وعبد الفتاح الشلقانى (٥) أدوار قصيرى بك وعلى كمال السلانكلى .

وحضر من المرشحين الأساتذة سليمان اليمانى وعبد المجيد الشرقاوى وعياد سلامه ومحمود مصطفى شلبى ومحمد عثمان مقبل وفتحى رضوان ومحمود محمد الشيخ وعبد الحميد عبد الجواد . ثم استحضر المجلس الحرز وبعد التأكد من سلامة ختمه فضه وأعطى كل لجنة جزءا من الأوراق لفرزها . وبدأت عملية الفرز بعد أن انصرف الأستاذ محمد عثمان مقبل والأستاذ محمود مصطفى شلبى اللذان تنازلا . وبعد أن أتمت اللجان الفرز جمعت الأصوات كلها بمعرفة المجلس وظهرت لها النتيجة . وعلى ذلك فتحت أبواب القاعة وسمح للمحامين الذين حضروا وقيدوا أسماءهم فى دفتر الحضور بالدخول وكان كل واحد

يتناول ورقة انتخاب النقيب عند الدخول . ولاحظ مجلس النقابة أن من ضمن من قيد اسمه فى الدفتر من لم يقيد اسمه أمام المحاكم الكلية ولا حق له فى التصويت لانتخاب النقيب والوكيل فطلب رئيس الجمعية منهم الانصراف فخرج العشرة المحامون المقصودون بذلك .

وبعد انصرافهم أغلقت أبواب القاعة و بين سكرتير الجمعية أولا ماتم فى جلسة الجمعية العمومية السابقة والأسباب التى أدت الى استمرار انعقاد الجمعية العمومية وتحديد جلسة اليوم لاجراء الفرز فلم يبد أحد من أعضاء الجمعية ملاحظة على ذلك وثانيا نتيجة الفرز وهى فوز الاساتذة محمود بسيونى بك (٤٧٠ صوتا) ومكرم عبيد باشا (٤٥٧ صوتا) ومحمود فهمى جندية بك (٤٥١ صوتا) ومحمد كامل حسن الأسيوطى (٣٧٩ صوتا) وعلى السيد أيوب (٣٧٨ صوتا) بعضوية مجلس النقابة الأربعة الأول لمدة ثلاث سنوات والأخير لمدة سنتين و جميعهم من المحامين الذين تزيد مدة اشتغالهم بالمحاماة على عشر سنوات وفاز عن المحامين الذين تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عن عشر سنوات الأستاذ عبد الحميد عبد الجواد وقد نال ٣٢٤ صوتا ، وبعد ذلك تلا السكرتير على الجمعية العمومية الأصوات التى نالها باقى المرشحين وعلى أثر ذلك اعتلى الأعضاء الفائزون المنصة وجلسوا مع باقى أعضاء المجلس ثم بدئ فى عملية انتخاب النقيب ووافقت الجمعية على أن يتولى الأستاذ مكرم عبيد باشا والأستاذ حسين الجندى تلقى أوراق الانتخاب فى السلة المعدة لذلك والتى سلمت لهما ووقفا بها على الباب وكان كل محام يلقى بورقته فى السلة أمامهما و بعد التأكد من أنها واحدة . وبعد أن تمت هذه العملية أجرى المجلس الفرز ، وكان اللذان يعدان أوراق الفرز هما الأستاذ مكرم عبيد باشا والأستاذ محمود فهمى جندية بك معا ، وقد أعاد الأستاذ مكرم باشا عد الأوراق بنفسه مرتين للتأكد من العدد . وقد وجد أثناء الفرز ورقة مكتوب فيها " مكرم باشا وأيوب " وكان الرأى متجها إلى ابطالها إلا أن الأستاذ مكرم باشا طلب احتسابها له فأضيفت إلى أصواته وكانت النتيجة أن نال الأستاذ محمود بسيونى ٤١٥ صوتا والأستاذ

مكرم عبيد باشا ٤٠٩ ووجدت ست أوراق بيضاء ورأى المجلس أن عدد الأصوات التى أعطيت هى ٨٢٤ صوتا .

ثم اعيد فتح أبواب القاعة ودخل المحامون الذين لهم حق الانتخاب ووزعت عليهم عند الدخول أوراق انتخاب الوكيل واعلن السكرتير انتخاب الاستاذ محمود بسيونى نقيبا للمحامين عن سنة ١٩٤٣ ثم اجريت عملية انتخاب الوكيل وعندئذ انسحب كل من الأستاذين مكرم عبيد باشا وعلى السيد أيوب بعد اشتراكهما فى التصويت لانتخاب الوكيل . وبعد الانتهاء من هذه العملية فرزت الأصوات فكانت النتيجة أن نال الاستاذ كامل يوسف صالح ٣٤٧ صوتا ثم اعلن انتخابه وكيلا للنقابة عن سنة ١٩٤٣

وحيث إن وكلاء الطاعنين بسطوا فى مرافعتهم أمام هـذه المحكمة أوجه الطعن التى تقدموا بها . وكان ممـا قالوه أن ما ورد بمحضر جلسـة ٨ يناير سنة ١٩٤٣ من أنه قد نودى على المحامين غير المقبولين أمام المحاكم الابتدائية الذين لاحق لهم فى الانتخاب وأن هؤلاء خرجوا من القاعة لا أساس له من الصحة ، وأنهم على استعداد للطعن فيه بالتزوير وقالوا إن المضاربة لم تحصل بين المحامين بل كان الاعتداء على المحامين من أشخاص من الخارج وان ما ورد بمحضر جلسة ٨ يناير من عدم اعتراض أحد من المحامين على تلاوة ما تم فى جلسة ٢٥ غير صحيح ثم رد عليهم وكيل النقابة وترافعت النيابة وعقب بعضهم على بعض وفى يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٤٣ قرر الأساتذة مكرم عبيد باشا وعلى السيد أيوب وعلى بدوى بك أنهم يطعنون بالتزوير فى عبارتين وردتا بمحضر جلسة ٨ يناير وسيأتى بيانهما بعد .

(عن الطعن بالتزوير)

وحيث إن الطعن بالتزوير موجه الى عبارتين أولاهمـا : هى الواردة بصفحة ٥٠٩ من محاضر جلسات الجمعية العموميـة ونصها " وقد لاحظ مجلس النقابة أن من ضمن من قيد اسمـه فى الدفتر من لم يقيد أمام المحاكم الكلية ولا حق له فى التصويت لانتخاب النقيب والوكيل وطلب حضرة رئيس الجمعية والنقيب بالنيابة من حضراتهم الانصراف من القاعة فخرج

كل من محمد عوض الله مكى — عبد المنعم عبد الوهاب هاشم — محمد محمد عبد الوهاب — سيد محمد على — محمد حسين مبروك — محمود على متولى — محمد الوكيل — حلمى مراد — محمد محمد سليم — سيد هندى " . والثانية : هى الواردة بالصفحة رقم ٥٠٨ من الدفتر المذكور ونصها " و بعد انصراف حضراتهم أغلقت أبواب القاعة و بين حضرة سكرتير الجمعية أولا ماتم فى جلسة الجمعية العمومية السابقة والاسباب التى أدّت إلى استمرار الجمعية العمومية وتحديد جلسة اليوم لاجراء الفرز وانتخاب النقيب والوكيل فلم يبد أحد من أعضاء الجمعية العمومية ملاحظة على ذلك " .

وحيث إنه فيما يتعلق بالعبارة الأولى فان هذه المحكمة قد راجعت الدفتر المقيدة به الأسماء وتحققت من أن عدد المحامين الذين قيدت أسماؤهم به يوم ٨ يناير سنة ١٩٤٣ هو ٨٣٧ وأن عدد الأوراق التى سلمت بالفعل هو ٨٣٠ وهذا الرقم الأخير لا سبيل للنقاش فيه لأن تسليم الأوراق كان منوطا باثنين من المحامين أحدهما الأستاذ مكرم باشا ولم يبد هو ولا غيره أى اعتراض على هذا فى جلسة الانتخاب فلو أن الادعاء بالتزوير كان صحيحا لوصل عدد الأوراق التى سلمت للفرز الى ٨٣٧ وهو العدد المقيد بالدفتر ومن ضمنهم العشرة المدعى بعدم خروجهم من قاعة الانتخاب و إذا لوحظ مع ذلك ما سلم به الطرفان فى مرافعتهما من اشتراك محامين لم تقيد أسماؤهم بالدفتر فى عملية الانتخاب وأضيف عددهم أيا كان الى أوراق الانتخاب لكان من الضرورى أن يتزايد عدد هذه الأوراق على ال ٨٣٧ ورقة — فاذا ما وضح ذلك كله كان القول بعدم خروج هؤلاء العشرة المحامين من قاعة الانتخاب مما لا يمكن الاعتداد به إذ هو متقوض بالحقائق المادية التى لا تحتمل الجدل .

أما فيما يتعلق بالعبارة الثانية فإنه ما دام الثابت هو أن الأستاذ مكرم باشا والأستاذ على السيد أيوب وهما من الطاعنين كانا حاضرين عملية الفرز واشترك أولهما فيها اشتراكا فعليا ثم أعطى الاثنان صوتيهما فى انتخاب الوكيل الذى تم عقب انتخاب النقيب دون أن يبدى أى منهما اعتراضا على ما تم من قبل من إجراءات ، فهذا من جانبهما فى عملية هى وليدة ذلك الاجتماع

السابق الذى يطعنان فيه مضافا إليه ما بدا من حرص الأستاذ مكرم باشا على احتساب صوت له كان الرأى متجهـا إلى إبطاله وعدم اعتراض أى من المحامين الحاضرين على ما تم كل هـــذا يدل على صحة ما جاء بمحضر الجلسة وينفى دعوى التزوير فيه .

وحيث إنه متى كان الأمر على الصورة المتقـدم ذكرها فى شأن الطعن بالتزوير فلا ترى المحكمة وجها لوقف الدعوى للسير فى تحقيق التزوير إذ متى استبانت المحـكمة أن الادعاء بالتزوير منقوض بالعناصر المتوافرة فى الدعوى فمن حقها أن تفصل فى هذا الطعن وفى الموضوع بحكم واحد .

(عن وجوه الطعن)

وحيث انه فيما يتعلق بتأجيل عملية الفرز فانه يلاحظ أولا أنه لا مانع فى القانون من تأجيلها ، وفضلا عن ذلك فان هذا التأجيل قد دعت اليه ضرورة قصوى . إذ أن ما لابس عملية الانتخاب من ظروف الهرج والتشاد والتراشق بالألفاظ والترامى بالكراسى إلى غير ذلك من صنوف الاعتداء التى أدّت إلى جرح أحد المحامين ونقله الى المستشفى — كل ذلك وهو مما تأسف له المحكمة أشـد الأسف . قد أدى الى طول الوقت الذى استغرقته العملية والى ارهاق أعصاب المحامين الذين اشتركوا فيها فكان لامناص معه من أن تؤجل عملية الفرز إلى يوم آخر ؛ وخصوصا أنه طبقا للمـادة ٧٦ من قانون المحاماة يتعين أن تتلو عملية الفرز مباشرة عملية انتخـاب النقيب والوكيل مع ما تقتضيه تلك العملية هى الأخرى من — طول الوقت — ذلك كله يبرر ماقرره مكتب الجمعية العمومية من تأجيـل الاجتماع ويقطع السبيل على تعيبيه ، وأما عما قيل من أن المكتب المذكور لم يكن يملك اصدار هـذا القرار دون موافقة الجمعية العمومية فانه مادام قد استحال على الجمعيـة العمومية فى تلك الظروف المضطربة أن تجتمع فقـد كان لا بد من أن يتصرف المكتب بمـا يمليه عليه الموقف وما يراه أكفل بالمصلحة وأولى بالاتباع ، وأما عن مدى التأجيل فانه لاشك ممـا يدخل فى سلطة المكتب التقديرية وقد كان تقديره فى هـذه الحالة مبنيا على مناقشة وأخذ ورد بين

أعضائه حتى انتهوا الى الأجل الذى ضربوه وهو أجل معقول تبرره ظروف الحال .

وحيث إنه فيما يتعلق بحفظ الأوراق فى فترة التأجيل فان ما استبانته المحكمة من الوقائع ومن مناقشة الطرفين فيها هو أن رئيس الجمعية قد اتخذ كل ما يمكن اتخاذه من الاحتياطات للمحافظة على هذه الأوراق وصيانتها من كل عبث ويكون اذن كل ما أريد أن يترتب على هذا الاجراء من الطعن باباحة سرية الانتخاب أو غير ذلك لا مبرر له على أنه مما يبعد كل شبهة فى سلامة أوراق الانتخاب من العبث تلك النتيجة التى أسفر عنها فرز الأوراق اذ فاز بالانتخاب لمجلس النقابة من فريق الطاعنين الأستاذان مكرم عبيد باشا وعلى السيد أيوب وحاز الأستاذ مكرم باشا ٤٥٧ صوتا فى حين أن منافسه حاز ٤٧٠ صوتا وتلك النتيجة لا تختلف عما أسفرت عنه عملية انتخاب النقيب التى حاز فيها الأستاذ مكرم باشا من الأصوات ٤٠٩ وحاز فيها الأستاذ محمود بسيونى ٤١٥ صوتا .

وحيث إنه لا يطعن فى صحة عملية الانتخاب ما قيل من أنه فى فترة التأجيل قد تم قيد أسماء لفيف من المحامين للقبول أمام المحاكم الابتدائية حتى يتسنى لهم الاشتراك فى عملية الانتخاب فى الجلسة الثانية . فإن ما حصل من ذلك لا غبار عليه من الوجهة القانونية إذ أن كل محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية له الحق فى أن يشترك فى عملية الانتخاب فى أية مرحلة من مراحلها . وما دام الذين يقول الطاعنون إنهم قرروا لهذا الغرض لم يشتركوا فى الانتخاب إلا بعد تقريرهم فعلا فلا يكون ثمة وجه لما يطعنون به . على أن ما أثاروه حول هذه المسألة لم يكن إلا مبالغة فيما حصل إذ الواقع أن التقرير إنما حصل فى بعض المحاكم دون الأخرى وأن كل من قرروا لم يتجاوز عددهم الاحد عشر مما ينتفى معه القول بأن حركة التقرير كانت مقصودة وملحوظا فيها ذلك الغرض .

وحيث ان كل ما قيل من أن العمال قد اقتحموا دار النقابة فى يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٢ عقب انتهاء عملية إعطاء الأصوات وانهم انهالوا بالضرب والاعتداء على المحامين بقصد صدهم عن حضور الاجتماع الثانى

فذلك يكفى لتفنيد ما قاله الطاعنون أنفسهم من ان الاعتداء كان خبط عشواء على أن هذا لم يكن له تأثير لا فى الاجتماع الأول ولا فى الاجتماع الثانى فان من المسلم به أن الهرج والاضطراب لم يحدثا الا فى يوم ٢٥ ديسمبر عقب اعطاء الأصوات و بعد ان تداول المكتب فى أمر تأجيل عملية الفرز الى يوم ٨ يناير الذى لم يحصل فيه أى اضطراب و يضاف الى ما ذكر ان أحدا من الحاضرين لم يدع انه حيل بينه و بين الاشتراك فى عملية الانتخاب .

وحيث إن ما يقوله الطاعنون من عدم توافر العلانية فى عملية فرز الأصوات بدعوى عدم تمكين غير المرشحين من حضور هذه العملية . هذا القول غير سديد لأن القانون فى المادة ٧٧ حدد العلانية التى يتطلبها بجعلها مقصورة على حضور من يشاء من المرشحين لعضوية مجلس النقابة . وفضلا عن صراحة النص فان مما يؤكد مدلوله هذه الأدوار التى مر بها هذا القانون بمجلس الشيوخ والنواب فان مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب جاء خلوا من اشتراط العلانية فى عملية الفرز . انما عندما عرض المشروع على مجلس الشيوخ أدخل على المشروع نص جديد يقضى بأن يكون الفرز علنيا بحضور من يشاء من أعضاء الجمعية العمومية للمحامين وعند ما عرض أمر هذا المشروع على لجنتى الحقانية بمجلس الشيوخ والنواب للتوفيق بين وجهتى نظر المحامين تم الاتفاق على تحديد العلانية بحضور من يشاء من المرشحين لعضوية مجلس النقابة . وقد صدر القانون بذلك وهذا كله يقطع بأن العلانية لم يقصد المشرع أن تكون مطلقة بل قصد أن تكون مقيدة بقصرها على المرشحين فقط . ولما كان فرز الأصوات فى العملية التى هى موضع الطعن قد حصل بحضور من أراد حضورها من المرشحين ولم يدع أحد منهم أنه منع من ذلك فيكون ما يثيره الطاعنون نحو علانية الفرز منقوضا من أساسه .

وحيث إنه عن الأغلبية المطلقة التى يوجب القانون حصول النقيب عليها فان الطاعنين يقولون إنها أغلبية أصوات الحاضرين ، باطلة كانت أم صحيحة . وإنه بناء على ذلك لا يكون الأستاذ محمود بسيونى قد نال الأغلبية

المطلقة إذ أن عدد أصوات الحاضرين ٨٣٠ وهو لم ينل سوى ٤١٥ صوتا وقد أضافوا إلى ذلك فى مرافعتهم فى الجلسة الأولى ان أحد المحامين وهو الأستاذ أحمد خير الدين عين فى وظيفة بقرار من مجلس الوزراء صدر فى ٦ يناير سنة ١٩٤٣ فما كان له حق الاشتراك فى اجتماع يوم ٨ يناير وأن محاميا آخر هو يحيى عبد المجيد دراز اشترك فى الانتخاب مع أنه لم يكن من المقررين أمام المحاكم الابتدائية ثم تقدم الطاعنون فى الجلسة الأخيرة بالقول إن سبعة من الأسماء المدونة فى الدفتر ليس لهم حق الانتخاب لأنهم غير مقبولين أمام المحاكم الابتدائية أيضا وقد خلص الطاعنون من ذلك كله إلى أنه باستبعاد هذه الأصوات كلها من الأصوات التى نالها الأستاذ محمود بسيونى يكون ما حصل عليه أقل مما ذكر أيضا .

وحيث إنه بالنسبة لما يتمسك به الطاعنون من أن النقيب لم يحرز أغلبية الأصوات المطلقة للحاضرين فان المادة ٧٦ إذ نصت على أن يكون الانتخاب بأغلبية أصوات الحاضرين المطلقة لم ترد الا الأصوات الصحيحة — إذ الصوت الذى يجب أن يعتد به انما هو صوت من أراد الاشتراك بصفة جدية فعلية فى عملية الانتخاب . أما من يعطى صوتا باطلا أو لايستعمل حقه بترك ورقة التصويت بيضاء فانه لايسوغ بأية حال أن يحسب ضمن الحاضرين بل إنه ومن يتخلف فى الاعتبار من هذه الوجهة سواء .

أما عن اشتراك المحامين الذين سماهم الطاعنون فى عملية الانتخاب بغير حق فانه بالنسبة للاستاذ أحمد خير الدين المعين فى وظيفة حكومية لم يتقدم مايدل على أنه أخطر بهذا التعيين وقبله قبل اجتماع يوم ٨ يناير و بالنسبة للاستاذ يحيى عبد المجيد دراز فقد راجعت المحكمة الاسم المدون بالدفتر وتبين لها أن المقيد هو محمد عبد المجيد دراز المقرر للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . أما السبعة الآخرون الذين ذكرهم الطاعنون فى آخر الأمر فقد تبين أنه ليس من بينهم من لم يقبل للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية سوى واحد فقط ، فكل الذى ترى المحكمة أن تراعيه فى هذا الصدد هو اسقاط هذا الصوت من عداد الأصوات التى اشتركت فى العملية وكذا من الأصوات التى حازها الأستاذ محمود بسيونى .

وحيث إن الذين قيدت اسماؤهم بالدفتر هم ٨٣٧ فاذا أسقط منهم العشرة الذين ليس لهم حق الاشتراك فى الانتخاب يكون الباقى ٨٢٧ . وبما أن من هذه الاصوات ست أوراق وجدت بيضاء وهذه يجب أن تستنزل من حساب الحاضرين فيكون الباقى ٨٢١ . وبما أن من هؤلاء واحدا أثبت أن ليس له حق الانتخاب فيكون الباقى ٨٢٠ وتكون الأغلبية المطلقة هى ٤١١ — وبما أن الأستاذ محمود بسيونى حصل بحسب نتيجة الفرز على ٤١٥ صوتا يستنزل منها الثلاثة الأصوات الزائدة فى حساب من اشتركوا فعلا فى الانتخاب وصوت المحامى الذى لم يكن له حق الانتخاب فتكون الأصوات التى نالها هى ٤١١ وهذا العدد يكفى لبلوغ الأغلبية المطلقة .

وحيث إن الطعن فى انتخاب الوكيل إنما بنى على ما يدعى من بطلان انتخاب النقيب إلا أنه بصرف النظر عما ثبت من أن انتخاب النقيب قد وقع صحيحا فإن كلا من عمليتى انتخاب النقيب والوكيل مستقلة إحداهما عن الأخرى ولا ارتباط بينهما . ولما كانت إجراءات انتخاب وكيل النقابة لا مطعن عليها فى حد ذاتها لا سيما أنه حاز ٣٤٧ صوتا وحاز من يليه مباشرة ١٣٢ صوتا فيكون انتخاب الوكيل قد وقع صحيحا أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه أولا برفض دعوى التزوير ثانيا برفض الطعن فى انتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب والوكيل وبصحة انتخابهم .

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها غير العلنية المنعقدة فى يوم الاثنين ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٣ الموافق ١٠ من صفر سنة ١٣٦٢ .

كاتب المحكمة
(امضاء)

رئيس محكمة النقض والابرام
(امضاء)

(٨) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الفتاح الشلقانى عن ضبط غزل بمصنع النزهة بالاسكندرية و بقليوب بجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" قال مكرم باشا فى كتابه إن هناك حادثة ضبط فيها غزل لمصنع النزهة بالاسكندرية وحادثة أخرى بقليوب وقال عن الأولى انها فضيحة وانها المرة الثانية التى يحقق فيها مع صبحى الشوربجى ثم نام التحقيق وقال عن الثانية إن واقعة الغزل المضبوط وما يترتب عليها من مسئولية أصحابه ومختزنيه علمها عند ربى .

فما هى الحقيقة ؟ "

بيان حضرة صاحب المعالى وزير العدل

ردا على سؤال حضرة النائب المحترم أتشرف بأن أقدم للمجلس القرار الذى اتخذته النيابة العمومية بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ بشأن الغزل الذى ضبطه ملاحظ بوليس قليوب فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٤٢ وقد تضمن هذا القرار .

(أولا) أن لا جريمة فى وجود بالات الغزل عند محمود خضر فقد تبين أنها مرسلة من مصانع النزهة إلى مصانع امبابه فى حدود القانون (والمصنعان ملك الشوربجى وشركاه) .

(ثانيا) لم يثبت من هذا التحقيق أن أحدا من الذين ذكرت أسماؤهم فى الدفتر المطلوب يتجر اتجارا غير مشروع فى الغزل أو ارتكب جريمة أو جرائم معينة يمكن توجيهها إليه .

ثالثا — أن لا جريمة فى إحراز الأرز والدقيق المضبوط .

وقرار الحفظ يقع فى ست صحف و إنى على استعداد لتلاوته .

أما بالنسبة للغزل المضبوط بمصنع النزهة بالاسكندرية فقد طلبت بمناسبة السؤال البيانات عنه من سعادة النائب العام فجاءنى الرد يتضمن :

" إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على محمد فهمى الحلبونى افندى الذى ثبت لها من التحقيق أنه هو المسئول وحده عن الجريمة وقدمته للحاكمة (لأنه باع خيوط غزل قطنية إلى آخر وهو غير مرخص له من وزارة التموين بالبيع وأعطاها إلى المشترى بغير تقديم بطاقة التموين — كما باعها بثمن يزيد على الأسعار المحددة بجداول التسعيرة) " .

وأرى بهذه المناسبة أن أشير الى مسألة الغزل الخاص بمصنع النزهة المملوك لصبحى الشوربجى بك وشركائه وهو الذى قدم عنه مكرم باشا استجوابا رد عليه رفعة رئيس مجلس الوزراء فى مجلس النواب بجلسة ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٢ التى انسحب فيها مكرم باشا ولم يقو على مواجهة الحقائق ولا يزال الرد الذى أدلى به رفعته قائما يرجع اليه من يشاء . وقد حاول مكرم باشا أن يناقشه فلم ينقض واقعة أساسية أو حقيقية رئيسية من الحقائق التى تضمنها البيان وكل ما ادعاه أن المستشار الملكى لوزارة المالية وافق على رأيه الذى قرره بشأن تبليغ النيابة بعد ما اطلع على التقارير والمذكرات... وفرق ظاهر بين موافقته على رأى الوزير الذى تسرع فابداه وبين أن ينسب للمستشار أنه هو الذى طلب تبليغ النيابة . واذا كان مكرم باشا يرى فى هذه الجزئية التافهة سلوى لنفسه فأنى أسلم له بها أما الحقائق كلها فباقية .

فمكرم باشا ينسى أنه قدم للمستشار الملكى مذكرة فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ عليها تأشيرة من نفس مكرم بأنه يرى أن هناك مخالفات ارتكبت وأنه يرى أن تتولى النيابة العسكرية التحقيق وما كان أولاه أن ينتظر رأى من يستشيره لا أن يسبقه ففهم الاستشارة إذا كان الوزير قد قر قراره واستقر رأيه .

ومكرم باشا ينسى أن المستشار الملكى لم يطلع على برقية ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ التى يقرر فيها الشوربجى أن كمية الغزل المقررة للتخزين موجودة بمخازن الشركة وأنه يطلب معاينتها . وهذه البرقية التى استوقفت مكرم باشا

نفسه من يوم وصولها فى ١٩ مايو حتى يوم خروجه من الوزارة فى ٢٤ مايو فلم يرم قيامها محلا لتبليغ النيابة . . . هى التى رأى فيها نفس مستشار ملكى وزارة المالية بعد ما حققت وثبت وجود الغزل بالمخازن، مانعا من القول بوجود مخالفات تستدعى تبليغ النيابة .

ويكفينى هنا أن أعيد تلاوة خلاصة رأى المستشار الملكى الذى أبداه بعد أن تمكن من الاطلاع على جميع الأوراق والحقائق والتحقيقات الادارية :

كان لغموض القرارات وقصورها وتمسك أصحاب المصنع بحق الاختزان أن أشار معالى وزير التموين بتاريخ ٧ مايو سنه ١٩٤٢ بضرورة التحقق من وجود الكميات التى تقول الشركة إن لها حق اختزانها باعتبار أنها تمثل كمية الغزل اللازم لاستهلاك مصنعى النسيج فى مدى أربعة أشهر .

وقد تعذر على المحقق اتمام مأموريته لعدم تمكينه من معاينة المخزون وانتهى التحقيق الى احتمال أن تكون الشركة قد تصرفت فى تلك المقادير على الوجه الوارد بكتاب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ ولكن حدث بعد ذلك أن أرسل أصحاب تلك المصانع الى مصلحة التشريع التجارى تلغرافا بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ جاء فيه أن كمية الغزل المقررة للتخزين موجودة بمخازنها وطلبوا معاينتها وبتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٤٢ أرسلوا الى وزارة التموين كتابا جاء فيه :

"إن اجابة بعض الشركاء للمحقق المنتدب للمعاينة فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٢ بعدم وجود مخازن أو مخزون إنما كان الدافع اليه الخوف من احتمال الاستيلاء على الغزل مع الحاجة الشديدة اليه فضلا عن أن هؤلاء الشركاء لم يكن لهم الحق فى التكلم باسم الشركة وقد أشار معالى وزير التموين باتمام المعاينة والجرد . وبتاريخ ٧ يوليه سنة ١٩٤٢ تمت المعاينة واتضح أن الكميات الموجودة بمخازن المصنع بلغت ١٤٥٤٠ رزمة من الخيوط العادية وأن هذه الكمية تساوى القدر المدعى بجواز اختزانه لسد حاجة مصنع النسيج من خيوط الغزل مدى أربعة أشهر" (كتاب مصلحة التشريع التجارى المؤرخ ٨ يوليه سنة ١٩٤٢) .

والمستفاد مما تقدم أن التشريع الخاص بتوزيع خيوط الغزل القطنية يكتنفه الغموض لعدم اشتماله على قواعد صريحة فيما يتعلق بمنتجات مصانع الغزل التى تكون تابعة لمصانع النسيج كما قدمنا . وظواهر الحال تدل على أن أصحاب مصانع " نزهة " كانوا على اعتقاد بأن من حقهم اختزان ما يكفى لسد حاجة مصنع النسيج لمدة أربعة أشهر . وقد اثبتت المعاينة أخيرا وجود هذا المخزون بالقدر المذكور . أما امتناع بعض أصحاب المصنع عن الارشاد الى الغزل المخزون عند المعاينة الأولى فلا يخرج عن كونه مجرد سوء دفاع .

وتلقاء غموض القرارات وقصورها على الوجه المتقدم وحسن نية أصحاب المصنع للأسباب المتقدمة يتعذر القول بوقوع المخالفة عن المدة التى جرت عنها المحاسبة والمعاينة المشار اليهما

وبناء على هذا الرأى أصدر معالى وزير التموين قراره بحفظ الشكوى .

هذا هو القرار الذى اتخذه وزير التموين فى حدود اختصاصه بعد ما استطلع رأى كبير المستشارين الملكيين والمستشار الملكى المختص .

يلخص من هذا (أولا) أن مكرم باشا كان قد جعل المسئولية الجنائية متوقفة على وجود كميات الغزل حين أمر بالبحث عن الغزل ووصلته برقية من صاحب الشأن الأول فى الشركة بتاريخ ١٩ مايو . . . فكان واجبا عليه ان كان ينشد الحقيقة لا مجرد التشهير بأصهار رفعة رئيس الوزراء و برفعته شخصيا أن يحقق ما جاء فيها أو يترك للمختصين تحقيقها " وما كان يجوز له فى آخر لحظة بوزارة المالية أن يحرر خطاب ٢٤ مايو إلى وزير التموين بإبداء الرأى ليقطع الطريق عليه فى تصرفه فى شأن هو وحده صاحب الرأى فيه .

ثانيا — على أن الوزير الجديد حين قام بواجبه فأمر بتحقيق ما جاء ببرقية ١٩ مايو لمعرفة ان كانت كميات الغزل موجودة بالفعل فى مخازن الشركة أم لا وقد ثبت له وجودها ومجرد وجودها كاف .

وكانت هذه الوقائع الجديدة لم تطرح من قبل على المستشار الملكى الذى وضع مذكرته يوم ١٨ مايو ، فى حين أن برقيـة الشوربجى بطلب معاينة الكميات أرسلت يوم ١٩ مايو ... ولا يخفى أنه لكى يكون الرأى القضـائى صحيحا وعلى أساس فيجب أن يصدر عن علم تام وإحاطة بجميع الظروف .

ولكن مكرم باشا لم يكن يبغى تحقيقـا . بل تشهيرا . لذلك حرر وصيته لوزير التموين قبل خروجه من الوزارة بساعات (تصفيق حاد) يوم ٢٤ مايو

ثالثـا — على أنه إذا احتكم الى المستشار الملكى لوزارة المـالية فى وقت لم تكن أمامه كل البيانات و بالأخص برقية ١٩ مايو فقد رفعت وزارة التموين الأمر كله إلى سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة و كبير مستشاريها الملكيين والمستشار الملكى لوزارة المـالية " لفحص الموضوع من جميع وجوهه من الناحية القانونية والموضوعية" فانتهيا إلى الرأى بأن لا مسئولية على الشوربجى وبعدم وقوع ما يستوجب الاحالة إلى النيابة .

إذن كان الفصل فى مسألة عزل الشوربجى لرجال التشريع والقـانون لا للشهوات الحزبية والأحقاد السياسية . (تصفيق حاد) .

قرار النيابة العسكرية بالحفظ

بشأن الغزل الذى ضبطه ملاحظ بوليس قليوب

نحن محمود حلمى خاطر وكيل النيابة العسكرية العليا

بما أن الحادث يتحصل فيما ذكره حامد طه العبد افندى ملاحظ مركز قليوب من أنه علم من مصدر سرى بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بأن على خضر ومحمود خضر يختزنان نحو أربعين جوالا من الأرز فذهب إلى محل تجارتهما وفتشه بحضور فوزى على خضر فعثر على كمية صغيرة من الأرز فذهب إلى مخزنه بأرشاده فعثر على تسع جوالات وفتش منزله فلم يجد شيئا ثم اتجه إلى محطة البنزين التى يملكها محمود خضر واستأذنه فى تفتيشها فقبل ووجد أحد المخازن خاليا وشهـد بالمخزن الثانى نحو اثنى عشر جوالا من الأرز وأربع جوالات من الدقيق الغير مخلوط وعنـد خروجه وجد بفناء المحطة المسقوف إحدى

وعشرين باله من الغزل سأله عنها فأخبره بأنها لشخص يدعى الشوربجى وطالبه بما يثبت ذلك فقدم له خطابين أحدهما بتاريخ ٩ سبتمبر والثانى بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٢ يتضمنان إرسال كمية من الغزل من شركة النزهة باسكندرية إلى مصانع الشوربجى بامبابه صحبة سائقين يعملون على سيارات نقل لمحمود خضر وقد عثر الملاحظ أيضا بغرفة المكتب بهذه المحطة على دفتر فحصه فوجد به حسابات وأثمان لرزم وبالات غزل .

وبما أنه بصرف النظر عما اذا كانت اجراءات الملاحظ عادية أتخذها بصفته أحد رجال الضبطية القضائية أم اجراءات شاذه دفعه اليها غرض سياسى معين ، وبصرف النظر عما اذا كان التفتيش وقع باطلا لحصوله بغير إذن لنيابة وفى غير الأحوال التى يباح فيها التفتيش طبقا للأوامر العسكرية أم صحيحا لأنه حصل برضاء المتهمين وسواء اكان هذا الرضاء سليما أم منبعثا عن الخوف والاستسلام فان موضوع البحث هو معرفة ما اذا كان فى وجود الغزل عند محمود خضر جريمة أم لا — وهل ينم الدفتر المضبوط فى مكتبه عن جريمة أو جرائم معينة وهل فى حيازته للارز والدقيق ما يخالف القانون .

وبما أن محمود خضر ذكر من مبدأ الامر وقت حصول التفتيش وفى كل أدوار التحقيق انه يملك عدة سيارات للنقل تشتغل بين الاسكندرية والقاهرة وتنقل غزلا وبضائع متعددة لشركات مختلفة وان هذه السيارات اعتادت المرور على محطة البنزين بقليوب لأخذ ما تحتاج اليه وأنه فى اليوم السابق على التفتيش مرت عليه سيارة تحمل بالات الغزل المضبوطة قادمة بها من شركة النزهة بالاسكندرية الى مصانع الشوربجى بامبابه وكان الوقت ليلا واليوم التالى يوم احد تعطل فيه مصانع امبابه فالقاه بفناء المحطة لليوم التالى حتى لا تتعطل السيارة كما قرر ان هذه الكمية كانت مرسلة بخطاب من شركة النزهة مع السائق وقد قدم هذا الخطاب عند حضوره .

وبما أن رواية محمود خضر تأيدت بأقوال السائق رغلول الطوانسى وبالخطاب الذى قدمه من شركة النزهة كما تأيدت بأقوال حسن على فايد

الذى يشتغل مع السائق بنفس السيارة و بأقوال اندراوس افندى سوريال الموكول اليه الإشراف على إنتاج مصانع النزهة إذ شهد أنه أرسل هذه الكمية مع نفس السائق و بنفس الخطاب الى مصانع الشوربجى فقد جرت عادته بناء على أوامر أصحاب الشركة على ارسال كل ما تنتجه مصانع الغزل فى اسكندرية الى مصانع النسيج بامبابة لتحجز ما تحتاج اليه لإنتاجها وتسلم الباقى الى مكتب الغزل التابع لوزارة التموين .

وبما أنه قد تبين من الاطلاع على دفاتر شركة النزهة أن هذه الكمية قد رصدت بها فى اليوم السابق على التفتيش وفى نفس يوم تحرير الخطاب آنف الذكر — كما تبين أن هذه الدفاتر منتظمة وقد أثبتت فيها الكميتان اللتان حرر عنهما الخطابان اللذان قدمهما محمود خضر بتاريخ ٩ و٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٢ كما تبين من الاطلاع على دفاتر مصانع الشوربجى بامبابه أن جميع الكميات التى أرسلت من شركة النزهة قد أثبتت فى دفاترها المنتظمة وأشر بوصولها فى نفس يوم ارسالها أو فى اليوم التالى وأنها هى التى تتولى تسليم الكميات المطلوبة لمكتب بيع الغزل .

وبما أن الثابت من أقوال مندوب وزارة التموين عن النظام المتبع فى توزيع الغزل طبقا للاوامر العسكرية رقم ١٧٦ و١٩١ و١٩٦ وقرار الاستيلاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤١ وقرار وزير التموين رقم ١٤٨ سنة ١٩٤١ وقرار لجنة الغزل المشكلة تطبيقا لهذه الأوامر — أن الحكومة تستولى على كل ما تنتجه مصانع الغزل الا اذا كان لها مصانع نسيج فالحكومة لا تستولى الا على الفائض عن حاجتها وقد الزم أصحاب هذه المصانع بيان انتاجها فى دفاتر يثبت فيها كل ما تنتجه وما تبيعه لمكتب الغزل و كل ما تستهلكه لحاجتها تراجع الصفحات ١٧٠ و١٧١ و١٧٢ والثابت أيضا من أقواله ان لصاحب مصنع الغزل الحق فى نقل ما تحتاجه مصانع نسيجه وأنه اذا ضبطت سيارة بها غزل من هذا النوع فلا يمكن لوزارة التموين التعرض لها ولا سبيل لها الا مراقبة انتاج المصنع واستهلاكه الأصلى طبقا للكشوف التى ترسل فى نهاية كل شهر .

وبما أنه طبقا لذلك فلا جريمة فى إرسال مصانع النزهة التى يملكها الشوربجى وشركاؤه — الغزل من إنتاجها الى مصانع النسيج التى يملكها هو وشركاؤه بامبابة ولا جريمة بالتالى إن أبقاها محمود خضر بمحطة البنزين مادامت مصانع امبابة تعطل فى يوم الأحد وقد اعتقد أن أحدا لا يستلم بها بضائع فى اليوم المذكور فأجل نقلها لليوم التالى حتى لا تتعطل سيارته .

وبما أنه لا ينقض هذا ما ذكره الملاحظ أخيرا فى تحقيق النيابة من أن محمود خضر اعترف له بأن هذا الغزل مهرب تارة واعترف له تارة أخرى بأنه مملوك له إذ لو صح صدور هذا الاعتراف لما أغفل الملاحظ إثباته فى محضره وهو الذى كان حريصا على أن يذكر به تفصيلات شاملة وهو الذى لم يفته حتى ضبط قصاصات الورق وكوبونات الغاز القديمة وأثبت حتى مظاهر الارتباك والخوف التى ذكر أنها بدت على محمود خضر — وقد نوقش الملاحظ فى ذلك فقرر أن محمود خضر بعد أن قرر أن الغزل للشوربجى اعترف بأنه له وبأنه مهرب وأنه وجد هذا الاعتراف من الأهمية بمكان فتركه للتحقيق ولم يثبته فى محضره المحرر بعد صدور هذا الاعتراف مع أنه من البديهى أن هذه الأهمية أدعى للاثبات لا للاغفال يضاف الى ذلك أنه لم يذكر هذا الاعتراف عند ما سئل فى تحقيق البوليس عن معلوماته وحجة الملاحظ فى ذلك واهية إذ قرر أنه لم يذكر الاعتراف لأنه لم يسأل عنه فضلا عن أنه استشهد على صدور هذا الاعتراف بالكونستابل جمال الكاشف فلم يوافقه .

وبما أنه فيما يتعلق بالدفتر المضبوط بمحطة البنزين فقد قال بصدده محمود خضر إنه اعتاد نقل الكميات من الغزل من مصانع النزهة ومصانع سباهى بالاسكندرية إلى مصانع النسيج التابعة لها بالقاهرة كما اعتاد نقل كميات أخرى من الغزل من مكتب التموين بالقاهرة إلى بلدة قليوب لأشخاص يحصلون عليها بمقتضى بطاقات غزل وأنه كان يخشى فقد بعض هذه الكميات وكان يكتب تفصيلها وأثمانها حتى إذا ضاع شىء أمكنه محاسبة سائق السيارة المسئول .

وبما أن هذا التعليل غير سائغ ولا مقبول فمن المستبعد أن يكتب محمود خضر كل هذه التفصيلات من عدد الرزم وعدد البالات ونمر الخيوط وأثمانها تحديدا للمسئولية التى يزعمها ، كما أنه بالاطلاع على هذا الدفتر تبين انه كتب فى بعض صفحاته عبارة (لى طرفهم ، مطلوب لهم طرفى) وكتب فى آخر صفحة من صفحات الدفتر عبارة حساب الأرباح بنسبة ما يخص كل اسم من الأسماء المذكورة به وكل هذا ينقض تعليله يضاف إلى ذلك أن أحدا من السائقين الذين يقودون سياراته لم يوافقه فضلا عن أن جميع الأشخاص الذين أمكن الاستدلال عليهم من بين الأسماء المذكورة فى الدفتر لم يوافقوه وقد تبين أن بعضهم يكتب ما ينقله من الاسكندرية إلى القاهرة بسيارات النقل فى دفاتر منتظمة وفى تواريخ متتابعة وأن بيانات دفتر محمود خضر لا أساس لها فى هذه الدفاتر .

وبما أن حضرة الملاحظ ذكر بشأن هذا الدفتر أن به حسابات كثيرة وأثمانا مفصلة للرزم والبالات مما يدل فى رأيه على وجود حسابات خفية لتجارة الغزل ولكنه لم يذكر أسماء هؤلاء التجار ولا كيفية حصولهم على الغزل ومن أى جهة يحصلون عليه ، وهل يحصلون عليه بالطريق العادى القانونى أم بطريقة غير جائزة ، وما علاقة الأسماء الموجودة بهذا الدفتر بعضهم ببعض وهل يكونون شركة تبيع للغير أم يبيع بعضهم لبعض ، وهل يتجرون فى غزل عادى هو الذى يخضع لنظام البطاقات والتسعيرة فى ذلك الوقت أم فى غزل مؤتس أو ملون أو غيره من الأنواع التى كان الاتجار فيها مباحا وكان بيعها وشراؤها بأى ثمن جائزا — وكل ماذكره بهذا الصدد أن مدبولى المحلاوى وعبد الحميد هلال ممن يتجرون فى الغزل ، ولما سئل عن مصدر علمه قال إنه سمع ذلك مجرد سماع .

وبما أن الملاحظ أيضا لم يذكر ماهية هذه الحسابات ولا مدلولها قد اكتفى بالقول أنها حسابات كبيرة ، وقد فحصت كل هذه البيانات فلم يهتد التحقيق الى حقيقة أمرها ولم يصل إلى معرفة كثير من الأسماء المذكورة بها ولم يرشد الملاحظ عن واحد منهم وكل ما أمكن المحقق ملاحظته من الاطلاع

على الصفحات الخاصة بمحمد فهمى الحلبونى افندى والصفحات الخاصة بمدبولى المحلاوى بهـذا الدفتر أنها متماثلة ولا فرق بينها إلا أنه أضيف فى حسابات مدبولى مبلغ ثمانية جنيهات كتب أمامه كلمة (مشال) مما قد يحمل على الظن أن مدبولى المحلاوى اشترى هذه الكميات من الحلبونى وأن محمود خضر قد نقلها للأخير وأضاف أجر النقل .

و بمـا أن هذا الظن هو مجرد استنتاج قد يكون خاطئا وقد يكون صائبا ولم يتعزز من التحقيق بدليل ما وعلى العكس من ذلك فالظاهر من التحقيق ألا علاقة على الاطلاق بين شركة النزهة — إن قيل ان الحلبونى يمثلها — وبين مدبولى المحلاوى اذ أنكر كل منهما معرفة الآخر ولم توجد فى أوراقهما ولا مكاتباتهما ولا فى جميع دفاتر الحسابات الخاصة بهما من دفاتر يوميـة وأستاذ وكوبيا وفواتير وغيرها من عدة سنوات ما يدل على وجود علاقة مالية أو غير مالية بينهما بل لقد تبين أيضا أن كل البيانات التى كتب أمامها كلمة سباهى أو الشوربجى أو الحلبونى لا أساس لها فى دفاتر هذه الشركات جميعا سواء كان باسكندرية أو القاهرة لا فى تواريخها ولا فى التواريخ القريبة أو البعيدة عنها وكانت كل هـذه الدفاتر منتظمة وشاملة لكل تصرف من التصرفات التجارية — يضاف الى ذلك أن جميع الأشخاص الذين استدل عليهم من الأسماء المكتوبة فى هـذا الدفتر أنكروا أنهم يتعاملون مع بعضهم او أن محمود خضر يشتغل شريكا أو وسيطا بينهم .

و بمـا أنه من المستبعد أن توجد مثل هـذه التجارة الكبيرة التى يذكرها الملاحظ والتى تشمل هذه المبالغ ولا يكون لها سند إلا مثل هذا الدفتر وهو غير منتظم وغير واضح بل من المستبعد أيضا أن يؤتمن محمود خضر على هـذه المبالغ ورأس ماله يعتبر تافها بالنسبة لها دون أن يكون لدى كل من هؤلاء الأشخاص أو فى أوراقهم أو فى دفاترهم المنتظمة ما ينم عنها .

و بما أنه مما قد يستلفت النظر بصدد توافق حسابات الحلبونى مع مدبولى المحلاوى أن هـذا التوافق غير موجود بالنسبة لبقية المذكورين بالدفتر وقد يكون غريبا ألا تشترى هذه الشركة إن صح أن هناك شركة يديرها أو يشترك

فيها محمود خضر — لحساب مدبولى إلا من شركة النزهة مع أن الذى يغلب على الظن وقد يكون طبيعيا أن يشترى لحساب مدبولى من شركة سباهى فقد تبين من التحقيق أن بين مدبولى وسباهى علاقة صداقة ومعاملات مالية سابقة وأنه اشترى منه بالفعل غزلا بمبالغ كبيرة من النوع الذى لا يخضع لنظام التسعير الجبرى أو البطاقات وقد أثبت هذا الغزل فى دفاتر الطرفين بانتظام وقد باعه مدبولى إلى شخص يدعى عبد الهادى الشوربجى وأثبته الأخير فى دفاتره وقد اختلفت كل البيانات الخاصة بهذه العمليات عن بيانات الدفتر المضبوط فى النوع والكمية والتاريخ .

وبما أن الثابت أيضا أن مدبولى المحلاوى يشرف على انشاء مصانع نسيج لسباهى اخوان وأن المعاملات المالية بينهما قديمة فلو أنه أراد الاتجار بالغزل الممنوع لكانت الفرصة سانحة والطريق ميسرا أمامه للحصول عليه من سباهى بدلا من أن يلجأ إلى محمود خضر أو غيره ممن لا تربطهم به صلة على الاطلاق خصوصا أن مصانع إنتاج غزل سباهى قد أنشئت من بضع سنوات وهى أكبر اتساعا وأكثر انتاجا من مصانع النزهة التى لازالت فى دور التكوين ولم يتم بناؤها وأن مصانع نسيج سباهى لازالت فى دور الانشاء وليس بها إلا عدد يسير من الأنوال وأقل من مصانع الشوربجى للنسيج بامبابه التى تحتاج إلى كميات غير قليلة من الغزل .

وبما أن ما أثبت فى هذا الدفتر أمام اسم (الشوربجى) لم يوجد له أساس ما ، لا فى أوراق أصحاب مصانع امبابه ولا فى دفاترهم ولا فى أوراق ودفاتر عبد الهادى الشوربجى الذى لا علاقة له بالمصانع والتاجر بشارع الأزهر .

وبما أن خلو أوراق ودفاتر هؤلاء الأشخاص المذكورة أسماؤهم فى الدفتر من أى ذكر لأى بيان من بياناته وخلو دفاتر شركة (بلبيس) التى زعم محمود خضر أنها تكلفه بالنقل من باطنها وانكار كل هؤلاء الأشخاص التعامل معه وعدم وجود توافق بين حسابات المذكورين بالدفتر الا بين الحلبونى ومدبولى ، واشتغال معظم هؤلاء الأشخاص بصناعة الغزل أو

النسيج واشتغال محمود خضر بالنقل قد يحمل على القول بأن محمود خضر أخفى تحت أسمائهم الأسماء الحقيقية للمشتركين معه فى تجارة الغزل ان صح أنه يتجر، ولكن يعارض هذا أنه لو شاء التنكر لما ذكر اسمه هو صراحة بالدفتر، ولما كتب فى آخر صفحاته تحت عنوان حساب الأرباح نصيبا أمام اسمه، فما دام يجرى على اخفاء أسماء المشتركين معه فطبيعى أن يخفى هو اسمه فلن يكون أرفق عليهم من نفسه يضاف الى ذلك أنه لو كان هذا الدفتر يخفى تجارة سافرة أو خفية لما قدمه محمود خضر من تلقاء نفسه للملاحظ كما شهد الأخير ولئن فاته هذا الاحتياط فقد كانت لديه الفرصة لانكاره أو الطعن فى صحة التفتيش والقول بأنه لم يتم برضاه .

وبما أن حضرة نائب المأمور قد ذكر بصدد هذا الدفتر أنه كتب بخط واحد وحبر واحد وقد اعترف محمود خضر بذلك وعلله تعليلا غير سائغ اذ ذكر أنه نقله من أوراق صغيرة كانت لديه مع أن الغرض الذى يزعم أنه أنشأ الدفتر من أجله يتعارض مع هذا النقل مادامت هذه البضائع قد وصلت لأربابها وانتهت مسئولية السائقين .

وبما أن ذلك قد يدعو الى الظن بأن محمود خضر قد كتب الدفتر لغرض خاص قد يكون الزج ببعض الأسماء المذكورة به وآثر السكوت حتى لا ينكشف قصده الحقيق بتحقيق بيانات الدفتر ومعرفة ما اذا كان ما أثبته منها خاصا بهؤلاء الأشخاص صحيحا أم باطلا وقد يؤيد هذا الظن أنه هو الذى قدم الدفتر للملاحظ وأنه هو الذى قبل التفتيش وأن الملاحظ عند ما سئل عن حصوله بدون اذن النيابة أكد أن محمود خضر لن ينكر هذا الرضاء وقد يؤيد هذا الظن أيضا احتفاظ محمود خضر بخطابين قديمين من خطابات شركة النزهة وعدم استطاعته تعليل ابقائهما عنده تعليلا سائغا مما قد يثير الشك فى رغبته فى استعمالهما لغرض ما .

وبما أن هذا الظن أيضا هو مجرد احتمال ككل الاحتمالات السابقة ولم يظهر من التحقيق ما يرجح واحدا من هذه الاحتمالات ولا ما يدل على حقيقة الدفتر أو حقيقة بياناته والغرض منه .

وبما أنه مع التسليم جدلا بأن هذا الدفتر يخفى تجارة سافرة أو مخفية وأنه تناول الغزل الذى لا يباح الاتجار فيه فانه لا يمكن بحال أن يعتبر دليلا على غير كاتبه ما دام لم يتأيد بأى دليل آخر وما دام نفس كاتبه قد أنكر أنه يدل على تجارة كما لا يمكن أن يستخلص منه حتى بالنسبة لمحمود خضر جريمة أو جرائم معينة يصح توجيهها إليه .

وبما أنه فيما يتعلق بالأرز المضبوط فالثابت من أقوال نائب المأمور أن محلات عائلة خضر هى التى تموّن بالأرز بلدة قليوب ولا شك أن الكمية المضبوطة صغيرة لا تدخل تحت طائلة القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالتخزين اذ أنها دون الكمية التى يباح لهم الاحتفاظ بها فى المدة المذكورة فى هذا القانون فضلا عن أن نفس الملاحظ لم يذكر أنه بلغ بامتناعهم عن البيع بل لقد ذكر أن على خضر أخبره قبل تفتيش الدكان أن هناك كمية أخرى بالمخزن وقد أرشده عن هذا المخزن الذى لم يكن الملاحظ يعرفه من قبل .

وبما أنه فيما يتعلق بالدقيق المضبوط فقد قرر زكى خضر أنه أخذ تصريحا من مكتب التموين بتوزيع كمية كبيرة من هذا الدقيق بمناسبة العيد ، وقد وزعها جميعها بإشراف المركز وبقى هذا القدر وقد وافقه نائب المأمور على ذلك فلا جريمة فى احتفاظه بهذا القدر إذ لا يوجد فى الأوامر العسكرية ما يحرم ذلك .

وبما أنه يخلص من كل هذا :

أولا — لا جريمة فى وجود بالات الغزل عند محمود خضر فقد تبين أنها مرسلة من مصانع النزهة إلى مصانع امبابه فى حدود القانون .

ثانيا — لم يثبت من هذا التحقيق أن أحدا من الذين ذكرت أسماؤهم فى الدفتر المضبوط يتجر اتجارا غير مشروع فى الغزل أو ارتكب جريمة أو جرائم معينة يمكن توجيهها إليه .

ثالثا — ألا جريمة فى إحراز الأرز والدقيق المضبوط .

لذلك

تقيد بدفتر الشكاوى العسكرية

شكوى ملاحظ مركز قليوب

ضـد

محمود خضر وآخرين

مـادة

(تبليغ عن ضبط أرز ودقيق وغزل)

وتحفظ إداريا

ويكتب لمركز قليوب بارسال كمية الغزل المضبوطة إلى مكتب بيع الغزل الخاضع لوزارة التموين بشارع الأزهر لحساب شركة النزهة باسكندرية .

القاهرة فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٣

وكيل النيابة العسكرية العليا

(٩) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم مكاوى عن مباشرة وزير المعارف القضايا الخاصة بمكتبه السابق بالمحاماة بجلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" جاء فى الكتاب الأسود الذى وزعه مكرم عبيد باشا انكم تباشرون قضايا كم حتى الآن وتكتبون المذكرات وتقابلون الموكلين والمحامين المترافعين فى القضايا وتركبون فى سبيل ذلك سياراتكم الخاصة .

ثم جاء فى نفس الصحيفة ذكر لمحسوبيات تتعلق بحضرات " محمود غزالى بك والاساتذة عبد الهادى شاكر غزالى واسماعيل شاكر غزالى وحسين خشبه " على اعتبار أنهم أنسباؤكم .

فهل كل هذا صحيح ؟ وإذا لم يكن هذا صحيحا فهل من سبب خاص دعا صاحب الكتاب المذكور الى اثارة مثل هذه المزاعم ؟ " .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية

من أسمج وأبرد ما جاء فى الكتاب الأسود (ضحك وتصفيق) ، أن نجيب الهلالى المحامى هو أول محسوب لنجيب الهلالى الوزير ، وأن نجيب الهلالى المحامى لا يزال يباشر قضاياه ، ويكتب مذكراته ، ويقابل موكليه والمحامين المترافعين فى قضاياه فى كل مساء حتى الآن .

(ضحك وتصفيق) .

وليس فى الكتاب الأسود خبر مسند ، أو دليل يمكن أن يفند ، ومن عجب أن الكيذبان (ضحك وتصفيق) الذى بز الأقران ، من أبناء الشيطان فى الزور والبهتان ، بالقلم واللسان ، لم يستطع أن يذكر قضية واحدة ، أو واقعة واحدة أو أن يشير إلى شىء معين ، لا من قرب ولا من بعد ، وكان الأولى بمن يرسل الأكاذيب إرسالا ، يمينا وشمالا ، وبمن يخترع الوقائع اختراعا ، تضليلا منه وخداعا ، أن يختلق واقعة واحدة تشير إلى شىء مما قال ، ولكنه فى هذه الفرية عجز حتى عن الكذب .

وحقيقة الحال فى موضوع السؤال أنه كان بمكتبى وقت أن توليت الوزارة خمس وعشرون قضية ، وكان من الممكن أن أعمل كما عمل الشيطان ، فأحيل هذه القضايا على زميل واحد أختاره بنفسى ، رضى الموكل أو لم يرض ، ولكننى لم أفعل كما فعل هو أولا وآخرا ، ولم أرض أن أعرض نفسى أو كرامتى للقيل والقال ، والنزاع والجدال ، ولا أن أستهدف للتحقيق والتأديب كما استهدف ، ولا أن يقاضينى الموكلون أمام المحاكم من أجل الاتعاب كما قاضوه (تصفيق) .

فكلفت وكيل مكتبى ، وهو غير محام ، أن يستدعى أصحاب القضايا ويسألهم عمن يختارونهم لمباشرة قضاياهم من كبار المحامين فى مصر ، وأن يتفق مع حضرات هؤلاء المحامين على تحويل هذه القضايا إليهم ، على أن تكون جميع الأتعاب التى تستحق ، لحضراتهم ، وفعلا نفذ الوكيل ذلك ،

ومن تلكأ فى الاختيار ردّت إليه قضيته، وقد أخذ إقرارات من حضرات الموكلين بأنهم قبلوا تحويل قضاياهم إلى حضرات المحامين الذين اختاروهم، ومن حضرات الأساتذة المحامين بأنهم قبلوا مباشرة هذه القضايا واستلموا جميع أوراقها ومستنداتها .

ومن حضرات المحامين المختارين الأساتذة زكى عريبى ، وسابا حبشى، ونجيب براده ، وحسين الجندى ، وعمر عمر : وقد اعطى بعض أصحاب القضايا قضاياهم لسعادة صليب سامى باشا ، وجميع هؤلاء المحامين من كبار المحامين فى مصر ، وقد كلمنى بعضهم قائلين إنهم يأبون قبض جميع الاتعاب المستحقة فى قضايا كانت معدة من قبل ، وكتبت فيها المذكرات ، وحصلت فيها مرافعات ، ومنها قضية تستحق فيها أتعاب ألوف من الجنيهات ، فرفضت ذلك ، وقلت لهم إننى لا يمكن أن أقبض شيئا من هذه الاتعاب (تصفيق) .

وبعد أن تم تحويل القضايا وأخذ الإقرارات أخرجت الوكيل من المكتب.

وإننى مستعد أن أودع جميع هذه الاقرارات فى المجلس ليطلع عليها من يشاء من حضرات النواب .

ولم يحصل أن باشرت لأحد من حضرات الموكلين أية قضية لا قديمة ولا جديدة، ولا أننى كتبت مذكرات لا لحضراتهم ولا لحضرات المحامين الذين حولت اليهم القضايا، بل أن أحد الموكلين وهو سعادة الياس عوض باشا ، وكان قد أعطى قضيته لصليب سامى باشا وكامل البندارى باشا ، وكان فى القضية مذكرة مكتوبة بخطى ومبيضة على الآلة الكاتبة قبل دخولى الوزارة ، وقد اطلع عليها الشيطان نفسه قبل دخولنا الوزارة لأنه كان موكلا معى فيها . حضر الى سعادة الموكل المذكور فى هذه القضية ، يخبرنى أن صليب باشا وكامل باشا تفضلا بالثناء على هذه المذكرة ، وقالا له إنهما لا يريان أن يزيدا عليها شيئا أو يحذفا منها شيئا ، وأن الأولى تقديمها كما هى ، وطلب منى سعادة الموكل أن أوقع هذه المذكرة . ومع أنها كانت معدة قبل دخولى الوزارة بسنة تقريبا ، فاننى لم أقبل أن أوقعها

(تصفيق)، وقلت له ان حضرات المحامين أحرار فى الاشارة اليها، ولكننى لا أوقع شيئا بعد دخولى الوزارة ، ويعلم ذلك تمام العلم سعادة صليب سامى باشا .

ولم يطلب منى أحد من الموكلين أن أعمل له عملا سوى موكل واحد ، جنى عليه مكرم باشا فى هذه القضية التى أشرت اليها بالذات ، فإنه بعد أن اختص بقسم فى القضية وقبض أتعابها لم يعمل فيها شيئا ، وظل يماطل فى المرافعة فيها ، والاستعداد لها ، فطلب منى سعادة الموكل قبل دخول الوزارة بوقت طويل أن أكتب المذكرة الخاصة بقسم مكرم باشا ، فقلت له ان هذا العمل يجرحه، ولكننى أعد له نقط البحث والمراجع وهو يكتب المذكرة، وقضيت فى ذلك خمسة عشر يوما، وأعطيت للموكل نقط البحث والمراجع ، فسلمها اليه ومع ذلك لم يكتب شيئا ، وبعد دخولنا الوزارة حضر إلى سعادة الموكل ليشكو من مكرم باشا ويقول انه استحل الأتعاب التى قبضها مع أنه لم يؤد عملا فى القضية ، حتى المراجع ونقط البحث ضيعها ولم يقف لها على أثر، وطلب منى أن أعدها له مرة أخرى ، فأبيت وقلت له إنه لا يحق لى أن أعمل شيئا من ذلك ، وكان سعادته يزمع أن يشكو مكرم باشا فرجوته ألا يفعل . (تصفيق) .

هذه هى حقيقة الحال فى موضوع السؤال ، ولكن صاحب الكتاب لا يستحى من أن يفترى ، وقد زعم أننى أشتغل بالمحاماة فعلا ، وأن هذا العمل من جانبى يتنافى مع نزاهة الوزارة ونزاهة المحاماة ، وكان الأولى له ألا يتكلم عن نزاهه المحاماة لأنه من أرباب السوابق فى الاخلال بهذه النزاهة . وقد كنت ثالث ثلاثة ، اثنان دافعا عنه ، والثالث ، وهو الواقف أمام حضراتكم ، دفع عنه . ولولا هذا الدفاع وهذا الدفع لشاح ونبذ من المحاماة نبذ النواة . (تصفيق)

وأما زعم المفترى أننى سبب تعيين وترقية محمود غزالى بك وبخاصة لاننى كنت وكيلا له فى قضيته ، فالمفترى الكذاب يعلم أن اختيار محمود بك وترقيته من اختصاص رفعة رئيس الوزراء ، وأنه لم يكن لى فى ذلك شأن

غير شأن باقى الوزراء ، وشأن المفترى نفسه ، عند ما وافق فى المجلس على هذا التعيين قبل خروجه من الوزارة .

وأما أنى كنت وكيلا لمحمود بك غزالى فى قضيته التى رفعها على حكومة العهد البائد ، فأنتم جميعا تعلمون أن محمود بك غزالى فصل من وظيفته لأنه رفض أن يزيف فى الدوائر وفى الانتخابات (تصفيق) ، وقد قبلت قضيته وترافعت فيها خدمة للحق والوفد ، وكانت أول قضية من نوعها ، وقد استغرق إعدادها منى أربعين يوما كاملة ، وكسبت القضية وحكم بالتحقيق مع الحكومة ، ولذلك اضطرت وزارة العهد البائد إلى الصلح معه و إعادته للخدمة ، وقد أخذت القضية لوجه الحق والوفد ، فلم أقبض فيها أتعابا حتى يمكن أن يقال إنى أرد الجميل لمحمود بك (تصفيق) . وأكثر من ذلك أنى جاملته ، وهو أغنى منى ، بأن دفعت رسوم القضية (ضحك) . فأين هذا مما عمله الكيذبان الجشع من تقاضى الأتعاب الباهظة فى قضية اخطاب ، مع أنها كانت قضية الوفد ، فقد قبض فيها ستمائة جنيه أتعابا من جيب المرحوم محمود باشا الإتربى زميله فى الوفد ، وكان مع ذلك يشكو دواما من أنه ظلم فى الأتعاب .

وأما دعوى المفترى أنى كنت السبب فى ترقية الأساتذة عبد الهادى شاكر غزالى ، واسماعيل شاكر غزالى ، وحسين خشبة ، فيعلم الله أنى لم يفاتحنى أحد منهم ولا من أقربائهم ، ولا فاتحت أنا أحدا من زملائى ، فى شىء من ذلك . ولكن المفترى أفلس فلم يجد أحدا باسم الهلالى يمكن أن يجره جرا الى كتابه الأسود ، فأخذ يتصيد الأسماء ، خابطا خبط عشواء ، ولعله نسى أن بعض هؤلاء الذين ذكرهم لا ينتمون الى نجيب الهلالى ، ولا هم من أصفيائه ، وإنما ينتمون الى أصدقائه وحلفائه . وأما مايشير اليه حضرة النائب المحترم من الأسباب الخاصة التى دعت المفترى الى أن ينفث سمه غضبا على نجيب الهلالى وافتراء على نزاهته وذمته ، فسببه أن هذا المفترى حنق منى عند ماركبه الشيطان قبل خروجه من الوزارة ، وهو يزعم أنى كنت متضامنا معه ، والواقع أنى ضمنته عند رفعة الرئيس بشروط ،

فلما أخل بشروطه وكذب على، قلت له أنه لا يليق به أن يظهرنى أمام رفعة الرئيس بمظهر الكذاب ، فقال لى قل للباشا أنى أنا الكذاب ، فكان هو أول من حكم على مكرم فى هذا البلد بأنه كذاب (تصفيق)

ومنذ ذلك الحين رفضت أن أتحدث إليه فى موضوعه أو أن أتعامل معه . يعلم ذلك حضرات زملائى الوزراء وكثير من إخوانى النواب الذين أوفدهم إلى بحجة أننى أستطيع حل الإشكال فى خمس دقائق . وقد كنت على حق فى ذلك لأننى لا يجمل بى أن أسود وجهى بضمان الكاذبين ، أما هو فقد شاء أن يسود وجهه كما سود كتابه ، فمن الطبيعى أن يحتمل وحده تبعاته وحسابه .

يضاف إلى ذلك أن هذا المفترى كان يطمع فى أن نجيب الهلالى يكون آلة فى يده لقضاء أغراضه وأغراض إخوته وأقربائه ، فمنذ أول يوم جلسنا فيه على كرسى الوزارة طلب منى مد الخدمة لأحد أنسبائه الذين بلغوا الستين .

(وهنا طلب كثير من حضرات الأعضاء ذكر الاسم) .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — هو الدكتور نجيب محفوظ باشا ، وابنته زوج أخى مكرم باشا .

ثم أردف ذلك بطلبات للأستاذ يوسف مرقص حنا بقسم القضايا ، وناصيف مرقص حنا فى وزارة العدل ، وكان صبرى باشا متصعبا عليه فى تلبية طلبه ، ثم طلب منى أن أعين الدكتور لبيب بولس زوج شقيقته وكيلا لمستشفى القصر العينى ، فرفضت الجامعة ورفضت . وبعد ذلك طلب منى نقل مدير مستشفى الحميات لكلية الطب حتى يخلو المحل للدكتور لبيب ، فلم يحصل . وكذلك طلب منى أخوه النائب جورج مكرم عبيد أن أتكلم مع عبد الفتاح الطويل باشا لتعيينه عضوا فى مجلس سكة الحديد أو المواصلات الأعلى ، لأن ذلك يخدمه فى شركة شل ، فلم يتم له ما طلب .

ومما طلبوه منى أمر يدعو للعجب العجاب ، فقد رشح النائب جورج مكرم نفسه فى دائرة أولاد عمرو ، وكان للمعارف مفتش فى قنا هو الأستاذ أحمد على حسين من أولاد عمرو نفسها ، وقد أشرف على الستين ، ولم يبق له على الإحالة إلى المعاش إلا شهور ، فأراد الأستاذ المفتش أن يرشح نفسه لمجلس النواب ، فنصبوا عليه حتى عدل عن دفع التأمين : وتفصيل ذلك أن الأستاذ المفتش صاحب نفوذ انتخابى كبير ، وقد رأوا أنه إذا رشح نفسه سقط جورج مكرم لا محالة ، وقد أفهمونى ذلك فعلا ، فنصبوا عليه وأفهموه أن وزير المعارف يمد له مدّة خدمته إن هو لم يدفع التأمين ، وكذلك أوهموا مراقب المنطقة . ثم حضر إلى بعض أعضاء الكتلة — ومنهم الأستاذ ميشيل رزق عضو مجلس الشيوخ — يوم الخميس ٢٦ فبراير يطلب منى الموافقة على ذلك ، وكان هذا فى اليوم السابق على آخر يوم يصح فيه دفع التأمين ، فرفضت رفضا باتا ، ومع ذلك أخطروا الأستاذ المفتش أننى موافق ، فلم يدفع الرجل التأمين ، وفاز جورج مكرم بالدائرة بالتزكية .

وبعد الانتخاب حاولوا جميعا ، بالالحاح والضغط ، أن يستكتبوا وزارة المعارف خطابا بطلب المدّ ، مخافة الفضيحة وانكشاف الأمر فرفضت ، ومن ذلك ومثله يحنق مكرم عبيد وجورج مكرم عبيد وبقية الأقرباء والأنصار .

وتأييدا لما ذكرت أتلو على حضراتكم خطابا من الأستاذ أحمد على حسين مفتش منطقة المعارف بقنا أرسله إلى حضرة مراقب عام التعليم الأولى فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ هذا نصه :

"حضرة صاحب السعادة أستاذنا الجليل مصطفى بك شكرى مراقب عام التعليم الأولى .

تحية واجلالا وبعد فقد أرسل لسعادتكم بالأمس حضرة الأستاذ عبد الرحمن كساب بك مراقب المنطقة المذكرة ٢٦ الخاصة بطلب مد خدمتى وأرجو أن أكون موضع عطفكم كما عودتمونى هذا وفى نيتى أن أتقدم للترشيح لعضوية مجلس النواب عن دائرة أولاد عمرو — (بلدى) ولكن الأستاذ جورج مكرم عبيد رشح نفسه عن هذه الدائرة وسعى لدى بوسائل مختلفة فى عدولى عن الترشيح فى نظير أن يسعى لدى معالى وزير المعارف ولدى شقيقه معالى

وزير المالية فى مد خدمتى سنتين وطلب منى تأخير دفع التأمين لغاية يوم الجمعة المقبل (آخر ميعاد) واتفق معى الوسطاء على أن يبلغونى نتيجة السعى فى يوم الخميس المقبل على الأكثر فبادرت باحاطة سعادتكم علما بذلك لتكونوا على بينة من أمرى مع العلم بأن حضرة جورج مكرم بك المذكور أخذ رقم المذكرة المرسلة لعزتكم أمس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

المخلص
أحمد على "

وقد أرسل مراقب عام المنطقة المذكرة المشار اليها فعلا فى ٢٢ فبراير. وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٢ ، أى بعد أن فاز جورج مكرم بالتزكية ، ضغطوا مرة أخرى على مراقب المنطقة ، فاستكتبوه خطابا آخر يؤيد فيه طلبه الأول مخافة ظهور الفضيحة .

فكتب لمراقب عام التعليم الأولى خطابا هذا نصه :

" أرسلنا لسعادتكم فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ مذكرة ٢٦ خاصة باقتراحنا مد خدمة حضرة الأستاذ الشيخ أحمد على حسين مفتش المنطقة سنتين ، وإننا نرجو من سعادتكم التكرم بعرض هذا الاقتراح مشفوعا بتأييدكم لحضرات ولاة الأمور فى الوزارة لأهمية ذلك فى الوقت الحاضر .

وتفضلوا . . . .

(مراقب المنطقة) "

وقد حاول الشيطان وأخوه وبعض أعضاء الكتلة من الشيوخ والنواب أن يحملونى على طلب المد خوف الفضيحة فرفضت . ومن عجب أن يدعى النصابون مع ذلك أنهم شرفاء وأننا غير أمناء ، وليس من تعليل لذلك إلا قول من قال : إذا زاد فجور الشياطين لبست مسوح القديسين (تصفيق).

ولو علمت الكتلة صولة النجار وعضة المنشار لما تطاولت شبرا ، بل لحفرت لنفسها قبرا . إنهم ليقولون منكرا من القول وزورا ، يوحى بعضهم الى بعض زخرف القول غرورا . صدق الله العظيم " .

(تصفيق حاد) .

(١٠) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم مكاوى
عن نقل مدرسة التدبير المنزلى من جاردن سيتى ليسكن مبناها
رئيس الوزراء
بجلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"زعم مكرم عبيد باشا فى كتابه الأسود أنكم أمرتم بنقل مدرسة التدبير المنزلى من حى جاردن ستى ليسكنها رفعة رئيس الوزراء وان اجراءات هذا النقل تمت فى يوم واحد هو يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ بحيث وضعت مراقبة تعليم البنات مذكرتها فى هذا اليوم ورفعت إلى الجهات العليا بالوزارة فى هذا اليوم أيضا وأمضاها الوزير فى نفس اليوم كذلك، وأخرج الفتيات من الحى كله بين عشية وضحاها وأن وزارة المعارف تحت ستار اعادة الدار إلى حالتها الأولى أجرت اصلاحات ينتفع منها رئيس الوزراء . الى آخر ما جاء بهذا الكتاب من المزاعم .

فما هى حقيقة الحال فى هذا الموضوع ؟"

بيان حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية

زعم المفترى فى كتابه الكاذب أن رفعة رئيس مجلس الوزراء أخرج مدرسة التدبير المنزلى من مكانها ليهنأ بسكنى دارها، وأنه أمر وزير المعارف بإخلاء الدار، وصدع الوزير بهذا الأمر، وفى نوبة حازمة حاسمة، بل فى صباح يوم واحد، أخليت الدار. وقال فى كتابه كذلك أن التوقيع والتشتيت حصل كله فى ساعات معدودات من صبيحة يوم واحد، وأن الحكومة أنفقت على البيت مبالغ طائلة لإنشاء حمامات فخمة وأرضيات ثمينة وغير ذلك من ضروب الإنفاق. وحقيقة الحال فى هذا السؤال، أن معاهد التربية للتدبير المنزلى والفنون

الجميلة والموسيقى كانت لغاية سبتمبر سنة ١٩٣٩ مجرد أقسام ملحقة بمعهد التربية للمعلمات بالزمالك . أى أن هـذه المعاهد كانت موحدة ضمن معهد آخر لغاية سبتمبر سـنة ١٩٣٩ ، وكان بالمعهد وقتئذ ثمـانية أقسام ، وقد ضاقت مبانيه عن تلك الأقسام الثمانية ، فرأت الوزارة فى سنة ١٩٣٩ أن تفصل عنه لهذا السبب الأقسام الفنية الثلاثة ، وهى التدبير المنزلى والفنون والموسيقى ، وبخاصة لأن هذه الأقسام ذات طابع فنى خاص وجوّ خاص ، وقد وضع كل قسم فى مبنى خاص ، ولكن الوزارة قدرت ما بين هـذه الأقسام من الروابط والمشاركات الفنية ، فألفت لهـا هى ومعهد التربيـة البدنية مجلسا أعلى للإشراف عليها جميعا إشرافا فنيا وماليا ..

ولمـا تولى المراقبـة العـامة للبنات الكردانى بك المراقب السابق فى سنة ١٩٤١ كان أول من فكر عندئذ فى ضم المعاهد الفنية الأربعة بعضها الى بعض ، واليه وحده يرجع هذا الاقتراح ولذلك طلب منه سعادة المستشار الفنى للوزارة كتابة مذكرة تبين كيف نبتت فكرة ضم المعاهـد الأربعة فى معهد واحد فكتب اليه يقول ما نصه :

"حضرة صاحب السعادة المستشار الفنى

بناء على طلب سعادتكم أتشرف برفع هذه المذكرة مبينا بها كيف نبتت فكرة ضم معاهد التربية الأربعة للبنات فى مكان واحد تحت إشراف واحد . وتتلخص الأسباب التى حملتنى على التفكير فى هذا الضم فيما يلى :

اولا — الإسراف العظيم الذى أدى اليه استقلال كل معهد بمبنى خاص وهيئة تدريس مستكملة وعدد وافر من الخدم ومقدار كبير من الأثاث والأدوات الخ من أجل عدد قليل من الطالبات بكل معهـد . وذلك فى

الوقت الذى كنا نبحث فيه عن مبان لفتح مدرسة ابتدائية أو روضة مستقلة أو ثقافة نسوية الخ لا نجد فى أى حى من أحياء القاهرة .

ثانيا — كانت تصادفنا صعوبات جمة فى أول كل عام دراسى لايجاد العدد الكافى من المدرسين والمدرسات (ولو بطريق الانتداب الذى كثيرا ما كان محل اعتراض من جانب الجهات المالية والفنية بالوزارة) ولا سيما فى المواد التى يقل عدد المتخصصين فيها بمصر كالتربية وعلم النفس والصحة المدرسية الخ من المواد التى لو جمعت المعاهد وضمت الطالبات لنقص عدد المدرسين اللازمين فى كل منها الى الربع أو الثلث . هذا الى ان التباعد العظيم بين المعاهد بعضها والبعض كان يحول دون جمع المدرس الواحد بين أكثر من معهد .

ثالثا — اضطراب الأعمال الفنية والادارية فى تلك المعاهد بسبب قلة خبرة معظم العميدات والوضع الشاذ الذى وضعت فيه المعاهد باعطائها استقلالا لا قبل لها باستغلاله استغلالا يحول دون اشراف المراقبة العامة عليها ويجعل مهمتها قاصرة على اصلاح الاخطاء التى يقع فيها العميدات والاخذ بيدهن من المآزق التى يتورطن فيها .

كل ذلك جعلنى أفكر فى ضم تلك المعاهد عقب نقلى الى المراقبة ووقوفى على سير العمل بها (ويلاحظ أن حضرته عين مراقبا للبنات فى العهد الماضى) وقد انتظرت حتى قمت بزيارة جميع المدارس والمعاهد التابعة للمراقبة وأخذت أفكر فى حل مشكلة المبانى لتنفيذ هذا الضم .

وعقب انتهاء العام الدراسى ١٩٤١ — ١٩٤٢ كنت قد كونت فكرة عن الخطة التى ينفذ بها الضم ويتحقق للوزارة بها فى الوقت نفسه إنشاء المدارس التى كانت تريد انشاءها ولاتجد لها مبانى صالحة . وفى أغسطس سنة ١٩٤٢ وضعت مذكرة عن عدة أمور تتصل بالسياسة التى كنت أرجو أن أسير عليها فى العام الدراسى ١٩٤٢ — ١٩٤٣ تناولت مسألة ضم المعاهد وانشاء مدارس جديدة وكيفية تعيين الناظرات الجدد وإلغاء وظائف كبيرات المفتشات الخ وتناقشت مع البك الوكيل المساعد مرات عديدة بشأنها فى

أواخر أغسطس . وفى أوائل سبتمبر تكلمنا نحن الاثنين مع سعادتكم بشأنها فى عدة جلسات واتفقنا على نقط بعضها ترك لى تنفيذه كتعيين الناظرات وبعضها وضع به محضر للعرض على معالى الوزير كمسألة ضم المعاهد .

هذا ما يحضرنى الآن كتبته وأرجو أن يكون وافيا بالغرض .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التوقيع : (أحمد عبد السلام الكردانى) "

١٣ أبريل سنة ١٩٤٣

والواقع أن مراقب البنات عبد السلام الكردانى بك ووكيل الوزارة المساعد شفيق غربال بك اجتمعا مع مستشار الوزارة الفنى عدة مرات ، ولما انتهوا إلى رأى عملوا محضرا برأيهم ، وقد وقعه الكردانى بك وغربال بك ، وكتب عليه المستشار الفنى فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٢ " أوافق ويوضع مشروع قرار وزارى بتنفيذ ذلك " .

وبعد ذلك أعد القرار الوزارى وعرض علىّ ، ولم يكن أحد منهم قد فاتحنى فى هذا الموضوع ، ولم أناقح أحدا منهم فيه إلا بعد عرض القرار ، وعندئذ درست الموضوع ووافقت عليه ، وصدر القرار الذى يشير إليه الكتاب الكاذب فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، وفيما يلى صورة المحضر الذى وقعه المراقب والوكيل المساعد والمستشار :

" تناقشت اللجنة فيما عرضه مراقب عام تعليم البنات من جمع معاهد التربية التى تخرج معلمات لمواد خاصة (خلاف مواد التعليم العام العادية) جميعها فى مكان واحد ووضعها تحت إدارة ناظرة واحدة على أن تكون معهدا واحدا يتكون من أقسامه الأربعة قسم للتدبير المنزلى وقسم للفنون الجميلة وقسم للتربية البدنية وقسم للموسيقى ويختار من أساتذة كل قسم من تقوم بالإشراف الفنى عليه كما يفعل المدرس الأول فى المدارس العادية وقد وافقت اللجنة على هذا الرأى لما يتحقق به من ضبط لإدارة هذه المعاهد ومن اقتصاد

فى النفقات وفى عدد مدرسى المواد الخاصة كالتربية وعلم النفس والصحة واللغات ومن تسهيل فى ترتيب النظام الداخلى للطالبات .

وترى اللجنة أن أنسب مكان يضم هذه المعاهد هو مدرسة الأميرة فوزية ببولاق التى تضم فى الوقت الحاضر أحد هذه الأقسام (معهد التربية البدنية) على أن تنقل مدرسة الأميرة فوزية إلى المكان الحالى لمدرسة عباس بالسبتية وعندئذ يسهل نقل تلميذات مدرسة عباس إلى مدرسة شبرا القريبة منها أما القسم الابتدائى بمدرسة الفنون الطرزية الذى كان من المعتزم نقله إلى مدرسة عباس فيبقى فى مكانه الأصلى ويختار للقسم الراقى بمدرسة الفنون الطرزية بشبرا المكان المناسب من الأمكنة التى ستخلو بضم المعاهد ونقلها كلها إلى مكان مدرسة الأميرة فوزية .

التوقيع (أحمد عبد السلام الكردانى) التوقيع (شفيق غربال) .

أوافق ويوضع مشروع قرار وزارى بتنفيذ ذلك .

تحريرا فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٢" المستشار الفنى"

طه حسين

وعند ما أعلن القرار تضايقت السيدة عائشة اقبال راشد مديرة معهد التدبير المنزلى ، وأرغت وأزبدت ، ثم ذهبت الى رفعة رئيس الوزراء ، وكان يقيم وقتئذ فى منزل فؤاد سراج الدين باشا المقابل للمعهد مباشرة ، تشكو اليه وزارة المعارف . ومجمل شكواها أن ضم المعهد الى المعاهد الأخرى قتل له ، وقد رجت من رفعته أن يزور المعهد بنفسه ليتبين مقدار الضرر الذى يحصل من النقل ، وقد زار رفعته المعهد فعلا واقتنع برأيها ، وكان ذلك كله بعد صدور القرار ، ثم كلمنى رفعة الرئيس تليفونيا مبلغا إياى شكوى مديرة المعهد ، وناقشنى فى الموضوع طويلا كعادته (ضحك وتصفيق) محاولا اقناعى بالعدول عن القرار ، فقلت لرفعته ان هذا موضوع درسه الفنيون وصدر به قرار وزارى وليس فى وسعى أن ألغيه وبخاصة لأنى درسته بعد دراستهم واقتنعت فيه برأيهم فسألنى رفعته عما

إذا كنت قد زرت المعهد من قبل ، فقلت له انني لم أزره ، فألح على فى زيارته معه ، وحدد لذلك يوم ثلاثاء فى أواخر شهر رمضان ، واتفقنا على أن أمر عليه فى وزارة الخارجية حوالى الساعة الثانية لهذا الغرض ، وقد أخطرت مراقب عام البنات بكل ما وقع ، وطلبت منه أن يعد مذكرة أخرى تفصيلية لاطلاع رفعة الرئيس عليها ، وأن يرافقنا فى هذه الزيارة .

وفى يوم الزيارة خشيت أن تقع مشادة بين مديرة المعهد وحضرة المراقب وكنت أعلم أن بينهما شيئا وأنها دائمة الشكوى منه ، فاكتفيت بالمذكرة وقلت له إننى سأتولى الدفاع عن الموضوع بنفسى ، وهاهى بين يدى المذكرة التى قدمها الى حضرة المراقب العام فى يوم ٢٩ سبتمبر ، أى بعد صدور القرار بأسبوع ، لاطلاع رفعة الرئيس عليها دفاعا عن نقل المعهد ، وهى مذكرة من ثلاث صفحات كاملات ، ومجملها أن الوزارة منذ أن فرقت الأقسام الفنية بعضها عن بعض تبدت لها عيوب كثيرة يمكن تلافيها إذا مادبر لها مكان واحد ، وبهذا يمكن الاقتصاد فى النفقات والمدرسين والمدرسات ، ويمكن توفير الأماكن لسكنى الطالبات ، ثم عرضت المذكرة لنفقات معهد التدبير المنزلى فى المكان الذى يقيم فيه ، وما فى هذه النفقات من البذخ والاسراف والتغالى فى الأعداد ، مما لا يناسب الروح المطلوب فى تخريج المعلمات ، وأفاضت فى هذا المعنى ضاربة الأمثال على هذا البذخ وضرره بالتعليم ، وبعد أن فصلت المذكرة أسباب الضم والنقل قالت إن هذا الضم قد مكن الوزارة من الاقتصاد فى الميزانية والأمكنة ، بحيث أمكنها أن تنفذ ثلاثة مشروعات على جانب عظيم من الأهمية :

(أولا) فتح روضة مستقلة بحىّ الجيزة ، وهو أمر طالما تمنت الوزارة تحقيقه .

(ثانيا) — فتح مدرسة ابتدائية للبنات فى حىّ سيدنا الحسين تحقيقا لرغبة أهالى ذلك الحىّ وعلى رأسهم بعض حضرات أعضاء مجلس النواب .

(ثالثا) فتح مدرسة ثقافة نسوية ثالثة فى القاهرة استجابة للإقبال الشديد على هذا النوع الجديد من التعليم .

(رابعا) فصل القسم الراقى للفنون الطرزية عن القسم الابتدائى لأن مكانهما ضاق بهما فى العام الدراسى الماضى .

وقد أردت التحقق من فكرة الإسراف وضمان الاقتصاد بالإلغاء، فطلبت من الحسابات بيانا بالنفقات وعدد الطالبات ، فاتضح أن النفقات تبلغ ثمانية آلاف جنيه فى السنة وأن مجموع ما يتحصل من الطالبات ٢٨٠ جنيها وعدد طالبات المعهد ٩٨ طالبة معظمهن بالمجان .

ولما زرت المعهد مع رفعة الرئيس ناقشته وناقشت مديرة المعهد مناقشة اجمالية فى أسباب الضم والنقل ، وكان رفعة الرئيس يلح على فى بقاء المعهد أمام الناظرة والمدرسات ، وكنت بطبيعة الحال معارضا فى هذا الرأى ، وبعد هذه الزيارة كلمنى رفعة الرئيس مرة أخرى فى الموضوع ، فقلت له اننى لو كنت معارضا قبل الآن مرة فسأعارض ألف مرة، لأن مدرسات المعهد قدمن لى عريضة احتجاج شديدة اللهجة ولا بد من معاقبتهن . فضحك رفعة الرئيس وقال " تصدق بالله هـذه العريضة كتبت عندى وباشارة منى " (ضحك وتصفيق) وانتهى الموضوع عند هذا الحد ، وعلم رفعة الرئيس أن وزارة المعارف لا تعدل عن قرارها ، وانها فى غنى عن المبنى الذى يشغله معهد التربية ، وعندئذ تفاوض مع مالكة المكان فى أن تؤجره له عند ما تخليه وزارة المعارف فى شهر أكتوبر .

ومما تقدم تتبينون حضراتكم قيمة الكتاب الأسود وكذبه الفاضح المخزى عند ما زعم أن الفكرة جاءت من قبل رفعة الرئيس وأن وزارة المعارف أتمت اجراءات الموافقة والاخلاء فى يوم واحد بل فى ساعات معدودات .

أما استغلال رفعة الرئيس لهـذا الاخلاء وانتفاعه منه بعمل إصلاحات وترميمات والاستيلاء على أثاث مما يقدر بالألوف من الجنيهات فافتراء دنىء وحقيقة الحال أن عقد الإيجار ينص فى البند الحادى عشر منه على أن مصلحة المبانى هى وحدها التى تقرر ما إذا كانت الوزارة ملزمة بإصلاح المكان أو رمه نتيجة اساءة استعماله ، وهى التى تقرر مقدار النفقات التى تلزم لذلك ، وللوزارة الخيار بين إجراء الرم والإصلاح بنفسها أو إعطاء المؤجر المبلغ الذى

تقدره مصلحة المبانى . ولذلك سلمت وزارة المعارف ملف الموضوع لوزارة الأشغال عند إخلاء المكان، واتفقت مع وزير الأشغال ومع رفعة الرئيس، من أول أن فكر فى استئجار المكان ، فى أن توزع النفقات بين رفعته والمالكة والوزارة طبقا لشروط العقد ، فلا تحتمل الوزارة الاحصتها بمقتضى العقد ، ورفعته وشأنه مع المالكة فى حصتها . ولما وردنى بيان ببعض النفقات كتبت الى وزير الأشغال فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٣ خطابا أرجوه فيه توزيع النفقات التى تصرف على المنزل بين المالكة والوزارة ورفعة المستأجر طبقا لنصوص العقد .

وقد أحصت وزارة الأشغال قيمة النفقات ووزعتها على مقتضى نصوص العقد فخص رفعة الرئيس منها ٨٦٠ جنيها و ٢٣٣ مليما دفعها بمقتضى شيك لوزير الأشغال فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ (تصفيق) .

وظاهر من ملف وزارة الأشغال أن الحكومة لم تتحمل إلا قيمة ما أتلفته المدرسة وكذلك رفع المعامل وغرف التدبير المنزلى والغسيل والكى وارجاع الحمامات لأصلها واعادة الانارة ورفع الغاز ، وتحمل رفعة الرئيس جميع ما اقتضته الترميمات التى لا تلزم بها الحكومة بمقتضى العقد .

ومما تقدم تتبينون حضراتكم أن المفترى لم يتورع عن الكذب فى هذا الموضوع أيضا ، شأنه فى جميع الموضوعات الأخرى ، وقد سبق أن شنع فى مجلس كان يضمنا و بعض زملائنا الآخرين على دولة حسين سرى باشا وكان وقتئذ رئيسا للحكومة لأن الحكومة قامت بتعديل واصلاح المنزل الذى يقيم به فى الزمالك بمبالغ طائلة ، وقال أنه يعلم سر الموضوع من موظف مسئول من أقربائه ، وحقيقة الحال فى ذلك أن الحكومة أنفقت على المنزل الذى يقيم فيه سرى باشا فى سنة ١٩٤١ — ١٩٤٢ مبلغا قدره ٣٩٧٣ جنيها و ١٢٩ مليما ليكون منزلا لائقا برئيس الحكومة ، ولما علم المفترى ذلك طعن فى نزاهة دولة سرى باشا على مسمع منى ومن إخوانى ، وقد أرسل اليه دولة سرى باشا من يلومه على ذلك ، وكان رد المفترى " أنا لم أطعن ولا أطعن مطلقا فى نزاهة سرى باشا وكله إلا النزاهة "

فما باله الآن ، وهو يعلم أن الحكومة لم تتحمل مليما واحدا فى إصلاحات لا تجب عليها لمنزل رفعة النحاس باشا ، يطعن فى نزاهة النحاس ، الا فليعلم المفترى أن صاحب اللسانين كصاحب الوجهين لا يمكن أن يقوم له عذر ، وإن اعمته الشهوة والغضب عن الحق والأدب .

(تصفيق حاد) .

وقد جاء فى الكتاب الكاذب أيضا أن رفعة الرئيس استبقى فى الدار ثلاجة ضخمة باهظة الثمن ، كما استبقى بعض ثريات كهربائية وستارتين جميلتين من صنع يد التلميذات وتقدران بثمن كبير ، وفى ذلك جميعه عمد الكاذب الى اختلاق بعض الوقائع وتشويه الوقائع الأخرى شفاء لاحقاده ، وهو فى الاختلاق والتشويه كاذب كذبا مفضوحا .

أما استبقاء ستارتين ثمينتين فأمر لا حقيقة له أصلا ، وأما باقى الاشياء التى أشار اليها فحقيقة الواقع فيها أن معهد التدبير عند ما انتقل وجد أن بعض متعلقات المعهد تتلف بالنقل ، فالثلاجة والثريات مثلا لا يمكن استعمالها بالمكان الجديد لاختلاف الفولتاج ، وهناك أشياء أخرى لم يذكرها المفترى مثبتة بالحيطان بحيث لو نقلت تركت ثقوبا فيها ووجب ترميمها ودهان الغرف جميعا بالبوية مما يتكلف أكثر من أثمانها ، مثال ذلك مرآة لحوض غسيل ، وأذرعة من نحاس وصينى ، وأحواض زنك ، وسخانة حمام ، وقد رأت مديرة المعهد ومصلحة المبانى ان رفع هذه الأشياء يترتب عليه تلف يتكلف اصلاحه أكثر من ثمنه . ولذلك رئى لمصلحة الحكومة أن تترك فى مكانها على أن تقوم المالكة ورفعة المستأجر بدفع ثمنها كاملا للحكومة . وفعلا حصل ذلك فجردت هذه الأشياء وكشف عن أثمانها بما فيها الثلاجة والثريتين فظهر أنها بمبلغ ١٦٠ جنيها و٧٧١ مليما قام رفعة الرئيس بدفعها بمقتضى شيك لمعالى وزير الأشغال فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٣

(تصفيق) .

ومما يذكر فى هذا الشأن أن مديرة المعهد نقلت فيما نقلت فرنا من أفران الكهرباء فلم يمكن استعماله فى المكان الجديد وهو الآن معطل

على أن هـذا الكذاب المفترى قد نسى أن جميع متعلقات المعهد عهدة لمديرة المعهد ، فإذا خرج شيء منها من ملك الحكومة أصبحت هى الملزمة لا الحكومة ، وهى لا يمكن أن تسكت على ذلك ، ولا بد لها من استكمال عهدتها ، وإلا ألزمت هى بدفع الأثمان ، ومن غير المعقول أن تقبل موظفة مثل هذا الوضع ، وأن تدفع من جيبها مبلغا كبيرا كهذا المبلغ . ولكن المفترى يريد أن يفترى ولا شيء يمكن أن يقف فى سبيله .

وقد زاد المفترى على ما تقدم أن عملية الإخلاء أو الإجلاء بالليل والنهار قد تمت على يد جنود من الجيش وضابطين مستعينا فى ذلك بسيارات من سيارات النقل الحكومية ، وظلت السيارات كما ظل المستخدمون تحت أمره حوالى شهر من الزمان .

وحقيقة الحال أننى طلبت من معالى وزير الدفاع أن تتولى لوريات من لوريات الوزارة نقـل أثاث المدارس لأمكنتها الجديدة حتى لا يتعطل افتتاح الدراسة بها عن الموعد المقرر ، وذلك أسوة بما قرره مجلس الوزراء من استعمال هذه اللوريات لخدمة الوزارات المختلفة كوزارة التموين مثلا ، ولما فى ذلك من اقتصاد فى النفقات لوزارة المعارف ، إذ أنها بهذه الوسيلة توفر مصاريف النقل . وقد تفضل معاليه فأجاب هـذه الرغبة ، وتولت لوريات وزارة الدفاع نقل الأثاث على ثلاثة أيام ، لا على مدى شهر من الزمان .

أما أثاث رفعة الرئيس فقد تولى نقله من منزله محلا على خليل والشنتناوى ، ويمكن لمن يشاء أن يرجع اليهما فى ذلك .

وقد كتب سعادة اللواء عبد الحميد حافظ باشا وكيل وزارة الدفاع مذكرة بين فيها هـذه الحقائق ، ونفى فيها أن لوريات الحكومة نقلت شيئا من الأثاث الخاص برفعة الرئيس .

وزيادة فى الحيطة استفهمنا من مصلحة النقل الميكانيكى ، فقال لنا مدير هذه المصلحة ان ياور رفعة رئيس الوزراء طلب سيارة ذات مرة من الجراج ، وقد استعملت هذه السيارة فيما بين ٤ و ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ،

وقد أرسل الجاراج هـذه السيارة أسوة بالمتبع فى مثل هـذه الأحوال ، فسألناه عما استعملت فيه هذه السيارة ، وعن هذه العادة الجارية ، فقدم لنا مذكرة هذا نصها : " اللوريات المستعملة بالنقـل الميكانيكى لوريات مكشوفة ولا تصلح لنقل مفروشات أو موبيليات ثمينة لأنه يخشى من قلها فى هذه اللوريات أن تتلف وقد جرت العادة بأن بعض رؤساء الوزارات ومعالى الوزراء يطلبون إلى جاراج الحكومة أن يقوم بنقل شنط أو عفش من المحطة إلى منازلهم أو بالعكس أو إلى جهات أخرى ومنهم من طلب نقل أدوات أخرى غير ذلك كحدايد وخلافه" .

وتأييدا لكلامه اطلعنا على دفتر الإشارات التليفونية الخاصة بالمدة من ١٩ يناير إلى ٣١ يناير سنة ١٩٤٠ ، أى مدة ثلاثة عشر يوما ، فتبين من الدفتر أن رفعة ماهر باشا طلب مثل هذه السيارة ثلاث مرات فى هـذه المدة ، وأن أحد وزراء وزارته طلب سيارة لنقل حدايد من الشرابية إلى عمارة له كان يقوم بإنشائها .

وقد بحثنا عن موعد نقل المدرسة فتبين لنـا أن معهد التدبير المنزلى كان فى ذلك الوقت يقوم بالنقل إلى المكان الجديد ، وأن هذا الموعد لا يتفق مع موعد نقل أساس رفعة الرئيس الى منزله ، لأن الوزارة لم تخل المنزل إلا فى ١٩ أكتوبر ، ولم يبدأ نقل أثاث رفعة الرئيس الا فى أول نوفمبر ، وبخاصة لأن ترميم المنزل لم يبدأ الا بعد نقل المدرسة ، ولا يعقل أن ينقل رفعة الرئيس أثاثه أثناء العمارة . فالسيارة التى طلبت إما أن تكون قد طلبت للمعاونة فى نقل المدرسة ، واما لشؤون مصلحية أخرى .

ومن ذلك يتبين لحضرات النواب أن المفترى قد نزل إلى أسفل درك فى الافتراء ، ومن سخر الاقدار أن يشغل رئيس الحكومة والوزراء والبرلمان بمثل هذه السفاسف ، وأن يضطروا الى الرد على صغائر لا تصدر إلا عن نفوس صغيرة مريضة (تصفيق) فى الوقت الذى يهتم العالم فيه لعظائم الأمور والذى يقتضى من الحكومة والبرلمان جهدا كبيرا فى رعاية مصالح العباد والبلاد " .

(تصفيق حاد) .

(١١) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم مكاوى عن الاستثناءات بجامعة فاروق الأول
بجلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"ورد فى الكتاب الأسود الذى كتبه ووزعه مكرم عبيد باشا أنكم أجريتم فى كلية الطب بالاسكندرية عدة استثناءات بطريق المحسوبية عليكم وعلى رفعة رئيس الوزراء وأن أكثر الذين عينوا بكلية الطب بجامعة فاروق لم يمارسوا التدريس أصلا وأن هذا يهبط بمستوى التعليم فى البلاد إلى أجل غير محدود وأنكم عينتم الدكتور زكى عبد المتعال عميدا لكلية الحقوق بجامعة فاروق والدكتور حامد زكى عميدا لكلية الحقوق ببغداد لأنهما من أصدقائكم وأنكم اضطهدتم الأستاذ على بدوى لأنه اعترض على المحسوبية ".

فما هى حقيقة الحال فى ذلك ؟ وهل لمعاليكم أن تبينوا لنا كيف تمت التعيينات فى جامعة فاروق الأول ؟"

بيان حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية

جاء بالكتاب الكاذب " ان أكثر الذين عينوا لكلية الطب بجامعة فاروق لم يمارسوا التدريس اصلا فكانت جناية وزير المعارف مزدوجة فهو كغيره من زملائه يستغل الحكم لمصلحة اقربائه ومحسوبيه من أصدقائه ، ومن ناحية أخرى فان له على زملائه تلك الميزة التعسة هى أن لمحسوبياته أثرا ممتدا من الجيل الحاضر الى الاجيال المقبلة ، اذ هى تهبط بالمستوى العلمى فى البلاد الى أجل غير محدود حتى يشاء الله لهذا البلد المنكوب خلاصا من تلك الطفيليات السياسية التى نكب بها الحكم المصرى بل ونكب بها النحاس باشا فوق نكبته " .

وحقيقة الحال فى دعوى الكذوب المحتال ما يأتى :

ينص القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ المنشئ لجامعة فاروق الأول على أن وزير المعارف العمومية هو الذى يعين وكيل الجامعة وكذلك جميع الأساتذة

وأعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة ، و إلى أن يتم تكوين مجلس الجامعة وهيئاتها المختلفة يكون لوزير المعارف الاختصاصات والسلطات المقررة لهذه الهيئات . وعلى ذلك فسلطة وزير المعارف عند الانشاء مطلقة ، لعدم إمكان وجود مجلس الجامعة أو مجالس الكليات قبل تعيين الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس . ولو كانت لوزير المعارف شهوة فى تعيينات أو محسوبيات لاستعمل هذه السلطة بنفسه مستمدا إياها من نفس القانون . ولكن وزير المعارف رأى أن شأن الجامعة شأن البلاد جميعا ، كما يقول الكذاب الدجال تماما ، ولذلك لم يشأ أن يمارس هذه السلطة . فما صدر قانون الجامعة فى ٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ حتى أصدر قرارا فى ٥ أغسطس — أى بعد القانون بثلاثة أيام — ينشئ به مجلسا فنيا للتعليم الجامعى للنظر فى شؤون الجامعات ، وجميع أعضاء هذا المجلس من الجامعيين .

وهذا المجلس هو الذى اقترح على وزير المعارف اسم وكيل جامعة فاروق وأسماء جميع العمداء . ومن حسن الحظ أن المجلس ترعى المصلحة العامة فى هذا الاختيار ، ولذلك وافقت على جميع ترشيحاته ولم أخالفه فى أى ترشيح فيها .

أما اختيار الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس فقد وكلته أيضا الى هيئات محترمة ، وأخذت بترشيحاتها فى كل صغيرة وكبيرة ، ولم أخالفها فى ترشيح واحد . ففيما يتعلق بكلية الطب أصدرت قرارا وزاريا فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ رقم ٥٦٢٠ بتأليف لجنة من حضرات أصحاب المعالى والسعادة والعزة الدكتور عبد الواحد الوكيل بك وزير الصحة العمومية ، والدكتور على ابراهيم باشا مدير جامعة فؤاد الأول ، والدكتور توفيق شوشة بك وكيل وزارة الصحة ، والدكتور سليمان عزمى باشا عميد كلية الطب بجامعة فؤاد ، والدكتور محمد بك محفوظ عميد كلية الطب بجامعة فاروق ، لتنظيم هيئة التدريس بكلية الطب بالاسكندرية ، وتحديد وظائفها و إعدادها إعدادا كاملا للدراسة .

و بالنسبة لباقى الكليات أصدرت فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٢ قرارا رقم ٥٦٢٢ بتشكيل لجان لإعداد مشروعات لتنظيم هيئات التدريس فى كليات جامعة فاروق الأول ؛ و إعدادها إعدادا كاملا للدراسة ، أسوة باللجنة التى سبق تشكيلها لتنظيم هيئة التدريس بكلية الطب بجامعة فاروق ، وقد نص القرار على أن تشكل اللجان المشار اليها على الوجه الآتى :

(١) مدير جامعة فؤاد الأول .

(٢) المستشار الفنى لوزارة المعارف وهو مندوب الوزارة فى مجلس الجامعة

(٣) وكيل جامعة فاروق الأول .

(٤) عميد الكلية المختصة بجامعة فاروق الأول .

(٥) عميد الكلية المقابلة لها بجامعة فؤاد الأول أو من يقوم مقامه .

وقد أخذت كافة ترشيحات هذه اللجان جميعا ، ولم أخالفها فى صغيرة ولا كبيرة .

وأما من حيث الترقيات والعلاوات الاستثنائية التى منحها العمداء والأساتذة وأعضاء هيئة التدريس ، فسببها أننا عند ما أنشأنا جامعة فاروق وأردنا أن نختار لها صفوة من رجال العلم الممتازين ، لم يقبلوا النقل إلى الاسكندرية إلا إذا عدلت حالتهم ، لأنهم سيضطرون إلى ترك عائلاتهم ومصالحهم ، وبخاصة فى ذلك الوقت العصيب الذى كان يسمع فيه دوى المدافع فى الاسكندرية ، وقد عرضت الأمر على مجلس الوزراء فوافق على المبدأ وتركت تحديد المرتبات والدرجات للجان التى أشرت إليها . وما من صغير أو كبير من الفنيين الذين عينوا فى جامعة الاسكندرية إلا عومل هذه المعاملة ، فلم يكن ثمة تفريق ولا محسوبية ، ولولا ذلك لما أمكن اختيار هؤلاء الصفوة الأعلام ، ولما بدأت جامعة الأسكندرية حياتها الباهرة المجيدة التى طار ذكرها فى الآفاق ، ولكن المفترى الحسود هاله هذا النجاح الباهر ، فأراد أن يطمسه بسواد كتابه وسواد قلبه ، وهو فى ذلك من المفترين .

(تصفيق) .

أما ماجاء بالكتاب الاسود من إن أكثر الذين عينوا بكلية الطب بجامعة فاروق لم يمارسو التدريس أصلا ، فهو محض افتراء . ويكفى أن يعلم أن الأساتذة والأساتذة المساعدين الذين عينوا للأقرباذين والأمراض الباطنية والجراحة العامة والنساء والولادة والتشريح والفسيولوجيا والكيمياء الحيوية والأشعة والطفيليات والبكتريولوجيا وعلم الصحة ، جميع أولئك نقلوا من كلية الطب بجامعة فؤاد ، وكانوا يمارسون فيها التدريس مددا طويلة ، وهم من الصفوة المختارين الذين تفخر بهم أية جامعة فى العالم (تصفيق).

أما ماجاء فى الكتاب الاسود خاصا بتعيين عميد كلية الحقوق فيكفى أن أبين للمجلس أن هذا الترشيح لم يكن من جانبى ، بل كان من جانب المجلس الفنى للتعليم الجامعى ، وكان المجلس متحمسا لتعيينه ؛ حتى أن الدكتور على باشا إبراهيم كان يسميه البريمو . ولما عرض عليه الترشيح رفض باصرار ، ولولا إلحاح أعضاء المجلس عليه لما قبل التعيين والنقل .

وأما تعيين عميد كلية الحقوق ببغداد فقد رشحنا لهذا المنصب أستاذا آخر بكلية الحقوق وفاوضناه فى ذلك على يد حضرة المستشار الفنى للوزارة ، ولكن حصل قبل الاتفاق عليه نهائيا أن زارنى فخامة نورى السعيد باشا رئيس حكومة العراق ، كما زار معالى وزير العدل ، وطلب منا ترشيح الدكتور حامد زكى بالاسم وقد تحاشيت أن أعرض هذا الأمر على الدكتور حامد ، لأنى أعلم أن ظروفه العائلية لا تسمح له بالسفر ، فوكلت الأمر الى معالى وزير العدل ، وهو الذى تولى مفاوضته وحمله على القبول بعد الاعتذار والرفض . وكان من الطبيعى أن يرقى ويحسن مرتبه بسبب هذا التعيين ، أسوة بجميع من وقع عليهم الاختيار للعراق ، حتى إن بعضهم رقى الى درجة وكيل وزارة مساعد لمثل هذا السبب. وقد أردنا مجاملة للعراق أن نترك لها حرية الاختيار للوظائف الكبرى ، وقد كنا رشحنا لوظيفة مستشار التعليم بالعراق كبيرا من رجال التعليم بوزارة المعارف ، فطلبت منا حكومة العراق ترشيح المستشار الحالى ، فلم نتردد فى العمل برأيها ورقيناه الى درجة وكيل مساعد .

وأما ما جاء بالكتاب الأسود خاصا بالأستاذ على بدوى عميد كلية الحقوق السابق ، وزعمه بأن الأستاذ المذكور استقال احتجاجا على الاستثناءات فكذب صارخ من الفه إلى يائه . لأن الأستاذ على بدوى طلب إحالته على المعاش بسبب نقله إلى الاسكندرية مجرد أستاذ بعد أن كان عميدا بمصر وسبب نقله بسطناه فى بيان طويل بمجلسكم الموقر . فقد رضى لنفسه أن يكون مطية للمحرضين من السياسيين أمثال مكرم عبيد ؛ وكنا على علم بهذه الصلة ، ولكننا لم نشأ أن نؤاخذه عليها ، ومع ذلك قام يعارض سياسة الحكومة وسياسة البرلمان بشأن التوسع فى التعليم الجامعى ، فرفض أن يقبل عدد الطلبة المتفق عليه معه فى كلية الحقوق على رغم وجود المحال الخالية بها ، وكان ما كان مما بسطته لحضراتكم مفصلا .

أما صراخ المفترى ومن ورائه الأستاذ على بدوى ، وشكواهما الآن من الاستثناءات ، فلا شىء أشبه به من دموع التماسيح ، لأن الأستاذ على بدوى نفسه طلب منى أن أرقيه ترقية إستثنائية إلى درجة مدير عام فلم أقبل ، لاعوجاج خطته . وحمل الجامعة على أن تطلب منى هذه الترقية الاستثنائية فرفضت ، وها هو أمامى طلب الجامعة بهذه الترقية الاستثنائية ، ولو كان يستحق هذه الترقية ومنحته إياها لهلل وكبر للاستثناء .

ومما تقدم يتبين حضرة النائب المحترم أن جميع التعيينات والترقيات لم تشبها أية شائبة من محسوبية أو شهوة لوزير المعارف ، وأنه لم يستأثر بها طبقا لحقه المستمد من القانون ، بل تركها للمختصين أو أصحاب الشأن .

ووزير المعارف يشكر للكاذب الحسود هذه الفرصة التى أتاحت له التحدث عن مفخرة من مفاخر وزارة الشعب وخدمتها للتعليم الجامعى فى البلاد " .

(تصفيق حاد)

تعليق حضرة السائل المحترم

حضرات النواب المحترمين :

قال الله تعالى " يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا " ، ولقد جاءت الأنباء الكاذبة تسعى فتبيناها ، فإذا هى نفثة مصدور أعماه الحقد وطاح بعقله الغرور . كان صاحب الكتاب جنديا من جنود الحق ، فإذا به اليوم شيطان من شياطين الباطل ، وكان يحارب بسلاح اليقين ، فإذا به اليوم وقد أصبح إماما للأفاكين المفترين . رأيتم أنه حقد على الهلالى — فيمن حقد عليهم — فرماه رميـة كاذبة ، وها هو الهلالى اليوم يرد السهم إلى قلب راميه ، ويهوى بمعول الحق على صرح الباطل ، فينهار الصرح على بانيه وعلى ساكنيه .

قال الصادقون الذين خلت نفوسهم من الغرض : إن هـذا إلا كذب مفضوح ، ولكنى أقول : ان هى إلا محاولة اليائس أو رقصة المذبوح ، فذروه فى إفكه ، فقد حفر بذلك قبره . ولنردد دائما الآية الشريفة :

" وخسر هنالك المبطلون " . (تصفيق) .

(١٢) سؤال من حضرة النائب المحترم على عثمان حماد عن توزيع المجانية بالمدارس

بجلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

عما ورد فيما سماه مكرم عبيد باشا بالكتاب الأسود .

نعم جاء بالكتاب المذكور ما يأتى تحت عنوان حق المجانية صفحة ١٩٥ :

"حتى مجانية القبول فى سائر المدارس وهى محمودة الأثر فى ذاتها لم تتحرج وزارة النحاس باشا من إساءة تطبيقها فاستغلت محنـة الفقر والحاجة لكى تبيح لوزير المعـارف نفسـه ومن ورائه أفواج من الشـيوخ والنواب

فرصة جديدة لقبول من يشاء الوزير أو طلاب الحاجات ومعتادو الوساطات وقد كان الحق والواجب أن تقرر للنسبة الإضافية قواعد صريحة يستوى أمامها جميع الفقراء وترتاب منها أيدى المعروفين أو المجهولين من الوسطاء".

فما هى القواعد التى اتبعت فى توزيع المجانية بين تلاميذ وطلاب المدارس هذا العام ؟

وهل كان بين أولئك التلاميذ والطلاب من امتاز على غيره فى الحصول على مجانية كاملة أو نصف مجانية أو على أى امتياز آخر ؟

بيان حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية

نعى الكتاب الأسود على وزير المعارف توسعه فى المجانية ونسب إلى الوزارة أنها إنما توسعت فى المجانية لتتيح لوزير المعارف نفسه ومن ورائه أفواج من الشيوخ والنواب فرصة جديدة لقبول من يشاء الوزير أو طلاب الحاجات ومعتادو الوساطات .

وهذا القول المرسل على عواهنه يدل على جهل فاضح بكنه الموضوع ذاته لأن التوسع فى المجانية لم يقصد به إعطاء فرصة جديدة لقبول تلاميذ جدد ولا هو استعمل لهذا الغرض .

فعبارة الكتاب الأسود انما تدل على أن صاحب هذه الصفحة السوداء يهرف بما لا يعرف ولعله أدرك احساس البلاد من أدناها الى أقصاها بهذا العمل الانسانى الجليل (تصفيق حاد) الذى قامت به وزارة الشعب فأبى عليه حقده وحسده إلا أن ينفث سمه فى هذا العمل أيضا ، وقديما قالوا : انه لا يغيظ الشياطين إلا أعمال الصالحين (تصفيق حاد) .

وحقيقة الحال يا حضرات النواب أن التوسع فى المجانية انما قصد به التيسير على الطلبة والطالبات الذين يعجزون عن سداد المصروفات فى أثناء مراحلهم الدراسية ، وبدون هذا التيسير يقضى النظام بفصلهم من مدارسهم

وقطع سبيل التعليم عليهم . وقد بلغ عدد هؤلاء الطلبة والطالبات ألوفا مؤلفة ولذلك كتبت مرارا لمجلس الوزراء شارحا حالة هؤلاء الطلاب المساكين ، وآخر مرة كتبت فيها كانت بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٤٣ وهو التاريخ الذى رفعت فيه نسبة المجانية الى ٢٠٪ وقد قلت فى المذكرة التى قدمتها لمجلس الوزراء ما يأتى :

" لاحظت الوزارة أن رفع المجانية كان ضرورة اقتضتها ظروف الحال بحيث لو لم ترفع لفصل من المدارس ألوف من الشباب وقد نفدت النسبة التى أذن للوزارة فيها ولم يبق منها إلا مئات من المحال تركت جانبا لأحوال الكوارث الطارئة كوفاة ولى الأمر أو مرضه مرضا معجزا عن الكسب ومع ذلك بقى بحسب آخر إحصاء جمعناه من المدارس نحو من ألفين ومائتى تلميذ وتلميذة لم يستطيعوا دفع المصروفات بالرغم من مطالبتهم وتهديدهم بالرفت من حين لآخر وبديهى أن وزارة المعارف لا يجمل بها أن ترفت ألوفا من الطلبة من مدارسها بعد أن تحقق لها عسر أولياء أمورهم وبخاصة لأن الوزارة لن تكسب شيئا ماديا من هذا الرفت وقد رأينا فوق ذلك أن نفقات الوزارة ستبقى على ما هى عليه حتى ولو فصل هؤلاء التلاميذ المساكين لأن المدرسين والأماكن معدة من قبل للجميع فضلا عن توزيع هؤلاء التلاميذ على المدارس والفصول المختلفة .

وفوق ذلك فان ما يصيب التلاميذ من الاضطراب النفسى بسبب المطالبات والتهديد الدائم بالفصل من شأنه أن يضعف قدرتهم على التحصيل ويزرى بهم وبأولياء أمورهم فى بيئاتهم ، لذلك رأيت أن أتقدم لرفعتكم راجيا أن تتم الحكومة جميل صنعها وتسمح برفع نسبة المجانية مرة أخرى بمقدار أربعة فى المائة حتى يمكن أن تستقر الحال فى المدارس .

ورجائى من رفعتكم أن تتفضلوا بعرض الأمر على مجلس الوزراء " .

وقد عرض الأمر على مجلس الوزراء فى هذا التاريخ فعلا وتفضل المجلس بالموافقة عليه .

ومن ذلك يتبين حضرات النواب المحترمين أن الأمر لم يكن أمر قبول جديد بالمدارس وإنما هو استبقاء للطلبة البائسين الذين ثبت أنهم لا يستطيعون سداد المصروفات أثناء السنة الدراسية .

وقد زعم المفترى أن المجانية انما تعطى بالوساطات والواقع أن المجانية تعطى على أساس استمارات مستكملة لبيانات تثبت فقر الطالبين . وقد جرى العمل منذ القدم على أن يزكى طلاب المجانية أهل الخير من الرجال المعروفين للوزارة والمطلعين على أحوال هؤلاء الفقراء ، وقد قررت وأنا فى الوزارة منذ سنة ١٩٣٤ والحياة النيابية معطلة أن شهادة الخيرين من رجال مصر المعروفين يجب أن تحل محل الاعتبار أسوة بشهادة مشايخ الحارات وصغار الموظفين (تصفيق حاد) والمفترى الكاذب يعلم هذا ويعلم أنه هو بنفسه وصى بطلاب عديدين طبقا لهذا النظام المتبع وهذه التزكية من جانب الرجال المعروفين ليست مقصورة على الوفديين بل يلجأ اليها غيرهم من رجال المعارضة والأحزاب الأخرى . وقد فتحت بابى للجميع وفحصت جميع أحوال المجانية بنفسى واستعرضت جميع التزكيات . وفى أثناء ذلك عرضت على توصيات من أمراء ونبلاء ووزراء حاليين وسابقين ومن رجال القصر الملكى كبارا وصغارا ومن كبار علماء الأزهر وعلى رأسهم شيخ الجامع الأزهر ، ومن كبار الموظفين ومديرى البنوك ومن رجال السلك السياسى وأعيان الوطنيين والأجانب ومن أعضاء المجلسين مؤيدين ومعارضين ومن نواب من نواب العهد السابق (تصفيق) وقد أحلتها كلها محل الاعتبار لأن هذه الوزارة تسدى الخير الى جميع المصريين على السواء (تصفيق) .

وعلى سبيل المثال أقرر أن ممن زكوا فقراء الطلبة من غير الوفديين محمد صفوت باشا وحلمى عيسى باشا وعبد العزيز فهمى باشا والمرحوم سيد

خشبة باشا وأحمد خشبة باشا وعبد الرحمن بك محمود والأستاذ جلال حسين وعبد الرحمن بك عزام ومحمد عبد الرحمن نصير بك وعبد الله فكرى أباظه بك ومحمد محمود جلال بك وحافظ رمضان باشا وعبد العزيز الصوفانى بك ورنيه قطاوى بك والأستاذ محمد شفيق جبر وحسين بك سعيد النائب السابق وغيرهم وغيرهم مما لا يمكن أن تعيهم الذاكرة والتى توجد تزكياتهم مسجلة محفوظة فى وزارة المعارف لأننا لا نعمل شيئا فى الخفاء لا للوفديين ولا لغير الوفديين (تصفيق) . ومن رجال القصر الملكى الذين ساعدوا الفقراء فى هذا العمل الانسانى معالى أحمد حسنين باشا وسعادة مراد محسن باشا وسعادة الفريق عمر فتحى باشا وسعادة عبد الوهاب طلعت باشا وسعادة عبد الله النجومى باشا وحضرات تيمور بك وعبد الله عفيفى بك وأحمد على يوسف بك ومحمود السيوفى بك وابراهيم عطا الله باشا وغيرهم وغيرهم (تصفيق) .

ومن ذلك يتضح لحضراتكم أن الوفديين من وزراء ونواب وشيوخ لم يرتكبوا وزرا ولا عملوا شيئا إدا ، وانما هم يساعدون على فعل الخير كما يساعد باقى الناس (تصفيق) .

وطبيعى أن الاغلبية العظمى من الطلبة والطالبات الذين أعفوا من المصروفات لم يقدموا تزكيات وإنما تقرر إعفاؤهم على أساس الاستمارات

ومع ذلك ثقوا حضراتكم أن هذه التزكيات جميعا لم يترتب عليها الإضرار بأحد لأن الخير قد عم جميع الطلاب المصريين والشرقيين وقد وافقنى مجلس الوزراء أثناء المناقشة فى القرار الأخير على أنه لا ينبغى فصل طالب أو طالبة لعدم القدرة على دفع المصروفات فأصدرت فى ١٣ فبراير سنة ١٩٤٣ منشورا سريا للمدارس بألا يفصل أحد مطلقا بسبب عدم دفع المصروفات (تصفيق حاد) وإن التصرف النهائى يكون من اختصاص الوزير وها أنا أؤكد لحضراتكم أننى لم أستعمل هذا الحق بالنسبة لأى طالب أو طالبة فى مدارس وزارة المعارف .

فكيف يجوز إذن لكم بعد ذلك أيها المفترون الكذابون أن تقولوا إننا حابينا وفرقنا فى المعاملة بين أناس وآخرين .

لاشىء من ذلك إلا فى خيالكم الأسود "وظننتم ظن السوء وكنتم قوما بورا" (تصفيق حاد) صدق الله العظيم .

تعليق حضرة السائل المحترم

حضرات النواب المحترمين :

عند ماوجهت هذا السؤال الذى أجاب عنه حضرة صاحب المعالى وزير المعارف لم أكن شاكا فى نزاهته أو أمانته أو وفائه لتأدية خدماته للأمة المصرية الكريمة ، وإنما اردت أن أبين أمر الحاسدين الذين يأكل الحسد قلوبهم كما تأكل النار الحطب اليابس ، وها أنتم أولاء قدتبينتم الحق ناصعا ، ذلك الحق الذى دمغ كتاب المفترين ، وإنى أقول لحضراتكم اننى قد تصفحت هذا الكتاب فما وجدت فيه شيئا يحتاج فى نقض الى إقامة الدليل ، وهو وإن كان منتفخا انتفاخا الا أنه أفرغ من فؤاد أم موسى ولست اتخيله سرابا ، فهو لم يصل الى حد السراب ، وإن تخيلته عنكبوتا فهو أوهى من بيت العنكبوت ، فلكم أن تسموه هشيما تذروه رياح السموم فيزكم انوف أصحابه (ضحك) .

نعم يا حضرات الزملاء إن هذا الكتاب لم يحتو شيئا بل هو افتراء فى افتراء وباطل فى باطل ، فأرجو ألا تتركوا أصحاب هذا الكتاب يعطلوا عمل المجلس الذى ينظر فى مصالح الأمة فان تفنيد هـذا الكتاب وان كان إظهارا للحق إلا أنه مضيعة للوقت من غير داع .

وانى لأقول لحضرات الوزراء وأتجه بالخطاب خاصة إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء "فتوكل على الله انك على الحق المبين ، انك لا تسمع الموتى ولا تسمع الصم الدعاء إذا ولوا مدبرين" .

(تصفيق) .

(١٣) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ سليمان حسن عجيب عن اعتزام وزير التجارة شراء عزبة قريبة من القاهرة واشتغال قريب لمعاليه بتجارة الكسب بجلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"ورد فى كتاب مكرم عبيد باشا عن معاليكم العبارة الآتية :

وزير التجارة والتسعيرة يعتزم شراء عزبة وزير سابق قريبة من القاهرة ولمعاليه قريب يشتغل بتجارة (الكسب) نرجو أن يكون قد انتفع من تضاعف سعر الكسب فى التسعيرة ولو على حساب الجمهور المسكين .

فهل لمعالى الوزير أن يدلى للمجلس ببيان مدى هذا القول من الصحة ؟"

بيان حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة

ليس لى أن أقرر عما دار بوهم صاحب ذلك الكتاب وما ظن أنه كاشف به الغيب من أنى "معتزم" شراء عزبة وزير سابق قريبة من القاهرة إلا أن أصرح بأن هذا الخبر أو بعبارة أدق هذا الرجم بالغيب مكذوب من أساسه ، وإلا فليبين صاحب هذا القول مقدمات أو دلائل هذا الاعتزام ، وليدلنى على صاحب هذه العزبة ومكان وجودها ، وأنى أتحدى ى مخلوق وبأعلى صوتى بأن يذكر لى اسم أى شخص فاوضته بنفسى أو بأية واسطة فى شراء أية عزبة فى أى وقت منذ أن تولت الوزارة الوفدية الحكم .

(تصفيق) .

أما عن قوله بأن لى قريبا يشتغل بتجارة الكسب وعن رجائه فى أن يكون قد انتفع من تضاعف سعره ، فانه يكفى لبيان مدى افترائه فى ذلك أنه أورد عبارته فى هذا الصدد بطريقة ملتوية كل ما فيها من غمز أنه يرجو أن يكون قريبى هذا قد انتفع من تضاعف سعر الكسب دون أن يجرأ على تحديد أية واقعة معينة .

وليس أدل على هـذا الافتراء من أن أجابهه وأجابه ملقنيه وملهميه والمغرين به بالحقائق الدامغة التى يعرفها كل كبير وصغير فى وزارة التجارة التى أتشرف بالعمل فيها، وكل عضو من أعضاء لجنة التسعير المركزية وكل متتبع للشؤون المالية والاقتصادية فى مصر فان هؤلاء جميعا يعلمون — كما يعلم الكافة — بأن أمرا عسكريا صدر فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ تحت رقم ٣٣٧ قضى باستيلاء الحكومة على بذرة القطن ونص فى المادة الثانية من هذا الأمر على أن " أسعار البذرة على اختلاف أنواعها والمواسم الناتجة منها تحدّد بقرار من وزير المالية " .

ويجدر بى أن أشير أولا الى أن سعر البذرة وقت صدور ذلك الأمر العسكرى كان محددا بمبلغ ٧٥ قرشا للاردب وعلى أساس هذا السعر وضع تسعير الزيت والكسب ، ثم انتقل بعد ذلك الى بيان السعر الذى تحدد للبذرة بعد صدور الأمر العسكرى المذكور وما ترتب عليه من تسعير الزيت والكسب .

وها أنذا أترك للمحاضر الرسمية الموجودة فى الوزارة بل للمحاضر الرسمية الموجودة تحت يد ونظر مسوّد هـذا الكتاب نفسه (وهى مضابط مجلس النواب) تنطق وحدها بالحق صريحا واضحا .

فقد اجتمعت لجنة التسعيرة المركزية فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بحضور أحد عشر عضوا من أعضائها فى مقدمتهم صاحبا العزة وكيل وزارة التجارة والصناعة وسكرتيرها العام للنظر فى تسعير الزيت والكسب وثابت من مراجعة محضر هذه الجلسة اننى اتصلت يوم انعقادها تليفونيا بحضرة صاحب المعالى وزير المالية للاستعلام منه عن السعر الذى حدده لبذرة القطن ، فأجابنى أنه حدد ١٢٠ قرشا للاردب سواء أكان من البذرة القديمة أو الجديدة واننى زدت على ذلك بأن اللجنة مضطرة الآن إلى النظر فى أمر سعر الزيت والكسب على هذا الأساس .

وعندئذ أفضى الى اللجنة — كما هو وارد فى محضرها — حضرة صاحب العزة عبد الله فكرى أباظه بك سكرتير عام وزارة التجارة والصناعة بأن هناك

فروضا أربعة يجب دراستها وتفضيل أحدها لتحديد أسعار الزيت والكسب على أساس أن سعر الأردب من البذرة ١٢٠ قرشا .

وكان مؤدى الفرض الأول تحميل الزيت وحده كل الزيادة فى سعر البذرة وقدرها ٤٥ قرشا ، والفرض الثانى تحميل الكسب كل هـذه الزيادة ، والفرض الثالث تحميل نصف الزيادة للزيت والنصف الآخر للكسب ، والفرض الرابع تحميل ثلث الزيادة للزيت والثلثين للكسب .

وهنا أنقل لحضراتكم نص ما ورد فى هذا المحضر حرفيا لتقفوا بأنفسكم على حقيقة ما حدث فى هـذا الموضوع بوضوح لا إبهام فيه . فقد ورد فى المحضر المذكور حرفيا ما يأتى :

" وهنا تناقشت اللجنـــة فى الفروض الأربعة المذكورة ورأت رفض الاقتراح الأول بالاجماع وكذلك الاقتراح الثانى وذكر معالى الرئيس (أى وزير التجارة والصناعة) أنه اذا روعى أن الزيت مادة تستغل للغذاء فيجب ألا يفوتنا أن الكسب لا يستعمل للتسميد فقط بل يستعمل للوقود وتغذية المـاشية فاذا ما ارتفع سعر الكسب الى هذا الحد فان هذا لا شك سيؤثر على سعر الألبان والمسلى واللحوم وغيرها وذلك فى الوقت الذى تعمل فيـه الحكومة على الحد من الغلاء" (تصفيق حاد) .

و بعد ذلك قررت اللجنـة الموافقة على تحديد سعر الزيت والكسب على أساس الفرض الثالث أى تحميل كل منهما النصف كنتيجة لازمة لزيادة سعر بذرة القطن .

هذا ما قررته اللجنة نزولا على حكم تسعير البذرة على أساس ١٢٠ قرشا للاردب الواحد . وما لجأنا وما لجأت اللجنة الى هذا التسعير الا عملا على تفريج أزمة الزيت التى كانت مستحكمة فى ذلك الوقت ومن باب الاحتياط اذا لم ينجح مسعاى فى تخفيض سعر البذرة الذى بدأت فيه منـذ أن شرع معالى وزير المـالية فى النظر فى تحـديده وذلك لينخفض بالتـالى سعر الزيت والكسب .

وفى الوقت الذى حددت فيه اللجنة أسعار الزيت والكسب على الأساس الذى سبق أن أوضحناه أخذت أجدد هذا المسعى لعلى أوفق فيه .

وها أنذا أترك لمحضر اللجنة ذاته يتحدث بحقيقة الواقع فقد ورد فيه حرفيا مايلى :

"وهنا اقترح معالى الرئيس (أى وزير التجارة والصناعة) تفويضه فى الاتصال بصاحب المعالى وزير المالية للعمل على تخفيض سعر الاردب من البذرة إلى مائة قرش بدلا من مائة وعشرين قرشا حتى إذا ما ووفق على هذا الاقتراح حددت أسعار الزيت والكسب على أساس تحميل نصف الزيادة فى سعر البذرة للزيت والنصف الآخر للكسب" .

وتأييدا لهذا المسعى لم أشأ أن أعلن كالمعتاد قرار لجنة التسعير المركزية عن الأسعار الجديدة للزيت والكسب انتظارا لما يستقر عليه تفاهمى مع معالى وزير المالية فى هذا الشأن .

وها انذا أيضا أدع للمحضر الرسمى للجلسة التالية للجنة التسعير المركزية المنعقدة فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٢ أن ينطق بأثر ما سعيت فيه فقد ورد فيه بالبند ٤٢٤ تحت عنوان الزيت والكسب مايأتى حرفيا :

"ذكر معالى الوزير (أى وزير التجارة والصناعة) أن اللجنة بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ قررت تسعير الكسب والزيت على أساس سعر البذرة طبقا لقرار معالى وزير المالية بمبلغ ١٢٠ قرشا للاردب سواء أكانت البذرة قديمة أو جديدة وقد راجع معاليه معالى وزير المالية فى هذا التقدير وطلب اليه تخفيض السعر على أساس أن هناك كميات من البذرة القديمة تشتريها الحكومة بسعر ٨٥ قرشا للاردب فبين معالى وزير المالية لمعاليه أن هناك مصاريف للتخزين والادارة تبرر البيع بالسعر الذى قرره ثم انتهى الأمر إلى الاتفاق مساء الأربعاء ٢١ الجارى على أن يعدّل سعر بيع البذرة إلى ١١٠ قروش صاغ للاردب سواء أكانت من المحصول القديم أم من المحصول الجديد ووعد معالى وزير المالية باصدار القرار المعدّل لسعر البذرة.

وذكر معالى الوزير أنه كلف إدارة التسعيرة صباح اليوم بإجراء تعديل تسعيرة الزيت والكسب على أساس أن سعر الإردب من البذرة ١١٠ قروش وعلى أن يتحمل الزيت نصف الزيادة فى أسعار البذرة والكسب النصف الآخر وقد قامت الادارة المذكورة بإجراء التعديل المطلوب ثم وافقت اللجنة على أسعار الزيت والكسب على هذا الأساس" .

وبناء على ما أشرت اليه من اتفاق بينى وبين معالى وزير المالية وتقديرا من معاليه للظروف وتيسيرا للشعب للحصول على الزيت والكسب بأقل ما يستطاع من سعر صدر بيان رسمى من وزارة المالية فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٤٢ حدد فيه سعر الإردب من البذرة كما قلت بمبلغ ١١٠ قروش وقد شكرت لمعالى وزير المالية حسن هذا الصنيع .

وفى الوقت الذى كنا نبحث فيه هذا الموضوع جاءتنا برقية من غرفة صناعة الزيوت كانت دراستها تقتضى تأخير تسعير الزيت فى الوقت الذى ضج فيه الشعب بالشكوى من انعدامه فى الأسواق فاحلناها على خبيرين احدهما حضرة الدكتور حسين طبوزاده وكيل مصلحة الصناعة والثانى حضرة الأستاذ عبد القادر نجا الابيارى المحاسب القانونى بوزارة المالية وقد قدما تقريرهما وأعيد عرض الموضوع على لجنة التسعير المركزية بجلستها المنعقدة فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ وانتهت من بحثها المستفيض الوارد فى محضرها الى تحميل الزيادة فى الأسعار بواقع الثلث للزيت والثلثين للكسب وذلك لأن زيادة التكاليف التى ثبتت للخبيرين كانت توجب تبعا لذلك زيادة سعر الزيت زيادة كبيرة وهو ما يضر الضرر البليغ بمجموع الشعب .

على أن الذى يهم بيانه فى هذا الموضوع — مهما كانت النسبة التى يتحملها الزيت أو الكسب فى الزيادة الناشئة عن تسعير البذرة — انى سعيت فوفقت إلى تخفيض مبلغ بالرغم من ضآلته كان له أثر كبير فى تخفيض سعر كل من الزيت والكسب .

وإنه ليشرفنى كل الشرف أن أبين لحضرة النائب المحترم موجه السؤال وللشعب المصرى الكريم الأثر الذى ترتب على تخفيض سعر بذرة القطن من

١٢٠ إلى ١١٠ قروش فى الإردب وما توفر للجمهور فى استهلاك الزيت والكسب ذلك الجمهور الذى يصفه مافق ذلك الكتاب فى غمزته الحقيرة بأنه مسكين والذى يدعى فى جرأة وجهل أو تجاهل أن قريبا لى انتفع من تضاعف سعر الكسب على حسابه .

ولست أترك بيان هذا الأثر العظيم لحسابى وتقديرى وإنما أتركه لأهل الذكر أتركه لحضرة الدكتور حسين طبوزاده وكيل مصلحة الصناعة فقد بين حضرته فى تقرير مفصل رفعه إلينا فى هذا الصدد — لا حاجة إلى تلاوته الآن اكتفاء بارفاقه بهذه الإجابة — ذكر فيه ما كان يجب أن يكون عليه سعر كل من الزيت والكسب فى مرحلتى تسعيرهما اللتين أشرت إليهما من قبل على أساس سعر البذرة ١٢٠ قرشا للاردب . كما وضح بناء على ما لديه من إحصاءات رسمية أن ما عصرته المعاصر من بذرة القطن على أثر التسعير على أساس تخفيض سعرها كان فى المدة من ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢ إلى ٧ أبريل سنة ١٩٤٣ (وهو آخر إحصاء رسمى موجود تحت يد حضرته) ١,٨١٨,٧٧٣ إردبا أنتجت ٢٠,٦٥٦,٤١٣ أقة من الزيت و ١٧٦,٤٢١ طنا من الكسب وأن ما توفر للمستهلكين — أو للجمهور المسكين ! — نتيجة تخفيض العشرة القروش فى سعر البذرة فى المدة المذكورة (وهى خمسة أشهر ونصف شهر) هو مبلغ ١٨٨,٤٦١ جنيها مصريا (تصفيق حاد) حسب التفصيل الدقيق الوارد فى تقريره المرافق لهذه الإجابة .

ولا يسعنى إزاء ذلك وازاء عملى الصامت المتواضع الذى أجريه لوجه الله والوطن والحق الا أن أوجه لمكرم المحسود قول من قال :

واذا أراد الله نشر فضيلة : طويت أتاح لها لسان حسود (تصفيق) .

وهاهى ذى المحاضر الرسمية للجنة التسعير المركزية التى أشرت اليها موجودة كلها بأصولها تحت يدى الآن موقعا عليها من حضرات الموظفين المختصين أودعها مكتب المجلس لمن يريد الاطلاع عليها وقد أرفقت صورا كاملة منها بهذه الاجابة .

ولم يكن سعيي المتواصل للعمل على تخفيض سعر بذرة القطن و بالتالى سعر الزيت والكسب مقصورا على ما ورد بهذه المحاضر ولكنى لحسن الحظ قد اعلنته فى مجلس النواب بجلسته المنعقدة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٤٣ أثناء ردى على الاستجواب الموجه الى من حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى عن سياسة التسعير الجبرى، فقد صرحت فيه نقلا عن مضبطة الجلسة المذكورة بما يأتى حرفيا :

" أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن البذرة ومنتجاتها . أما من حيث الاختصاص فأقول إنه صدر أمر عسكرى يجعل لوزارة المالية الاختصاص فى تسعير البذرة و بعد ذلك يأتى دور وزارة التجارة والصناعة فى تحديد سعر الزيت والكسب على ضوء السعر الذى تحدده وزارة المالية للبذرة والذى حدث أولا أن وزارة المالية عندما شرعت فى تحديد سعر البذرة قامت بجمع بيانات رسمية حددت على ضوئها سعر اردب البذرة بمبلغ ١٢٠ قرشا فتناقشت مع معالى وزير المالية فى هذا الصدد و بينت له أنه سيكون لهذا السعر أثر فى تسعير الزيت والكسب وتفاهمنا على انقاص السعر عشرة قروش فسعر بمبلغ ١١٠ قروش .

أنتقل بعد هذا إلى الكلام عما هو داخل فى صميم اختصاصى وهو تسعير الزيت والكسب أى منتجات البذرة .

لما أردت تسعير هذين الصنفين وجدت نفسى ملزما بمراعاة السعر الذى حدّدته وزارة المالية للبذرة من جهة وأخذت أفكر من جهة أخرى فى أى النوعين يحمل الفرق بين سعرى البذرة القديم والجديد فوجدت أن الكسب أصبح ضروريا للتسميد والعلف والوقود، فاذا حملناه هذا الفرق ارتفعت تبعا لهذا أسعار الماشية والألبان والمسلى . . الخ . . لأنها مواد مرتبط بعضها ببعض وكذلك وجدنا أنه ليس من المعقول أن يتحمل الزيت كل هذه الزيادة لأن معنى ذلك أن سعر الزيت سيرتفع ارتفاعا يضر بالفقير ضررا بليغا فانتهينا على ضوء هذا كله الى وجوب العدل فى القسمة فنحمل كلا من الصنفين نصف الفرق وهذا مافعلناه ."

ثم أشرت بعد ذلك الى ما كان من شكوى أصحاب المعاصر ممثلين فى غرفة صناعة الزيوت .

الى هنا أكون قد أثبت فى وضوح و بالمستندات الرسمية الناطقة انى كنت أعمل جهدى على أن أوفر للمستهلكين حاجتهم من الزيت والكسب بأقل مايستطاع من سعر .

وأنتقل بعد ذلك إلى ما يتأذى له السمع فوق ما تأذى وهو الحديث فى شؤون خاصة لقريب لى أبحت لنفسى — كما أذن لى — أن أعرض فى هذا المجلس الموقر وعلى الملأ أرباحه وقيمة تجارته بالرغم من أن القانون يحوط ذلك كله بالسر والكتمان .

وهأنذا أعلن أن قريبى هذا الذى يرجو له صاحب ذلك الكتاب الكاذب أن يكون قد انتفع من ارتفاع سعر الكسب إنما هو تاجر تجزئة متواضع يشتغل بالتجارة بعد أن حصل على إحدى الشهادات الدراسية منذ ربع قرن ويشترى بضاعته المحدودة من تجار الجملة وقد أظهر استعداده لأن يضع دفاتره المسجلة وحساباته ومستنداته تحت نظر المجلس الموقر ، ولكنى آثرت أن أحصل من مصلحة الضرائب — بعد قبوله ورضاه — على بيان مفصل لأرباحه وقيمة ما دفعه من ضريبة على هذه الأرباح منذ نفاذ قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ للآن .

ويسرنى أن أتلو على مسامع حضرات النواب المحترمين بيان ما دفعه قريبى من ضريبة الأرباح التجارية عن الكسب منذ سنة ١٩٣٨ لغاية الآن :

مليم	جنيه	
٩٥٥	٥	عن المدة من ١ سبتمبر سنة ١٩٣٨ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ بواقع ٧ ٪
٨٦٧	١٧	عن سنة ١٩٣٩ بواقع ٧ ٪
٤٣	١٩	« ١٩٤٠ « ٨ ٪
٧٥٧	٢	« ١٩٤١ « ٩ ٪
١٠٤	٤	« ١٩٤٢ « ١٢ ٪

(تصفيق) .

وأترك للخطاب الرسمى الوارد لى من مصلحة الضرائب تفصيل أرباحه سنة فسنة وطريقة احتسابها ، وإنى أرفقه بهذه الإجابة راجيا مع حفظه بمكتب المجلس كمستند لمن يريد الاطلاع عليه من حضرات النواب المحترمين ألا يذكر اسم قريبى فى المضبطة صونا لحرمة التجارة التى قصدها القانون من بقاء قيمة أرباح التجار محوطة بالسرية وعقاب من يتسبب فى إذاعتها من الموظفين .

ويلاحظ الفرق الكبير فى الأرباح بين السنين الأولى والسنتين الأخيرتين كما أرجو أن يلاحظ أيضا أن المتشرف بالتحدث الى حضراتكم قد ولى الوزارة فى النصف الأخير من سنة ١٩٤٢ كما أن سعر الضريبة على الأرباح قد ارتفع فى السنة الأخيرة من ٩ ٪ الى ١٢ ٪ .

أما أسباب انخفاض قيمة الضريبة التى دفعها قريبى فى سنتى ١٩٤١ و ١٩٤٢ فترجع إلى أن هذا التاجر — كتاجر شريف يرعى حدود التسعير الرسمى — لم ير الكسب فى تجارة الكسب فاتجه — وهو عضو بمجلس مديرية الجيزة — إلى زراعة أطيانه الخاصة وما استاجره من اطيان أخرى .

من هذا ومما سبق أن سمعتموه من ردود حاسمة يتبين لحضراتكم أن محرر الكتاب الأسود قد تجنى علينا وعلى الوزارة التى نتشرف بالانتساب إليها وعلى رئيسها الشريف اليد الطاهر الذيل (تصفيق حاد) الذى طالما ترنم صاحب هذا الكتاب صباح مساء بنزاهته وتغنى بأمانته — تجنى على هؤلاء جميعا فى كل ما سود وكتب وما افق وكذب ولم يوفقه الله فيما حاول به أن ينهش كرامة الشرفاء ويطعن فى ذمة الأمناء . وهو هو الذى صاح من أعلى هذا المنبر أمام حضراتكم بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ قبل إخراجه من الوزارة بأقل من أسبوع قائلا : إن مركز كل وزير فى هذه الوزارة إنما يرتكز على النزاهة المطلقة" (تصفيق) .

هذه هى قولة الحق التى لا يزال يرن صداها فى الآذان ... ...

(تصفيق حاد متصل) .

تعليق حضرة السائل المحترم

أشكر لحضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة هذه البيانات الشافية الكافية ، التى بينت لحضراتكم أن كل ماقيل كذب فى كذب . والحق أنى لم أقصد من توجيه هـــذا السؤال الى معالى وزير التجارة والصناعة أن أستبين ما تعرفونه جميعا من نزاهته وشرفه . وانما أردت أن أعرف ما اذا كان مكرم باشا يعلم الغيب و يقرأ المستقبل فيعرف من ينتوى أن يشترى عزبة أو غيرها . فاذا كان كذلك ذهبت الى داره وسألته عن نفسى وعما اذا كان مقدورا لى أن أشـترى عزبة . (ضحك) وهل سيطول عمرى وستعدد زوجاتى وأنجب كثيرا من الأولاد ؟ لو أنى تبينت من اجابة معالى وزير التجارة والصناعة أن مكرم باشا يقرأ الغيب لسلكت السبيل الى داره وسألته عن مستقبلى (تصفيق) .

(١٤) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم مكاوى عن كميات الكاوتشوك التى صرفت لوزير الزراعة وأفراد عائلته بجلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"ذكر مكرم عبيد باشا فى كتاب وزعه أن النار التى شبت فى مخازن معالى وزير الزراعة الخصوصية بناحية كفر الجرايدة منذ أكثر من شهر قد التهمت كميات جسيمة من الكاوتشوك الجديد وعلق على هـــذا الخبر بما يفيد أن معاليه قد استغل مركزه الوزارى فى الحصول على هذه الكميات الكبيرة .

لذلك أرجو إفادتى عن كميات الكاوتشـوك التى صرفت لمعـالى وزير الزراعة منـذ تأليف الوزارة الوفدية إلى اليوم ، وعدد السيارات الخاصة التى يملكها معاليه ، وكذلك عن تلك التى صرفت لأفراد عائلة سراج الدين جميعا فى نفس هذه المدة".

بيان حضرة صاحب المعالى وزير التموين

تمتلك دائرة سراج الدين باشا (معالى فؤاد سراج الدين باشا واخوته) اثنتى عشرة سيارة منها عشر خصوصية . وسيارتان للنقل وبيانها :

١ —	سيارة رولزرويس	رقم	١١١٩٤
٢ —	« بويك ماستر...	«	١٦٥٤٦
٣ —	« « ستاندر	«	٢٣٧٦
٤ —	« بونتياك...	«	١٧٨٨١
٥ —	« رينو	«	١٣٩٥٣
٦ —	« مارسيدس	«	١٤٥٣٤
٧ —	« شيفروليه مودل سنة ١٩٣٨	«	٤٩٩٨
٨ —	« فورد	«	١٤٤٧٧
٩ —	« فيات تو بولينو	«	١٠٠٣٧
١٠ —	« « بليلا	«	١٤٤٥٥
١١ —	« لورى نقل شيفروليه... ...	«	٥٩٦ نقل غربية
١٢ —	« « « «	«	٦١٨ غربية

ولم يصرف لمعالى فؤاد باشا شخصيا إطارات داخلية أو خارجية وقد بلغت الإطارات التى صرفت باسم أخوته منذ وليت وزارة التموين عشرة إطارات خارجية ومثلها داخلية ، وهى كما يظهر لحضراتكم عدد متواضع إلى درجة لا تتناسب مع ما يملك معاليه وأخوته من سيارات ، وهى نسبة تقل فى المتوسط عن إطار واحد لكل سيارة ونقل كثيرا جدا عما كان يصرف لمن هم أقل من أخوة معاليه مركزا وغنى ونفعا للتموين .

ومن هذا يتضح أن مازعم مكرم باشا فى الكتاب الذى وزعه من أن معالى فؤاد باشا قد استغل مركزه فى الوزارة للحصول على كميات كبيرة من الكاوتشوك هو ادعاء بعيد عن الحقيقة . (تصفيق)

واذا كان هذا يسمى استغلالا للمركز فانى أترك لحضراتكم تسمية حصول مكرم باشا شخصيا فى شهر مايو سنة ١٩٤٢ وقبيل خروجه من الوزارة على ثمانية إطارات لسيارته الخاصة" . (تصفيق)

(١٥) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم مكاوى عن تمزيق محضر احتراق مخازن وزير الزراعة واستبداله بآخر بجلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" ذكر مكرم عبيد باشا فى كتاب وزعه تعليقا على الحريق الذى شب فى مخازن معالى وزير الزراعة الخاصة بناحية كفر الجرايدة العبارة الآتية :

(ولكن الألسنة الخبيثة تأبى إلا أن تقول إن المحضر الأول الذى ثبتت فيه الكميات الصحيحة الدقيقة قد مزق . وأثبتت فى محضر آخر كميات غير صحيحة ولا دقيقة .

أما الحكمة من التمزيق بعد الحريق فالمرجع فيها إلى رواة هذا النبأ الدقيق) فما مبلغ الصحة فى هذا الخبر ؟"

بيان حضرة صاحب المعالى وزير العدل

زعم مكرم عبيد باشا فى عريضته التى رفعها إلى مقام جلالة الملك تعليقا على حادث الحريق الذى وقع بمخازن حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا أن محضر التحقيق الأول الذى ثبتت فيه الكميات الصحيحة الدقيقة للأشياء التى أحرقت من سماد وكاوتشوك وزيوت و بنزين قد مزق وأثبتت فى محضر آخر كميات غير صحيحة ولا دقيقة .

وأحال فى بيان الحكمة من تمزيق المحضر على رواة هذا النبأ إليه :

وقد طلبت القضية من سعادة النائب العام ، وتبين من الاطلاع على القضية وهى رقم ٩٠٥ سنة ١٩٤٣ جنح بيلا أن الإشارة أرسلت عن الحادث فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والعشرين من صباح يوم ٤ مارس سنة ١٩٤٣ ، ووصلت إلى ممثل النيابة بعد عشرين دقيقة من تاريخ إرسالها ، وقد انتقل ممثل النيابة للبلدة ، ثم افتتح المحضر بمعرفته فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة عشرة ، وأجرى المعاينة فى الساعة العاشرة من صباح اليوم نفسه .

ولم يتناول البوليس تحقيق الحادث إطلاقا ولا فتح محضرا لأن المأمور ورجاله كانوا مشتغلين بإطفاء الحريق وانتهت مهمته بتبليغ الحادث للنيابة وتولى التحقيق كله من بدايته لنهايته القائم بأعمال نيابة بيلا محمد عبد الوهاب خليل ... وبعد أن أتم التحقيق قيدت القضية جنحة بالمادة ٣٦٠ عقوبات ضد مجهول وحفظت بموافقة سعادة النائب العام بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٣ ، هذه هى القضية وهذا هو محضر التحقيق فيها .

فكل ما جاء بالكتاب الأسود أو بالعريضة من وضع الخيال ولا أصل له . وها هى تحقيقات النيابة بين يدى جرت مجراها الطبيعى على يد القائم بأعمال النيابة .

وإنى فى موقفى هذا أمام الأمة كلها لأتحدى مكرم باشا أن يذكر :

أولا — ما هى التحقيقات التى تدعى أنها مزقت وما هى البيانات التى كانت فيها وعمل لطمسها ؟

ثانيا — من هو عضو النيابة الذى مزق التحقيقات وأثبت غيرها ؟

ثالثا — ما هى مصلحة معالى فؤاد باشا فى هذا التمزيق ؟

رابعا — لمصلحة مصر أم لمصلحة من يبلغ مكرم باشا الأجانب أن النيابة العمومية الأهلية ليست أمينة على التحقيقات وأنها تمزق بعض أوراق النيابة محاباة ومجاملة ... أليس هذا اتهاما للنيابة بالتزوير فى أوراق رسمية ؟

ألا فلينطق مكرم باشا فها هو الميدان فسيح أمامه ...وليصطنع شيئامن الشجاعة فيواجه المستندات الرسمية التى بيدى وهى تحقيقات حضرة عضو النيابة الذى تولى التحقيق من أوله الى آخره . أتشرف بإيداعها فى هذا المجلس ليطلع عليها من يشاء " .

(تصفيق) .

تعليق حضرة السائل المحترم

حضرات النواب المحترمين :

كل من شاء له سوء الحظ أن يقرأ هذا الكتاب الأسود لا بد قد لمس أن معالى وزير الزراعة كان محل حملة ظالمة . . .

الرئيس — لم يكن معالى وزير الزراعة وحده هدفا لهذه الحملة .

(ضحك) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم مكاوى — لقد بات مكرم باشا يتقلب على الشوك من معالى فؤاد سراج الدين باشا، ذلك الذى اشترى له عزبة دفع ثمنها من جيبه الخاص ، ولم يسدده مكرم باشا الى معاليه إلا بعد بضعة أشهر ، وما أصدق الحديث الشريف : " اتق شرّ من أحسنت اليه " (تصفيق) .

(١٦) سؤال حضرة النائب المحترم حسين فوزى البرادعى بك عن الأسمدة التى صرفت لوزير الزراعة
بجلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" ذكر مكرم عبيد باشا فى كتاب وزعه أن النار التى شبت فى مخازن وزير الزراعة الخصوصية بناحية كفر الجرايدة منذ أكثر من شهر قد التهمت فيما التهمت كميات جسيمة من السماد وعلق على الخبر بما يشعر أن معاليه قد استغل مركزه فى صرف كميات كبيرة من السماد بدون وجه حق .

فهل لمعالى الوزير أن يبين لنا كميات الأسمدة التى صرفت لمعالى وزير الزراعة منذ تأليف الوزارة الوفدية إلى اليوم وهل تدخل هذه الكميات فى حدود القواعد المقررة لصرف الأسمدة لكافة الناس أو تزيد أو تقل ؟ "

بيان حضرة صاحب المعالى وزير المالية

كل ما تسلمه حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا وزير الزراعة من بنك التسليف الزراعى المصرى لنفسه وبصفته وكيلا ووصيا على باقى ورثة المغفور له والده من أول يناير سنة ١٩٤٢ للزراعة الشتوية سنة ١٩٤١ — ١٩٤٢ لمختلف المحاصيل الزراعية وفى مختلف الزمامات الموزعة بها أملاكهم لغاية الآن هو كالآتى :

١ — ٧٠ طنا أى ٧٠٠ جوال صودا شيلى معدل ١٠٠ كيلو جرام لزراعة ١٤٠٠ فدان قمحا موسم ١٩٤١ — ١٩٤٢ من أطيان قدرها ٥٨٤٩ فدانا و ٢٠ قيراطا و ٢٠ سهما فى حيازتهم وذلك طبقا للقواعد المقررة وهى ٥٠ كيلو جراما لكل فدان .

٢ — ٢٠ طنا أى ٢٠٠ جوال سلفات نشادر معدل ١٠٠ كيلو جرام لزراعة ٢٠٠٠ فدان أرزا موسم ١٩٤٢ عن نفس الحيازة .

ويلاحظ أنه كان لمعاليه الحق فى صرف ٥٠ كيلو جراما عن كل فدان لنصف المساحة المنزرعة أرزا بشرط ألا تتجاوز هذه المساحة ٤٠ ٪ من مجموع الزمام الكلى المنزرع الذى فى حيازته .

وعلى هذا الأساس كان لمعاليه الحق فى الحصول على ٥٠ طنا أى ٥٠٠ جوال معدّل ١٠٠ كيلو جرام مع أنه لم يأخذ الا ٢٠ طنا أى ٢٠٠ جوال.

٣ — ٥٠ طنا أى ٥٠٠ جوال صودا شيلى معدل ١٠٠ كيلو جرام لزراعة ٢٠٠٠ فدان قمحا موسم ٤٢-١٩٤٣ من أطيان قدرها ٧٤٦٩ فدانا فى حيازتهم .

ويلاحظ أنه كان لمعاليه الحق فى صرف ٦٦ ٢/٣ طنا أى ٦٦٦ جوالا معدل ١٠٠ كيلوجرام طبقا للقواعد المقررة التى تقضى بصرف ثلث جوال معدل ١٠٠ كيلوجرام لكل فدان منزرع قمحا .

ومع أن لمعاليه الحق فى صرف ٢٠ كيلوجراما عن كل فدان يزرع ذرة فى سنة ١٩٤٢ فانه لم يصرف شيئا مع أن المساحة المنزرعة ذرة من الأطيان التى فى حيازتهم بلغت ألف فدان كان له أن يصرف من أجلها ٢٠ طنا أى ٢٠٠ جوال معدل ١٠٠ كيلوجرام .

ومن ذلك يتبين لحضرة النائب المحترم مقدم السؤال أن ما لوح وعرض به واضع الكتاب الأسود من استغلال وزير الزراعة لمركزه فى الوزارة للحصول على كميات جسيمة من السماد الكيماوى غير صحيح وإنه لا يعدو أن يكون مجرد افتراء " (تصفيق) .

(١٧) سؤال حضرة النائب المحترم عبد العزيز عيسى الدرملى عن الأطيان التى اشتراها يس سراج الدين من مصلحة الأملاك بجلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" جاء فى الكتاب الأسود الذى وزعه مكرم عبيد باشا أن الأستاذ يس سراج الدين شقيق معالى وزير الزراعة قد اشترى من مدة قريبة أطيانا من مصلحة الأملاك الأميرية بناحية دسوق مقدارها (٥٣٠ فدانا) وقد ذكر هذه الوقائع فى صورة تشعر بأن الصفقة هى لمصلحة وزير الزراعة وأنه قد تستر فى شرائها بشقيقه تخلصا من أحكام الدستور التى تمنع الوزير من مشترى شىء من أملاك الدولة وذكر تأييدا لذلك أن معاليه سافر إلى دسوق وعاين هذه الأطيان قبل مشترى شقيقه لها .

فما هى الحقيقة فى هذا الموضوع ؟ وما هى الظروف التى تمت فيها هذه الصفقة ؟ "

بيان حضرة صاحب المعالى وزير المالية

يريد صاحب الكتاب الأسود أن يلقى فى روع الناس أن معالى وزير الزراعة خالف أحكام الدستور وتحايل على مشترى بعض أملاك الدولة باسم شقيقه .

وحقيقة الأمر أن مصلحة الأملاك تطرح للزايدة فى فترات متقاربة قطعا من أطيانها الزراعية للبيع بالمظاريف المختومة .

وقد حددت لبيع خمس عشرة قطعة من اطيانها بناحية دسوق مجموع مساحتها ٨١٧ فدانا وكسورا جلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ وعممت النشر عن ذلك كعادتها فى الجريدة الرسمية والصحف السيارة .

واذاعت ذلك بالمديريات والوزارات والنوادى والهيئات الرئيسية ومجلسى البرلمان بالراديو وقد تعددت العطاءات التى تقدمت فى كل وحدة اذ تراوح عددها بين تسعة وثلاثة عشر عطاء .

وفتحت المظاريف بديوان مصلحة الاملاك الاميرية بمعرفة اللجنة المختصة وهى برياسة حضرة مديرها فى جلسة علنية شهدها جمهور من المزايدين .

واتضح للجنة من الاطلاع على العطاءات أن عطاء حضرة الاستاذ يس سراج الدين كان كالآتى فى وحدتين :

الاولى رقم ٥٠ مساحتها ٨١ فدانا وكسورا وثمنها الاساسى ٢٩١٦ جنيها و ١٨٨ مليما وأن عطاءه ٤٩٦٠ جنيها اى بزيادة عن الثمن الاساسى قدرها ٧٠٪

وبلغ عدد المزايدين فى هذه الوحدة ٩ مزايدين .

الثانية مكونة من قطعتين رقم ٥١ ورقم ٥٢ ومساحتها ١٠٣ أفدنة وكسور ثمنها الأساسى ٣٦٣٠ جنيها مصريا و ٧٩٥ مليما وأن عطاءه ٦٢٢٠ جنيها مصريا أى بزيادة عن الثمن الأساسى قدرها ٧١,٣٪ .

وبلغ عدد المزايدين فى هذه الوحدة ١١ مزايدا .

وقد اعتمد عطاؤه فى هاتين الوحدتين لأنه كان أكبر العطاءات المقدمة فى كل منهما ، إذ كان يقل العطاء الذى يليه فى الوحدة الأولى عن عطائه بمبلغ ٨٦٠ جنيها مصريا وكان يقل فى الوحدة الثانية بمبلغ ١١٢٠ جنيها مصريا .

هذا وقد قدّم حضرته عطاءات فى وحدات أخرى لم ترس عليه لأنه لم يكن صاحب العطاء الأكبر فيها .

وقد قدّمت أيضا حضرة السيدة عايدة هانم الديب حرم الأستاذ يس سراج الدين عطاءات فى بعض الوحدات فرسا عليها مزاد اثنتين منها :

الوحدة الأولى وهى مكونة من القطعتين رقم ٥٥ ورقم ٥٨ ومساحتها ٨٤ فدانا وثمنها الأساسى ٢٨٠٧ جنيهات مصرية و ٩٧٥ مليما ، فرست عليها بمبلغ ٤٦٧٥ جنيها مصريا .

أى بزيادة عن الثمن الأساسى قدرها ٦٦,٤٩ ٪

الوحدة الثانية وهى رقم ٥٧ ومساحتها ٥٠ فدانا وكسورا ثمنها الأساسى ١٧٥٨ جنيها و ٤٢٢ مليما فرست عليها بمبلغ ٢٨٠٥ جنيهات أى بزيادة عن الثمن الأساسى وقدرها ٥٩ ٪

وقد حصل تبادل بين الأستاذ يس سراج الدين وبين حرمه فى بعض الوحدات التى رسا مزادها عليهما وذلك بقصد تجنيب ملك كل منهما فأعطاها الوحدة رقم ٥٠ وأخذ منها الوحدة رقم ٥٧

ولو كان مشترى الأستاذ ليس سراج الدين وحرمه صوريا لذمة حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة أخيه لما كان هناك محل لهذا التبادل الذى كلفهما دفع رسوم تسجيل عنه بل كان المعقول أن تبقى الأطيان كما رست عليهما ما دام أن المالك الحقيقى لها غيرهما .

ومن هذا البيان يتضح الآتى :

١ — أن الأستاذ يس سراج الدين لم يرس عليه مزاد الا ١٨٤ فدانا وكسورا لا ٥٣٠ فدانا كما ذكر فى الكتاب الأسود .

٢ — أن تنازل الأستاذ يس سراج الدين للسيدة حرمه عن بعض ما اشتراه وتنازل هذه له عن بعض ما اشترته لغرض التجنيب يقطع بأن المشترى والتنازلات بعيدة عن الصورية .

٣ — إذا كان لما أراده صاحب الكتاب الأسود احتمال من الصحة لكان فى ميسور حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة أن يسخر باقى أشقائه فى المزايدة بدل أن يلجأ إلى السيدة حرم أخيه ولحضرات أشقائه كل الحق فى أن يشترى كل منهم ما يشاء كما اشترى الأستاذ يس ".

(تصفيق) .

كلمة حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة

ليس لى بعد هذا البيان الذى أدلى به معالى وزير المالية إلا كلمة واحدة أقولها إزالة لكل لبس ، وهى أن أبين للمجلس الموقر مقدرة السيدة عايدة هانم الديب زوجة شقيق يس سراج الدين على شراء مثل هذه الأطيان ، وبيانا لذلك أودع مكتب المجلس عقد بيع لأطيان كانت تملكها السيدة المذكورة مقدارها ٦٠ فدانا تقريبا ، وقد باعتها قبل أن تشترى تلك الأطيان بحوالى شهر وقبضت ثمنا لها قدره ١٩٠٠٠ جنيه .

(تصفيق) .

تعليق حضرة السائل المحترم

انى اكتفى بالبيان الذى ألقاه معالى وزير المالية ، هذا البيان الواضح الفاضح لما جاء على لسان مسيلمة القرن العشرين ، الذى اعتقد أنه سينال من شرف فؤاد باشا سراج الدين ذلك الوزير الشهم النبيل .

(تصفيق) .

(١٨) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل يوسف صالح عن الأوامر الإدارية بنقل زهور إلى منزلى وزير الزراعة ورئيس الوزراء

بجلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" أورد مكرم باشا فى كتابه الأسود تحت عنوان " قصة الزهور " صور أوامر إدارية قال انها صدرت من وزارة الزراعة عن زهور نقلت الى منزل معالیکم ورفعة رئيس مجلس الوزراء . فما هى حقيقة هذه المسألة ؟ " .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة

حضرات النواب المحترمين : لقد تبينتم فيما سمعتم من إجابات متعددة على الأسئلة الكثيرة التى وجهت الى حضرات أصحاب المعالى الوزراء، صورة من صور صاحب الكتاب الأسود — فرأيتم مكرما الكاذب .

وفى قصة الزهور سأكشف لحضراتكم عن صورة أخرى من صور مكرم المزور ، فقد لجأ صاحب ذلك الكتاب الى الافتراء على الحقيقة فألبسها ثوب الباطل والرياء ، فصور من بضع زهور ترسل من حين الى آخر الى منزلى أو الى منزل حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء الذى يستقبل فيه الكثير من الرجال الرسميين ويقيم فيه كثيرا من المآدب الرسمية ، أقول صور من هذه الواقعة البسيطة قصة طويلة حاكها خياله الكاذب ، فلما وجدها ضعيفة تحتاج الى التقوية عمد الى التزوير فزور أمرا إداريا ادعى أنه صادر من مدير متحف فؤاد الأول ، فعل ذلك لينفخ الروح فى قصته ويجعلها شيئا مذكورا .

انى — باعتبارى وزيرا مسئولا أقدر قيمة ما أقول — أقرر أمام حضراتكم أن الأمر الادارى المزعوم الذى أثبته مكرم فى كتابه إن هو الا

أمر مصطنع وأن مكرما قد اجترأ فضمن هذا الأمر الادارى العريضة التى قدمها الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك .

لقد احتوى الكتاب على أمرين :

الأول أمر تلك الزهور التى ترسل الى منزلى والى منزل رفعة النحاس باشا ذلك الأمر الذى سماه استغلالا لأموال الدولة ومنافعها .

أما الأمر الثانى فهو استخدام السيارات الحكومية وملؤها بالبنزين والزيت لتحقيق هذه الأغراض واصدار الأوامر مشددة لتنفيذها والتحذير من التأخير على حد تعبير صاحب الكتاب .

فهل تلك الزهور التى ترسل الى منازلنا هى من الكميات الهائلة التى تستدعى إصدار الأوامر الادارية قبل الارسال بيوم مع التشديد والتهديد للموظفين بالعقاب اذا ما تأخروا فى ذلك الارسال ؟ لن أذكر لحضراتكم من أمر هذه الزهور أكثر مما ذكره صاحب الكتاب نفسه فقد بين فى الصفحة ٢٠٠ أن جملة ما يرسل ٧٥ وردة و ٢٥ قرنفلة و ٧٥ زهرة بسلة . (ضحك) .

فهل يحتاج نقل مثل هذه الكميات من الزهور الى أوامر إدارية يصدرها مدير المتحف بإعداد السيارات وملئها بالبنزين والزيت ، والتحذير بالعقاب الشديد إذا لم تصل هذه الزهور الى منزل وزير الزراعة ؟

أما عن استغلال أموال الدولة فالمحكم عليه يجب أن نتبين ما إذا كانت هذه الزهور تباع أم لا ؟

والجواب بالنفى ، والدليل على ذلك ما سأتلوه على حضراتكم من تقرير رسمى لمدير متحف فؤاد الأول الزراعى وهو حضرة حامد سرى بك شقيق دولة حسين سرى باشا ، وهو موظف لا يمت الى الوفديين بصلة ، ولم يعرف عنه أنه ناصرهم يوما من الأيام :

"إن المتحف جرى على إرسال أشجار الزينة وأصص الزهور المكتوب عليها اسمه وزهور القطف والقيام بتنسيقها فى أغلب المناسبات والحفلات والمعارض التى تشترك فيها الحكومة أو تقيمها الجمعيات الخيرية المعترف بها ، لأن

الأصناف التى تنتجها حديقة المتحف هى أصناف ممتازة قلما يوجد مثلها عند الأهلين ، فمساهمة المتحف فى هـذه الأعمال تستدعى التفات الجمهور وتعتبر دعاية للمتحف ووزارة الزراعة من ناحية فلاحة البساتين .

"وقد قضى العرف منذ إنشاء حديقة المتحف ، كنوع آخر للدعاية ، أن تقدم فى مواسم التزهير طاقات من الزهور لزوار المتحف ، كما كانت ترسل لمعالى الوزراء والكبراء والجمعيات الخيرية ، وهو تقليد معروف لجميع معالى الوزراء الذين عملت تحت رياستهم مديرا للمتحف منذ سنة ١٩٣٨ ولم أجد اعتراضا من أحدهم على هذه الخطة بل بالعكس فان بعض معالى الوزراء ، وأخص بالذكر منهم حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الغفار باشا وزير الزراعة الأسبق ، إذ كان يرى معاليه أن يحمل هـذا التقليد بارفاق طاقات الزهور التى ترسل للوزراء والكبراء والجمعيات ببطاقات مبين عليها أنها مرسلة مع تحيات معاليه من متحف فؤاد الأول الزراعى .

"وأرجو أن يكون مفهوما أن المتحف لا يبيع أزهاره ولم ينشئ مشتله للتجارة بل للأغراض الفنيـة والعلمية كما قدمنا — وانى لا أعرف بين مصالح الحكومة من يتبع قاعدة أخرى ، فمشاتل مصلحة التنظيم بالقاهرة ووزارة الأشغـال بالقناطر الخيرية وبلدية الاسكندرية والمجالس المحليـة وتفاتيش الرى لا تبيع شيئا ممـا تنتجه من أزهار الفطف . والسبب الراجح فى ذلك — ولو أنها ليست متاحف ينطبق عليها ماذكرناه فى حالتنا — أن مايغرس فيها من الأزهار إنمـا جعل زينة لحـدائقها وتنسيق أروقتها ومداخلها وإكثار أنواع الأزهار وتبادلها كوسيـلة للرقى بالذوق الفنى لشعب" .

اذن ما كانت هذه الزهور ترسل الى رئيس الحكومة والوزراء فحسب ، بل كانت ترسل الى الكبراء وتقدم الى زائرى المتحف أيضا ، هذا ما كان متبعا من قبل ونحن لم نفعل مثل ما فعل غيرنا فلم نرسل الى الكبراء والوزراء ولا للنواب ولا لكل من يطلب كما فعل أحمد عبد الغفار باشا ، ورشوان

محفوظ باشا ، وراغب عطية بك ، وكل من سبقنى الى هـذا المركز ، فإذا كان مكرم باشا يعتبر هذا استغلالا لأموال الدولة وماسا بنزاهة الحكم ، فلماذا يترامى الآن فى احضان هؤلاء الذين استنوا هذه السنة ؟ ! ! (تصفيق حاد) ولمـاذا يقبل التعاون معهم ، بل يسعى اليه ؟ ! ! على أنى لا أطعن فى تصرف حضرات زملائى السابقين الذين ذكرتهم ، اذ أن تصرفهم كان صحيحا وفى حدود النظام المتبع لأن هذه الزهور — كما سـبق أن قلت — لم تزرع لتباع وانما لتوزع على طالبيها ، حثا للناس على الاكثار من زراعتها وتشجيعا على فلاحة البساتين .

وإنكم لتدهشون ياحضرات النواب حين تعلمون أن هذه الزهور لم يكن توزيعها مقصورا على الوزراء وهم فى الحكم ، بل كانت توزع عليهم وهم خارج الحكم ، فكانت ترسـل إلى سعادة عبد المجيد ابراهيم صالح باشا ، وسعادة هيكل باشا ، وأكثر من هذا فإن هذه الزهور ظلت ترسل يوميا إلى سعادة هيكل باشا إلى أيام قليلة مضت ، ولا تزال ترسـل إلى الجمعيات الخيرية والمستشفيات وغيرها ، وتزين بها مكاتب الموظفين فى الوزارة .

حضرات النواب المحترمين :

هذا يدلكم على تفاهة هذه المسألة ، وعلى أن إرسال الزهور وتوزيعها على من يطلبها أمر مألوف ومتبع ، حتى إن مدير المتحف لم ير بأسا من إرسالها إلى وزراء سابقين واستمر على هذا النحو ولم ينقطع عنه إلا منذ مدة قريبة دون أى أمر منى لأننى — شخصيا — لا أهتم بمثل هذه المسائل التافهة .

ويظهر أنه توقف عن إرسال الزهور وتوزيعها عندما قامت ضجة المتحف والزهور ، ويقرر هذا حامد سرى بك ، وهو كما قلت شقيق دولة حسين سرى باشا ، وليس هناك من حجاب بين مكرم باشا وسرى باشا ، فليسأله إن كان ماقلته كذبا . على أنى ياحضرات النواب المحترمين أقدم لكم الدليل على نزاهة وزراء الشعب ولا إخالكم فى حاجة إليه ، وإنى أتحدى مكرم باشا أن يأتينى بقسيمة — مثل التى سأقدمها — صادرة من وزير من الوزراء السابقين الذين يتعاون معهم الآن ويرتمى فى أحضانهم .

من بين هذه الزهور صنف اسمه الأبصال ، وهذا الصنف عليه اقبال كبير ولذلك جرت العادة أن تبيعه الوزارة — دون باقى الزهور — بثمن زهيد لوضع حد لكثرة الطلبات عليه ، كان من بين الزهور التى يقول عنها مكرم باشا إنها أرسلت الى منزل رفعة رئيس الوزراء بعض هذه الأبصال ولكنى دفعت ثمنها . . . (تصفيق) .

هذه الزهور ليست بالشىء الكثير ، وكان يمكن أن تمر دون أن يشعر بها إنسان ولكنى أبيت إلا أن أدفع الثمن وهو ٦٤ قرشا ما دام من حق الوزارة أن تتقاضاه ، ولعل رفعة رئيس الوزراء يسمع هذا لأول مرة . (تصفيق) .

هذه القسيمة رقمها ٣٨٥٣٥٤ وثابت بها أن قسم البساتين تسلم من وزير الزراعة ستمائة وأربعين مليما ثمن زهور من تفتيش قسم البساتين بالقناطر الخيرية وتاريخ القسيمة ٢١ فبراير سنة ١٩٤٣ أى قبل ظهور الكتاب الأسود ، وقبل تقديم العريضة لمقام جلالة الملك ، بل ربما قبل التفكير فى وضع هذا الكتاب (تصفيق) .

الأغرب من هذا ، يا حضرات النواب المحترمين ، بل والمؤلم ، أن يزج مكرم باشا بين سطور هذه القصة المزرية باسم المغفور له عبد الواحد الوكيل باشا ويقول إن الزهور التى أرسلت الى منزلى — بمقتضى الأمر الادارى الذى سأتكلم عنه — إنما أرسلت لتوضع على قبر المغفور له عبد الواحد الوكيل باشا ، وكأنه لم يكفه الأحياء ينهش فى أعراضهم فذهب إلى القبور ليشفى فى ساكنيها غله وحقده الدفين .

لقد توفى المغفور له الوكيل باشا فى ٩ أغسطس سنة ١٩٤٢ وتاريخ هذا الأمر المزعوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، أى بعد مضى شهر تقريبا على الوفاة

هبوا يا حضرات النواب المحترمين أن صهر رئيس الحكومة انتقل إلى جوار ربه ، وهبوا أن وزارة الزراعة قدمت باقة من الزهور باسم الوزارة ،

فهل فى هذا ما يتنافى والمجاملة من وزارة لرئيس الوزراء . ومع هذا فشىء من ذلك لم يحصل ، إنما هو الافتراء وشهوة الانتقام حتى من الأموات . !

الآن يا حضرات النواب المحترمين أنتقل إلى النقطة الثانية وهى الأمر الإدارى المزعوم المزور . وقبل أن أناقشه أريد أن أتلو على حضراتكم ماجاء بالكتاب الأسود . تحت عنوان " قصة الزهور " :

"وأبدأ يامولاى ، بقصة الزهور التى يحتل المكان البارز فيها وزير الزراعة الحالى معالى فؤاد سراج الدين باشا . وهى قصة تحتوى فى مغزاها على مزيج مدهش من الاستهتار بواجبات الوظيفة والتهالك على منافع الدولة ، بالغة ما بلغت قيمتها المادية من هوان " .

ومكرم الذى يقول عنى هذا ، كنت أتمنى أن يكون موجودا الليلة ، لأقول له فى وجهه انى الشخص الذى نزل لك عن ٢٠٠ فدان كان شارعا فى شرائها ثم تركها لك طائعا مختارا بمجرد أن رأى منك رغبة فى شرائها ، بل سافر الى الاسكندرية لينجز لك الصفقة ، بل دفع عنك العربون لبضعة أشهر ، وان شخصا هذه اخلاقه لا يمكن أن ينقلب بين يوم وليلة هذا المنقلب .

(تصفيق حاد) .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — كم العربون ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة — ٢٠٠٠ جنيه ، واليكم بقية ما جاء بالكتاب بهذا الخصوص .

" ذلك أنه لما انتقل إلى رحمة الله المغفور له عبد الواحد الوكيل باشا كان رفعة رئيس الوزراء يسكن يومئذ دار وزير الزراعة فى (جاردن سيتى) قبل استئجار منزله الجديد فى ذلك الحى ، فما كان من معالى سراج الدين باشا إلا أن أصدر أمره إلى موظفى وزارته بأن تجمع الزهور من حديقة المتحف الزراعى فى صباح الخميس من كل أسبوع وترسل إلى دار معاليه — حيث كان ينزل رفعة رئيس الحكومة — على أن يتولى حملها إلى هناك عامل خاص من الموظفين فى سيارة (بوكسفورد) من سيارات الوزارة .

ولا تنتهى مهمة العامل والسيارة الحكومية عند هـذا الحد ، بل يجب أن تملأ السيارة بالبنزين حتى إذا رتبت الزهور ونظمت بعد وصولها إلى دار رئيس الوزراء ، حملت مرة أخرى فى (البوكسفورد) لتوضع على قبر الفقيد الكريم .

وقد ورد فى إحدى المذكرات الرسمية التى صدرت إلى الموظفين للقيام بهذه المهمة تهديد صريح وتحذير من عواقب الإهمال والتأخير وهذا هو نص المذكرة — (وهى مرفقة مع غيرها بمجموعة الوثائق) :

مذكرة

إلى حضرة المحترم رئيس قسم البساتين والحديقة .

إلى الأسطى حسن نوفل .

عُلِمْ ... إمضـاء
حسن نوفل

إلى فهمى العادلى .

يراعى أن يصل الورد والزهور إلى منزل حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة بشارع أحمد باشا رقم ١٠ بجاردن سيتى فى تمام الساعة السابعة والنصف من صباح غد الخميس ٣ الجارى .

وعلى فهمى العادلى أن يذهب مع الزهور إلى معاليه بالبوكس .

وعلى الأسطى حسن نوفل إعداد البنزين الكافى فى البوكس ليكون تحت تصرف معاليه .

وأى إهمال أو تأخير فى تنفيذ هذه الأوامر سينظر فى أمر المتسبب ٤

٣ سبتمبر سنة ١٩٤٢

مدير متحف فؤاد الاول الزراعى"
الامضـاء

هذا هو الأمر الإدارى الذى يدعى مكرم باشا أنه صدر من مدير متحف فؤاد الأول الزراعى إلى هؤلاء الموظفين مسخرا إياهم فى توصيل الورد إلى منزله ، وإنى أكرر للمرة الثانية وعلى مسئوليتى أن هذا الأمر مزور ، أما من هو المزور ، ومن هو المحرض على التزوير ، ومن هو الذى استعمل الورقة المزورة مع علمه بتزويرها ، فإليكم البيان ، ثم احكموا بعد ذلك على أخلاق صاحب الكتاب وعلى مبلغ صحة ما جاء فى الكتاب من مستندات .

فأول ما يلاحظ على صورة ذلك الأمر أن صيغته غير طبيعية ، إذ لو كانت طبيعية لاكتفى بأن يقال :

إلى فلان ... ...

يراعى توصيل الورد إلى منزل معالى وزير الزراعة " .

ولكن هذه الصيغة التى يتعمد فيها ذكر اسم الجنايني ثم اسم السائق وأن عليه أن يملأ السيارة بالزيت والبنزين ليكون تحت تصرف وزير الزراعة ... ، كل هذا التفصيل يدل على أن هذه الصيغة غير طبيعية ، ولا يمكن أن تصدر من جهة إدارية رسمية .

ثانيا — هناك دليل مادى قاطع يثبت تزوير هذا الأمر ، إذ نجد أمام اسم الأوسطى حسن نوفل كلمة "علم" ثم إمضاؤه ، وقد وقع فعلا على هذه الورقة ، مع أنه سائق باليومية لا تزيد يوميته على سبعة قروش . كذلك ذكر اسم فهمى العدلى الجنايني وإمضاؤه . أما إمضاء مدير المتحف فغير مثبتة ، فما السر فى هذا ؟ هل يريد التستر على اسمه؟ هذا غير معقول لأن الجميع يعرفون من هو مدير متحف فؤاد الأول الزراعى . كذلك غير صحيح أن يقال إن إغفال اسمه إنما كان عدم اكتراث بذكر الأسماء ، واكتفاء بذكر الألقاب . والدليل على ذلك أن حسن نوفل قد وقع بامضائه تحت اسمه مع أنه مجرد سواق باليومية . أما مدير المتحف وهو موظف فى الدرجة الأولى فليس له توقيع ثابت .

ولو كان حضرته غير موجود لأمضى هذا الأمر وكيل المتحف أو سكرتيره أو أى موظف مختص . ولكن الواقع ياحضرات النواب المحترمين أنه لا مدير المتحف ولا وكيله ولا أى موظف من موظفيه قد وقع هذا

الأمر ، اللهم إلا اذا كان الشخص الذى سأخبركم عنه قد وقع الأمر باسم معين ، فيكون قد ارتكب جريمة تزوير إمضاء موظف . والله أعلم اذا كانت العريضة التى رفعت الى جلالة الملك فيها هذا الأمر موقعا بامضاء الموظف أولا ، ولكن الصورة المتداولة بين الناس لم يذكر فيها امضاء أحد من الموظفين . هذا الدليل يقطع فى الواقع بأن هذه الورقة مزورة ، و يقطع بأن مكرم باشا يعلم أنها مزورة .

فتعمد عدم ذكر اسم من وقع هذه الورقة يقطع بأن هذا الأمر غير صحيح كما قلت . ولو كان يعتقد عن حسن نية أن هذه الورقة صحيحة لما كان هناك مانع من ذكر اسم موقعها سواء كان مدير المتحف حامد سرى بك أم الباشكاتب أم السكرتير نيابة عنه . أما أن يذكر اسم حسن نوفل سائق الموتوسيكل واسم محمد أبو العلا الجنايني ولا يذكر اسم مدير المتحف الذى أصدر الأمر ، فدليل على أن مكرم باشا يعلم أن المدير لم يوقع هذه الورقة وأنها مزورة ، إذ لا يستطيع أن يعلل لماذا ذكر اسم حسن نوفل وتوقيعه ولم يذكر اسم من أصدر الأمر ، ولذلك أستطيع أن أقرر أن الامضاء الثابت فى العريضة المقدمة لجلالة الملك مزور ولا أصل له من الصحة .

أكثر من هذا ، ياحضرات النواب ، أن مدير المتحف إذا ما أراد أن يصدر أمرا كهذا فانما يصدره إلى رئيس قسم البساتين والحديقة ، وهو موظف فى الدرجة الخامسة الفنية ومختص بهذا العمل . و يكفى أن يكون الأمر بصيغة بسيطة "إلى حضرة مدير الحديقة : أرجو إرسال كذا من الورد إلى منزل وزير الزراعة" أما أن يذكر مع اسم رئيس القسم وهو موظف فى الدرجة الخامسة اسم محمد أبو العلا الجنايني وحسن نوفل السواق فهذا يتنافى مع الصيغة المعتادة للأوامر الادارية . وكثير من حضراتكم كان موظفا و يعرف صيغة مثل هذه الأوامر . ولكن ذكر جميع الأسماء فى ورقة واحدة قد قصد به توفير جميع العناصر التى تتكون منها الحلقة الفولاذية ، التى لا يستطيع أن ينفذ منها وزير الزراعة على زعم مكرم باشا فذكر اسم رئيس الحديقة والسائق والجنايني فى أمر واحد وورقة واحدة يجعل القصة محبوكة .

والأغرب من هذا يا حضرات النواب المحترمين ، وهو يقطع فى الدلالة على أن هذا الأمر مختلق ولا نصيب له من الصحة ، وأنه لم يمر بالادارات المختلفة التى يمر بها عادة أى أمر ادارى يصدر فى مصلحة ما ، هو أن تاريخ ذلك الأمر ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ونصه : " يراعى أن يصل الورد والزهور فى تمام الساعة السابعة والنصف من صباح غد الخميس ٣ الجارى " وتلاحظون حضراتكم أن ميعاد التنفيذ هو ٣ الجارى وهو اليوم التالى لتاريخ هذا الأمر وهو ٣ الجارى أيضا . وهذا يدل على أن كتابة هذا الأمر لم تصدر إلا من شخص واحد تسرع فى كتابته فوقع فى هذا الخطأ . ولو كان الأمر حقيقيا لمر فى الأقلام المختصة ، ولأخذ دوره فى المراحل المختلفة التى لا بد منها لتنفيذه ، ولأمكن لأى موظف من الموظفين الذين يتداولونه أن يتدارك هذا الخطأ . وأغرب من ذلك أيضا يا حضرات النواب المحترمين أن مدير متحف فؤاد الأول الزراعى ، وهو شقيق دولة حسين سرى باشا ، ولا يمت للوفديين بصلة ، قرر صراحة أنه لم يوقع على هذا الأمر ، وأنه لم يصدر من المتحف ولا أصل له فى ملفاته .

الرئيس — متى قرر هذا ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة — لقد قرر هذا فى تحقيق أجرته الوزارة .

لو كان هذا الأمر صحيحا ، يا حضرات النواب المحترمين ، لاستطاع مكرم باشا أن يحصل على صورة صحيحة لهذا الأمر ، ويقدمها الى حضرة صاحب الجلالة الملك ضمن كتابه ، ولكنا وجدنا لهذا الأمر صورا فى الملفات الخاصة بذلك طبقا لما هو متبع فى كل أمر ادارى حيث يوضع الأصل فى الملف وتوزع صور منه على الأقلام المختصة .

اسمعوا حضرات النواب المحترمين :

إن حسن نوفل السائق ، رجل لا يعرف القراءة والكتابة ، يا حضرات النواب ، ولا يعرف الا التوقيع ، وقد قال إن موظفا من المتحف يدعى

جورجى نجيب الراهب حضر إليه يوما ما ، وقدم له ورقة قال له إنها خاصة بعمله ، وطلب منه التوقيع عليها ، وكان جورجى فى ذلك اليوم منتدبا كسكرتير خاص لمدير المتحف ، فاعتقد حسن نوفل صحة ادعائه ووقع على الورقة . وعلى ذلك فالتوقيع الصحيح الوحيد هو توقيع حسن نوفل . ولا يخفى أن القصد من هذا التوقيع هو اظهار تسخير السائق الذى لا يعرف القراءة والكتابة كما قلت ، ولا يدرى من حقيقة الأمر شيئا ، وليس من الذكاء بحيث يدرك أن الأمر خلو من توقيع المدير أو غير المدير .

هذا هو السر يا حضرات النواب فى توقيع حسن نوفل ، ولم يذكر مكرم باشا فى كتابه من الذى وقع الأمر بل أثبت هذا الأمر فى كتابه ، وكل ما ورد فيه هو توقيع حسن نوفل .

يتبين لحضراتكم من هذا الذى ذكرت ، أن جورجى الراهب هو الذى اصطنع هذا الأمر ، وهو الذى زوره . وإلى حضراتكم ما هو أعجب من ذلك : سئل جورجى الراهب ، هل عملت أمرا لحسن نوفل بتوصيل زهور إلى منزل وزير الزراعة ، وطلبت منه التوقيع عليه ففعل ؟ فقال نعم ، لأن وزير الزراعة كان قد أقام حفلة لوفد الصحافة الفلسطينية وطلب زهورا لوضعها على المائدة فأرسلناها إليه . واذا علمتم يا حضرات النواب أن وفد الصحافة الفلسطينية قد شرف دارى يوم ١٧ يناير سنة ١٩٤٣ وأن الأمر المزعوم تاريخه ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، أدركتم تماما وضوح التزوير فى هذا الأمر . ثم إذا كان الأمر صحيحا ، وهو يقول إن الدعوة لحفلة عشاء ، فما هو وجه العجلة فى ارسال الزهور فى السابعة والنصف صباحا ؟ ! لم لا ترسل فى العاشرة أو الحادية عشرة صباحا ؟ !

مما تقدم تتبينون أن جورجى نجيب الراهب يقر أن هذا الأمر كان بيده ، وأنه قدمه لحسن نوفل لتوقيعه وقد شهد بذلك حسن نوفل .

وقد تتساءلون . ماهى صلة جورجى الراهب بمكرم باشا ؟ ! وهذه هى الحلقة التى ستتبينونها الآن .

كان جورجى هذا موظفا بمتحف فؤاد الأول الزراعى وفصل فى ٢٧ مارس سنة ١٩٤٣ أى قبل ظهور الكتاب الأسود ، وقبل ظهور الأمر فيه ، بل قبل تقديم العريضة لحضرة صاحب الجلالة الملك .

والآن سأشرح لحضراتكم لماذا فصل جورجى نجيب الراهب .

فصل لأنه ضبط مساء يوم يقع بين ٢٠ و ٢٧ مارس سنة ١٩٤٣ متلبسا بتسلم منشورات سياسية من ساعيين بمتحف فؤاد الأول الزراعى . نعم ضبط ليلا فى الطريق العام أثناء تسلمه آلافا من هذه المنشورات ، التى ليست فى الواقع منشورات بالمعنى المعروف ، بل كانت حافظة من سبع صفحات أو ثمانى ، مبينا بها جميع المستندات والوثائق بعنوان يشير إلى ذلك ، ومن بين هذه المستندات الأمر الإدارى الخاص بالمتحف . وهذه الحافظة هى التى وردت فى الكتاب الأسود ، وقد طبع منها ما يقرب من سبعة آلاف نسخة .

علمتم يا حضرات النواب مما تقدم أن جورجى نجيب الراهب كان متصلا بمكرم باشا قبل ظهور الكتاب ، وهو الذى أشرف على طبع الوثائق ، ومن بينها هذا الأمر الذى طلب من حسن نوفل التوقيع عليه . وأظنكم وقد عرفتم الصلة التى بينه وبين مكرم باشا تتفقون معى على تحديد من هو المحرض على تزوير الأمر الادارى . (تصفيق حاد)

أما وقد عرفنا يا حضرات النواب من هو المزور ، ومن هو الشريك بالتحريض والاتفاق ، بقى أن نعرف من هو المستعمل لهذه الورقة المزورة . إن المستعمل لها هو مكرم عبيد باشا صاحب المصلحة فى التزوير . ولأى مقام سام قدمها يا حضرات النواب ! ! قدمها إلى جلالة الملك ، على أنها مستند صحيح ، وهو يعلم تماما أنها مزورة ومصطنعة . أنظروا إلى أى حد بلغت جرأته على الحق وبلغ عدم تقديره لهذه المسئولية الكبيرة .

سيدى النائب المحترم موجه السؤال . هذه هى قصة الزهور أو بالأحرى قصة الزور . (تصفيق حاد متصل)

تعليق حضرة السائل المحترم

حضرات النواب المحترمين :

قرأت الكتاب الأسود ، وأؤكد لحضراتكم أننى — مع حكمى عليه بأنه عمل مزيج من الحماقة وسوء التصرف — لم أكن أعتقد لحظة أن الحماقة وسوء التصرف يصلان بالانسان الى حد التزوير والتلفيق الذى أوضحه معالى وزير الزراعة (تصفيق) .

والواقع ياحضرات النواب المحترمين أننى صممت — بعد أن سمعت هذه الإجابة — على أن أوجه استجوابا الى معالى وزير الزراعة بصدد هذا السؤال بالذات ، ليتسنى لواضع هذا الكتاب ، ولمن يقاطعونا من حضرات النواب فى كل ليلة ، التكلم فى هذا الموضوع ، وليتبين لحضراتكم مبلغ الجرأة التى ظهرت فى هذه الآونة من رجل كنا نعتقد أنه — على الأقل — لا ينحدر الى هذا الدرك . ولقد أصابنى شخصيا نصيب ضئيل مما ورد فى هذا الكتاب . واذا سمح لى بالكلام ، أوضحت لحضراتكم كيف كان يعمل مكرم باشا وهو وزير — أستغفر الله — بل وهو أمير فى وزارة رفعة النحاس باشا (تصفيق حاد) .

حضرات النواب المحترمين : أستميحكم عذرا إذا أنا استعرت بعض تعبيراته بنفسها عند ما أذكر أن القلب لمفعم بالحزن ، وأن اللسان لمالجم ، واذا تكلم فسترون كيف كان يحكم — أستغفر الله — بل كيف كان يتحكم حتى ضاق به إخوانه ذرعا فقامت هذه القيامة التى ستنقلب على رأسه باذن الله .

(تصفيق) .

وإنى إذ أختتم كلمتى أكرر القول أنى سأوجه استجوابا عن هذا السؤال لنرى ما سيحل بصاحب الكتاب بعد الآن (تصفيق) .

(١٩) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر عن بذخ رئيس الوزراء

بجلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" نسب مكرم باشا إلى رفعتكم فى كتاب وزعه أنكم قد غيرتم طريقة معيشتكم وعمدتم الى البذخ والتبذير وظهرت عليكم نعمة الثراء الطارئ، فمن سيارة يبلغ ثمنها ثلاثة آلاف جنيه نزل عنها لكم المسيو كوتسكا المليونير، الى سكن ميناهاوس بمبلغ لايقل عن ألف جنيه، الى تأجير مسكن فى جاردن سيتى بخلاف مسكنكم فى مصر الجديدة وما يتكلفه ذلك من نفقات .

وقال ان هـذه مجرد أمثال تدل على ما يقتضيه هـذا المستوى الجديد فى المعيشة من انحراف فى طريقة الحكم .

فهل لرفعتكم أن تردوا على تلك المزاعم بما يضع الأمور فى نصابها و يفندها تفنيدا قاطعا حاسما ؟"

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

" انسياق الى البذخ والترف واثراء من غير طريق الشرف "

حضرات النواب المحترمين

أستميحكم أن أتلو على مسامعكم طرفا مما ذكره صاحب الكتاب، فى هذا الباب، مشوها الحقائق، ملفقا الأرقام، مسودا كتابه بخيالات وأوهام .

قال فى عريضته لجلالة الملك وفى كتابه ما نصه :

"٣ — سيارة كوتسيكا . . . الخ

لعل الاشارة الى شراء هـذه السيارة وما اليها من أدوات الترف ابلغ فى الدلالة على العقلية الجديدة التى حازها النحاس باشا فاستحوذته ، وكسبها فكسبته . . . فلقد رأينا أن معيشة الترف كانت من العوامل التى أدت

بالنحاس باشا وأهله الى الرغبة فى الثراء ، فلا عجب أن يؤدى الثراء فى دوره الى الاستزادة من الترف . . . وهكذا دواليك فلن تكون الحلقة الا مفرغة ، ما دامت الأموال تتوالى سابغة مسبغة !

الحكومى والمنزلى .

ولقد كان للنحاس باشا كرئيس للوزراء ووزير للداخلية والخارجية ثلاث سيارات يستعملها فى شؤونه الحكومية والمنزلية ، ولكنه أبى إلا أن يشترى لرياسة مجلس الوزراء سيارة جديدة فخمة من طراز با كار يبلغ ثمنها الأصلى ثلاثة آلاف جنيه وتمتاز على غيرها من السيارات "الديموقراطية" بأن بها جهازا لتكييف الهواء ، فيبرد فى الصيف ويسخن فى الشتاء ... ... الى غير ذلك من معدات الراحة والفخفخة التى يستمتع بها ذوو الثراء ... ...

ولكن هذه السيارة الفخمة تملكها الحكومة فهى سيارة حكومية ولرفعة رئيس الوزراء صفة أخرى منزلية تقضى سيارة منزلية ، ولا يصح بل ولا يليق أن تقل المنزلية عن أختها الحكومية ... ... ومن ثم استقر الرأى على شراء سيارة با كار من نفس الطراز ، فخوطب صاحب السيارات فى هذا ، فتبين أن للسيارة الحكومية أختا فى عصمة أجنبى مليونير هو المسيو كوتسيكا .. ولم يكن مفهوما أن يفضل المسيو كوتسيكا شخص رئيس الحكومة فيحتفظ لنفسه بسيارة لا تملك مثلها الا الحكومة ... ... وقد يملك المال الوفير ، شخص ليس بالمليونير ... ...

وبناء عليه طلب الى التاجر أن يتصل بالمسيو كوتسيكا ويرجوه التنازل عن شراء السيارة فما كان من المسيو كوتسيكا إلا أن قال انه وما يملك رهن مشيئة رئيس الوزراء وتنازل فعلا عن شراء السيارة وأخذها النحاس باشا لنفسه ملكا خاصا" .

ثم قال فى معرض آخر تكملة لهذا الموضوع :

"ولم تكن هذه السيارة الفخمة التى اشتراها النحاس باشا لنفسه هى وحدها من أدوات الترف التى كلفته آلافا من الجنيهات ، ولكنى ذكرتها دون غيرها

من المشتريات (كالأثاثات، وغيرها مما لدينا دليله ولا يصح تفصيله) من باب التمثيل على ما يبذر بذرا وتبذيرا من المال الوفير .

وليت مظاهر الثراء مقصورة على الشراء ، فهناك مستوى المعيشة إذا ما ارتفع عن الحد المألوف فانه يستتبع حتما الطفرة فى الانفاق غير المألوف وبخاصة إذا كان الثراء طارئا جديدا لم يتعوده صاحبه وحسبى فى ذلك أن أشير إشارة عابرة الى ما يعرفه جميع زائرى النحاس باشا وأهله من بذخ فى المعيشة وفى الانفاق لا يتوافر إلا لثرى لا يخشى الاملاق . ولقد كان الناس يعجبون كيف يقضى النحاس باشا وأهله شهورا فى مينا هاوس ينفق فيها ما لا يقل إن لم يزد عن ألف من الجنيهات ، ثم يستأجر لسكنه غير سكنه فى مصر الجديدة قصرا فى جاردن سيتى كان إيجاره الشهرى قبل صدور الأمر العسكرى برفع الإيجارات خمسين جنيها غير ما يتكلفه من نفقات .

ولكن لو أنهم وقفوا على ما يعرفه العارفون — ولا محل لتفصيله — من نفقات تنفق من غير حساب على ما يسميه الفرنسيون Traids de vie لعجبوا كل العجب من أين والى أين هذه النفقات ، والألوف المؤلفات ... ...

ولكنا لم نشأ يامولاى إلا أن نسجل هنا بعض الوقائع والصفقات التى قدمنا عليها الدليل ، وهى كافية لمجرد التمثيل ... ... "

*
* *

انتهى ذلك الإفك المبين ، والى حضراتكم الوقائع بلا تزويق ولا تزييف

سيارة كوتسيكا

" منذ تولينا الوزارة فى فبراير سنة ١٩٤٢ كانت السيارات التى يقدمها النقل الميكانيكى لرئيس الحكومة عاطلة جميعها تقف فى الطريق من وقت الى آخر ، ولم تنفع فيها التصليحات الميكانيكية ، فكنا إذن فى حاجة ملحة

لشراء سيارة جديدة أينما وجدت حتى لا تتعطل أعمالنا ولا تقف بنا مرارا فى أثناء سيرنا ... ...

وفى شهر أبريل سنة ١٩٤٢ حضر الينا مسيو لانيادو وكيل محل ميشيل بناكى وعرض علينا سيارة باكار سوبر ليموزين موديل سنة ١٩٤٢ قائلا ان ثمنها ثلاثة آلاف جنيه، فأجبته ان مسألة الثمن تنظر الحكومة فيها، وعرضت أمر هـذه السيارة على مجلس الوزراء وكان مكرم باشا اذ ذاك وزيرا للمالية فوافق الوزراء على شرائها وترك تقدير ثمنها للنقل الميكانيكى ..... ثم قلت لوكيل بناكى انى أرغب فى شراء سيارة أخرى مثلها تكون خاصة لى ، فأجاب انه لم يرد مع هـذه السيارة الا سيارة أخرى مثلها حجزناها للمسيو كوتسيكا صهر بناكى ، وهى من نفس الماركة والموديل . فطلبت اليه أن يستفهم من كوتسيكا عما اذا كان يمكنه الاستغناء عنها لأشتريها أنا ، وبعد أيام قال لى وكيل بناكى ان كوتسيكا وافق على الاستغناء عن السيارة وكانت اذ ذاك فى الاسكندرية ثم أحضرها الىّ ، فأخبرت الوزراء بشأنها ومنهم مكرم باشا ، فنصح الىّ مكرم باشا أن أتريث فى دفع الثمن الى محل بناكى حتى تبت الحكومة فى ثمن السيارة الحكومية لأن قواعد الشراء خاضعة لنظام خاص تسير عليه الحكومة . فوافقت على ذلك وأخبرت وكيل المحل أنى سأقوم بدفع ثمن سيارتى الخاصة مثلما يتقرر للسيارة الحكومية .

وقد رأيت جعل السيارة التى وصلت إلىّ أخيرا هى السيارة الحكومية على أن تكون الأولى هى الخاصة بى ، وسجلت ذلك بقلم المرور، وفى النقل الميكانيكى .

وبعد ذلك قدم بناكى طلبا إلى الحكومة يطلب فيه ثمن سبع سيارات باكار منها السيارة الخاصة برئيس الحكومة وست سيارات أخرى كل واحدة منها ذات خمسة مقاعد مقدرا لها جميعها ١٢ ألفا و ٧٠٠ جنيه .

وكان الثمن الذى قدره بناكى للسيارة التى أخذتها ثلاثة آلاف جنيه . يضاف اليه ٧٥ جنيها ثمن ملحقات بها .

أخذت المفاوضات بين الحكومة و بين محل بناكى شوطا طويلا فى تقدير الثمن لهذه السيارات السبع ، وقد عرضت الحكومة عليه فى ١٨ يوليه سنة ١٩٤٢ مبلغ ٥٢٨٢ جنيها و٥٠٠ مليم ثمنا للجميع ، رفض قبول هذا المبلغ بخطاب فى ٢٥ منه فأمر معالى وزير المواصلات بتأليف لجنة يرأسها حسين فهمى بك وكيل وزارة التموين للنظر فى تقدير الثمن المناسب ، فقررت للسيارات السبع ٧٥٤٠ جنيها ، وأرسلت الحكومة لمحل بناكى فرق الثمن فى ٢١ فبراير سنة ١٩٤٣ إلا أنه عاد فأرسل خطابا بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٣ يطلب فيه أن يكون الثمن ٨٠٩٠ جنيها لتسوية هذا الموضوع نهائيا .

فلما رأيت الأخذ والرد قد طالا دفعت أنا ثمن السيارة التى اشتريتها مبلغ ١٥٥٠ جنيها وهو الثمن الذى يتناسب مع تقدير اللجنة فى فبراير سنة ١٩٤٣ بإيصال تاريخه ١١ مارس سنة ١٩٤٣

ثم أخذ رأى حسين فهمى بك وكيل وزارة التموين فى الفرق الذى طلبه محل بناكى كصلح للموضوع نهائيا ، فوافق عليه فى ١٩ مارس سنة ١٩٤٣ لأن هذه السيارات من نوع فاخر يخرج عن المألوف استعماله فى التجارة العادية ، ودفعت الحكومة للمحل باقى مطلوبه على هذا الأساس فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٣ أى بعد أن دفعنا ثمن سيارتنا ، وخلصنا ذمتنا .

لم يكن فى السيارة الخاصة ، ولا فى السيارة الحكومية التى اشتريناها جهاز تكييف للهواء ، يبرد فى الصيف ويسخن فى الشتاء ، وليس فيها العجب العجاب ، كما ادعى الكذاب ، صاحب العريضة والكتاب ، بل ليس فيها ما يميزها عن غيرها من السيارات إلا أن نوافذها تفتح أوتوماتيكيا ولا تتعطل فى الطرقات ، ولكن مثل صاحب الكتاب من تخيل ثم خال ، فغرق فى الكذب والضلال .

من أين ثمن السيارة ؟

أما من أين أتينا بالثمن الذى لم يبلغ ثلاثة آلاف جنيه بل نصف هـذا المبلغ زائدا خمسين جنيها فقط ..... أما من أين لنا هذا المـال الكثير الوفير فإليكم البيان مفصلا ، مستندا إلى الوقائع ، مدعما بالمستندات .

كانت السيدة حرمى تملك سيارة بويك ليموزين ذات سبعة مقاعد تمتاز عنهـا ماركة باكار التى اشتريناها بعض الشىء وبأنها جديدة ، أما السيارة بويك فكانت مستعملة من قبل وكانت نيتنا متجهة إلى بيعها لشراء سواها فعرضناها للبيع وجعلنا السيارة باكار لحرمى مكانها ، وتم ذلك النقل فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٢ واستخرجنا رخصة بها فى ذلك التاريخ .

وبيعت السيارة البويك بواسطة محل جورج كنج إلى زكى الشناوى بك فى ٢٢ أكتوبر بثمن قدره ١٠٩٥ جنيها و ١٢١ مليما دفعها إلينا جورج كنج شيكا على بنك باركليز بالقاهرة بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وقبض فى ٢٨ منه .

وهذا الثمن هو الذى دفعناه فى ثمن السيارة الباكار ولم نتحمل سوى الفرق بين الثمنين الذى لم يبلغ ثلاثة آلاف جنيه ولا ألفين بل ولا ألفا ، ولكن كان ٤٥٤ جنيها و ٨٧٩ مليما جعلها الغارق فى بحر الضلالات ، ألوفا من الجنيهات كما جعل الثمـانين جنيها من قبل فى مسألة الفراء ألوفا مؤلفة ليستدل بها على البذخ والثراء ! ألا ساء ما اختلق ، وبئس ما به نطق .

وإن تحت يدى الآن جميع مستندات هـذا الموضوع وأوراقه الرسمية أودعها مكتب مجلسكم الموقر ، لتطلعوا عليها فتتبينوا قيمة الافتراء ، ومبلغ الادعاء !

وسترون من بينها مذكرة من وزارة المواصلات موقعا عليها من وكيلها حضرة صاحب العزة توفيق أحمد بك يتبين منهـا أنه باستعراض حالة السيارات المخصصة لخدمة حضرات أصحاب المعالى الوزراء فى ١٩ مايو

سنة ١٩٤٢ وجد أن هناك ما يستدعى تغييره لقدمه ، و بالاتصال بوزارة التموين علم أنه يوجد سبع سيارات باكار منها ٦ ذات خمسة مقاعد و ١ ذات سبعة مقاعد لدى التاجر ميشيل بناكى ، فأمر معالى وزير المواصلات فى ٢٨ منه باتخاذ الإجراءات نحو الاستيلاء عليها كما طلب من وزارة التموين حجز تلك السيارات ، وقام قسم النقل الميكانيكى باستلامها طبقا للتعليمات الصادرة إليه ، كما يستفاد من هذه المذكرة أيضا التطورات والمفاوضات التى دارت بين المحل و بين الحكومة وما استقر عليه الرأى .

كذلك ترون مذكرة رفعت الى مراقب وزارة التموين العام فيها تفصيل عن سيارات الركوب التى وردت الى القطر المصرى وأسماء مستورديها والتوزيع الذى تقترحه الوزارة ، ومن هذا العدد ٢٨ سيارة باكار باسم المسيو باناكى و يطلب فيها المراقب العام الموافقة على الافراج عن السيارات المخصصة لمن اشتروها فيما عدا سيارات الباكار الواردة باسم ميشيل بناكى . فاقترح تخصيص ١٩ سيارة منها للسلطات العسكرية البريطانية M. E.S. C. وكان المقرر لها عشرين سيارة و ٦ للسرايات الملكية و ٣ لمحمد طاهر باشا و علاء الدين مختار بك والسيدة روحية هانم حلمى ، على أن تؤخذ العربة الباقية للسلطات العسكرية البريطانية من الشركة المساهمة للحاريث ، و بأمر من مكرم باشا أبلغه مدير مكتبه الأستاذ على أمين عدلت المذكرة بأن تركت سيارة للنحاس باشا وهى التى كانت قد عرض أمرها على مجلس الوزراء بحضور مكرم باشا على أن يخصص للسلطات العسكرية البريطانية ١٨ سيارة بدلا من ١٩ وتعطى لها العربتان الباقيتان من الشركة المساهمة للحاريث وصححت المذكرة بذلك ووقعها مكرم باشا بامضائه .

وكذلك ترون مذكرة أخرى من وزارة التموين تتلخص فى أن الوزارة بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٤٢ استولت على ثمان وعشرين سيارة باكار موديل سنة ١٩٤٢ واردة من الولايات المتحدة باسم المسيو ميشيل بناكى على الباخرة " ستاراف الكسندريا " وسلمت إلى المستورد بعد أن تعهد بالا يتصرف فيها إلا باذن من وزارة التموين .

وفى ١٠ أبريل سنة ١٩٤٢ تقدم المحل إلى الوزارة يطلب الترخيص له بتسليم ٦ سيارات للركائب الملكية فوافقت الوزارة على ذلك وكلفته الاحتفاظ بالباقى .

وبعد ذلك تقدم بطلبات أخرى يرجو الترخيص له ببيع سيارة لكل من سعادة محمد طاهر باشا و علاء الدين مختار بك والسيدة روحية حلمى. ووافق على ذلك معالى وزير المالية باعتباره وزيرا للتموين فى ١٥ أبريل و٣ مايو سنة ١٩٤٢ وتلا ذلك أن تقدم المحل بطلبات أخرى يرجو الترخيص له ببيع بعض السيارات لأشخاص عينهم ومن بينهم المسيو كوتسيكا ، فرفعت مذكرة تضمنت بيان ما وزع من هـذه السيارات ومقترحات المستورد بتوزيع عدد آخر منها ، وكان بيانها كالآتى :

عدد	
٦	للسرايات الملكية
١	محمد طاهر باشا
١	علاء الدين مختار بك
١	السيدة روحية هانم حلمى
٩	

وسلمت سيارة عاشرة لرفعة النحاس باشا بناء على تعليمات من سعادة مكرم باشا بواسطة مدير مكتبه .

ولما عرض هذا الموضوع على مكرم باشا بوصفه وزيرا للتموين فى ٤ مايو سنة ١٩٤٢ رفض مقترحات المستورد ومن بينها الترخيص ببيع سيارة للمسيو كوتسيكا (يلاحظ أن السيارة المذكورة لم تكن سيارتنا بل سيارة صغيرة ذات مقعدين اثنين) .

وجاء فى هذه المذكرة ما يأتى نصه :

"ومن ذلك يتبين أن لا علاقة لمحل كوتسيكا مطلقا بالسيارة التى تسلمها رفعة النحاس باشا – وأن الموضوع لا يتعدى أن محل بنا كى طلب الترخيص

له ببيع إحدى السيارات المستولى عليها لمحل كوتسيكا ضمن طلبات أخرى ورفض ذلك سعادة مكرم باشا ، فلم تكن هناك سيارة لمسيو كوتسيكا ليتصرف فيها بالبيع أم بالتنازل " .

إذن تعلمون حضراتكم من هذا البيان الرسمى أننى عند ما حضر إلى وكيل محل بناكى وتحدثت معه فى شأن السيارتين لم أكن أعلم أن هناك استيلاء على سيارات محل بناكى ، ولا أن محل بناكى كان يملك حجز سيارة لكوتسيكا أو لا يملك . ولقد تبين لكم من هذا البيان أنه إنما كان فى انتظار الترخيص له ببيعها إليه ، شأنه فى ذلك شأن كل مشتر : إما أن يقبل طلبه أو يرفض ، وقد رفض ضمن المرفوضين .

و إذن ضل صاحب الكتاب وغوى ، حينما كذب وافترى ، قائلا إن للسيارة الحكومية أختا فى عصمة أجنبى مليونير هو المسيو كوتسيكا و إن كوتسيكا قال إنه وما يملك رهن مشيئة رئيس الوزراء وتنازل فعلا عن شراء السيارة . . . .

فها هى ذى الوقائع الرسمية تدحض مفترياته ، وها هو ذا مكرم وزير التموين ، يكذب "مكرم" أكذب الكاذبين ! ! (تصفيق) .

الإقامة فى مينا هاوس

يعيب علينا صاحب الكتاب أننا أقمنا فى مينا هاوس مدة من الزمن للاسترواح وللاستجمام ، ويعتبر هذه الإقامة ثراء طارئا ، و بذخا غير مألوف ، كأنما كانت سكنانا فى مينا هاوس حدثا جديدا علينا ، أو أمرا لم نتعود عليه من قبل ، وكأن رياستنا للحكومة هى التى جلبت لنا هذا المسكن الفاخر ، وأظهرتنا بهذا المظهر النادر . ما أكثر بهتانه ، وأكثر نسيانه ! ؟

ألم يفكر قبل أن يسود و يسطر ، أن إقامتنا فى مينا هاوس أو فى غيرها من الفنادق الكبرى فى القاهرة أو فى الاسكندرية أو فى غيرهما من بلاد الصعيد ومصايف القطر المصرى ومشاتيه وأوروبا — ليست بنت عام ولا عامين

وإنما هى حياتنا تعودناها ونظمناها طبقا لدواعى راحتنا وانتجاعا لصحتنا ، وأننا نعيش هذه العيشة على قدر طاقتنا .

أو لا يذكر الكذاب الأشر أننا طالما أقمنا شهور الصيف كلها فى جناح خاص بفندق سان استفانو بالاسكندرية قبل زواجنا ، وكان هو يسكن فى حجرة الى جانبنا ، ولم نكن إذ ذاك فى الحكومة ، ولا حاكمين ؟

وماذا يقول ، أو يقول شيطانه فى إقامتنا بمينا هاوس فى سنة ١٩٤٠ وفى رأس البر والاسكندرية وبور سعيد والأقصر وأسوان ومصايف أوروبا ، ونزولنا فى الفنادق اللائقة بكرامتنا وظهورنا بالمظهر المتناسب مع حالتنا ، لا مقترين على أنفسنا ، بل محترمين مركزنا ، مراعين صحتنا . (تصفيق) .

وهل كنا إذ ذاك وهو معنا يرى مبلغ ما ننفقه ومقدار ما نتكلفه ؟ هل كنا إذ ذاك فى الحكم نستغله ؟ ولدينا البأس والسلطان نستعمله ؟ أم كنا أطهارا أعفاء ، لا ننظر الى الحرام ، بل نعيش من الحلال ، يبارك الله لنا فيه ويظلنا بعميم ستره ووافر بره (تصفيق) .

على أن إقامتنا فى ميناهاوس فى المرة التى يشير اليها فى كتبه كانت لاعتبارات صحية وكان بدارنا فى مصر الجديدة عمارة . . .

ولقد أقمنا فى مينا هاوس أربعة وتسعين يوما لم تكلفنا ألف جنيه وتزيد كما ادعى الكذاب ، ولكن جميع ما دفعناه فى هذه المدة كلها هو مبلغ ٣٢٣ جنيها و ٣١٥ مليما ، منه أربعون جنيها دفعناها للخدمة .

ومن الايصال الذى نورده وتاريخه ٨ يونيه سنة ١٩٤٢ يتبين لكم صحة ما نقول . ولانى لست فى حاجة الى أن أوجه أنظار حضراتكم الى أن هذا المبلغ لا يصل الى مصاريفنا العادية ونحن فى دارنا ! ! !

لكنه معذور ، فهو كظيم مقهور ، صعقته الواقعة ، فتهوش فكره واختل توازنه !

لقد عرض نفسه على كل سوق ، وفى كل جهة ، فباء بصفقة المغبون .

وهل ينسى أحد الماضى القريب حيث كانت جيوش المحور على الحدود المصرية ، ورأى بقصر نظره أن بارقة من أمل برقت وأن سرابا خداعا لمع فسرعان ما شمر عن ساعد الجد هو ومن على شاكلته ، وقام يستجوب الحكومة فى هذا المجلس عن التفريط فى حقوق البلاد ، والتقصير فى الدفاع عن البلاد فى ذلك الوقت الحرج الذى كنا ندافع فيه عن حقوق بلادنا والعمل على صيانة حياتنا الدستورية ، حتى إذا ما أخفق ظنه ، وخاب رجاؤه وابتعد الخطر عن الوطن فكر فى طريق آخر وأسلوب آخر يحارب به الوفد فى نزاهته ، فلم يجد إلا أن يفترى على رئيس الوفد و يطعن فى أمانته و يلطخ صفحات سوداء فيمن كانوا بالأمس له زملاء ، لعله بذلك يشفى حقده الدفين . أو يفرج عن غيظه الكمين ، ولكن العبد فى التفكير ، والرب فى التدبير ، وقد خاب من حمل ظلما .

و إنه ليملأ نفسى أسفا وألما أن ينزل هذا الانسان الى مستوى لا يليق بكرامة الانسان . فبدل أن يتقدم فى جرأة الشجاع وكرامة الرجل الى النضال — نضال الرجال للرجال — ينحط الى درك سحيق ، فيحارب سيدة شريفة طاهرة ، يطعنها فى الظلام ، طعنات الرعديد الجبان (تصفيق) . ولكن لا عجب فتلك خلته ، وهذه خصلته ، ولن ينال من مصطفى النحاس ، ولا من حرم مصطفى النحاس ، إلا كما ينال عابث من جبل أشم ، أو بحر خضم . (تصفيق) .

وليس يضيرنا أن يطعن كذاب فينا ، فهذا كتابنا فى أيدينا ، ينطق عنا بالحق : أنا الابرار الاطهار ، لا تصل الينا دنايا الكذبة الفجار .

منزل جاردن سيتى

يتحدث المختلق المضطرب عن سكنانا فى منزل بجاردن سيتى إيجاره الشهرى خمسون جنيها ، وأننا أثثناه بالأثاث الفاخر ، والرياش النادر ، وأن هذا مظهر من مظاهر الثراء الوفير ، والغنى الكثير .

ولو كان غير صاحب الكتاب قالها أو ادعاها لالتمسنا له عذرا لأنه لا يعرف داخليتنا ، ولم ير من قبل أثاثنا ولا رياشنا . ولكن مكرم الكذاب الذى رأى كل هذا وعرفه ، بل هو الذى فكر حينما رأى اشتداد الغارات على المدن فأشار علينا أن نهاجر إلى جهة أمينة لا تغشاها غارات ولا قنابل . وكلما فكرنا فى بلد لاح لنا منه الخوف والفرق لاحتمال أن تقع غارة ، وهو لا يطيق صوت الزمارة (ضحك) .

وأخيرا فكرنا فى الهجرة إلى كفر عشما عند الشيخ المحترم حسن شعير بك خال حرمنا ؛ وسرعان ما رحب بالفكرة ، واستعد للهجرة . وفاجأنا ، وما كنا رتبنا أنفسنا ولا نظمنا أمرنا ، وأخذ يلح ويلحف ويتعجل بالسفر . فاتصلنا بحسن بك ورجوناه أن يعد جناحا خاصا لضيافة مكرم باشا إلى جانب الجناح الذى سيعد لنا وما لبث أن سبقنا بمدة قصيرة إلى كفر عشما وكنا قد أعددنا أثاثنا ورياشنا فسبقتنا إلى هناك ، ورآها مكرم وعرفها بل وانتفع مدة إقامته ضيفا علينا بجزء منها وكان يرى كيف كانت معيشتنا هناك ، وكيف كنا نقيم المآدب للزائرين العديدين فى كل أسبوع بل فى معظم الأيام ، وكنا دائما على استعداد لهذه المفاجآت السارة لنا . وما كان يدور بخلدنا أنها تكمده فتوغر صدره وتحز فيه ، ولما أن تركنا كفر عشما كنا ننتقل بين المصايف والمشاتى وننزل فى فنادقها الكبرى إلى أن حضرنا إلى القاهرة فنزلنا فى فندق مينا هاوس ، لأن بيتنا لم يكن معدا لنزولنا بعد أن نقل أثاثه إلى كفر عشما .

ولما أن قررنا العودة نهائيا إلى القاهرة أعدنا أثاثنا من كفر عشما إلى منزلنا بمصر الجديدة ، ونظرا لاستحداث بعض حجر فيه جددنا بعض الأثاث اللائق بنا . وما كنا فى هذه الأيام حكاما ولا كانت هناك مظنة أن نكون حكاما !!

*
* *

أما عن منزل جاردن سيتى وتأجيره لنا، فان لذلك قصة قد سمعتموها تفصيليا من زميلى وزير المعارف حين أجاب عن السؤال الخاص بذلك أول أمس فلا داعى للافاضة فيها ، ولكن لا بأس من أن أذكر لكم طرفا منها .

ذات يوم حضرت الينا مديرة المعهد الذى كان يشغل هذه الدار ورجتنا أن نتوسط لدى معالى وزير المعارف فى إبقاء المعهد فيها ، وطلبت الينا زيارته . ولما زرناه أعجبت به حقا ، وأظهرت دهشتى كيف تفكر وزارة المعارف فى إخلاء معهد كهذا . وفعلا رجوت معاليه كما سمعتم منه أن يعيد النظر فى هذا الأمر وطلبت اليه أن يزور المعهد بصحبتى فانه عند مايراه لاشك سيعدل عن فكرة النقل ، وتحدد للزيارة يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، وفى أثناء الزيارة أوعزت إلى مدرس المعهد ومدرساته أن يقدموا تظلما كتابيا من هذا النقل إلى الوزير .

ولكن الوزير غضب من التظلم الذى وصل اليه وانتوى مجازاة موقعيه فكلمته بهذا الشأن ، راجيا عدم معاقبتهم لأنى أنا الذى أوعزت اليهم بذلك . ثم كررت له رجائى أن يبقى المعهد فى مكانه فلم يقبل ، وقال إن النقل قد تقرر من قبل توليه الوزارة وان من المصلحة العامة توحيد المعاهد المتماثلة فى مكان واحد .

ولما أخفق سعيي وأخطرت وزارة المعارف مالكة المنزل بخطاب فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بفسخ عقد الايجار المحرر بينهما ابتداء من ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وكتبت المالكة الى الوزارة تطلب اليها تسليم الفيلا ومحتوياتها المبينة بالعقد وبالقائمة الملحقة به فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٢ على ان يكون ذلك بالحالة الجيدة التى تم التسليم بها وطبقا لما هو مشترط فى العقد ..... بعد ذلك كله اتفقت مع المالكة على استئجار الفيلا لسكنى وتحرر بينى وبينها عقد ايجار مؤرخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢ على أن يبدأ التنفيذ فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بالأجرة التى كانت تستأجر بها الوزارة وهى

مبلغ ٦٠٠ جنيه سنويا . واتفقنا على أن تدفع الثلاثة الشهور الأولى للعقد دفعة واحدة عند تسليم الفيلا ، ثم يصير الدفع مقدما شهرا بشهر .

ولما حان موعد استلام الفيلا لم تكن قد تمت إعادتها الى الحالة الأولى ولكنا اضطررنا الى استلامها طبقا لارتباطنا بالعقد بينما كانت الاصلاحات تجرى فيها بمعرفة الوزارة بناء على طلب المالكة وتنفيذا للشروط المحررة بينهما .

وقد استدعى الاصلاح ترميمات وتعديلات ألزمت بها المالكة والمستأجر معا فدفعت قيمتها ٨٦٠ جنيها و٢٣٣ مليما بتحويل منى على بنك مصر نمرة ج ٨٦٥٠٠٢ الى معالى وزير الأشغال فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ . كذلك تركت بالفيلا بعض أشياء من مخلفات المعهد مستعملة وقديمة استحال على المعهد نقلها فدفعت ثمنها حسب تكاليفها ولو أنها لم تكن تساوى هذا الثمن لمرور وقت طويل عليها وسبق استعمالها سنين عديدة . وقد بلغ ثمنها ١٦٠ جنيها و ٧٧١ مليما دفعته بتحويل منى كذلك على بنك مصر إلى معالى وزير الأشغال فى نفس التاريخ بنمرة ج ٨٦٥٠٠٤

أما من أين لنا إيجار هذا المنزل الجديد ونحن نستأجر منزلا آخر بمصر الجديدة كما يقول صاحب الكتاب . . . . . فاسمعوا ثم احكموا .

لكى نستطيع أن ندفع إيجار المنزل الجديد الذى يدعون علينا زورا وبهتانا ما يدعون ، اضطررنا الى أن نعيد تأثيث منزلنا فى مصر الجديدة ببعض الفائض لدينا من الأثاث مضافا إليه قليل غيره ، وأجرناه الى من يستخدمه لسكنى ضباط الحلفاء بأجر مناسب ، لنستطيع القيام بدفع إيجار المنزلين ، ولتظل عيشتنا فى مستواها الطبيعى .

أما ما يتحدث به صاحب الكتاب عن دارنا فى الاسكندرية ، وتولينا نظارة الأوقاف وبيع منزل سمنود ، وغير ذلك من مفترياته علينا وعلى ذوينا ومن تربطهم صلة المصاهرة بنا . فسيأتى تفصيل ذلك عند الرد على الأسئلة والاستجوابات الموجهة إلينا بشأنها طبقا للطريقة المرسومة فى الدستور الذى هو عماد الديموقراطية ، والحد الفاصل بينها وبين الديكتاتورية سافرة كانت او مقنعة (تصفيق) .

تلك الطريقة التى بها دون غيرها توضع الأمور المتصلة بمثل هذه المناورات السياسية فى نصابها من أخصر طريق ، وفى أقرب وقت ، حتى لا تتعطل شؤون الدولة الهامة زمانا طويلا ، فيلزم كل رجل سياسى طائره ، ويعرف مستقره ومصيره ، وبذلك تستقر الأمور وينصرف الناس جميعا إلى العمل المجدى ، بدل هذا الصغار المخزى ، وبخاصة فى الظروف الدقيقة التى تحيط بالعالم أجمع ، سواء المكتوون مباشرة بنيران هذه الحرب المفجعة ، أو من يكتوون بمصائبها وأوجاعها ومقتضياتها ولو كانوا بعيدين عنها ، حتى يقضى الله بالخروج منها بسلام دائم ، وعدل شامل ، وتعمير عميم (تصفيق) .

حضرات النواب المحترمين :

لقد اضطررت إلى أن أكشف عن أسرار حياتنا ، وطريقة معيشتنا ، وتكميل نفقاتنا من طريق حلال مشروع ، حتى لا يأتى متجر بالكذب كمكم المفترى على الله وعلى الناس ، فيقول " كيف يعيش مصطفى النحاس " ؟

هذا بعض ما افتراه مكرم عبيد مخترع الأباطيل ، ملفق الأضاليل ، على مصطفى النحاس ، وحرم مصطفى النحاس ، وآلهما وذويهما ... ... وقد رأيتم الآن مما تلى عليكم من الوقائع المدعمة بالاسانيد والمستندات ، المعتمدة على الأرقام والتواريخ . إن هذا المفترى قد أمعن فى الاختراع إمعانا ، وافتن فى الكذب افتنانا ، ناسيا أنه مهما صال فى خلق الأكاذيب ، وجال فى لدس والألاعيب ، فإن حبل الكذب قصير ، وإن ضياء الحق ساطع منير ، تعشى منه الأبصار الخاسئة ، وتنقشع أمامه ظلمات القلوب الحاقدة ، متجاهلا أن فى الرؤوس عقولا ، وأن فى الناس إدراكا ، يميز بين الخبيث والطيب ، ويزن بين الرجل العف ، والرجل القلب ، (تصفيق) ... ... وإنه إن فر من ميدان البرلمان ، وتستر وراء الظلام ، فإنا له بالمرصاد ، نكشف عن دخيلته ، ونعلن عن خبيث طويته ، حتى يزداد الناس من أمره علما فوق ما يعلمون (تصفيق) .

لقد افترى علينا فى مسألة الفراء ، وجعل أقل من مائة جنيه مئات بل ألوفا ، ثم أمعن فى الافتراء ، فانهمنا بأننا نستغل الدولة لمصالحنا ومصالح

أهلنا وذوينا ..... ثم لم يكن له من ضميره وازع ، ولا من الوقائع الملموسة رادع فراح يتساءل : كيف يعيش النحاس عيشة البذخ والترف إلا أن يكون أثرى من غير طريق الشرف ..... ألا ساء ما به كذب ، وسحقا لما خطت يمينه وكتب .

مكرم عبيد ..... يتساءل الآن كيف يعيش النحاس هذه العيشة ، ناسيا أو متناسيا ، جاهلا أو متجاهلا ، أن حياة النحاس المعيشية هى هى لم تتغير وأنه يحيا فى غير الحكم وفى الحكم حياة تتناسب مع مكانته ومركزه ، بقدر ما تسمح به حالته ، والستر من الله الرحمن الرحيم ، والفضيحة والخزى على الشيطان الرجيم (تصفيق) .

لقد نسى البائس غير الموفق أنه طالما صحبنا فى رحلاتنا فى داخل البلاد وخارجها ، كما صحبنا غيره ورآنا ، وإننا كنا نحيا حياتنا كما هى الآن ، ولم نكن إذ ذاك حكاما ولا متوقعا أن نكون حكاما ، ولكنا نعيش بالحلال من مالنا ، وبالمشروع من كدنا وتفكيرنا ، لا بوسائل غير مشروعة ، ولا بأساليب غير شريفة .

وعندما يتبين لحضراتكم وللأمة كل شىء ، ستعلمون وسيعلم الجميع أنها حملة دنيئة رتبت ، ودعاية خبيثة دبرت ، لتشويه سمعة مصطفى النحاس ... ولكن مصطفى النحاس الذى ظل طيلة هذه السنين من عمره ، لا يعرف بيتا يشتريه ، ولا عقارا يقتنيه ، والذى وهب نفسه لبلده ، وتخلى حتى عن كسب يده ، وترك المحاماة منذ انتخب رئيسا للوفد ، وهى التى كانت تدر عليه الألوف من أخلاف الرزق ، هو هو مصطفى النحاس لم يتغير ولم يتبدل ، ولم يتلون ولم يتحول ، وانما الذى تغير وتنكر ذلك الذى كان يسبح بحمد الزعامة بكرة وأصيلا ، ويرتل آيات المديح فى نزاهة النحاس أمدا طويلا ، حتى إذا مازال عنه السلطان ، وتحول به المكان ، انقلب أفعى ، ينبعث السم من فيه وتلون حرباء ، متنكرا لماضيه .

وهو اليوم يعرض بضاعته على الشعب فلا تقابل بغير الاعراض والازدراء (تصفيق) .

نتيجة حتمية لنهاية كل هماز ، يسعى بالنميمة بين الأطهار الأبرياء .

" ربنا انك تعلم ما نخفى وما نعلن وما يخفى على الله من شيء فى الأرض ولا فى السماء " (تصفيق حاد متصل) .

وأقدم الى حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس أربع حوافظ بالمستندات وبيانها :

الحافظة (ا) خاصة بمستندات السيارتين الحكومية وغير الحكومية وعددها ١٢

والحافظة (ب) خاصة بمستندات السيارة البويك وعددها ٥

« (ج) « بمصاريف الإقامة فى ميناهوس وعددها واحد .

« (د) « بمنزل جاردن سيتى وعددها ٤

تعليق حضرة السائل المحترم

حضرات النواب المحترمين :

لا أستطيع أن أقول شيئا بعد هذا البيان الوافى الذى تفضل بإلقائه حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، فهو بيان يغنى عن كل تعليق (تصفيق) .

(٢٠) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر عن شراء سيارات جديدة للوزراء بجلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٤٢

نص السؤال :

قال مكرم باشا فى كتاب وزعه ما يأتى :

" وما إن خرجت من الوزارة حتى اشترى الوزراء سيارات جديدة لهم أيضا من طراز باكار يقدر ثمن الواحدة منها بأكثر من ١٦٠٠ جنيه ، ولما كان الخير الصميم هو الخير العميم ، فقد قررت الوزارة تعميم السيارات على

الرؤساء المحظوظين والسكرتيرين، وطلب الى مجلس الوزراء اعتماد مبلغ أربعين ألف جنيه لشراء ٣٥ سيارة، ثم قرأنا فى الصحف بعد ذلك أنه قد اعتمد مبلغ ينوف على السبعين ألفا من الجنيهات لشراء سيارات و إصلاحها، واحتسب هذا المبلغ من اعتماد الطوارئ" .

فهل لمعالى الوزير أن يدلى ببيان عن حقيقة هذا الموضوع ؟

بيان حضرة صاحب المعالى وزير المواصلات

حقيقة الواقع فيما تضمنه سؤال حضرة النائب المحترم هى أن السيارات التابعة للنقل الميكانيكى والمخصصة للوزراء كان عددها فى مايو سنة ١٩٤٢ سبع عشرة سيارة خصص منها واحدة لكل من وزارات : الداخلية، المواصلات، الدفاع، الخارجية، العدل، التجارة، المالية، الصحة، الزراعة، المعارف، التموين، الشؤون، ديوان المحاسبة، ومجموعها ثلاث عشرة. والسيارات الأربع الباقية هى سيارات كان محتفظا بها كاحتياطى فى مصر والاسكندرية ولكنها جميعها لم تكن صالحة للعمل ولا تدخل فى هذا التخصيص وزارة الوقاية . وقد رفع قسم النقل الميكانيكى تقريرا عن حالة هذه السيارات بسبب الشكوى الدائمة من تكرار تعطلها أثناء عملها جاء فيه أن سبعا منها بحالة جيدة وواحدة بحالة متوسطة . والتسع الباقيات هى سيارات تحتاج إلى إصلاح تام أو غير صالحة للعمل . وعدد السيارات غير الصالحة للعمل تماما هو ست سيارات ، ولم تجدد وزارة المواصلات سيارات الوزراء جميعها كما يفهم من عبارة السؤال التى نقلها حضرة السائل عن الصفحة رقم ٥١ من الكتاب الأسود إذ جاء فيها ما يأتى :

(وما أن خرجت من الوزارة حتى اشترى الوزراء سيارات جديدة لهم هم أيضا من طراز باكار) . و إنما جددت تسع سيارات خصصت منها واحدة لوزارة الوقاية والسيارات الباقيات استبدل ست منها بغير القابلة للاصلاح تماما . والسابعة بدلا عن سيارة من طراز فورد من بين السبع عشرة سيارة التى أشرنا إليها والأخيرة لزيادة عدد الاحتياطى . فلم يكن شراء السيارات إلا لمواجهة الضرورة ، وفى حدود العدد الذى ثبت أنه غير

صالح . ويمكن لمن شاء من حضرات النواب المحترمين أن يطلع على الصحيفة نمرة ٢٥٤ من الملف رقم ٨٥/٢١/٣٤ جزء أول لوزارة المواصلات وقد أودعت صورة كاملة منها بمكتب المجلس لتبين مطابقة الوقائع المتقدمة لما هو مسطور فى هذه الوثيقة الرسمية .

ويحسن أن أشير هنا الى أن تجديد التسع السيارات لم يترتب عليه فتح اعتماد خاص بالميزانية وانما خصم بقيمتها على اعتماد التجديدات المدرج بميزانية الادارة العامة لوزارة المواصلات وهى الميزانية التى تقدم بها اليكم مؤلف الكتاب الأسود والتى أقررتموها فى الدورة الماضية . (تصفيق) .

وقال مؤلف الكتاب الأسود فى الصفحة ٥١ ما يأتى :

"ولما كان الخير الصميم هو الخير العميم فقد قررت الوزارة تعميم السيارات على الرؤساء المحظوظين والسكرتيرين وطلب الى مجلس الوزراء اعتماد أربعين ألف جنيه لشراء ٣٥ سيارة ثم قرأنا فى الصحف بعد ذلك أنه قد اعتمد مبلغ ينوف على السبعين ألف جنيه لشراء سيارات وإصلاحها واحتسب هذا المبلغ من اعتماد الطوارئ".

وحقيقة الواقع فيما ذكره المؤلف أن وزارة المالية تلقت من وزارة الداخلية كتابين تقول فيهما ان كثيرا من السيارات والموتوسيكلات المقررة لبوليس مدينة القاهرة ولبوليس المحافظات الأخرى والمديريات أصبحت غير صالحة للعمل فى الوقت الذى تضاعفت فيه حاجة البوليس إلى العناية بالأمن وحفظ النظام فضلا عما ألقى على عاتقه من أعمال أخرى تتعلق بشؤون التموين والوقاية والرقابة وحراسة المنشئات والمرافق الحيوية العامة وغير ذلك من الأعباء التى اقتضتها الحالة الحاضرة . وأنها طلبت من وزارة المواصلات مركبات أخرى بحالة جيدة فاعتذرت لقلة الاعتمادات ولعدم وجود مركبات احتياطية لدى قسم النقل الميكانيكى . وإنها (أى وزارة الداخلية) شكلت لجنة فنية لبحث حالة مركبات البوليس فاتضح أن المبلغ اللازم وضعه تحت تصرف وزارة المواصلات لشراء المركبات اللازمة

لاستبدال غير الصالحة ولشراء مركبات إضافية لمواجهة الخدمات الجديدة هو ٧٣١٦٠ جنيها وقد أودعت مكتب المجلس صورة حرفية لمذكرة وزارة المالية التى تقدمت بها لمجلس الوزراء ومن الاطلاع عليها يتبين أن السيارات المطلوبة لم تكن ٣٥ سيارة ركوب كما توهم مؤلف الكتاب الأسود وإنما كانت :

٦٨ عربة صندوق .

٢١ « لورى .

٣٣ موتوسيكل مسرد .

٣ « بسبت .

١٨ عربة ركوب .

كما يتبين من الاطلاع على المذكرة أن السيارات المطلوبة أريد بها أن تحل محل أخرى غير صالحة عدا (٤) من سيارات الركوب طلبت لقلم الضبط فرع ب بمحافظة القاهرة للبحث عن الأشخاص ولأعمال المراقبة وعمليات التفتيش والمرور ، وعدا (١٢) سيارة صندوق و ٩ لورى و ١٣ موتوسيكلا .

وهو بيان يقطع فى أن ما ذهب إليه خيال مؤلف الكتاب هو وهم وإيهام إذ أن العربات المطلوبة بحسب نوعها وبحسب البيانات الواضحة فى المذكرة خصصت لإمداد رجال البوليس بمدينة القاهرة والمحافظات والمديريات بعربات هم فى أشد الحاجة إليها، وليس من بينها شىء مخصص للرؤساء المحظوظين ولا للسكرتاريين. وإن الجزء الأكبر من الاعتماد خصص لشراء عربات الصندوق واللورى والموتوسيكل .

ويؤسفنى أن أقرر لحضراتكم أنه بسبب ظروف الحرب القائمة وتعذر الاستيراد لم تستطع وزارة المواصلات أن تشترى من العربات المطلوبة

لغاية الآن إلا ثمانية موتوسيكلات و ١٤ شاسيها لا تزال أجسامها تجهز وأربع عربات ركوب منها اثنتان مستعملتان ولا يزال الاعتماد قائما لمواجهة هذا النقص الخطير فى عربات البوليس (تصفيق) .

حضرات النواب المحترمين :

كان فى مقدور مؤلف الكتاب أن يصل الى الحقائق ، فما هذه الحقائق بمستورة ولا هى مما يمكن إخفاؤه لأنها اعتمادات مرصودة لأعمال محدودة بينت تفصيلا فى الأوراق الرسمية ولو فعل لنجا بنفسه من المأزق الشديد الوعورة بل الشديد الخطورة الذى زج بها فيه ، فليس من الكرامة فى شىء أن يتقدم شخص الى ديوان المليك بهذه الترهات وبهذا الوهم والايهام والأباطيل (تصفيق) .

ولعله من سخرية الأقدار بمؤلف الكتاب أن هذا المجلس الموقر وقد اعتاد بعض أعضائه من حضرات النواب المعارضين والمؤيدين أن يتكلموا أثناء نظر الميزانية عن سياسة الوزارة فيما يتعلق بالسيارات فى كل دورة بالنقد أو بابداء الرغبات ، أنه فى هذه الدورة فقط وبعد توزيع الكتاب الأسود ورفع العريضة الى ديوان جلالة الملك بنحو ثلاثة أسابيع لم يتعرض أحد من أعضائه لشىء من ذلك .

فاذا كان المؤيدون أو المعارضون قد سكتوا فى هذه الدورة إقرارا منهم لسياسة الوزارة فى شأن السيارات . فما بال حضرات أعضاء الكتلة قد خذلوا كبيرهم فيها (تصفيق) .

وانه ليحسن أن أصارحكم فى هذا الصدد بأنه إزاء الصعوبة القائمة والتى لم أستطع بسببها تلبية طلبات وزارة الداخلية وشتى الوزارات والمصالح أننى رأيت من حسن التقدير للظروف أن أعرض على مجلس الوزراء أن يقرر أن تستولى وزارة الحربية على جميع السيارات والعربات الواردة إلى القطر من الخارج ، لأستطيع وأنا الوزير المسئول عن حسن سير المواصلات أن ألبى ما أمكن هذه الطلبات التى حتمها قصور الوسائل الحاضرة عن أن

تؤدى الغرض وحتمت زيادتها حالة العربات الموجودة فعلا . وقد أقرنى المجلس على ما طلبت على أن يكون عملى فى هـذا الشأن قاصرا على التوزيع على المصالح والجهات الحكومية . أما فيما يختص بطلب الهيئات والشركات ذات المنفعة العـامة والأشخاص فقد ترك أمرهم لوزارة التموين .

ولعل فى هذا البيان الرد الكافى الحاسم على ذلك الايهام وتلك الأباطيل التى جاءت فى الكتاب الأسود ، (تصفيق حاد) .

(٢١) سؤال حضرة النـائب المحـترم الأستاذ حسن نافع عن تصريحات الأسمنت

بجلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"جاء فى كتاب وزعه سعادة مكرم عبيد باشا أن التصريح بالأسمنت كان من اختصاص لجنة فى وزارة التموين فانتقل إلى هيئة يرأسها معالى وزير الأشغال ، ومنذ ذلك الحين أعطيت تصريحات بكميات وفيرة وغير عادية إلى بعض حضرات الوزراء والأقرباء والأنسباء ، وفى مقدمة هؤلاء الأخيرين حضرة صبحى افنـدى الشوربجى وأخيه ، و بعض ذوى القربى لوزيرى الأشغال والزراعة كمحمد بك عرفان وغيره ، وقد أعطوا من كميات الأسمنت ما يعادل المخصص لمدينة بأكملها ، فما هى حقيقة ذلك ؟ "

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية

عند ما كثرت الطلبات على الأسمنت للضرورى والكمالى من الأغراض مع أن الإنتاج محدود ، وعند ما خيف على رواج السوق السوداء لهذه المـادة رأت وزارة التموين أن تستعين بخبرة مهندسى وزارة الأشغال فى تمييز أهمية الطلبات التى تقدم لها عن الأسمنت . وتحددت الأغراض الضرورية لذلك

بما يلزم للزراعة والصناعة وما يتصل بشؤون التموين والصحة. وقد أمرت أن يكون الإشراف على هذه العملية من اختصاص أحد وكيلي وزارة الأشغال وهو حضرة صاحب السعادة محمد كامل نبيه باشا

وقد أنتجت معاينات مهندسي الأشغال طبقا لهذه الأسس الموافقة على صرف ٣٩١٣,٥ طنا من الأسمنت منذ بداية العمل بهذا النظام اعتبارا من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ الى أواخر الأسبوع الثالث من أبريل سنة ١٩٤٣ واختص بها ألف ومائة وثلاثة وخمسون شخصا، نال حضرة محمد بك عرفان منها عشرة أطنان صرفت له على ثلاث دفعات . وكان طلبه مقدما عن عشرين طنا لأعمال متعلقة بأغراض زراعية متصلة أوثق الصلة بالتموين .

وخص حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا منها عشرون طنا لاعتزامه بناء مسجد في الغريب، وقد صرح لدولته بصرفها دفعة واحدة بمجرد قيام النية لديه على بناء مسجد .

ومع أن الترخيص بكميات من الأسمنت لمصانع الشوربجي لتشييد جناح جديد استحضرت له الماكينات الخاصة، يعتبر على جانب كبير من الأهمية ومن واجب الحكومة أن ترعاه بالعناية لمساعدة الانتاج الداخلي وتخفيفا لمطالب التموين ، فان احتياجات تلك المباني من الأسمنت قدرت بواسطة وزارة التموين قبل الحد من طلبات الأهالي ورخص لها بمائتي طن صرف منها ٣٥ طنا وتوقف العمل بعد ذلك الى أن تأكدت وزارة الأشغال بعد إحالة أمر الأسمنت عليها من ضرورة صرف الكميات الباقية فرخصت بها على أن تصرف على دفعات حسب حاجة العمل الفعلية .

ولا أظن أن الترخيص بهذه الكمية لمثل هذا العمل الحيوي للبلاد يمكن أن يعتبر محاباة من وزارة الأشغال .

كما لا أعتقد أن عشرة أطنان تعطى لمحمد بك عرفان على ثلاث دفعات كفرد من الأفراد له هذا الحق يمكن أن يقال إنها تعادل المخصص لمدينة بأكملها حتى ولو كانت مدينة تقام للهو والعبث بسمعة الناس وكراماتهم ."

(تصفيق حاد) .

(٢٢) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن نافع عن إلغاء مشروع توسيع بحر شبين وانشاء وصلة منه إلى الجزء الأخير من ترعة الساحل لمصلحة أطيان ابراهيم يونس باشا

بجلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" جاء فى كتاب وزعه سعادة مكرم عبيد باشا أنه إمعانا فى الجرأة فى الاستغلال واستنزاف أموال الدولة فى سبيل النفع الشخصى لأقارب وزير الأشغال ما فعله الوزير لمصلحة أطيان نسيبه ابراهيم يونس باشا على ترعة الساحل المتفرعة من بحر شبين .

فقد أنشئ فى سنة ١٩٣٤ مشروع يقضى بتوسيع بحر شبين وإنشاء وصلة منه إلى الجزء الأخير من ترعة الساحل وكلف الحكومة نحوا من سبعين ألف جنيه ، وجاء عثمان محرم باشا فى هذا العام فأمر بالعدول عن المشروع كله أو جله وردم الوصلة وكسر القناطر والكبارى التى تقع عليها بالألغام.

وبهذا القرار أى بجرة قلم واحدة اختفت الحكمة الأساسية من إنشاء المشروع الذى كلف الدولة سبعين الفا من الجنيهات ، وبجرة قلم أخرى أخذ من مال الدولة حوالى خمسين ألفا أخرى من الجنيهات لماذا ؟

للسبب الذى من أجله أنفقت فضاعت السبعون ألفا من الجنيهات كلها أو جلها — وهو إعداد مشروع آخر لفائدة أطيان ابراهيم باشا يونس التى تقع على ترعة الساحل قبل وصلة مناخله بقليل .

وقد وضع المشروع الجديد بالفعل على أن يبدأ العمل فى تجهيزه فى شهر يناير سنة ١٩٤٣

فما هى حقيقة هذا الموضوع ؟ "

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية

ترعة الساحل من الترع الرئيسية بتفتيش رى زفتى ويبلغ طولها نحو أربعة وتسعين كيلو مترا وتروى زماما قدره مائة ألف فدان بما فى ذلك التوسع فى المستقبل . ويرجع تاريخ إنشائها الى عهد المغفور له المهندس العالمى الكبير السير ويليم ويلكوكس الذى كان مفتشا للرى بالحكومة المصرية وهو صاحب المؤلفات الهندسية التى تعتبر مرجعا قيما نفيسا فى هندسة الرى المصرية ، وقد راعى فى تخطيط هذه الترعة أن تمر فى الأجزاء العالية بمحازاة النيل فى المسافة من الفم بالقرب من سمنود الى النهاية عند السنانية قريبا من دمياط .

وقد كان هناك رأيان لتحسين رى الأراضى الواقعة بنهاية ترعة الساحل ولمقابلة احتياجات الزمام الجديد : أحدهما يقضى ببقاء رى الزمام من الترعة نفسها بعد توسيع مجراها فى حدود المنافع التى رداها السير ويليم ويلكوكس عند إنشاء الترعة بحيث تكفى لكامل الزمام من غير حاجة لنزع ملكية جديدة ، وثانيهما يقول بتجزئة الرى من الترعة وذلك بتغذية جزئها الأول من أمام قناطر الراهبين وتغذية الجزء الثانى بواسطة إنشاء وصلة بطول أربعة كيلو مترات تأخذ من بحر شبين مع توسيع بحر شبين نفسه فى المسافة من قناطر الراهبين الى مأخذ تلك الوصلة أمام قناطر دميرة .

وبكل أسف ومع أن أبسط المبادئ الهندسية كانت تحتم اتباع الرأى الأول وهو توسيع ترعة الساحل فى حبسها الأول ، والاستفادة بالمياه العالية الممكن الحصول عليها بالحجز على قناطر الراهبين نظرا لأن تخطيط هذه الترعة كما قدمنا هو أنسب التخطيطات حيث يمر فى أعلى الأرض فى خطوط مستقيمة . وأقل الناس دراية بشؤون الرى والزراعة يدرك بما لا يحتاج إلى فن أن المياه المطلوبة لرى الأراضى فى الأحباس السفلى للترع الطويلة يجب أن تمر فى أعلى الأرض ومن أقصر طريق وهو الخط المستقيم ، ورغم هذا فقد شرعت وزارة الأشغال فى عام ١٩٣٤ فى عهد حكومات الانقلاب فى تنفيذ

الرأى الثانى وهو عمل وصلة مناخلة الآخذة من بحر شبين والرجوع للفكرة القديمة جدا التى قال بها أحد المهندسين غير الناضجين قبل عمل مآخذ من النيل لتغذية ترعة الساحل وقبل إقامة طلمبات البلامون التى تغذى ترعة الساحل من النيل عند شربين . وقد كان من الطبيعى أن ينتفع بما تم فعلا من إقامة الطلمبات والمآخذ ويستغنى عن هذه الوصلة حتى لا تتضاعف النفقات ولا تتكرر الأعمال المؤدية إلى الغرض الواحد دون أن توفى بما قصد منها .

ولأنى كنت مهندسا لرى المحلة كما كنت مفتشا لرى زفتى فقد توفرت لى خبرة واسعة بمتاعب تلك الجهة ولهذا لم يسعنى والأمر لم يكن فى يدى إذ ذاك إلا ان أظر بأسف وحسرة إلى هذه الأموال التى كانت تنفق عبثا من غير أن تحقق غاية .

ومنذ تم ذلك المشروع ارتفعت الشكايات من سوء حالة الرى وعلى الأخص من مصلحة الأملاك الأميرية بالنسبة لتفتيش كفر سعد — وأؤكد لحضرة النائب المحترم أن صهرى لم يكن بين الشاكين — لأن أرضه لا تتغير حالة ريها ، سواء كانت هذه الوصلة موجودة أو ملغاة لأنها تقع فى الحيز الأول من ترعة الساحل وهى من الأراضى القديمة المرتب ريها بالطلمبات منذ القدم ببندر طلخا .

فلما وليت شؤون وزارة الأشغال عام ١٩٣٦ وظلت الشكايات مستمرة كان لابد من بحث الموضوع فلم أكتف فيه بمعلوماتى ودرايتى وما دل عليه المشروع عمليا من فشل بل ناقشت المختصين وتبادلت معهم المذكرات التى حفلت بها ملفات وزارة الأشغال ، وإنى أتشرف بأن أودع مكتب المجلس صورا من تلك المذكرات المتبادلة فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ فى هذا الشأن ليعرف من لم يكن يعرف أننا لا يصدر عنا رأى إلا بعد فحص وتمحيص .

وقد استبنت من تلك المناقشات أن هذا المشروع لم يدرس دراسة تفصيلية كافية كما وضح لى عند مقارنة المناسيب ، قبل و بعد تنفيذ ذلك

المشروع ، أن الحالة ساءت لأنه بنى على أساس خاطئ خصوصا أن هذه الوصلة كانت تطمى باستمرار وتتكلف أعمال التطهير فيها سنويا أكثر من ألف جنيه .

ولم أنفرد بالقول إن مشروع تغذية ترعة الساحل من وصلة مناخلة لم يدرس الدراسة الكافية ، بل لقد قال به المدافعون عن المشروع الذين قاموا بتنفيذه حيث جاء فى مذكرة حضرة مدير عام المشروعات المؤرخة ١٩٣٦/٧/٢٦ قوله "مع العلم بأن هذه المقايسة هى عبارة عن تقدير أولى تقريبى إذ أنه لم يسبق دراسة المشروع دراسة تفصيلية" .

وقد اقتضانى هذا أن أقول فى ردى على تلك المذكرة بتاريخ ١٩٣٦/١٢/١٣ إلى سعادة وكيل الوزارة ما يأتى :

"لقد طلبت استكمالا لبحث هذا الموضوع جميع البيانات والمذكرات والحسابات التفصيلية والقطاعات الفعلية التى قامت عليها الدراسة أثناء بحث المشروع . وكان طلبى هذا بتاريخ ١٩٣٦/٨/٧ ولكن لم تصلنى هذه البيانات رغم مرور أربعة أشهر ، مع أنى كنت أقدر أن من اليسير تقديمها بمجرد طلبها إذا كانت قد جهزت بالفعل أثناء الدراسة لأننى لم أفهم أن مشروعا حيويا هاما كهذا المشروع يمكن أن يبت فيه بناء عن تقديرات أولية تقريبية وأنه لم تسبق دراسته دراسة تفصيلية كما جاء بمذكرة المشروعات الأخيرة" .

ويطيب لى ، والشىء بالشىء يذكر ، أن أقول لحضراتكم إن الشكوى من وصلة مناخلة لم تقتصر على أصحاب الأراضى الواقعة على ترعة الساحل فى أحباسها الأخيرة ، بل تناولت أصحاب الأراضى الواقعة على بحر شبين حتى إن حضرة النائب المحترم السيد البدراوى داشور باشا كان يصر على تسمية تلك الوصلة باسم مشروع مناخوليا لا مناخلة .

وقد توفرت لى من أقوال المختصين المسئولين عن هذا المشروع وبياناتهم وحججهم فى الدفاع عن عملهم البراهين القاطعة بخطأ مشروعهم فانتهيت الى تقرير إلغاء ذلك المشروع الضار والرجوع الى الحالة الأصلية فى ترعة الساحل .

وقد شرع فى تنفيـذ الالغاء فعلا فى أواخر عام ١٩٣٧ ، ولم نلبث أن ترنا الوزارة حتى عادت المياه ثانية لمجرى مناخلة .

فلما وليت وزارة الأشغال فى العام الماضى اكتفيت باصلاح الحال و إلغاء الوصلة والعودة بالرى المترتب على ترعة الساحل إلى الترعة نفسها من غير عمل مشروع جديد كما يقولون ، وسيترتب على ذلك استرجاع أثمان الأراضى التى نزعت ملكيتها لوصلة مناخلة. ولم نتكلف فى ذلك شيئا أكثر من التطهير العادى دون إقامة أى أعمال صناعية وقد تحسنت حالة الرى بحر شبين وفروعه وبحر تيره وفروعه وترعة الساحل نفسها فى الصيف الماضى، مما كان له أحسن الأثر فى زيادة غلة الأراضى .

من ذلك يتضح أن غيرى أنفق عبثا سبعين ألف جنيه أو أزيد كثيرا فى عام ١٩٣٤ لأعمال أظهرت التجربة العملية ضررها حيث لم يفلح المشروع فى مقابلة الاحتياجات الحالية، ومن باب أولى فانه سيكون عاجزا تمام العجز عن مقابلة التوسع فى المستقبل. فلما صارت الأمور الى أصلحت الخطأ دون انفاق الا ما يتكلفه التطهير العادى الذى يعمل فى هذه الترعة كما يعمل فى غيرها فى كل أنحاء القطر وكفلت للناس رى أراضيهم . وليس هذا فيما أعتقد و يعتقده العقلاء شيئا يعاب على الرجال العاملين المصلحين اللهم الا أن أكون مسئولا لأنى أصلحت الخطأ ولم أؤاخذ المسئولين .

(تصفيق) .

أما عن أطيان صهرى إبراهيم باشا يونس التى تنتفع بالرى من ترعة الساحل فإنى أذكر لحضرة النائب المحترم أن رى هـذه الأرض من الترعة المذكورة يتوفر ، سـواء عملت الوصلة أم ألغيت ، لأنها كائنة فى الجزء الواقع قبلى الوصلة .

وأستطيع أن أؤكد لحضرة النائب المحترم أنه ليس هناك أى تفكير فى عمـل أى مشروع جديد نفذ أو سينفذ لصالح هـذه الأطيان لا فى يناير سنة ١٩٤٣ ، ولا فى السنين القادمة " (تصفيق حاد) .

تعليق حضرة السائل المحترم

حضرات النواب المحترمين :

إن الظواهر التى تبدو لنا من الإجابة عن هذين السؤالين جديرة بالاعتبار، مما يحملنا على أن نتبصر فى الأمر قليلا . فقد كان أمر وزارة التموين موكولا إلى وزير المالية السابق ، وكان الأسمنت من المواد الخاضعة لرقابته وتصرفه ، فلما عين وزير خاص لوزارة التموين ورئى أن مسألة الأسمنت قد شغلت البلاد كثيرا بالنسبة للمنشآت الزراعية والصناعية ، وكل توزيع الأسمنت إلى وزارة الأشغال لأن المختصين فيها أكثر دراية وأصح تقديرا لمثل هذه الشؤون ، فالتلصص المعنى أو الشبهة الملقاة على هذا التصرف بعيدة عن الحكمة كل البعد ، لأن مهندسى الرى كثيرون منتشرون فى كل أنحاء البلاد ، وليس فى وسع معالى وزير الأشغال أن يجعلهم جميعا يسيرون على وتيرة واحدة وخطة مرسومة ، هى محاباة الأقارب والأصهار .

كذلك ظهر من الإجابة أن أحد المقدارين اللذين رخص بهما ، وهو الخاص بمحمد عرفان بك ، تم الترخيص به قبل إحالة الأسمنت على وزارة الأشغال والثانى كان مصرحا به قبل تلك الإحالة ، فما كادت هذه المسألة تدخل فى اختصاص وزارة الأشغال حتى أعيد البحث والتحرى فوجد أن تلك الكمية لازمة ولا بد منها لأعمال فنية نحن فى أشد الحاجة اليها .

أما مسألة ترعة الساحل فاننا لو عدنا بالذاكرة الى سنة ١٩٣٤ حين تقرر إنشاء الوصلة ، لوجدنا أن وزير الأشغال حينذاك كان هو المرحوم عبدالعظيم راشد باشا ولم يكن فنيا كما تعلمون. فوزر هذا العمل والأحداث التى حدثت والخسارة البالغة التى وقعت ، وان كانت تتناوله باعتبار أنه كان

وزيرا مسئولا ، الا أنها فى حقيقتها تقع على عاتق الاخصائيين فى الوزارة وهم المهندسون الفنيون . ولقد تحداهم معالى عثمان محرم باشا منذ أن كان وزيرا للأشغال سنة ١٩٣٦ ، أن يبينوا له الحكمة من هـذا المشروع ، فلم يفلحوا .

بل لقد طلب اليهم أن يبينوا له القواعد التى بنى عليها المشروع ونفقاته وحساباته ، فاعترف الرئيس المسئول بأنه ليس لديهم هذه البيانات. وكفى بهـذا عجزا و بمعـالى الوزير كرما أنه لم يحاسبهم عندما رجع لتولى الوزارة سنة ١٩٤٢ ووجد أن الأمر لم يقف عند حدوده المعقولة .

ولعل الإجابة عن هذه الأسئلة ياحضرات النواب المحترمين قد أنارت الطريق أمامنا فى كثير من الشؤون التى كانت تخفى عنا ، والتى يستحق من أجلها رجال هذه الحكومة الكثير من الحمد والثناء . ولكنهم ما كانوا ليظهروا براعتهم أو يفاخروا بها ، فأتاح الله لهم هذا الكتاب لتظهر الحقيقة ويبدو ما كان خافيا فيكون موقفهم عند حد القول المأثور " قد يثاب المرء رغم أنفه " (تصفيق) .

(٢٣) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح
عن منح رتبة البكباشى إلى وحيد شوقى افندى
بجلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" جاء ضمن ما ذكره مكرم باشا فى كتابه الأسود أن الأستاذ وحيد شوقى (ابن شقيقة رفعة النحاس باشا) قـد منح رتبة البكباشى بصفة استثنائية فى مصلحة خفر السواحل . فهل هذا صحيح ؟ " .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الدفاع الوطنى

تجرى ترقيات الضباط بمصلحة خفر السواحل طبقا للقواعد المقررة . وتقضى هذه القواعد ببحث الترقيات فى لجنة شؤون الضباط بالمصلحة وهذه اللجنة هى التى تقترح شغل الوظائف والترقية لها . فلما خلت رتبة بكباشى على إثر ترقية شاغلها ، وهو أحمد عبد المجيد افندى ، إلى رتبة قائم مقام عرضت اللجنة فى بحثها للمستحق للترقيـة لوظيفة البكباشى فقررت أن المستحق للترقية هو وحيد شوقى افندى ولذلك رفعت اسمه إلينا ونصت فى قرارها على أسباب ترشيحها . وها هو نص قرارها بالحرف الواحد :

" نظرت اللجنة فى أمر شغل وظيفة البكباشى التى تخلو بعد توصيتها على ترقية حضرة البكباشى أحمـد عبد المجيد افندى الى رتبة القائم مقام وذلك بطريق الترقى واطلعت على كشف الأقدمية العـام لحضرات الضباط البريين فوجدت أن أقدم صاغ هو حضرة الصاغ وحيد افندى عبد الرازق ابراهيم شوقى و بالاطلاع على ملف خدمته وكذا ملفه السرى لم تجد مايحول دون ترقيته ولذلك توصى بترقيته اعتبارا من تاريخ خلو الوظيفة " .

وقد أمضى هـذا القرار فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ مدير حرس المصايد ومدير السواحل الشرقية ومدير البحرية بالنيابة ومدير السواحل الغربيـة بالنيابة وأركان الحرب والمدير العـام ثم رفع هذا القرار الى سعادة وكيل الوزارة للشئون العسكرية طالبا منى الموافقـة عليه فوافقت عليه بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ .

و بعد اعتماد القرار رفعته الى العتبات الملكية فصدر النطق السامى بالموافقة على الترقية

من ذلك يتبين أن وحيد شوقى افنـدى لم يرق استثناء كما زعم المفترى وانما رقى لأنه كان أقدم صاغ ، وطبقا لأوضاع الجيش ونظامه (تصفيق) فما جاء فى العريضة والكتاب الأسود عن ترقيته استثناء ، محض كذب وافتراء" (تصفيق حاد) .

(٢٤) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح عن نقل الملازم الأول فؤاد حمدى سيف النصر إلى ديوان المحاسبة

بجلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"جاء فى كتاب مكرم باشا الأسود أن نجل معاليكم الملازم فؤاد حمدى سيف النصر الذى كان فى وزارة الدفاع بمرتب يقل عن عشرين جنيها نقل إلى ديوان المحاسبة مع أنه لاعلاقة له باختصاصه وأعطى عند النقل مرتبا قدره ٤٥ جنيها . فهل هذا صحيح" ؟

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الدفاع الوطنى

جاء فى الكتاب الكاذب مايأتى :

"إن وزير الدفاع له ابن فى الجيش هو ضابط حربى أريد نقله من الميدان الشرقى إلى الميدان الغربى (ضحك) . أو على حد تعبيرنا نحن المدنيين قد تقرر نقله من وزارة الدفاع إلى ديوان المحاسبة ليكون محاسبا بعد أن كان محاربا .

واشترط أن يقبض ثمنا لهذا التنازل مرتبا فى الدرجة الرابعة قدره خمسة فوق الأربعين بعد أن كان فى الجيش أقل من العشرين" .

واليكم يا حضرات النواب حقيقة الحال :

إن فؤاد حمدى سيف النصر ليس ضابطا حربيا فحسب بل هو حاصل فوق ذلك على شهادة B.A. من جامعة كمبردج وقد التحق مدة ما فى الآلاى The 1st Royal Draoons برتبة ضابط وعند ما عاد الى مصر التحق بالجيش وتدرج فيه حتى رقى الى رتبة اليوز باشى فى أول مارس سنة ١٩٤١

أى قبل توليتنا الحكم بنحو من عام ، وكان يتقاضى من المرتب والعلاوات القانونية ٢٥ جنيها و ٥٠٠ مليم — وها هو أمامى كشف ماهيات ومرتبات حضرات ضباط رياسة سلاح الفرسان الملكى عن شهر أكتوبر عام ١٩٤٢ يثبت صحة ما أقول — وكان له الحق بمقتضى نظام الجيش فى أن يتقاضى ثلاثة جنيهات بدل عليق وسايس لأنه كان يستعمل سيارته الخصوصية ولكنه تعفف عن طلب هذا المبلغ .

وأمامى خطاب من قائد سلاح الفرسان الملكى يثبت أنه كان يحق له تقاضى ثلاثة جنيهات عند ما تكون لديه عربة خاصة .

ولما نقل الى ديوان المحاسبة فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ حدد له مرتب قدره ٢٨ جنيها فقط أى أقل من المبلغ الذى كان يحق له قبضه بنصف جنيه ومن ذلك يتبين أن ما ورد فى كتاب المفترى من أنه طفر فى الترقية وأغدقت عليه الأموال كذب صارخ .

أما نقله ليكون محاسبا بعد أن كان محاربا فقد تجاهل المفترى الكبير شهادة فؤاد حمدى من جامعة كمبردج ، كما تجاهل الخطة التى توخاها ديوان المحاسبة فى اختيار موظفيه — وقد عمد الديوان الى اختيار موظفين من جميع الوزارات ليكونوا ملمين بحكم اختصاصاتهم السابقة فى وزاراتهم بأعمال هذه الوزارات فيسهل على الديوان مراجعة أعمالها — ولم يكن ابنى هو الضابط الوحيد الذى نقل الى ديوان المحاسبة وفضلا عن ذلك فان تربيته وتعليمه فى جامعة كمبردج والشهادات التى حصل عليها قبل دراسته العسكرية كانت وحدها كافية فى تأهيله للخدمة بالديوان .

وجميع ذلك يعلمه المفترى تمام العلم وقد أخبرناه بظروفه كلها ونحن خارج الحكم بسبب غبن الوزارة السابقة له واطلع على شهاداته وكان به من المعجبين . ولكن الحقد الدفين فى صدره قلب الأوضاع فأصبح المغبون محظوظا وجاز الافتراء عليه كما افترى على الآخرين" . (تصفيق حاد)

(٢٥) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح عن إرسال قفص سمك وسمان إلى وزير الدفاع بجلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"ذكر مكرم عبيد باشا فى كتابه الأسود أن الدكتور محمود فكرى زوج شقيقة أحد الطلبة الذين قبلوا هذا العام بالكلية الحربية قد أرسل إلى معاليكم قفصى سمك وسمان . نهل هذا صحيح ؟ "

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الدفاع الوطنى

لقد نزل المفترى إلى الدرك الأسفل عندما قال فى كتابه الأسود مايأتى :

"عثرت بمحض المصادفة على (بوليصتين) من مصلحة السكك الحديدية (أتشرف بضمهما إلى مجموعة الوثائق) إحداهما مؤرخة فى ١٩٤٢/١٠/٤ وهى خاصة بقفص من السمان مرسل من دمياط إلى حضرة صاحب المعالى حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع، والأخرى مؤرخة فى ١٩٤٢/١٠/١٣ وهى خاصة بقفص من السمك وهو مرسل كذلك إلى معاليه ، أما مصدر القفصين فهو شخص واحد اسمه الدكتور محمود فكرى كان شقيق زوجته (فكرى افندى حامد زاهر) من سعداء الطلبة الذين قبلوا بالكلية الحربية هذا العام .

ومعاذ الله يا مولاى ، أن أذهب إلى أن قفصا من السمك الطازج أو السمان الفاخر يعتبر ضربا من الرشوة لقبول أحد الطلاب فى الكلية ولكنها على كل حال مصادفة طريفة أن يكون صاحب الهديتين قريبا لأحد الطلبة المحظوظين بالقبول وأن يكون تاريخ إرسال الهديتين قريبا جدا من تاريخ القبول فى هذا العام .

" وهل هناك ما يمنع المجاملة كمظهر من مظاهر المعاملة " .

هذا ما نضح به إناء المفترى .

ولا يمكن لعاقل ان يتصوّر أن أمر القبول بالكلية قد هان الى هذا الحد ، والواقع ياحضرات النواب أن الدكتور فكرى صديق قديم ومن أهل دمياط وقد تعودت أن أكلفه شراء بعض ما أحتاج اليه من منتجات المدينة — واعتاد هو أن يلبى طلبى مشكورا وأن يقبض منى ثمن المشتريات — ولا أزال اكلفه مثل ذلك الى الآن — ولكن صاحب القلب الأسود والكتاب الأسود لم يتورع من النزول الى هذا الحضيض من الكذب وقلة الأدب .

وحقيقة الحال فى موضوع هذا الطالب بالذات أن الدكتور فكرى لم يكلمنى فى شأنه ولم يكتب لى شيئا عنه ولم أكن أعلم الصلة التى بينه و بين الدكتور ، وقد قبل بالكلية لأنه ابن ضابط ما يزال فى الخدمة العاملة حتى الآن والأولوية فى القبول طبقا للقواعد المقررة لأبناء الضباط ، وأؤكد لحضراتكم أن الدكتور محمود فكرى ليس هو الذى اهتم بشأن الطالب أو تولى اتخاذ الإجراءات لإلحاقه بالكلية ، أما الذى اهتم بشأنه وتولى هذه الاجراءات لدى الكلية فهو ابن عمه ومراسله الرسمى حضرة البكباشى محمد توفيق زاهر افندى الضابط العامل بالجيش وهو فى الوقت ذاته ياور حضرة صاحب الجلالة الملك (تصفيق) .

وها هى استمارة دخول الطالب فى الكلية تثبت صحة ما أقول ، وأودعها مكتب المجلس " (تصفيق) .

(٢٦) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح عن تعيين السائق الخاص بسعادة وزير الدفاع الوطنى فى وظيفة حكومية

بجلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" زعم مكرم باشا فى كتابه الأسود أن معاليكم قد وظفتم فى الحكومة سائق سيارتكم الخاص فحملتم بذلك خزانة الدولة مرتب ذلك السائق .

فهل هذا صحيح ؟ ".

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الدفاع الوطنى

الى حضراتكم ما جاء فى الكتاب الأسود .

"ومن مظاهر الاستغلال الصغير — والحقير — أن الخدم يوظفون فى الحكومة إبان الوزارة فاذا سقطت الوزارة خرج الوزير ومعه خادمه — وتكون الدولة قد تحملت مرتبه طوال مدّة الوزارة — ومن ذلك القبيل سواق حمدى باشا سيف النصر".

وإليكم الرد على هذه الفرية :

"ما رأيت جرأة على الحق كجرأة المفترى الكبير، وإنى لأتحدّاه أن يتقدّم إلى مجلسكم الموقر باسم ذلك السائق الذى يدّعى أنه كان يعمل معى عند توليتى الوزارة ، ثم وظفته ، وما زال يعمل فى خدمتى الخاصة — إنه لم يفعل ، ولن يفعل ، لأن الكاذب لا يستطيع أن يخلق شخصا من العدم . على أننى رأيت ياحضرات النوّاب من باب الحيطة أن أستعرض فى ذاكرتى أسماء جميع من خدمونى من السائقين لعل المفترى الذى يتصيد الأسماء، وينقب ويتجسس يكون قد عثر على سائق كان فى خدمتى فى وقت ما ، ثم اتصل عيشه بالوزارة . وقد دققت فى البحث كل التدقيق، فاتضح أن سائقا كان يعمل عندى وفصلته من خدمتى من مدّة ، ولما ضاق به العيش تقدّم بطلب عادى إلى سلاح الصيانة ، شأنه فى ذلك شأن طلاب الخدمات جميعا — وقد عين فى هذا السلاح اعتبارا من ١٠ فبراير سنة ١٩٤٣ ، لا ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ ، أى منذ مدّة قصيرة جدا ، وقد تم تعيينه من غير علمى ، ولا توصية منى ، وهو يشتغل فى سلاح الصيانة ولا يشتغل عندى ، ولو كان افتراء المفترى صحيحا لعينته وقت دخولى فى الوزارة . ولم يكن يضيرنى يا حضرات النوّاب أن أستبقى هذا السائق فى خدمتى حتى بعد تعيينه بالوزارة ، لأن هذا حق مقرّر لى كفريق عامل فى خدمة الجيش . ذلك لأن الفريق يحق له استخدام سبعة من الخدم بمقتضى الفقرة ٥٦ من الفصل الثامن من قوانين الجيش التى تعطى الفريق

حق استخدام ثلاثة من الخدم علاوة على ما تتيحه الفقرة ٤٣ من قوانين صرف التعيينات والمرتبات للجيش المصرى من استخدام أربعة آخرين .

ومما تقدم يتبين أن المفترى كاذب فيما ادعاه، وإننى أعلن فى هذا المجلس الموقر أننى تعففت عن استعمال الحقوق التى تخولها لى قوانين الجيش فلم احتسب على الجيش أى مرتب لأى خادم من الخدم السبعة المخول لى استخدامهم (تصفيق) بالرغم من أنه كان يحق لى ولا يزال يحق لى احتساب سبعة من خدمى على الجيش، وإننى لأشكر للكاذب الحسود هذه الفرية الحقيرة التى لولاها لما سمحت نفسى بأن اكشف لأحد هذه الحقيقة والذين يعرفون أخلاقى يعرفون أننى أتعفف حتى عن مجرد المباهاة." (تصفيق حاد).

تعليق حضرة السائل المحترم

حضرات النواب المحترمين :

إن فى حقارة التهم المنسوبة إلى معالى وزير الدفاع ما كان مكرم باشا غنيا عن أن ينزل إلى مستواه ، ولكن الله أراد أن يجعل حلقة من سلسلة الأكاذيب تنصهر أمام حضراتكم بنار الحق المبين الذى يتجلى واضحا جليا فى بيانات وزراء الأمة الأمناء على حقوقها ، وفى وسعكم يا حضرات الزملاء أن توازنوا بين موقف وزير الدفاع الذى يأبى أن يستعمل حقه فيفيد من خدمات العدد المقرر له حسب نظام الجيش ، وموقف مكرم عبيد باشا الذى يوظف اثنين ممن كانوا يعملون فى مكتبه ، أحدهما فى مجلس النواب والآخر فى مجلس الشيوخ (تصفيق) .

(٢٧) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر عن بيع منزل رئيس الوزراء بسمنود بجلسة ١٩٤٣/٥/٤

نص السؤال :

"قال مكرم باشا فى كتاب وزعه وقال إنه صورة عريضة رفعها إلى حضرة صاحب الجلالة الملك "ان رفعتكم بعتم منزلكم المملوك لكم بسمنود إلى وقف

المرحوم السيد بك عبدالعال الذى تتنظرون عليه بثمن باهظ مستغلين فى ذلك نفوذكم الحكومى" .

فهل هذا صحيح ؟

وإذا لم يكن صحيحا فهل لرفعتكم أن تبينوا الحقيقة فى هذا الأمر".

(قوبل حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بتصفيق حاد عند اعتلائه المنبر) .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

" التنظر على الأوقاف واستغلال النفوذ "

حضرات النواب المحترمين :

أرجو أن تسمحوا لى بتلاوة ماجاء فى العريضة التى رفعت إلى جلالة الملك وفى الكتاب الأسود تحت هذا العنوان .....

قال مقدم العريضة ومسوّد الكتاب :

" لعل أفضح ، وأقسى ، الدلائل التى تنهض ضد النحاس باشا شخصيا هى تصرفاته الأخيرة بصدد الأوقاف التى كان أوأصبح ناظرا عليها ، بفضل رياسته للوزارة ، فان نظرة إلى مجموع هذه التصرفات والى المستندات التى استخرجناها تأييدا لها تكشف عن ناحية من شخصية النحاس باشا اعترف أنها كانت خفية على وعلى الكثيرين ، فقد عرفته جريئا ولكنى لم أعرف فيه الجمع بين الجرأة والتحايل إلا حين وقفت على هذه البيانات وما يؤيدها رسميا من المستندات ، وإنى ليؤسفنى ويحزننى ، أن اضطر إلى الكشف عن هذه الحقائق المؤلمة .

ولكن السكوت عنها أشد إيلاما ، وشتان بين ألم وألم — أى بين ألم ضحيته الأفراد ، وألم ضحيته البلاد ... ... وحسبى أن أذكر هنا عمليتين رئيسيتين — أو بالأحرى صفقتين خطيرتين — ثمنا لمصلحة النحاس باشا

ناظر الوقف ، فى عهد النحاس رئيس الحكومة ... ... واحدى هاتين العمليتين هى بيع منزل مصطفى النحاس باشا إلى وقف عبد العال الذى هو ناظر عليه والأخرى هى تنظر النحاس باشا على وقف البدراوى بسمنود عقب تأليف الوزارة ، وقد اقترنت هاتان العمليتان باجراءات ومناورات ، وترتبت عليها نتائج وتصرفات تكاد تكون منقطعة النظير ، لا فى استغلال النفوذ فحسب ، بل فى التحايل على الاستغلال وكسب المال بوسائل تكفى الإشارة اليها ، فى التعليق عليها .

وفيما يلى بيان موجز لهاتين الصفقتين :

(١) البيع منه وإليه

يكفى يا مولاى من هذه العملية مجرد ذكرها لظهور وزرها .

فقد باع النحاس باشا منزله فى سمنود الى وقف عبد العال الذى هو ناظر عليه بمبلغ عشرة آلاف من الجنيهات ، ومن شروط الوقفية أن يكون لناظر الوقف حق السكنى فى منزل الوقف ..... وأن يصرف للمنزل كل شهر مائة وعشرون جنيها ثمن قمح وأرز ومسلى الخ . على أن يكون للزوجة المستحقة عشرون جنيها منها .....

وفى عبارة أخرى ، فان النحاس باشا هو البائع والمشترى فى نفس الوقت — ولقد يكون فى ذلك بدعة ، ولكنها بديعة ... وصفقة رائعة ولكنها مريعة !

وواقعة الحال أنه كان لمصطفى النحاس باشا بصفة كونه فردا من أهالى سمنود منزل خاص فى تلك البلدة يسكنه رفعته بصفته هذه ، أو بما استجد له من صفات كحاكم مدنى أو عسكرى أو اذا شاء كزعيم شعبى ..... غير أنه بقى لرفعته صفة أخرى لها وزنها ، ولها ثمنها ، وهى صفته كناظر للوقف... وعلى ذلك رأى النحاس باشا الفرد والزعيم والحاكم أن يبيع المنزل للنحاس باشا

ناظر الوقف بصفته وكيلا عن الوقف لكى يسكنه رفعته كناظر للوقف طبقا لنص الوقفية وقبض رفعته فى نظير هذه العملية البارعة مبلغ عشرة آلاف

من الجنيهات ثمنا سخيا كريما ، ولم يتورع النحاس باشا عن القول بأنه قبض هذا الثمن تضحية منه ورحمة بالمستحقين والفقراء المنتفعين بالوقف — وهى أيضا رحمة من النوع الجديد المبتكر ، التى ينتفع منها الرحيم دون المرحوم ! !

وإنى يا مولاى لأتشرف بأن أرفق مع هذه العريضة مستخرجا رسميا من محاضر جلسات محكمة طنطا الشرعية وآخر من حجة الوقف ، ويكفى الاطلاع على محاضر الجلسات وما تضمنته من المناورات والأساليب التى لجأ اليها رفعة الناظر تبريرا للحصول على مبلغ العشرة الآلاف الجنيه ثمنا لبيع منزله للوقف — يكفى الاطلاع على هذه المحاضر لكى تثور النفس مستفزة من أساليب التحايل على الأقوال ، فكيف بالأموال !

ولقد ضرب النحاس باشا فى هذه العملية التى لا أعرف لها مثيلا من نظائرها فى استغلال النفوذ — ضرب رفعته عدة عصافير بريئة بحجر واحد... وفيما يلى تلخيص موجز لاوزار هذه العملية .

تحايل يتلوه تحايل .

لعل الوزر الأول ، أو التحايل الأول ، هو نفس التنظر على الأوقاف... فإن محاسن الصدف قد شاءت ، وما زالت تشاء إلى الآن كما سنرى ، الا تكتشف محاسن النحاس باشا كناظر للوقف إلا حينما يكون فى الحكم ! ولذلك لم يعين رفعته على وقف من الأوقاف الثلاثة التى يتنظر عليها فى بلدته الا بعد توليه الوزارة ، وكان آخر تعيين له كناظر لوقف البدراوى فى عهد توليه الوزارة الأخيرة ، ولهذا التعيين قصة مبكية مضحكة سنتناولها فيما بعد .

ولقد كانت الصحف المعارضة تحمل عليه فى سنة ١٩٣٧ حملات شديدة بسبب تنظره على تلك الأوقاف فى ابان توليه الحكم ولكن رفعته كان يعتذر بشتى المعاذير مبينا أن فى تنظره مصلحة للوقف وتحقيقا لشرط الواقف ، فكنا نحن أنصاره نتقبل منه هذه الحجج المؤيدة لوجهة نظره ولو أن الكثيرين منا كانوا يتمنون ابتعاده عن مواطن الحرج فى مسائل مالية من هذا القبيل.

ولكن الذى لم أكن أعرفه أو يعرفه أحد من زملائه أن رفعتـه كان سيتخذ من تنظره على الأوقاف سبيلا للتحايل على الثراء، ولولا أننى استخرجت أخيرا المحاضر الرسمية الدالة على ذلك واطلعت على محتوياتها مفصلة مهلهلة لما صدقت ما كانت تلوكه الألسنة المذياعة ، وتهمس به الإشاعة .....

وتشاء المصادفات العجيبة أيضا أن تبدأ الخطوة الأولى التى أدت إلى صفقة بيع منزل رفعتـه للوقف الذى هو ناظر عليه فى عهد توليه الحكم سنة ١٩٣٧

فقد جاء فى محضر محكمة طنطا الشرعية الابتدائية بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٤٠ (وهو مرفق بهذه العريضة مع المحاضر الأخرى) أنه كان لوقف المرحوم السيد عبد العال بك عمارة واقعة على البحر الأعظم بسمنود ... ... وقد أرصد عليها الواقف مبلغا كبيرا يصرف شهريا فى الوجوه التى عينها الواقف ، وأن العمارة المذكورة أخذت للمنافع العامة بقرار من هذه المحكمة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ نظير مبلغ ٥٣٢٥ جنيها و ٨٦٥ مليما .

إذن فقد نزعت ملكية عمارة الوقف وقدر لها ثمنا سخيا مبلغ ينوف على الخمسة الآلاف الجنيه — وكان ذلك فى سنة ١٩٣٧ حينما كان النحاس باشا رئيسا للوزارة وناظرا للوقف فى وقت معا .....

وتشاء المصادفات يامولاى — وكل طبيعتها منصرفة إلى مصلحة النحاس باشا ! تشاء هـذه المصادفات أن يبنى النحاس باشا عمارة لنفسه فى سمنود فى الوقت الذى أخذت فيـه عمارة الوقف للمنافع العامة ! ... ... فقد كان للنحاس باشا و إخوته منزل الأسرة الذى ورثوه عن المغفور له والدهم وقد تراضى رفعته مع بقية الورثة على أن يكون المنزل ملكا خاصا له ، ثم راح يبنى البيت من جديد لحسابه الخاص فبنى عمارة من دورين كان المفهوم أنها لمسكنه الخاص ولكن مافهمه الناس لم يفهمه على مايظهر رفعة النحاس باشا كما يتبين من تصرفاته التالية .

وهنا يسوقنا الحديث إلى مصادفة ثالثة — أو هل هى رابعة ؟ — هى أن المستحقة الوحيدة التى بقيت على قيد الحياة هى السيدة بدر حمودة بك الأعصر زوجة الواقف المرحوم السيد بك عبد العال ، وأنها قد تزوجت منذ بضع سنوات بحضرة الأستاذ مسعد السمرة الذى تشاء المصادفة الخامسة — أو لعلها السادسة — أن يكون زوجا لإحدى قريبات النحاس باشا وأن يضم إلى زوجته الأولى زوجته الثانية ونعنى بها السيدة المستحقة فى وقف عبد العال الذى يتنظر عليه رفعة النحاس باشا .

هذا ماشاءته المصادفات لمصلحة النحاس باشا ، ونأتى الآن إلى ما شاء رفعته لمصلحة المصادفات ! ... ... فقد اتفق رفعته مع السيدة المستحقة التى اتصلت به بصلة النسب على تقديم طلب إلى المحكمة الشرعية تطلب فيه الاذن بشراء منزل النحاس باشا ناظر الوقف بدلا من العمارة التى نزعت ملكيتها فى عهد النحاس باشا رئيس الوزارة ... ...

وفيما يلى نص الطلب الذى تقدمت به السيدة المستحقة إلى المحكمة الشرعية نقلا عن المحضر الرسمى :

قالت السيدة بعد أن أشارت إلى نزع ملكية عمارة الوقف فى سنة ١٩٣٧ إن الطالبة يهمها تحقيق شروط الواقف على الوجه الأكمل وقد بحثت عن سراى للوقف بسمنود ووفقت الى سراى واقعة على البحر الأعظم منشأة على الطراز الحديث ملك حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وتفاهمت مع رفعته على إعطائها للوقف بالثمن الذى تراه المحكمة مناسبا ، وقد قبل أن يأخذ قطعة الأرض الفضاء الباقية من سراى الوقف التى هدمت بعد أن نزعت ملكيتها بما فى ذلك الأرض المحكرة للوقف وأخذ أنقاض السراى على أن يخصم ثمن ذلك من ثمن سرايه التى سيعطيها للوقف ، وطلبت الطالبة إجراء اللازم لذلك .

إذن قد أصبح المنزل الريفى المتواضع الذى بناه الزعيم الشعبى المتواضع (سرايا) من السرايات الفخمة التى لا يرتضى النحاس باشا لها ثمنا أقل من عشرة آلاف من الجنيهات ؟ وسيأتى الكلام عن الثمن ومفرداته ، بل ومدهشاته

وليس أبرز فى معنى الحيلة والتحايل من إجابة رفعة الناظر بلسان وكيله على طلب شراء منزله ، وهنا اترك الكلام أيضا لمحضر الجلسة :

" وقال وكيل رفعة الناظر إن رفعته يقدر الظروف التى ذكرتها الست الطالبة فى طلبها ويعطف عليها كل العطف نظرا لما جبل عليه رفعته من حب الخير لمصلحة الوقف والمستحقين جميعا بما يكفل لهم بقدر الاستطاعة الراحة التامة والتمتع بالمزايا التى قصدها الواقف من وقفه عليهم ، ولذلك كان رفعة الناظر يوافق على طلب الست الطالبة رغم ما فى ذلك من تضحية عزيزة عليه وبخاصة لأن السراى المطلوب شراؤها هى مقر ذكريات مسقط رأسه وأهله وتراث المرحوم والده . . . وقبل ذلك عن طيب خاطر رحمة بالسيدة الطالبة التى تحتاج إلى سراى تقيم فيها بأسرع ما يمكن مراعاة لصحتها من جهة ، وليقوم من جهة أخرى بتنفيذ ما قرره الواقف بكتاب وقفه . . الخ"

أفلا يرى مولاى أن رفعة النحاس باشا قد بلغ منه الحنان والتحنن ، مبلغ الفن والتفنن..... فهو إنما يبيع منزله بمبلغ عشرة آلاف جنيه رحمة بالمستحقة التى تحتاج الى سراى تقيم فيها بأسرع ما يمكن مراعاة لصحتها ..... فى حين أن هذه السيدة المشار اليها لم تكن تسكن بطبيعة الحال إلا مع زوجها الذى كان قاضيا فى الأرياف ينتقل من بلد إلى أخرى ، بعيدا عن سمنود ، وبعيدا عن السراى التى يقول رفعته فى صدق بالغ إنها فى حاجة اليها لتقيم فيها بأسرع ما يمكن !..... وما كنا علم الله لندرى أن سكنى السرايات عمل من أعمال الرحمة ، لولا أن القائل بذلك هو زعيم فى الأمة ، وللأمة ! . .

ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد أن النحاس باشا ذهب به الامعان فى التحايل إلى حد التصريح على لسان وكيله فى الجلسة بما يأتى :

" إن الذى يهون عليه هذه التضحية نوعا ما أنه قد يستطيع الاستعاضة عن السراى مسقط رأسه وأهله بانشاء سراى مقابلة لها على أرض الوقف الباقية من أرض سراى المرحوم الواقف ، وهى التى كان مزمعا أن يقام عليها سراى للوقف بدل السراى التى نزعت ملكيتها " .

اليس هذا التدليل فريدا فى نوعه ؟ ..... فإن النحاس باشا يقول انه كان مزمعا أن يقام على الأرض الباقية للوقف سراى للوقف ، ولكنه

من باب التضحية العزيزة عليه يبيع سراى والده للوقف و يأخذ هو لنفسه الأرض الباقية من ملك الوقف ، عسى أن يبنى عليها منزلا له فيما بعد ! ! ولسنا وايم الحق نفهم لماذا لم يبن النحاس باشا ناظر الوقف سرايا للوقف على الأرض الموقوفة التى يعترف أنه كان مزمعا بناء سراى عليها ؟ لماذا لم يفعل ذلك فيوفر على الوقف بضعة آلاف من الجنيهات ، كما يوفر على نفسه بيع منزل والديه وما ينطوى عليه هذا البيع من تضحية عزيزة وغالية؟

ثم إذا لم يكن بد من إعداد منزل للمستحقة رحمة بها فلماذا لم يكتف رفعته بتأجير منزله للوقف بضعة شهور حتى يتم بناء المنزل الجديد ، لا سيما أن عمارة الوقف نزعت ملكيتها منذ سنة ١٩٣٧ وكان فى مقدور رفعته أن يبنى منزلا للوقف فى الوقت الذى يبنى فيه منزلا لنفسه..... وقد كانت أدوات البناء رخيصة قبل نشوب الحرب ..... .

ولكنه لم يفعل وما كان له أن يفعل و إلا ضاعت الصفقة ، وضاعت الحكمة من كل هذه الخطط المرسومة والتدابير المحكمة ... ...

ومن المدهش أن المحكمة الشرعية سألت فى احدى جلساتها (جلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠) اذا كانت شروط الواقف تقضى بإنشاء سراى بدلا من التى هدمت ، فوعد وكيل المستحقة بتقديم مذكرة فى هذا الموضوع ، وفى الجلسة التالية — أى فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ — جاء الطرفان متوافقين على الاجابة ، وقال وكيل رفعة النحاس باشا "انى موافق على ما قرره حضرة زميلى وان فى شراء سراى للوقف توفيرا لمصلحة الوقف نظرا لأن إدارة الوقف كانت تشغل جزءا من السراى التى نزعت ملكيتها وهى الآن تستأجر منزلا لايقل أجره عن أربعة جنيهات ... ...

يالله من مبرر ضمن المبررات ، أن يشترى الوقف منزلا بعشرات الآلاف من الجنيهات . توفيرا لإيجار شهرى يبلغ الأربعة من الجنيهات ... ... التحايل على استبعاد المستحقين.

ومما يدل على أحكام التدبير بين النحاس باشا والسيدة المستحقة أن المحكمة فى جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤١ طلبت الى الطالبة ووكيل الناظر

تقديم كشف بأسماء المستحقين فى الوقف لأخذ رأيهم فى البيع وشروطه فقال وكيل رفعة الناظر أن المستحقين أصحاب مرتبات فى الوقف وليس لهم نصيب معين فى أعيان الوقف وعليه فلا داعى لأخذ رأيهم ، ولكن الهيئة اصرت على تقديم الكشف المذكور واجلت الجلسة الى ١٨ يناير سنة ١٩٤٢ لتقديم الكشف ، وفى الجلسة المقبلة (التى انعقدت فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢) نظرت المحكمة فى مذكرة مقدّمة من رفعة النحاس باشا بوجوب عدم أخذ رأى المستحقين ، وأثبت محضر الجلسة ما يأتى حرفيا : "وعرضت المذكرة المقدمة من وكيل رفعة الناظر على وكيل الطالبة المتضمنة عدم الحاجة لأخذ رأى المستحقين فقال إنه يوافق على ماجاء بها :

وهكذا تمت المناورة وأحكم سبكها وحبكها ، بين رفعة الناظر والسيدة المستحقة فاتفق الاثنان على استبعاد جميع المستحقين أو المنتفعين الآخرين رغم الحاح المحكمة وتأجيل الجلسة خصيصا لتقديم كشف بأسمائهم . . . . ولعل هذه الواقعة وحدها تكفى للتدليل على التحايل المعيب ضد مصلحة الوقف وخوف النحاس باشا من اعتراض المستحقين الآخرين على بيع منزله للوقف وعلى الثمن الباهظ الذى يريد أن يتقاضاه .

التحايل على الثمن

كان الثمن هو الهدف الذى رمى إليه كل تحايل سبق أو لحق . . . أى منذ أن تقدم الطلب فى يونيه سنة ١٩٤٠ إلى محكمة طنطا الشرعية بالإذن بشراء " سراى " النحاس باشا ، إلى أن صدر قرار المحكمة فى مارس سنة ١٩٤٢ بإقرار الشراء و إقرار العشرة آلاف جنيه ثمنا يتقاضاه رفعة الناظر ، الذى شاءت المصادفة ان يصبح رئيسا للوزراء حين صدور القرار المذكور.

وقد اجتاز هذا التحايل مراحل عدة كشف فيها النحاس باشا يده — أو قصده — بأسلوب متدرج ومتعرج معا — ولو أنه يا مولاى تقدم الى المحكمة سافرا ، لعذرناه تاجرا ... ... ولكنه بدأ المرحلة الأولى فى طريق المساومة بادعاء أنه لا يبغى من بيع منزله الا العطف على المستحقة والرحمة ... وفوض للمحكمة الثمن المناسب . ثم أحيل التحديد على قومسيون الأوقاف ونجح النحاس باشا فى اقناع الخبراء المعاينين بتقدير ثمن المتر المسطح من أرض منزله البالغ مساحته ١٧ سنتيا و ٨١٧ مترا بمبلغ جنيهين ونصف

للمتر الواحد — فيكون مجموع ثمن الأرض ٩٢٥ مليما و ٢٠٤٢ جنيها — وقدّر للمبانى (وهى مقامة على حوالى ٤٢٩ مترا من الأرض المذكورة) مبلغ سبعة آلاف جنيه و بذلك تكون قيمة المنزل جميعه ٩٢٥ مليما و٩٠٤٢ جنيها ... ... ولعله من المفيد أن نلاحظ هنا أن هـذا التقدير ينصب على منزل فى حى من أحياء سمنود وليس فى القاهرة ... ...

غير أن النحاس باشا لم يرضه هذ التقدير السخى فوق السخاء ، فجاء وكيله أمام المحكمة وقال إن رفعته يرى ألا يبخس السراى فى قيمتها مع رعايته للوقف ومصالحه !

ورأت المحكمة "أن التقرير الوارد من قومسيون الأوقاف مجمل لم يشتمل على ما يشتمل عليه عادة تقارير الخبراء فى مثل هذه المأمورية من التفاصيل الضرورية"... ... وانتهى الأمر أخيرا بالنحاس باشا الى طلب مبلغ عشرة آلاف جنيه ثمنا لمنزله ، ولعله من المفيد أن أورد هنا نص الطلب الذى تقدّم به رفعة النحاس باشا بلسان وكيله الى المحكمة طالبا مبلغا يزيد ألف جنيه على تقدير الأوقاف ، وواصفا هذه الزيادة بأنها "تضحية" ... ... وفيما يلى نص ما ورد فى محضر جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ : "قال وكيل رفعة الناظر : "إنى اطلعت على مذكرة الأوقاف وأعددت مذكرة برأى رفعة الناظر فى ذلك وهى تتضمن أن رفعته رأى أخيرا أن يضحى فى سبيل منفعة الوقف وقبل أن يكون ثمن السراى عشرة آلاف جنيه على أن تفصل الهيئة فى هذه المادة اليوم و إلا فرفعته فى حل من عدم قبول ذلك" .

أليس بديعا ومبدعا معا هذا الموقف من رفعة النحاس باشا ؟

وهل هناك من هو أقدر على الجمع فى مسلك واحد بين التضحية والتهديد، والوعد والوعيد ! ! !

انظر إليه يامولاى وهو يقول إنه قد رأى أخيرا أن يضحى فى سبيل منفعة الوقف وقبل أن يكون ثمن السراى عشرة آلاف جنيه . . . ضاربا

فى ذلك المثل الأعلى فى التضحية الذهبية . ثم تفضل يا مولاى فانظر إليه وهو يقرن هذا العرض بشرط قبوله فى جلسة اليوم ، فورا وفى غير تمهل ، وإلا فهو فى حل من عدم قبول البيع ، وليتحمل الوقف تبعة هذا التحلل .

ولكن المحكمة لم تتعجل ، والنحاس باشا لم يتحلل ... بل استمرت المحكمة فى نظر المادة وهى تؤجلها من جلسة الى جلسة حتى تولى رفعة ناظر الوقف رياسة الوزارة فى أوائل فبراير سنة ١٩٤٢ ، وكانت الجلسة السابقة على ذلك فى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢ وأجلت الى أول مارس سنة ١٩٤٢ وفى هذه الجلسة وهى الجلسة الأولى بعد توليه الوزارة رأت المحكمة أن تسأل رفعة الناظر " هل يقبل أن يبيع السراى بمبلغ عشرة آلاف جنيه فقط مع ترك حق احلاله محل وقف السيد بك عبد العال على وقف عنبه أولا "فطلب وكيل النحاس باشا التأجيل أسبوعا واحدا للجواب عن ذلك ، وأجلت الجلسة فعلا الى ٨ مارس ، وفى هذه الجلسة الأخيرة أعلن وكيل رفعة الناظر وقد أصبح الآن ناظرا للنظار ! ! " أن رفعة الناظر يرى أنه وإن ضحى بأعز شىء لديه فان ذلك لا يمنعه من أن يقيم مبانى فى بلده وأن قطعة الأرض الفضاء التابعة لوقف السيد عبد العال لا تكفى للبناء عليها بل لا بد من ضم قطعة الأرض المحكرة وعلى ذلك فهو يصمم على أن يحتسب من ثمن السراى حق الانتفاع بالتحكير على قطعة الأرض المذكورة " .

وفى الجلسة نفسها وافقت المحكمة على قبول تضحية النحاس باشا بأعز شىء لديه ، وقررت شراء هذا المنزل العزيز بالصيغة الآتية :

" فلهذا قررنا الموافقة على شراء السراى المذكور بمبلغ عشرة آلاف جنيه حسب المدون بمحضر جلسة اليوم وأجلنا المادة للمعاينة وتوقيع الصيغة " .

ضرب عدة عصافير

اذن قد استقر القرار على أن يبيع النحاس باشا أعز شىء لديه بمبلغ عشرة آلاف جنيه . . . . ولو أنه يعسر على الشخص العادى أن يفهم كيف

يكون هـذا المنزل أعز شيء عليه ؛ فى حين أنه لم يسبق له السكنى فيه — كما اعترف وكيله بذلك أمام المحكمة (يراجع محضر جلسة ٢ يونيه ١٩٤٠) .

غير أنه قامت عقبة فى طريق البيع هى عدم توافر هـذا المبلغ الجسيم فى خزانة الوقف . . . . وناقشت المحكمة وكيل النحاس باشا فى ذلك — ولكن ما أسرع ماذلل رفعته هذه الصعوبة وما كان أمهره اذ ذللها لمصلحته هو من جميع نواحيها ، فعرف كيف يضرب عدة عصافير برمية واحدة يرميها . . . . .

فلقد اقترح رفعتـه — ووافقته المحكمة على اقـتراحه — أن يشمل الثمن المفردات الآتية — أو على حد تعبير المحكمة " أن يستوفى رفعـة مصطفى النحاس باشا مبلغ العشرة آلاف جنيه بالصفة الآتية " :

	مليم جنيـه	
(١)	٥٣٢٥,٨٦٨	ثمن السراى التى نزعت ملكيتها للمنافع العـامة — يدفع نقدا للنحاس باشا .
(٢)	— ٢٠٠٠	مقدار المبلغ الذى وافقت المحكمة على استدانته من مال البدل المودع باسم الوقف من ثمن أعيان أخرى — على أن يدفع هذا المبلغ نقدا للنحاس باشا ويبقى دينـا على الوقف ويسدد من ريع خيراته .

(٣) أنقاض عمـارة الوقف التى نزعت ملكيتها — وقد قدرت بمبلغ ٨٠١ جنيه دون مراعاة للزيادة الجسيمة فى أسعار الحـدايد والأخشاب الخ ..... بسبب الحـرب — وبعبارة أخرى فان النحاس باشا كسب فى عملية الأنقاض هذه أضعاف ثمنها المقدر !

(٤) ٤٧٢ متراوكسورا التابعة لوقف عبدالعال أخذها النحاس باشا لنفسه بسعر ٥٠ قرشا فقط للمتر أى مقابل ثمن إجمالى مقداره ٣٣٠ جنيها و ٥١٩ مليما ويلاحظ هنا أن النحاس باشا حينما اشترى من الوقف قدر المتر بخمسين قرشا

فى حين أنه عند ما باع للوقف قدر المتر بمائتين وخمسين قرشا أى بخمسة أضعاف ثمن الشراء . ولقد علل رفعته هذا الفرق الجسيم بان القطعة المشتراة مستطيلة !

(٥) ٢٢٢ جنيها و ٦٦١ مليما ثمن المبانى المقامة على قطعة الأرض المحكرة من وقف أبى عنبه ومقابل إحلال رفعته محل وقف السيد بك عبد العال ، ومساحة الأرض المحكرة ٧٢٧ مترا وكسورا أخذها النحاس باشا ضمن الثمن .

(٦) الباقى بعد ذلك كله (وهو حوالى ١٣٢٠ جنيها) يصرف لرفعة الناظر من ريع الوقف على أربعة أقساط متساوية فى ظرف أربع سنوات ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٤٢ (يراجع محضر جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٤٢ حيث وقعت صيغة الاستبدال رسميا من هيئة المحكمة بالنيابة عن وقفى السيد عبد العال وأبى عنبه ومن حضرة عبد العزيز بك النحاس بصفته وكيلا عن رفعة النحاس باشا) .

ومما هو جدير بالملاحظة ، أن الثمن الذى حدده النحاس باشا هو الذى تقرر ، وأن الأعيان والأنقاض التى طالب بها وصمم عليها هى التى تقررت .

صفقة مبروكة

هى إذن صفقة مبروكة ، وان تكن غير مباركة ... ... فقد قدر النحاس باشا لمنزله ثمنا يبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقدم تأييدا لذلك تقريرا من خبراء استشاريين استأجرهم فرأوا فى هذا التقدير تواضعا محمودا ، وعطفا ممدودا ... ... ولكن هل هى عشرة آلاف جنيه فعلا ؟ ؟ الحق يامولاى أن النحاس باشا قد ابتكر فى المعنويات أحاسيس ، وفى الماديات مقاييس تختلف عما اصطلح عليه الناس أو اعتادوه ، فاعتبروا المساومة رحمة ،

والاستغلال تضحية، ومن ثم قدر للماديات مبلغا مقداره عشرة آلاف جنيه في حين أن حقيقته تبلغ حوالى الخمسة عشر ألفا من الجنيهات، لأن الأنقاض التى قدرت بمبلغ ٨٠١ جنيه تبلغ قيمتها أضعاف هذا المبلغ، وكذلك الأرض فقد قدر المتر منها بمبلغ ٥٠ قرشا، على أن يشتريها هو — وبمبلغ ٢٥٠ قرشا — على أن يبيعها هو ... ...

ومهما يكن من أمر فالمنزل الذى باعه بمبلغ عشرة آلاف جنيه — إذا سلمنا بأنها عشرة — لا تبلغ قيمته الحالية — على أساس الأسعار الحاضرة — أكثر من ٣٥٠٠ جنيه أو ٤٠٠٠ جنيه على أقصى تقدير، أما إذا احتسبنا تكاليفه الفعلية حين بنائه فى سنة ١٩٣٧، وفى بلدة كسمنود، فلن تزيد كثيرا على ألفين وخمسماية من الجنيهات ... ... ولسنا نظن أن النحاس باشا نفسه الذى كان يفاخر — وكنا معه نفاخر — بأنه لا يملك من حطام الدنيا إلا مرتبه وأنه اضطر لاقتراض مبلغ من بنك مصر للقيام بنفقات زواجه — لسنا نظن أن رفعته يدعى أنه كان يملك فى سنة ١٩٣٧ عشرة آلاف من الجنيهات، وأنه أنفقها بأكملها على بناء "سراى" له فى سمنود!

إذا ثبت هذا — وهو ثابت — فكيف ساغ للنحاس أن يدعى أمام المحكمة بدل المرة مرات أنه إنما يضحى تضحية، كبيرة إذ يبيع منزله للوقف بمبلغ عشرة آلاف جنيه؟؟ وكيف سمح لنفسه وسمحت له ذمته بأن يدعى فى خطبة حديثة له أنه باع المنزل بثمن يقل عن نفقاته؟؟

يا سيدى الباشا ..... إذا كان المنزل قد كلفك عشرة آلاف من الجنيهات أو أكثر منها — فمن أين جاءك هذا المبلغ الجسيم؟

وإذا لم يكلفك إلا ألفين أو ثلاثة آلاف من الجنيهات، فكيف استسغت مطالبة الوقف الخيرى الذى أنت ناظره بثمن يبلغ خمسة أضعاف التكاليف؟! وكيف أطاعك ضميرك — بل كيف أطاعك تعبيرك — فزعمت أنك تتوخى الرحمة بالمستحقين والمساكين، حين أنك لم ترحم أحدا إلا نفسك، بل ولم ترحم حتى نفسك ايها المسكين .....

ومائة جنيه شهريا .

وأخيرا ..... وليس آخرا ، يا مولاى فإن الثمن ليس ١٠ أو ١٥ ألفا من الجنيهات كما يبدو للناظرين العابرين ..... كلا ..... فالصفقة ثمن آخر — فى شكل مرتب شهرى يبلغ مائة الجنيه وقد نصت الوقفية على إنفاقه على منزل الوقف وحاجياته من مأكل ووقود وخدم ، فضلا عن عشرين جنيها شهريا اختصت بها السيدة المستحقة .

ولما كان مبلغ المائة جنيه شهريا موقوفا على منزل الوقف نفسه، فقد انقطع صرفه حينما نزعت ملكية المنزل المشار اليه فى سنة ١٩٣٧ ، وحينئذ — وحينئذ فقط — فتقت الحيلة لرفعة ناظر الوقف الجليل أن يبيع منزله الخاص للوقف فيجمع ثلاث صفقات نادرات فى صفقة واحدة :

(أولا) يقبض مبلغ عشرة آلاف جنيه (وحقيقته ١٥ الفا كما رأينا) ممنا للمنزل — بصفته بائعا .

(ثانيا) يقبض شهريا ١٠٠ جنيه لانفاقها على حاجيات المنزل بصفته ناظرا للوقف .

(ثالثا) يتمتع بحق سكنى المنزل طوال عمره كناظر للوقف — طبقا لنص الوقفية — من غير أن يدفع مليما واحدا مقابل سكنه — استغفر الله فقد انساق قلمى إلى التحدث عن النحاس باشا كشخص عادى يسكن البيوت ويدفع الأجرة لأصحابها — أو يعفى منها على أحسن الفروض — وفاتنى أن رفعته يسكن بيت الوقف ويدفع له الوقف نفقات سكنه ومائة من الجنيهات فى الشهر ، أى أن المالك لا الساكن هو الذى يدفع الأجر !

فاذا أضفنا الى هذا كله ، يامولاى ، أن النحاس باشا كان رئيسا للوزارة فى سنة ١٩٣٧ حينما صدر الأمر بنزع ملكية منزل الوقف مقابل مبلغ ٥٣٢٥ جنيها دفع لخزانة الوقف ، وأن رفعته شرع فى الوقت نفسه فى بناء منزل خاص له ليبيعه للوقف بدل المنزل الذى نزعت ملكيته — وانه نجح فى لعبته هذه نجاحا فاق المأمول — والمعقول .

فقبض فى وزارته الحاضرة مبلغ خمسة آلاف وثلاثمائة وخمسة وعشرين من الجنيهات مثنى وثلاث ورباع ، ممنا اجماليا ومرتبا دوريا .

وأنه فى نهاية الأمر لايزال مستمتعا بحق السكنى فى منزله كناظر للوقف ، بعد أن أصبح منزله منزلا للوقف ! اذا جمعنا هذا كله بعضه الى بعض ، ووصفناه كما وصفه النحاس باشا . بأنه عمل من أعمال الرحمة ، لصح لنا — بل ووجب علينا — أن نعجب بالنحاس باشا ناظرا ووزيرا جمع بين الحكم والحكمة ... ... ولو أنها "حكمة" من نوع "الرحمة" تسعى الى منفعة أصحابها ، وتدخل البيوت من غير أبوابها ... ...

برافو مصطفى النحاس ! ومسكين مصطفى النحاس ! "

*
* *

نقف الآن عند هـذا المقدار مما جاء فى العريضة وفى الكتاب من مفتريات الجرىء الكذاب لنعقب عليه، ثم نعود الى باقى ما ذكره فى عريضته وكتابه خاصا بهذا الموضوع عند ما نسأل فيه أو نستجوب عنه .

حضرات النواب المحترمين :

إن مكرما المتهور فى اندفاعه ، المندفع فى تهوره لم يتورع عن أن يتعرض للقضاء فى قراراته وأحكامه النهائية مع أن هـذا بحكم الدستور الذى فصل بين السلطات محظور لا يمكن أن يكون محل جدل أو نقاش ... ...

و إذا كان مكرم تجاهل حتى هـذه القاعدة الأولية فأطلق للسانه العنان ظنا منه انه ينال منا أربه ، ومن وراء المساعى بالقضاء مطلبه ، فقد طلب محالا ، وأراد عسيرا فنحن والقضاء عزيزو الجانب ، أمنع من العقاب ، لأننا لم نرع فيما طلبناه ، ولم يرع القضاء فيما أصدر و يصدر من قرارات إلا وجه الله أعدل الحاكمين ، وأحكم العادلين ، ولن يضيرنا بعد ذلك عبث العابثين أو تبجح المفترين ! ! (تصفيق حاد) .

على أنى مع احترامى لهذه القاعدة الدستورية والوقوف عند حدها ، أرانى مضطرا إلى أن أبين من واقع القضايا نفسها ، ومما هو ثابت فى محاضرها ومستنداتها ، مبلغ افتراء هذا المفترى علينا وعلى القضاء .

بيع منزل بسمنود

أما ما جاء بصدد بيع منزلى بسمنود وعلاقته ببيع منزل الوقف، وحشاه كاتب العريضة بالمفتريات وتشويه الوقائع وتحريفها ، وخلق ما استطاع خلقه منها ، فليس لدى مايفند هذه الادعاءات ولا يدحض تلك المفتريات أكثر من الرجوع الى المستندات بل إلى الوقائع الصحيحة ملخصة من التاريخ ومن نفس المستندات .

لقد اجترأ مكرم عبيد على كل شئ وادعى العلم بكل شئ ، حتى ليتحدث بلهجة العارف دخائل الأمور ، ثم لا يلبث أن يقيم البرهان من تناقضه واضطرابه على جهله بالأوليات ، فضلا عن انكاره المحسوسات .

لقد نال تنظرنا على الأوقاف وبيع منزلنا بسمنود لوقف السيد بك عبد العال من كتابه الأسود نصيب الأسد ، فأخذ يحبر ويسطر ، ويطول ويكرر ، ويقول وتشاء المصادفات العجيبة ان تبدأ الخطوة الأولى التى أدت الى صفقة بيع منزل رفعته للوقف الذى هو ناظر عليه فى عهد توليه الحكم فى سنة ١٩٣٧ ، فقد جاء فى محضر محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٤٠ أنه كان لوقف المرحوم السيد بك عبد العال عمارة على البحر الأعظم بسمنود وقد أرصد عليها الواقف مبلغا كبيرا وأن العمارة أخذت للمنافع العامة بقرار من هذه المحكمة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ويعلق على هذا بقوله " إذن فقد نزعت ملكية عمارة الوقف وقدر لها ثمنا سخيا مبلغ ينوف على خمسة آلاف جنيه وكان ذلك فى سنة ١٩٣٧ حينما كان النحاس باشا رئيسا للوزارة وناظرا للوقف فى وقت معا .

يا للاجتراء على الافتراء ، بل يا للمقدرة على الفجر فى الادعاء ؟

استمعوا حضراتكم الى الوقائع بلا تزويق ولا طلاء .

فى ٦ مايو سنة ١٩٣٧ صدر العدد ٣٨ من الوقائع المصرية وبه المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٧ باعتبار إنشاء كوبرى على فرع النيل

الشرقى بمديرية الغربيـة من المنافع العـامة و بنزع ملكية الأراضى اللازمة لذلك ومعه كشف ببيان الأراضى وما عليها من المبانى التى تقرر نزع ملكيتها لإنشاء مدخل كوبرى سمنود مشروع رقم ٤٣٣٨ ، ومنـه يتبين أن الاجراءات التى اتخذت لنزع ملكية ما أدخل فى هذا المشروع من وقف السيد بك عبد العال كانت متخذة فعلا وقت تولى حضرة عبد المعطى افندى حسـين الأعصر ناظرا على الوقف فى سـنة ١٩٣٦ لا فى مدة مصـطفى النحاس . (تصفيق حاد) .

ووصلت الى نهايتها قبل أن اتنظر على الوقف سـنة ١٩٣٧ ولم يستجد عليها شىء حتى أعلن المرسـوم فلم يشعر الذين اتخذوا اجراءات نزع الملكية بأن الناظر قد تغير فأعلنوا عبد المعطى الأعصر افندى بنسخة من المرسـوم المشار اليه . وتقدم ضمن ما تقدم من مستندات عدد الوقائع المصرية الذى ذكرناه لعله يدحض الكذاب فيما أفك به وادعاه .

ثم يخلط بين التناقض والكذب مرة أخرى ، اذ يقول فى موضع من العريضة إن المستحقة الوحيدة التى بقيت على قيد الحيـاة هى السيدة بدر حمودة الاعصر زوجة الواقف المرحوم السيد بك عبد العال ، ويذكر فى موضع آخر أن هنالك مستحقين آخرين لم يؤخذ رأيهم فى بيع المنزل كطلب المحكمة مع أنهم منتفعون من الوقف .

ولعل فى تناقضه واضطرابه أبلغ رد على افترائه .

لقد غرق البائس فى بحر من الخيال ، أو إن شئتم فى بحر من الحبال ، حينما أخذ يتخيل فجمح به شيطانه وأوحى اليه : أن لمـاذا لم يبن النحاس باشا ناظر الوقف سرايا للوقف على الأرض الموقوفة التى يعترف بأنه كان مزمعا اقامة بناء سراى عليها الى آخر ماجاد به خياله الذى نشهد أنه خصب كل الخصوبة فى خلق الأكاذيب ، فياض كل الافاضة فى حبك الألاعيب .

لمـاذا لم يبن النحاس باشا سرايا للوقف ؟ ؟

اسمعوا حضراتكم منطق المستندات ، بدل منطق الخيالات .

فى ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨ تقدمنا الى محكمة طنطا الكلية الشرعية — بعد أن تمت عملية هدم سراى الوقف ، وأعددنا العدة لتحضير مشروع البناء وما اقتضى ذلك من شراء منازل أخرى بجوار الفضاء الباقى ليصلح المجموع لبناء السراى المشروطة فى كتاب الوقف — تقدمنا بطلب الإذن بانشاء سراى للوقف على الأرض الباقية من أرض سراى المرحوم الواقف والاذن بشراء سبعة منازل مجاورة لها ؛ وقد جاء فى هذا الطلب أن ناظر الوقف أحرص الناس على مصلحة الوقف ومستحقيه وهو لم يأل جهدا فى البحث عن مكان يبنى عليه سرايا للوقف بدل السراى التى هدمت ، مراعيا انتقاء مكان يكون مجاورا للمكان الذى كانت عليه السراى التى أزيلت تحقيقا لرغبة الواقف . وقد نظر هذا الطلب بجلسة ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ فى المادة رقم ٣٠٣ سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ وفيها رأت الهيئة ندب قومسيون الأوقاف لمعاينة المنازل المراد شراؤها بجهة الوقف وأجلت المادة لجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، ثم إلى جلسة أول يناير سنة ١٩٣٩ لعدم ورود المعاينات ، واستعجلتها .

وفى هذه الجلسة قال وكيل رفعة الناظر إن وزارة الأوقاف تتعمد تعطيل مصلحة الوقف لأن المادة أجلت مرتين لتنفيذ المعاينة ، وأطلب إلى الهيئة إما سحب المأمورية منها أو أن تعتبر هذا آخر تأجيل . وتقرر التأجيل لجلسة ٥ فبراير سنة ١٩٣٩ والتحرير إلى وزارة الأوقاف باستعجال المعاينة مع أخبارها بأنه سبق التأجيل لذلك . لكن المعاينة لم ترد فى هذه الجلسة ايضا فتأجلت المادة مرة رابعة لجلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٩ وجاء فى محضرها أن الهيئة اطلعت على كتاب وزارة الأوقاف رقم ٤٢٤١ المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩ المتضمن طلب إرجاء النظر فى هذه المادة ريثما تتم المعاينة المطلوبة وقال وكيل رفعة الناظر سبق أن ذكرت بمحضر هذه المادة أن وزارة الأوقاف تعمل على تعطيل السير فيها والقانون صريح فى أنه إذا تأخر المهندس أو الخبير أكثر من ثلاث مرات تؤخذ منه المأمورية وتحال على غيره .

ورأت الهيئة مخابرة وزارة الأوقاف لسرعة عمل المعاينة المطلوبة أو رد المأمورية لإمكان ندب من يقوم بها ممن سواها من الخبراء وأجلت المادة

لجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٣٩، وفى هذه الجلسة ورد كتاب الوزارة رقم ٤٦٦٨ المؤرخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ ومعه محضر المعاينة المرافق له المتضمن أثمان المنازل المرغوب شراؤها لوقف المرحوم السيد بك عبد العال وعددها سبعة وقرر وكيل رفعة الناظر أن رفعة ناظر الوقف سيرجع الى الملاك الراغبين فى البيع وسنفيد المحكمة بعد ذلك فأجلت المادة لجلسة ٩ أبريل سنة ١٩٣٩ (وقد اتضح أن الأثمان التى قدرها القومسيون زهيدة جدا لم يقبل أصحاب المنازل البيع بها). وبجلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٩ تقدمنا بالاقرارات التى يرغب أصحاب المنازل البيع بها فرأت الهيئة مخابرة جهة الإدارة لاستحضار مالكى المنازل المجاورة لأرض السراى المطلوب شراؤها وأخذ رأيهم فيما قدموه لوكيل رفعة الناظر من الخطابات الدالة على عدم رغبتهم فى البيع بالثمن الذى قدرته وزارة الأوقاف بواسطة قومسيونها وعرض الأوراق المذكورة عليهم وأجلت المادة لجلسة ١١ يونيه سنة ١٩٣٩ وفيها أجلت إداريا لجلسة ١٢ يونيه ١٩٣٩ التى قرر فيها وكيل رفعة الناظر أن رغبة رفعته فى شراء السبعة المنازل المجاورة للجزء الباقى من سراى الوقف التى هدمت هو تحقيق غرض الواقف من جعل السراى على البحر الأعظم وأن التقدير الذى قدرته وزارة الأوقاف إذا ضم اليه موقف الوزارة فى هذه المادة تبين أنها تريد تعطيل شرط الواقف.

وبما أن أصحاب المنازل لم يقبلوا بيع منازلهم بالثمن الذى قدرته الوزارة فالتمس من المحكمة ندب من تثق به لإعادة معاينة هذه المنازل وتحديد ثمنها مع سؤال وزارة الأشغال عن ثمن المتر فى المنازل التى أخذت لمشروع الكوبرى حتى يظهر للمحكمة بجلاء القيمة الحقيقية للمنازل. والذى حدا برفعة موكلى الى تقديم هذا الطلب هو تنفيذ شرط الواقف ورأت الهيئة مخابرة وزارة الأشغال للاستفهام منها عن ثمن المتر من الأرض المجاورة لمشروع كوبرى سمنود والتى أخذتها الوزارة فى هذا المشروع وثمن المتر من البناء وأجلت المادة لجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩ وفيها اطلعت الهيئة على كتاب وزارة الأشغال المتضمن أن وزارة المواصلات هى الجهة المختصة بالنظر فى جميع الإجراءات المتعلقة ببناء كوبرى سمنود فتطلب المعلومات

منها . وفى هذه الجلسة صمم وكيل رفعة الناظر على طلب موكله وأجلت المادة لجلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ لمخابرة وزارة المواصلات وفيها اطلعت الهيئة على كتاب وزارة المواصلات المتضمن أن مصلحة المساحة التفصيلية هى المختصة بالموضوع المستفهم عنه .

ورأت الهيئة مخابرتها وتأجيل المادة لجلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ وفيها قررت الهيئة تأجيل المادة لجلسة ٧ يناير سنة ١٩٤٠ لمفاوضة أصحاب الأملاك المراد شراؤها وفيها قال وكيل رفعة الناظر إنه امتثالا لقرار المحكمة فى الجلسة الماضية قد فاوض المالكين للسبعة المنازل المجاورة للقطعة الباقية من سراى الوقف فورد من بعضهم ثلاثة إقرارات أقدمها لعدالة المحكمة . ولما كان الطلب المقدم يتضمن أمرين الأول الإذن بانشاء سراى للوقف على الأرض الفضاء الباقية والأرض المحكرة من وقف أبى عنبة ، والثانى شراء سبعة منازل ، فيرى رفعة الناظر وللمحكمة الرأى الأعلى حرصا على مصلحة الوقف وتنفيذا لشرط الواقف أن تتخذ المحكمة الاجراءات بندب من تثق به لعمل رسم على أرض السراى التى نوهت عنها وصرف النظر مؤقتا عن السبعة المنازل حتى لا يضيع الوقت و يمكن الانتفاع بمال البدل. ولكن الهيئة قررت فى هذه الجلسة الموافقة على عدم إنشاء السراى الآن للأسباب التى وردت فى قرارها ، ومنها أنه لا توجد ضرورة ملحة تدعو لإجابة الطلب فى هذا الوقت الذى ارتفعت فيه قيمة مواد البناء الى ضعف ما كانت عليه من قبل وأنه لا مصلحة للوقف ومستحقيه فى الاسراع بانشاء السراى فى هذه الظروف الحاضرة بل المصلحة فى تأخير إنشائها ريثما تعود قيم الأشياء الى حالتها الطبيعية .

ولم تكتف حرم الواقف بهذا القرار بل استأنفته أمام المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٤٠ وحدد لنظره جلسة ٢ مارس سنة ١٩٤٠ ونظرا لعدم إعلانه قررت المحكمة تأجيل المادة لجلسة ٦ أبريل سنة ١٩٤٠ وفيها فوض وكيل رفعة الناظر الرأى للمحكمة فيما تراه وتأجلت المادة لجلسة ١١ مايو سنة ١٩٤٠ وفيها قرر الحاضر عن المستأنفة التنازل عن الاستئناف فقبلت المحكمة تنازله .

والذى حدا بالمستأنفة الى هذا التنازل هو يأسها من الاذن ببناء السراى وبخاصة بعد اطراد ارتفاع الأسعار بل وتعذر الحصول على معظم مواد البناء الممتازة اللائقة لبناء سراى كهذه ، فاتجهت بنظرها الى السعى فى شراء غيرها .

هذه هى الأدوار ، بل هى الأطوار البعيدة المدى التى مرت على طلب إنشاء سراى للوقف بدل التى هدمت ، ومنها يتبين بجلاء لا غموض فيه ، ووضوح لا شبهة فيه ، أننا لم نتوان لحظة ، ولم نضيع فرصة فى طلب الإذن بإنشاء سراى للواقف تنفيذا لشرطه وكنا نتعجل الفصل مرارا ، ونلح ونكرر على هيئة التصرفات أن تبت فى هذا الطلب آملين الموافقة عليه لتنفيذ شرط الواقف قبل أن تنشب الحرب وترتفع الأسعار ويتعذر الحصول على مواد البناء .

ولعل فيما تلوته على مسامعكم من النصوص الرسمية مأخوذة من محاضرها الرسمية ، حجرا يلقمه ذلك الأفاك المدعى ، فلا يتساءل بعد الآن لماذا لم يبن النحاس ناظر الوقف سرايا للوقف على الأرض الموقوفة ؟

أما قصة بيع منزلى للوقف ، فهى قصة يضطرنى ذكرها إلى أن أعود بكم إلى ماض بعيد ، وتاريخ تليد ، يجرنى اليه افتراء المفترى ، وادعاء المدعى .

ترجع ملكيتى لمنزل سمنود الذى قام له مكرم وقعد ، وهبط من أجله وصعد ، إلى ١٥ فبراير سنة ١٩١٤ فقد باعه لى المغفور له والدى فى هذا التاريخ بعقد مسجل فى محكمة الاسكندرية المختلطة فى ١٧ فبراير سنة ١٩١٤ عند ما بدئ الترشيح للجمعية التشريعية ، وفكرت فى أن أتقدم مرشحا وكان من شروط الترشيح أن يكون للمرشح ملك فى الدائرة التى يتقدم عنها .

(تصفيق حاد) .

وظل هذا المنزل مملوكا لى ، حتى اذا ما انتقل المغفور له والدى الى جوار ربه فى سنة ١٩٢٠ ولحقت به المرحومة والدتى فى سنة ١٩٢٨ حرر عقد قسمة

بين الورثة فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ وسجل بمأمورية طنطا المختلطة فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وفيه صادق الورثة على الملكية النهائية لى للمنزل المذكور .

ولقد كان قسم كبير من المنزل مسدودا من الناحية القبلية، كما كانت صالته مسدودة من الناحية القبلية كذلك ، ففكرت فى طريقة فيها بعض الترويح فاشتريت من ابراهيم افندى محمد منصور بن المرحوم محمد منصور شفتر حصة من المنزل الذى يجاورنى من الناحية القبلية قدرها ١٣ قيراطا و١٧ سهما و $\frac{١}{٧}$ وكان ذلك الشراء فى أول أبريل سنة ١٩٢٨ وسجل عقدها بمحكمة اسكندرية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ، ثم اشتريت باقى حصة هذا المنزل وقدرها ١٠ قراريط و٦ أسهم و $\frac{٦}{٧}$ فى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٥ من زاكية محمد منصور وسجل العقد فى محكمة الاسكندرية المختلطة فى ٩ مارس سنة ١٩٣٥ .

كذلك اشتريت من ورثة المرحوم الشيخ محمد الشيخ فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣١ قطعة أرض فضاء معدة للبانى متداخلة فى منزلى وتجاوره من نواح ثلاث ، القبلى والشرقى والغربى ، قدرها ٤٠ مترا و ٨٤ سنتيمترا ، سجل عقدها بمحكمة الاسكندرية المختلطة بتاريخ ٤ يوليه سنة ١٩٣١ كما اشتريت من أمين حسن عشرى فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣١ منزله المجاور لمنزلى من الناحية الغربية من جهة الشارع السلطانى ، وسجل عقد الشراء فى ٤ يوليه سنة ١٩٣١ بمحكمة الاسكندرية المختلطة ، واشتريت من ورثة المرحوم مصطفى حسن شلبى دكانا أقيمت عليه مبان من دور واحد بجانب الشارع السلطانى يجاورنى من الجهة الغربية بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ وسجل العقد فى محكمة الاسكندرية المختلطة فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ ، ولما فتح الشارع السلطانى وصدر المرسوم بإنشائه فى سنة ١٩١٩ واعتمدت خطوط تنظيمه ونزعت ملكية المنزل الملاصق لمنزلى من الجهة البحرية المملوك لمرسى الحبشى وهدم فى سنة ١٩٢٩ ولم يبق منه سوى الحائط . . .

تجمعت كل هذه العوامل لدىّ فاتجهت فكرتى بطبيعة الحال إلى تجديد منزلى مراعيا التمتع بوجهته البحرية ، وكان الرأى قد استقر على أن يكون موقع كوبرى سمنود الذى تقرر إنشاؤه على امتداد محور الشارع السلطانى لأسباب فنية بينت تفصيليا فى قرار اللجنة المختصة ونزعت لهـــذا السبب ملكية عدّة منازل وأنشئ خط للتنظيم فى هذا المكان ، فقدّمنا طلبا للترخيص لنـا بالبناء على خط التنظيم ، ونظرا لوجود زوائد تنظيم المنزل توقف صرف الرخصـــة حتى إجراءات بيع الزوائد ولم تتم إجراءات مشترى الزوائد إلا فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٧ وأن لبيعها لنـا لقصة ، هى قصـــة بسيطة فى ذاتها ، ولكنها كبيرة فى محتوياتها ، وحسبها أنها تكشف لكل مكابر أعمى الحقد قلبه ، فحاول التشكيك فى نزاهة مصطفى النحاس وأن تردّه خاسئ الطرف وهو حسير .

ولمـا عرض الطلب المقدم منى بطلب شراء زوائد التنظيم على مجلس محلى سمنود ، اقترح أحد حضرات الأعضاء موافقة المجلس على التنازل عنها لى تقديرا للخـدمات التى أديتها للأمة عموما ، ولسمنود خصوصا ، ووافق المجلس بالإجماع على هذا الاقتراح ، فلما أبلغت هذا النبأ أرسلت الى المجلس أشكر له الروح الطيبة التى أملت عليه هذه الرغبة واعتذر عن قبولها ، ودفعت ثمن الزوائد كما يدفعه كل فرد يشترى أية قطعة من الحكومة ، لا كما يبيع منزلا منه واليه ، كما يقول صاحب الكتاب الأسود والعقل الأخرق .

وإنى أقدم فيما أقدم لحضراتكم صورة رسمية من المكاتبات التى دارت بينى وبين المجلس المحلى بهذا الشأن عسى أن يكون مقنع ، لمن لم يكن حتى الآن قد اقتنع .

استطرد بنا الحديث الى ذكر ما ذكرناه ، فلنعد الى المنزل وكيف جددناه .

ولعلنى لست فى حاجة بعد أن شرحت لكم ما شرحت ، وبينت لكم بالتواريخ والوقائع ما بينت ، إلى أن أقول إننى فى كل هذه الأدوار ، بل تلك الأطوار ، لم أكن حاكما ولا ناظرا على وقف ، ولا جال فى خاطرى

أن أتولى فى يوم من الأيام نظارة وقف من الأوقاف ، فابنى منزلى من جديد لأبيعه لحساب الوقف ، فأكسب من ورائه الثروة الطائلة والألوف المؤلفة ، وآخذ الأسلاب والغنائم ، وأضمن الرزق يدر على ، والسكنى بالمجان مدى الحياة .. ... ولكن هو الحقد الكمين ، والداء الدفين ، يودى بصاحبه الى أسفل سافلين ! ! فلندع الحاقد يتخبط فى ضلاله ، ويتأرجح فى خياله ، ولنمض فى سرد وقائعنا ، ففيها غنية لنا عن كل سفسطة ، أو خلق أو ادعاء .

بعد أن اشتريت من المنازل ما اشتريت ، اتجهت فكرتى بادئ ذى بدء إلى تجديد منزلى مراعيا التمتع بوجهاته ، لكننى عند ما هممت بذلك وجدت أن التجديد لن يفيد ، وأنه يحسن بناؤه من جديد .

ولقد اتجهت نيتنا أولا إلى الانتفاع بالمنزل قدر المستطاع مع التعديلات التى يتطلبها هذا الانتفاع . فبدأنا بحفر أساسات السور المقام حول المنزل ولكننا اصطدمنا بعقبات فنية لوجود مجار قديمة تحت الأرض موصلة لمجرى النيل ، فوقف العمل وأشار الفنيون المختصون ان لا سبيل الى الانتفاع المطلوب إلا بهدم المنزل كله وبنائه من جديد .

وعندما اختمرت لدى فكرة البناء من جديد أخذت فى هدم المنزل وكانت عملية شاقة جدا ، لأن البناء الأصلى كان متينا متداخلا فى الأرض إلى أكثر من خمسة أمتار ، ولم نكن متفقين مع أحد المقاولين ، ليعمل لنا بل كان العمل على حسابنا وبمصاريف باهظة من جيبنا لا نستطيع حصرها . ولا عدها ، فما كنا لنحسب أنه سيأتى يوم يسألنا فيه أمثال مكرم عبيد كم كلفت بيتك ؟ وبكم بعت بيتك ؟ ولقد استغللت نفوذك ، واستعملت سلطانك ، والله يعلم والأمة تعلم ، إنه لمسرف كذاب ... ...

ولما انتهت عملية الهدم وضعنا الأساس أيضا على حسابنا حتى إذا ما انتهينا منه اتفقنا بعد ذلك كله مع المقاول فريد بك المصرى على اتمامه ،

وكنا ندقق فى الصغيرة والكبيرة ، ونغير ونبدل عدة مرات ، ليأتى النظام وفق المطلوب ، وحسب المرغوب ، لأننا نبنى لأنفسنا ولسكانا ، لا للاتجار ولا للاستغلال ، كما يدعى الأفاك الكذاب .

ولقد ظللت أدفع دفعات مختلفة للمقاول كلما انتهى من عمل حتى اذا ما تجمد على بعد ذلك كله مبلغ كبير ، اتفقت معه على تقسيطه وسددت له بضعة أقساط على سنوات ترون حضراتكم فى المستندات التى أقدمها بعض إيصالات عنها ، ولا يزال له فى ذمتى القسط الأخير حتى الآن يستحق دفعه له فى أبريل سنة ١٩٤٤ والحمد لله على كل حال .

كيف بعت المنزل للوقف ؟

يكذب مكرم فى جرأة الجاهل أو المتجاهل حينما يقول : (إن حرم المرحوم الواقف لم تكن تسكن بطبيعة الحال إلا مع زوجها الذى كان قاضيا فى الأرياف يتنقل من بلد الى أخرى بعيدا عن سمنود و بعيدا عن السراى التى يقول رفعته فى صدق بالغ إنها فى حاجة اليها لتقيم فيها بأسرع ما يمكن) .

نعم يكذب كذبا جريئا وقحا ، فان هذه السيدة لم تقم طول حياتها فى بلد غير سمنود ، حتى انها لما هدمت سراى الواقف بنزع ملكيتها استأجرت منزلا بسمنود لسكناها ولتنفيذ شروط الواقف به ، وقامت بدفع اجرته من مالها الخاص . ولسنا نقول هذا خبط عشواء ، أو كلاما يلقى على عواهنه كما يفعل غيرنا ، ولكن صورة القرار الصادر من محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ والتى ترونها ضمن المستندات المودعة لدى حضراتكم تقول هذا قولا صريحا . فلقد جاء فيها ان رفعة ناظر الوقف اذن بصرف مرتب السراى الى الست بدر حمودة الاعصر لإنفاقه على ما شرط الواقف انشاءه على الجهات المذكورة بالقرار ، وقد تقدم ناظر الوقف الأسبق راغب افندى الأعصر وهو شقيق السيدة المذكورة لمحكمة طنطا الشرعية بدعوى قيدت بجدولها نمرة ١٥ سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ يطلب فيها حرمانها من استحقاق سراى الواقف لأسباب منها زواجها بغير الواقف وانتقالها معه لجهات أخرى بحكم وظيفته ، وقد ثبت للقضاء بعد بحث وتحقيق أنها

لم تترك الإقامة بسمنود، بل كانت تغادرها أحيانا كما يغادر كل شخص محل اقامته مدة ما بصفة مؤقتة، وهذا لايستوجب حرمانها من استحقاقها للنفقة من مرتب السراى، فلا يكون لزواجها بغير الواقف ولا لخروجها من السراى بصفة مؤقتة أى تأثير لاستحقاقها للنفقة .

ولذلك حكم لها بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ برفض دعواه. واستأنف الناظر الأسبق هذا الحكم أمام محكمة مصر العليا الشرعية وقيد هذا الاستئناف بنمرة ٦ سنة ١٩٣٢/١٩٣٣ وضم اليه الاستئناف رقم ٣٣ سنة ١٩٣٢/١٩٣٣ وحكم فيهما بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٣٣ بإلغاء الحكم الابتدائى وعدم استحقاق الست بدر لشىء من استحقاق السراى . فرفعت الست بدر حموده الأعصر التماسا فى هذا الحكم أمام محكمة مصر العليا الشرعية قيد بنمرة ٨٥ سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ وحكم فيها بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٤ بإلغاء حكم الاستئناف وتأييد الحكم الابتدائى ، ولم يكتف الناظر الأسبق بهذا بل رفع دعواه أمام هيئة تصرفات محكمة طنطا الشرعية قيدت بنمرة ١٤٢ سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ طلب الحكم له فيها بعزل الست بدر حمودة الأعصر من الولاية على صرف ما هو مشروط صرفه بمعرفتها على السراى وأمرها بعدم التعرض للناظر فى ذلك . فحكمت المحكمة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥ برفض الدعوى واستأنف الناظر الأسبق هذا القرار أمام محكمة مصر العليا الشرعية فرفض الاستئناف وتأيد القرار فى ١٥ فبراير سنة ١٩٣٦

إذن كانت حرم الواقف فى حاجة قصوى لبناء دار تسكن فيها وتنفذ شروط الواقف، فلما أعيتها الحيلة فى الوصول إلى ذلك اتجهت وجهة أخرى وكنا إذ ذاك قد انتهينا من إنشاء دارنا فطلبت شراءها وألحت فى طلبها فوقعنا بين أمرين، أحلاهما مرّ... دارى التى بنيتها لسكناى، هى دار الذكريات بل دار الطفولة والصبا، ودار الأم الحنون، والأب الحدب، ودار الأخت العزيزة، والاخوة لأحباء ؟

ولكنى من ناحية أخرى ، أنا ناظر الوقف المهيمن على تنفيذ شروط وقف، الموكل الى مصلحة الوقف ... أأعطل شرطه ، وأحول دون تنفيذ

جهة خير فيه ؟ أم أعمل ما استطعت ولو ضحيت على أن أرضى الواقف فى ثراه ؟ وأنال بعد ذلك رضا الله ... وأخيرا قبلت أن أبيع دارى ، لاحبا فى مال أقبضه ، ولكن رغبة فى مصلحة للوقف ومستحقيه ، أحققها على ألا أفرط فى ذكرى ورثتها عن أبى ، هى لى مدّخر ونخر ، فاشترطت فى الموافقة على بيع دارى أن آخذ من بعض ثمنها الأرض التى بقيت من سراى المرحوم الواقف مضافا اليها بعض المنازل التى نزعت ملكيتها حتى إذا ما تهيأت الظروف ، وزالت الموانع أنشأت دارا عليها . . .

فما كان مصطفى النحاس بالمستهتر بالذكريات ، تلقاء ألوف أو ملايين من الجنيهات ، ولكن الذى لا يعرف الوفاء ، هو ذلك الذى يتلون كالحرباء ، وهو ذلك الذى كان بالأمس يرى فى قبول مصطفى النحاس تولية نظارة الوقف تضحية تضاف الى مفاخره وتضحياته ، وأما اليوم فيراها إحدى سيئاته ، ألا قاتل الله الغرض ، فهو مرض عضال ، و ياله من مرض .

و إلى حضراتكم تفصيلات هذه المسألة من واقع المستندات :

تقدمت الست بدر حموده الأعصر حرم المرحوم الواقف بطلب لمحكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٤٠ تطلب فيه الموافقة على شراء السراى المملوكة لنا بسمنود لجهة الوقف بالكيفية المبينة بالطلب وفيها أن الثمن يكون من مال البدل و بيع الأرض الفضاء والأرض المحكرة وأنقاض السراى التى نزعت ملكيتها .

ولم يسعنا إزاء هذا الطلب — وقد رفضت المحكمة إنشاء سراى للوقف — إلا أن نوافق عليه .

وطلبنا فى الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٤٠ سرعة الفصل فى هذه المادة ولم نكن إذ ذاك على رأس الحكومة ولا حاكمين وفى ذلك دليل على أننا نريد الفصل بوجه العدالة ، سواء بالموافقة أو الرفض لأنه لا يعنينا إلا تقرير المصير على أى وجه كان .

واستغرق نظر الطلب عدة جلسات حتى قررت المحكمة بجلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ معاينة السراى المراد شراؤها لجهة الوقف بمال البدل بواسطة قومسيون وزارة الأوقاف الذى قام بالمعاينة، وقدر للسراى أرضا وبناء مبلغ ٩٠٤٢ جنيها و٩٢٥ مليما بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠

ولما كانت الطالبة تعرف أنها ستسأل عن رأيها فى هذا التقدير لجأت الى خبيرين استشاريين لتستنير برأيهما فى تقدير ثمن السراى، فندبت لذلك الدكتور شريبيان المهندس، كما ندبت مكتب فن العمارة فقاما بالمعاينة والمقاس وحصر المقادير والكميات المكونة منها العمارة، وقدر لها الأول مبلغا قدره ٣٩٠ مليما و ١١٩٦١ جنيها بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٤١ وقدر الثانى مبلغا قدره ١٢٢٠١ من الجنيهات و١٩٥ مليما .

وقررا فى كتابيهما المرافقين للتقريرين أن أسعار الأدوات فى ارتفاع عظيم وأنه لم يحسب حساب فى صعوبة الحصول على أدوات فى السوق مماثلة لما فى السراى فى الوقت الحاضر (أوائل سنة ١٩٤١) وأنه إذا أريد بناء منزل كالمنزل المعاين بالمبلغ المقدر لا يمكن مطلقا لتعسر وجود الأصناف والكميات التى تكون منها هذا المنزل .

وقد رأت المحكمة بجلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٤١ عرض التقريرين الاستشاريين المقدمين من وكيل الطالبة على قومسيون وزارة الأوقاف لابداء رأيه فيهما وعمل تقرير تفصيلى لما تساويه الأرض والبناء طبقا للأصول الفنية مع بيان أوصاف السراى وعمل مقايسة تمينيه عن كل ما يتعلق بها أرضا وبناء، حيث إن التقرير الوارد من القومسيون مجمل ولم يشتمل على ماتشتمل عليه عادة تقارير الخبراء فى مثل هذه المأمورية من التفاصيل الضرورية .

وأعيدت المعاينة وتقدم تقرير تفصيلى بتاريخ ٢٢ يوليه سنة ١٩٤١ من القومسيون بالثمن الذى يتفق فى جملته مع ماقدر أولا وأرفق هذا التقرير بخطاب وزارة الأوقاف رقم ٦٦٨٩ المؤرخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٤١ ، وقد تبين منه أن القومسيون أهمل ثمن أساسات المنزل ولم يقدر كميتها .

ولذلك قررت المحكمة بجلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٤١ مخابرة وزارة الأوقاف لانتداب حضرة المهندس الذى حرر الكشف التفصيلى لتقدير ثمن الأساس واضافته الى الثمن . فقام المهندس بما عهد اليه وعاين الأساسات التى تحت الأرض بواسطة الحفر حولها وجسها والكشف عليها من جملة مواضع ، وقدم تقريره فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ وهو يتضمن ضم مبلغ ٥٠٠ جنيه الى الثمن وهو قيمة ما ظهر من اعادة المعاينة أنه فرق فى الأساسات . وأرفق هذا التقرير بكتاب وزارة الأوقاف المؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١

ويتبين من هذا أن قومسيون وزارة الأوقاف قدر ثمن المنزل بمبلغ ٩٥٤٢ جنيها و ٩٢٥ مليما قبل تولينا الحكم .

مع ملاحظة أن هذا التقدير كان فى سنة ١٩٤١ ، وقد تطورت الأسعار الى ارتفاع كبير عقب هذا التاريخ ، وتعذر الحصول على مواد البناء بل استحال الحصول على بعضها ، ولكننا لم نحسب حسابا لهذه التطورات الفاحشة وقبلنا بيع المنزل بالثمن الذى بيع به وهو عشرة آلاف جنيه بفرق ٤٥٧ جنيها و ٧٥ مليما ، وهذا الفرق هو فرق اختلاف فى المساحات باعتراف القومسيون نفسه .

أما رأى المستحقين فخلاصة ما ورد فيه أنه بجلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢ حضر وكيل الطالبة وحضر وكيل رفعة الناظر وعرضت المذكرة المقدمة من وكيل رفعة الناظر على وكيل الطالبة ، المتضمنة عدم الحاجة لأخذ رأى المستحقين وقال إنه يوافق على ما جاء بها

هذا ما ورد بمحضر الجلسة .

وقد اقتنعت المحكمة فى هذه الجلسة بما ورد فى المذكرة المقدمة من وكيل رفعة الناظر التى تضمنت أن رفعته يرى أن للمحكمة الحق فى طلب رأى المستحقين اذا كان فى هذا التصرف مساس بهم . أما ورفعته يهمه الوقف ومصلحة المستحقين وعدم المساس باستحقاقاتهم ، وقد رأى رفعته للوصول الى هذه الغاية التى يحرص عليها أن يدبر الثمن بطريق استدانة مبلغ ألفى جنيه

من مال البدل لجهة الوقف، على أن يسدد مستقبلا على أقساط متناسبة حتى لا يرهق المستحقون وتظل حالتهم كما هى عليه الآن لا يشعرون بنقص فى استحقاقاتهم ، حيث إن ما يسدد من المبلغ الذى استدين يعادله زيادة فى قيمة الإيجار .

والدليل على اقتناع المحكمة بذلك أنه لم يرد ذكر لرأى المستحقين بعد هذه الجلسة ولم تتعرض المحكمة لهذه المسألة بعدها .

على أن الطالبة هى صاحبة النصيب الأكبر فى الاستحقاق ، وصاحبة الشأن الأول فى مسألة السراى ، وهى موافقة بلسان وكيلها .

ولا أدل على أن هذا التصرف كان لمصلحة المستحقين ولم يمسهم بسوء من المذكرة التى قدمت الينا منهم بعد نشر الكتاب الأسود والتى ورد فيها :

"يا صاحب المقام الرفيع — إن الحسد والحقد الدفين ، وقاك الله شرهما ليقلبان الأوضاع ويصوران الحسنات سيئات ويجعلان من التضحية مغنما ومن الخير شرا ، وأى دليل على هذا أعظم مما سطره يراع ذلك الحسود الحقود فى شأن سراى المرحوم السيد بك عبد العال ، بجعل من تضحيتكم بمنزل له فى نفسكم أعظم الذكريات بمبلغ زهيد، هو دون ما تكلفه فى سنى الرخاء ليحمل اسمه، فآثرته على نفسك وقدمت لوقفه منزلا لو جهد الواقف نفسه أعواما وأعواما وحرم مستحقيه سنين وأياما، ما استطاع أن ينشئ باسم الواقف بيتا يضاهى هذا المنزل فخامة ولا ضخامة ولا موقعا ولا صقعا، إذ أنه لو عرض للبيع الآن لبلغ ثمنه أضعافا مضاعفة للثمن الذى بيع به لجهة الوقف، وهذه تضحية كبيرة من رفعتكم خدمة للوقف ومستحقيه ، فأى انسان يرى فى هذا العمل استغلالا لا تضحية وأثرة لا إيثارا ، اللهم إلا انسان أعمى الله بصره وبصيرته وطمس على قلبه فرأى الحسن قبيحا ، والخير شرا ولن يكون ذلك الانسان أحدا فى مصر سوى مكرم ومن لف لفه من الشياطين الماكرين الذين لا يمشون الا فى الظلام ولا يعملون الا فى السواد الحالك .

"ألا فليرح مكرم وعصبته أنفسهم من البكاء أو التباكى على المستحقين فنحن والحمد لله بخير منذ تولى رفعتكم النظر على هذه الأوقاف ، وإن ما أقدمت عليه حرم المرحوم الواقف من طلب شراء منزلكم للوقف ليحمل اسم الواقف ويخلد ذكره ، كان ذلك بوحى وتأييد منا وقد صادف إتمام هذه الصفقة منا قبولا ورضى وتقديرا وإكبارا".

وهى مودعة فى المستندات .

* * *

ومما يجدر ذكره أننا طلبنا من المحكمة من أول جلسة نظرت فيها هذه المادة وهى جلسة ٢ يونيه سنة ١٩٤٠ ورجوناها سرعة الفصل فيها، كما كررنا هذا الرجاء فى جلسات أخرى آخرها جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ حيث طلبنا من الهيئة الفصل فى هذه الجلسة وإلا فنكون فى حل من عدم القبول ، فليس الذنب ذنبنا فى تأخير الفصل فيها إلى ما بعد ذلك ، فقد كان طلبنا هذا فى وقت لسنا فيه على رأس الحكومة ولا محتملا أن نكون حكاما ، أما مسألة التحكير من وقف أبى عنبة فقد ورد ذكرها فى الطلب الأصلى المقدم من حرم الواقف، وفى أول جلسة من جلسات هذه المادة أى أنها لم تستجد فى جلسة أول مارس سنة ١٩٤٣ كما ادعى بذلك الكذاب الأثيم .

وأما مفردات الثمن فيلاحظ أن ثمن الانقاض لم يكن من تقديرنا وإنما كان بمعرفة لجنة انتدبتها المحكمة الشرعية، وقد استعمل الكثير منها بإذن من المحكمة فى مواد التصرفات رقم ٣٢ و ٧٧ سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ فى إنشاء مدفن للفقراء والأغراب تنفيذا لشرط الواقف الذى لم ينفذه النظار السابقون وفى انشاء تسعة دكاكين جديدة وتعمير واصلاح عقارات للوقف كانت مخربة من عهد النظار السابقين وأتى انشاؤها وتعميرها بالخير الوفير ، فقد احتسبت أثمان ما استعمل فى ذلك كله بالثمن الأساسى الذى قدرته لجنة التثمين وهو جزء من الثمن الاجمالى. وان ادارة الوقف باعت جزءا منها قبل اتمام صفقة السراى بناء على إذن سابق من المحكمة الشرعية . ومن هنا يتبين أننا لم نربح من هذه العملية شيئا .

وأما الأرض التى كانت باقية لوقف السيد بك عبدالعال والتى يذكر مكرم لها فى العريضة ثمنا وفى الكتاب الأسود ثمنا آخر فإليكم بيانها :

(١) لم يكن تقدير ثمنها من جانبنا بل كان تقدير لجنة انتدبها مركز سمنود بناء على طلب المحكمة الشرعية .

(٢) لم تكن معاينة اللجنة فى عهد رياستنا للوزارة بل كان فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤١ أفكان أعضاء اللجنة يطلعون على الغيب ، فيحابوننا على أمل ان سنتولى الحكم وان المادة ستظل من غير فصل حتى نعود اليه ، مع أن المحكمة قد طلبت أن تتم مأمورية المعاينة الى جلسة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤١ ؟

أما فيما يتعلق بالفرق بين ثمن الأرض التى أقيم عليها منزلنا والأرض التى بقيت من سراى المرحوم الواقف ، فلا أجد ردا على ما افتراه المفترى أبلغ مما قرره أعضاء اللجنة التى قامت بالمعاينة فى يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤١ حيث قالوا حرفيا :

"إن هذه القطعة مستطيلة الشكل مع عرض ضيق لا يتناسب مع طولها وهى من قسمين أحدهما شرقى مستطيل طوله ٢٦ مترا و ٧٠ سنتيا والآخر قبلى مستطيل طوله ٢٤ مترا ، والوجهة البحرية فيها ٦ أمتار و ٦٠ سنتيا ، ووجهتا القطعتين غير مرغوب فيهما عادة لعدم جودة هوائهما" .

فهل يقول عاقل إن قطعة هذا شأنها تتساوى فى الثمن مع قطعة أخرى مربعة الشكل تقع على ميدان فسيح وأربعة شوارع ولا يحجب هواءها أو ضوءها حجاب ؟ ومن ذا الذى يقول إن قطعة مكونة من قسمين طول أحدهما ٤٤ مترا وعرضه ٧ أمتار والآخر طوله ٢٦ مترا ونصفا وعرضه ستة أمتار ونصف وليس لها إلا وجهتان غير مرغوب فيهما تساوى فى الصقع والثمن قطعة واحدة طولها ٣٥ مترا وعرضها ٢٣ مترا تقريبا فى أحسن صقع وأجمل موقع ؟ اللهم إلا أن يقول ذلك مكرم .... وهو لا يعلم أننا اشترينا بعض الأملاك التى أقيمت على أرضها هذه السراى بعد أن أزلنا ما عليها من مبان متخربة ومتهدمة بثمن يزيد على ستة جنيهات مصرية للمتر الواحد

(يراجع عقد البيع الصادر لنا من أمين حسن غنيمة المسجل بتاريخ ٤ يوليه سنة ١٩٣١) والبعض يزيد سعر المتر فيه على ٣ جنيهات (كما يراجع عقد البيع الصادر من ابراهيم محمد منصور شفتر المسجل بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨) والبعض يزيد على جنيهين اثنين للمتر الواحد (كما يراجع عقدا البيع الصادر أحدهما من محمد مصطفى شلبي وآخرين والمسجل بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ والثانى من زاكية محمد منصور شفتر والمسجل بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٣٥) .

وكذلك تقدير ثمن المبانى المقامة على الأرض المحكرة من وقف أبى عنبة فهو يدخل ضمن التقدير الذى تم فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤١ بمعرفة اللجنة التى انتدبها مركز سمنود بناء على طلب المحكمة الشرعية ، وغاية ما فى الأمر أن تقديرها كان جملة واحدة للأرض والمبانى ، فأعادت المحكمة المأمورية للجنة لتوضح بالتفصيل ثمن المبانى على حدة ، والأرض على حدة .

على أننى قد تحملت مبلغا قدره ١١٣ جنيها و ٦٠١ مليم نظير إحلالى محل وقف السيد بك عبد العال فى حق تحكير أرض وقف أبى عنبه مع قيامى بسداد الحكر السنوى عن هذه الأرض .

أما عن مبلغ ١٣٢٠ جنيها الباقى من الثمن ، فلا أجد ردا أبلغ من أنى قبلت تأجيله وتقسيطه تيسيرا على الوقف فى الدفع ، ناظرا الى عدم إرهاقه أو تعطيل شىء من مصاريفه ، مع أن الوقف قد وضع يده على هذه العمارة واستعمالها فيما خصصت له من سكن حرم الواقف و إيواء الضيوف والأغراب و إحياء ليالى المواسم والأعياد ، عقب توقيع الصيغة الشرعية مباشرة كما انتقلت اليه إدارة الوقف .

أما قوله إن المنزل فى الوقت الحاضر لا يساوى أكثر من ٣٥٠٠ جنيه أو ٤٠٠٠ جنيه على أقصى تقدير ، فهو قول هراء ، و يكفى لتفنيده أن تقدير قومسيون وزارة الأوقاف الذى وقع فى أوائل سنة ١٩٤١ كان تقديرا مبنيا على أساس المعاينات والمقاييس وحصر الكميات من الطبيعة وتقدير الأسعار بحسب دفاتر الوزارة فى ذلك الوقت التى كانت تعطى بها أشغالها للمقاولين عن أبنية عادية تنشئها لغرض الاستغلال أو لسكنى صغار الموظفين ، وأن

تقدير الخبيرين المنتدبين من قبل حضرة السيدة حرم الواقف ، لا من قبلنا كما يقول الكذاب ، كان مبنيا كذلك على أساس معاينتهما بالطبيعة وتقدير الكميات بعد الحصر والقياس و بالأسعار التى كانت سائدة وقت التقدير .

وقوله إنه اذا احتسبت التكاليف الفعلية حين بنائه فى سنة ١٩٣٧ فانها لن تزيد على ٣٥٠٠ جنيه ، فهو قول لا يصدر إلا عن جرىء ، يكابر فى المحسوس فاجر لا يبالى بما يقول .

أما أكذوبة المائة الجنيه التى يزعم انى اقبضها شهريا لانفاقها على حاجات المنزل بصفتى ناظرا للوقف ، فاليكم الدليل على إمعانه فى الاختلاق والادعاء ، والكذب والافتراء .

شرط المرحوم الواقف أن يصرف للسراى سكن حضرة المشهد وحرمه وخدمها كل شهر مائة وعشرون جنيها مصريا فى ثمن قمح وأرز ومسلى وسكر وشمع ولحم وصابون وغاز وخلافه من مأكول ومشروب حرم حضرة الواقف والعائلة التى معها والفقهاء المرتبين من قبل المرحوم والده عبد العال وماهية الطاهى ومساعد له والفراش والقهوجى وسقا للمياه و بواب وخفير ليلا ، ويكون الصرف على ما ذكر بمعرفة الست بدر حرم المشهد المذكور كريمة المرحوم حموده بك الأعصر الشهيرة بذلك مدة حياتها ، و بعد وفاتها يكون بمعرفة من يكون ناظرا على الوقف المذكور .

ومن هـذا النص يتبين أن مرتب السراى يصرف بمعرفة حرم الواقف ما دامت على قيد الحياة ، وهى ما زالت ولله الحمد على قيد الحياة (تصفيق حاد) متمتعة بكامل الصحة والعافية ، وقد جاء ذكرها كثيرا على لسان المضلل ، وما ذلك إلا دليل حسى على افترائه و بهتانه ، ولا يزال المرتب يصرف إليها وهى تنفقه على ما شرطه الواقف .

ومما يجدر ذكره أن السيدة المذكورة كانت محرومة من هذا الاستحقاق فى عهد تنظر شقيقها حضرة راغب افندى الأعصر ، الذى كان ناظرا على هذا الوقف والذى استمر ناظرا من عهد وفاة الواقف فى سنة ١٩٢٧ إلى

أن عزل فى سنة ١٩٣٥ وقامت بينهما منازعات طويلة ومتعددة بشأن هذا الاستحقاق أمام القضاء بين الشرعى والأهلى ، ووصلت إلى أعلى درجات القضاء .

وقد ذكرنا فيما سبق بعض أدوار النزاع أمام المحاكم الشرعية الذى انتهى باستحقاقها لمرتب السراى ليصرف بمعرفتها .

أما أدوار النزاع أمام المحاكم الأهلية فتتلخص فى أن السيدة المذكورة رفعت دعوى أمام محكمة طنطا الأهلية تقيدت بجدولها تحت رقم ١٣٨ سنة ١٩٢٩ كلى طلبت فيها الحكم لها بإلزامه بدفع مبلغ ٢١٦٠ جنيها مرتب السراى من تاريخ وفاة الواقف لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٨ ومبلغ ٣٦٠ جنيها مرتبها الشخصى عن هذه المدة وما يستجد من مرتبها الشخصى بواقع ٢٠ جنيها شهريا ومن مرتب السراى بواقع ١٢٠ جنيها شهريا من أول ديسمبر سنة ١٩٢٨

فحكمت محكمة طنطا بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٣٠ بإلزامه بأن يدفع للست بدر ٣٨٠ جنيها متجمد مرتبها الشخصى من يوليه سنة ١٩٢٧ لغاية يناير سنة ١٩٢٩ و٢٠ جنيها شهريا من أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ وإحالة الدعوى على التحقيق فيما يختص بمرتب السراى .

فاستأنف الطرفان هذا الحكم بالاستئنافين رقمى ٧١١ و١٠١٢ سنة ٤٧ قضائية .

وحكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٥ برفض الاستئناف المرفوع من الناظر ، وفى استئناف المستحقة بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من إلزام الناظر بأن يدفع لها مرتبها الشخصى البالغ ٢٠ جنيها شهريا ، على أن يكون بدء استحقاقها له أول فبراير سنة ١٩٢٩ و بالنسبة لمرتب السراى بالزام الناظر راغب افندى الأعصر بصفته بأن يدفع للست بدر حموده الأعصر مبلغ ٥٦٤٠ جنيها قيمة باقى المرتب عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٢٩ لغاية مايو سنة ١٩٣٤ والزامه بأن يودع خزانة محكمة مصر الأهلية ٦٣٠ جنيها قيمة مرتب السراى عن المدة من يونيه سنة ١٩٣٤ لغاية نوفمبر سنة ١٩٣٤

مع مايستجد من هذا المرتب بواقع الشهر الواحد ١٠٥ جنيهات الى أن يفصل نهائيا فى الدعوى الشرعية المرفوعة بطلب عزل الست بدر من ولايتها على مرتب السراى مع إلزامه بالمصاريف والأتعاب .

وقد طعن راغب افندى الأعصر فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٢ مارس سنة ١٩٣٥ وحكمت محكمة النقض والإبرام المدنية بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٦ فى هذا الطعن المقيد بنمرة ٢٨ سنة ٥ قضائية و بجدول النيابة نمرة ٤٤ سنة ٣٥ بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع أولا برفض الطعن فيما قضى به الحكم المطعون فيه خاصا بمرتب الست بدر الشخصى و برفضه كذلك فيما قضى به من مرتب السراى بالنسبة لمبلغ ٦٤٥ جنيها و ٧٠٠ مليم الذى أقر الطاعن بأحقية الست بدر فيه على أنه هو الباقى المستحق لها لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٣ وثانيا بنقض الحكم المطعون فيه فيما زاد عن مبلغ ٦٤٥ جنيها و ٧٠٠ مليم المذكور من مرتب السراى من مبدأ استحقاقه واعادة القضية لمحكمة استئناف مصر للفصل فى ذلك وفى المصاريف الخاصة به بما تراه من جديد ، وثالثا بإلزام الطاعن بثلثى مصاريف هذا الطعن و إلزام الست بدر المطعون ضدها بالثلث الباقى ثم بالمقاصة فى اتعاب المحاماة أمام هذه المحكمة .

وقد عجلت الست بدر حموده الأعصر الاستئناف فى مواجهة عبد المعطى افندى الأعصر الناظر السابق وطابت بعريضتها المعلنة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٣٦ الحكم فيما يختص بمرتب السراى بالغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه بأن يدفع لها مبلغ ٦٩٨٩ جنيها و ٣٠٠ مليم قيمة الباقى لها من هذا المرتب حتى ديسمبر سنة ١٩٣٥ مع ما يستجد ابتداء من يناير سنة ١٩٣٦ بواقع ١٠٥ جنيهات شهريا وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٩٦ سنة ٥٣ قضائية .

وبجلسة ١٠ مارس سنة ١٩٣٦ طلب راغب افندى الأعصر الناظر الأسبق دخوله خصما فى الدعوى ، إما بصفته الشخصية أو بصفته ناظرا سبق عزله وقررت المحكمة قبوله خصما فى الدعوى .

وبتاريخ أول يونيه سنة ١٩٣٦ حكمت المحكمة بندب خبير لمراجعة حساب الناظر الأسبق (راغب افندى الأعصر) .

وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٧ ادخلنا فى هذا الاستئناف على أثر عزل عبد المعطى افندى الأعصر من النظارة وباشر الخبير مأموريته وقدم تقريره لمحكمة الاستئناف، وقال فيه إن راغب أفندى الأعصر أهمل وقصر كثيرا فى أثناء إدارته للوقف وخالف قرارات لجنة المحاسبة . . .

وقدمنا مذكرة فى هذا الاستئناف لجلسة ٢٤ ابريل سنة ١٩٤٠ أثبتنا فيها عدم إلزام الوقف بأى حق من حقوق المستأنفة وعلى أثر وصول هذه المذكرة قررت المستأنفة فى مذكرتها ردا على ما جاء بهذه المذكرة بأنها تقصر طلباتها على مدة نهايتها أكتوبر سنة ١٩٣٥ " أى لغاية عزل راغب أفندى الأعصر من النظر على الوقف " .

ولكن الاستئناف ما زال منظورا الى الآن وكان مؤجلا أخيرا لجلسة ٢٨ أبريل سنة١٩٤٣ وفيها تنازلت المستأنفة عن مخاصمة رفعة ناظر الوقف وقصرت طلباتها ضد شقيقها الناظر الأسبق ، وقد اضطرت الست بدر حموده الاعصر فى عهد تنظر شقيقها راغب افندى الاعصر الى أن ترفع ضده دعوى حراسة قضائية على الوقف لتتمكن من قبض استحقاقها واستحقاق السراى (وهى القضية الأهلية نمرة ٣٢٦٤ سنة ١٩٣٤ المحاله الكبرى المستأنفة بنمرة ٢٩٧ سنة ١٩٣٤ أمام محكمة طنطا الأهلية) .

ولما أقيم عبد المعطى افندى الأعصر ناظرا مؤقتا لهذا الوقف حرمها من هذا الاستحقاق مدة ثلاثة أشهر مع انه لم يمكث فى التنظر على الوقف سوى سنة واحدة .

ولما تعينا فى النظر صرفنا إليها هذا المرتب ولا يزال يصرف إليها حتى الآن، وعندما ازيلت سراى الوقف القديمة بناء على قرار المحكمة الشرعية فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بسبب نزع ملكيتها وأقامت حرم الواقف فى منزل آخر استأجرته فى سمنود عرض الأمر على هيئة التصرفات بمحكمة طنطا الشرعية لتقرر ماتراه بشأن هذا الاستحقاق الذى جعله الواقف للسراى وفوضنا الرأى للمحكمة فى ذلك، فقررت بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ فى المادة

رقم ١٦٢ سنة ٣٧/٣٦ الاذن لنا بصرف المرتب المذكور الى الست الطالبة (الست بدر حموده الأعصر حرم الواقف) لانفاقه طبقا لشرط الواقف على الجهات المذكورة .

ومن هنا يتبين أن هذا المبلغ يصرف فى عهد تنظرنا الى السيدة المذكورة سواء كان قبل إزالة السراى القديمة أو بعد إزالتها ، وقبل أو بعد بيع منزلنا لجهة الوقف .

وفى الوقت الذى نزعت فيه ملكية سراى المرحوم الواقف لم نكن قد فكرنا بعد فى إنشاء منزل جديد لنا ، حتى يتدرج التفكير الى بيعه للوقف بل كان فى هذا الوقت لا يزال منزلنا القديم على حاله .

أما حق السكنى و إن كان منصوصا عليه فى كتاب الوقف ، إلا أننا لم نستعمل هذا الحق ترفعا منا ، و إذا قصدنا الى سمنود فلا ندخل منزل الوقف إلا للاشراف على إدارته وللنظر فى مصالحه وتصريف شؤونه ، و إذا دعا الأمر الى الاستراحة أو المبيت ففى بيت شقيق أو بيوت أحد أصهارى العديدين.

وليسمع الكل ، مؤيدين ومعارضين ، ما قالته لجنة فحص حساب الوقف عن سنة ١٩٤٢ فى محضر جلستها المؤرخ ٧ فبراير سنة ١٩٤٣ وفى تقريرها المرفوع لحضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد أحمد عوض رئيس محكمة طنطا الشرعية بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٣ والمصدق عليه من فضيلته بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٣ قبل أن يظهر فى الوجود ذلك المولود ، الذى يسمى بالكتاب الأسود ، وقبل أن يعرف الناس شيئا عن ذلك الكتاب ، البغيض عن بيع منزلنا لجهة الوقف ، وقد قالت اللجنة ما قالته بعد معاينة دقيقة وفحص وتنقيب ، لا عن سماع وظن وتخمين .

" وما راء كمن سمع " .

واليكم ما قالته حرفيا :

" وقفت اللجنة على الشروط الواردة بكتب الوقف والتغيير مما دل على حرص الواقف الشديد وتمسكه بوجود سراى للوقف . وقد أرصد عليها

مبالغ كبيرة يصرف بعضها على حرمه وحاشيته و بعضها فى سبيل البر والاحسان وجعلها سكنا لحرمه وللضيوف، ومقرا لتلاوة القرآن ودلائل الخيرات واحياء المواسم والأعياد .

وقد شاهدت اللجنة بنفسها وبكامل هيئتها السراى التى آلت للوقف وتبينت كل ما فيها، وترى أن ما ورد بالإشهاد الشرعى دون ما عليه السراى من فخار ومن عظمة ، وأن الوقف قد ربح ربحا وفيرا بهذه الصفقة . وأنه لو أريد الآن بناء مثل هذه السراى لبلغت التكاليف أضعافا مضاعفة لذلك الثمن الذى بيعت به . على أنه يستحيل استحالة مادية الحصول على ما اشتملت عليه من مواد وأدوات ، فمعظمه استورد من أنفق ما يرد من الخارج .

هذا إلى التضحية العظيمة التى ضحاها رفعة الناظر ، إذ نحس جميعا بأن الحرص على تراث الآباء ومسقط الرأس صفة لازمة للإنسان وغريزة متأصلة فيه، ولا يضحى بكل هذا ولا يؤثر غيره على نفسه إلا من امتلأ قلبه بالإيمان ومن سار صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم (تصفيق حاد) .

"ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون" .

على أنه فوق هذا وذاك ترى أن رفعته قد ضحى بمبلغ وفير لمصلحة الوقف والمستحقين ، اذ تنازل حفظه الله عن نحو ألفى جنيه مما قدره الخبراء فى سنة ١٩٤١ بل فى مستهلها — ولا يضحى بهذه التضحيات العالية الغالية الا مثل رفعة الناظر الذى اؤتمن على حقوق ملايين البشر ، فأدى الأمانة حقها (تصفيق حاد) واذا راعينا أن شرط الواقف كان يعطل حتما بالسراى لو لم يتقدم رفعة الناظر بهذه المكرمة، اذ قد ثبت أنه قدم طلبا فى سنة ١٩٣٧ ابناء سراى بدل التى أخذت للمنافع العامة واستمر نظره حتى رفض فى سنة ١٩٣٩ لتعذر البناء — اذا راعينا هذا حكمنا بعظم ذلك العمل الجليل الذى أنقذ به رفعة الناظر انهيار شرط أساسى من شروط الواقف الذى قصد به تخليد ذكراه .

واللجنة إزاء هذا كله تجد نفسها عاجزة عن أن تقدم لرفعته الناظر مايستحقه من إجلال و إكبار — وانها لتتوجه الى الله العلى القدير أن يكلأ رفعته بعين رعايته ، وأن يحفظه ذخرا للفقراء والمساكين ، وأن يشمل بعنايته من عاونه فى هذه الصفقة ، فلكل من ساهم فيها وسهل أمرها أجر عظيم... ..."
(تصفيق حاد) .

و إننى مع إجلالى للقضاء كما قلت وارتفاعى به عن أن يكون محل شبهة أو نقاش أو جدال ، فها هى ذى قضية بيع منزلى للوقف التى أشرت اليها وشرحت ما جاء بها من تصرفات ، أودعها مكتب مجلسكم المحترم للاطلاع عليها واستخراج الحقيقة الناصعة منها .

لقد استمعتم الى التفصيلات ، وفيها الأدلة البينات .

حضرات النواب المحترمين :

بعد الذى تلى عليكم اليوم مدعما بمستنداته ، مستخرجا من سجلاته ، و بعد ما سمعتموه فى الأيام الماضية منى ومن زملائى المفترى عليهم ، من حقائق ناصعة ، وحجج دامغة قاطعة ، بل و بعد الذى ستسمعونه فى حينه ، وتطلعون عليه من تفنيد إفك المرتاب ، وتكذيب المسرف الكذاب ، ... بعد كل ذلك ، أظن أنه لم يبق بعد فى هذا البلد رجل يزن الرجال ، و يحكم على الأشياء ، و يتجرد عن الغرض ، و يبتعد عن مواطن الريب ، إلا و يبرأ إلى الله و إلى الوطن ، و إلى الناس من مكرم الذى كان أول من سمى نفسه الدساس ؟ (تصفيق حاد) .

لقد طار من المسكين كرسى الوزارة ، وكان له فيه المغنم والامارة ، وفقد مركزه فى الوفد ، وكان فيه المقرب المدلل ، فطاش عقله وطار صوابه ، فعمد الى كل حيلة ، و لجأ الى كل وسيلة ، عسى أن يعود اليه بعض ما كان عليه ، فلما فقد الامل ، وأعيته الحيل ، غلبت عليه طبيعته ، واستولت على عقله شهوته ، فأخذ يلقى التهم على أشراف الرجال ، ذات اليمين وذات الشمال ، واختص زعيمه الذى كان بالأمس يقدسه ، بما ظن

أنه يدنسه، ورمى زملاءه الذين كانوا لديه الأطهار الأبرار ، بأشنع الأوحال والأقذار ، ولم يسلم منه عمل خيرى ولا مشروع يقصد به وجه الله ، ... ألا ما أضله وما أغواه، حتى أعمال الخير والبر لم تنج من لسانه وأذاه !!!

لقد ركب رأسه ، فخسر نفسه، وفقد حسه ، وأصبح إنسانا اصطلاحيا ليس له من الانسان الا اسمه ، وهيكله ورسمه ، أما العقل ، أما الضمير ، أما الوازع ، أما الخلق ، أما شرف الرجال، أما الصدق وتحرى الوقائع... فذلك كله شيء مضى وانقضى، وأصبح اليوم فى خبر كان ..... (تصفيق حاد)

يحكى أنه كان فى مصر رجل يسمى مكرم عبيد ، نال من الشهرة أقصاها، ومن الثقة به منتهاها، قرّبه رئيسه، واصطفاه زعيمه، وظل يدفعه و يرفعه، حتى سوّل غروره أنه بلغ القمة ، وأن لا أحد فوقه ؛ فطغى وبغى ، وآثر المصلحة الدنيا ، واستغل كل شيء لشخصه، حتى سقط من حالق ، مهشم الرأس، مضعضع العقل، مضطرب الحواس ، فلما أفاق ، لم يجد الا الذى أكرم مثواه ، وقرّبه وآواه ، يعض فيه بنابه ، و يسود بسببه صفحات كتابه ، ويرميه بالكذب والافتراء ، والاختراع والادعاء .

كان فى العاملين لمصر رجل يسمى بهذا الاسم ، فأمحى من السجلات هذا الرسم — رحمه الله .

وإن ما سمعتموه حضراتكم الليلة طرف من قصـــة طويلة عريضة ، وحملة ساقطة دنيئة ، دبرت للنيل من مصطفى النحاس ، وزملاء مصطفى النحاس ، وتلويث سمعتهم ، والولوج فى طهارتهم ، ولكن أنى للمحاولين ذلك ؟ وصحائفنا بيضاء ، ناصعة لا شية فيها ، وثقة الشعب العارف أقدار الرجال تحوط بنـا ، وتأييدكم يا ممثليه يغمرنا ، والله فوق هذا كله حافظنا وراعينا ، من كل ضر يراد بنـا ، أو سوء يدبر فى الخفاء لنـا .

(ربنـا عليك توكلنا ، و إليك أنبنـا ، و إليك المصير) .

(تصفيق حاد متصل وهتاف) .

تعليق حضرة السائل المحترم

سعادة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

لقد كان فى نيتى أن أعلق تعليقا موجزا على إجابة حضرة صاحب المقام الرفيع ، ولكنى وجدت فى الخاتمة التى اختتم بها رفعة الرئيس بيانه مايغنى عن كل تعليق ، ويكفى أن المجلس الموقر قد قابل تلك الخاتمة الرائعة بأحسن مايمكن أن تقابل بها كلمة تلق ، حقا ان تلك الخاتمة تحتوى على معان كثيرة ومعان سامية ، فليس لى أن أعلق بعدها بكلمة ما ، ويكفى أن أقول إن هذا المجلس ، وهو الذى يمثل الأمة أحسن تمثيل ، قد تأثر تأثرا عميقا من هذا البيان العظيم الجليل .

سادتى . إن مصطفى النحاس ، هو رجل النزاهة ، وهو رجل الشرف ، وهو الذى استمد زعامته من الشعب ، ومن ارادة الشعب ، وارادة الشعب فوق كل ارادة (تصفيق حاد) فليسر مصطفى النحاس فى طريقه ، تؤيده الأمة ، ويؤيده الشعب ، ويؤيده الشرفاء من الشعب ، فليسر فى طريقه هذا وليحتقر كل من تحدثه نفسه بالإساءة اليه ، فإن الإساءة اليه ، وهو زعيم الأمة المختار ، هى فى الواقع اساءة الى الشعب .

أجل فليسر فى طريقه ، والله سيؤيده ويرعاه بعنايته ، وسينتصر على دسائس الدساسين (تصفيق حاد) .

(٢٨) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن نافع عن إنشاء كوبرى على النيل لوصل عزبتين لمعالى وزير الأشغال بجلسة ١٩٤٣/٥/٥

نص السؤال :

"جاء فى كتاب مكرم عبيد باشا ما يأتى : "وأخيرا بل أولا — تطبيقا للحكمة المعروفة — ابدأ بنفسك ثم بغيرك فإن عثمان محرم باشا رأى أن

مصلحة الدولة تقتضى الوصل بين عزبتى معاليه فى مركزى شربين ودكرنس بكوبرى هائل يقام على النيل فى تلك النواحى على أن تتحمل الدولة نفقات هـذا الكوبرى . ولا عجب فمعاليه من رجال الدولة ويجاوره فى الزراعة فلاحون هم من أبناء الشعب وهل هناك من يجمع بين مصالح الوزراء وأبناء الشعب غير وزارة الشعب .

وعلى هذا الأساس تقرر استخدام كوبرى بنها القديم لتحقيق هذا الغرض الوطنى الصميم وشرع فعلا فى إقامته للوصل بين ضفتى النيل السعيد أو على وجه التخصيص والتحديد بين عزبتى معالى الوزير فى الناحيتين. وقد كانت المسافة بينهما طويلة متعرجة فأصبحت قصيرة مستقيمة . ولقـد قدرت وزارة الأشغال لهذه العملية الحيوية حوالى ثلاثين ألفـا من الجنيهات وإن كانت وزارة المواصلات قد قدرت لها قبل ذلك حوالى ستة وتسعين ألفا من الجنيهات .

ومن عجب أن كل هذه المشروعات النافعة البارعة لم يظهر لها أثر أثناء وجودى فى الوزارة فما إن خرجت من الوزارة حتى خرجت هى إلى عالم الوجود ولقيت من مجلس الوزراء ووزارة المـالية الجود كل الجود " فمـا تفاصيل ذلك ؟ .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية

لقد كان عجيبا وغريبا ترك كوبرى بنها القديم يأكله الصدأ فى الوقت الذى نحن فى أشد الحاجة إلى كبار على النيل فى الأمكنة الآهلة المتجاورة التى يفصل النيل بينها .

كان عجيبا ترك الكوبرى على هذه الحال فى أيام الحكومات المـاضية خصوصا بعـد أن قامت الحرب وندر وجود الحديد ندرة مخلة بالمنشآت معطلة للمشاريع .

أما حكومة الوفد فان إخلاصها فى البحث عن كل نافع أدى إلى دخول هذا الكوبرى المهمل فى دائرة اهتمامها وعملها على الانتفاع به أجزاء أو جملة واحدة .

إن كوبرى بنها هو أقدم كوبرى معدنى أقيم على النيل ، وقد كان بناؤه فى عهد الخديوى عباس الأول عام ١٨٥٤ وقد استعيض عنه لمرور القطارات بكوبرى جديد أقيم فى عام ١٨٩٩ وبقى الكوبرى القديم مستعملا للمرور العادى ثم لما طال العهد به وقلت صلاحيته وضعف عن احتمال حركة مرور السيارات المتزايدة بالطريق الرئيسى بين مصر والاسكندرية لقلة عرضه أنشىء بدلا عنه كوبرى جديد لهذه الحركة من المرور عام ١٩٣٦ ، وترك هذا الكوبرى القديم فى مكانه من ذلك الحين مهملا لا يستعمل بالمرة ، ومر عليه أكثر من ست سنوات وهو متروك على هذه الحال لا يفكر فى الانتفاع بحديده أحد حتى بعد أن قامت الحرب وقل وجود الحديد قلة تهدد كثيرا من المنافع بالتعطيل .

فلما تولت هذه الوزارة الحكم فكرت فى الانتفاع بحديد هذا الكوبرى وكتبت الى وزارة المواصلات فى مارس سنة ١٩٤٢ أطلب منها الموافقة على التصريح بأخذ ما يلزم من حديد الكوبرى المذكور للاستعانة به فى بعض مشاريع وزارة الأشغال من أهوسة وبوابات وكبار صغيرة ، وقد وافقت وزارة المواصلات فى يونيه سنة ١٩٤٢ على أن تأخذ وزارة الأشغال من حديد هذا الكوبرى ما يلزمها على أن تقوم بمعرفتها وعلى حسابها بإزالة الجزء العلوى وكذلك الدعامات والأساسات الى الحد الذى لا يتعارض مع سلامة الملاحة ، وإنى أتشرف بوضع صورة هذين الخطابين فى مكتب المجلس للاطلاع عليهما .

تقررت نهاية هذا الكوبرى إذن ، وهى أن نأخذ منه جزءا بعد جزء على حسب مقدار الحاجة ووقتها . ولكن الظروف التى سأشرحها قضت أن ينقل هذا الكوبرى متماسكا ، وهى مع قسوتها وجهتنا وجهة جعلت الانتفاع به أتم والخير منه أعم . تلك هى الظروف التى أوجدها تهديد

الجيوش الأجنبية للأسكندرية ومديرية البحيرة فى العام الماضى . فى ذلك الوقت الذى لم يكن أحد منا يفكر فى نفسه وأسرته كما يفكر فى وطنه وأمته . فكيف يجد بالا أو وقتا للتفكير فى زراعته وعزبته .

ولعل الكثيرين من أبناء هذه البلاد يعرفون أنه عند ما اشتدت الحالة الحربية التى كانت تهدد بأعظم الأخطار بلاد القطر ، وبصفة خاصة مدينة الاسكندرية ومديرية البحيرة من الجو والبر ، فان الحكومة المصرية ألفت لجنة وزارية لبحث شؤون هجرة مئات الألوف من أهالى تلك النواحى إلى مديريات القطر الأخرى . ووضعت تحت أمرها المبالغ اللازمة للقيام بالأعمال الضرورية السريعة لتسهيل أمر الهجرة على المهاجرين مع اتخاذ كل ما يلزم لراحتهم أثناء انتقالهم الاضطرارى مع تدبير الأماكن التى ينتقلون اليها ويستقرون فيها .

ولقد كانت لجنة الهجرة هذه التى كنت أحد أعضائها متفقة على اتقاء الشر قبل وقوعه . وكانت تفرض أسوء الفروض لتتخذ أسرع الوسائل وأضمن الاحتياطات . ولها فى هذا الشأن برنامج مفصل عن ترحيل المهاجرين واستقبالهم فى محطات على طول الطرق التى يمرون فيها لتزويدهم بالماء والغذاء والاحتياطات الصحية وغير ذلك .

وقد حتمت السلطات العسكرية لأسباب الدفاع عن الدلتا أن تترك الطرق المتجهة من الجنوب الى الشمال للجيوش حتى لا يعترضها فى سيرها سيل المهاجرين الذين يجب أن يكون انتقالهم الى الشرق بشمال الدلتا فى خط مواز للبحر الأبيض ويمر من الغرب الى الشرق بدسوق فكفر الشيخ فبلقاس فشربين ومن ثم الى الجانب الشرقى لفرع دمياط الى بلاد مديرية الدقهلية .

لهذا قررت لجنة الهجرة اقامة كوبريين اضافيين على فرع رشيد أمام الطريقين المخصصين للهجرة فى مديرية البحيرة وكوبرى آخر على فرع دمياط لهذا الغرض عند نهاية الطريق الوحيد الموصل بين دسوق فى الغرب وشربين فى الشرق عند مدينة شربين على النيل .

من هـذه الحقيقة البسيطة والضرورة القاهرة الحتمية نشأت فكرة نقل كوبرى بنها القديم جملة واحدة ولكن الى أى الفرعين ينقل ؟

لم يكن لنا فى هذا أيضا أى اختيار . اذ أن كوبرى بنها أقل طولا من اتساع فرع رشيـد . ولا توجد الأدوات التى تساعد على زيادة طوله . فتقرر أن يقام على فرع رشيد كوبريان عائمان واعتمد لهما خمسون ألف جنيه وتقرر أن يقام كوبرى بنهـا القديم على فرع دمياط لأن طوله يتفق مع قطاع النهر فى هذا الفرع اذ أنه يبلغ ٢٦٠ مترا وهو فى هذا الطول مثل كوبرى سمنود وزفتى و باقى الكبارى المقامة على فرع دميـاط . وفضلا عن ذلك فانه بمجرد حجز الميـاه المعتاد سنويا عن فرع دمياط يكون قاع النهر أكثر جفافا وأقل عمقا بخلاف الحال فى فرع رشيد مما يجعل اقامة الكوبرى ممكنة فى فرع دمياط ومستحيلة فى فرع رشيد فى ظروف عاجلة كظروف طوارئ الحرب .

وقد نظرنا مع ذلك إلى أهمية شربين كنقطة اتصال مهمة بين عدة طرق زراعية وسكة حديد حكومية وسكة حديد وجه بحرى ومواصلات على جسر النيل وخط أسلاك كهربائية شمال الدلتا الذى يعبر النيل عندها على ما تبين من الخريطة التى أودعها مكتب المجلس للاطلاع عليها .

ونظرنا فوق ذلك الى أنه وقد عجزت الحكومات المـاضية عن انجاز محطة مياه الشرب التى قرر اقامتها فى شربين مكتفية بإنشاء المبانى الضخمة الفاخرة فان من أهم الأغراض الحيوية أن يوجد مثل هذا الكوبرى على النيل أمام شربين لتعدية مواسير المياه من محطة مياه الشرب التى أقيمت فعلا ببساط فى الجهة المقابلة لشربين والكائنة بالجانب الشرقى للنيل . وبهذا يمكن الاستفادة بمشروع المياه الذى قضى عليه بالتعطيل بسبب العجز عن استحضار المـاكينات فى هذه الظروف، وبالتالى يمكن توفير مئات الألوف من الجنيهات وعند ما يحين الوقت لاتمـام عملية المياه بشربين فيكون اتصال المحطتين مستقبلا بالمواسير المـارة فوق هذا الكوبرى بمثابة جعل إحداهما احتياطية للأخرى إذا طرأ عليها ما يعطلها .

يضاف الى كل ماتقدم أن كوبرى شربين لازم لخط كهربة شمال الدلتا وأكثر من هـذا فانه يحقق فكرة نقل المحاصيل من شمال الشرقية والدقهلية الى الاسكندرية بطريق سكة حديد البرارى والسكك الزراعية .

من ذلك يتضح جليا أن الضرورات الحربية هى التى حتمت الانتفاع بكوبرى بنها القديم، وحددت ذلك الانتفاع بإقامته على فرع دمياط وعند مدينة شربين بالذات، باعتبارها النهـاية الشرقية للطريق الذى حدد لسير المهاجرين من الاسكندرية والبحيرة الى الجانب الشرقى للدلتا .

وليس السبب إذن هو وصل العزبتين . إن واجبا وطنيا لا شخصيا هو الذى كان يلهمنا ما فعلنا . إن كلام صاحب الكتاب الأسود يوهم أن العزبتين على النيل والواقع أن بين إحداهما و بين النيل ٣٦ كيلو مترا وأن بين الأخرى و بين النيل ثمانية كيلو مترات أى إن المسافة بينهما تساوى المسافة بين القاهرة و بنها. كما يتضح ذلك من الخريطة التى أودعها بمكتب المجلس .

أما قول صاحب الكتاب الأسود إن وزارة الأشغال قدرت لنقل الكوبرى ثلاثين ألفا من الجنيهات بعد أن كانت وزارة المواصلات قدقدرت لذلك حوالى ستة وتسعين ألفا ، فلا أدرى كيف أرد عليه ، فقد كنت أظن أن قلب الأوضاع لا يبلغ أن يسمى توفير المال إسرافا ، وتدبيره إتلافا إلا أن يكون صاحب الكتاب أراد بذلك أن وزارة الأشغال خفضت التقدير استدراجا للموافقة على نقل الكوبرى ثم الوصول بعد ذلك الى الرقم الكبير ، وهذا الفرض أقرب انطباقا على ما فى الكتاب من سوء الظن وفساد التأويل .

والرد على هذا قاصم ، لأن إجراءات إقامة الكوبرى فى مكانه الجـديد أوشكت أن تتم والمصروفات الفعليـة تدل على أنه سيكلف الحكومة أقل كثيرا من الثلاثين ألف جنيه. فهلا يرى معى واضع الكتاب أن رجال الأشغال الذين استطاعوا تخفيض نفقات عمل من الأعمال العـامة النافعة

فى ظروف الحرب الى أقل من ثلث المبلغ المقدر لها فى الأوقات العادية يستحقون الاعجاب والثناء والشكر أم هو يرى أن يستمر فى قلب الأوضاع فيقول أن التوفير إسراف وأن التدبير إتلاف .

من كل هذا يتبين لحضرة النائب المحترم العوامل الكثيرة والدوافع القوية التى دفعت وزارة الأشغال للتفكير أولا فى أخذ أجزاء من كوبرى بنها القديم لمشروعات وزارة الأشغال غير ذاكرة أن للوزير عزبتين تحتاجان إلى كوبرى يصل بينهما ، ثم التفكير بعد ذلك فى نقل الكوبرى جملة واحدة والالتجاء بعد ذلك إلى جعله على فرع دمياط عند شربين بالذات ، واستطاعتها إتمام هذا المشروع بأقل التكاليف وأيسر النفقات رغم ظروف الحرب .

وإنى لأرجو أن يديم الله على مصر تبديل خوفها أمنا لتظهر فى وقت الاطمئنان المستمر منافع هذا الكوبرى لجهات واسعة من أرض مصر وعدد عظيم من أبنائها فتنطق هذه الفوائد العامة الشاملة بما يخرس ألسنة المتهجمين ويرد كيد الكائدين .

وأما قول صاحب الكتاب إن كل هذه المشروعات النافعة البارعة لم يظهر لها أى أثر أثناء وجوده فى الوزارة فما إن خرج من الوزارة حتى خرجت هى إلى عالم الوجود ، فمعناه فيما أعتقد أنه كان يعصمنا من الزلل ويقوم مقام ضمائرنا فى مناقشة النوايا والأعمال ، وهذا كلام لا نحب الرد عليه .

فلعل كل ما أراده منه أن يثنى على نفسه ، وما أحوج تلك النفس الآن إلى واحد يثنى عليها " (تصفيق حاد) .

(٢٩) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن نافع عن إقامة رفعة رئيس الوزراء بالباخرة محاسن ومعالى عبد الفتاح الطويل باشا بالباخرة كريم بجلسة ٥ مايو سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" جاء فى كتاب مكرم عبيد باشا كلام طويل عما سماه قصة إساءة استعمال البواخر الحكوميـة وأشار إلى إقامة حضرة صاحب المقـام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى الباخرة محاسن هو وأصهاره ، وكذلك امتناع حضرة صاحب المعالى عبد الفتاح الطويل باشا عن دفع إيجار الباخرة كريم التى أقام فيها بالرغم من وجود عقد استئجار بين معاليه وبينكم ، فما تفاصيل ذلك ؟ " .

بيان حضرة صاحب المعـالى وزير الأشغال العمومية

عند ما أراد صاحب الكتاب الأسود أن يؤلف قصته المسرحية عن سوء استعمال البواخر الحكومية لم تسعفه الوقائع الصحيحة لسبك موضوعه فغير وبدل وقدم وأخر وألف وتخيل ليبعث الروح والحياة فى قصته فجعل لها مسرحا الباخرتين محاسن وكريما واختار لها أبطالا رفعة رئيس الحكومة ومعـالى عبد الفتاح الطويل باشا وزير المواصلات ولم ينس حصتى فى هذه البطولة .

وقد انتهى مؤلف هـذه القصة بعد أن سود عشر صفحات كاملات فى الرواية والتأليف إلى ما يأتى :

(أولا) ان رفعة رئيس الحكومة قد استباح لنفسه ولأهله من أموال الدولة ما لا يستباح حيث أقام فى الباخرة (محاسن) شهورا عدة كما أسكن فيها بعض أنسبائه من عائلة الوكيل .

(ثانيا) ان معالى عبد الفتاح الطويل باشا وزير المواصلات قد استباح لنفسه أن يسخر باخرة حكومية لمنفعته الشخصية وأن يتخذ منهـا مسكنا له ولأسرته شهورا متوالية .

(ثالثا) ان وزارة الأشغال اتفقت معه على ايجار شهرى متواضع هو ثلاثون جنيها فى الشهر تدفع الى جانب نفقات الاستهلاك بمقتضى عقد استئجار بين معاليه وبين وزير الأشغال .

(رابعا) ان وزير المواصلات طولب بعد تراكم الحساب الذى فى ذمته بدفع مبلغ مائة وواحد وثمانين جنيها ومائة وأربعة عشر مليما فلم يدفع .

خامسا — أن سر هذا الأغضاء والأبطاء فى دفع الأجر اليسير الذى ارتضاه بل واقترحه الوزير يرجع إلى أن أصحاب الفتوى من رجال قلم القضايا قد اكتشفوا بعد مرور بضعة أشهر على توقيع عقد الإيجار إن استئجار الباخرة الحكومية أو أى شىء من أملاك الدولة أمر ينطوى على مخالفة صريحة لنص قاطع من نصوص الدستور .

سادسا — ان وزير المواصلات طالب بسحب الخطاب الخاص بمطالبته بالمائة والواحد والثمانين جنيها ومائة واربعة عشر مليما مع اعتذار موظفى وزارة الأشغال المسئولين واستبداله بخطاب آخر اسقطت منه قيمة الإيجار .

وبعد أن لخص صاحب الكتاب الأسود الموضوع فى أنه حيلة بل تحايل على خرق الدستور فى جرأة منقطعة النظير، اتجه بالخطاب الى مقام جلالة الملك وقال : وفى هذا يامولاى مايمس نزاهة الوزير الأمين على مال الدولة وبعبارة أخرى يمس نزاهة الحكم فى الصميم .

وحقيقة الواقع فى هذا الموضوع أن الأغراض الرئيسية للبواخر الحكومية تنحصر فى استخدامها لمرور رجال وزارة الأشغال فى النيل زمن الفيضان وفيما عدا ذلك ليس لها عمل . والأصل فى الباخرة محاسن أنها مخصصة لمرور وزير الأشغال .

وجرى العرف على أنه فى غير أوقات الفيضان يستعمل رئيس الحكومة القائمة الباخرة محاسن فى رحلات يقوم بها أو ولائم يولمها، كما يستعملها للإقامة فيها شأنها فى ذلك شأن الاستراحات الحكومية .

ولا تنسى البلاد — والعهد قريب — أن بعض رؤساء الحكومات السابقة قد تنقلوا بالباخرة محاسن فى رحلات طويلة للدعايات الحزبية والانتخابية فى جميع مديريات القطر وكان معهم على ظهرها من الأهل والأنصار العدد الوفير .

وانى أتشرف بأن أودع بمكتب المجلس بيانا رسميا عن استعمال الباخرة محاسن لإقامة رؤساء الوزارات من عام ١٩٣٠ إلى اليوم يتضح منه أن كلا من أصحاب الدولة اسماعيل صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وحسين سرى باشا وأصحاب المقام الرفيع المغفور له محمد محمود باشا وعلى ماهر باشا قد أقام بهذه الباخرة اقامة مستمرة لمدة شهور . ولقد ظلت الباخرة محاسن تحت امرة حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا يقيم فيها من ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ لغاية ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ أى مدة سنة وشهر ونصف وهى طول مدة حكمه تقريبا ولم يتركها بعد سقوط وزارته حتى استأذناه فى ذلك (ضحك) .

ولقد كانت إقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى الباخرة محاسن على مايعلم صاحب الكتاب الأسود وعلى ما يروى فى كتابه بسبب عمارة كانت تجرى فى منزله ، ولقد زار صاحب الكتاب وهو وزير رفعة رئيس الحكومة بالباخرة محاسن عدة مرات ولم نسمع منه أو عنه أنه قال كما يقول اليوم فى كتابه "ان هذا الطمع الصغير يدل على الجشع الكبير ."

و إذا أجاز العرف وسمحت التقاليد بأن يقيم رئيس الحكومة أو الوزير فى باخرة فليس من حق إنسان أن يسأل هل كانت إقامته بمفرده أو مع أهله وعشيرته ؟

أما الباخرة " كريم " و إقامة معالى عبد الفتاح الطويل باشا فيها فتفصيل ذلك إن طال فأنه ضرورى للكشف عن نبله ونزاهته وعفة نفسه رغم ما ادعاه وافتراه صاحب الكتاب . فلقد دعى معالى عبد الفتاح الطويل باشا للاشتراك فى الوزارة فى فبراير سنة ١٩٤٢ وله فى الاسكندرية مسكن دائم كما أن له فى كل من دمنهور وطنطا بسبب ظروف الغارات على الاسكندرية مسكنا مؤقتا ، وكانت القاهرة على ما يعلم الناس جميعا فى أزمة حادة للمساكن

فنزل معاليه بمفرده بالباخرة كريم تاركا أسرته فى الاسكندرية لوجود أولاده بالمدارس فيها . ومنذ أول يوم أخذ يسعى لاستئجار مسكن وانتهى إليه أن معالى حافظ حسن باشا سيترك منزله الذى يستأجره من شركة مصر الجديدة لانتقاله إلى منزله الخاص الذى أتم بناءه حديثا فاتصل بحضرة صاحب العزة حسن بك مختار رسمى وكيل وزارة المالية طالبا منه أن يخابر شركة مصر الجديدة للاحتفاظ لمعاليه بحق الأولوية فى سكن هذا المنزل ، وذلك طبقا للقواعد المتبعة فى استئجار منازل الامتياز من الشركة حيث تقضى بأن يكون ذلك عن طريق وزارة المالية . وقد أجيب معاليه حين ذاك أن الحق الأول فى سكن المنزل المذكور محفوظ لحضرة صاحب السعادة حبيب المصرى باشا . فلجأ معاليه إلى سعادة مكرم باشا عبيد طالبا وساطته لدى حبيب باشا المصرى ليتنازل عن هذا الحق ما دام هو مقيما بالفعل فى مسكن آخر فلم يبخل مكرم باشا بالتوسط ، ولكن عندما اعتذر حبيب باشا بأنه تعهد فعلا بإخلاء منزله ولابد له للوفاء بتعهده أن ينتقل إلى المنزل الجديد لم يشأ مكرم باشا أن يترك هذا الموضوع دون أن يواليه بالاهتمام فعهد إلى زوج شقيقته الدكتور لبيب بولس أن يبحث عن سكن لمعاليه وقد أجهد الدكتور نفسه فى البحث دون جدوى .

ومع أن معالى عبد الفتاح الطويل باشا عندما نزل بالباخرة كريم وجد بها بعض متعلقات حضرة الأستاذ ابراهيم بك عبد الهادى وزير الأشغال السابق كأثر من آثار اقامته المستمرة هو وعائلته بها اعتبارا من ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ لغاية ٨ فبراير سنة ١٩٤٢ أى أكثر من سنة وشهر ونصف بالرغم من وجود مسكن له بمصر الجديدة فان معالى عبد الفتاح باشا بمجرد يأسه من العثور على سكن خاص كتب الى بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٤٢ وقبل مضى شهر واحد على وجوده بالباخرة كريم الكتاب التالى الذى يعتبر أول شىء من نوعه فى تاريخ استخدام البواخر الحكومية . قال معاليه فى خطابه ما يأتى :

" أهدى لمعاليكم أطيب التحية والسلام . وبعد فقد تفضلتم فسمحتم لى بالاقامة أياما بالباخرة " كريم " التابعة لوزارة الأشغال حتى أجد مسكنا خاصا

لى . و بما أننى لم أوفق حتى الآن للعثور على مسكن موافق ور بما طال مكثى بالباخرة المذكورة .

لذلك أرجو من الوزارة مراجعة ما تكلفته بسبب إقامتى بهذه الباخرة وأن تنظر فى تحديد علاقتى معها بواسطة ايجار حتى لاتتكلف الحكومة بسبب هذه الإقامة أى نفقات يجب أن أتحملها شخصيا والتكرم بإفادتى عما يتم فى ذلك بأقرب فرصة ممكنة " .

كتب معاليه هذا الخطاب من تلقاء نفسه يتعجل تحديد علاقته مع وزارة الأشغال بالنسبة لاقامته الاضطرارية بالباخرة كريم و يقترح استئجارها حتى لا تتكلف الحكومة بسبب اقامته هذه شيئا . ولم يجد فى السوابق ولا فى الاقامة المستمرة لبعض الوزراء السابقين مع وجود مساكن لهم بالقاهرة كما لم يجد فى أزمة المساكن المسلم بقيامها ولا فى تحمله الانفاق على مساكنه بالاسكندرية ودمنهور وطنطا ما يثنيه عن أن يطالب بتحديد علاقته بالنسبة للإقامة بمفرده فى الباخرة كريم على الوجه الذى أشار اليه فى خطابه .

وقد أرسلت الخطاب المذكور لمصلحة الميكانيكا والكهرباء فقامت باجراءات تقدير الايجار واتصلت بالوزارة ثم أرسل الموضوع بعد ذلك لقسم القضايا لوضع نص الخطاب الذى يمكن تبادله مع معالى عبد الفتاح الطويل باشا ليقوم مقام العقد ولكن حضرة صاحب العزة المستشار الملكى أجاب بتاريخ ١٩٤٢/٥/١٦ بما يأتى :

" تراجع أشارتنا على كتاب المصلحة لسعادة وكيل وزارة الاشغال بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٤٢ بخصوص هذا الموضوع حيث أبنا بالنسبة لمعالى عبد الفتاح الطويل باشا أن نص المادة ٦٤ من الدستور يمنع أن يستأجر الوزير شيئا من أملاك الحكومة ولو كان بالمزاد العام والوضع الحالى هو فى حقيقته استئجار .

من ذلك يتضح أن معالى عبد الفتاح الطويل باشا كان جادا وهو يطلب تحديد علاقته مع وزارة الأشغال بالنسبة لاقامته بالباخرة كريم وأن وزارة

الأشغال كانت جادة فى تحديد تلك العلاقة فخابرت المصلحة المختصة وتحددت القيمة وروجع قسم القضايا ليجهز العقد أو الخطاب الذى يقوم مقامه ولكن الرأى القضائى جاء ناقضا لهذا الاتجاه فلم يكن هناك مفر من العدول عن فكرة التأجير. ولذلك كتبت مذكرتى لوكيل الوزارة المؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٢ وهى التى قلت فيها بناء على هذا الرأى ما يأتى :

للأسباب المذكورة فى مذكرة حضرة صاحب العزة المستشار الملكى القاضية بأن الدستور يمنع من أن يستأجر الوزير شيئا من أملاك الحكومة وبأن البواخر الحكومية تدخل ضمن تلك الممتلكات لا أرى مفرا من العدول عن هذا التأجير .

وحيث انه من المتعذر فى الوقت الحاضر أن يعثر حضرة صاحب المعالى عبد الفتاح الطويل باشا على مسكن يناسبه، فيمكن أن تكون إقامته فى الباخرة كريم أو دندرة مراعى فيها أن يتكفل معاليه بالمصروفات الفعلية التى تترتب على هذه الإقامة .

من هذا يظهر جليا أن وزارة الأشغال حتى يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٤٢ لم تؤجر الباخرة كريم لمعالى عبد الفتاح الطويل باشا ولم تتعاقد معه وأن الأمر انتهى الى أن يتحمل معاليه المصروفات الفعلية التى تترتب على إقامته بهذه الباخرة .

وبديهى أنه لم يكن هناك محل بعد ذلك لأن يطالب معالى عبد الفتاح الطويل باشا بإيجار قدره ثلاثون جنيها فى الشهر ، ولكن ادارة الحسابات بمصلحة الميكانيكا والكهرباء كتبت فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ أى بعد شهرين ونصف من قرار الوزارة بتحديد هذه العلاقة بينها وبين معالى الطويل باشا على أساس تحصيل التكاليف الفعلية — كتبت تلك المصلحة تطالب معاليه بايجار خمسة أشهر على أساس ثلاثين جنيها مضافا اليها بعض المصروفات الأخرى فبلغ ذلك مائة وواحدا وثمانين جنيها ومائة وأربعة عشر مليما ، وكانت هذه المطالبة خطأ لا شك فيه ، ولهذا اضطرت مصلحة

الميكانيكا لسحب الخطاب والاكتفاء بالمطالبة بالنفقات الفعلية على أساس ما تقرر طبقا لما سبق شرحه .

ولقد فطن مكرم باشا الى أنه اذا قص القصة على هذا الوجه فانه لايستطيع أن يخرج منها بالنتائج التى أرادها ، ولذلك فقد أورد سعادته خطاب المطالبة المؤرخ ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ فى صحيفة ٩٩ من كتابه وجعله فى ترتيب الوقائع سابقا لمذكرتى المؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٢ والتى كان موضعها من كتابه فى الصحيفة ١٠١ . ذلك لأنه إذا راعى الترتيب الطبيعى فان كل قارئ لكتابه سيرى أنه لم يكن هناك أى داع لخطاب المطالبة بالمائة والواحد والثمانين جنيها ، و بالتالى لايكون فى الأمر حيلة ولا تحايل اذا لم يدفع ذلك المبلغ كما يقول مكرم باشا فى كتابه الآن .

ولا يفوتنى بهذه المناسبة أن أقرر أن مكرم باشا وهو وزير قد زار معالى عبد الفتاح الطويل باشا أكثر من مرة فى مناسبات مختلفة وهو مقيم بالباخرة كريم ولم يرفى هذه الإقامة شيئا يعاب عليه .

نخلص من كل ما تقدم الى أن معالى عبد الفتاح الطويل باشا أقام فى الباخرة كريم مضطرا وكانت إقامته بمفرده ، وأنه رغم السوابق والأسباب الداعية للتخفيف من عبء الايجار لوجود ثلاثة مساكن له فى غير القاهرة فقد سعى مختارا الى أن تكون إقامته فى الباخرة بالتأجير ، فلما وجد المانع القانونى تحمل بالنفقات الفعلية ، و بهذا كان أول وزير فى تاريخ الحكومات المصرية دفع هذه التكاليف والنفقات وفكر فيما هو أكثر منها .

(تصفيق) .

ولم يحصل فى الماضى أن أحدا من حضرات أصحاب الرفعة والدولة والمعالى من رؤساء الوزارات السابقين أو الوزراء السابقين قام بتسديد قيمة تكاليف الباخرة محاسن أو غيرها من البواخر أثناء إقامتهم فيها أو استعمالهم لها مهما طالت هذه المدة و بلغت السنين . وفى هذا يا حضرات النواب المحترمين مايدل على نزاهة ونبل الوزير الأمين على مال الدولة و بعبارة أخرى ما يؤكد نزاهة الحكم والحاكمين " . (تصفيق حاد) .

بيان مأموريات الباخرة محاسن

من سنة ١٩٣٠

التاريخ		بيان المأموريات
من	إلى	
		سنة ١٩٣٠
١/١٦ /٣٠	٢/١١ /٣٠	إلى مصر القديمة تحت أوامر معالى وزير الأشغال .
		سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١
٦/١١ /٣٠	٦/١٦ /٣٠	إلى القناطر الخيرية تحت أوامر معالى وزير المعارف .
٦/٢٣ /٣٠	٧/١٠ /٣٠	إلى قصر النيل والانتظار والعودة إلى الورش تحت أوامر معالى وزير الأشغال .
٨/١٢ /٣٠	٨/١٧ /٣٠	مأمورية بالوجه البحرى تحت أمر دولة رئيس الوزراء (اسماعيل صدقى باشا).
٨/٢٣ /٣٠	٨/٣١ /٣٠	انتظار بقصر النيل تحت أمر دولة رئيس الوزراء (اسماعيل صدقى باشا) .
١ /٩ /٣٠	٩/١٠ /٣٠	مأمورية بالوجه البحرى تحت أمر معالى وزير المواصلات .
٣٠/١٢/٢	٣٠/١٢/١٩	الرحلة الملكية بالوجه القبلى وعودة الباخرة لأسيوط .

مأموريات الباخرة محاسن (تابع)

التاريخ من	التاريخ إلى	بيان المأموريات
١٩/١٢/٣٠	٣/١/٣١	انتظار بأسيوط .
٣/١/٣١	١٤/١/٣١	بالوجه القبلى من أسيوط الى الأقصر تحت أمر سعادة القيسى باشا .
١٥/١/٣١	١٦/٢/٣١	بالوجه القبلى من الأقصر الى أسوان والعودة للزمالك تحت أمر معالى وزير الأشغال
١٧/٢/٣١	١٨/٢/٣١	إلى القناطر الخيرية والعودة للورش تحت أمر دولة رئيس الوزراء (اسماعيل صدقى باشا)
٢١/٣/٣١	٢٣/٣/٣١	الى القناطر الخيرية والعودة للورش تحت أمر معالى وزير الأشغال .
		سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢
٢٦/٦/٣١	٢٩/٦/٣١	الى القناطر الخيرية والعودة الى الورش تحت أمر دولة رئيس الوزراء (اسماعيل صدقى باشا) .
١٩/٨/٣١	٢٤/٨/٣١	مأمورية بالوجه البحرى والعودة الى قصر النيل تحت أمر معالى وزير الأشغال .
٧/٩/٣١	١٨/٩/٣١	بالوجه البحرى والانتظار بينها تحت أمر دولة رئيس الوزراء (اسماعيل صدقى باشا).
١٨/٩/٣١	٢٤/١٠/٣١	مأمورية بالوجه البحرى والعودة للورش تحت أمر معالى وزير الأشغال .
١٧/١١/٣١	١٩/١١/٣١	الى القناطر الخيرية والعودة للورش تحت أمر دولة رئيس الوزراء (اسماعيل صدقى باشا)

مأموريات الباخرة محاسن (تابع)

التاريخ من	التاريخ إلى	بيان المأمورية
		سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣
٧ /٢ /٣٢	٧/٢٣ /٣٢	بالوجه القبلى والعودة للورش تحت أمر دولة رئيس الوزراء (اسماعيل صدقى باشا).
٨/٢٠ /٣٢	٣ /١٠/ ٣٣	انتظار ما بين قصر النيل والزمالك والعودة للورش تحت أمر دولة رئيس الوزراء (اسماعيل صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا) .
١١/١٠/٣٣	٣١/١٠/٣٣	انتظار بالجزيرة تحت أمر دولة رئيس الوزراء (عبد الفتاح يحيى باشا) .
		سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤
١/١٤ /٣٤	٧ /٢ /٣٤	بالوجه القبلى والعودة لقصر النيل تحت أمر معالى وزير الأشغال .
٤/٢٥ /٣٤	٥/١٦ /٣٤	الى هندسة شبرا والانتظار تحت أمر معالى وزير الأشغال .
٥/١٧ /٣٤	٥/١٨ /٣٤	الى القناطر الخيرية والعودة لروض الفرج تحت أمر سعادة وزير مصر المفوض بفرنسا .
٥/١٨ /٣٤	٥/٢٠ /٣٤	انتظار بروض الفرج تحت أمر سعادة وزير مصر المفوض بفرنسا .
٥/٢١ /٣٤	٦/٣٠ /٣٤	بصندل كوك بالجزيرة والانتظار تحت أمر دولة رئيس الوزراء (عبد الفتاح يحيى باشا)
١ /٧ /٣٤	٨/٢٣ /٣٤	انتظار بالجزيرة ولم ينزل أحد بالباخرة .
٨/٢٤ /٣٤	٨/٢٤ /٣٤	جر صندل العقبة بمناسبة احتفال وفاء النيل.

مأموريات الباخرة محاسن (تابع)

التاريخ	بيان المأمورية
من ٨/٢٥ /٣٤ — إلى ٣٤/١٠/١٠	بالوجه البحرى والعودة إلى قصر النيل تحت أمر معالى وزير الأشغال .
٣٤/١٠/١٠ — ١ /٣ /٣٥	انتظار بقصر النيل تحت أمر معالى وزير الاشغال .
سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦	
٢ /٣ /٣٥ — ١ /٥ /٣٥	إلى القناطر الخيرية والعودة لقصر النيل والأنتظار ومنها للورش تحت أمر معالى وزير الأشغال .
٩ /٦ /٣٥ — ٦/١٠ /٣٥	إلى سرناجه والعودة لقصر النيل تحت أمر معالى وزير الأشغال .
٤ /٧ /٣٥ — ٨/٢١ /٣٥	انتظار بقصر الدوبارة تحت أمر معالى وزير الأشغال .
٨/٢٥ /٣٥ — ٢ /٩ /٣٥	مأمورية بالوجه البحرى والعودة لقصر النيل تحت أمر معالى وزير الأشغال .
٤ /٩ /٣٥ — ٩/١٠ /٣٥	مأمورية بالوجه البحرى والعودة لقصر النيل والانتظار تحت أمر معالى وزير الأشغال
٢ /٣ /٣٦ — ٤/٢٣ /٣٦	تحت أوامر رفعة رئيس مجلس الوزراء (على ماهر باشا) .
سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧	
٤/٢٤ /٣٦ — ٥ /٥ /٣٦	انتظار بروض الفرج (لم ينزل بها أحد) .
٧/٢٦ /٣٦ — ٧/٢٧ /٣٦	إلى هندسة الاسماعيلية بشبرا والعودة للورش تحت أمر معالى وزير الأشغال .

مأموريات الباخرة محاسن (تابع)

التاريخ	بيان المأمورية
من ١/١٠/٣٦ إلى ١/١١/٣٦	رحلة ملكية إلى أدفينا .
٣١/١٢/٣٦ — ١٦/٣/٣٧	بالرحلة الملكية بالوجه القبلى والعودة إلى قصر النيل تحت أمر معالى وزير الأشغال.
١٧/٣/٣٧ — ٦/٢/٣٧	انتظار بقصر النيل تحت أمر معالى وزير الأشغال .
سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨	
١٧/١/٣٨ — ٢٣/١/٣٨	بمرسى قصر النيل لركوب المدعوين إلى الحفلة النيلية بمناسبة القران الملكى .
٢٤/١/٣٨ — ٥/٢/٣٨	مأمورية لرفعة رئيس الوزراء والعودة لقصر النيل (المغفور له محمد محمود باشا) .
٦/٢/٣٨ — ٨/٢/٣٨	انتظار بقصر النيل تحت أمر رفعة رئيس الوزراء (المغفور له محمد محمود باشا).
٩/٢/٣٨ — ١٩/٢/٣٨	بمرسى قصر النيل للاشتراك فى الحفلة النيلية لمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك.
سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩	
٢٣/٢/٣٨ — ٢٩/٧/٣٨	بين حلوان وقصر النيل تحت أمر رفعة رئيس الوزراء (المغفور له محمد محمود باشا).
٦/٩/٣٨ — ٢٤/١٠/٣٨	مأمورية تحت أمر معالى وزير الأشغال بالوجه البحرى .
٢١/١١/٣٨ — ٢٩/١١/٣٨	مأمورية للمنيا تحت أمر رفعة رئيس الوزراء (المغفور له محمد محمود باشا) .

مأموريات الباخرة محاسن (تابع)

التاريخ	بيان المأمورية
من ١/١٠ /٣٩ إلى ١/٢٧ /٣٩	مأمورية لأسيوط بمناسبة الرحلة الملكية لافتتاح قناطر أسيوط بعد التقوية والعودة إلى كوبرى عباس .
١/٢٨ /٣٩ — ٢/٢١ /٣٩	مأمورية من كوبرى عباس إلى حلوان ثم العودة لقصر النيل تحت أمر رفعة رئيس الوزراء (المغفور له محمد محمود باشا).
٢/٢٢ /٣٩ — ٨ /٤ /٣٩	انتظار بقصر النيل تحت أمر رفعة رئيس الوزراء (المغفور له محمد محمود باشا) .
٩ /٤ /٣٩ — ٤/٢٦ /٣٩	مأمورية للفشن والعودة للورش تحت أمر رفعة رئيس الوزراء (المغفور له محمد محمود باشا)
سنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠	
٥ /٥ /٣٩ — ٦/١٩ /٣٩	انتظار بقصر النيل تحت أمر معالى وزير الأشغال (محمد رياض باشا) .
٨/٢٠ /٣٩ — ٨/٢٨ /٣٩	انتظار بقصر النيل تحت أمر معالى وزير الأشغال (محمد رياض باشا) .
٩/٢١ /٣٩ — ٤/٢٦ /٤٠	انتظار بقصر النيل تحت أمر رفعة رئيس الوزراء (على ماهر باشا) .
٤/٢٧ /٤٠ — ٤/٢٩ /٤٠	تحت أمر وزير المواصلات بقصر النيل.
سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١	
١ /٥ /٤٠ — ٢ /٥ /٤٠	تحت أمر رفعة رئيس الوزراء بقصر النيل (على ماهر باشا) .
٢ /٥ /٤٠ — ٨/٢٤ /٤٠	بمرسى قصر النيل تحت تصرف الورش.

مأموريات الباخرة محاسن (تابع)

التاريخ	بيان المأمورية
من ٨/٢٥ /٤٠ إلى ٩/ ١/ ٤٠	مأمورية بالوجه البحرى تحت أمر معالى وزير الأشغال والعودة لكوبرى الزمالك.
١ /٩ /٤٠ — ٩/١١ /٤٠	بالزمالك تحت أمر معالى وزير الأشغال .
٩/١٢ /٤٠ — ٩/١٨ /٤٠	مأمورية بالوجه البحرى لوزير الأشغال والعودة لكوبرى الزمالك .
٩/١٨ /٤٠ — ٤٠/١٢/٢٢	بالزمالك تحت أمر معالى وزير الأشغال .
٤٠/١٢/٢٣ — ٤٠/١٢/٢٨	مأمورية بالوجه القبلى تحت أمر دولة رئيس الوزراء والعودة للزمالك (حسين سرى باشا) .
٤٠/١٢/٢٨ — ٩ /٧ /٤١	بالزمالك تحت أمر دولة رئيس الوزراء (حسين سرى باشا) .
٧/١٠ /٤١ — ٧/١٣ /٤١	مأمورية تحت أمر دولة رئيس الوزراء للقناطر الخيرية والعودة للزمالك (حسين سرى باشا) .
٧/١٣ /٤١ — ٤١/١٠/١٨	بالزمالك تحت أمر دولة رئيس الوزراء (حسين سرى باشا) .
٤١/١٠/١٩ — ٤١/١٠/٢٤	مأمورية تحت أمر دولة رئيس الوزراء إلى القناطر والعودة للزمالك (حسين سرى باشا).
سنة ١٩٤٢ — ٤١	
٤١/١٠/٢٤ — ٦ /٢ /٤٢	بالزمالك تحت أمر دولة رئيس الوزراء (حسين سرى باشا) .
٧ /٢ /٤٢ — ٣/٣١ /٤٢	تحت أمر صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بالزمالك (مصطفى النحاس باشا).

مأموريات الباخرة محاسن (تابع)

التاريخ	بيان المأمورية
من إلى	
٤/٤/٤٢ — ٧/٤/٤٢	مأمورية بجنود الحليفة الى القناطر والعودة للورش
٧/٦/٤٢ — ٨/٦/٤٢	» » » » » » »
٦/١٤/٤٢ — ٦/١٥/٤٢	» » » » » » »
٦/٢٠/٤٢ — ٦/٢٢/٤٢	» » » » » » »
٦/٢٧/٤٢ — ٦/٢٩/٤٢	» » » » » » »
٨/٧/٤٢ — ٧/١٢/٤٢	من الورش إلى الجيزة تحت أمر معالى وزير المواصلات .
٧/١٢/٤٢ — ٧/١٣/٤٢	مأمورية بجنود الحليفة إلى الجيزة والعودة للورش .
٧/١٧/٤٢ — ٧/١٧/٤٢	مأمورية رفعة الرئيس إلى القناطر الخيرية والعودة لقصر النيل .
سنة ١٩٤٣—٤٢	
٧/١٧/٤٢ — ٢/١٢/٤٣	تحت أمر رفعة رئيس الوزراء .
٢/١٣/٤٣ — ٦/٤/٤٣	مأمورية السفير البريطانى للوجه القبلى والعودة لقصر النيل .

ملاحظة — لم يحصل أن قام أحد أصحاب الدولة أو المعالى الوزراء السابقين بتسديد قيمة تكاليف الباخرة أثناء الإقامة بها

وكيل القسم البحرى (امضاء) حمزة رءوف ١٩٤٣/٥/٢

رئيس القسم البحرى (امضاء) ناشد بطرس ١٩٤٣/٥/٢

وكيل الورش الأميرية (امضاء) أنطونيوس موسى ١٩٤٣/٥/٢

مدير عام
مصلحة الميكانيكا والكهرباء
(امضاء) مصطفى فتحى

بيان مأموريات الباخرة كريم

من سنة ١٩٣٠

التاريخ		بيان المأموريات
من	الى	
		سنة ١٩٣٠
٣/١١ /٣٠	٣/٢٩ /٣٠	رحلة حضرة صاحب الجلالة ملك البلجيك من مصر إلى أسوان .
٣/٢٩ /٣٠	٤/ ٣ /٣٠	انتظار بأسوان تحت الأوامر .
٤ /٤ /٣٠	٤/٢٦ /٣٠	من أسوان إلى الورش تحت أوامر سعادة وكيل وزارة الأشغال .
١ /٩ /٣٠	٩/٢٤ /٣٠	من الورش إلى رأس البر والعودة إلى قصر النيل تحت أوامر معالى وزير المواصلات .
٩/٢٥ /٣٠	١٢/ ١ /٣٠	تحت أوامر سعادة وكيل وزارة الأشغال بقصر النيل .
٢ /١٢/٣٠	١٢/٢٨ /٣٠	تحت أوامر حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الأشغال بالوجه القبلى .
		سنة ١٩٣١—١٩٣٢
٥/٣٠ /٣١	٥/٣١ /٣١	من الورش إلى القناطر الخيرية والعودة إلى روض الفرج تحت أوامر معالى وزير الأشغال (ابراهيم فهمى كريم باشا) .

مأموريات الباخرة كريم (تابع)

التاريخ		بيان المأموريات
من	الى	
٣١/٦/١	٣١/٦/٢٧	انتظار بروض الفرج تحت أوامر معالى وزير الأشغال (ابراهيم فهمى كريم باشا).
٣١/٦/٢٨	٣١/٦/٢٩	إلى القناطر الخيرية والعودة إلى الورش تحت أوامر معالى وزير الأشغال.
٣١/٨/١٠	٣١/٩/٣	مأمورية بالوجه القبلى تحت أوامر سعادة وكيل وزارة الأشغال.
٣١/١٢/٧	٣٢/١/١٤	انتظار بالزمالك والعودة إلى الورش تحت أمر معالى وزير الحربية.
٣٢/٢/٢	٣٢/٢/٢٤	مأمورية بالوجه القبلى تحت أوامر سعادة وكيل وزارة الأشغال.
٣٢/٣/٣١	٣٢/٤/٢	إلى القناطر تحت أمر معالى وزير المعارف.
٣٢/٤/٤	٣٢/٤/٦	إلى القناطر تحت أمر معالى وزير الأشغال (ابراهيم فهمى كريم باشا).
١٠ ٣٢/٦	٣٢/ ٨/٣٠	انتظار بقصر النيل تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال.

مأموريات الباخرة كريم (تابع)

التاريخ		بيان المأموريات
من	الى	
٣٢/٨/٣١	٣٣/١/١٥	سحب صندل العقبة احتفالا بوفاء النيل والانتظار بقصر النيل .
٧ /٢ /٣٣	٧ /٣ /٣٣	رحلة حضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا إلى الوجه القبلى وعودة الباخرة إلى الورش .
		سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤
١ /٩ /٣٣	٣٣/١٠/١٧	مأمورية بالوجهين القبلى والبحرى والعودة الى قصر النيل تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .
٣٣/١٠/١٧	٣٣/١٢/١٠	انتظار بقصر النيل تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .
٣٣/١٢/٢٧	٣٤/ ١/١٥	مأمورية حضرة صاحب العزة مدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء بالوجه القبلى .
١/١٦ /٣٤	٣٤/ ١/٢٧	مأمورية الى المنيا تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .
٢/١٩ /٣٤	٣٤/ ٢/٢٨	بالزمالك تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .

مأموريات الباخرة كريم (تابع)

التاريخ		بيان المأموريات
من	الى	
٨/٢٣ /٣٤	٣٤/١٠/١٨	مأمورية الى الوجهين القبلى والبحرى تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال
٣٤/١٠/٢١	٣٤/١١/٢٢	مأمورية إلى الوجه القبلى تحت أمر معالى وزير المالية .
٣/١٢ /٣٥	٣/٢٥ /٣٥	مأمورية إلى الوجه القبلى تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .
		سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦
٧/١٩ /٣٥	٨ /٨ /٣٥	مأمورية إلى الوجه القبلى تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .
٨/٢٠ /٣٥	٩/٢٠ /٣٥	مأمورية إلى الوجهين البحرى والقبلى تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .
٦ /١٠/٣٥	٣٥/١٠/١٦	مأمورية إلى الوجه البحرى تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .
٣٥/١٢/١٩	٣٦/١/٧	مأمورية بالوجه القبلى تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .
٣٦/٢/٢٧	٣٦/٣/١٧	مأمورية بالوجه القبلى تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .

مأموريات الباخرة كريم (تابع)

التاريخ		بيان المأمورية
من	الى	
٣٦/٣/٢٧	٣٦/٣/٣٠	مأمورية بالوجه البحرى تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .
٣٦/٤/١٦	٣٦/٤/٢٠	مأمورية بالوجه القبلى تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .
		سنة ٣٦ — ١٩٣٧
٣٦/٨/٩	٣٦/١٠/٢٠	إلى القناطر الخيرية ومنها إلى الوجه البحرى تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال.
٣٦/١٢/٣١	٣٧/٢/٩	الرحلة الملكية بالوجه القبلى .
٣٧/٢/١٢	٣٧/٣/١٥	مأمورية بالوجه القبلى تحت أمر معالى وزير الأشغال (عثمان محرم باشا) .
٣٧/٨/٢	٣٧/٨/٤	إلى القناطر الخيرية تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .
٣٧/٨/١٧	٣٧/١٠/١٢	مأمورية إلى الوجه البحرى تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .
		سنة ١٩٣٨—١٩٣٩
١/١٧ /٣٨	٢/١٩ /٣٨	بمرسى قصر النيل للاشتراك فى الحفلات النيلية بمناسبة قران وكذا عيد ميلاد جلالة الملك .

مأموريات الباخرة كريم (تابع)

التاريخ		بيان المأمورية
من	الى	
٧ /٣ /٣٨	٣/٢١ /٣٨	مأمورية إلى الوجه القبلى والعودة إلى الورش تحت أمر معالى وزير الأشغال (حسين سرى باشا) .
١ /٨ /٣٨	٩ /١١/٣٨	مأمورية إلى الوجه البحرى تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال بمناسبة الفيضان.
٩ /١ /٣٩	١/٢٨ /٣٩	مأمورية إلى أسيوط تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال بمناسبة افتتاح قناطر أسيوط بعد التقوية .
١/٢٨ /٣٩	٢/١٤ /٣٩	بمرسى قصر النيل تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .
٢/١٥ /٣٩	٣/٣٠ /٣٩	مأمورية إلى الوجه القبلى تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال .
٨/١١ /٣٩	٨/٢٤ /٣٩	مأمورية بالوجه البحرى تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال بمناسبة الفيضان.
٧ /٩ /٣٩	٩ /٩ /٣٩	الاشتراك فى حفلة وفاء النيل بحر صندل العقبة .

مأموريات الباخرة كريم (تابع)

التاريخ		بيان المأمورية
من	الى	
		سنة ١٩٤٠—١٩٤١
٥/٢٦ /٤٠	٩/١٢ /٤٠	تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال بالجيزة (انتظار) .
٩/١٣ /٤٠	٩/٢٩ /٤٠	مأمورية تحت أمر سعادة وكيل وزارة الأشغال بالوجه القبلى والعودة الى الجيزة .
٩/٢٩ /٤٠	٤٠/١٢/٢٤	انتظار بالجيزة تحت تصرف الورش .
٤٠/١٢/٢٥	١/١٨ /٤١	مأمورية تحت أمر معالى وزير الأشغال بالوجه القبلى والعودة الى الجيزة .
١/١٨ /٤١	٩/٨ /٤١	بالجيزة تحت أمر معالى وزير الأشغال (ابراهيم بك عبد الهادى) .
٩/ ٩/ ٤١	٩/١٥ /٤١	مأمورية بالوجه البحرى تحت أمر معالى وزير الأشغال والعودة الى الجيزة .
٩/١٥ /٤١	٤١/١٢/١٧	انتظار بالجيزة تحت أمر معالى وزير الأشغال (ابراهيم بك عبد الهادى) .

مأموريات الباخرة كريم (تابع)

التاريخ		بيان المأمورية
من	الى	
		سنة ١٩٤١—١٩٤٢
٤١/١٢/١٨	٨ /١/ ٤٢	مأمورية بالوجه القبلى تحت أمر معالى وزير الأشغال والعودة إلى الجيزة .
٨ /١/ ٤٢	٨ /٢/ ٤٢	انتظار بالجيزة تحت أمر معالى وزير الأشغال (ابراهيم بك عبد الهادى) .
٩ /٢/ ٤٢	٤٢/١١/٢٠	بالجيزة تحت أوامر معالى (عبد الفتاح الطويل باشا) .
٤٢/١١/٢٤	٤٢/١٢/٢٥	مأمورية بالقناطر تحت أمر جنود الحليفة.

ملاحظة — لم يحصل ان قام أحد معالى الوزراء السابقين بتسديد قيمة تكاليف الباخرة أثناء الاقامة بها .

وكيل القسم البحرى (امضاء) حمزه رءوف ١٩٤٣/٥/٢

رئيس القسم البحرى (امضاء) ناشد بطرس ١٩٤٣/٥/٢

وكيل الورش الأميرية (امضاء) أنطونيوس موسى ١٩٤٣/٥/٢

مدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء
(امضاء) مصطفى فتحى

تعليق حضرة السائل المحترم

حضرات النواب المحترمين : اتضح لنا من إجابة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية أن استعمال الباخرتين " محاسن وكريم " لم يخرج عن الحد الذى كان مرخصا فيه لسائر رؤساء الوزارات والوزراء . ما عدا إقامة معالى عبد الفتاح الطويل باشا بالباخرة " كريم " فيكفيه شرفا أنه كان الوزير الوحيد الذى دفع نفقات تلك الإقامة .

وكذلك يبدو لنا فى مسألة كوبرى شربين أمر عجيب جدا ، هو أن السبب الذى دعا الى اختيار مكانه وإقامته سبب قوى جدا يجعل الحاجة ماسة الى إقامته فى ذلك الوقت الحرج . لكن أمرا واحدا يجب أن نفهمه على حقيقته ، هو أن كل مشروع تقرره وزارة الأشغال أو أى وزارة أخرى ، ويكون مارا بأرض أو جهة للوزير فيها صديق أو قريب ، فلا بد أن يكون هذا الصديق أو القريب مقصودا بإنشاء المشروع وبالانتفاع وحده به .

خذوا مثلا مصرف بنى مزار ، فقد ابتدع لأنه يمر بأطيان عبد الرازق باشا ! وترعة الساحل أنشئت لأنها تمر بأطيان ابراهيم يونس باشا ! وكوبرى شربين أقيم ليكون صلة وصل بين عزبتين لمعالى وزير الأشغال عثمان محرم باشا ، إحداهما تقع على بعد ٣٦ كيلو مترا والأخرى تبعد ثمانية كيلو مترات ! ! ! فكأن الوزير قد سخر ثلاثين ألف جنيه ليكون ذلك الكوبرى أقرب ممر بين العزبتين ! .

حضرة النائب المحترم حسن أحمد كسيبه — تقع عزبة مكرم باشا على بعد كيلو متر واحد من كوبرى شربين .

(تصفيق وضجة من اليسار) .

حضرة النائب المحترم حسن نافع — حضرات النواب المحترمين — إذا أردتم أن تحددوا مركز الوزراء فى هذه الاتهامات فما عليكم إلا أن تختاروهم من الأجانب حتى لا تكون لهم أى مصلحة (تصفيق) .

(٣٠) سؤال حضرة النائب المحترم خليل الجزار بك عن استئجار وزيرى الدفاع الوطنى والمواصلات مسكنين فى مبانى وزارة الزراعة بجلسة ١٩٤٣/٥/٥

نص السؤال :

" ذكر مكرم باشا فى كتاب وزعه أن معالى وزيرى الدفاع الوطنى والمواصلات قد استأجرا مسكنين من مبانى وزارة الزراعة المعدّة للسكنى رغم مخالفة ذلك لنص الدستور .

فما هى الظروف التى تم فيها هذا التأجير ؟ "

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة

لقد تعرض مكرم باشا فى كتابه إلى واقعة خاصة بتأجير مسكن متحف فؤاد الأول لمعالى وزير الدفاع ولم يتعرض لواقعة مماثلة لها بل سابقة عليها وهى تأجير مسكن قسم البساتين لمعالى وزير المواصلات. وإنى سأتطوع بسردها أيضا على حضراتكم ، فقد وردت فى سؤال حضرة النائب المحترم ، ولعل فى إغفاله هذه الواقعة ، مع أنها ثابتة ولها ملفات كأختها وسابقة على تأجير متحف فؤاد الأول ، حكمة ستتبينونها بعد قليل ، وسأذكر لحضراتكم كلمة موجزة عن كل مسكن من هذين المسكنين ، ثم أعرض لمناقشة الوقائع التى وردت فى كتاب مكرم باشا ، بعد أن أتلوها كاملة كما وعدت حضرة النائب المحترم الأستاذ فريد زعلوك .

منزل قسم البساتين

لوزارة الزراعة مسكن ملحق بقسم البساتين وهو مخصص أصلا لسكنى مدير قسم البساتين ، وهو نظام قديم اتبع فى الوقت الذى كان فيه مديرو هذا القسم من الأجانب ، وقد سكنه مستر براون المدير السابق للقسم حتى فبراير سنة ١٩٣٩ حيث ترك خدمة الحكومة المصرية ، وبعد ذلك بقى

المنزل المذكور خاليا ولم ينتقل اليه مدير القسم الجديد الذى خلف المستر براون مع ثبوت هذا الحق له ، لأنه استكثر الايجار الشهرى الذى كان لابد أن يخصم بنسبة ١٠٪ من مرتبه. ثم ظل المسكن خاليا بعد ذلك حتى ١٩٤١/١٠/١٦ إذ سكنه الأستاذ حامد جوده وزير التموين الأسبق ووافق وزير المالية فى التاريخ الذى ذكرته وحرر كتابا الى سعادة محمد راغب عطيه بك وزير الزراعة إذ ذاك لتأجير هذا المسكن للأستاذ حامد جوده فسكنه عزته حوالى تسعة أشهر ثم أخلاه فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٢ ، وكان الجزء الأول من هذة المدة أثناء توليه وزارة التموين .

ثم سكنه معالى وزير المواصلات الحالى فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ، وقد قدرت له لجنة الايجارات الحكومية ايجارا قدره ١٠ جنيهات و ٢٥٠ مليما فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ أى قبل أن يسكنه معالى وزير المواصلات وقبل أن يخليه الأستاذ حامد جوده .

ولا زال معاليه يسكن هذا المسكن الى الآن ويدفع الايجار الذى كان يدفعه سلفه .

مسكن مبنى متحف فؤاد الأول

لما فكر فى إنشاء متحف فؤاد الأول رئى تخصيص الطابق العلوى لمبنى الادارة ليكون سكنا لمديره وكان فى ذلك الوقت أجنبيا ، فشغله مسيو " الاجوس دى بيكرت " من يناير سنة ١٩٣١ إلى أواخر سنة ١٩٣٢ ثم شغله مسيو " ايفان ناجى " من فبراير سنة ١٩٣٣ إلى فبراير سنة ١٩٣٦ ، وبعد ذلك عين صاحب العزة محمد بك ذو الفقار مديرا لهذا المتحف فى سنة ١٩٣٦ وطلبت وزارة الزراعة بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦ أى قبل تأليف الوزارة الوفدية موافقة اللجنة المالية ومجلس الوزراء على ترقية مدير المتحف إلى الدرجة الثانية ومنحه حق السكنى بالمجان فى هذا المسكن ، ولكن اللجنة المالية رفضت هذا الطلب ، وأقر مجلس الوزراء هذا الرفض وبنى الرفض على أن حق السكنى بالمجان قاصر على المديرين الأجانب وبعد موافقة مجلس الوزراء .

أما الموظفون المصريون إذا أرادوا التمتع بالسكنى فى مساكن حكومية فيجب أن يدفعوا إيجارا يعادل ١٠٪ من مرتباتهم .

وفى ١١ — ٥ — ١٩٣٨ وافق مجلس الوزراء على إعفاء ذو الفقار بك من دفع الايجار ومنحه حق السكنى مجانا ، كما قرر أن ترد اليه قيمة الايجار والمصروفات الخاصة بالمياه والنور والكسح التى دفعها منذ أن سكن هذا المسكن إلى تاريخ القرار .

وصدر قرار وزير الزراعة بتنفيذ ذلك فى ٢١ — ٥ — ١٩٣٨ وبعد أن سكن ذو الفقار بك قدرت لجنة الايجارات سبعة جنيهات ونصف ايجارا شهريا لهذا المسكن ، وذكرت أن هذا التقدير يسرى لمدة ٨ سنوات ، أى أن يعمل بهذا التقدير حتى سنة ١٩٤٤ وكان فى استطاعتنا أن ينتفع معالى حمدى باشا بالتقدير الذى ربط فى ذلك الوقت والذى يستمر أجله إلى أغسطس سنة ١٩٤٤

وقد جاء فى كتاب مكرم صراحة أن هذا المنزل أجر لحمدى باشا بنفس الإيجار وهو سبعة جنيهات ونصف ولهذا قصة طريفة .

بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٨ شغل حامد سرى بك مدير المتحف الحالى المسكن معتقدا أنه سيفيد من الامتياز الذى منح لسلفه ذو الفقار بك ، ولكن ما لبث أن تبين له ، بعد حوالى ٢٠ يوما من سكنه ، أن هذا الامتياز شخصى لمحمد ذو الفقار بك ، إذ أن قرار مجلس الوزراء قد عين اسمه بالذات وعند ما أبلغته وزارة الزراعة صراحة أنه لا يفيد من ذلك الامتياز بل سيطالب بالإيجار أخلى عزته المسكن فى ١٩٣٨/١٢/٢٦ وكان قد سكنه فى ١٩٣٨/١٢/٨ أى أنه مكث به ١٨ يوما حوسب عن إيجارها ، فدفعه ،

وأثبت هذا فى الخطاب الذى أخطر به الوزارة عن إخلاء المسكن ، وبعد ذلك التاريخ لم يشغله أحد حتى رغب معالى حمدى باشا سيف النصر فى استئجاره ، فقدّم طلبا بذلك إلى معالى وزير المالية فى ديسمبر سنة ١٩٤٢ فرأيت أن أتيح الفرصة من جديد لمدير المتحف الحالى لشغل المسكن إذا أراد ، فأصدرت قرارا إداريا بمنح مدير المتحف حق سكنى هذا المسكن وأن الوزارة لا تمانع فى سكناه إذا شاء ، فاعتذر عزته عن قبول ذلك لنفس الأسباب التى من أجلها أخلى المسكن فى سنة ١٩٣٨ فوافقت على تأجيره لمعالى وزير الدفاع .

يقول مكرم باشا إن هذه الأوامر صورية وإن مدير المتحف لم يستغن عن السكنى وإن كل هذا تحايل يقصد من ورائه اعتبار وزير الدفاع فى مركز مدير المتحف حتى يسكن بنفس الإيجار ٧½ جنيهات وسيتبين لحضراتكم أن شيئا من هذا لم يقع ، وأن وزير الدفاع لم يعتبر فى مركز مدير المتحف ، وأن الأوامر الإدارية لم تكن صورية ، وأن المدير لو كان راغبا فى السكنى لما ظل صامتا من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ إلى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أى أربع سنوات . ومدير المتحف كما ذكرت لحضراتكم هو حامد سرى بك شقيق دولة حسين سرى باشا وهو موظف بالدرجة الأولى أى أنه من كبار الموظفين الذين يجرءون على إبداء آرائهم بكل صراحة .

وعند ما وافقت على أن يؤجر المسكن لحمدى باشا لم أقتصر على هذا ، بل أصدرت فى الحال أمرا بإخطار وزارة المالية ومصلحة الأملاك لإعادة تقدير الإيجار ، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية ، كما أصدرت أمرا إداريا بفصل عدّادى النور والمياه عن العدادات الخاصة بالمتحف وجعلهما مستقلين خلافا لما كان عليه الحال فى عهد سكنى المدير السابق ، إذ كانت الوزارة

تحاسبه على قيمة مئوية ثمنا لما يستهلك من النور ، بلغت ٥,٠٪ من المرتب — أى بضعة قروش — بينما بلغت نسبة ما يدفعه معالى حمدى سيف النصر باشا فى الشهر الواحد ثمنا للنور ١٢٪ ، علاوة على قيمة الإيجار وها هى ذى الفاتورة المثبتة لذلك تحت يدى .

فنحن — كما تبينتم — لم نبتدع هذا الأمر ، ولم نكن أول من أجر أو استأجر من الوزراء ، فالسوابق متعددة ، والعرف قائم ، والتقليد متبع من قديم ، ولم نفعل نحن أكثر من أن جئنا فاتبعنا ما كان متبعا . على أنه ينبغى أن تلاحظوا حضراتكم أن الظروف لم تكن كما هى الآن ، من حيث أزمة المساكن ، وارتفاع الأجور ، وقلة مواد البناء ، وتعذر الحصول على الأماكن الخالية مهما عرض على أصحابها من أجور ، ولو كان العرض من الوزراء . فماذا يفعل وزير المواصلات ، وقد جىء به من الاسكندرية ليتقلد منصبه ؟ إن سكن فى باخرة اتهم بعدم النزاهة ! وإن سكن فى دار اتهم بعدم النزاهة ، أيراد أن يسكن فى عرض الطريق ؟ ! !

على أن الاستاذ حامد جودة لم يكن هو وحده الذى سكن هذا المنزل ، ومع ذلك فانى اذكر لكم كيف استأجره حضرته : لقد طلب ، قبل سكناه ، اجراء تعديلات وترميمات بلغت تكاليفها حوالى ٥٠٠ جنيه ، فأجرتها الوزارة وتحملتها خزانة الدولة . وسأسمعكم هذا الخطاب ، ثم أسأل الاستاذ نصير بعد أن أتلوه : ماذا يظنه لو أننا اتبعنا القاعدة التى جاءت فيه :

" حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة

بناء على الحديث الشفوى الذى تم بيننا ، أتشرف بابلاغ معاليكم أن وزارة المالية لا ترى مانعا من تأجير منزل الحكومة بالجيزة الذى كان يشغله مدير قسم البساتين إلى حضرة صاحب المعالى محمد حامد جوده بك وزير

التموين — نظير تحصيل إيجار المثل منه بحيث لا يزيد ما يحصل على ١٥٪ من ماهيته .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير المالية

١٩٤١/١٠/١٦ عبد الحميد بدوى — امضاء "

ولقد كان سعادة عبد الحميد بدوى باشا فى ذلك الوقت محتفظا لنفسه برياسة لجنة قضايا الحكومة ، فكان مستشارها الأول ، ورئيس لجنة قضاياها ، فى ذات الوقت الذى كان فيه وزيرا للمالية .

(تصفيق)

حضرة النائب المحترم الأستاذ سيد سليم — ولكن الخطأ لا يبرر الخطأ .

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة — نعم أن الخطأ لا يبرر الخطأ ، ولكنكم لم تتهموا واحدا من هؤلاء بعدم النزاهة حين استأجروا وحين أجروا .

قلت ان هذا الخطاب أرسل من بدوى باشا إلى وزير الزراعة فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ — وأعود فأذكركم بأنه كان مستشار الحكومة الأول ومفتيها الأكبر — وكان وزير الزراعة اذ ذاك هو سعادة الأستاذ محمد راغب عطيه بك ، فكتب سعادته فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ الى وزير الأشغال فى ذلك الوقت — الأستاذ ابراهيم عبد الهادى — كتابا نصه :

" حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية

أتشرف بأن أنهى إلى معاليكم أنه ورد لنا من وزارة المالية الكتاب رقم م ١٠٣ — ٨/٦ المؤرخ ١٦ أكتوبر الحالى بالموافقة على أن نؤجر

لمعالى وزير التموين منزل الحكومة الكائن بالجيزة الذى كان يشغله حضرة مدير قسم البساتين ، فأرجو التكرم بالتنبيه إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقدير القيمة الايجارية للمنزل المشار اليه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة
محمد راغب عطيه"
(امضاء)

وقد أشر وزير الأشغال على هذا الكتاب بعبارة "سعادة الوكيل" وأمضى "ابراهيم عبد الهادى" وفى الوقت ذاته أبلغ وزير الزراعة راغب عطيه بك وزير التموين ما يأتى :

"حضرة صاحب المعالى وزير التموين

أتشرف بأن أحيط معاليكم علما أنه ورد لنا من وزارة المالية الكتاب رقم ١٠٣ — ٨/٦ المؤرخ ١٦ أكتوبر الحالى بالموافقة على أن نؤجر لمعاليكم منزل الحكومة بالجيزة الذى كان يشغله حضرة مدير قسم البساتين نظير تحصيل إيجار المثل منكم .

وقد حررت اليوم لوزارة الأشغال رجاء التنبيه إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة
إمضاء محمد راغب عطيه"

فلعلكم أدركتم الان السر فى أن يغفل مكرم باشا ذكر شىء عن هذا المنزل ، مكتفيا بالكلام عن منزل متحف فؤاد الأول ، ومع ذلك فان الأستاذ حامد جوده لم يكن — كما قلت — الوزير الوحيد الذى شغل مسكنا حكوميا ، فقد كان توفيق الحفناوى بك يسكن منزلا حكوميا ظل

فيه طوال مدة توليه الوزارة، بل أكثر من هذا أن دولة حسين سرى باشا وقت أن كان رئيسا لمجلس الوزراء كان مستأجرا منزلا حكوميا فى الزمالك وساكنا فى الوقت ذاته الباخرة الحكومية "محاسن" كما ذكر لكم معالى وزير الأشغال ، ومما يذكر هنا أن دولة حسين سرى باشا طلب إجراء تعديلات وترميمات فى المسكن الذى يستأجره من الحكومة — ولعل هذا هو سبب انتقاله إلى الباخرة محاسن — وقد بلغت نفقات تلك الاصلاحات ٣٩٠٠ جنيه ، وكان من بينها نقل حمام من مستشفى حكومى بحلوان ووضعه فى منزل دولته ، وعمل سلم خلفى من الرخام ، وتغيير الباب العمومى من خشب إلى حديد مزخرف و بلور ، و إقامة بوابتين جديدتين عند المدخل الخارجى للسور ، إحداهما للمدخل العمومى والأخرى للخدم ، وتغيير (دفايات) الصالون ، إلى آخر ماجاء بكشف طويل لا أرى داعيا لاكمال تلاوته ، ولكنى أحب أن أبين لحضراتكم أن القاعدة الحكومية فى مثل هذه الأحوال تقضى بأن يضاف إلى الأجر المقدر مبلغ يعادل ٦٪ من قيمة التعديلات التى تجريها الحكومة بناء على طلب الساكن ، وعلى ذلك زيد الأجر الذى كان يدفعه دولته من ٣٩٦ جنيها سنويا إلى ٤٢٢ جنيها و ٤٠٠ مليم فى السنة ، أى بزيادة قدرها ٢٦ جنيها فى السنة ، ويظهر من هذا أن الحكومة قدّرت التعديلات التى أجرتها بمبلغ يقل عن ٥٠٠ جنيه ، واعتبرت باقى النفقات التى بلغت كما ذكرت ٣٩٠٠ جنيه ، من تكاليف الترميمات ، كيلا تدخل فى تقدير زيادة الأجر .

وأحب أن أذكر أيضا أن معالى حمدى سيف النصر باشا استأجر منزل متحف فؤاد الأول فى سنة ١٩٣٦ أثناء توليه وزارة الزراعة ، وكان مكرم باشا حين ذاك وزيرا للمالية ، ولكنه لم يحتج فى ذلك الوقت ، ولم ير فى هذا المسلك ما يمس نزاهة الوزير أو نزاهة الحكم .

على أننى لا أريد أن أجرّح سرى باشا أو أحدا ممن ذكرت فى هذه الأمثلة ، ولا أن أتهم أحدا منهم فى نزاهته — فكلهم أصدقائى أجلهم وأوقرهم — ولكننى سقت هذه الأمثلة لأبين أننا لسنا أول من أجر

أو استأجر ، وأن غيرنا قد أجر واستأجر فى ظروف غير ظروفنا لم تكن فيها أزمة مساكن ، ولا أوامر عسكرية متعلقة بها ، ومع ذلك لم يتهم أحد منهم بعدم النزاهة ، ولم يجرؤ — بل لن يجرؤ — مكرم باشا أن يتهم أحدا منهم بعدم النزاهة (تصفيق) .

ليس ذلك فقط ، ياحضرات النواب المحترمين ، بل اسمعوا واحكموا .

كان حمدى باشا سيف النصر وزيرا للزراعة فى سنة ١٩٣٦ ومكرم باشا وزيرا للمالية ، وقد سكن حمدى باشا فى مسكن متحف فؤاد الأول فلم ير مكرم باشا فى ذلك ما يمس نزاهة الوزير أو نزاهة الحكم . فما الذى حدث بعد ذلك ، حتى تغيرت مقاييس النزاهة عند مكرم باشا ؟ لم يحدث إلا ان مكرما كان وزيرا سنة ١٩٣٦ ، وهو اليوم غير وزير ، ومن أجل هذا تغير كل شىء فى نظره فأصبح الأبيض أسود .

لقد تبينتم من إجابة معالى عثمان محرم باشا أن دولة عبد الفتاح يحى باشا ورفعة ماهر باشا ودولة صدقى باشا والأستاذ ابراهيم عبد الهادى كل هؤلاء سكنوا بواخر حكومية ، وهى من أملاك الدولة التى ينطبق عليها نص المادة ٦٤ من الدستور .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن نصير — هؤلاء لم يكونوا مستأجرين .

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة — لقد أوجدتمونا فى حيرة ، فإذا أجزنا الايجار قلتم مخالفة دستورية ، واذا منعناه قلتم أن هذا تهرب من الإيجار .

حضرة النائب المحترم يوسف الشريعى — كان حضرة الزميل الأستاذ نصير معارضا فى العهود الماضية فلم يعترض على هذه التصرفات . فما باله يعترض عليها اليوم ؟

(تصفيق) .

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة — يقول صديقى الأستاذ نصير إن هؤلاء الذين ذكرتهم وذكرهم معالى محرم باشا سكنوا البواخر الحكومية . .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن نصير — أقول أنهم استعملوا هذه البواخر مددا قصيرة للمصلحة العامة .

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة — هم لم يسكنوها مددا قصيرة بل أشهرا وسنين .

الغريب أن وزارة الأشغال إذا عملت برأى لجنة قضايا الحكومة وقالت إن الإيجار غير جائز طبقا لنصوص الدستور وإن العقد لا وجود له من الناحية القانونية قال مكرم باشا إن هذه الفتوى صدرت خدمة لمعالى عبد الفتاح الطويل باشا ، وإذا أردنا تحصيل مقابل لما تتكلفه هذه البواخر اعتبر هذا تحايلا . فمن الناحية الدستورية يرى مكرم باشا أن الإجراءات التى اتبعت كانت مخالفات صريحة لنصوص الدستور .

لا أريد أن أشغل وقتكم ببحث دستورى طويل انتهى فيه آخر الأمر إلى رأى مكرم باشا ، ولا أريد أن أذكر لحضراتكم تفصيل المناقشات التى دارت فى لجنة وضع الدستور بصدد المادة ٦٤ ، وان هذه المادة ليس لها نظير فى جميع دساتير العالم عدا الدستور البولونى (المادة ٦٩) .

تردّدت لجنة وضع الدستور طويلا فى شأن المادة ٦٤ فأثبتتها ، ثم حذفتها ، ثم عادت فأثبتتها ، وقد كان الحظر مقصورا أول الأمر على شراء الأطيان واستئجارها ، كما هى الحال فى النص البولونى ، ولكن اللجنة الاستشارية التشريعية استبدلت بلفظ أطيان كلمة أملاك ، وهذا يشمل فى رأى مكرم باشا الأطيان والمبانى ، وإنى أسلم معه ومع أنصار ذلك الرأى بأن العبارة عامة تشمل الأطيان والمبانى . وأريد أن أبين الآن لحضراتكم ماذا حدث عندما طلب معالى وزير المواصلات استئجار مسكن قسم البساتين .

طلبت الملف الخاص بهذا المسكن فوجدت أنه كان مؤجرا للأستاذ حامد جوده بناء على رأى صريح أبداه عبد الحميد بدوى باشا — وقد ذكرت

لحضراتكم أن كثيرين من الوزراء ورؤساء الوزارات كانوا يستأجرون أماكن حكومية — فهل رغم كل هذه السوابق فى السنوات الطويلة الماضية ورغم الفتوى التى أصدرها رئيس لجنة قضايا الحكومة ومستشارها الأول أكون قد خالفت الدستور ؟ !

لمن أرجع إذن إذا أشكل على الأمر وأردت أن أتبين حقيقته ؟ ! !

إن أمامى خطابا صريحا من سعادة عبد الحميد بدوى باشا ، الذى كان عضوا فى لجنة وضع الدستور واشترك فى المناقشات الطويلة التى دارت حول نص المادة ٦٤ ، وهو يجيز تأجير هذه المساكن ، فكيف أكون إذا اتبعت هذا الرأى مخالفا للدستور ويكون هذا التصرف عدم نزاهة منى ومن الساكنين فنستحق الصحائف العشر التى كلها طعن وتجريح وأخف مافيها عدم النزاهة ... الخ ؟ !

وإنى أودع مكتب المجلس كتاب سعادة بدوى باشا وكتابين من وزير الزراعة السابق لوزيرى التموين والأشغال المتضمنين الموافقة على التأجير ليطلع عليها من يشاء من حضراتكم وهذا نصها :

" حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة

بناء على الحديث الشفوى الذى تم بيننا — أتشرف بابلاغ معاليكم أن وزارة المالية لا ترى مانعا من تأجير منزل الحكومة بالجيزة الذى يشغله مدير قسم البساتين الى حضرة صاحب المعالى محمد حامد جوده بك وزير التموين — نظير تحصيل إيجار المثل منه بحيث لا يزيد ما يحصل على ١٥ ٪ من ماهيته .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

١٩٤١/١٠/١٦ وزير المالية

(امضاء : عبد الحميد بدوى) "

" حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية

أتشرف بأن أنهى الى معاليكم أنه ورد لنا من وزارة المالية الكتاب رقم م١٠٣ — ٨/٦ المؤرخ ١٦ أكتوبر الحالى بالموافقة على أن تؤجر لمعالى وزير التموين منزل الحكومة الكائن بالجيزة الذى كان يشغله حضرة مدير قسم البساتين .

فأرجو التكرم بالتنبيه الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقدير القيمة الإيجارية للمنزل المشار اليه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة

(امضاء) محمد راغب عطيه

سعادة الوكيل ٤

(امضاء) ابراهيم عبد الهادى "

١٩٤١/١١/٣

" حضرة صاحب المعالى وزير التموين

أتشرف بأن أحيط معاليكم علما أنه ورد لنا من وزارة المالية كتاب رقم م١٠٣ — ٨/٦ المؤرخ ١٦ اكتوبر الحالى بالموافقة أن تؤجر لمعاليكم منزل الحكومة بالجيزه الذى كان يشغله حضرة مدير قسم البساتين نظير تحصيل ايجار المنزل منكم .

وقد حررت اليوم لوزارة الأشغال رجاء التنبيه الى اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن .

وتفضلو معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة

امضاء (محمد راغب عطيه) "

ونحن إذا كنا قد قبلنا أن نؤجر لوزيرى الدفاع والمواصلات فقد كان ذلك بناء على تلك الفتوى . ولكنى علمت أخيرا — وقد يكون الفضل فى ذلك (للكتاب الأسود) — أن فتوى أخرى صدرت من أحد المستشارين الملكيين مناقضة لفتوى بدوى باشا مؤداها أن حضرة المستشار يرى أن الحظر ينصب على البواخر وغيرها ، فلا يجوز بحكم الدستور أن تؤجر ، فأرسلت كتابا إلى حضرة صاحب المعالى رئيس لجنة قضايا الحكومة لأتبين حقيقة الأمر ، نصه :

" حضرة صاحب المعالى رئيس لجنة قضايا الحكومة

نظرا للأزمة الشديدة فى المساكن وصدور أوامر عسكرية تحد من حرية الملاك فى تأجير أملاكهم وافقت الوزارة على تأجير المبنى المخصص للسكن بمتحف فؤاد الأول الزراعى الى معالى وزير الدفاع الوطنى ، وكذلك المبنى المخصص للسكن بقسم البساتين الى معالى وزير المواصلات ، وقد استرشدت الوزارة فى موافقتها المذكورة بموافقة صريحة سابقة بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ لوزير المالية الأسبق عبد الحميد بدوى باشا ، وصورتها مرافقة لهذا — وكان محتفظا لنفسه فى نفس الوقت برياسة لجنة قضايا الحكومة — بخصوص تأجير مسكن قسم البساتين الى وزير التموين وقت ذاك الأستاذ حامد جوده بك .

وقد علمت أخيرا بصدور فتوى من أحد حضرات المستشارين الملكيين بعدم جواز تأجير مثل هذه المساكن للوزراء عملا بالمادة ٦٤ من الدستور .

ولما كانت هذه الفتوى تناقض الرأى الصريح السابق الإشارة إليه الصادر من سعادة عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة السابق .

لذلك أرجو معاليكم التفضل بعرض هـذا الموضوع على لجنة قضايا الحكومة لتعرف الرأى الصحيح لاتباعه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

٢٩ أبريل سنة ١٩٤٣ وزير الزراعة

امضاء"

وبناء على هـذا الكتاب أفتت لجنة قضايا الحكومة مجتمعة بأن رأى المستشار الملكى المناقض لرأى بدوى باشا هو الرأى الصحيح وانه من الممكن — نظرا للظروف الحاضرة — أن يحصل من وزيرى الدفاع والمواصلات أجر المثل حتى يتيسر لهما الحصول على منزلين للسكنى . وحين علمت ذلك لم أتأخر لحظة واحدة فى تصحيح الموقف وأخطرت وزيرى الدفاع والمواصلات بحقيقـة الوضع بناء على الفتوى الأخيرة وبأن عقد الايجار يعد ملغى فقبلا ذلك كتابة .

(تصفيق حاد) .

وإذا كنا ياحضرات النواب المحترمين قـد وقعنا فى خطأ من الناحيـة الدستورية فما ذلك إلا لأننا أخذنا برأى كبير مستشارى الحكومة بدوى باشا ، ولكن حين تبينا أن فتواه غير صحيحة لم نتردد لحظـة واحدة فى العدول عنها والرجوع الى الحق .

ان مكرم باشا لا يكتفى بذكر الوقائع ، بل أنه يعرض وقائع غير صحيحة وهو يفعل ذلك متعمدا ، لأنه يعلم أن ذكر ما حدث ، وهو أن وزير الزراعة وافق على سكنى وزيرى الدفاع والمواصلات بناء على فتوى سعـادة عبد الحميد بدوى باشا ، يسهل الرد عليه ، فضلا عن أن الوقائع الصحيحة لاتخلق القصة التى يريد مكرم باشا أن يؤلفها ، ولا الحالة التى يريد أن يصورها ، فيستنتج منها ما يشاء ، ويحكم علينا كما تشاء له استنتاجاته وأدبه وكرامته ، والى حضراتكم ما يقوله فى كتابه صفحة ٢٠٢ :

"وتنتهى المهزلة الجريئة بأن يؤجر وزير الزراعة منذ أول يناير سنة ١٩٤٣ هذا المسكن (بأثاثه ومفروشاته) الى زميله وزير الدفاع بايجار شهرى مؤقت يذهب فى التواضع الى حد لا يكاد يتصوره العقل . . . وهو سبعة جنيهات وخمسون قرشا شهريا .

وعلى أى أساس بنى هذا التقدير ؟

على أساس طريف يشهد لواضعيه بحسن التفكير والتدبير، فقد قالوا إن الدار كانت مخصصة لسكنى مدير المتحف . وهذا صحيح و إن مدير المتحف الذى سكنها كان يحاسب على إيجار بواقع جزء من عشرة من راتبه وهـذا أيضا صحيح ، ولما كان راتب مدير المتحف الحالى يسمح له إذا أراد أن يسكن الدار بأن يدفع إيجارها على أساس عشر المرتب فليسكن إذن حمدى سيف النصر باشا هذه الدار على الأساس الذى كان يدفعه معاليه لو كان اسمه حامد سرى ووظيفته مدير المتحف الزراعى وراتبه راتب المدير لا الوزير .

وهنا قامت صعوبة فنية فإن حسين سرى باشا كان قد ألغى بقرار منه بعض هذا المبنى لسكن مدير المتحف، فلم يجد وزير الزراعة بدا من اصدار أمر منه بإلغاء هذا الإلغاء وتلاه بعد قليل أمر آخر بمنح السكن لوزير الدفاع على اعتبار أنه وزير فى حكم المدير" .

*
* *

معنى ذلك أن الأمر الذى صـدر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ بإعادة حق السكنى لمدير متحف فؤاد الأول والأمر الآخر الذى وافقت فيه على سكنى معالى وزير الدفاع بناء على استغناء مدير المتحف عن السكنى ، كل ذلك لم يكن إلا ليتقمص حمدى باشا سيف النصر شخصية حامد سرى فيسكن المنزل ويدفع ما كان يدفعه حامد سرى وهو سبعة جنيهات ونصف جنيه . فهل هذا صحيح ؟ وهل تعمد مكرم باشا ذكر هذه الواقعة ، والباسها هذه الصورة الروائية وهذه الألفاظ التهكمية ، وهو يجهل حقيقتها ، أم أن الوقائع الحقيقيـة كانت بين يديه ، و كان يعلمها ، لأن الملف كما هو ظاهر من ذكر الأرقام والتواريخ والنصوص الحرفيـة للأوامر الإدارية

كان فى متناول يده؟ ! ! فما له ترك الحقيقة وتناسى الإجراءات التى اتبعت، والإيجار الذى يدفعه حمدى باشا، وهو ضعف ما كان يدفعه حامد سرى بك، وادعى أن حمدى باشا تقمص شخصية حامد سرى بك فاستأجر وهو وزير باعتباره مديرا ؟ ! !

وإذا ثبت أن مكرم باشا كان يعلم هذا، بل كان فى إمكانه أن يعلم هذا، لأن الملف كان فى متناول من قدم له المعلومات، ومع ذلك تعمد ذكر هذه الواقعة مكذوبة ومزورة فى عريضة قدمها لجلالة الملك، فانى أترك لحضراتكم تقدير هذا التصرف والحكم عليه .

لقد كان فى الإمكان دون أن نتحايل ونصدر هذه الأوامر الصورية أن نؤجر هذا المنزل لمعالى وزير الدفاع بنفس الإيجار الأول وهو ٧ جنيهات و ٥٠٠ مليم، ذلك لأن اللجنة التى قدرت هذا الإيجار فى سنة ١٩٣٦ قالت " إن هذا التقدير يسرى مفعوله لمدة ثمانى سنوات تنتهى فى سنة ١٩٤٤ " . ولو انى اتبعت هذا القرار، قرار وزارة المالية المبلغ إلى وزارة الزراعة فى سنة ١٩٣٦ حرفيا، لما كنت فى ذلك مخالفا للقانون، ولما كنت فى حاجة إلى التحايل كما ذكر مكرم باشا، ولكن الحقيقة أن حمدى باشا لم يفكر فى هذا ولا فكرت أنا فيه، بل إننا قدرنا أن الظروف قد تغيرت من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٤٢، فرأينا من الواجب إعادة التقدير من جديد، فكتبت إلى وزارة المالية بهذا، واجتمعت لجنة تقدير الإيجارات فى فبراير سنة ١٩٤٣ — بعد معاينة قام بها مندوبون من مصلحة المبانى ووزارتى الزراعة والمالية — فقدرت مبلغ ١١ جنيها و ٥٠٠ مليم إيجارا شهريا للسكن خلاف المياه والنور

ولا يفوتنى أن أذكر لحضراتكم أن أول علم للحكومة بكتاب مكرم باشا كان فى ليلة ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣ وهى الليلة التى ضبط فيها جورجى نجيب الراهب الموظف بالمتحف ومعه آلاف من الحوافظ ثابت بها بعض وثائق الكتاب، أى أن تقدير اللجنة وتبليغه الى وزارة الزراعة كان سابقا لعلم الحكومة بالكتاب بشهر وعشرين يوما، ولم نكتف باعادة تقدير الإيجار،

بل أمرنا بفصل النور والمياه (مع أنه كان فى الإمكان أن نتبع نفس القاعدة التى اتبعت مع محمد ذوالفقار بك وهى احتساب نسبة مئوية من المرتب) فكانت نتيجة ذلك أن حمدى باشا يدفع شهريا حوالى ١٢ جنيها لاستهلاك الكهرباء خلاف المياه ومصروفات الكسح . دفعنا الى هذا نزاهتنا التى يتجاهلها مكرم باشا (تصفيق) .

ومن ذلك يثبت رسميا أن مكرم باشا لم يكن صادقا فيما ادعاه من أن حمدى باشا يدفع نفس الايجار الذى كان يدفعه مدير المتحف سنة ١٩٣٦.

الادعاء الثانى — يقول مكرم باشا فى كتابه ص ٢٠٤ :

" وأضيف إلى هذه الصفقة أمر بتعيين ثلاثة من خدم المتحف يتولون أعمال النظافة فى مسكن الوزير على أن تدفع أجورهم وقدرها ٨٥ مليما لكل منهم فى اليوم فى ميزانية المتحف بطبيعة الحال " .

وهذا ادعاء مكذوب من أساسه لأن حمدى باشا فى غنى عن هؤلاء الخدم الثلاثة بمقتضى ما له من حق فى استخدام سبعة من رجال الجيش ، ولعلكم تذكرون أن معاليه سبق أن أعلن ترفعه عن هذا . فالذى له الحق فى أن يستخدم سبعة من رجال وزارته ليس فى حاجة الى أن يستخدم ثلاثة من رجال المتحف جهارا نهارا أمام الموظفين وأمام الناس . وإذا كان هذا الادعاء صحيحا فما بال مكرم باشا لم يذكر أسماءهم ، مع أنه لا يشير إلى موظف إلا ويذكر اسمه ومرتبه — كما ذكر أسماء العربجى وسائق الموتوسيكل والجناينى فى واقعة أخرى حتى يكون دليله قويا .

على أننى أؤكد لحضراتكم أن حمدى باشا ليس فى حاجة الى استخدام موظفى المتحف ولا سعاته ، وإنما الذى يستخدمهم هو شخص آخر يعلمه مكرم باشا لأنه هو مكرم ذاته ، وما قصة جورجى نجيب الراهب وموريس جرجس ببعيدة (تصفيق) .

وأما الادعاء الثالث الذى تعمد مكرم باشا ابرازه فى كتابه ، فهو أنه أراد أن يشعر أن مدير المتحف لم يستغن فعلا عن سكنى المتحف وانما كان

الاستغناء صوريا قصد به خدمة حمدى باشا وتهيئة الفرصة له لسكنى المتحف ، وانى لن أذكر شيئا من عندى بل سأتلو عليكم بعض سطور من مذكرة رسمية من مدير المتحف فى هذا الشأن :

" لما عينت مديرا للمتحف سنة ١٩٣٨ حررت خطابا للوزارة رقم ٣٣٥٨ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٨ بأنى سأشغل المنزل المخصص لسكن مدير المتحف ابتداء من يوم الخميس ٨ منه وأنى سأتقدم للوزارة بخطاب فيه تحفظات ورغبات خاصة بسكنى فى هذا المنزل وأن معالى الوزير نفسه وافق على سكنى كالمديرين السابقين ، وكنت أعتقد أنه سيكون مجانا أسوة بحضراتهم ، ولكنى فهمت فيما بعد أن حق السكن المجانى لا ينطبق على لأن قرار مجلس الوزراء الذى منح هذا الحق لحضرة صاحب العزة محمد ذو الفقار بك نص على اسم عزته فيه ، وقررت الوزارة أنى إذا استمررت فى السكن وجب على أن أقوم بدفع الأجرة وتوابعها التى كانت مطلوبة أصلا كما تقدم .

ولما كان منزلى الخاص يقع على مقربة من المتحف الأمر الذى لا يعوق دوام اتصالى به فى أى ساعة من ساعات النهار أو الليل فضلت اخلاء سكن المتحف والبقاء فى منزلى فوافقت الوزارة على ذلك وأخلى المنزل فعلا بتداء من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨

وبتاريخ ١٩٤٢/١٢/٧ صدر أمر الوزارة رقم ٤٩٦ بإعادة حق السكن بالمتحف الى وجعل الحق خاضعا للقواعد المقررة لمحاسبة الموظفين فى أجرة السكن وتوابعها ونصه كالآتى :

" يعاد إلى حضرة صاحب العزة مدير متحف فؤاد الأول الزراعى حق السكنى فى المبنى المخصص لسكنى المدير بمبنى المتحف على أن تتبع مع عزته القواعد المقررة بمحاسبة الموظفين على أجرة السكنى وتوابعها " .

وبذلك أعاد حتى لسكنى بالمتحف بالشروط التى ذكرت فى القرار فاعتذرت عن هذا السكن بهذه الشروط" .

بعد ذلك صدر أمر الوزارة رقم ٥١٥ فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ونصه كالآتى :

" الحاقا بالأمر رقم ٤٩٦ الصادر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ وبما أن صاحب العزة مدير متحف فؤاد الأول الزراعى مستغن عن السكن فى المنزل المخصص له بالمتحف ، ونظرا لأن حضرة صاحب المعالى وزير الدفاع الوطنى (معالى حمدى سيف النصر باشا) قد طلب تأجير هذا المسكن فيعتمد تأجيره لمعاليه طبقا للقواعد المقررة" .

ثم شغله حضرة صاحب المعالى حمدى سيف النصر باشا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٣ وأخطرت الوزارة بذلك بالخطاب رقم ٢ — ١/٢/١ بتاريخ ١٩٤٣/١/٣) .

من هذا يتبين أن اعتذار مدير المتحف الحالى عن السكن كان حقيقيا مبنيا على أسباب ظاهرة وقائمة من سنة ١٩٣٨ وأنه لم يتقدم فى خلال هذه السنوات الأربع بطلب السكنى فيه مطلقا .

ومن هذه الوقائع يتبين لحضراتكم :

أولا — أن التأجير لوزير الدفاع والمواصلات كان وفقا لتقليد متبع فى جميع الوزارات وجميع العهود وأجازه ووافق عليه صراحة رئيس لجنة قضايا الحكومة السابق عبد الحميد بدوى باشا وكان فى نفس الوقت وزيرا للمالية وترجع اليه الكلمة الأخيرة فى الموافقة على التأجير .

ثانيا — أن حسين سرى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا والأستاذ ابراهيم عبد الهادى والأستاذ حامد جوده والخمناوى بك قد استأجروا وسكنوا وهم فى كراسى الحكم منازل وبواخر حكومية ، ولم يطعن أحد فى نزاهتهم ولا أنا أيضا .

ثالثا — إن ما ادعاه مكرم باشا بشأن قيمة الإيجار الخاصة بحمدى باشا كذب وافتراء وتزوير للوقائع والأرقام الرسمية كما هو ثابت فى الملفات التى كانت تحت اطلاعه (تصفيق) .

رابعا — إن ما ادعاه مكرم باشا بشأن تعيين خدم من عمال المتحف لخدمة حمدى باشا كذب وافتراء .

خامسا — أن مكرم باشا حين رفع عريضة إلى مقام جلالة الملك متضمنة هذه الأكاذيب كان يعلم بإفك ما افترى، ومع ذلك فقد اجترأ على تقديمها إلى مقامه السامى فى غير خجل ولا حياء . ولكن المثل يقول (إذا لم تستح فاصنع ما شئت) .

والله لو أن رجلا غير مكرم قبل هذا لما تورع من أن يذكره بأنه شيطان أو دجال .

لقد ذكر مكرم باشا فى ختام هذا الفصل من كتابه هذه العبارة " فأية نزاهة هذه التى تنزل بالوزير الى هذا المستوى المتواضع الوضيع " وليسمح لى ، ان أسأله بدورى أى حقد هذا الذى ينزل بالرجل الى هذا المستوى المتواضع الوضيع ؟ ! (تصفيق حاد) .

(٣١) سؤال حضرة المحترم الأستاذ ابراهيم مكاوى عن ترقية الدكتور محمود حمدى سيف النصر إلى الدرجة الثالثة بجلسة ١١ مايو سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" جاء فى الكتاب الأسود أن حضرة الدكتور محمود حمدى سيف النصر ابن معالى أحمد حمدى سيف النصر باشا رقى ترقية استثنائية الى الدرجة الثالثة فهل لمعاليكم الإدلاء ببيان عن حقيقة ذلك ؟ "

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الصحة العمومية

ليس صحيحا أن الدكتور محمود حمدى سيف النصر وكيل مستشفى الدمرداش ورئيس قسم الجراحة به رقى ترقية استثنائية الى الدرجة الثالثة بل إنه رقى إليها ترقية عادية . إذ أن حضرته حصل على الدرجة الرابعة فى أول مايو سنة ١٩٣٦ ورقى الى الثالثة فى أول يوليه سنة ١٩٤٢ أى بعد مرور أكثر من ست سنوات

فى الدرجة الرابعة، بينما كان يمكن ترقيته إليها بعد أربع سنوات فقط طبقا للقواعد المالية .

وليس حضرته طبيبا ناشئا بل إنه يبلغ الآن من العمر ٤٤ سنة وقد حصل على الدكتوراه من جامعة مدلسكس بأمريكا سنة ١٩٢٥ وعلى شهادة التخصص فى الجراحة سنة ١٩٢٧. واشتغل عشر سنوات بالولايات المتحدة منها ٧ سنوات جراحا فوكيلا لمستشفى كولديل . وكانت آخر ماهية شهرية استولى عليها هناك تعادل مائة جنيه مصرى .

وقد عاد إلى مصر سنة ١٩٣٤ بالحاح عائلته . ثم عين جراحا بمستشفى أندمرداش سنة ١٩٣٥ فى عهد وزارة المغفور له نسيم باشا ورقى للدرجة الرابعة ووكيلا للمستشفى المذكور سنة ١٩٣٦ فى عهد رفعة على ماهر باشا فلم يكن للوزارة الشعبية يد فى تعيينه أو ترقيته لوظيفة وكيل لمستشفى الدمرداش وإنما كانت كفاءته ومؤهلاته هما السبب فى ذلك. كما أنهما وأقدميته السبب فى ترقيته إلى الدرجة الثالثة ترقية عادية .

ومما يجدر ذكره أن وظيفة مدير مستشفى الدمرداش فى الدرجة الثانية فليس غريبا أن يكون وكيل ذلك المستشفى فى الدرجة الثالثة " .

(تصفيق حاد) .

(٣٢) سؤال حضرة النائب المحترم اسماعيل رمزى باشا عن تعيين رئيس مجلس الوزراء ناظرا على وقف البدراوى بجلسة ١١ مايو سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"ذكر مكرم عبيد باشا فى كتاب وزعه وفى العريضة التى رفعها الى حضرة صاحب الجلالة الملك أنكم باستغلالكم لنفوذكم تعينتم ناظرا على وقف البدراوى باشا كما ذكر وقائع أخرى وتفاصيل فى هذا الموضوع فهل لمقامكم الرفيع أن يجلو وجه الحقيقة فى هذا الأمر ببيان يرد الأمور الى نصابها " .

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

" التنظر على وقف البدراوى "

حضرات النواب المحترمين :

مرة أخرى — لعلها الرابعة — أستميحكم أن أتلو عليكم ، أو يتلى عليكم الجزء الخاص بالتنظر على وقف البدراوى من العريضة التى رفعت إلى جلالة الملك ، ومما سماه مكرم باشا " كتابه الأسود " :

" ياصاحب الجلالة

لو لم يكن لدينا غير فضيحة بيع المنزل منه و إليه التى ذكرنا فيما تقدم بعض تفصيلاتها المخزية ، لصح لنا أن نجتزئ بها عن أية واقعة أخرى فهى وحدها تكفى لكشف العقلية ، وكشف الرجل الذى يعتمد على العقلية ، وكشف الحكم الذى يعتمد على الرجل !

ولكن هناك فضيحة وقف آخر هو وقف البدراوى ، ولعلها لا تقل إن لم تزد خطورة عن سابقتها فى ابراز معنى الاستغلال — استغلال النفوذ لا استغلال المال ! بل لعلها أفضح — لأنها أفصح — فى معنى التحايل على الباطل ، بالباسه لباسا من الفضائل !

لمحة تاريخية

ووقف البدراوى هذا — كوقف عبد العال — له مقر فى سمنود ، وهو يشمل أطيانا مقدارها ٢٢ س و ٢٣ قيراط و ١٣٧٦ فدانا وقفها المرحوم أحمد باشا البدراوى فى ١٧ يناير سنة ١٩٠٧ واختص الجهات الخيرية بسبعة أعشار من ريعها ، وذريته بثلاثة الأعشار الباقية ، وشرط النظر على الوقف من بعده للسيد حسين القصبى ومن بعده لمحمد بك عثمان ثم من بعده لعلى بك المنزلاوى ثم من بعده للشيخ محمد النحاس ثم من بعده للشيخ يوسف سنبل ثم من بعده لحسن افندى خيرى البدراوى ثم من بعده لمن يقرره قاضى المسلمين الشرعى .

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ أقامت محكمة طنطا الشرعية رفعة النحاس باشا ناظرا مؤقتا على هذا الوقف إلى أن يفصل نهائيا فى عزل الناظر السابق ، وظل رفعته ناظرا طوال مدة توليه الوزارة ثم صدر فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قرار بتأييد قرار العزل نهائيا وعقب ذلك طلب بعض المستحقين تعيين رفعة النحاس باشا ناظرا على الوقف بصفة دائمة فعارضت وزارة الأوقاف فى هذا الطلب فى خطاب منها بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ ، وفى ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ أقامت المحكمة الشرعية الابتدائية وزارة الأوقاف ناظرة على الوقف وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا القرار فى أول أكتوبر سنة ١٩٣٨

الوزارة والنظارة

وظل الحال على هذا المنوال حتى عاد النحاس باشا إلى الحكم من جديد فى فبراير سنة ١٩٤٢ ، ولم تكد تمضى بضعة أيام على توليه الوزارة حتى عاوده داؤه القديم فخلى إلى النظارة وقد واتته الوزارة . . . .

نعم يا مولاى ، فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ — أى بعد تشكيل الوزارة بخمسة أيام — بسحر ساحر أو بقدرة قادر ، طلب بعض المستحقين إلى محكمة طنطا الشرعية إقامة رفعة النحاس باشا ، رئيس الوزارة ناظرا دائما لوقف البدراوى !

وعلى أثر هذا الطلب اتخذت المحكمة الإجراءات المعتادة فطلبت إلى وزارة الأوقاف أن تبدى رأيها فيه ، وكانت هى التى عارضت فى إقامة النحاس باشا ناظرا فى سنة ١٩٣٨ ولكن النحاس باشا لم يكن وقتئذ رئيسا للوزارة . . . أما الآن فهو رئيس للوزراء جميعا ومن بينهم وزير الأوقاف بالذات ، فما أيسر السبيل وما أهون العقبات ! . . .

ومن ثم لم يلبث فضيلة رئيس المحكمة حتى تلقى الجواب التالى من معالى وزير الأوقاف فى وزارة النحاس باشا ردا على خطاب المحكمة :

"حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

" ردا على خطاب المحكمة المؤرخ ١٦ فبراير رقم ٣٣٨٤ نفيد بأن الوزارة لا مانع لديها من إقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى النظر على الوقف المبين بخطاب المحكمة المذكور ، بدلا عنها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الأوقاف [1]
امضاء "

ها هى ذى العقبة الأولى قد ذللت ، وها هى ذى نظارة الوقف بعد أن حرمت قد حللت ، وها هى ذى وزارة الأوقاف فى عهد النحاس باشا لا ترى مانعا — كما أن رفعته لا يرى وازعا — من أن يستغل رئيس الوزارة نفوذه إزاء الوزراء فيسجل الوزير الوفدى على وزارته سوء الإدارة ويعترف لرئيس الوزراء بالأولوية فى استغلال النظارة .

تلك كانت الخطوة الأولى فى سبيل الاستغلال ، ويليها أخرى ، أدهى وأنكى .

ففى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ أرسل رئيس محكمة طنطا الشرعية الخطاب الخطير التالى نصه الى رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء :

" حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ، فقد طلب المستحقون فى وقف المرحوم أحمد باشا البدراوى تعيين رفعتكم فى النظر على هذا الوقف ولم تمانع وزارة الأوقاف فى ذلك .

---

(١) سألت المحكمة وزارة الأوقاف للمرة الثانية هل الوزارة تعتبر نفسها متنازلة للنحاس باشا عن النظر فردت الوزارة مشيرة الى خطابها السابق بأن لا مانع لديها من اقامة رفعة النحاس باشا فى النظر على الوقف بدلا عنها ، وأن محامى الوزارة قد قدم خطابها للمحكمة بجلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٤٢

ونظرا لأن رفعتكم قد كرستم حياتكم النافعة على خدمة هذا البلد الأمين ورعاية مصالحه والقيام بأعبائه .

ونظرا لما لرفعتكم من الأيادى البيضاء السابقة على هذا الوقف ومستحقيه ، نرجو من رفعتكم أن تضيفوا الى أعمالكم النافعة عملا آخر تجزون عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت وتقبلون النظر على هذا الوقف خدمة للفقراء والمستحقين ، وتفيدونا بالقبول قبل جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٢ والله يجزيكم على أعمالكم خير الجزاء ويحفظكم ويبقيكم .

وتفضلوا بقبول جليل الاحترام .

رئيس محكمة طنطا الشرعية

أحمد الجداوى "

وقد نشر هذا الخطاب على الناس ، فى الصحف جميعا .

قصة الخطاب

وهكذا ذهب النحاس باشا فى استغلال نفوذه ، وفى التحايل على هذا الاستغلال إلى أبعد الحدود ، مستهترا بجلال القضاء ومستخدما الثناء فى غير محل الثناء ، وإنى مع كل الاحترام أرى أن رئيس المحكمة الشرعية قد تعدى حدود اختصاصه فبدلا من أن يسأل فى حيدة القاضى : هل يقبل النحاس باشا التنظر على الوقف أو لا يقبل نراه يضرع اليه ويتوسل راجيا منه وملحا عليه أن يضيف الى أياديه البيضاء السابقة وأعماله النافعه عملا آخر يجزى عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت فيقبل التنظر على هذا الوقف والمستحقين !!

لم يكن لرئيس المحكمة أن يسبق المحكمة إلى قرارها فى قضية قائمة لم يتم الفصل فيها كما يؤخذ من خطابه الذى جاء فيه أنه يرجو النحاس باشا إفادته بالقبول قبل جلسة ٢٦ أبريل ..... ولكن إذا كان رئيس المحكمة قد أساء التصرف فإن رئيس الوزارة قد أساء الاستغلال ، وحسبى يا مولاى أن

أضع تحت أنظاركم الكريمة نص الرد الذى أرسله النحاس باشا إلى رئيس المحكمة ونشره فى الصحف جنبا إلى جنب مع الخطاب — وفيما يلى نص الرد .....

« حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الشرعية الابتدائية »
« السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد تسلمت خطابكم المؤرخ »
« ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ رقم ٣٤٥٦ وردا عليه أفيد فضيلتكم أنى بالرغم »
« من المهام العامة الوفيرة المقاة على عاتقى والتى تستغرق معظم أوقاتى »
« فضلا عن مهامى الخاصة لا يسعنى ازاء طلب المستحقين فى وقف »
« المرحوم أحمد باشا البدراوى وما تفضلتم به من تأييده وذكرتموه مما »
« سبق لى اسداؤه للوقف ومستحقيه ، ومناشدتى أن أضيف إلى أعمالى »
« النافعة عملا آخر أجزى عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت — »
« إزاء ذلك كله لا يسعنى إلا أن أحمل نفسى على قبول نظارة هذا الوقف »
« خدمة للفقراء واليتامى والمساكين وجميع المستحقين » .
« وفقنا الله إلى ما فيه خدمة البلاد والعباد » .
« وتفضلوا فضيلتكم بقبول وافر الاحترام » .

امضاء (مصطفى النحاس)

أفلا تقوم النفس وتقعد يامولاى — بل لعلها تقعد مشمئزة أكثر مما تقوم مستفزة لهذا التلاعب الساخر السافر بالعقول وبالمشاعر ، بل وبمجرد الألفاظ والمظاهر ! .

ففى أى عرف ، وفى أى لغة يتوسل إلى انسان توسلا على صفحات الجرائد بأن يقبل نظارة وقف تدر عليه حوالى الألف وخمسمائة جنيه سنويا ! (إذ الأطيان الموقوفة تربى على الـ ١٣٥٦ فدانا) — وفى أى عرف وفى أى لغة يقول هذا المحظوظ كما يقول النحاس باشا عن نفسه — إنه لا يسعه إلا أن يحمل نفسه على قبول النظارة خدمة للفقراء واليتامى والمساكين وجميع المستحقين ! ..... وفى أى عرف وفى أى لغة يصح لإنسان أن يقول

إنه سيجزى من الله الجزاء على قبض مرتب ينوف على المائة جنيه شهريا مضافا إلى ما يقبضه أصليا !

إذا لم يكن هذا هو الاستغلال المحرم على الوزراء فكيف يكون استغلال النفوذ ؟

لماذا لم يفكر المستحقون فى ترشيح النحاس باشا لنظارة الوقف الا بعد بضعة أيام من توليه الوزارة ؟..... ولماذا تبادر وزارة الأوقاف إلى قبول هذا الترشيح وقد رفض رفضا نهائيا من قبل ؟..... واذا كان النحاس باشا يعتقد معنا أن قرار القضاء واجب الاحترام فلماذا استغله هذا الاستغلال واستخدمه هذا الاستخدام ؟..... ولماذا يامولاى — وفى أى حكومة متمدينة أو غير متمدينة — يحاول رئيس الحكومة أن يسند إلى شخصه عملا يقوم به رسميا وزير من وزرائه فيجرد الوزارة أو المصلحة من عمل رسمى ليكون له من ورائه نفع شخصى ، له فى تقديره كل الاعتبار لأنه يقدر بالدانق والدرهم والدينار .....

إنها لمهزلة و إنها لمأساة ، وقديما قيل إن بعض الضحك كالبكاء .....

واقعة حال

ولقد كان لهذه المأساة واقعة حال وكان لها أثرها فى الخلاف الذى نشب بينى و بين النحاس باشا أثناء الوزارة .

ففى يوم الجمعة ٢٧ مارس قبل افتتاح البرلمان — دعانى حضرة الأستاذ محمود أبو الفتح صاحب جريدة المصرى و بعض أفراد أسرتى كما دعا معنا الأستاذ ابراهيم فرج وأسرته لتناول الغداء فى فندق يطل على بحيرة قارون بالفيوم — وفى طريقنا إلى الفيوم مررنا بالسيارات بفندق مينا هاوس فوجدنا حضرة عبد العزيز النحاس بك فى ردهة الفندق ، وفهمنا منه أن النحاس باشا خرج لصلاة الجمعة فسرنا فى طريقنا حتى وصلنا إلى بركة قارون وهناك اجتمع بى الأستاذ ابراهيم فرج -- ولم يكن النحاس باشا حتى ذلك الوقت قد طلب ترقيته تلك الترقية الاستثنائية المعروفة — وأخبرنى بمناسبة وجود

عبد العزيز بك النحاس فى مينا هاوس عن قصة وقف البدراوى وتفصيلاتها المخزية ، فقال إن عبد العزيز بك النحاس قد ذهب إلى مينا هاوس ومعه خطاب رئيس المحكمة إلى النحاس باشا و إنهم سيردون على المحكمة بقبول النظارة . . . ثم قال إنه عقب تأليف الوزارة سعى النحاس باشا بواسطة أخيه لدى بعض مستحقى وقف البدراوى بسمنود (والأستاذ ابراهيم فرج من أهالى سمنود) فقدم المستحقون طلبا إلى المحكمة باقامة النحاس باشا ناظرا للوقف بدل وزارة الأوقاف — و إن رئيس المحكمة رأى قبل تقرير التعيين أن يسأل النحاس باشا هل يقبل النظارة أو لا يقبلها — و إن عبد العزيز بك النحاس ينتظر تحرير الرد اليوم فى مينا هاوس[1] و إن لوزير العدل صلة بهذا المسعى وهو على علم به .

قال لى حضرته ذلك بلهجة المتألم المتحسر على ما انحدر اليه النحاس باشا كما ذكر لى بعض تفصيلات أخرى عن تعيينات طلبت اليه من ألصق الناس بالنحاس باشا وذكر لى بالتحديد شابين طلب تعيينهما فورا بمرتب شهرى لا يقل عن عشرين جنيها فلما اعتذر بوجوب مراعاة القوانين المالية استعين بالنحاس باشا عليه ..... الى آخر القصة المحزنة يا مولاى .....

وفى مساء اليوم نفسه اجتمع بى فى منزلى حضرات الوزراء وكان الخلاف الوزارى على أشده بينى و بين النحاس باشا فى ذلك الوقت (كما بينت فى مقدمة هذه العريضة) وأذكر من بين الوزراء الذين زارونى فى منزلى للتوسط فى الخلاف حضرات (عثمان محرم باشا وحمدى باشا سيف النصر وصبرى أبو علم باشا — ونجيب الهلالى باشا — وعبد الفتاح الطويل باشا وكامل صدقى باشا) وفى أثناء حديثنا عن تصرفات النحاس باشا وأهله التى كانت محل شكواى واعتراضى ، وجهت حديثى إلى صبرى باشا أبو علم وقلت له إنى علمت من مصدر وثيق بحكاية وقف البدراوى و إنه قد اتصل به شخصيا فى هذا الصدد . . . . . ثم قصصت على الوزراء ما سمعته

---

(١) أرسل الرد فعلا فى اليوم التالى ، كما هو ظاهر من تاريخ جواب النحاس باشا (فى يوم ٢٨ مارس) الذى أشرنا اليه فيما سبق .

من تفصيلات وقلت لصبرى باشا غاضبا قل للنحاس باشا على لسانى إن فى تصرفه استغلالا لا يليق به وبنا وإنه لم يعد يصح لنا أن نأخذ على الغير المآخذ فى حين أننا نرتكب الكبائر. . . . . .

وعلمت بعدئذ أن صبرى باشا لم يتوان بطبيعة الحال فى إبلاغ النحاس باشا ما قلته عنه وأخذته عليه بهذا الصدد . . . . . وأن النحاس باشا حفظها فى نفسه .

مسك الختام

ختمت هذه المأساة بترقية حضرة رئيس محكمة طنطا الشرعية إلى رياسة محكمة اسكندرية ولم يكن قد بقى على سن تقاعده إلا بضعة أشهر قليلة ، وحاشاى أن أقصد من وراء هذه الاشارة إلى أى مساس بموقف فضيلته ، ولكن النحاس باشا هو الذى يؤخذ عليه تلك الرغبة الملحة فى الاغداق بأموال الدولة على كل من ينتفع من ورائهم ، وما دامت الدولة هى التى تعطى فلا بأس من إعطائهم . . . . .

ولقد رأينا أنه فى صفقة البيع منه واليه فى وقف عبد العال كافأ زوج المستحقة عن استحقاق ... ... فأنعم عليه بزيادة فى مرتبه الشهرى تبلغ اثنى عشر جنيها من النقد البراق أو إذا توخينا الدقة فمن نقد الأوراق ... ...

وتشاء المصادفة — وهى محض مصادفة ولا شك — أن يكون رئيس الهيئة التى أقرت صفقة البيع فى وقف عبد العال هو نفسه رئيس الهيئة التى أقرت التنظر على وقف البدراوى ، وأن تتم الصفقتان فى شهر واحد هو شهر أبريل سنة ١٩٤٢ ... ...

هاتان هما الصفقتان العجيبتان يامولاى ، وان يكن العهد كله عجب" : ...

*
* *

الى هنا انتهى صاحب العريضة ومخترع الكتاب من اختراعه ، وإن شئتم فمن أوهامه . فلنقف عند هذا الحد ، ولنعقب عليه بما يرد افتراءه ، ويدحض ادعاءه .

وقبل أن أخوض فى هذا الحديث أكرر لحضراتكم ما سبق أن قلته فى مثل هذا اليوم من الأسبوع الماضى وردا على سؤال وجه إلى بشأن بيع منزلى بسمنود للوقف .....أود أن أكرر لحضراتكم أن مكرم عبيد وقد كان وزيرا ومحاميا وكان وكان الى آخر الألقاب والصفات ، لم يتورع فى عبارة بذيئة ومنطق أعوج واستنتاج أخرق ، عن أن يتعرض لسمعة القضاء ولأحكام نهائية فصل فيها القضاء وهو يعلم أن الدستور قد فصل بين السلطات ، وإنى لأقولها صريحة مدوية فى قاعة هذا المجلس المحترم إن القضاء لن يضيره أن يمسه مكرم عبيد ببذاءة لسانه ، واننا لن نبتئس بما فعل مكرم عبيد أو يفعله فقد انكشف أمره ، وانفضح ستره ، وأضحى هو وكتابه الأسود حديثا يشمأز منه ، وصوتا تنصرف الأسماع عنه .

لقد ظل أياما طوالا وليالى حالكة الظلمات يخترع من أباطيله ، ويحبك من أضاليله ، بما ظن أنه يحدث فى النفوس أثرا ، ويبلغ به أمرا ، وإذا به بعد كل ذلك التعب المضنى والأمل الخاب لا يجد من ورائه إلا السراب ، ولا يتقلب إلا فى التراب .

(تصفيق) .

كتب عن كل شىء : ولفق فى كل شىء ، وكذب فى كل ما ادعى ، حتى ضل وغوى ، ولكن ذكاءه المصطنع الذى ظل يخدع به طويلا قد خانه فى هذه الفرية الدنيئة ، والكذبة الوضيعة .

وإلى حضراتكم الوقائع من مستنداتها وسجلاتها بل وقضاياها التى قال فيها القضاء كلمته الأخيرة ، ولتوقنوا أننى حفظا لحق الدستور واحتراما لنصوصه لن أتعرض لما فصل فيه القضاء إلا بقدر ما يتبين به وجه الحقيقة ، فاسمعوا ثم احكموا .

وقف البدراوى

لوقف البدراوى قصة يرجع تاريخها إلى سنين مضت ، وعهود مختلفة انقضت ، فلقد تعاقب عليه طبقا لشرط الواقف نظار عديدون ، فيهم المحسنون ومن بينهم المسيئون ، وما كنت وأنا ابن سمنود لأهتم كثيرا بشؤون

هذا الوقف والمستحقين فيه — لا لأن عاطفتى نحو أبناء بلدى ومسقط رأسى قد قلت ، ولكن لأننى مذ حملت الأمانة بعد سعد ، وخلفته على رياسة الوفد كنت أنا وزملائى الذين يعملون معى نخرج من حرب إلى حرب ، ومن انقلاب إلى انقلاب .

وكانت الشكاوى من المستحقين فى هذا الوقف تترى علىّ ، والظلامات من المحرومين ترفع إلىّ ، ذاكرين فيها وقائع تغضب لها النفوس العفة ، وتتألم لذكرها القلوب الرحيمة ، وكنا نناضل أبطال الانقلابات السياسية ، والمتألبين على الدستور ، والماسخين نصوصه والمستبدليه بسواه ، حتى إذا ما انتصرت كلمة الأمة ، وانجاب عنها ما كانت فيه من غمة ، تقدم مستحقو وقف البدراوى والذين يهمهم أن تصرف خيراته الكثيرة فيما رصدت له — تقدم كل هؤلاء وأولئك يرجون فى الحاح ، ويلحون فى رجاء أن أقبل التنظر عليه ، وقدموا إلى محكمة طنطا الشرعية طلبا يطلبون فيه تعيينى ناظرا مؤقتا على هـذا الوقف حتى يفصل فى أمر عزل على المنزلاوى بك نهائيا — وكان إذ ذاك ناظرا على الوقف ونسبت اليه تهم كثيرة فى تصرفاته ومخالفته شروط الوقف ، ورفعت عليه عدة قضايا فى هذا الشأن ونسب اليه اغفاله وجهات الخير المنصوص عليها .

وفى أول مارس سنة ١٩٣٦ ، قررت محكمة طنطا الشرعية عزل على المنزلاوى بك من النظر ، وأرسلت إلى كتابا من فضيلة رئيسها تطلب إلى فيه أن اقبل التنظر على هذا الوقف تلبية لرغبة المستحقين وخدمة لأبناء بلد ولدت فيه ونشأت بين أهليه ، وجاءنى أبناء سمنود منهم المستحق فى هذا الوقف وغير المستحق يلحفون فى الرجاء أن أقبل هذه النظارة برا بهم ، وحرصا على الخيرات التى اشترطها الواقف لجهات متعددة ، فلما اعتذرت إليهم لكثرة ما لدى من المهام والأعمال ألحوا طالبين تضحية جزء من الوقت لهم فهم أولى بخدماتى قبل غيرهم .

وحسبى هنا أن اتلو على مسامع حضراتكم نص الخطابين المتبادلين بينى وبين رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية فى ذلك الوقت ، ومنهما

تتبينون أن مستحق الوقف من علماء وأعيان سمنود وأبى صير — بلد على المنزلاوى بك — هم الذين سعوا إلى وألحوا على ، وأننى قبلت لا طمعا فى مال ، ولا سعيا وراء منفعة إلا منفعة المستحقين وتنفيذ شرط الواقف للفقراء والمساكين ، ورضا الله رب العالمين .

خطاب رئيس المحكمة

حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل .

السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد : فأظن أنه قد وصل إلى علمكم ما آل إليه وقف المرحوم البدراوى باشا ، وأن محكمة طنطا عزلت صاحب العزة على المنزلاوى بك من النظر عليه ، وأفيدكم أنه قد تقدم بطلب النظر ثمانية أشخاص من بينهم أولاد ابن الواقف سيدتان ورجل — وغير خاف على دولتكم أن الوقف كبير وكله خيرى ما عدا مرتبات لذرية الواقف ، ولا يصلح للنظر عليه إلا متدين قدير ذو نفوذ . وقد تقدّم للمحكمة أخيرا أحد علماء سمنود الذين لهم استحقاق فى الوقف طالبا إسناد النظر إلى دولتكم وقدّم عرائض من علماء سمنود وأعيان أبو صير طلب فيها موقعوها إسناد النظر إليكم . وأنا مع علمى بما تقومون به من المهام وما لديكم من الأعمال الهامة للأمة ، أرجوكم أن تفيدونى بقبولكم النظر على هذا الوقف ، وبهذا تقدّمون خدمة عظيمة لأهل بلدكم وللفقراء واليتامى وطلبة العلم الذين حرموا استحقاقهم منذ سنوات ، وأرى أن ذلك لا يعوقكم عما تؤدونه للأمة من جليل الأعمال ، لأنه يمكن انتظام حال الوقف بإسناد أعماله إلى وكيل تثقون به يدير شؤونه تحت إشرافكم .

ويكفينى أن أخطر دولتكم بأن لفقراء الحرمين سنويا مبلغ ٥٠ جنيها لم يرسلها الناظر السابق من سنة ١٩٢٧ وقد ساءت حالة أهل المدينة فى السنوات الأخيرة وتشتت أكثر فقرائها فى الجهات وماتوا جميعا ولم يؤثر ذلك فى الناظر فيرحم أولئك المساكين ويرسل إليهم بعض حقوقهم . فإذا

تكرمتم بقبول النظر أحييتم المستحقين واستوجبتم مثوبة الله وعظيم أجره ، والله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية
أحمد الجداوى

الرد

ولقد أجبته بعد أن تحققت من كل ما ذكر بالكتاب التالى :

حضرة صاحب الفضيلة الشيخ أحمد الجداوى
رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد وصلنى خطابكم الذى تطلبون منى فيه قبول نظارة وقف البدراوى باشا نزولا على رغبة علماء سمنود وأعيانها وأعيان أبى صير . وبالرغم من المهام الكثيرة التى تشغلنى وأشرتم فضيلتكم اليها لا يسعنى إلا تلبية هذه الرغبة وقبول نظارة هذا الوقف رعاية للمصلحة العامة التى أحرص عليها فى كل المناسبات وأقدمها على كل الاعتبارات الأخرى ، والله أسأل أن يوفقنا الى ما فيه خير الوقف وتحقيق صالح المستحقين من ذرية الواقف ومن الفقراء واليتامى والمساكين .

وتفضلوا فضيلتكم بقبول فائق الاحترام .

مصطفى النحاس

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ أقامتنى محكمة طنطا المشار إليها ناظرا مؤقتا على هذا الوقف إلى أن يفصل فى دعوى العزل نهائيا .

وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قررت المحكمة العليا الشرعية تأييد قرار عزل على المنزلاوى بك نهائيا فعرض الموضوع على محكمة طنطا الشرعية للنظر فى إقامة ناظر على هذا الوقف بصفة دائمة ، وطلب المستحقون من ذرية الواقف إقامتى ، وفوضت وزارة الأوقاف أولا الرأى إلى المحكمة فى خطاب مؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ ثم عادت بعد ذلك فطلبت إقامتها هى ناظرة دائمة وعارضت فى إقامتى فى خطاب مؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ .

وفى ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ أقامت المحكمة الوزارة ناظرة على هذا الوقف وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا القرار فى أول أكتوبر سنة ١٩٣٨ .

ولعلى لست فى حاجة إلى أن أوجه أنظار حضراتكم إلى أننى فى كل هذه المراحل لم أتقدم طالبا التنظر النهائى على هذا الوقف ، بل ان المستحقين هم الذين طلبوا ولما سئلت وزارة الأوقاف فى ذلك فوضت الرأى أولا ثم عدلت ثانيا وتمسكت بأن تكون هى الناظرة متخطية فى ذلك شرط الواقف الصريح الفصيح الذى نص على ما يأتى (ليس لديوان عموم الأوقاف أو فروعه أو أية مصلحة تابعة له أو حالة محله تسلط على ذلك الوقف بحال من الأحوال) .

بل هبونى تقدمت من تلقاء نفسى طالبا التنظر على هذا الوقف برا ببلدى ومسقط رأسى فأى ضير علىّ فى هذا ، وإذا لم يكن لى خير فى أهلى وعشيرتى ، وقد رأيت خيرات بلدى نهبا مقسما بين الدخلاء والطامعين ومن ورائهم أبطال الانقلابات يحرضون ، إذا لم يكن لى خير فيهم فلا خير فى جهادى ولا فى وطنى .

بل لعلى لست فى حاجة إلى أن أقول لحضراتكم إن عهد الانقلاب الأخير كان إذ ذاك فى عنفوانه ، وكان مصطفى النحاس هو الهدف لسهام المتآمرين بالدستور جميعا ، فاتخذوا من هذه المسألة تكأة يتكئون عليها وسخروا من الامعات الطامعة ، والنكرات الشائعة أناسا نفثوا فيهم من سمومهم وأخذوا يحضرون لهم المذكرات ويحفزونهم إلى رفع القضايا الكيدية ، والدعاوى الهزلية مما كان حديث الناس فى المجالس وسخريتهم بالعهد ورجاله فى المنتديات .

ومن العجب العاجب ، ان مكرم عبيد كان أشد الوفديين حماسة وأعنفهم ثورة ضد هذا التآمر الوضيع ، بل كان دائم الاتصال بحضرات المحامين الشرعيين الذين تطوعوا بالدفاع عنى ذودا عن الحق وحربا للباطل حينما سخر الذين سموا أنفسهم رجال (الحكم الصالح) مخلوقا اسمه بدير ليرفع ضدى دعوى

عزل من نظارة أوقاف البدراوى وعبد العال بك وولده السيد بك ! ولما يمض على إقالة الوزارة خمسة أيام .

ولقد قال القضاء الحر النزيه كلمته وجهر بالحق والحرب ضدى على أشدها ، ولم يبال بتهديد أو وعيد ، أو أن ينال من حكموا فى هذه القضية نقل أو تشريد .

قال القضاء فى درجتيه الابتدائية والاستئنافية كلمة الحق صريحة و رفض الدعوى فى وجه الصنيعة المسخر ومن ورائه الناخسوه جهرة ، وكان لهذا الحكم أثره الحسن فى شتى مناحى البلاد (تصفيق) .

وعجب أى عجب أن يتعرض مكرم للأوقاف وتنظرها وهو الذى صفق لهذا الحكم وطرب — ولكن الشيطان أغواه وصرفه عن هداه . فتردى فى هوة سحيقة . ويالسوء المنقلب .

وإنه ليؤسفنى كل الأسف أن أصرح بأن مستحق وقف البدراوى وجهات الخير المشروط لها معظم هذا الوقف قد جأروا جميعا بالشكوى طيلة عهد الانقلاب كما جهروا بها فى عهد تولى المنزلاوى بك ووصل الأمر إلى التقاضى فى المحاكم فلما أن زال كابوس الانقلاب هرع المستحقون طالبين الوصول إلى حقوقهم ورد المأخوذ منهم اليهم .

وفى ١٦ مارس سنة ١٩٤٢ وكانت الأمة قد تنفست الصعداء ، تقدمت الست عديلة بيومى البدراوى وآخرون الى محكمة طنطا الشرعية طالبين إقامتى ناظرا على هذا الوقف بدلا من الوزارة لما فى ذلك من المصلحة لهم وللوقف فطلبت المحكمة الى وزارة الأوقاف إبداء رأيها فى هذا الطلب فأجابتها بأن لا مانع لديها من إقامتى ناظرا على الوقف المذكور بدلا عنها تنفيذا لرغبة المستحقين وعملا بشرط الواقف الذى تلوت على حضراتكم نصه ، وأرسل الى فضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية الكتاب الذى ذكره صاحب العريضة ورددت عليه ، فلا داعى لأن أعيده عليكم .

وهنا تصل الجرأة والكذب بالكذاب الأشر الى أن يتجنى على الواقع ويكذب على التاريخ — حتى القريب — ويقول فى لهجة الواثق المتأكد

الساخر المستنكر، بسجعه المرذول الذى مجته الأسماع : "ولم تكد تمضى بضعة أيام على توليه الوزارة حتى عاوده داؤه القديم فحن الى النظارة ، وقد واتته الوزارة"! . .

نعم يامولاى ، فى ١٢ فبراير سنه ١٩٤٢ — أى بعد تشكيل الوزارة بخمسة أيام — بسحر ساحر أو قدرة قادر — طلب بعض المستحقين الى محكمة طنطا الشرعية إقامة رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء ناظرا دائما لوقف البدراوى " . الى آخر زوره واختلاقه ، الذى ينم عن سوء أخلاقه .

فلم يطلب فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ولا فى شهر فبراير كله ، بل ولا فى النصف من مارس شيئا مما ذكره الكذاب بلهجة المالىء يده مما يقول ، بل كان ذلك فى ١٦ مارس أول ما طلب .

أردت بذكر هذا التاريخ ومقارنته بالتاريخ الذى ذكره المخترع المضلل أن ابين لحضراتكم مبلغ تحريه الوقائع ، وثقته بما يلقى اليه أو يطلع عليه من بيانات .

ثم لا يتورع ذلك الكذاب حتى ليكذب فى الوقائع الملموسة المحسوسة ويجرؤ فيقول إن الخطابين اللذين تبودلا بين فضيلة رئيس محكمة طنطا الشرعية وبينى قد نشرا على الناس فى الصحف جميعا جنبا الى جنب ويعلق على ذلك بما شاء له خياله أو اختباله بأن النحاس ذهب فى استغلال نفوذه وفى التحايل على هذا الاستغلال إلى أبعد الحدود مستهترا بجلال القضاء ومستخدما الثناء فى غير محل الثناء . فان الخطابين لم ينشرا فى الصحف بل ظل أمرهما مكتوما حتى تقدم أحد شيوخ الانقلاب باستجواب الى معالى وزير الأوقاف عن اخلال الوزارة بالمادة ٣٤٧ من لائحتها الداخلية وقبولها التنازل عن نظارة وقف تتولاه الى آخر الاستجواب الذى لم ينل شيئا من مصطفى النحاس ولا من نزاهة مصطفى النحاس .

إذن لم يتوسل الى على صفحات الجرائد، بل لقد خاطبنى رئيس المحكمة خطابا خاصا لا متعديا فى ذلك حقوقه ولا مخالفا القانون ولا مستبقا القضاء الى الحكم فى قضية منظورة امامه كما يدعى الجاهل الكذاب .

وصدقونى يا حضرات النواب المحترمين إذا قلت لكم إن هذا المسكين قد برهن على جهل بأبسط الاجراءات ، بل وأوليات القوانين ، ولست أدرى فى هـذه الواقعة بالذات أذلك جهل منه أم تجاهل ، فمن ذا الذى فى مصر يشتغل بالمحاماة بنوعيها الأهلية والشرعية، ويجهل أوليات القوانين أو لا يعرف أن للقاضى الشرعى الولاية العامة على الأوقاف ، وأنه بحكم هـذه الولاية الطبيعية له أن يختار أصلح المرشحين وأنفعهم للوقف وله أن يلح عليه ويرجوه ويبين له الفوائد التى تعود من وراء تنظره ، ولقد جرى القضاء الشرعى منذ نشأته على هذا العرف فحرر مئات ومئات من الخطابات والرجاءات الى مختلف النـاس فى شـتى المناسبات يطلب اليهم أن يعاونوه على تنفيذ شروط الواقفين وجلب الخير والمنفعة للفقراء والمساكين ، ولم نسمع أن أحدا اعترض على قاض فى هذا أو قال له إنك تعديت حدود اختصاصك ولم تلتزم الحيدة حينما ألححت ورجوت رجلا تعتقد فيـه الصلاحية والضلاح لإدارة وقف من الأوقاف ... ... اللهم إلا مكرم عبيد صاحب الكتاب الأسود ، والعقل الأسود ... ...

لقد أكثر مكرم فى عريضته وكتابه من ذكر القضاء والمساس بالقضاء فى غير موضع وسلط عليه بذاءته غير مرة ولكن هل نال من القضاء ونزاهة القضاء مأربا ؟ وهل بلغ من وراء النيل منهم مطلبا ؟

كلا . . . فان للقضاء فى نفوس الأمة من الإكبار والإجلال منزلة لا تؤثر فيها تلك الترهات ، ولا تنال منها أمثال هذه المناورات ، فان لهم من ضمائرهم ونزاهتهم ومراقبة أعدل الحاكمين درعا تقيهم طعنات الرعديد المسكين . (تصفيق)

أما ما ذكره قليل الحياء من أن ما سماه مأساة وقف البدراوى قد ختمت بترقية رئيس محكمة طنطا الشرعية إلى رياسة محكمة اسـكندرية الشرعية ولم يكن قد بقى على سن تقاعده إلا بضعة أشهر قليـلة ، ويعلق عليها بمـا شاء فاسمعوا واضحكوا ساخرين ، أو اسخروا ضاحكين ، وشر البليـة ما يضحك .

لما أجريت الحركة القضائية الشرعية وخلا منصب رئيس محكمة اسكندرية الشرعية بنقله الى رياسة التفتيش الشرعى كان طبيعيا أن ينقل الى محكمة الاسكندرية رئيس أكبر محكمة بعدها ، والنظام المتبع فى وزارة العدل منذ أن خلقها الله وأنشىء شىء اسمه القضاء الشرعى أن يكون الترتيب فى نقل رؤساء المحاكم كالآتى :

ينقل رئيس محكمة قنا الى أسيوط .

ورئيس محكمة أسيوط الى بنى سويف .

ورئيس محكمة بنى سويف الى المنصورة .

ورئيس محكمة المنصورة الى الزقازيق .

ورئيس محكمة الزقازيق الى طنطا .

ورئيس محكمة طنطا الى الاسكندرية .

وقد نقل رئيس محكمة طنطا إلى الاسكندرية تبعا لهذا التقليد ، وكان قد بقى له على الإحالة على المعاش أقل من ثلاثة أشهر وأحيل فى سنه المحددة دون أن يستفيد من هذا النقل شيئا أو يأخذ علاوة أو يرقى إلى درجة أعلى ولم تفكر الوزارة فى أن تستبقيه انتفاعا بخدماته ومكافأة له على حسناته .

أما كونه هو الذى تعرض عليه شؤون أوقاف البدراوى وعبد العال بك وولده فهذا أمر طبيعى أيضا ، لأن هذه الأوقاف فى سمنود وسمنود تابعة فى اختصاصها إلى محكمة طنطا الشرعية .

على أن كثيرا من المواد المتعلقة بهذه الأوقاف والتى رفعت إلى محكمة طنطا الشرعية لم تستأثر هذه المحكمة بالنظر فيها وحدها ، بل استؤنفت أمام محكمة الاستئناف العليا الشرعية وتأيدت .

ولم يكن رئيس محكمة طنطا الذى ناله من مكرم ما نال هو الرئيس الوحيد الذى عرضت عليه مسائل تلك الأوقاف فلقد تقلب عليها رؤساء غيره كثيرون .

و إذا كان هو بنفسه الذى كان رئيسا للمحكمة عند بيع منزلى للوقف وتنظرى على وقف البدراوى ، فليس هذا ذنبه ولا ذنبنا ، فان مسألة بيع المنزل ظلت كما شرحت لحضراتكم من قبل معروضة أمام القضاء حول العامين ، ومسألة وقف البدراوى لم يتعد رئيس المحكمة اختصاصه كما شرحت لكم ، ولا حابى رئيس الوزارة وتملقه فما كان القضاء ليتملق أحدا ولا مصطفى النحاس ليقبل التملق من أحد ..... فلعنة الله على الكاذبين .

لقد بلغ التبجح والقحة بالأفاك أن يقول ان محاسن الصدف قد شاءت وما زالت تشاء حتى الآن كما سنرى ألا تكشف محاسن النحاس باشا كناظر للوقف إلا حينما يكون فى الحكم . . . ولن أجاريه فى تأليفه أو أعقب عليه من نوع تصنيفه ، ولكن اسمعوا ما تقوله لجان فحص حساب وقف المرحوم السيد بك عبدالعال المؤلفة برياسة حضرتى قاضيي محكمتى المحلة الكبرى وسمنود الشرعيتين على التعاقب فى تقريرها المصدق عليها من حضرات أصحاب الفضيلة رؤساء محكمة طنطا الشرعية أيام لم نكن متقلدين زمام الحكم بل كنا هدفا لضر الحاكمين . .

اسمعوا حضراتكم طرفا من هذه التقارير فى مختلف السنين ابتداء من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٤١ و بعد أن تستمعوا لما سيلقى عليكم ، متخذا من سجلاته ، قولوا ماشئتم عن ذلك الجرىء ومفترياته .

جاء فى التقرير المؤرخ فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ عن حساب سنة ١٩٣٧ ما يأتى تحت عنوان شرط الواقف :

(١) ما صرف للمستحقين ووجهات الخير كان طبق شرط الواقف بالنسبة التى يتسع لها ريع الوقف وكان الصرف فى مواعيده بانتظام وعلى وتيرة واحدة .

(٢) ما صرف فى سبيل التعليم بالمدارس العالية قد روعى فيه ما حتمه الواقف من عدم نقص عدد الطلبة عن عشرة دائما أبدا — وقد أكمل هذا العدد فى أثناء مدة هذا الحساب إلى عشرة بعد أن كان أقل من ذلك

فى السنين السابقة وصرفت للطلبة الكسوة المنصوص عليها بعد أن كانت مقطوعة عنهم .

(٣) أنشئ المدفن المنصوص عليه بكتاب الوقف لدفن الفقراء والأغراب تنفيذا لشرط الواقف .

(٤) اتخذت الاجراءات اللازمة لانشاء المعهد الدينى بسمنود وطرحت المناقصة ورسا عمله على أحد المقاولين واشترط ان يتمه فى بحر ستة أشهر تبتدئ من أبريل سنة ١٩٣٩

(٥) قدم لهيئة تصرفات محكمة طنطا الشرعية طلب الاذن بانشاء سراى للواقف بدل التى هدمت وكان تقديم الطلب فى ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨

(٦) قدم طلب لهيئة التصرفات بتعمير عقارات الوقف بسمنود واستعمال ما يصلح لها من انقاض السراى .

(٧) قدم طلب لهيئة التصرفات فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بالاذن بأنشاء عزبتين للوقف بأطيان بنا أبو صير وشبرا بابل من العزبتين المهدمتين .

وجاء فى تقرير هذه اللجنة تحت عنوان الادارة العامة — وكان ذلك فى سنة ١٩٣٩ كما قدمت لحضراتكم ولم أكن حاكما ولا ذا سلطان ، وشاءالله ولم تشأ محاسن الصدف أن تكشف محاسن النحاس كناظر للوقف وهو فى غير الحكم ! ! ولكن قديما قالوا اذا لم تستح فاصنع ما شئت ! !

قالت اللجنة ، لقد كان من نعم الله وتوفيقه أن أقيم رفعة الناظر الحالى ناظرا على هذا الوقف وقد عادت إقامته على الوقف ومستحقيه بالخير والبركة .

ولو قارنا بين الإدارة فى عهد رفعته و بينها فى العهود السابقة لتبين مقدار هذه النعمة .

ثم قالت فى مكان آخر : و بالجملة لقد كانت الإدارة فى هذه السنة موفقة فى جميع أعمالها ، ولم يلاحظ أحد من أعضاء هذه اللجنة شيئا يؤخذ

عليها لا شكلا ولا موضوعا ، واللجنة بكامل هيئتها تقرر بصراحة تامة أن هذه الإدارة لا نظير لها فى ابتكار الوسائل الناجعة لإصلاح حال الوقف وأعيانه وإراحة مستحقيه ، والعمل على زيادة غلته وتنفيذ شروط الواقف وتحقيق رغبات اللجان السابقة ، ولذلك فإنها تستحق مزيد الشكر والثناء ، وترجو اللجنة من الله أن يديم لها التوفيق والسداد .

وجاء فى تقرير آخر للجنة حساب سنة ١٩٣٨ المؤرخ فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ تحت عنوان الادارة العامة ما يأتى :

" لقد ثبت للجنة من بحث هذا الحساب ومن مراجعة تقريرات اللجان السابقة ومن عقد المقارنة بين حساب السنوات ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ومن تقريرات الخبراء الذين انتدبتهم لمعاينات أو مأموريات ، ومن الوقوف على تصرفات الادارة فى عهد الناظرين السابقين وفى عهد رفعة الناظر الحالى انه فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ، قد تحسنت حالة الوقف بدرجة كبيرة فى عهد نظارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

واستدلت على هذا التحسن بزيادة غلة ايرادات الوقف والايرادات المتحصلة وزيادة نسبة المتحصل من المربوط ومن المتأخرات وزيادة الأطيان المستغلة رغم ما أخذ فى هاتين السنتين منها للمنافع العامة وتحصيل بعض الايجارات قبل مواعيد استحقاقها واستنباط موارد جديدة للايرادات ، وقلة المصاريف القضائية وقطع دابر المنازعات — وإنشاء مصرف عمومى لأطيان الوقف بزمام بنا أبوصير وإصلاح أطيانها بعد أن كانت بائرة ومهملة وشق مصارف ومراوى فى أطيان أخرى فتحسنت طرق ريها وصرفها ، وصرفت الخيرات بعد أن كانت معطلة .

وبعد أن سردت اللجنة كثيرا من الاصلاحات التى استجدت فى الوقف قالت : ولهذا فإن اللجنة تسجل لإدارة الوقف هذا التقدم المطرد ويسرها أن تعترف بالفضل الكبير لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وحضرة صاحب العزة عبد العزيز النحاس بك وكيل رفعته لما أبدياه من حسن الإدارة والحرص الشديد والحزم والحكمة والمبالغة فى المحافظة على

حقوق الوقف ولا يسعها إلا أن تشكرهما شكرا جزيلا وتثنى عليهما ثناء مستطابا وترجو اللجنة أن يجزيهما الله عن الوقف وأهله خير الجزاء .

وجاء فى تقرير لجنة حساب سنة ١٩٣٩ المؤرخ ٢٢ مايو سنة ١٩٤٠ أن اللجنة تأكدت من حسن إدارة الوقف فى عهد نظارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، واستدلت بارتفاع نسبة المتحصل من مربوط إيجار الأطيان الى ٩٩ ٪ ومربوط إيجار العقار الى ٤ و ٩٨ ٪ قائلة إن هذه النسبة لم يبلغها التحصيل فى سنة ما من عهد وفاة المرحوم الواقف الى الآن ، كما استدلت بارتفاع أسعار إيجار الأطيان التى أجرت سنة ١٩٣٩ وزيادة قلة الأطيان المتزرعة زيادة محسوسة وإصلاح أعيان الوقف وتحصيل بعض الإيجار مقدما والعمل على تنفيذ شروط الواقف وأهمها إنشاء المعهد الدينى وصرف استحقاق المستحقين فى مواعيدها بانتظام وتقديم الحساب فى موعده . ثم علقت على هذا بقولها :

"لذلك يسر اللجنة أن تثبت فى هذا التقرير تلك الأعمال الجليلة وأن تختم تقريرها هذا بالثناء الحسن المستطاب على أعمال حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظر الوقف وتشكره على حسن الإدارة وتقرر أن جميع أعمالها كانت مبنية على الحزم والحكمة والسداد ومطابقة لشروط الواقف".

وجاء فى تقرير لجنة حساب سنة ١٩٤٠ المؤرخ ١٣ مايو سنة ١٩٤١ أن اللجنة بعد مراجعة كتب الوقف والتغيير وتقريرات اللجان فى الحسابات السابقة ووقفت على تصرفات إدارة الوقف فى هذا العام — قد تأكدت من حسن الإدارة فى عهد حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وأنها سائرة الى الأمام عاما بعد عام .

وأشارت الى نواحى الاصلاح والتقدم فى مناسبات شتى عند الكلام على كل باب من الأبواب ، واختتمت تقريرها بقولها :

" لذلك فان اللجنة تسجل مع عظيم السرور والارتياح تلك الأعمال الجليلة والتصرفات الحكيمة وتثنى ثناء عاطرا على مجهودات حضرة صاحب المقام الرفيع ناظر الوقف وتشيد بعهد إدارته التى أتت بأطيب الثمرات".

هذا بعض ما جاء فى تقارير لجان الحساب المختلفة فى عهد الانقلاب وقد كان من أعضائها من يخاصموننا فى السياسة وليس بيننا و بينهم من صلة ولكنهم أعضاء فى اللجنة شهدوا بحسن إدارتنا و بالخير الذى أجراه الله للوقف على أيدينا ، والفضل ما شهدت به الأعداء .

وان تحت يدى دفاتر الوقف وحساباته وفيها النصوص الصريحة للتقارير التى أشرت اليها وتلوت عليكم بعض ماجاء بها ، وهى تحت أمر مجلسكم الموقر فى كل وقت وحين .

ذلك بعض ما لمسه أبناء بلدى سمنود ، وما أحسه المستحقون والمنتفعون من الأوقاف التى أشرت اليها ، والذى قررته لجان لا صلة لنا بها ، ولا سلطان لنا عليها ، ولكنها سجلت الحق ودونت الواقع ، فلم يكن عجيبا أن ينتهز مستحقو وقف البدراوى فرصة زوال عهد الانقلاب فيسارعوا الى تعيين ناظر الوقف الذى لمسوا اصلاحاته وانتفعوا بخدماته فى الفترة القصيرة التى قضاها متوليا شؤون وقفهم .

لا عجب أن يطلبوا تعيينه وأن ينبهوا وزارة الأوقاف الى الخطأ الذى ارتكبته و يطلبوا الى المحكمة إصلاحه .

ولقد استُجوب زميلى معالى وزير الأوقاف فى مجلس الشيوخ فى الدورة الماضية عن هذا الموضوع وأجاب إجابة شافية بأن الوزارة لم تتعد اختصاصها ولم تتنازل عن حق لها ، بل لم تزد على أن وقفت موقف الحياد مفوضة الرأى للقضاء وهو جهة الاختصاص بإزاء مطالب أصحابه على حق حينما طلبوه والقانون يؤيدهم وشرط الواقف يسندهم . وكان لى فى هذا الاستجواب كلمة تلوتها على مسامع حضرات الشيوخ المحترمين وسردت فيها مقارنة بسيطة بين عهد نظارتى ونظارة غيرى مدعومة بالأرقام والوقائع قائلا إذ ذاك إنى أريد أن تكون هذه الوقائع والأرقام سجلا مدونا فى مضبطة أكبر مجلس تشريعى فى البلاد حتى إذا ما حدثت أحدا نفسه باتخاذ عمل خيرى كهذا ذريعة للنيل منى أو الطعن فىّ ، عاد إلى ذلك السجل فأقلع عن غيه ، ورجع خاسئ الطرف وهو حسير ، وذكرت فى تلك الكلمة أعمال

الإصلاح التى قمت بها فى الفترة القصيرة التى توليت فيها النظارة ومنها ضم مدرسة الوقف إلى وزارة المعارف العمومية وضم مستشفى الوقف إلى وزارة الصحة مقابل دفع ألف جنيه من إيراد الوقف سنويا مع أن حضرة الناظر السابق كان قد طلب ضمه مقابل ٣٠٠٠ جنيه سنويا ولم يتم لأنه أخل بتعهده ووقف العمل فى المستشفى من سنة ١٩٣٤ إلى أن توليت النظارة فسار العمل وأنشئت بها عمارة وقسم للرمد و إصلاح وترميم عقارات الوقف وأطيانه البائرة و إصلاح الآلات الزراعية وصرف استحقاقات المستحقين شهريا فى مواعيدها بانتظام فى غير ما حاجة إلى مطالبة أو تنبيه. وقد كان حضرة الناظر السابق يؤخر لهم الدفع حوالى أربعة أشهر. فيضطرون إلى التنفيذ بواسطة المحضرين والحجز على منقولات الوقف وأثاثاته. فيناوئهم الناظر السابق و يعمل استردادات ضدهم حتى اضطر أحد المستحقين إلى عمل اختصاص على دار ضيافة الوقف وغيرها .

وكذلك نفذت صرف جميع الخيرات فى مواعيدها كنص كتاب الوقف ومنها إعانة الحرمين الشريفين التى ظلت معطلة من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٣٦

ودفعت إعانة الأزهر الشريف ونفقات إحياء مولد النبى صلى الله عليه وسلم والموالد الأخرى التى نص عليها فى كتاب الوقف .

وسددت الأموال الأميرية والضرائب الحكومية فى مواعيدها وقد كانت من قبل تؤخر نحو ثلاث سنين فتوقع الحكومة الحجوزات وتؤجلها وتعيدها كما هو مدون تفصيليا فى محاضر قضية نزاهة الحكم . . . إلى غير ذلك وذلك من الإصلاحات التى لمسها المستحقون من هذا الوقف والمنتفعون به مما يطول بى شرحه .

وختمت بيانى فى مجلس الشيوخ قائلا : أدليت إليكم بهذا البيان المختصر لتكونوا على بينة من الأمر وليطلع الناس عليه ، ولا أقصد من وراء ذلك — كما قلت — النيل من أحد أو الطعن فى أحد ، كما لا أبتغى على عملى من الناس أجرا ، ولا أرتضى شكرا ، فعند الله الجزاء وعنده الوفاء .

قلت هذا يا حضرات النواب المحترمين فى العام الماضى ، ولم تكن هناك عريضة رفعت إلى جلالة الملك ولا كتاب أسود أو أزرق حبره مكرم عبيد .

فلم يكن الحكم اذن هو الذى حدا بالمستحقين إلى طلب نظارتى على وقف البدراوى ولم أكن أنا الذى استعملت مركزى وتأثيرى على وزارة الأوقاف تارة ، وعلى المستحقين بواسطة أخى تارة أخرى ليتقدّموا إلى المحكمة طالبين إقامتى ناظرا على الوقف ، ولكنها المصلحة وحدها التى يعرفها أصحابها ، ويحسبها أربابها ويقدرها المنتفعون من ورائها من الفقراء والمساكين هى التى دفعتهم إلى ما طلبوا ، وحدت بى إلى الرضاء بما أرادوا .

المصلحة العامة كما أعرفها ويعرفها العقلاء ، لا كما ينظر إليها من أكل الحقد قلوبهم ، وطمس الحسد أبصارهم ، وأصبحوا وعلى قلوبهم أقفالها ... ...

أما ماذكره الكذاب من أننى كافأت زوج السيدة التى اشترت منزلى فى سمنود بزيادة فى مرتبه الشهرى تبلغ الاثنى عشر جنيها من النقد الخ ... ويقصد بقوله هـذا الأستاذ مسعد السمرة — إذ ذكره صراحة فى موضع آخر — فاسمعوا حضراتكم إلى هذه الواقعة :

تخرّج حضرته فى كلية الحقوق سنة ١٩١٧ ، ومن زملائه من هم الآن مستشارون ومديرون كراغب دكرورى بك وقد عين مديرا فى غير عهدنا ، وكان الأستاذ مسعد مرشحا فى وزارة العدل لوظيفة من الدرجة الثانية تسوية له بزملائه ، وقد جرت وزارة الداخلية على منح حضرات رجال القضاء الذين ينقلون إلى التفتيش بها درجات أكبر مما كانوا بها فى الكادر القضائى تعويضا لهم عما يفقدونه من امتيازات فى هـذا الكادر ، منهم الأساتذة أحمد لطفى ، وكمال الديب ، وشافعى اللبان وغيرهم وقد منحوا جميعا مثل ما منح الأستاذ مسعد السمرة ، فلم يكن فى ترقية مسعد السمرة شىء من الإنعام كما قال الكذاب ، بل لم يكن ملحوظا يوم تقدّم طلب الاستبدال سنة ١٩٤٠ أن وزارة الوفد ستعود الى الحكم فتكافئ مسعد السمرة

فى سنة ١٩٤٢ وفوق هذا فقد ظهر لحضراتكم من البيانات التى أدليت بها فى هذا المجلس أن عملية استبدال منزلى وبيعه لوقف السيد بك عبد المال لم يكن فيها أية محاباة فى الثمن ولا فى الإجراءات مما يستدعى الأغداق على مسعد السمرة .

بقيت مسألة ذكرت فى العريضة وفى الكتاب تحت عنوان "واقعة حال" زعم فيها الكذاب الدجال أن حديثا دار بينه وبين الأستاذ ابراهيم فرج بجيرة قارون بشأن وقف البدراوى، وأن بعض حضرات الوزراء اجتمعوا به بعد ذلك إلى آخر ما سود وكتب .

ولا أجد ما يدحض هذا المفترى ويسقطه أكثر مما سقط إلا أن أتلو على مسامع حضراتكم ما كتبه من نسبت إليهم تلك الوقائع بخطهم وما تحدثوا إلىّ به فى هذا السبيل .

فهذا كتاب وصل إلىّ فى ٢ مايو سنة ١٩٤٣ من الأستاذ ابراهيم فرج وهذا نصه :

"مصر الجديدة فى ٢ مايو سنة ١٩٤٣

حضرة صاحب المقام الرفيع الزعيم الجليل

أقبل يديكم الطاهرتين وبعد فقد ذكر مكرم باشا الدساس فى كتابه الأسود فى سياق ماردده من الأكاذيب عن وقف البدراوى باشا بسمنود أن الأستاذ محمود أبو الفتح دعانا لتناول الغذاء فى بحيرة قارون بالفيوم يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٤٢ وهناك يزعم أنى أخبرته قصة وقف البدراوى وبأن حضرة عبد العزيز بك النحاس ذهب إلى مينا هاوس ومعه كتاب المحكمة الشرعية ليأخذ الرد عليها بقبول النظارة ثم ذكر أنه اجتمع فى مساء ذلك اليوم ببعض أصحاب المعالى الوزراء وأنه قال لمعاليهم انى علمت من مصدر وثيق بحكاية وقف البدراوى وإنه قد اتصل به شخصيا فى هذا الصدد . وإنى أعلن لمقامكم الرفيع أن كل ما افتراه على فى هذا الكتاب كذب فى كذب ومحض اختلاق من نسج الخيال .

وحقيقة الحال أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح دعا فريقا من أصدقائه لتناول الغـذاء فى بحيرة قارون بالفيوم وكان ذلك قبل ظهور الخلاف بينـه و بين رفعتكم وقبل أن يعلن للنـاس . ولقد اعتذرت يومئذ للا ستاذ أبو الفتح بكثرة مشاغلى فألح علىّ الحـاحا شـديدا وأرسل سيارته الخاصة إلى منزلى لأحضر بها فى أى وقت تسمح به ظروفى وفعلا توجهت بها أنا وعائلتى متأخرين إذ وصلت نحو الساعة الثانية بعد الظهر قبيل تناول الطعام . وحدث بعد تناول الطعام مباشرة أن ذهب مكرم باشا إلى مكتب التليفون واستـغرق وقتا طويلا ثم عاد وقال إنه كان يتحدث إلى بعض الوزراء، وعلى ما أذكر أنه قال إن حديثه كان مع معالى وزير الأشغال وقال إنه مضطر للعودة فورا . فعدنا جميعا من فورنا وركبت أنا وعائلتى السيارة التى جئنا بها وركب معنا فيها حضرة الأستاذ أبو الفتح .

تلك زيارة الفيوم لم تستغرق أكثر من ساعتين ولم يجر فيهـا حديث على الاطلاق منى أو من غيرى فى الشؤون العامة أوالخاصة، بل الذى أذكره أن الشخص الوحيد الذى تحدث على المـائدة واستغرق حديثه فترة تناول الطعام كلهـا هو مكرم باشا نفسه اذ أخذ يسرد تفاصيل مملة عن موضوع الغزل وصبحى بك الشوربجى وقد تحاشى — بسبب وجودنا — أن يعرض بأحد .

ولشد ما كانت دهشتى لهذه الجرأة فى الافتراء واصطناع الروايات للدس الوضيع والتلفيق والايقاع .

أما المصدر الوثيق الذى ذكر فى كتابه الأسود أنه اتصل به شخصيا وروى عنه هذه الأكاذيب بشأن التنظر على الأوقاف فهو " الأستاذ محمد بدير المحامى الشرعى " فقد كان هذا الشخص دائم الاتصال بمكرم باشا " وهو وزير " كثير التردّد عليه فى منزله يغذيه بالمفتريات و يحمل اليه صور الملفات ليشوه منهـا ما يشاء وقد استعمله مكرم باشا كما استعمله الأحرار الدستوريون والسعديون من قبل عند ما اتخذوه صنيعة لهم فى المحاكم الشرعية . وقد شاهده صديقى الأستاذ محمد الشافعى البنا فى منزل مكرم باشا أكثر من مرة وأخبرنى الأستاذ الشافعى أنه أبلغ مكرم باشا وقتئذ عدم ارتياحه لتقريبه هذا الشخص

وتساءل كيف يسمح بلقائه ومعه صور ملفات القضايا الشرعية وسرد له ما يعرفه عن تاريخ هذا الشخص وموقفه فى قضايا الأوقاف . وذكر لى أن مكرم باشا رد عليه بأنه لا يرى بأسا من تقريب الشيخ بدير لأنه مكسب للوفديين . وبعد ذلك بزمن رآه الأستاذ الشافعى وغيره من كبار الوفديين رأوه فى منزل مكرم يتناول الشاى مع بعض أصحابه من جماعة مصر الفتاة وذلك عقب اخراج مكرم باشا من الوزارة وقبل فصله من الوفد .

هكذا تصيد مكرم باشا هذا الشيخ بدير ليعاونه فى تدبير الأكاذيب وتشويه الحقائق المشرفة فى التنظر على وقف البدراوى . وهذا المحامى هو صنيعة الأحرار الدستوريين فى قضايا أوقاف أحمد باشا البدراوى كما هو معروف .

يارفعة الرئيس الجليل .

ليس فضلك وجميلك على أوقاف البدراوى والسيد عبد العال بسمنود بحاجة الى شهادة منى أو من غيرى ، ولكنى كواحد من أبناء سمنود أعلن للملأ أن خدماتك وأفضالك على مرافق الأوقاف ومستحقيها أشهر من أن تذكر وأكبر من أن يحصيها البيان فقد نفذت شروط الواقفين بالدقة والذمة التى اشتهر بها القاضى مصطفى النحاس ، عمرت بيوت الله وأنشأت المعهد الذى ظل شرط الواقف بشأنه خمسة عشر عاما حبرا على ورق . كفلت للفقراء والمعوزين البر والرحمة والأمن من الجوع .

ان البداهة وطبيعة الأشياء التى لاغرابة فيها ولا سبيل سواها أن ينتهز مستحقو الأوقاف المشار اليها فرصة زوال عهود الانقلاب واطمئنانهم إلى اسماع صوتهم وابلاغ شكواهم الى جهات الاختصاص فيلجأوا إلى المحكمة الشرعية طالبين الانصاف والانقاذ ملتمسين تفضلكم بقبول التنظر على هذه الأوقاف لتردوا الأمور الى نصابها وتعيدوا الحقوق إلى أصحابها فى سياج من الحرية والحق والقانون .

وقد كان موضع الغرابة والعجب ، بل وسوء المنقلب أن ينكص هؤلاء المستحقون ويقبعوا فى بيوتهم مستسلمين للهوان تاركين مصالح الوقف ومصالحهم للعبث والبوار .

ألم يكن مستشفى البدراوى بسمنود مغلق الأبواب فى وجه المرضى ، بل ذهبوا فى الاستهتار إلى حد أن استخدموا فناء المستشفى مأوى للمواشى فى بعض العهود السابقة ! فأصبح فى عهد رفعتك الميمون يضارع أكبر المستشفيات المركزية فى بلاد القطر ويؤدى رسالته الانسانية على أكمل وجه . والمدرسة الابتدائية ألم تكن قاب قوسين من الاغلاق فأصبحت بفضلك ورعايتك تضم نحو ألف تلميذ وأنشىء فيها قسم ثانوى يذكره السمنوديون لمقامكم الرفيع ولحضرة صاحب المعالى وزير المعارف الجليل بالشكر العظيم .

والمستحقون ، ألم يحرمهم النظار السابقون شهورا وسنين وفى عهود مختلفة من مرتباتهم . حتى اضطر بعضهم أن يتنازلوا كتابة عن متجمد استحقاقهم مكرهين تحت تأثير العوز والفاقة مقابل الحصول على جنيهات معدودات ليردوا عن أنفسهم غائلة الحاجة والجوع فأصبحوا بفضلك وعدلك يتقاضون مرتباتهم بانتظام وفوقها علاوة غلاء المعيشة .

كذلك البر بالفقراء والمساكين ورعاية مصالح الأوقاف من جميع الوجوه إذ أعملت فيها يد الإصلاح وابعدت عنها الفساد والخلل والاضطراب مما شهدت به لجان المحاسبة فسجلت لمقامك الرفيع فى محاضرها الرسمية الشكر والامتنان والتقدير . وما أدراك ما لجان الحساب فالأغلبية العظمى من أعضائها من خصومنا السياسيين : منهم على سبيل المثال :

الحاج غريب يونس عمدة سمنود وهو خصمنا السياسى من سنة ١٩١٩ إلى الآن ، وعمد آخرون لاداعى لذكر اسمائهم من صنائع على المنزلاوى بك ، ومنهم أحمد افندى أبو عضمه صديق المنزلاوى بك ومندوبه فى الانتخابات واللجان من سنة ١٩٣٠ إلى الآن . وكثير غير هؤلاء . والفضل ما شهدت به الأعداء .

" فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض " .

وتفضلوا يارفعة الرئيس الجليل بقبول آيات وفائى واخلاصى المقيم .

ابراهيم فرج "

(تصفيق)

ولقد اتصلت ببعض اخوانى الوزراء الذين جاء ذكرهم فى العريضة بصدد هذه المسألة وعلمت منهم تفاصيل مادار بينهم فى هذا الشأن، وإنى لأنشرف أن أتلوه عليكم .

وحقيقة الأمر أن بعضا من زملائى الوزراء الذين أشار اليهم أخبرونى أنهم اجتمعوا عنده فى مساء ٢٧ مارس سنة ١٩٤٢ وسبب ذلك أن مشروع خطاب العرش كان يتضمن اشارة الى إعادة وزارات التموين والوقاية والشؤون الاجتماعية لما تبين من ازدياد الأعباء على الوزارات الاصلية بسبب ظروف الحرب ووجوب تفرغ وزرائها لأعمال وزاراتهم .

وكنت قد عرضت على جلالة الملك اعتزامى إعادة هذه الوزارات و بخاصة وزارتى التموين والوقاية ولما تبينته من سوء حالة التموين ، تلك الحالة التى كشفت أمرها للبرلمان ، ولما علم مكرم باشا ذلك غضب أشد الغضب وصرح لبعض إخوانه بأنه لا يطيق سماع خطبة العرش وفيها الإشارة الخاصة بإعادة الوزارات الثلاث فذهبوا إليه بغير علمى ليهدئوا من ثائرته و يقنعوه بما فى هذه الإعادة من تحقيق للمصلحة العامة وأنه لا محل لغضبه أسوة بزملائه الذين رحبوا بالتخفيف عنهم ليتفرغوا للأعمال المتزايدة عليهم ، ولما ذهبوا إليه قال لهم إن فصل أعمال التموين عنه دليل عدم الثقة به وحكم عليه بعدم النجاح ، وهو يعلم أن أحوال التموين سيئة وأن مستقبل التموين شر من ماضيه وحاضره للصعوبات المتزايدة فيه وسنرى أياما سوداء، ولكنه لا يقبل أن يفهم الجمهور أنه غير ناجح ولذلك فقد أقسم ألا يحضر حفلة افتتاح البرلمان لأنه لا يطيق سماع هذه الإشارة فى خطبة العرش ، ولا يطيق أن يسمع أهله هذه العبارة فصمم هو وأهله على عدم الحضور لأنه يخشى إذا ما حضر سماع هذا الحكم أن يقضى عليه كما قضى على المرحوم حسن صبرى باشا ، وكان مدار الحديث ، أخذا وردّا ، موضوع التموين و بقاءه فيه ولو بعض الوقت خوفا من تعليل الناس بإخراجه منه بأنه فشل فيه .

وكان مكرم باشا فى هذه الليلة هائجا مائجا يهدد من حين لآخر .

هو عايز يخرجنى من الوزارة ؟ أنا أعرف كيف أخرج ومتى أخرج ، ويجوز أن أمسح من الوجود ولكننى مصمم ، وفى أثناء هياجه وبعد ذكر هـذه العبارة سأل صبرى باشا ، هل كلمك على حسين باشا فى مسألة التنظر على وقف البدراوى فنفى صبرى باشا ذلك نفيا باتا ، ولم يبلغنى هو ولا أحد من إخوانه شيئا عما دار فى هذا الاجتماع ولم أعلم بشىء مما جرى فى تلك الليلة إلا بعد خروج مكرم من الوزارة ، اللهم إلا رجاء من بعضهم بأن أبقى مكرم باشا فى التموين بعض الوقت حتى لا يجرح إحساسه كما يظن ويقوم فى الأذهان بأنه غير ناجح فى التموين .

هـذا ما ألقاه ألى زملائى الوزراء الذين قال عنهم إنهم كانوا يحضرون اجتماع الليلة المشار إليها ، وليس لى بعد ذلك من تعليق أكثر مما سمعتم ففيه الغناء كل الغناء .

حضرات النواب المحترمين :

الآن وقد سمعتم ما أدليت به من بيانات ، وما أقمته على كذب الكذاب من أدلة بينات . فماذا تقولون فى مفتر أثيم ، همماز ، مشاء بنميم ، لم يترك شريفا الا حاول تلويثه ، ولا طاهرا الا أراد تدنيسه ، حتى ربات الخدور لم يسلمن من بذاءته ، ولم يبرأن من سلاطته ! !

ولقـد طعن فى الأخلاق وفى الأعراض وفى الذمم ، وفى القضاء ، وفى الوزراء وفى الجماعات وفى الهيئات ... كلما خاصم انسانا ، نضح عليه من طينته القذرة ألوانا ، وافترى عليه زورا وبهتانا ، أرونى فى مصر أحدا ، عظيما أو حقيرا ، كان لدى المجاهد الكبير سابقا ، والكذاب الكبير حاضرا ولاحقا ، فى مكان الحب والاجلال ، والنزاهة والاحترام ، ثم اختلف واياه ، أو حال بينه وبين مشتهاه ، وسلم بعد ذلك من وقاحته ، أونجا من تبجحه وسماجته ! ! انه يظل يتهم ويتهم ، ويكذب ثم يكذب ، لعل كذبه محـدث فى الناس الغاية المرجوة والأثر المطلوب ! ! ولكن المسكين قد انكشف وظهر ، فامحى بعد ذلك واندثر ، وأصبح فى الناس حديثا يروى وذكرى سيئة يستعيذون منها ويبتعدون ما استطاعوا عنها ! ! !

لقد دخل سوق السياسة تاجرا متسترا ، وخرج منها خاسرا سافرا ، مضيعا كل شيء من الكرامة والرجولة والشهامة ، وإن كان قد خرج منها بالأصفر الرنان ، والقصور والأطيان . ويميننا لولا انتسابه الى الوفد ، وتقريبنا إياه ، خداعا بأمره ، وحسن ظن منا بمن يجيد أمثاله التمثيل..... لولا هذا لظل مخلوقا عاديا ، شأنه شأن سواد الناس لا يحس به أحد ، غاب أو حضر ، بان أو استتر..... ولكن الله الذى يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور ، كشف عن دخيلته ، ورفع السجف عن طبيعته ، فأقصيناه عن حظيرتنا ، فأصابه من هول الصدمة السعر ، وأخذ يعض بالناب والظفر ، ويستعين بمن كان بالأمس يكيل لهم الضربات ويطعنهم أشد الطعنات . . . كانوا خصومه الأعداء ، فأصبحوا اليوم أصدقاءه الألداء . فليأنس بعض إلى بعض ، وليهنأ بعضهم ببعض (والله يهنى سعيدة بسعيد) (ضحك) .

والحمد لله الذى طهرنا من هذا الرجس ، وأبعدنا عن الخبائث والدنس .

لقد تلوت عليكم منذ ظهر شأن العريضة والكتاب ما فند أكاذيبها ، وأدحض رواياتها ، وتلا عليكم زملائى الوزراء ، كل فيما خصه ، من الأكاذيب ما كشف النور عن ظلامها ، وجلى الغياهب عن ضلالها ، وعما قريب ستسمعون حضراتكم تفنيد كل ما جاء فى العريضة والكتاب ، من مفتريات الجرىء الكذاب .

وإنه ليحزننى ويحز فى نفسى ، أن نضيع أوقاتنا وأوقاتكم ، ونشغل أنفسنا وأنفسكم بمثل هذه الصغائر والمهازل ، والعالم فى جد بكبريات المشاغل . . ولكن هكذا أراد مكرم عبيد ، أستغفر الله بل أريد لمكرم عبيد ، فلو كان الأمر أمر مكرم وألف وألفين من أمثال مكرم ، ما عنانا ذلك فى قليل ولا فى كثير . . ولكنه أمر الأخلاق وأمر مصر وسمعتها ، بل ودستورها وكرامتها . . فهم من أجل ذلك يتألبون بحكومة الشعب ويطعنون فى نزاهتها !!

ولكن هيهات هيهات ، فلن ينال أحد منا غايته ، أو يدرك بغيته ، فان البرلمان ينصرنا ، والشعب يؤيدنا ، والله معنا مطلع على أعمالنا وأسرارنا .

ومن تكن بالله قوته ، ومن الشعب نصرته ، فلا يهوله من يتربص به الدوائر ، أو يضع فى طريقه العقبات .

(قل كل متربص فتربصوا فستعلمون من أصحاب الصراط السوى ومن اهتدى) . (تصفيق حاد)

(وعندما غادر رفعته المنبر قابله المجلس بتصفيق حاد متصل) .

تعليق حضرة السائل المحترم

يا صاحب المقام الرفيع :

ما شككت يوما فى نزاهتكم ولا فى ذمتكم وبراءتكم من كل ما أسند اليكم. ولقد عرفتكم منذ عهد التلمذة وعرفت فيكم إرجل الورع والتقوى البعيد عن سفاسف الأمور . فقد كنت بيننا طالبا مجدا وكنت علما مقداما فى دراستك وأستاذا تستمد منك الأخلاق الكريمة .

ان الذى يؤسفنى أيها السادة أن أرى كتاب هذه التهم الكاذبة يقدم الى أرفع مقام فى البلاد، فما كان يجوز لمصرى كائن من كان أن يتقدم بهذه المفتريات الى مقام صاحب العرش .

أيها الاخوان : إننى بعد أن سمعت هذا البيان الذى كنت مؤمنا من قبل بصوابه لم أزدد إلا اقتناعا ويقينا بما كان يدور فى خلدى بل بما يدور فى نفس كل منكم وكل من اتصل بمصطفى النحاس عن قرب أو بعد . وما قدمت هذا السؤال إلا رغبة منى فى أن أزهق الباطل وأن أعزز إيمان الناس بعظمة النحاس وعظمة نفسه ، تلك العظمة التى جعلته بحق زعيما لهذه الأمة الكريمة الوفية لشخصه على الدوام والتى جعلته مضرب الأمثال لكافة الزعماء فى العفة والأمانة والاخلاص ومكارم الأخلاق .

(تصفيق حاد) .

(٣٣) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ حسين شعير عن إلغاء حكم عسكرى صادر ضد أحد تجار الجملة بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

جاء فى كتاب وزعه مكرم عبيد باشا :

" وهناك محامون آخرون محسوبون أو مقربون قد جعلوا من مسألة التصديق على الأحكام العسكرية مورد رزق لهم . ومصدر فضيحة للعهد بأكمله . وإنى أرفق مع هذا خطابا وصلنى بالبريد من تاجر بالمحلة الكبرى وكل حضر النائب المحترم الأستاذ ابراهيم مكاوى — وهو الذى اختص بالتهجم على مكرم فى جريدة المصرى فاختصته الوزارة بعطفها الأدبى والذهبى ويقول حضرة التاجر إنه وكل الأستاذ المذكور فى الغاء حكم عسكرى صادر ضده وقد نجح حضرته فى مهمته فلم يصدق الحاكم العسكرى على الحكم ... ولكن التاجر يشكو من اصرار حضرة المحامى على أتعاب يرى التاجر أنه لا يستحقها ... ونرى أنه يستحقها ".

فهل لمقامكم الرفيع أن تذكروا موضوع قضية هذا التاجر والحكم الأول الصادر فيها والأسباب التى ارتكن اليها المتظلم وهل أخذتم بها رفعتكم كحاكم عسكرى وإذا كان الحكم الأول لم يصدق عليه فهل أعيدت هذه القضية بالذات الى المحكمة العسكرية التى نظرتها أولا وما ذا كان حكمها فيها بعد ذلك والأسباب التى ارتكنت اليها ؟

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — سيجيب عن هذا السؤال زميلى معالى وزير العدل .

حضرة صاحب المعالى وزير العدل — إذا كنت قد سمحت لنفسى فى جلسة سابقة وإذا كنت أسمح لنفسى فى هذه الجلسة بالاجابة عن الاسئلة الخاصة باستعمال الحاكم العسكرى العام سلطته الخاصة بالتصديق على الأحكام العسكرية فليس القصد من ذلك أن أجارى صاحب العريضة فى

جعل هذه السلطة موضوع مناقشة أو جدل، فسلطة الحاكم العسكرى فى ذلك يستمدها من تشريع يجعله سلطة مراجعة نهائية لا يخضع فى مباشرتها الا للقانون ولوحى ضميره واجتهاده وتقديره .

أما ما لوح به صاحب العريضة بشأن هذه السلطة بمناسبة قضايا سبق لى أن ذكرتها فقد تبينتم كذبه فى كل ماادعاه بشأنها، و إلى حضرة السائل البيان الصحيح عن المسألة موضوع سؤاله . ويهمنى أن أقرر أنه تبين لى من مراجعة ذوى الشأن فى القلم المختص بمراجعة الأحكام العسكرية أن القضية المشار اليها فى العريضة والكتاب الأسود وهى موضوع السؤال تكاد تكون هى القضية العسكرية الوحيدة التى قدّم حضرة الاستاذ ابراهيم مكاوى تظلما عنها وهى القضية رقم ٦٣٤٨ سنة ١٩٤٣ عسكرية طنطا .

وقد تبين لى من مراجعتها أنها تتلخص فى أن من يدعى فهمى محمد على ابتاع أسمنتا من مصطفى حسن أبوشوال العامل بمحل تجارة أحمد عبد الوهاب التاجر بالمحلة الكبرى بسعر يزيد على التسعيرة . وقد سئل عامل المحل المذكور فقرر فى التحقيق أمام النيابة أن صاحب المحل كلفه ببيع الأسمنت بالثمن الرسمى . . كما أنكر أحمد عبد الوهاب صاحب المحل علمه بواقعة البيع ثم قيدت القضية ضد مصطفى حسن أبو شوال وأحمد عبد الوهاب بالمواد ٢ و٣ و٤ و٥ من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ والأوامر رقم ١٦٠ و١٧٤ و٢٨٠ واتهمتهما النيابة معا ببيع الأسمنت بسعر أكثر من المقرر وقضت المحكمة بحبس كل من المتهمين ثلاثة شهور بالشغل والنفاذ بالنسبة للثانى مع تغريمه خمسين جنيها واغلاق محله لمدة ثمانية أيام ونشر الحكم على مصاريفه بجريدة المصرى ووقف التنفيذ بالنسبة للتهم الأول لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ التصديق على الحكم وأعفتهما من المصروفات الجنائية .

قدّم الأستاذ ابراهيم مكاوى تظلما باسم أحمد عبد الوهاب صاحب المحل بناء على أنه ثابت من التحقيق أن المتظلم لم يكن موجودا بالمحل وذلك بشهادة المبلّغ وعامل المحل وعلى أنه لم يقم دليل من التحقيق يستفاد منه

اشتراكه فى التهمة وأنه لا محل للقول باحتمال استفادته من تصرف عامله لأنه ما دام البيع قد تم فى غيبة صاحب المحل فقد يأخذ العامل فرق السعر لنفسه إن صحت التهمة .

عرضت القضية على رفعة الحاكم العسكرى فأقر الحكم بالنسبة للأول وألغاه بالنسبة للثانى لأن المحكمة لم تذكر طريقة الاشتراك من جانبه فى الجريمة . وقد ثبت غيابه وقت حصول البيع كما أن قول المحكمة إن المتهم الثانى باع لمحمد عبد الله المحل ١٢ شيكارة بسعر التسعير الجبرى وقبض ثمنها إلا أنه لم يسلم إلا عشرا منها وامتنع عن تسليم شيكارتين قول ليس له أساس من التحقيقات .

وبتقديم القضية ثانية للمحكمة — وكانت مشكلة من نفس الهيئة التى حكمت بالإدانة — بالنسبة للمتهم الأخير .. قضت بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ ببراءته مما نسب إليه ... وجاء فى أسباب حكمها ما يأتى :

وحيث إنه ثبت من أقوال شاهدى التحقيق وفى الجلسة ... أن المتهم لم يكن حاضرا وقت شراء الأسمنت ولم يشترك فى الصفقة ... فهو بالتالى لم يشترك فى الجريمة ... ولا يضير هذه المحكمة أن تقرر أن التوفيق لم يصادف حكمها الأول ... إذ اختلط عليها الأمر ولكن رحمة الله أدركت هذا المتهم فأعيدت القضية إلى المحكمة لتصحيح خطأ وقعت فيه (تصفيق) .

ولذا حكمت بالبراءة عملا بالمادة ١٧٢ تحقيق جنايات .

هذه هى الوقائع فى وضوحها وبساطتها بل فى جلائها وبلاغتها ناطقة بأن الأستاذ ابراهيم مكاوى قد أدى واجبه ونجح فى تظلمه ، لأنه بناه على أساس سليم ومنطق قويم أقره عليه رفعة الحاكم العسكرى ابتداء وسلمت به نفس المحكمة انتهاء .

وما كان لمكرم باشا — وقد كان نقيبا للمحامين — أن يتهجم على كرامة زملائه المحامين لمحض أنه تلقى أو تلقف أو استكتب خطابا من موكل زميله بسبب خلاف قام بينهما على الأتعاب — كما يقول — فان هذا الباب

لو فتح على مصراعيه لكان هو أول الخاسرين فيه فهو أكثر المحامين خلافا مع موكليه قديما وحديثا، وقد وصلت خلافاته الى المحاكم فى ظروف يذكرها ولا ينساها .

بل أن من زملائه فى كتبته من حققت معهم النيابة أخيرا بسبب خلاف قام بينه وبين من وكله فى رفع تظلم ضد حكم عسكرى وكان الخلاف قائما حول استحقاقه للاتعاب والملابسات المتصلة بذلك . ولا أريد أن أستعير هذا المنبر الكريم للتشهير بزميله فهو به عليم .

إلا أنه يكفينى هنا أن أذكره بالحكمة الخالدة القائلة بأن من كان بيته من زجاج فلا يرجم بيوت الناس بالحجارة .

ورحم الله أمرأ عرف قدر نفسه (تصفيق) .

(٣٤) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ السيد العوض الباز عن مشروع انشاء كورنيش بسمنود وعن إعطاء مزاد بناء قرية المهاجرين بالمحلة إلى المقاول الذى بنى منزل رئيس الوزراء بسمنود بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"جاء فى كتاب وزعه مكرم عبيد باشا أن فريد المصرى بك المقاول الذى تولى بناء منزلكم بسمنود حابته الحكومة فأعطته مزاد بناء قرية المهاجرين بالمحلة الكبرى مقابل التنازل عن قضية رفعها ضدكم بسبب تكاليف منزلكم. كذلك قال مكرم باشا فى كتابه أنكم قررتم إنشاء مشروع كورنيش لمدينة سمنود وان لكم أملاكا ستنتفع من هذا المشروع انتفاعا ماديا كبيرا .

فهل هذا صحيح؟ واذا لم يكن صحيحا فنرجو أن تفندوا ما جاء بهذا الكتاب وتبينوا لنا حقيقة الأمر" .

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

حضرات النواب المحترمين :

ذكر مكرم باشا فى عريضته وكتابه بصدد سرد ما زعمه من فضائح الاستغلال ما يأتى :

"(١) تقرر إنشاء كورنيش لسمنود ونزع ملكية حوالى ٧٦ منزلا بأسعار سخيـة من ٤ إلى ٩ جنيهات للمتر وأخذ اعتمادها من اعتماد الطوارئ . . . ومن المصادفات العجيبة فى هذا الصدد أن لرفعة رئيس الوزراء أرضا تفيد الفائدة كلها من إنشاء هذا الكورنيش العجيب ، وكان قد اشترى رفعته بعضها من وقف عبد العال بسعر ٧٠ قرشا للمتر كما بينا من قبل .

(٢) أعطى فريد افندى المصرى مقاولة إنشاء بيوت للعمال بالمحلة الكبرى بمبلغ يربى على مائة ألف جنيـه ، وكان رسو هذه المقاولة عليه محل تحقيق من وزير الأشغال فى بادئ الأمر ، ولكن ما أسرع ما انقلب الأمر من النقيض إلى النقيض ، فان الوزارة قد قررت له أخيرا مبلغا كبيرا بمثابة التعويض . . . . ومن المصادفات العجيبة هنا أيضا أن حضرته كان رفع قضية على رفعة رئيس الوزراء يطالب فيها بتكاليف بناء منزل رفعته بسمنود فتنازل عن هذه القضية وانتهت صلحا فى العهد الأخير ."

*
* *

وليس لدى ما أفند به هـذه الأكاذيب المتتالية ، والمفتريات المتعاقبة إلا أن أعلن لحضراتكم الوقائع الآتية بلا تعليق ولا تمنيق ولا تزويق .

أما عن كورنيش سمنود وعلاقته بالأرض المملوكة لى ، كما يقول صاحب الكتاب ، فإنى لا أجد أبلغ من الأوراق والوثائق الرسمية فى الرد على هـذه

المفتريات . . . فها هى ذى صورة من مذكرة أرسلها معالى زميلى عثمان محرم باشا الى سعادة وكيل وزارته يقول له فيها " تأييدا للمناقشات التى دارت بينى و بين سعادتكم وحضرة صاحب العزة مفتش تفتيش النيل عما يجب عمله لتهذيب النهر وصيانته وتجميله وسط المدن التى يمر فيها أرجو سرعة اتخاذ ما يلزم من اجراءات لبدء تنفيذ المبادئ التى قررتها فى جهات بنها وطلخا وشربين ، وتعميم تنفيذها بعد ذلك وعلى مدار سنوات فى البلاد المشابهة . إن هذه السياسة التى بدأتها مذ كنت مديرا للأعمال ثم مفتشا للرى قد بدا أثرها واضحا فى واجهة ميت غمر على النيل وما نشاهده فى شارع البحر بمدينة المنصورة .

إذن فسياسة تهذيب النيل وتجميل المدن التى يمر فيها وجعل أجزاء جسره المستطيلة متصلة بعضها ببعض ليست بنت اليوم ولا بنت عام أو عامين وإنما هى سياسة مرسومة على أساس تبين نفعه العام ، وروعيت فيه مصلحة ملايين المنتفعين من ماء النيل .

ولما كانت مدينة سمنود لاتقل عن المدن التى أشار اليها معالى وزير الأشغال فى رسالته وضرب بها المثل ، بل إنها تمتاز عنها بوجود الكوبرى الذى يصل بين مديريات الدقهلية والشرقية والغربية ، أى يربط مديريات شمال الدلتا بعضها ببعض ، وهى معدودة من المدن الكبرى التى كانت مقرا للملك فى أيام قدماء المصريين ، لما كانت سمنود مدينة هذا شأنها ، قد رأت وزارة الأشغال تنفيذا لسياستها — لاتحسينا لصقع أرض نملكها — أن تنشئ كرنيشا على النيل لتحسين مجرى النيل وجسوره ، وأرسل معالى وزيرها الى الوكيل مذكرة جاء فيها :

" أرسل لسعادتكم مع هذا شفافا مبينا عليه شارع البحر أمام سمنود تنفيذا للخطة الواجبة الاتباع أمام المدن الكبرى كما ذكرت ذلك

فى مذكراتى السابقة عن هذا الشأن . وقد تم اقتراح هذا التخطيط بمعرفة المجلس المحلى واشراف حضرة صاحب العزة مدير الغربية و بموافقتى".

تمت هذه الإجراءات التمهيدية ، وكلفت الجهات المختصة ومنها مصلحة المساحة — باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع .

و إلى حضراتكم نص مذكرة مؤرخة ١٧ مايو سنة ١٩٤٣ أى اليوم وموقع عليها من كبير مفتشى نزع الملكية بمصلحة المساحة ومراقب عام المصلحة جاء فيها :

(الخطوات التى تمت فى مشروع تعديل جسر فرع النيل الشرقى ببندر سمنود "كورنيش سمنود" تتلخص فيما يأتى :

أولا — تمت جميع الإجراءات الفنية لهذا الموضوع من حيث تحديد العقارات المطلوب نزع ملكيتها ورفعها من الطبيعة ثم عمل مسطحاتها ، وكذلك حصر محتوياتها وأوصافها تمهيدا لمعاينتها بمعرفة لجنة التثمين وتقدير أثمانها حسب حالتها الراهنة .

ثانيا — لم يبدأ للآن فى تقدير أثمان العقارات المتداخلة بهذا المشروع سواء كانت أرضا أو بناء ، و بالتبعية . . . لم تعرض أثمان على ملاكها بالكلية) .

إذن فنزع ملكية ٧٦ منزلا قدر للمتر فيها ثمن يتراوح من أربعة الى تسعة جنيهات للمتر ، قول جرىء وادعاء أقل ما يوصف به أنه ادعاء دنىء .

أما عن المصادفات العجيبة التى كررها مكرم فى عريضته حتى أصبحت محجوجة مرذولة ، من أن لرفعة رئيس الوزراء أرضا تفيد الفائدة كلها

من إنشاء هـذا الكورنيش العجيب ، فتعلموا حضراتكم أن الأرض التى يقول عنها المفترى الجرىء ليست على الطريق الذى تقرر فتحه للكورنيش (تصفيق) بل أن أملاكنا تحجبها عن هذا الطريق عدة منازل لا بد من شرائها فضلا عن شراء زوائد التنظيم التى تتخلف عنها وعن غيرها إذا أردت الانتفاع بهذا الكورنيش ككل عباد الله . وإن فى الخريطة التى خططتها وزارة الأشغال واعتمدتها رسميا عن كيفية مرور الكورنيش لدليلا ماديا ليس فى حاجة الى مناقشة ، بل هو كاف كل الكفاية لإدحاض مفتريات المختلق الجرىء . فليس ما قاله فى هـذا الباب إلا كذب رخيص ليس بالعجيب ، أن يصدر عن الكذاب المريب .

وإن نظرة فاحصة الى الخريطة التى خطط فيها هـذا المشروع لتغنينى وتغنيكم عن الإطالة فيما لا يحتمل التطويل .

أما ما يدعيه من أن فريد المصرى بك كان قد رفع علىّ قضية يطالبنى فيها بتكاليف بنـاء منزلى فى سمنود ، وتنازل عنها وانتهت صلحا فى العهد الأخير ، ويعد ذلك مصادفة عجيبة من مصادفاته التى لا عداد لها ويربطها باعطائه مقاولة انشاء بيوت للعمال بمبلغ يزيد على مائة الف جنيه الى آخر هذيانه ، فما حيلتى فى كذاب يخلق ويختلق ، ويزور ويلفق .

وانى أقرر لحضراتكم فى هذا المجلس انه لم تقع بينى وبين فريد بك المصرى منازعة ما على تكاليف بناء منزلى فى سمنود ولا على غـيره ولم ترفع منه على قضية ما لا فى هذا الشأن ولا فى غيره ..... ومن ثم لم يتنازل عن القضية الموهومة ، ولم تنته صلحا أو غضبا فى العهـد الأخير ، كما يقول الفاجر الكبير .

و إنى أتحداه أن يذكر تاريخ القضية ، والمحكمة التى رفعت إليها والموعد الذى حصل التنازل فيه ... ... فان فعل كان صادقا فى كل ما يدعيه ، وان لم يفعل — ولن يفعل فلكم وللأمة الكلمة الأخيرة فيه .

أما مقاولة انشاء بيوت العمال بالمحلة الكبرى ، فلها قصة فاستمعوا إليها حضراتكم من واقع المستندات المحفوظة فى سجلات وزارة الوقاية والتى سيتلوها على حضراتكم زميلى معالى الأستاذ مصطفى نصرت وزير الوقاية الآن — ومنها سترون أأعطيت هذه المقاولة إلى فريد بك المصرى فى عهدنا أو فى عهد غيرنا ، وهل صرف له تعويض أو لم يصرف ، وهل كانت ملاحظات معالى زميلى عثمان محرم باشا بوصفه وزيرا للوقاية منصبة على المقاول ، أم على الطريقة التى اتبعتها الوزارة السابقة ، وهل خسر المقاول من وراء هذه العملية أم كسب ؟ وهل صدق مكرم فيما سوده أم كذب ؟

والآن أرجو أن يتفضل معالى الوزير بتلاوة ما عنده من بيان .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الوقاية

جاء فى الكتاب الأسود عن هذا الموضوع ما يأتى :

" أعطى فريد افندى المصرى مقاولة إنشاء بيوت للعمال بالمحلة الكبرى بمبلغ يربى على مائة ألف جنيه وكان رسو هذه المقاولة محل تحقيق من وزير الأشغال فى بادئ الأمر ولكن ما أسرع ما انقلب الأمر من النقيض الى النقيض فان الوزارة قد قررت له أخيرا مبلغا كبيرا بمثابة التعويض.... ومن المصادفات العجيبة هنا أيضا أن حضرته كان قد رفع قضية على رفعة رئيس الوزراء يطالبه فيها بتكاليف بناء منزل رفعته بسمنود فتنازل عن هذه القضية وانتهت صلحا فى العهد الأخير . "

وحقيقة هذا الموضوع هى أن هذه العملية عهد بها الى مكتب الانشاءات الدائمة المكون من بعض موظفى مصلحة الشؤون القروية التابعة لوزارة الصحة العمومية الذين خصصوا لأعداد وتنفيذ مشروع قرى المهاجرين .

وقد أشهر المكتب العملية فى المناقصة فى أغسطس سنة ١٩٤١ على اساس اتمامها فى أربعة أشهر فقدمت عنها ستة عطاءات كان ترتيب الثلاثة الأول فيها كالاتى :

١ — محمد حسن العبد بك بمبلغ ١١٥,٥٩٣ جنيها و ١٠٠ مليم لكل الأعمال وفى نفس المدة واشترط مساعدته فى استحضار جميع الأدوات اللازمة بالفئات المحددة بالتسعيرة لكل صنف منها (و إنى أودع مكتب المجلس كتاب المقاول المرفق بعطائه المتضمن هذه البيانات) .

وهنا يلاحظ إنه لم يكن يدخل فى التسعيرة فى ذلك الوقت غير الخشب والحديد والأسمنت أما الطوب والأدوات الصحية فكانت خارج التسعيرة.

٢ — السعيد محمد وحش افندى بمبلغ ١١٨,٧٦٥ جنيها لكل الأعمال والمدة سبعة أشهر للعملية كاملة وذكر أن أسعار الحديد والخشب وضعت بفئات التسعيرة يوم تقديم العطاء واشترط الاستيلاء على الكميات اللازمة من هذين الصنفين وأضاف أن أسعار الأعمال الصحية سارية لمدة أسبوع إن لم يحدد امتدادها .

٣ — حامد فريد المصرى بك بمبلغ ١٢٤,٥٢٥ جنيها و ٩٠٥ مليمات لكل الأعمال واشترط أن تقوم المصلحة بتسهيل إيجاد الأخشاب والحديد والأسمنت اللازم لهذه العملية مع استعداده لدفع قيمتها حسب التسعيرة الجبرية .

أما بخصوص المدة المحددة لتنفيذ العملية فقد قرر أنه سيبذل كل مافى وسعه لإتمام العملية فى ميعادها المحدد (أى أربعة أشهر) إلا اذا حدثت طوارئ غير منظورة وقت التعاقد بسبب عدم وجود المهمات المشار إليها فى ميعادها المناسب أو غير ذلك من الطوارئ التى لم تكن فى الحسبان فالميعاد يتعدل طبقا للحالة الطارئة .

وقد أودعنا مكتب المجلس كتاب المقاول المرفق بعطائه والمتضمن هذه التحفظات) .

وقد أوصى مدير مكتب الانشاءات الدائمة على كشف تفريغ العطاءات بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٤١ بقبول عطاء فريد المصرى بك بشرط أن يصحح قيمة البند رقم ٢٢ عن الأخشاب بجعل فئته ٧٠٠ مليم فقط بحيث يصبح العطاء ١٢١,٥٢٥ جنيها و٩٠٥ مليمات وأشار باستبعاد العطاءين الآخرين لأسباب ذكرها فى اشارته على كشف التفريغ الذى أودع صورة منه مكتب المجلس .

وبتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٤١ اعتمد وزير الوقاية الأسبق — بناء على هذه الأسباب اسناد العملية الى فريد بك المصرى الذى أخطر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٤١ بقبول عطائه على أساس توصية مكتب الانشاءات على أن يبدأ العمل من ١٠ منه ويتمه فى أربعة أشهر .

وعلى اثر ذلك شكا محمد حسن العبد بك بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ الى كل من دولة رئيس مجلس الوزراء السابق ووزير الوقاية الأسبق فأحيلت هذه الشكاوى على مكتب الانشاءات الدائمة الذى أوضح بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ تبريرا لرسو العطاء على فريد بك المصرى — أنه وإن كان عطاء العبد بك هو الأقل الا أن اشتراطه مساعدة الحكومة فى الحصول على الأدوات اللازمة للعملية بالفئات المحددة بالتسعيرة لكل صنف هو شرط يخلى المقاول من مسئولية التأخير فى العمل (أى الزمن) وهو أهم عامل فى هذه العملية ، يضاف الى ذلك أنه من الجائز زيادة تسعيرة المواد وعندئذ يطالب المقاول بزيادة الفئات ، لهذا قد رئى عدم اسناد العمل إليه وبناء على ذلك حفظت الشكوى بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤١

وقد حدثت هذه التصرفات جميعها فى عهد الوزارة السابقة كما هو واضح مما تقدم .

وبإنعام النظر فى التحفظات التى أبداها مقدمو العطاءات المشار اليها ومقارنتها ببعضها يتبين أنه لم يكن هناك فى واقع الأمر فارق يدعو لاستبعاد العطاء الأقل استنادا للأسباب التى ذكرت تبريرا له .

وعند ما تولت الحكم الوزارة الحاضرة وصلت إلى معالى عثمان محرم باشا وزير الأشغال والوقاية وقتئذ شكوى من تصرفات مكتب الإنشاءات فى هذه العملية وبناء على ذلك طلب معاليه جميع الملفات والعطاءات والأوراق المتعلقة بها وبعد أن اطلع عليها أبدى بشأنها بعض ملاحظات يتلخص أهم ما تناولته مما يتصل بهذا الموضوع فى ما يأتى :

أولا — أن الأسباب التى استبعد من أجلها عطاء محمد حسن العبد بك موجودة فى عطاء فريد بك المصرى الذى أوصى عليه مدير مكتب الإنشاءات الدائمة .

ثانيا — عدم اشتراك قسم حسابات الوقاية فى فحص المناقصة وتفريغ كشف العطاءات ، بل تركت كلها لمكتب الإنشاءات .

وقد طلب معاليه الوقوف على أسباب هذه الاجراءات ومعرفة مبرراتها كما طلب وجوب تقوية الادارة الحسابية بالوزارة وأن تتبع فى نظمها القواعد المتبعة بوزارة الأشغال لضمان إنجاز الأعمال بالسرعة المطلوبة وبدون خطأ .

ومما تقدم يتضح أن ملاحظات معالى وزير الأشغال والوقاية لم تكن تتصل بسير العملية أو بسحبها من المقاول وانما كانت تنصب على الاجراءات المصلحية الداخلية التى اتبعت عند التوصية بهذه المناقصة فى عهد الوزارة السابقة .

فلما أسندت الى وزارة الوقاية فى منتصف شهر مايو سنة ١٩٤٢ عملت على تلافى النقص الذى أشار اليه معالى عثمان محرم باشا

أما عن العملية نفسها فكان من الطبيعى أن تستمر فى طريق التنفيذ بعد أن ارتبطت الحكومة السابقة مع المقاول و بعد أن قطع التنفيذ شوطا بعيدا ولم يكن من المستطاع بعد أن تم الارتباط تلافى ماوقع من الإجراءات الخاصة بإسناد هذه العملية والتعاقد عليها .

أما ما جاء بالكتاب الأسود عن التعويض المزعوم فحقيقة الواقع فيه ما يأتى :

صدر الأمر للمقاول فى ١٩٤١/٩/٧ على أن يبدأ العمل فى ١٩٤١/٩/١٠ ويتمه فى أربعة أشهر كنص الشروط ولكن لما كانت هذه القرية تبنى باشتراك الحكومة مع شركة مصر للغزل والنسج لاستعمالها فى أغراض الهجرة الآن ثم تخصيصها لسكنى عمال الشركة بعد الحرب ، ولأن الشركة بعد أن صدر الأمر للمقاول بالعمل طلبت إدخال تعديلات رئيسية تكفلت بتكاليفها سواء فى موقع القرية أو فى مساحتها أو فى تصميم بعض أجزائها أو تغيير فى بعض المواد ليتفق كل ذلك مع أغراض التخصيص المشار اليها ، فقد ترتب على كل ذلك تأخير فى البدء فى العمل و بطء فيه لأسباب لاترجع كلها لتصرفات المقاول مما حمله على أن يتقدم فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ مطالبا بتعويض مستندا فى ذلك إلى الأسباب الآتية :

١ — تأخير الوزارة السابقة فى تسليم الرسومات التنفيذية لإمكان البدء فى العمل فى الموعد المحدّد له فى الأمر .

٢ — تعديل الموقع نظرا لما رأته شركة مصر للغزل والنسج من التوسع فى المساحات المخصصة للقرية .

٣ — التفكير فى تغيير بعض المواد الأولية ثم العدول عن ذلك .

٤ — عدم تمكين المقاول من الحصول على الحديد والخشب والأسمنت فى الوقت المناسب .

٥ — ارتفاع أثمان المهمات ومصاريف النقل وأجور العمال .

وقد أخذت الوزارة فى بحث هذا الطلب ودراسة الأسباب التى استند إليها المقاول ورجعت إلى قسم القضايا فيما هو من خصائصه فأفتى بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٤٣ بأن سياسة الحكومة التى أقرتها لجنة القضايا ووزارة المالية وجرت عليها الوزارات المختلفة فى تسوية هذه المسائل منذ قيام

الحرب وتصاعد الأسعار — هذه السياسة قد جرت على تعويض المقاولين بما يجعل أعباء العقود محتملة فلا ينفرد المقاول بالخسارة وحده، بل تشاطر الوزارة فى قدر منها يعيد إلى عقد المقاول توازنه .

وأشار القسم بالنسبة لدعوى المقاول الخاصة بعدم تمكينه من الحصول على الحديد والخشب والأسمنت فى الوقت المناسب بالسعر الجبرى المقرر الى " ان المقاول كان معذورا فيما فهمه من صيغة التحفظ الذى أرفق به عطاءه لأن سعى الوزارة أو وساطتها لتمكينه من المواد التى يتعذر وجودها فى السوق بالسعر المناسب لا يمكن أن يؤخذ على أنه سعى ووساطة عادية، وإنما يغلب فى تقدير المقاول أن يكون سعيا ووساطة مما تملكه الحكومة من وسائل الاستيلاء بسعر التسعيرة ، ويكون معذورا كذلك اذا رتب فئات عطائه على هذا التقدير وأشار القسم الى رأيه فى أن يلحظ فى تقدير التعويض عن الحديد والخشب والأسمنت هذه الاعتبارات جميعها . "

هذه هى الأسباب التى استند اليها المقاول فى طلب التعويض ورأى قسم القضايا فيها ومع ذلك فلا تزال موضع الدراسة والفحص الدقيق ولم تصل الوزارة الى راى نهائى فيها الى الآن ، كما انها بالطبع لم تصرف أى تعويض للمقاول .

ويظهر بكل جلاء مما تقدم :

أولا — أن التصرفات الخاصة باسناد هذه العملية للمقاول فريد بك المصرى وقعت جميعها فى عهد الوزارة السابقة .

ثانيا — أن ملاحظات معالى عثمان محرم باشا وزير الأشغال والوقاية ، وهى مثبتة فى مذكرة مؤرخة ٤ مايو سنة ١٩٤٢ (أودعها بمكتب المجلس)، لم تكن ترمى إلى اتخاذ أى إجراء استثنائى ضد المقاول أو سحب العمل منه حتى يمكن أن يقال إن اتجاه الوزارة نحو هذا المقاول قد انقلب من النقيض إلى النقيض كما يدعى صاحب الكتاب الكاذب، وإنما كانت تلك الملاحظات

تشير إلى نقص فى الإجراءات المصلحية الداخلية التى مرت بها هذه المناقصة فى عهد الوزارة السابقة (أى وزارة دولة حسين سرى باشا) .

ثالثا — أن بحث الوزارة الحاضرة لطلبات المقاول وهى لاتزال موضع الدراسة يجرى طبقا للمعاملة العادية التى يعامل بها غيره من المقاولين الذين تصادفهم ظروف مشابهة وهى مستندة إلى رأى لجنة قضايا الحكومة والقواعد التى وضعتها فى هذا الشأن واتبعت بالنسبة لجميع المقاولين الذين ارتبطوا مع الحكومة وتأثرت عقودهم بظروف الحرب الحاضرة . و بالفعل فإن الوزارة تنظر الآن فى شكاوى عدد من مقاولى القرى الأخرى والمخابىء العامة لتنظر فى تعويضهم عن بعض خسائرهم الحقيقية تمشيا مع المبدأ المتقدم .

و إذن فان فريد بك المصرى لم يعامل من هذه الوزارة معاملة استثنائية فلا هى التى بحثت عطاءه ، ولا هى التى أسندت اليه العملية ، ولا هى التى اتخذت نحوه اجراءات ثم عدلت عنها ، ولا هى التى عوضته ، إذ لا يزال أمر التعويض قيد البحث بالوزارة . فأين كل هذا مما يدعيه صاحب الكتاب الأسود الذى يعلم هذه الوقائع تمام العلم و إنما يأبى عليه حقده إلا أن يشوه حقائقها و يقلب أوضاعها إمعانا فى تضليله و إطفاء لجذوة غليله . (تصفيق)

كلمة أخرى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

لعل حضراتكم بعد أن تلى عليكم هذا ، لستم فى حاجة إلى أن أدلكم على مبلغ افتراء المفترى ، وادعاء المتجنى المدّعى ، ولكنى أتلو عليكم بعض فقرات من خطاب وصل إلىّ فى أوّل مايو الحالى من المقاول فريد المصرى بك قال ... ...

" تعلمون رفعتكم و يعلم الجميع ، أنه لم يحصل بينى و بينكم أى خلاف فى مقاولة بناء سرايكم بسمنود ، لا فى أثناء عملية البناء ولا بعد انتهائها ، ولا فى أثناء المحاسبة ولا بعدها ، وأنكم سدّدتم لى جميع مطلوبى ، ولم يبق لى إلا القسط الأخير المستحق سداده فى أبريل سنة ١٩٤٤ ، ومن ثم لم

يحصل أنى رفعت دعوى على رفعتكم أطالبكم فيها بتكاليف بناء السراى ، حتى ولا شرعت فى رفع دعوى على رفعتكم لأى سبب كان ، ولم يكن إذن لتقرير وزارة الوقاية مبلغا لى كتعويض عن عملية مقاولة قرية المهاجرين والعمال بالمحلة الكبرى أية صلة بتكاليف بناء سراى سمنود ، مع ملاحظة أن بناء سراى رفعتكم قد انتهى العمل منه والمحاسبة على تكاليفه فى أبريل سنة ١٩٤١

أما مقاولة بناء المستعمرة فقد رسا عطاؤها على بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤١ فلا ارتباط اذن بين المشروعين ولا صلة بين العملين فضلا عن أن ذلك جميعه قد تم فى عهد وزارة صاحب الدولة حسين سرى باشا قبل أن تسند لرفعتكم مقاليد الحكم .

وبعد أن سرد تفصيلات النزاع الواقع بينه وبين وزارة الوقاية قال ... "ويؤسفنى أن أقرر أنه حتى الآن لم يصرف الينا التعويض الذى طالبنا به مع فداحة الخسائر التى ألمت بنا ولا نزال نسير بالعمل على أكمل وجه ... ..."

هذا هو بعض ما جاء بكتاب المقاول خاصا بالقضية ومقاولة قرية المهاجرين ، وقد اكتفيت بأن اسرد عليكم الوقائع لأنها غنية عن كل تخريج أو تعليق .

حضرات النواب المحترمين .

الآن وقد سردت عليكم تفاصيل هذا الادعاء وملابساته ، وفندت بالدلائل المادية كذب الكذاب ومفترياته ، فماذا عساى أن اقول فى مخلوق أصبحتم الآن أعلم به منى ، فلا أزيدكم عنه علما ... ... وانتهى من الأفق السياسى ، فأصبح لا يقيم أحد له وزنا ... ... وعما قريب ستسمعون حديث انتهائه من الوجود الانسانى ، فلا يدرى هل هو من بين أهل القصور ، أو من سكان القبور ! ! !

قتل المسكين جحوده ، وقضى عليه كنوده ، فقال .....

على وعلى أعدائى يارب .....

ولكن الله لم يستجب له ، فنزلت الصاعقة عليه وحده ، وهدت كيانه وحده ، وسلم من عاداهم لأنهم أصدقاء الملايين ، وأحباء المصريين ، وبينهم وبين ربهم ومواطنيهم صلات العارفين ، ورابطة المخلصين .

أما هو فقد أصبح معزولا ، مرذولا ، لايملك لنفسه نفعا ، ولا يستطيع لمكروهه دفعا ..... يرثى له حتى الشامتون فيه ، ويتحسر عليه حتى الساخرون منه ..... لم يبق منه الا نفس خافت ، وعقلية تفكيرها باهت .....

ترثى له أعداؤه رحمة ياويح من يرثى له الشامت

أصبح عبرة لمن يعتبر ، فهل من مدكر ؟ ! !

" وأملى لهم ان كيدى متين " صدق الله العظيم .

(تصفيق حاد) .

تعليق حضرة السائل المحترم

حضرات النواب المحترمين : عندما تقدّمت بهذا السؤال لم أقصد أن أسأل النحاس باشا دليلا على نزاهته ، فهى حقيقة مقررة لاينشئها اتضاح كذب التهمة أو كذب المتهم ، وإنما الاستقامة والنزاهة والأمانة ، صفات سعت إلى مصطفى النحاس منذ نشأته ، فاندمجت فيه واندمج فيها ، فكانت جزءا من تكوينه لا ينفصل . (تصفيق) .

وما قصدت أيضا أن أظهر الناس على صفحة من حملة الأكاذيب هذه ، فقد انتهى الناس إلى أنها كذب فى تفصيلها وجملتها ، وانعقد الإجماع على أن الدافع لها هو الحقد — وما أقساه من مرض . إنما قصدت بسؤالى أن يعلم الناس كيف تبلغ الجرأة بالمرء إذا تملكه الحقد أن يدعى غير الواقع وينسب للناس ما هو غير صحيح ، وأن يزعم أن كل ما ذكر من وقائع قد تم فى عهد اشترك فيه من أول الأمر ، وظل يرقبه بعد خروجه عليه ، بينما تقطع كل الأدلة فى أن ما ذكر من وقائع قدتم والنحاس باشا بعيد عن الحكم منقطع الصلة بالسلطة .

وأعتقد أن لا محل للاسترسال فى التعليق ، فغدا ستناقش هذه المسائل بالتفصيل وسنقول فيها كلمتنا (تصفيق) .

(٣٥) سؤال حضرة النائب المحترم السيد عبد المجيد الرمالى عن الإنعام برتب ونياشين على أغنياء المتبرعين لمشروع البر بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

"جاء فى الكتاب الذى وزعه مكرم عبيد باشا فى أكثر من موضع أن مشروع البر قصد من ورائه فرض ضرائب غير رسمية والانعام برتب ونياشين على أغنياء المتبرعين ومكافأة الذين اشتغلوا فيه من الموظفين . كما أشير إشارات غير مستحسنة يشتم من ورائها بعض الشك فى هذا المشروع الخيرى .

فنرجو من رفعتكم أن تبينوا لنا هذه المسألة بما يجلو وجه الحق فيها" .

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

"مشروع البر"

حضرات النواب المحترمين :

لم يتورع مكرم عبيد باشا فيما سوّد من صفحاته ، واختلق من أكاذيبه وترهاته ، لتسوىء سمعة مصطفى النحاس وآله ، وهدم الوفد والوزارة أن ينال بإصبع الشر مجال الخير ، وبلسان السوء روح البر ، وقد أعوزه اختلاق البرهان والدليل ، فلجأ هذه المرة إلى الغمز واللمز والتضليل .

فهنا وهناك فى كراسة تدجيله وأباطيله ، اشارات عابرة غادرة ، يقول فى بعضها إن مشروع البر لم يقصد به إلا فتح الباب ، لخلع الرتب على الأحباب والأصحاب ، ويقول فى مواضع أخرى إن السر فى ترقية بعض الموظفين ، إنما يرجع لما اضطلعوا به من أعباء فى أمانة صندوق اسبوع البر ، أو ما برهنوا عنه من كفاية استثنائية فى مراجعة حساباته وأن لمثلهم شرع الاستثناء فوق الاستثناء

وهكذا لم يتق الله ، فيما قصدنا به وجه الله ، ولم يتورع فى ظلام ما ابتلى به من حقد وشنآن ، أن يتجرد حتى من حب فعل الخير لبنى الانسان .

لقد نبتت فكرة أسبوع البر عند السيدة حرمى فى أوائل قيام الوزارة سنة ١٩٤٢ بمناسبة عيد الجلوس الملكى وصادفت لدينا قبولا ، إذ رأينا أن وزارة الشعب كعهدها على الدوام جديرة بألا تقصر جهودها فى خدمة الشعب على الميدان الحكومى ، وأن من واجبها أن تدعو القادرين والموسرين أجانب ومصريين إلى المساهمة فى عمل خيرى كبير ، يبقى ذكره ، ويدوم أثره ، ليخفف عن الطبقات الفقيرة ، بعض ما تقاسيه من شظف العيش وشدائد الحياة.

ومع استطاعتنا جعل ذلك المشروع وفديا لحما ودما ، فاننا لم نشأ كما لن نشاء ، أن نلبس الخير لباس الحزبية ، أو رداء الجنسية . فدعونا لرعايته ، ووضع خطته والاشراف على جمع تبرعاته و إقامة حفلاته ، لجنة تمهيدية من كرائم السيدات وأفاضل الرجال ، فكان فيها من السيدات حضرات صاحبات العصمة حرم مصطفى النحاس باشا ، والليدى لمبسون ، ومدام كوتسيكا ، ومدام قطاوى باشا ، ومدام الفريد ليان ، وحرم عبود باشا ، وحرم يوسف صيدناوى باشا ، ومن الرجال مصطفى النحاس باشا ، وأمين عثمان باشا ، وفؤاد سراج الدين باشا ، والدكتور عبد الواحد الوكيل بك ، وحافظ عفيفى باشا ، وأحمد عبود باشا ، والفريد ليان بك ، ومحمد السيد شاهين باشا ، وأحمد كامل باشا ، وعبد الخالق حسونه بك .

وقد رحب حضراتهم جميعا بفكرة هذا البر متهللين متحمسين واتفقت الآراء على السبل التى تتبع للحصول على موارد هذا المقصد الانسانى الجليل ، وكانت تلك السبل هى ما يأتى :

(١) جمع التبرعات والاشتراكات .

(٢) توزيع طوابع باسم قرش البر .

(٣) إقامة حفلات تمثيلية وسينمائية وحفلات شاى بتذاكر ذات قيمة.

(٤) بيع شارات وأزهار .

ألفت لتنفيذ هذا البرنامج لجان فرعية إحداها فى القاهرة والأخرى بالاسكندرية وثالثة فى بورسعيد. وما إن تمت الاستعدادات و بدأت هذه الحركة المباركة فى يوم ٦ مايو سنة ١٩٤٢ حتى أقبل على المساهمة فيها سكان

مصر أجمعون ، مصريون وغير مصريين ، موظفون وغير موظفين ، تحدوهم جميعا روح من التعاون الاجتماعى امتاز بها والحمد لله عهد وزارة الشعب أكثر من سواها ، بدليل ما وصل اليه مشروع ذلك البر من نجاح ، وما أقبل عليه الأغنياء من تبرعات كبيرة لمشروعات نافعة أخرى كالمجموعات الصحية القروية والمطاعم الشعبية وسواها .

ولما أن رأينا نجاح أسبوع البر منذ ولادته ، ومستهل طلعته ، ككل عمل سداه الرأفة ، ولحمته العطف والاخلاص ، قررنا أن يمتد ويطول حتى بلغ الأسبوع شهرا ثم شهرين ، وحتى بلغت موارده الصافية فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ مبلغ ٩٨٠٤١ جنيها و ١٤٤ مليما أودع فى البنك ماعدا جنيها و٥٦ مليما فى الصندوق - بل لقد زادت بعد ذلك المتحصلات الى ٩٨,٨٧٠ جنيها ثم الى ١٠٠,٥٣٩ جنيها و ٥٢٧ مليما ثم زادت بعد ذلك الى ١٠١,٧٥٠ جنيها ٤٠٦ مليمات وهو رصيد حساب مشروع البر الى ١٥ أبريل سنة ١٩٤٣ طبقا لسجلات بنك مصر بالقاهرة الذى أودعت فيه تلك الأموال من أول الأمر وفوق ذلك ٥٨٤ جنيها و ٣٤٠ مليما قيمة المصروفات التى صرفت على المطبوعات والحفلات وسواها .

غير أنه لم تكد تظهر بوادر نجاح تلك الفكرة الانسانية السامية ، واقبال جميع الطبقات عليها حتى روّع من نجاحها الحاقدون والحاسدون ، وصعق منها المرجفون والدساسون . ولكن لا عجب فكيف ترضى نفوسهم ، أو تطمئن قلوبهم الى عمل خالد جليل كهذا العمل ، تدعو اليه حكومة الشعب ويقوم به مصطفى النحاس وحرم مصطفى النحاس (تصفيق) .

وكيف تهدأ ثائرتهم لنجاحه نجاحا ماديا وأدبيا منقطع النظير ، وهم الذين يتشدقون بانقطاع الصلة بين الوفد ومن يسمونهم أصحاب المصالح الحقيقية ، بل بين الوفد والأمة جميعا ، ويرمونه بالعجز والتقصير فى أعماله ، حكومية كانت أو شعبية .

إذن فلتنطلق الألسنة الكاذبة ، ولتتحرك حزازات الصدور الموغرة ، بالافتراء والادعاء والدس فى الظلام ، وكيل التهم جزافا ذات اليمين وذات

الشمال ، فمن قائل إن هناك عزبة اشتريت من ذلك المال الحرام ، أو أن عمارة كبرى تنشأ فى طريق الأهرام ، وغير ذلك مما أبرئ نفسى عن تكراره ، وارتفع بالآذان عن سماعه .

وهى شنشنة عرفناها من خصومنا السياسيين ، اختصونا بها دون سوانا من المصريين يحاولون بها بين حين وحين ، التشكيك فى ذمتنا ، وهم فى ذلك ، علم الله ، من المفترين الخاسرين ، يأخذ علينا المدعى فى كتاب أباطيله أننا فكرنا فى مطالبة الأغنياء بالتبرع بمبالغ كبيرة وانتهاز الفرصة لالتماس الانعام عليهم بالباشوية أو الرتب التى يستحقونها ، ويتهمنا كذلك بأننا فرضنا ضرائب غير رسمية على الأهلين باسم مشروع البر ، فبالله انظروا إلى أى مدى سخيف من التعنت انحط هذا الجاحد لوطنه ، المتنكر لانسانيته فى سبيل غوايته .

نعم لقد فكرنا فى أن نلتمس الانعام على كرماء المحسنين لأسبوع البر وأى عيب أو ضير فى ذلك التفكير ، وقد تفضل من قبل جلالة الملك فاروق فأنعم بمثل تلك الألقاب على المحسنين فى مشروع مكافحة الحفاء وغيره من المناسبات الكريمة التى قصد بها إلى خير الطبقات العاملة الفقيرة فى البلاد . بل أى عجب فى ذلك ومثل تلك الانعامات كانت ولا تزال من خير تقاليد الأسرة العلوية من عهد محمد على إلى اسماعيل إلى فؤاد إلى جلالة الملك فاروق ، كما هى من تقاليد الملوك والحكومات فى مختلف الأمم من أقدم العصور .

وكذلك أى عيب هناك فى أن تساهم هذه الحكومة وأى حكومة أخرى ، فى حركة الخير ، بأن تسمح بعرض تذاكر التبرعات والاشتراكات والحفلات ، وطوابع البر والشارات فى كل مكان حكومى ، أو غير حكومى فى العاصمة أو المدن أو الأقاليم ، أو تسمح بدعوة رواد الملاهى والمسافرين بالسكك الحديدية لدفع ملاليم فوق تذاكرهم دون ضغط أو إجبار . ألم يكن هذا أمرا سبق له مثيل بل مائة مثيل ، لأعمال برسابقة باهرة لجمعية الهلال الأحمر التى كونت لها مالا كثيرا من ملاليم جباها لها أصحاب الملاهى ،

وبجمعية المواساة بالاسكندرية التى كانت تباع تذاكر يانصيبها فى شبابيك مصلحة البريد ومصلحة السكك الحديدية ، وكالجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية العروة الوثقى وسواها وسواها من الجمعيات النافعة التى ما كانت لتنشأ أو تعيش لولا مساعدة الحكومة وتشجيعها بهذه الصفة وسواها .

وها أنتم أولاء ترون حضراتكم مشروع يوم المستشفيات كيف يطوف المتطوعون به على دور الحكومة وفى الطرقات فيحصلون التبرع له من كل من يصادفون .

إن العيب الحقيق هو أن تتقاعس الحكومة عن مثل هذه المساعدة الأدبية فى مثل تلك الظروف ، ولكنه الحقد قد جعل صاحب العريضة والكتاب ومن على شاكلته يرون فى الخير شرا وفى النور ظلاما ، بل يتوهمون القذى فى عين جارهم ، ولا يرون الخشبة فى عيونهم وأماقيهم .

فلندعهم إذن فى غيظهم يضلون ، وفى ضلالتهم يعمهون ، ولنعد إلى إيرادات أسبوع البر ومصروفاته ونظمه وأعماله .

حرصت اللجنة من مبدأ الأمر على أن تفتح لاسبوع البر حسابا جاريا فى أحد المصارف المالية وهو بنك مصر بالقاهرة وأن تودع فيه أولا فأولا التبرعات وما يجمع من أموال الحفلات وغيرها من الموارد التى قررتها اللجنة التمهيدية .

واختارت اللجنة لها سكرتيرا عاما هو حضرة صاحب المعالى أمين عثمان باشا للاشراف على حركة الموارد المشار إليها يساعده فى ذلك حضرتا جورج دومانى بك ، والأستاذ عبد المقصود حمزة .

وحينما قفلت حسابات المشروع فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ دعت اللجنة لمراجعة الحسابات والمستندات أحد المحاسبين القانونيين وهو المستر ر . ا . مور أحد شركاء الهيئة الحسابية المسماة برايس ووترهاوس بيت وشركاهم ،

فراجع تلك الحسابات ومستنداتها وقدم فى ٣ أغسطس سنة ١٩٤٢ التقرير الآتى تعريبه :

"حضرات أصحاب المعالى والسعادة رئيسة وأعضاء لجنة أسبوع البر بالقاهرة.

قد فحصت البيانات المرفقة عن إيرادات أسبوع البر فى المدة المنتهية فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ كما فحصت المستندات والإيصالات المتعلقة بذلك وكذلك البيان الممضى الذى وصلنا من رئيس لجنة الاسكندرية .

وقد تأكدت شخصيا من أن الرصيد الصافى وهو ٩٨٠٤١ جنيها و ٩٤٤ مليما مودع فعلا فى بنك مصر كما تبينت من صحة التذاكر والطوابع الباقية فى أيدى الموزعين حتى ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ وتبلغ قيمتها ٢٦٤٣ جنيها .

وانى أشهد بأن البيانات المرفقة تبين بحق وصدق خلاصة إيرادات أسبوع البر الى نهاية ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ " .

٣ أغسطس سنة ١٩٤٢

الامضاء ر . ا . مور
مراقب فخرى ومحاسب قانونى

وفى الوقت نفسه قدم حضرة الأستاذ عبد المقصود حمزة تقريرا نصه كالآتى :

"الى حضرة صاحبة العصمة رئيسة لجنة أسبوع البر

والى حضرات الأعضاء المحترمين

فحصت البيان الحسابى الموضح أعلاه عن المدة المنتهية فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ مستقلا عن المستر ا . مور وخلصت من فحصه الى نفس النتيجة التى وصل اليها جنابه من حيث صحة الحسابات وصدقها . وهـذه شهادة منى بذلك " .

٣ أغسطس سنة ١٩٤٢ امضاء : عبد المقصود حمزة"
محاسب قانونى

وبعد أن قدم المحاسبان القانونيان المشار اليهما تقريريهما أعلنت حضرة صاحبة العصمة رئيسة لجنة مشروع البر البيان الآتى فى الصحف بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٤٢

" حرم مصطفى النحاس باشا رئيسة لجنة مشروع البر ، يسرها أن تعلن أن عملية جمع التبرعات للمشروع قد انتهت وقام بفحصها حضرتا المستر ر . ا . مور المحاسب القانونى بمكتب برايس ووترهوس وبيت وشركاهم ، والأستاذ عبد المقصود حمزة المحاسب القانونى بوزارة المالية كل منهما على حدة . وبعد أن استوثقا من المبالغ المودعة فى بنك مصر لحساب المشروع وقارناها بالمستندات الموجودة تحت يد اللجنة قدم كل منهما تقريرا منفصلا مؤيدا لصحة الحساب .

ورئيسة اللجنة تنتهز هذه الفرصة وتقدم وافر شكرها إلى جميع حضرات أعضاء اللجنة الذين عاونوها معاونة قيمة فى القيام بهذا المشروع الخيرى الجليل وكان للمشقة التى تكبدوها والمجهودات التى بذلوها اكبر فضل فيما صادفه من النجاح والتوفيق ، كما تقدم شكرها الجزيل إلى جميع حضرات المتبرعين الكرام على كبير عطفهم ، وكريم اريحيتهم ، وعظيم برهم بالفقراء المعوزين وتدعو الله أن يجزى الكل عن الانسانية خير الجزاء .

هذا وقد بلغ المتحصل حتى الآن ٩٨,٨٧٠ جنيها ، وهو كما سبق البيان مودع ببنك مصر باسم مشروع البر . وقد رأت رئيسة اللجنة تكوين لجنة خاصة لفحص المقترحات المختلفة التى قدمت أو تقدم لاستخدام هذا المبلغ واختيار أصلحها للتنفيذ فى القاهرة وفى الاسكندرية وغيرهما والاشراف على تنفيذه والصرف عليه من المبلغ المذكور .

وقد قبل عضوية هذه اللجنة كل من حضرات أصحاب المعالى والسعادة والعزة ، الليدى لا مبسون ، مدام جوزيف صيدناوى باشا ، عبد الواحد الوكيل بك ، أمين عثمان باشا ، حافظ عفيفى باشا ، محمد السيد شاهين باشا ، عبد الخالق حسونه بك ، أحمد كامل باشا ، أحمد عبود باشا ، محمد أحمد فرغلى باشا ، المسيو كوتسيكا ، صبحى بك الشوربجى ، محمد حسن الشامى بك ، جورج دومانى بك ، الأستاذ عبد المقصود حمزه .

واختاروا من بينهم حضرة صاحب المعالى أمين عثمان باشا سكرتيرا وحضرة صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا أمينا للصندوق ، وحضرة الأستاذ عبد المقصود حمزة مراقبا للحسابات .

وقد أخطر حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا بنك مصر بذلك و بأن يكون المبلغ المودع تحت تصرف هذه اللجنة ، على أن تكون شيكات وأوامر الصرف موقعا عليها من رئيسة اللجنة ومن أمين الصندوق ومراقب الحسابات ومؤشرا عليها بالاعتماد بتوقيع مقامه الرفيع" .

ولم تكتف اللجنة فى حرصها على سلامة أسبوع البر من كل تهمة أو عيب بهذه المراجعة القانونية بل أنها قامت فى شهر أغسطس سنة ١٩٤٢ بنشر تفاصيل الحساب الختامى وتقريرى المستر مور والأستاذ عبد المقصود حمزة المشار اليهما فى الصحف عامة عربية وأجنبية بل نشرت كذلك قوائم كاملة بأسماء المتبرعين الذين لم يأخذوا تذاكر اشتراكات أو حفلات واحدا واحدا مع ذكر المبالغ التى تبرع بها كل من حضراتهم ، وقدمت اللجنة ذلك بنداء فى الصحف من رئيسة أسبوع البر فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٢ ، هذا نصه :

"حرم مصطفى النحاس باشا رئيسة لجنة أسبوع البر بعد أن أعجزها المصاب الفادح (تشير إلى وفاة المغفور له والدها) فترة عن إصدار بياناتها الخاصة بالمشروع تتشرف بأن تعلن أنها ستنشر يوم الخميس الموافق ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٢ فى جميع الجرائد العربية والافرنجية التقريرين المقدمين من حضرتى المحاسبين القانونيين المستر أ . مور ، والأستاذ عبد المقصود حمزة عن حساب المشروع لغاية ٢٠ يولية سنة ١٩٤٢ مضافا إليهما ما جدّ من الحساب لغاية يوم النشر ومشفوعين بأسماء جميع حضرات المتبرعين للمشروع فى جميع نواحى البلاد .

وهى ترجو إذا رأى أحد حضراتهم أن اسمه لم يظهر فى القائمة أن يبادر إلى إبلاغ ذلك لحضرة صاحب المعالى أمين عثمان باشا سكرتير اللجنة بعنوانه بديوان رياسة مجلس الوزراء للتحقق من الأمر وإصلاح الخطأ إن كان .

هذا وستدعى اللجنة التنفيذية التى سبق الاعلان عنها عقب ذلك مباشرة للقيام بمهمتها " .

وقد وردت خطابات بعد ذلك من عشرين شخصا فقط لم يقرءوا أسماءهم بين مئات المتبرعين ، ومن أولئك العشرين تسعة من الاسكندرية تبرعوا بمبلغ ٨٠٠ جنيه واتضح وجود تبرعاتهم فى البنك وأن سبب عدم ذكر أسمائهم كان لعدم استيفائها فى نشرة التبرعات الأولى والثانية المرسلة من لجنة الاسكندرية ، و ١١ من جهات أخرى جملة تبرعاتهم ١٩٩ جنيها و ٩٠٠ مليم وجد أن ستة منهم تبرعوا بتذاكر اشتراك أو حفلات مقدارها ٥٧ جنيها وثلاثة تبرعوا بمبلغ ٦٧ جنيها و ٩٠٠ مليم وسقطت أسماؤهم سهوا مع وجود المبالغ فى البنك وواحد لم يذكر اسمه لأن الشيك الذى كتبه بمبلغ ٢٠ جنيها لم يقبض وواحد بمبلغ ٢٠ جنيها نشر التبرع تحت اسم الشركة المتبرعة دون اسم أصحابها وواحد بمبلغ ٣٥ جنيها نشر التبرع باسم تلاميذ بدلا من كلمة معلمين فى المدارس .

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ دعيت اللجنة التنفيذية لعقد أول جلسة لها للنظر فى حالة المشروع من الوجهة المالية وما تقترحه من وجوه البر التى توجه لها تلك الأموال . وفى تلك الجلسة قدم حضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا أمين الصندوق بيانا عن مالية المشروع إلى أول سبتمبر سنة ١٩٤٢ . وقررت الهيئة بعد مناقشة عامة أن تشكل لجنة فرعية من حضرات أصحاب المعالى والسعادة والعزة : أمين عثمان باشا ، الدكتور عبد الواحد الوكيل بك ، محمد السيد شاهين باشا ، عبد الخالق حسونه بك ، أحمد كامل باشا ، أحمد عبود باشا ، جناب المسيو تيودور كوتسيكا وذلك لبحث الاقتراحات العديدة التى قدمت من الهيئات المختلفة والأفراد وكذلك من أعضاء اللجنة التنفيذية لاختيار أصلحها للتنفيذ .

وقد قامت تلك اللجنة الفرعية بدراسة وافية وقدمت تقريرا مستفيضا باقتراحاتها النهائية فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ واعتمد هذا التقرير فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٣ وتقرر فيه ما يأتى :

(أولا) أن توجه أموال أسبوع البر الى خدمة الطفولة من الوجهات الصحية والاجتماعية والخلقية والمهنية بين الطبقات العاملة والفقيرة فى المدن على أن يشمل ذلك الطفولة فى مختلف أدوارها .

(ثانيا) أن تنشأ لذلك الغرض ١٦ مؤسسة منها ٧ دور لكفالة الطفل، أربعة فى القاهرة و ٢ باسكندرية و ١ ببور سعيد و ٧ مبرات اجتماعية للصبيان ٤ بالقاهرة و ٢ باسكندرية و ١ بطنطا ، وداران لكفالة الفتيات إحداهما بالقاهرة والأخرى بالاسكندرية .

(ثالثا) أن يخصص من أموال أسبوع البر مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه للاستغلال بشراء أطيان زراعية من الحكومة توقف للانفاق على المشروعات ، وأن تطلب اللجنة الى الحكومة مساعدتها سنويا بمبلغ من المال وغير ذلك من المساعدات التى تقدمها للهيئات الخيرية والاجتماعية الأخرى .

وقد شرعت الهيئة فعلا فى تنفيذ هذه المشروعات كما أنها قررت فى النهاية تغيير صفتها إلى جمعية دائمة باسم " الجمعية المصرية لأسبوع البر " مع وضع قانون لها صار تسجيله رسميا لاعطائها الشخصية المعنوية . وصار مجلس إدارة الجمعية مكونا من ١٢ عضوا هم حضرات :

حرم مصطفى النحاس باشا ... ... رئيسة
أمين عثمان باشا ... ... سكرتيرا عاما
الدكتور عبد الواحد الوكيل بك... ... ... سكرتيرا عاما مساعدا
الدكتور حافظ عفيفى باشا ... ... أمينا للصندوق
اللايدى جاكلين لامبسون ... ...
حرم يوسف صدناوى باشا... ... ...
فؤاد سراج الدين باشا ... ...
محمد السيد شاهين باشا... ... ...
أحمد عبود باشا ... ... أعضاء
محمد أحمد فرغلى باشا ... ...
المسيو تيودور كوتسيكا ... ...
جورج دومانى بك... ... ...

وهكذا ترون أن مشروع البر ولد وشب ونهض بريئا خالصا لوجه الله تعالى ، بعيدا عن السياسة والحزبية والعنصرية والجنسية . ولا غرو فهو ميدان خير للانسانية المعذبة ما كان أجدر أن ينأى المغرضون بجانبهم عن تناوله بالغمز واللز والدس والتضليل .

وإنى أودع فى مكتب المجلس ملفا عن هذا المشروع النبيل الكريم شاملا للمستندات المالية التى ذكرتها فى هـذا البيان ومجموعة من الصحف العربية والافرنجية التى نشرت فيها نداءات رئيسة الأسبوع وحساباته الختامية وتقارير المحاميين القانونيين وشاملا كذلك لمحاضر جلسات اللجان وقانون الجمعية الخيرية التى كسبتها البلاد من هـذه الحركة المباركة وهى الجمعية المصرية لأسبوع البر .

حضرات النواب المحترمين :

هذا هو أسبوع البر الذى غمز فيه الغماز ما شاء له حقده الدفين ، وغله الكمين ، وهذه هى تطوراته ، بل حساباته التى سئلنا عنها أكثر من مرة كأننا كنا لها من المختلسين ، أو بها من المنتفعين . . . . وهذه هى أعمالنا تنطق عنا بالحق ، هل نعمل لوجه الله وخدمة الشعب الوفى ، أم نقصد التجارة ووجه الدعاية كما يأفك الأفاك الدعى ! !

لقد قال فينا ماقال ، وعاب فينا بما أراد ، حتى بلغت سفاهته حد الفجر ، طعن فى كل شريف وفى كل مشروع ، وخاض فى الأطهار وفى جليل الأعمال . . . . وقام البرهان الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، على كذبه وسفاهته ، بل على إجرامه وسوء نيته .

يقول بعض العلماء إن المنتفع بالجريمة أو محاول الانتفاع من وراء مجرم ... ... ولا شك فى هـذا القول ولا مراء ... ... إذن فمكرم عبيد الذى لم يسىء الى شخص مصطفى النحاس وحده ولا إلى وزراء مصطفى النحاس وحدهم ، ولا إلى برلمان الأمة وحده ، ولا الى مختلف الطبقات والرجال من قضاة ومحامين وموظفين ومهندسين وعمال ورجال ونساء فقط ، مكرم

عبيد الذى أساء الى هؤلاء جميعا وحاول أن يلطخ بالوحل والطين سمعة المصريين جميعا لا أمام سكان مصر وحدهم بل أمام العالم كله، ولا فى هذا الجيل وحده بل للأجيال المقبلة ... ... مكرم عبيد الذى فعل هذا مجرم ، وأكثر من مجرم ... ...

لقد شغل هذا المخبول الحكومة والبرلمان والأمة ردحا من الزمن بترهاته وأضعنا جزءا كبيرا من أوقاتنا فى كشف ضلالاته ، حتى أصبحت بحمد الله أضحوكة الساخرين ، وحتى أصبح من يروى حادثة فيها شىء من العجب ، يقال له وعلى الشفاه ابتسامة ساخرة، هذه كذبة من أكاذيب مكرم السافرة. فهنيئا لمكرم عبيد هـذه الشهرة التى طبقت الآفاق ، ونمت عن ضعة الطينة وخسة الأخلاق .

هو يموت فى الشهرة ، ويفنى فى طلب الشهرة ، ويسعى اليها من كل طريق ، ولو كان طريق الدس والتلفيق ، وقد واتته الطلبة ، وتحققت لديه الرغبة ... ...

أما نحن معشر الذين نفهم الأخلاق على طريقتنا ، ونحس الخير حسب طبيعتنا ، ونعمل لوجه الله خالصا ، فلا يضيرنا أو يمسنا ما ولغ به هو أو غيره فى سيرتنا ، فاننا لا نقول الكلام اعتباطا فى الهواء ، ولا نخبط فى الظلام خبط عشواء ، ولكن أرقامنا دليلنا ، ومستنداتنا شهودنا ، وكتابنا مفتوح الصفحات للقارئين ، ناصع البياض يسر الناظرين ، ننشره متمثلين بقول أحكم الحاكمين :

" اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا "

(تصفيق حاد متصل)

تعليق حضرة السائل المحترم

أرانى فى غنى عن التعليق على هذا البيان القيم الذى سمعناه من رفعة الرئيس الجليـل . إلا أنى أقول يا حضرات الزملاء إن مشروع البر الذى قامت به السيدة الجليلة حرم رفعة النحاس باشا هو حسنة من حسناتها الطيبة التى سيخلد لها التاريخ من أجلها أحسن الذكرى . (تصفيق حاد) .

(٣٦) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن نافع عن استئجار منزل رئيس الوزراء بالاسكندرية بجلسة ١٩٤٣/٥/١٧

نص السؤال :

" جاء فى كتاب وزعه مكرم عبيد باشا أن رفعتكم استعملتم نفوذكم الحكومى وحكمكم العسكرى فى تأجير منزل فى الاسكندرية تستأجرونه من أحد موكليكم السابقين لتنتفعوا من ورائه .

فما هى حقيقة هذه المسألة — نرجو أن تكشفوا لنا رفعتكم عنها بما يجلو وجه الحق فيها " .

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء :

" الاستغلال بالتأجير "

حضرات النواب المحترمين .

استمعوا إلى ما قاله مكرم باشا خاصا بهذا الموضوع فى عريضته وكتابه :

" استأجر رفعة النحاس باشا منزلا فى رمل الاسكندرية من أحد موكليه السابقين بإيجار سنوى يبلغ حوالى مائتى جنيه... ...ثم حدث أن أصبح رفعته رئيسا للوزراء وحاكما عسكريا وهنا اتخذت الإجراءات البريئة شكلا نادرا فى الأشكال ، يتفق مع عقلية الاستغلال ...

فقد رأى النحاس باشا المستأجر أن يستغل نفوذ النحاس باشا الحاكم العسكرى ... ومع أن عقد الإيجار لا يسمح له بالتأجير من باطنه فقد أجر رفعته المنزل إلى سيدة افتتحته بنسيونا واشترطت زيادة على شروط العقد أن تعطى لها رخصة خمر . فقبل النحاس باشا ذلك كله على أن يتقاضى لنفسه إيجارا سنويا قدره ألف من الجنيهات ...

ثار المالك لنفسه فى دوره ، وهدّد بمقاضاة النحاس باشا لإخلاله بشروط الإيجار ، سيما وأن مدّة العقد كانت قد انتهت ولم تكتب شروط أخرى تسمح بتحويل المنزل إلى خمارة [1] .

فماذا عساه أن يفعل رفعة الحاكم العسكرى ، إزاء هذا التطور الجديد ؟

النفع والانتفاع

لم يجد رفعته أى عناء فى التغلب على هذه الصعوبة بوسيلة أتقنها أيما إتقان بفضل ما أوتى من سبق المران ... ... فهو من المؤمنين بحكمة المثل العامى بأن أسعد الناس حظا من نفع واستنفع ... ... ومن ثم رأى رفعته أن خير وسيلة للتخلص من هذا البلاء هى أن يجمع بين الرضاء والاسترضاء... ... فراح يسترضى صاحب الملك وحضرة الأستاذ المحامى وكيله ، ونجح بما أوتى من قوة الحجة فى إقناعهما بوجوب الإقتناع من غير ما ضجة !

وتشاء المصادفات — ولكأنها على عهد مع هذا العهد — أن يرشح الوفد برياسة رفعة النحاس باشا حضرة الاستاذ المحامى لعضوية مجلس النواب وأن يصبح نائبا وفديا بعد ان كان الى عهد قريب خصما معروفا من خصوم الوفد ومرشحا فى الانتخابات ضد مرشحيه ويحلو لبعض سيئى الظن أن يزعموا أن هذا الترشيح كان من قبيل العرفان بالجميل لحضرة الأستاذ المحامى تلقاء ما بذل من جهد فى تسوية النزاع بين حضرة المؤجر ورفعة المستأجر... ولكنى أخالف المتظنين فيما زعموا ، فلقد ساء ظنهم فأثموا ... واغلب الظن أن رفعة النحاس باشا انتهز فرصة القضية لإقناع حضرة الزميل بموقف الوفد من القضية المصرية فكان إقناع تلاه إقتناع ، وكان نفع تلاه انتفاع ... "

(انتهى كلامه)

---

(١) يدعى البنسيون (Pension Elizabeth) وهو مخصص للترفيه ... ... ويدخل ضمن الترفيه شرب الخمر الذى استخرجت له رخصة خاصة ارتفع بسببها الإيجار إلى ألف جنيه ... ... ومن عجب أن يقبل النحاس هذه الفضيحة على نفسه وهو رجل التقى والورع ، ولكنه المال ... ... قاتل الله المال .

أما وقد سمعتم إفكه وتضليله ، فإليكم ما يفند تدجيله وأباطيله .

يرجع تاريخ تأجير هذا المنزل إلى سنة ١٩٣٩ فقد استأجرته من حضرة أحمد بك محمد محسن فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٩ لمدة ثلاث سنين تبدأ من أول مايو سنة ١٩٣٩ بإيجار سنوى قدره ١٢٠ جنيها على أن أقوم بدفع مصاريف المياه والنور وأجرة الخفر ودفعت إيجار السنتين الأوليين لحضرته دفعة واحدة عند تحرير عقد الإيجار . ولما استلمت المنزل رأيت فيه نقصا كبيرا لا تتوفر معه راحتى ولا دواعى صحتى نقمت — بموافقة صاحبه — بإصلاحات عديدة وحولت إحدى غرفه إلى حمام دفعت تكاليفه كلها التى بلغت ٥٠ و ٣٠٠ جنيه ما عدا إصلاحات أخرى تكلفت حوالى الـ ٣٠٠ جنيه أيضا . ولم أنتفع بالإقامة فى هذا المنزل إلا مدة صيف سنة ١٩٣٩ ثم أعلنت الحرب واشتدت الغارات على الاسكندرية فتركته موصدة أبوابه ، متحملا إيجاره ومصاريفه طبقا للشروط المتفق عليها بينى وبين مالكه . . . وفى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤١ أى قبل أن تنتهى المدة المنصوص عليها فى العقد بنحو ثمانية أشهر اتفقنا على أن يمتد الإيجار ثلاث سنين أخرى تنتهى فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٣ بشروط جديدة وامتيازات للمالك جديدة يشهد كل خبير بإيجار المنازل انها مكسب له وفيها كثير من الغبن علىّ . من ذلك أنه تنازل عن إيجار السنة الثالثة فقط البالغ قدره ١٢٠ جنيها مقابل ما صرف على المنزل من إصلاح وأدوات حمام وغير ذلك من المصاريف التأسيسية وقد بلغت باعترافه وخطه حوالى ٦٠٠ جنيه .

على أن ألتزم فوق ذلك بدفع عوائد المنزل وقدرها ١٦ جنيها مصريا وأقوم كذلك بدفع أجرة الخفر ومصاريف المياه والنور ، وعلى أن تكون أدوات الحمام التى تكلفت فيها ما تكلفت ملكا لصاحب المنزل جميعها وتسلم اليه عند انتهاء العقد .

وظل المنزل مغلقا لا أنتفع به ولا ينتفع غيرى به إلى أن عرضته للايجار بعلم من صاحبه و بسعى منه وموافقته على أن تجدد مدّة الايجار ثلاث سنين أخرى تنتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦

وقد تقدمت السيدة ماري وتلتن تطلب استئجاره على أن تخصصه لسكنى بعض الضباط الانجليز فأجرته لها بايجار سنوى قدره ٥٠٠ جنيه لا ألف جنيه كما يدعى وحرر العقد فى ١٨ مايو سنة ١٩٤٢ لمدة سبعة عشر شهرا فقط على أن يبدأ العمل به من أول يونيه سنة ١٩٤٢ لغاية أكتوبر سنة ١٩٤٣ وعلى ألا يتجدد مدة أخرى ، كل ذلك كان بعلم المالك وموافقته .

وقد تقدمت السيدة المشار إليها وهى من رعايا انجلترا بطلب إلى وزارة الداخلية تطلب فيه التصريح لها بفتح وإدارة بنسيون فى المنزل المذكور والسماح ببيع الخمور للنازلين فيه من الضباط الانجليز ، وأحيل هذا الطلب على محافظة الاسكندرية لاتخاذ الإجراءات الطبيعية التى تتخذ فى كل طلب مماثل له ، وفى ٣ يونيه سنة ١٩٤٢ صرفت للسيدة المذكورة رخصة إدارة البنسيون للضباط الانجليز بعد أن قام البوليس بالمعاينة اللازمة لذلك ووجدها مستوفية للشروط المنصوص عليها فى القانون .

أما عن رخصة بيع الخمور فقد رفعت محافظة الاسكندرية إلى بوصفى وزيرا للداخلية مذكرة لخصت فيها الموضوع وأتت على نص المواد الواردة فى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية ، وقد استنتجت من هذه المواد أن المحل بوصف كونه معدا للسكنى وتقديم الطعام فلا مانع من تقديم المشروبات فى داخله للقيمين فيه على أنها ترى أن الشارع الموجود فيه المنزل المذكور ليس مدرجا ضمن الشوارع التى يجوز فيها السماح بتقديم المشروبات .

وفى ٩ يونيه سنة ١٩٤٢ عند ما عرضت على هذه المذكرة قلت : ينفذ القانون — وترتب على ذلك انه لم تصرف رخصة لبيع الخمور فى هذا المنزل الى الآن ورفض طلب السيدة المشار إليه . (تصفيق)

تشهد بذلك المذكرات الرسمية المستخرجة من ملف وزارة الداخلية التى أتشرف بعرضها على حضراتكم الآن وأودعها مكتب مجلسكم الموقر ليطلع من يشاء عليها وعلى غيرها من المستندات الخاصة بهذا الموضوع .

هذه هى قصة الاستغلال بالتأجير التى يبلغ فيها مكرم الفحاش النهاش من الفحش والبذاءة ما لم يبلغه أحد قبله ، ولا أظن أن سيبلغه أحد بعده ...

يقول فى خفة سمجة : ثم حدث أن أصبح رفعته رئيسا للوزارة وحاكما عسكريا وهنا اتخذت الإجراءات البريئة شكلا نادرا فى الأشكال يتفق مع عقلية الاستغلال — الى آخر قاذوراته ومفترياته ، ثم تبلغ به السماجة الفذة فى نوعها ، والادعاء الفاجر فى بابه الى أن يقول إن المحل قد استخرجت له رخصة خاصة بشرب الخمر فارتفع بسببها الايجار الى ألف جنيه ، ومن عجب أن يقبل النحاس باشا هذه الفضيحة على نفسه وهو رجل التقى والورع ، ولكنه المال قاتل الله المال .

نبئونى يا حضرات النواب المحترمين ما حيلتى فى هذا السباب العياب المهتوك المفضوح ! !

هذه هى العقود فى يدى مجددة مدة فى أثر مدة ولم تقع بين أى عقد وآخر فترة مفاوضات أو انقطاع ولكن قبل انتهاء العقد بشهور عديدة ، بل بقرابة السنة يجدد مرة أخرى ويسمح لنا فى صلب العقد الثالث ومن قبل العقد الثالث بالايجار من الباطن ، ثم يأتى ذلك المختلق الجرئ ويقول أجر النحاس بألف فثار المالك وغضب وهدد بالمقاضاة لأن العقد لا يسمح له بذلك ومدته قد انتهت ولم تكتب شروط أخرى الى آخر هذيانه واختلاقاته وبهتانه .

ثم يلبس مسوح الرهبان والقسيسين ويثور على الفضيلة لأن النحاس الرجل التقى الورع سمح برخصة للخمر للضباط البريطانيين من أجل فتنة المال واغراء المال .

أما كان الأجدر به والأولى له أن يقول مخاطبا نفسه قاتل الله الكذب وأخزى الله الكذاب ، بل محق الله المختلق الوضيع ، وفضح المسرف المغتاب ! !

ألا فليهوّن عليه داعيـــة الأخلاق الفاضلة المبشر بالترفع عن الدنايا والأوزار فان الدنيا لا تزال بخير ومصطفى النحاس لا يزال على ورعه وتقواه ولم يغرق فى بحر من الرذيلة ، ويصرح بخمر تباع لضباط بريطانيين حتى يأتى أمثالك البررة الصالحون الأتقيـاء المطهرون ، فينعون عليه تقـاه ، وبعده عن حظيرة الله ...

وليرفق بنفسه فانى أخشى عليه أن تقتله غيرته على الأخلاق ، كما قتله امعانه فى الاختلاق .

استمعوا حضراتكم إلى ما قاله أحمد بك محسن صاحب المنزل ووقع عليه بخطه ، أتلو عليكم بعض فقراته :

"والوقائع الصحيحة هى أننى فى ابريل سنة ١٩٣٨ لما علمت أن رفعتكم تريدون استئجار منزل فى الرمل عرضت عليكم منزلى وألححت فى استئجاره راجيا أن تتنازلوا بقبول هـذا العرض اعترافا بفضلكم علىّ وعلى المرحومة شـقيقتى إذ توليتم الدفاع عنا فى قضايانا ولم تتقاضـوا عشر ما تستحقونه فعلا من الاتعاب، (تصفيق) يضاف الى هذا ما كنتم تظهرونه من عطف أبوى علينا باستمرار، وهذا المنزل كنت أؤجره بايجار سنوى قدره ١٨٠ ج.م بما فيه من المنقولات — الى ان قال: ففى الواقع لم يكن ثمة اية خسارة علينا بل بالعكس كان لنا فى ذلك مكسب ملحوظ منكم — تعهدتم بعمل اصلاحات واضافات ضرورية كلفتكم ما لا يقل عن ٣٠٠ جنيه مصرى، يضاف الى هذا ما قمتم به من اصلاحات أخرى على نفقتكم تزيد قيمتها على ٣٠٠ جنيه أخرى الى أن قال، ولما كانت الغارات مستمرة ولم يكن منظورا أن تقيموا بالاسكندرية فى صيف سنة ١٩٤٢ فقد عرضتم المنزل للتأجير بما فيه منقولاتكم الشخصيـة وفعلا أجرتموه واطلعت على المفاوضات التى جرت بينكم وبين المستأجرة وتبين أن قيمة الايجار بلغت ٥٠٠ جنيه سنويا ولم يكن لى أى اعتراض بطبيعـة الحال ولم يحصل بينى وبينكم أى خلاف مطلقـا بسبب التأجير من الباطن وإنى اتحـدى مكرم باشا عبيـد أو غيره أن يذكر أننى

انتفعت بسبب التأجير لكم أو بسبب قبولى التأجير من الباطن أى انتفاع كان وأيا كان نوعه أو سببه ، وإنى أتحداه أن يثبت وجود هذا الخلاف الذى يدعيه ، ولذلك لم يكن هناك أى محل لأن يتدخل أحد حضرات المحامين لفض هذا النزاع الموهوم .

هذا ما يقوله صاحب المنزل وهو فى غنى عن كل تعليق أوطلاء أوتزويق ، فاسمعوا حضراتكم ما يقوله غيره ، وهو محام نائب بينكم لعله يستمع الى الآن .

حضرة المحامى الذى سأتلو عليكم بعض ما كتبه والذى عرض به مكرم باشا تعريضا شديدا هو الأستاذ مصطفى كريم الطرابلسى . قال حضرته فى كتاب مطول ارسله الى بعد أن سود ما كتبه عنه مكرم باشا " يؤلمنى أن يتعرض مكرم باشا الى بهذا الشكل الغريب وكنت أود أن يكون أكثر عقلا وروية مما هو ، والا يتورط فى الطعن فى ذم الناس واخلاقهم الى هذا الحد " .

وبعد أن شرح علاقته بالوفد منذ الانقلاب الأخير وتأييده للوفد فى موقفه ، وأتى على بعض مواقفه مع حزب الأحرار الدستوريين الذى كان منتميا اليه . قال :

" أننى كنت أميل للوفد وأنا دستورى وأعتقد فى زعيمه النزاهة وشرف النفس وخدمة البلد خدمة حقة خالصة لوجه الله ، وما كان يمنعنى من الانضمام اليه الا سبب واحد هو وجود مكرم باشا سكرتيرا للوفد ذا تأثير كبير فى توجيه سياسته ، وكنت أرى أن سياسته هى التى أدت الى خروج العدد الكبير من أعضاء الوفد السابقين بل وفى عداوة الأحزاب الأخرى للوفد ، وأنه كان السبب الحقيق لإقالة وزارة الوفد فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ بما كان يتبعه من سياسة خرقاء " .

وبعد أن ذكر حوادث كثيرة تؤيد صلته السياسية بالوفديين فى الاسكندرية وعلى رأسهم زميلى الأستاذ عبد الفتاح الطويل باشا ، قال : " وفى مايو

سنة ١٩٤١ أشيع أن الوفد قبل وزارة قومية على شرط أن يحل مجلس النواب فنشرت الأهرام حديثا لمعالى عبدالعزيز فهمى باشا يقر فيه الوزارة القومية دون حل مجلس النواب ، ولما كنت أخالفه فى رأيه وكنت أعتقد أن الظروف قد تغيرت كتبت لمعاليه خطابا أرفق صورة لرفعتكم منه مع هذا مبينا رأيى ، ومنه يتضح كم كانت ميولى متجهة نحو الوفد قبل توليكم الحكم" والخطاب الذى يشير اليه حضرته تحت يدى صورة منه الان تؤيد صحة ما يقول .

ثم قال فى موضع آخر من كتابه ، "و بعد خروج مكرم باشا من الوفد ، وجدت أن المانع من انضمامى قد زال ، لذلك قدمت طلبا بانضمامى اليه وتلا ذلك أن رشحنى الوفد ونجحت بالترشيح عن دائرة المنشية .

والذى يؤلمنى أن مكرم باشا يريد أن يرتب ترشيحى لمجلس النواب فى يناير سنة ١٩٤٣ كأنه مكافأة لى على عمل قمت به كمحام فى سبتمبر سنة ١٩٤١ ، ولا أفهم معنى المكافأة هنا إلا أن مكرم باشا يدعى أننى لم أحمل الواجب لمصلحة موكلى خدمة لرفعة النحاس باشا وهذا طعن فى ذمتى كمحام . وكنت أود أن يترفع مكرم باشا وقد كان نقيبا للمحامين عن أن يشكك فى ذمة زميل يعرفه حق المعرفة ، ويعرف مركزه بين اخوانه . وأرى أن عمل مكرم باشا خروج عن احترام حرمة الزمالة ومن حقى أن أشكو أمره لمجلس النقابة الذى يجمعنا ولكنى أربأ بنفسى عن أن أستغل ضعف شخص موتور يتخبط ، وانما أريد أن يفهم ، إذا حكم المنطق البسيط ، أن رفعة النحاس باشا لو أراد مكافأتى بترشيحى لمجلس النواب فلم لم يرشحنى رفعته فى فبراير سنة ١٩٤٢ أو فى سبتمبر سنة ١٩٤٢ عندما خلت دائرة الصحراء الغربية بالرغم من أننى طلبتها فى المرتين"

هذا بعض ما كتبه حضرة الأستاذ الطرابلسى عن المكافأة التى يزعم مكرم باشا أننى كافأته بها مقابل انتفاعى من توسطه وأظننى لست فى حاجة الى أن أزيد عليكم شيئا بعد هذا فهو حسبى فى فضيحة مكرم وكفى .

حضرات النواب المحترمين :

أمرين اثنين، إما أن يكون مصطفى النحاس رجلا مختلقا ملفقا يصطاد الوقائع ويزور فى المستندات والأرقام ، ومن ورائه صاحب ملك يتغاضى عن مصلحته، ومحام يفرط فى حق موكله، وموظفون من كبار رجال الدولة يوافقون على إعطاء الرخص ثم ينكرون ويستخرجون أوراقا رسمية تثبت ضد ما فعلوا ، وحكومة فسدت كلها وأمة تلاشت أخلاقها جميعها ، وشيوخ ونواب يؤيدون بالباطل ذلك المستغل نفوذه ، العابث بمصالح الناس جميعا حبا فى المال المفرط فى حقوق الله طمعا فى الثروة والجاه ... ... إما أن يكون كل هذا صحيحا ومكرم عبيد وحده هو الصادق الأمين الذى لا يحيد عن الحق ولا عن النزاهة ولا عن الشرف ولا عن الصدق ، ولا يمين ... إن كان هذا هو الواقع أو شيئا منه هو الواقع فعلى الدنيا العفاء ، بل لمصر، حكومتها ، وبرلمانها ، وشعبها الفناء ! !

وإذ لم يوجد عقل طفل ولا صغير يلهو ويلعب يصدق هذا ، أو يؤمن به أو يفكر فيه ، فقولوا معى لمكرم عبيد ومن أيده أو يؤيده الموت الأدبى، والغيظ السرمدى ، ولمصر ولشعبها ، ولحكومتها موضع ثقتها ، وابرلمانها ممثل إرادتها ، لهم البقاء كل البقاء ، ولو كره الجاحدون ، أو أنكر الحاقدون الملتاثون . (تصفيق حاد متصل) .

تعليق حضرة السائل المحترم

يقينى يا حضرات النواب المحترمين أن صاحب الكتاب لو كان يعلم أنه سيرد عليه بهذه الحقائق الدامغة، لما نشر كتابه ولما أمل أن يصدقه أى فرد من أفراد الأمة المصرية الكريمة . لقد أراد أن يكون داعيا سياسيا فخرج

عن حدود المعقول ، ولكن الحقد الذى أملى عليه هذا الكتاب سوف يكون الحد الفاصل بين حياة رجل قضى فى السياسة سنين طويلة وخرج منها آخر الأمر كما دخلها أو أقل مما دخلها (تصفيق) .

(٣٧) سؤال حضرة النائب المحترم السيد عبد المجيد الرمالى
عن التسوية العقارية التى أجرتها وزارة المالية لورثة
المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا
بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" ذكر مكرم عبيد باشا فى كتاب وزعه أن وزارة المالية أجرت تسوية عقارية سخية لورثة المغفور له عبد الواحد الوكيل باشا لصلتهم برفعة رئيس الوزراء .

فما مبلغ الحقيقة فى هذه المسألة وهل جرت التسوية المذكورة على خلاف القواعد المقررة والسوابق المماثلة ؟ " .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير المالية

جاء فى العريضة التى رفعها سعادة مكرم باشا عبيد الى مقام صاحب الجلالة الملك وفى الكتاب الأسود تحت عنوان " وزارة المالية وفضيحة التسوية للأنسباء " ما يأتى :

" ... ... استغل النحاس باشا نفوذه لمصلحة أنسبائه استغلالا بلغ حد الفضيحة فقرر لهم وزير المالية الحالى (معالى كامل صدقى باشا)

تسوية استثنائية فوق استثناء وسخية فوق سخاء لا أعرف لها مثيلا طوال عملى فى وزارة المالية منذ أن توليتها فى الفترات المختلفة وفيما يلى ملخص هذه التسوية الفذة .

(أ) تعديل دين الحكومة بجعل فائدته ١٪ على أن يرجع هذا التعديل الى الوراء منذ سنة ١٩٢٧ حتى الآن !

(ب) تجميد دين الحكومة والاكتفاء بتحصيل الفائدة عنه فقط فى الثلاث السنوات الأولى أى سنى ١٩٤٢ و١٩٤٣ و١٩٤٤ فلا يبدأ دفع أقساط الدين نفسه واستهلاكه إلا من سنة ١٩٤٥ على أن تكون فائدة التأخير ٢٪ .

(ج) والفضيحة الكبرى هى أن وزارة المالية لم تكتف بهذه المزايا التى لا يستهان بها بل اشترطت أن هذا التيسير شخصى لورثة المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا بحيث لا ينتفع به إلا حضراتهم دون أى حائز آخر للعقارات المرهونة ممن قد تؤول اليه ملكيتها ، أى أنه اذا آلت الملكية لغيرهم يعتبر هذا التيسير كأن لم يكن .

(د) وفيما يختص بقرض البنك الأول ، تجميد الأقساط المتأخرة وجعل الجزء السهل الأداء ٢٧٠٠ جنيه وفائدته ٥,٥٪ بعد أن كان ٥٩٤٣ جنيها و٤٣٠ مليما وجعل الجزء العسير الأداء مبلغ ٦٦٦٩ جنيها و٥٠٩ مليمات وفائدته ٢٪ بعد أن كانت ٣٤٢٦ جنيها و٧٩ مليما فقط — و بعبارة أخرى فقد جعل الجزء الأكبر من الدين بفائدة ٢٪ بعد أن كانت ٥,٥٪ .

(هـ) تجميد أقساط قرض الدرجة الثانية المتأخرة وضمها إلى الأصل . هذا فى الوقت الذى قامت فيه الحكومة وقعدت احتجاجا على تجميد الأقساط المتأخرة لغيرهم من المدينين المساكين .

والحق يامولاى أنها لفضيحة الفضائح أن يكون التيسير لآل الوكيل دون غيرهم إذا كانوا مدينين ، والثراء والصفقات للنحاس باشا وأنسبائه إذا كانوا مشترين أو بائعين ... والأمر لله من قبل ومن بعد !! "

ولا تخرج هذه المطاعن عن الآتى :

(١) تعديل فائدة دين الحكومة وتخفيضها إلى ١ ٪

(٢) تجميد دين الحكومة وأقساط البنك المتأخرة وضمها إلى الأصل .

(٣) التيسير كان لورثة المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا لا ينتفع به غيرهم ممن يؤول اليهم شيء من عقاراتهم المرهونة .

(٤) تعديل أجزاء الدين العسيرة الأداء والسهلة الأداء .

وسنرد على كل مطعن من هذه المطاعن بما يظهر للمجلس الموقر أن التسوية التى تقررت لورثة المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا لم تكن استثنائية فوق استثناء ولاسخية فوق سخاء بل أن ما اتبع فيها تقرر من قبل فى حالات كان المدينون فيها أحسن حالا وأخف حملا .

وان كانت هناك فضيحة على حد قول صاحب الكتاب الأسود ، فهى فى إثارة الموضوع من جانبه على هذا الوجه الذى أنكر فيه الحقائق والوقائع حتى ما كان منها صادرا عنه شخصيا لمدينين آخرين ، لم يمنعه من ذلك خشية التكذيب والتفنيد ، ولا جلال المقام السامى الذى رفع اليه عريضته مما كان يستدعى منه تدقيقا وتمحيصا لا تمويها وافتراء وهو مسلك يتنافى مع واجب اللياقة بل مع واجب الاحترام لأعلى مقام فى البلاد .

الموضوع

كان المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا مدينا للبنك العقارى المصرى منذ سنة ١٩٢٨ فى سلفتين .

وفى سنة ١٩٣٣ فى عهد وزارة دولة اسماعيل صدقى باشا ، تم اتفاق بين الحكومة والبنوك العقارية الكبرى وهى البنك العقارى المصرى و بنك الأراضى المصرى وشركة الرهن العقارى المصرى تنفذ بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣

وبمقتضى هذا الاتفاق تجمدت لجميع المدينين بغير استثناء أقساط الديون العقارية المتأخرة من سنة ١٩٣٩ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ على أن تدفع الحكومة ثلثيها وتحل فيما دفعت محل البنوك ويكون هذا الشطر مملوكا للحكومة ومعروفا بالسلفة ج، أما الثلث الباقى ويعرف بالسلفة ب فيستمر البنك دائنا فيه والى جانب ذلك اتفق على تصريف رأس المال الباقى فى فى أول يناير سنة ١٩٣٣ بالسلفة ا ومتجمد الأقساط السابقة على قسط سنة ١٩٢٩ بالسلفة د.

وقد تنفذ هذا الاتفاق وقتئذ، أى فى سنة ١٩٢٢، على سلفتى المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا كغيره من مدينى البنوك العقارية الثلاثة المشار إليها وترتب على ذلك أنه بعد أن كان مدينا للبنك العقارى المصرى وحده أصبح مدينا له فى السلفتين ا و ب وللحكومة فى السلفة ج ولم يكن مدينا فى السلفة د له لعدم تأخيره فى دفع شىء مما استحق عليه قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩

وكان المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا مدينا أيضا لدائن آخر وحل محل حضرة السيدة شقيقته فى سلفة أخرى للبنك العقارى المصرى واعتبر الدينان فى الدرجة الثانية.

وفى سنة ١٩٣٧ حولت هذه الديون ما عدا دين الحكومة الى البنك العقارى الزراعى المصرى الذى دفع قيمتها وحل محل الدائنين فيها كما حول اليه أمر ادارة دين الحكومة بالسلفة ج.

وبلغ أصل الدين المحول كالآتى :

مليم	جنيه	
٥٠٦	٨٨٦٨	قيمة الدين المحول من البنك العقارى المصرى حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٦
٥٢٦	٤٤٩٦	ديون من الدرجة الثانية محولة من دائنين أحدهما البنك العقارى المصرى وهذا بخلاف دين الحكومة بالسلفة (ج) وقيمته ٢٤٦١ جنيها و ٨٦٢ مليما الذى أشرنا اليه وقد تحول للبنك العقارى الزراعى المصرى لإدارته.
٠٣٢	١٣٣٦٥	

وهذه الديون مضمونة برهن ٢٥٢ فدانا وكسورا.

وبعد التحويل حدد البنك العقارى الزراعى المصرى لاستهلاك هذه الديون بفوائدها قسطا سنويا قدره ٨٨٠ جنيها .

وقد تبين من دراسة تقارير خبراء البنك العقارى الزراعى المصرى الذين عاينوا هذه الأطيان أنهم حددوا لصافى غلتها فى يوليو سنة ١٩٣٦ مبلغ ٩٠٦ جنيهات ثم أعادوا المعاينة فى يناير سنة ١٩٣٧ فحددوا هذا الصافى بمبلغ ٩٦٦ جنيها .

ولما كانت القاعدة التى اتبعتها وزارة المالية فى تسوية الديون العقارية هى أن يكون القسط الذى يدفعه المدين لدائنيه معادلا لـ ٧٠٪ من صافى الغلة فاذا أخذنا بأعلا تقدير لغلة الأطيان المرهونة من المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا وهو ٩٦٦ جنيها لوجب أن يكون قسطها السنوى ٦٧٦ جنيها .

كان من نتيجة ذلك أن عجز المدين عن الوفاء فشكا إلى البنك فى ٣ يناير سنة ١٩٣٩ هذه الحال ، وطلب تخفيض القسط إلى الحد الذى يتناسب مع غلة الأرض المرهونة منه ضمانا لدينه .

وقد أحال البنك هذه الشكوى إلى وزارة المالية التى لم تشأ فى ذلك الوقت أن تنظر فيها لأنها خاصة بالمرحوم عبد الواحد الوكيل باشا صهر رفعة مصطفى النحاس باشا الذى كان يحارب النظام القائم .

ظلت شكواه معلقة دون أن يبت فيها حتى انتقل إلى رحمة مولاه فأعاد ورثته فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٢ الشكوى إلى البنك العقارى الزراعى المصرى وطلبوا إليه النظر فى تخفيض قسط الدين وتجميد الأقساط لغاية سنة ١٩٤١ على أن يدفعوا مع أقساط ديون البنك من أصل وفوائد، فوائد دين الحكومة فى آخر كل سنة من السنوات الثلاث الأولى حتى لا يزيد رأس مال دين الحكومة عما هو عليه ، ثم يبدأ بعد ذلك استهلاك هذا الدين بأقساط متساوية تشمل الفوائد وجزءا من رأس المال .

نظر البنك فى هذا الطلب وأحاله إلى وزارة المالية مشفوعا بما يؤيد صحته حيث قال :

" وبما أن هذه الحالة تستدعى إعادة النظر فى تعديل قيمة القسط حتى يكون فى ميسور الورثة الوفاء بدفع الأقساط فى مواعيدها بانتظام وحتى لا يضطروا الى التأخير .....

بحثنا هذه الشكوى بحثا دقيقا رجعنا فيه الى القواعد التى تتبعها وزارة المالية فى الحالات المماثلة وانتهينا الى تقرير ما يأتى :

١ — تخفيض الفوائد عن السلفة ج المستحقة للحكومة والتى يقوم البنك بادارتها ، الى ١٪ من أول يناير سنة ١٩٣٧ ، وأن تدفع الفوائد فقط فى آخر كل سنة من الثلاث سنوات الأولى وهى ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ ثم يبدأ بعد ذلك باستهلاك الدين مع دفع الفوائد عنه . على أن يكون هذا التيسير شخصيا لا ينتفع منه إلا المدينون الحاليون دون أى حائز آخر للعقارات المرهونة ممن قد تؤول اليهم ملكيتها ، وأنه لا يجوز لدائن فى المرتبة الثانية أو ما بعدها أن يتمسك به إذ لا وجود لهذا السعر إلا فى دفاتر البنك ، وأن هذا السماح معلق على استمرار تملكهم للعقارات المرهونة و يعتبر كأنه لم يكن فى حالة نزع ملكيتها كما لا يترتب على العمل به أى تعديل للشروط الأصلية للسلفة و بخاصة فيما يتعلق بالشروط الجزائية أو قواعد التوزيع .

٢ — وفيما يتعلق بقروض البنك العقارى الزراعى المصرى اقترحنا عليه ما يأتى :

بالنسبة للقرض المرموز له بحرف " ا " يحدّد شطره السهل الأداء وفائدته ٥,٥٪ بمبلغ ٢٧٠٠ جنيه بعد أن كان ٥٩٤٢ جنيها و ٤٣٠ مليما .

ويحدّد شطره العسير الأداء وفائدته ٢٪ .

بمبلغ ٦٦٦٩ جنيها و ٥٠٩ مليات بعد أن كان ٣٤٢٦ جنيها و ٧٩ مليم.

وعلى هذا الأساس يصبح القسط السنوى فى الثلاث سنوات الأولى بما فيه قسط دين الحكومة مبلغ ٣٤٧ جنيه و ١٧٨ مليما يزاد اعتبارا من السنة الرابعة إلى ٤٣٨ جنيه و ٦٩ مليم .

وبالنسبة لديون الدرجة الثانية فاننا لم نمس شروطها ولا سعر فائدتها بأى تغيير وكل ما اقترحناه بشأنها هو تجميد المتأخر منها لغاية سنة ١٩٤١ وضمه الى الأصل ليكون مقدار الدين بعد هذا التجميد كالآتى :

٢٦١٨ جنيها و٢٩٢ مليما وهو المعروف بالشطر (أ) المستهلك وفائدته ٥,٥٪

٢٢٠٢ جنيه و ٧٠٧ مليما وهو المعروف بالشطر (ب) وفائدته ٤٪

وعلى هذا الأساس أصبح قسط ديون الدرجة الثانية كالآتى :

	جنيه	مليم
عن الشطر الأول	١٥٣	١٨٠
عن الشطر الثانى	٣٨٣	١٢٧
	٥٣٦	٣٠٧

ويكون قسط الديون كلها من الدرجة الأولى والثانية بما فيها دين الحكومة .

	جنيه	مليم
فى الثلاث سنوات الأولى...	٧١٦	٦٥٤
وفى السنوات التالية	٦٠٥	٧٤٥

وقد بحث مجلس إدارة البنك العقارى الزراعى المصرى هذا الاقتراح بجلسة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ وقرر الموافقة عليه وبنى قراره على ما يأتى حرفيا :

"وبعد المناقشة فى هذا الموضوع ولما تبين من أن متوسط فائدة القرض وفقا للاقتراح يبلغ ٣,٧٠٪ وهو يزيد عن فائدة السندات التى دفع منها هذا القرض وهى ٣,٥٪ وللظروف الخاصة بهذا القرض ، من وفاة المدين وتركه ورثة عديدين من بينهم قصر ، وعدم تحمل البنك خسارة من هذه التسوية قرر المجلس ... الموافقة على التسوية التى اقترحتها وزارة المالية .

الى هنا انتهى ما ننقله عن البنك العقارى الزراعى المصرى .

هذه هى التسوية التى يزعم صاحب الكتاب الأسود أنها استثنائية فوق استثناء وسخية فوق سخاء وانه لا يعرف لها مثيلا طوال عمله فى وزاره المالية منذ أن تولاها فى الفترات المختلفة .

وسنبين فيما يلى أن قوله هذا بعيد عن الحقيقة ولا يطابق الواقع .

١ — تخفيض فائدة دين الحكومة الى ١٪ :

كان دين الحكومة قبل ورثة المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا ٢٤٦١ جنيها وبعد التجميد الذى أجريناه وصل الى ٢٨٠١ جنيه وقد سارت وزارة المالية فى الأحوال التى يتبين لها فيها عسر المدين وعدم قدرته على وفاء دينه على أن تخفف من فائدة هذا الدين ، ولذلك قررنا تخفيض فائدته الى ١٪

والى المجلس حالة مدين قرر فيها سعادة مكرم عبيد باشا حرفا بحرف ما قررناه فقد كان حضرة يوسف بك نحاس مدينا للحكومة والبنك العقارى المصرى فى السلفة رقم ٢٠٦٢٧ وتظلم فى سنة ١٩٣٧ لسعادته بصفته وزيرا للمالية فقرر :

تخفيض فائدة هذه السلفة الى ١٪ اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٣٧

وحرر بذلك خطابا باللغة الفرنسية للبنك العقارى المصرى تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ أودعنا صورة منه طبق الأصل مكتب المجلس ترجمته كالآتى :

" جناب مدير عام البنك العقارى المصرى

إلحاقا لكتابنا المؤرخ ١٩٣٧/١٠/٢٠ (ملف ٦٨/١٦/١٩) الخاص بتخفيض ٢٠٪ من الباقى من أصل السلفة حق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ نرجو أن تتفضلوا بالإحاطة بأن سعر الفائدة التعاقدية للسلفة المبينة بهامش هذا الكتاب ، وقد خفضناها ١٪ (واحد فى المائة) اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٣٧

وسعر الفائدة هذا يصير إثباته فى دفاتر البنك دون غيرها ولا ينتفع منه إلا المدين المذكور دون أى حائز ، وإنه لا يجوز لدائن فى مرتبة تالية أن يتمسك به ، كما أنه لا يترتب على العمل بذلك أى تعديل للشروط الأصلية للسلفة وبخاصة فيما يتعلق بالشروط الجزائية من حلول الدين قبل استحقاقه أو سريان فوائد التأخير ، فهذه الشروط تستمر نافذة المفعول نفاذا كليا وتنتج جميع آثارها .

وتفضلوا ياجناب المدير العام بقبول فائق الاحترام .

وزير المالية

امضاء : مكرم عبيد "

ولا شك أن فى هذا الخطاب أبلغ رد من صاحب الكتاب الأسود على نفسه وعلى ادعاءاته ، فهو يؤيد بوضوح أن حضرته يرى اليوم قبيحا ما كان بالأمس يراه حسنا . (تصفيق حاد)

بل أنه أصبح بين ليلة وضحاها يرى فى مثل ما اتاه هو نفسه محلا للتشنيع والتشهير بغيره بعد أن كان يتخذ منه أداة للتفاخر ووسيلة للدعاية .

على أن ماقرره سعادة مكرم عبيد باشا لحضرة يوسف بك نحاس وماقررناه لورثة المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا لم يكن إلا تطبيقا للقواعد العامة التى قررتها الحكومة بشأن دينها وأعلنها سعادته فى خطابه عن ميزانية ١٩٣٦/١٩٣٧ فى هذا المجلس الموقر حيث قال مايأتى :

" تبتدئ الحكومة بفحص حالة الضمان وغلة الأرض فى مختلف السلف وتيسيرا على المدينين تجعل أسعار الفوائد مختلفة بين ١٪ و ٤٪ تبعا لعبء الدين وغلة الأرض ... "

هذا ما قاله مكرم باشا بل ماطبقه فعلا فأين منه ما يدعيه الآن من أنه لا يعرف لهذه الحالة مثيلا ؟

ولاشك أنه ليس من العدالة فى شىء أن يحرم ورثة المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا بسبب صلة النسب التى تربطهم برفعة رئيس الحكومة من

الانصاف الذى شمل غيرهم ، مع أن حالتهم كانت أكثر شدة ، ولذلك كان من الطبيعى بعد أن تبين لنا وجه الحق والصواب فى شكواهم أن نقرر ماقررناه غير هيابين ولا وجلين .

٢ — تجميد دين الحكومة وأقساط البنك المتأخرة وضمها إلى الأصل

أما فيما يتعلق بتجميد دين الحكومة وتحصيل الفائدة فى الثلاث السنوات الأولى التى يبدأ استهلاكه بعدها ، وتجميد أقساط البنك المتأخرة ، فالتجميد إن هو إلا تأجيل لاستهلاك الدين دون المساس بقيمته ، وذلك تقديرا لظروف المدينين التى نشأت عن وفاة مورثهم المفاجئة ، فهم لم يستفيدوا من هذا التأجيل أى تخفيف فى عبء الدين أو ترك لشئ منه ، وكل ما فى الأمر أنه تقرر أن يدفعوا فائدة الدين فى آخر كل سنة من سنى التأجيل الثلاثة ثم يبدءون بعد ذلك فى استهلاكه .

فهل كنا فى تجميد دين الحكومة والاقتراح على البنك العقارى الزراعى المصرى بتجميد دينه مبتكرين أمرا قصدنا به تمييز ورثة المرحوم عبدالواحد الوكيل باشا أو أن هذا التجميد سارت عليه وزارة المالية مع مدينيها الذين ظهرت لها حالة عسرهم ؟

فقد قرر سعادة الدكتور أحمد ماهر باشا بصفته وزيرا للمالية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٩ فى السلفة رقم ٣٥٥٧ البنك العقارى الزراعى المصرى وهى سلفة حضرتى على بك وحفنى بك محمود تجميد جميع الأقساط المتأخرة من أول يناير سنة ١٩٣٦ الى أول يناير سنة ١٩٣٩ و بلغت جملة المتجمد ٩٣٣٠ جنيها و ٦٤٨ مليما تضاف الى رأس المال وتجعل سلفة جديدة لمدة ٣٠ سنة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٣٩ ، مع أن ماجمدناه لورثة المرحوم عبدالواحد الوكيل باشا من دين الحكومة لم يتعد مبلغ ١٣٢٨ جنيها اذا أضيف الى ماجمده البنك العقارى الزراعى المصرى فانه لايبلغ الا ١٨٥٣ جنيها .

أما قول صاحب الكتاب الأسود إن الوزارة قررت تجميد أقساط قرض الدرجة الثانية المتأخرة وضمها الى الأصل فى الوقت الذى قامت فيه الحكومة وقعدت احتجاجا على تجميد الأقساط المتأخرة لغيرهم من المدينين المساكين

فقول مناف للحقيقة قصد به مجرد التمويه ، فلم تضن الحكومة على المدينين بأية مساعدة بل فتحت باب الانتفاع بمزايا القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ أمام من سبق أن رفضت فى عهد الحكومات السابقة طلبات تسوياتهم البالغة ٧٩٧ طلبا لتأخرهم فى أكثر من ثلاثة أقساط للبنوك العقارية .

ولا يمكن قياس الدين موضوع التسوية بديون المدينين المتواكلين سيئى النية لأننا عند ما أجرينا هذه التسوية لم يكن متأخرا من الأقساط المستحقة على ورثة المرحوم عبدالواحد الوكيل باشا إلا قسط سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤١ ومبلغ ضئيل من قسط دين الحكومة لسنة ١٩٣٩ لا يتجاوز ٤٧ جنيها و ٧٤١ مليما .

ومن هذا يتضح أن قياس هذه الحالة بحالات من تأخر من المدينين فى دفع أقساط ديونه بسوء نية سنوات عديدة مع قدرته على الدفع ، قياس مع الفارق لم يقصد منه إلا المغالطة .

واذا كانت الحكومة قد رأت من واجبها ، أن تناشد المدينين بأن ينتهزوا فرصة الرخاء الحالى و يدفعوا ما عليهم من أقساط حددت مواعيد استحقاقها فيثبتوا حسن نيتهم و يخففوا مما عليهم من ديون وأن تحذرهم من سياسة التواكل وخطر التراخى ، فليس فى ذلك حرمان لهؤلاء المدينين من تجميد المتأخرات ، ذلك التجميد الذى يعتبر أساس التسويات ، بل فيه ارشادهم الى ما فيه الصالح لهم وللبلاد .

على أن نصح الحكومة وارشادها قد أنتج أحسن النتائج فقد هبط عدد المدينين من طالبى التسويات العقارية المتأخرين فى دفع أكثر من ثلاثة أقساط سنوية من ٨٢٤ مدينا فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ الى ٢٥٩ مدينا فى ١٣ مارس سنة ١٩٤٣

ومن كل ما ذكرناه يتضح أننا فيما أجريناه أو اقترحناه من تجميد إنما سرنا فيه على ما قررته وزارة المالية بشأن من كانوا فى مثل حالة ورثة المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا دون أية محاباة أو مراعاة لهم إذ مثلهم فى هذا الشأن كان كغيرهم .

٣ — اشتراط جعل التيسير شخصيا للمدينين :

إن اشتراط جعل التيسير شخصيا لورثة المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا واعتباره كأن لم يكن إذا انتقلت الملكية إلى غيرهم ، قصد به أن يكون التيسير على المدينين ، بعد ما بدا من عجزهم عن الوفاء ، بقدر معلوم وأن يكون الدواء على قدر الحاجة اليه .

لقد كان هذا الاشتراط بقصد الحرص على مال الدولة والتحوط لكل ظرف. فهل يصح أن يؤول هذا الحرص وهذا التحوط بأن فيه محاباة لورثة المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا وإيثارا لهم على غيرهم ؟ !

إن كل ما رمينا اليه هو أن يتنبه المدينون إلى أن الدين باق فى ذمتهم بشروطه وأحكامه من دون تغيير ولا تبديل ، مؤكدين أن التيسير لهم لا يعدو أن يكون مجرد إجراء حسابى وليس استبدالا قانونيا للدين ، فلو فرض ونزعت ملكيتهم ، اعتبر هذا التيسير كأن لم يكن وظلت حقوق الحكومة مستمدة من عقود السلف الأصلية ، كذلك يكون الحال لو أنهم تصرفوا بالبيع فى هذه العقارات فيلتزم المشترى أو الحائز أيا كانت صفته أن يوفى بهذه الديون كاملة غير منقوصة بشروطها الأصلية

على أن هـذا الاشتراط الذى يعتبره صاحب الكتاب الاسود الفضيحة الكبرى هو بالذات ما اشترطه وتمسك به فى خطابه المؤرخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ الذى تلوته على حضراتكم والمودعة صورته مكتب المجلس فقد جاء به ما نصه :

" وسعر الفائدة هذا ، يصير إثباته فى دفاتر البنك دون غيرها ، ولا ينتفع منه إلا المدين المذكور دون أى حائز ، وأنه لا يجوز لدائن فى مرتبة تالية أن يتمسك به كما أنه لا يترتب على العمل بذلك أى تعديل للشروط الأصلية للسلفة وبخاصة فيما يتعلق بالشروط الجزائية من حلول الدين قبل استحقاقه أو سريان فوائد التأخير ، فهذه الشروط تستمر نافذة المفعول نفاذا كليا وتنتج جميع آثارها " .

وفى هذا ما يكفى لبيان فساد مزاعمه وجرأته فى قلب الاوضاع والتشهير بالباطل .

٤ — تعديل أجزاء الدين العسيرة الأداء والسهلة الأداء :

يعيب صاحب الكتاب الأسود على جعل الجزء السهل الاداء من قرض

	مليم جنيه		مليم جنيه
البنك المرموز له بحرف (أ)	٢٧٠٠	بعد أن كان	٥٩٤٣,٤٣٠
والجزء العسير الأداء	٦٦٦٩,٥٠٩	»	٣٤٢٦,٠٧٩

وقد فاته أن القصد من شطر الديون الى أجزاء سهلة الاداء واخرى عسيرة الاداء انما هو الوصول الى ربط قسط الدين بصافى غلة الاطيان وذلك بجعله فى حدود ٧٠٪ من هذه الغلة حتى يكون متناسبا مع مقدرة المدين على الوفاء . وهذا ما كان ينادى به مكرم باشا نفسه .

ولتحقيق هذا القصد اقترحنا تحويل مبلغ ٣٢٤٣ ج.م من السهل الاداء الى عسيره . فهل كنا فى ذلك مبتدعين أو بادئين ؟ الجواب لا . فقد سبق أن اتبعت وزارة المالية هذه القاعدة فى الاحوال التى عرضت عليها والى المجلس الموقر المثال :

قرر سعادة الدكتور أحمد ماهر باشا عند ما كان وزيرا للمالية بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٩ فى السافة رقم ٣٥٥٧ البنك العقارى الزراعى الخاصة بحضرتى على بك وحفنى بك محمود :

جعل دين البنك سهل الأداء ٢٠١٥٨ جنيها و ٧٤٢ مليما بعد ان كان ٣٣٠٥٣ جنيها و ١٨٨ مليما .

وجعل دين الحكومة سهل الأداء ٤٨٤١,٢٥٨ بعد أن كان ٨٢٧٩ جنيها و ١٦٧ مليما .

فتكون جملة الدين سهل الأداء ٢٥٠٠٠ جنيه بعد أن كانت ٤١٣٣٢ جنيها و ٣٥٥ مليما .

وقرر أن يكون الدين العسير الأداء ٣٦٥٥٧ جنيها و ٩٩٤ مليما بعد أن كان ٢٠٢٢٥ جنيها و ٦٣٩ مليما .

وبذلك حوّل مبلغ ١٦٣٣٢ جنيها و ٣٥٥ مليما من سهل الأداء إلى عسيره .

كذلك قرر سعادته فى ٦ أبريل سنة ١٩٣٩ بشأن السلفة رقم ٣٦٣٥ البنك العقارى الزراعى الخاصة بالسيدة مارى طمبه .

جعل الدين سهل الأداء ٧٠١٥٦ جنيها و ١٩١ مليما بعد أن كان ٨٦٣٥٣ جنيها و ٣١٥ مليما .

وجعل الدين عسير الأداء ٢٠٢٢٠ جنيها و ٣٤٥ مليما بعد أن كان ٤٠٢٣ جنيها ٢٢١ مليما .

وبذلك حوّل مبلغ ١٦١٩٧ جنيها و ١٢٤ مليما من السهل الأداء إلى عسير الأداء .

ومحوى ما تقدّم أن ما حول من الديون سهلة الأداء إلى عسيرها :

	مليم	جنيه
لورثة المرحوم عبدالواحد الوكيل باشا كان مبلغ ...	—	٣٢٤٣
يقابله فى تسوية حضرتى على بك وحفنى بك مبلغ ...	٣٣٥	١٦٣٣٢
وفى تسوية السيدة مارى طمية مبلغ	١٢٤	١٦١٩٧

واذا كان هـذا ما اتبعته وزارة المالية فان الهيئات المالية المرتبطة بالتزامات لا تتعدل ولا تتغير تنهج أيضا على منواله فتجرى لمدينيها تسويات أساسها ربط القسط بغلة الارض فتتحدد الأجزاء السهلة الآداء بعد معاينة العقارات وتقدير صافى غلتها .

ويستبين من هـذا أنه لا توجد نسبة معينة بين سهل الأداء وعسيره ، يمكن الاحتكام اليها ، أو الوقوف عندها ، إنما مرد الأمر هو بحث ظروف كل مدين على حدة .

فهل كان فيما أجريناه لورثة المرحوم عبدالواحد الوكيل باشا محاباة وإيثار أم مساواة لهم بغيرهم من المدينين ؟ ، وأن تكون هذه المساواة قد تمت متواضعة وفى أضيق الحدود إذا قورنت بمثيلاتها .

هذه هى مطاعن صاحب الكتاب الأسود وهذا هو الرد الحاسم المفحم على ماسطر وسود ومنه تتبينون أن هذه التسوية فوق مثار الشكوك والظنون ، اجراءاتها قويمة ، ونواحيها سليمة ، لا يشوبها محاباة ولا استغلال لنفوذ أو جاه ، هى مطابقة للقواعد المرعية التى تسير على هداها وزارة المالية ، بل للسوابق التى أجراها واضع الكتاب الاسود نفسه وحلفاؤه اليوم وان كان يتجاهل الآن ما قرره فى أمس ، رجاء النيل والتشهير والقاء التهم جزافا دون مراعاة لضميره ، فلا غرو ان يأتى ما أتاره بشأنها ضربا من الأوهام والتخيلات وأن يكون ما أحاطها به نوعا من وضيع المهاترات

(تصفيق حاد) .

على أنى قبل أن انتهى من هذا الرد يجدر بى أن أنوه بان ما أوقع المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا فى الارتباكات المالية وألجأه الى هذه التسويات انما كان نتيجة ما أصابه هو وذويه من عسف واضطهاد إبان عهد احدى حكومات الانقلاب مما سيبينه لحضراتكم تفصيلا زميلى حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية (تصفيق حاد) .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية

كان حكم دولة اسماعيل صدقى باشا من النصف الثانى لعام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٤ حكما إرهابيا للوفديين وخاصة كبارهم قصد تحويلهم عن مبدئهم وضمهم الى حزبه . وقد اتبع دولته مختلف الطرق وشتى الأساليب هو ورجاله فى كل فروع الحكومة وبذلوا الهمة للفراغ من هذه المهمة (ضحك) فمن وعد الى وعيد ومن ترغيب الى تهديد حتى كانت سنة ١٩٣١ بعد أن أفرغ كل حيله وتوسلاته فصب غضبه على عائلة المغفور له عبد الواحد الوكيل باشا بسمخراط واختار لها التعذيب والتنكيل جزاء صلابتها وتمسكها بمبدئها الوفدى من ناحية قتالة هدامة مخربة وهى ناحية الرى . تلك الناحية التى ندر أن كانت أداة حزبية انتقامية إلا فى مثل عهود الانقلاب .

وقد ضغط دولة صدقى باشا على رجال الرى بتفتيش رى ثالث ضغطا شديدا لاخضاع عائلة الوكيل اعتمادا على أنهم لن يعرضوا ثروتهم الزراعية

الكبرى المماثلة فى زمامهم الواسع (البالغ حوالى ١٥٠٠ فدان) للتلف والبوار ولكن لم تفلح فيهم هذه المؤثرات .

ومع أن جميع الترتيبات والاجراءات التعسفية التى اتخذت مع عائلة الوكيل بتفتيش الرى المذكور تنفيذا لتلك الأوامر الشديدة فى عام ١٩٣١ واستمرت فى عامى ١٩٣٢ و١٩٣٣ وكانت مشهورة ومعروفة ويتحدث عنها وعن قسوتها رجال الرى فى كل مكان فانها كانت من المبالغة فى الحيطة والتحفظ الى الحد الذى لم يسجل منها الا القليل النادر .

على أن هذا القليل الذى عثرنا عليه كاف كل الكفاية لاعطاء صورة من مبلغ ما أصاب أطيان عائلة الوكيل من ضرر بالغ مقصود .

فأول ما فكر فيه القائمون بالأمر اخضاع الوابورات التى على النيل لنظام المناوبات رغم ما فى هذا الاجراء من شذوذ إذ ان أصحاب الوابورات التى على النيل يتكلفون فى إدارتها تكاليف باهظة جدا وليس من المعقول أن تكون إدارتها إلا عند الضرورة القصوى ومن ثم لا يكون هناك أى محل لهذه المناوبات ، ومعروف أن لعائلة الوكيل وابورا على النيل عريقا فى القدم وهو من الوابورات الثابتة المرخص بها باسم ابراهيم الوكيل منذ عام ١٨٧٦

كما نفذت أشد مناوبة لرى مناطق القطن بجعل مدة الادارة ستة أيام ومدة البطالة خمسة عشر يوما أى أن القطن فيها لا يروى سوى مرة واحد فى كل ٢١ يوما . والقصد من هذا هو حرمان عائلة الوكيل من حقهم الطبيعى وهو زراعة الأرز من بركة أدفينا .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ابتدعت لأول مرة فكرة تخفيض مياه النيل ببركة أدفينا وهى المياه المتجمعة بالنيل قبلى سد أدفينا الذى يقام سنويا لمنع دخول مياه البحر المالح فى النيل والانتفاع بمياه الرى والرشح المتجمعة قبلى السد المذكور . وذلك بادارة طلمبات العطف لرفع مليون ونصف مليون متر مكعب يوميا من هذه البركة لتحسين زراعات أنصار

الحكومة فى ذلك الحين وعلى رأسهم دولة اسماعيل صدقى باشا رئيس تلك الحكومة وهى الزراعات التى تنتفع من ترعة المحمودية ومن ترعة بركة غطاس إحدى فروعها .

و بالرغم من وضع الوابورات التى على النيل تحت نظام المناوبات وهو الشىء غير المألوف فقد لجأ منفذو أوامر دولة صدقى باشا الى حيلة شيطانية أخرى لمنع إدارة الوابور بالكلية وذلك بجعل دور المناوبات واحدا من النيل ومن ترعة ساحل مرقص . وعلى النيل يقع وابور عائلة الوكيل وعلى الترعة تقع نفس أطيان عائلة الوكيل أيضا . وبهذا الاجراء لا يسمح بادارة الوابور إلا فى الوقت الذى يسمح فيه بالرى من ترعة ساحل مرقص و إذا علمنا أن مساقى الوابور هى نفسها مساقى الرى من ترعة ساحل مرقص ظهرت لنا الحكمة من جعل الرى من كل من الجهتين فى وقت واحد حيث ستبطل حتما إدارة الوابور المركب على النيل نهائيا .

وبالرغم من وضع الوابورات التى على النيل تحت نظام المناوبة وهو الشىء غير المألوف . وبالرغم من تخفيض مياه بركة أدفينا برفع مياهها بطلمبات العطف للاغراض التى تقدم ذكرها فقد بقى أن أراضى عائلة الوكيل قد تتمكن من الرى من ترعة ساحل مرقص وهنا عمدوا الى قفل جميع فتحات أطيانهم بالأقفال و بالسدود الترابية مع تسخير رجال الادارة والبوليس فى حراسة هذه الفتحات ليلا ونهارا .

ومن كان يجرؤ على فتح هذه الفتحات حرر ضده محضر مخالفة وحيل فى الحال و بالقوة الغاشمة بينه و بين فتحها ويتضح من بعض ما استطعنا العثور عليه من محاضر المخالفات فى ذلك العهد التى حررت ضد عائلة الوكيل تعدد تلك المحاضر وانها لم تكن تكتب بأسماء المزارعين وموظفى الزراعات فقط كما جرت بذلك العادة فى كل التفاتيش وفى كل العهود بل قد تجسمت صورة التعسف بتحرير بعض تلك المحاضر باسم عميد العائلة المغفور له عبد الواحد الوكيل باشا واخوته مبالغة فى النكاية والايذاء . وذلك ظاهر من بيان رسمى مقدّم عن بعض تلك المحاضر .

وبهذه الوسائل الشيطانية أمكن إماتة زراعات عائلة الوكيل والحاق البلغ الأضرار بأرضهم حيث ضاعت عليهم محاصيلهم الصيفية من قطن وأرز فى سنوات ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ وهى السنوات التى انخفضت فيها مناسيب المياه ببركة ادفينا فى شهر يوليه الى ٣٨ سنتيمترا وهو منسوب يقرب من منسوب البحر المالح فى حين أنها لم تقل فى غيرها من السنوات عن ١,٣٣ مترا ولم ينقص متوسطها عن ١,٥٠ مترا وهذه المناسيب واضحة فى ديا جرامات مناسيب بركة ادفينا التى نقدمها مع هذا .

كما نقدّم صورة رسمية للإشارة التليفونية المؤرّخة ٧ يوليو سنة ١٩٣١ يتضح منها الإجراءات التى اتخذت لتخفيض مياه بركة إدفينا بإدارة طلمبات العطف لرفع مليون ونصف مليون متر مكعب يوميا منها والأضرار لتعويض تفتيش رى القسم الثانى الذى لم يكن مقصودا الإضرار به إذ ذاك بإعطائه مليونا من الأمتار المكعبة يوميا عند التقناطر الخيرية تعويضا له عما سيفقده من حصة انتفاعه من الرى من بركة إدفينا بعد تخفيضها .

وكذلك نقدّم صورة رسمية طبق الأصل من خطاب مفتش رى القسم الثالث إلى مفتش عام رى الوجه البحرى وتاريخه ٢٣ مايو سنة ١٩٣١ وفيه يشير إلى بدء تنفيذه مناوبات القطن على الطريقة العنيفة التى أشرنا إليها اعتبارا من ٢٤ مايو سنة ١٩٣١ وهى التى تتلخص فى عدم السماح لرى القطن أكثر من مرة واحدة كل ٢١ يوما إذا سمح بالرى .

ولقد كانت عائلة الوكيل ضحية لتلك الخطط مجتمعة حسبما أوضحنا كما أن أملاك دائرة حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون باشا بدائرة ذلك التفتيش وهى المجاورة لأطيان عائلة الوكيل لم تسلم من أذى تلك الخطط حيث ماتت زراعاتها جميعا فى تلك السنين على ما هو معروف مشهور لدى أهالى مديرية البحيرة جميعا . والخريطة المقدمة تبين ظروف أطيان عائلة الوكيل تلك الأطيان التى كانت معدودة فى المرتبة الأولى من أراضى القطر فى الجودة والخصب والتى كان كافيا لأماتة زراعاتها والرجوع بخصبها الى الوراء عدة سنوات ما أتخذ حيالها من إجراءات شاذة عنيفة متعسفة لم يسبق حصولها أو أمثالها فى أى وقت من الأوقات (تصفيق حاد) .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة — من كان مديرا فى ذلك الوقت ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية — كان المدير سعادة عبد السلام الشاذلى باشا .

(٣٨) سؤال حضرة النائب المحترم حسن يس بشأن احتفاظ معالى الدكتور عبد الواحد الوكيل بك بوظيفته السابقة كأستاذ بجامعة فؤاد الأول ومراقب للصحة المدرسية وتوقيعه للآن بإمضائه كموظف مرءوس لوزير المعارف

بجلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" جاء فى كتاب مكرم باشا أن معالى عبد الواحد الوكيل بك لا يزال محتفظا بوظيفته السابقة كأستاذ لجامعة فؤاد الأول وكمراقب للصحة المدرسية ، ولا تزال أستاذية علم الصحة بالجامعة خالية عسى أن يشغلها بعد خروجه من الوزارة الى غير ذلك من العبارات الماسة بكفاية معاليه ، فهل لمعاليكم أن توضحوا حقيقة ما أشير إليه فى الكتاب المذكور ؟ " .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية

جاء بالكتاب الأسود أن معالى عبد الواحد الوكيل بك لا يزال حتى الان محتفظا بوظيفته السابقة كأستاذ بجامعة فؤاد وكمراقب للصحة المدرسية بوزارة المعارف فهو إذن وزير من باب أصلى وموظف من باب الاحتياط الكلى الى آخر ما جاء بهذا الكتاب من التعريض بمعالى وزير الصحة .

وحقيقة الحال أن زميلى الدكتور عبد الواحد الوكيل بك كان قبل أن يدعى للوزارة أستاذا لعلم الصحة والطب الوقائى بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول كما كان مكلفا فوق أعماله بادارة المراقبة العامة للصحة المدرسية بوزارة المعارف .

وقد رأى مجلس كلية الطب فى جلسته المنعقدة يوم١٨ مايو سنة ١٩٤٢ أى بعد توليه الوزارة وانقطاع صلته الرسمية بتلك الكلية أنه من الصعب الحصول على أستاذ لقانون الصحة والطب الوقائى فى مثل علمـه وخبرته وخاصة للتدريس فى أقسام التخصص والدراسات العليا. ولذلك قرر المجلس بإجماع الآراء أن يطلب الى معاليه أن يستمر فى الاشراف على قسم علم الصحة الذى كان له فضل إنشائه فى تلك الكليـة وأن يشترك فى التدريس والامتحانات (تصفيق).

وقد وافق مجلس الجامعة على ذلك فى جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٤٢ وارسل اليه خطابا بذلك فاجاب بموافقته شاكرا هذه الثقة متنازلا فى الوقت نفسه عن أية مكافأة فى مقابل ذلك العمل. (تصفيق).

أما اشتغاله فى مراقبة الصحة المدرسية فيرجع الى عهد حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا اذ دعاه فى نوفمبر سنة ١٩٤١ وهو وزير للمعارف لرياسة تلك المراقبة قصدا الى تنظيمها والنهوض بهـا الى المستوى الجدير بمهمتها. وخاصة لضمان حسن تنفيذ مشروع التأمين العلاجى المدرسى الذى اشترك الدكتور الوكيل بك فى وضع أسسه مع لجنة خاصة بذلك فى سنة ١٩٣٨

وقد قبل الدكتور الوكيل أداء تلك المهمة الوطنية فوق أعماله كأستاذ بكلية الطب مع أن تلك الوظيفة فى الدرجة الثالثة أى دون درجته كأستاذ وهى كدرجة مدير عام. رفض فى الوقت نفسه كذلك أن يتقاضى عنها أية مكافأة منذ تولاها الى اليوم مع أن سعادة هيكل باشا عرض عليه ٢٥ جنيها شهريا لذلك العمل الإضافى. ومع أنى أعدت الكرة عليه حينما توليت وزارة المعارف فى فبراير سنة ١٩٤٢ فرفض عرضى كما رفض عرض هيكل باشا. (تصفيق).

ولما دعى لتولى وزارة الصحة فى مايو سنة ١٩٤٢ رجوته أن يظل مشرفا على مراقبة الصحة المدرسية كى يتم برنامج الإصلاح الكبير الذى بدأه فى تلك المراقبة والذى شعر به رجال التعليم وأولياء أمور الطلبة ورحبت به

اللجنة الصحية بمجلس الشيوخ عند دراستها لشؤون الصحة المدرسية فى سنتى ١٩٤١/١٩٤٢ وأبدت اطمئنانها الى وجوده على رأس تلك المراقبة .

وقد قبل معاليه طلبي أن يستمر على أداء ذلك العمل ولكنه ألح ، بل اشترط ألا يتقاضى أية مكافأة على ذلك .

ومن هذا يتبين أن الدكتور الوكيل يقوم بالعملين الذين أشار اليهما مكرم باشا لوجه الله لا يبغى من وراء ذلك منفعة أو جزاء لا فى الحال ولا فى الاستقبال ولكن صاحب الكتاب الأسود الذى لم يكن يعمل شيئا لوجه الله والذى لا يفهم بحكم أنانيته من أعمال الخير إلا الأعمال التى تدر الخير على شخصه حسب أن الدكتور عبد الواحد الوكيل من طينة كطينته وأنه لا بد قاصد شيئا من وراء هذا التطوع . ولو كان لهذا الخراص ضمير وازع لفكر فيما كان يبغيه عبد الواحد الوكيل من تطوعه ورفضه المكافآت قبل أن يكون وزيرا إذن لعلم علم اليقين أن هذا الموظف الكفء الأمين كان يسمو بنفسه على كل اعتبار مادى. ولكن عذر مكرم باشا أنه لا يفهم هذه المعنويات .

وهو كاذب فيما ادعى من أن الدكتور عبد الواحد الوكيل محتفظ بوظيفته السابقة كاستاذ بالجامعة فلا هو اشترط شيئا من ذلك ولا الحكومة من جهتها احتفظت له بها فى مرسوم تعيينه كما حصل فى عهود أخرى لوزراء آخرين .

ومع ذلك فليس شيء أدل على هذا الادعاء من أن الدكتور عبد الواحد الوكيل بك لا مصلحة له فى الاحتفاظ بوظيفة استاذ وما دامت الأمور تقاس فى نظر المفترى بالماديات فليعلم أن معاش الدكتور عبدالواحد الوكيل يبلغ اذا اعتزل الخدمة الآن ٧٧ جنيها ومكافأته كعضو فى الشيوخ ٤٠ جنيها أما مرتب الأستاذ فمائة جنيه فمعنى الاحتفاظ بالوظيفة أن يقوم الدكتور بالعمل ويدفع من جيبه للحكومة سبعة عشر جنيها شهريا ولا شك أن هذا الحساب لا يسيغه منطق الماديات الذى يصدر عن مكرم باشا فى جميع حركاته وسكناته .

وأما تعريض مكرم باشا بكفاية الدكتور الوكيل فقد أملاه عليه حقده الدفين على كل كفء أمين .

فالدكتور الوكيل لم يكن نكرة حينما دعى لوزارة الصحة العمومية، بل كان أستاذا لعلم الصحة بالجامعة فى درجة مدير عام ووكيلا لكلية الطب بانتخاب أساتذتها ومراقبا عاما للصحة المدرسية . وكان ولا يزال مستشارا صحيا للقوات المرابطة وعضوا باللجنة الصحية الاستشارية للجيش المصرى والمجلس الاستشارى الأعلى لوزارة الصحة وطبيبا فخريا لمصلحة الجمارك وعضوا بمجلس نقابة الأطباء والنقابة العليا للمهن الطبية . وسكرتيرا عاما مساعدا للجمعية الملكية الطبية المصرية . وعضوا عاملا فى عدد غير قليل من الهيئات الصحية والاجتماعية . وكان من قبل مفتشا لصحة القاهرة وهو أول مصرى تولى ذلك المنصب فى العهد الحديث بعد أن كان وقفا على الأجانب عشرات السنين. ولقد ندب مستشارا صحيا لوفد مصر لدى عصبة الأمم فى سنة ١٩٣٧ كما ندب قبل ذلك و بعده لتمثيل بلاده فى مؤتمرات طبية عديدة فى الخارج وكان فى كل ذلك خير مثال للمصرى المجتهد المخلص لفنه ووطنه .

وهو حاصل على درجات تخصص ممتازة فى الصحة العامة وطب المناطق الحارة من جامعة كامبردج بانجلترا وكان أول مصرى حصل على دكتوراه الطب فى الصحة العامة و يندر أن توجد حركة صحية أو اجتماعية حديثة فى البلاد لم يشترك الدكتور الوكيل بك فيها بشخصه أو رأيه . فاليه يرجع الفضل الأول فى مشروع المراكز الاجتماعية وفى وضع النظم الصحية للجيش المرابط . وكان خير مرشد ومعين لى فى إدخال نظام التغذية فى المدارس الالزامية . ولا داعى لتبيان جميع ما قام به من مشروعات واصلاحات صحية جوهرية حين كان مفتشا لصحة العاصمة . على أن أعماله الآن وهو وزير للصحة العمومية ناطقة تتكلم عن نفسها وقد نالت تقدير رئيسه وزملائه كما نالت رضاء الأمة بأسرها . وقد كرمه زملاؤه الأطباء أخيرا بانشاء ثلاث جوائز علمية دائمة باسمه فى الجامعتين والمعهد الصحى . كما كرمته جامعة فاروق الأول بمنحه الدكتوراه الفخرية لكلية الطب .

ومما تقدم ترون حضراتكم أن مكرم يتلمس المساوىء من المحاسن والعيوب من الفضائل . وقد انقلبت فى نظره الأوضاع واختلت فى عقله الموازين.

(تصفيق) .

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا — لى كلمة فى هذا الموضوع أريد أن أقرر بها حقيقة واقعة فيما يتعلق بمعالى عبد الواحد الوكيل بك وزير الصحة العمومية .

عندما اتجه نظرى الى اختيار معاليه وزيرا للصحة العمومية ، كان فى تقديرى ما أعهده فيه من قبل من العمل النافع المجدى ، وأن مجاله فى وزارة الصحة سيكون أوسع وأيسر وأعم نفعا مما لو بقى أستاذا فى كلية الطب أو مراقبا للصحة العامة المدرسية أو غير ذلك مما ذكره معالى وزير المعارف العمومية الآن أمام حضراتكم ، والذى ذكرت بعضه فى إجابات سابقة لى تعلمونها جميعا ، أقول انه عندما اتجه نظرى الى اختياره وزيرا أفضيت اليه برأيى فرفض رفضا باتا مفضلا ان يبقى أستاذا بكلية الطب على أن يكون وزيرا للصحة العمومية . (تصفيق)

حاولت ان أقنعه فلم أفلح ، وما زلت به حتى تركته يفكر فى الأمر ، ولكنه بدل ان يفكر توجه إلى معالى عبد الفتاح الطويل باشا ورجاه أن يحاول منعى من ان ألح عليه فى قبول الوزارة .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية : وقد رجانى أنا أيضا ولكنى لم أقبل الوساطة .

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

وقد جاءنى معالى عبد الفتاح الطويل باشا وكرر على ذلك هو وغيره من بعض حضرات أصحاب المعالى الوزراء ، ولكنى صممت على رأيى لما أتوخاه من النفع العام الذى سيعود على البلاد من توليه وزارة الصحة

فى عهدها الجديد ، وفى آخر الأمر و بعد كل جهد اضطر وهو متأسف و متألم لأن يقبل هذا المنصب خضوعا لإلزامى له (تصفيق حاد) .

فلم يكن معاليه مستغلا ولا محبا للاستغلال ، بل هو يبتغى العمل بفنه وحده لمصلحة البلاد وحيثما كانت هذه المصلحة . (تصفيق حاد)

(٣٩) سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح بشأن استغلال حضرة النائب المحترم الأستاذ حسين محمود فهمى صلة نسبة برفعة رئيس مجلس الوزراء فى الحصول على زيادة مرتبه كمحام ببنك التسليف الزراعى ، وفى الاستيلاء على التموين المخصص لأهالى مديرية الشرقية ، وفى قضاء تعهداته مع الجيش البريطانى وقضاء المصالح ، والتدخل فى القضايا العسكرية بجلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣

نص السؤال :

" جاء فى كتاب وزعه مكرم عبيد باشا أن حضرة النائب المحترم حسين محمود فهمى قد استغل صلة نسبة برئيس الحكومة فى الحصول على زيادة فى مرتبه كمحام ببنك التسليف الزراعى وفى الاستيلاء على التموين المخصص لأهالى مديرية الشرقية من دقيق وسكر وغلال وفى قضاء تعهداته مع الجيش البريطانى كما استغل هذه الصلة فى قضاء المصالح والتدخل فى القضايا العسكرية بوصف كونه محاميا مشتغلا بالزقازيق وغير ذلك من الأمور .

فنرجو من رفعتكم أن تبينوا لنا وجه الحقيقة فى هذه المسألة . "

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

"ردا على هذا السؤال، أكتفى بأن أتلو على حضراتكم المذكرة التى قدمها لى حضرة النائب المحترم حسين محمود فهمى دحضا لمفتريات صاحب العريضة والكتاب . واليكم نص هذه المذكرة .

يتلخص ما اتهمت به فى العريضة والكتاب الاسود لمؤلفه مكرم عبيد باشا فيما يأتى :

(١) انى كنت محاميا ببنك التسليف الزراعى المصرى براتب ضئيل فلما انتخبت عضوا بمجلس النواب رفع مرتبى إلى مثل مكافأتى البرلمانية .

(٢) أن الحكومة نظرا لنسبى برئيسها قد حابتنى فمنحتنى التموين المخصص للأهالى بمديرية الشرقية من دقيق وسكر وغلال . وأنى قد افتتحت خمسين مخبزا بمديرية الشرقية اغتصبتها من الأهالى تحت تأثير ما أتمتع به من نفوذ ومحاباة .

(٣) أن لى بالزقازيق مكتبا للمحاماة والتعهدات والسمسرة والوساطات وأنى أستغل ما أتمتع به من نفوذ فى قضاء المصالح والتدخل فى القضايا العسكرية حتى أصبحت سيرتى ونفوذى محل القيل والقال بمديرية الشرقية .

(٤) انى أطبع على بطاقاتى (محام ومتعهد للجيش) .

وسأردّ فيما يلى على كل فرية من هذه المفتريات ردودا مؤيدة بالمستندات الرسمية مما يقطع ببعدها عن الحقيقة ومخالفتها للواقع .

١ — فيما يتعلق بما نلته من محاباة وزيادة فى المرتب أثناء اشتغالى محاميا ببنك التسليف الزراعى المصرى .

عينت فى شهر ديسمبر سنة ١٩٣٣ محاميا بقسم قضايا بنك التسليف الزراعى المصرى بناء على امتحان مسابقة بين المحامين كان ترتيبى فيه الثالث من مجموع الناجحين . وقد بقيت فى خدمة البنك حتى ١٨ يوليه سنة ١٩٤٢ عندما قدمت استقالتى من خدمته نظرا لانتخابى عضوا بمجلس النواب . فلم أمنح فى عهد الوزارة الحاضرة الى يوم تركى لخدمة البنك أى علاوة

أو تعديل فى المرتب . وفيما يلى نص الخطاب المرسل الى من بنك التسليف الزراعى المصرى ببيان حالتى قبل تركى خدمته .

"حضرة النائب المحترم الأستاذ حسين محمود فهمى افندى عضو مجلس النواب

ردا على خطابكم المؤرخ ١٣ الجارى بخصوص طلبكم الإفادة عن تاريخ تركك لخدمة البنك والمرتب الذى كنتم تتقاضونه فى السنة الأخيرة من خدمة البنك ، نفيدكم أنكم قدمتم بتاريخ ١٨ يوليه سنة ١٩٤٢ استقالتكم من خدمة البنك بمناسبة انتخابكم عضوا بمجلس النواب ، وقد كان مرتبكم عند قبول استقالتكم هو مبلغ ٢١ جنيها (واحد وعشرين جنيها مصريا لا غير) وكانت آخر علاوة منحت لكم هى مبلغ جنيهين (جنيهين مصريين) بتاريخ أول مايو سنة ١٩٤١ ولم تمنحوا بعد التاريخ المذكور أية علاوة أو تعديل مرتب حتى تاريخ تركك الخدمة بقبول استقالتكم بتاريخ ١٨ يوليه سنة ١٩٤٢ ، وقد حررت هذه الإفادة بناء على طلبكم وتحت مسئوليتكم و بدون أية مسئولية على البنك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

مدير قسم المستخدمين — رئيس مجلس الإدارة

امضاء — امضاء "

٢ — فيما يتعلق بتعهداتى مع الجيش البريطانى وما حابتنى به الحكومة من إعطائى دقيق وسكر وغلال من المخصص لأهالى بندر الزقازيق .

ابتدأت علاقتى بالسلطة العسكرية البريطانية من أوائل سنة ١٩٤٠ عندما أنشئت ببلدتى (القصاصين مركز أبو حماد) معسكرات للجيش البريطانى ، فنشأت بينى و بين ضباط تلك المعسكرات علاقات صداقة إذ كنت بحكم جوارى للمعسكرات أقدم لهم كل ما يمكننى من مساعدة وتسهيلات بتيسير حصولهم على ما يلزمهم من عمال وفى فض ما ينشأ بين العمال و بعضهم أو

بينهم و بين موظفى الجيش من منازعات وذلك بحكم صلتى بالأهالى و بحكم جيرتى للعسكرات وقد توطدت تلك العلاقات على مر الأيام حتى أصبحت صداقة متينة وكثر التراور بينى و بينهم وتعددت خدماتى لهم . وقد كانوا كثيرا ما يعرضون على الاشتغال معهم فى المقاولات وغيرها من أعمالهم . إلا أنى كنت أرفض ذلك نظرا لاشتغالى محاميا بقسم قضايا بنك التسليف الزراعى المصرى. فلما نويت الاستقالة من خدمة البنك وزال ما كان يمنعنى من الاشتغال بالأعمال الحرة عرضت على مكتب العمل بالجيش البريطانى بالاسماعيلية استعدادى لقبول الاشتغال بما لدى السلطة البريطانية من أعمال كأى مقاول من المقاولين الذين يشتغلون بأعمال الجيش ، وفعلا عرضت على القيادة البريطانية بالإسماعيلية إنشاء ثلاثة أفران وكانتينين بمعسكرات العمال المصريين الذين يشتغلون لحساب السلطة البريطانية فى منطقة القنال لمدهم بما يحتاجون اليه من خبز ومؤونة .

وقد قمت بانشاء تلك الأفران والكانتينات فى الصحارى المقامة بها تلك المعسكرات على نفقتى وتحت إشراف السلطة البريطانية وأعطيتها لشقيق مصطفى افندى محمود فهمى لإدارتها بعد تركه لخدمة الحكومة، وقد اعترضتنى عند بدء العمل بتلك الجهات صعوبات جمة فى الحصول على الدقيق اللازم لتموين هؤلاء العمال أبلغتها للسلطة البريطانية فكتب حضرة رئيس معسكرات العمال فى منطقة القنال خطابا بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٢ إلى سعادة مدير الشرقية طالبا التصريح لى بشراء الدقيق اللازم لتموين عمال الجيش بجهات فناره وأبو سلطان وعددهم أربعة عشر ألف عامل ، كما كتب حضرته لمعالى وزير التموين خطابين أولهما بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٢ وثانيهما بتاريخ أول يوليه سنة ١٩٤٢ هذا نصهما :

"حضرة صاحب المعالى وزير التموين بمصر

نتشرف بإبلاغكم أن حسين محمود فهمى من الزقازيق قد تعهد بتموين العمال المصريين بمعسكرات فايد وأبو سلطان والقرش والمعسكر ، فنرجو تمكينه من الحصول على الدقيق اللازم لتموينهم ...

كولونيل كيزى
مدير مكتب العمل بالاسماعيلية"

وقد جاء الخطاب الثانى مماثلا فى المعنى لهذا الخطاب مع رجاء الإسراع فى صرف الدقيق لأن العمال بتلك المعسكرات لا توجد لديهم مؤن .

وإنى أرفق مع هذا الرد صورتى هذين الخطابين المبلغتين إلى من القيادة البريطانيـة فردت وزارة التموين على ذلك بأن أرسلت بتاريخ أول يوليه سنة ١٩٤٢ خطابا إلى مديرية الشرقية رقم ٨٣٠٣ ، هذا نصه :

"حضرة صاحب السعادة مدير الشرقية

نرجو تدبير كمية الدقيق اللازمة للاستهلاك اليومى للعمال المصريين الملحقين بأعمال مقاولات السلطات العسكرية فى المناطق الآتية حسب البيان الموضح أمام كل منطقة وهو منطقة جنيفة ١٣٠٠٠ ومنطقة أبو سلطان ٦٨٠ ومنطقة القرش ٣٠٠٠ ومنطقة المعسكر ٨٠٠٠ والمجموع (٢٤٦٨٠) أربعة وعشرون ألفا وستمائة وثمانون عاملا . وأرجو اصدار الأمر بالتعجيل بصرف الدقيق اللازم لهؤلاء العمال ابتداء من اليوم بواسطة المتعهد حضرة الأستاذ حسين محمود فهمى . وتفضلوا ..... الخ"

وتنفيذا لهـذا الخطاب صرحت لى المديرية بشراء خمسين جوالا يوميا من الدقيق لتموين هؤلاء العمال .

مما تقدم يظهر بجلاء ان حصولى من السلطة البريطانية على تعاقد لتموين هؤلاء العمال لم يكن للحكومة المصرية أى دخل فيـه ، ولم يكن فيـه أية محاباة ، وقد كان صرف الدقيق إلى بناء على اتفاق وطلب السلطة البريطانية

من الحكومة المصرية، كما حصل مع غيرى من المتعهدين الذين يربى عددهم على العشرين بمنطقة القنال وحدها ومنهم هابيل افندى مكاريوس والخواجه استيليو ممبارس وأحمد عثمان عبد الرحيم وعبد الهادى الجوهرى ومحمد خليل الإيكابى ومخالى أنطونيو واستليو بنايوتى وأحمد خليفه بكر وأحمد افندى العفنى وغيرهم كثيرون .

وفى شهر يوليه سنة ١٩٤٢ تألفت بوزارة التموين لجنة مشتركة بينها أعضاء من السلطة البريطانية لبحث موضوع تموين العمال المصريين الذين يشتغلون لحساب السلطة البريطانية كان من قراراتها تعهد الوزارة بتموين هؤلاء العمال وتقدير ٢٦٣٥ جوالا من الدقيق أسبوعيا تسلم لمندوبى السلطات البريطانية لتموين العمال المصريين بمنطقة القنال، وقد أبلغت وزارة التموين نتيجة قرارات تلك اللجنة إلى مديرية الشرقية بخطابها رقم ١٣٠٤ بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٤٢ وهذا نصه :

" حضرة صاحب العزة مدير الشرقية

بناء على البيانات المقدمة من اللجنة الفرعية المشكلة للنظر فى تموين عمال منطقة القنال العسكرية قررت الوزارة ما يأتى :

(١) تحديد المقدار اللازم من الدقيق لمؤونة هؤلاء العمال بثلاثمائة جوال زنة ٥٠ أقة يوميا .

(٢) تسليم هذا المقدار إلى كل من المندوبين اللذين ستعينهما السلطات البريطانية فى مدينتى السويس والزقازيق وستحدد الكمية التى ستصرف لكل منهما فيما بعد .

(٣) تسليم ما يكفى لمؤونة العمال لمدة سبعة أيام دفعة واحدة بمجرد الطلب وفى خلال الأسبوع الأول يسلم المندوب احتياطيا يكفى لمدة سبعة أيام ثم يستمر تسليمه المؤونة لأسبوعين .

(٤) البدء فى تنفيذ هذا النظام من يوم الاثنين ١٠ الجارى .

(٥) وقف صرف الدقيق المعتاد صرفه لمتعهدى العمال الحاليين من اليوم السابق لتنفيذ هذا النظام .

فالرجا التنبيه الى إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ القرارات المقدّمة فورا. وسنخطر عزتكم باسم المندوب المعين من قبل السلطات البريطانية لاستلام الكميات المخصصة للعمال ومقدارها .

امضاء : وكيل وزارة التموين "

وقد ترتب على هذا الخطاب أن أوقفت المديرية تصاريح شراء الدقيق المعطاة لى ولغيرى من المتعهدين. فأبلغت ذلك للسلطة البريطانية فطلبت الى وزارة التموين الاستمرار فى صرف الدقيق حتى يتم تنفيذ النظام الجديد المتفق عليه فأرسلت وزارة التموين بتاريخ ١٩٤٢/٨/٢٠ خطابا الى مديرية الشرقية رقمه ١٤٩٧٧ هذا نصه :

عاجل جدا

"حضرة صاحب السعادة مدير الشرقية :

أبلغتنا السلطات البريطانية بأن كميات الدقيق المقرر صرفها لحضرة حسين بك فهمى متعهد تموين العمال الملحقين بالسلطات البريطانية قد أوقفت تسليمه اليه مع أن هذه السلطات لم تنته بعد من وضع الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بالمندوب الذى سيعين من قبلها لاستلام المقطوعية الأسبوعية المقرر صرفها من الزقازيق وقدرها ٢٦٣٥ جوالا زنة ٥٠ أقة، وقد طلبت هذه السلطات الاسراع فى تسليم حضرة المتعهد المذكور المقدار السابق تقديره له مضافا إليه خمسة وعشرون جوالا يوميا لشدة الحاجة اليها . فالرجا التفضل بالتنبيه الى الاسراع فى تزويد حضرته فورا من الدقيق المطلوب للعمال الذين يتولى تموينهم وافادتنا" .

امضاء : وكيل وزارة التموين"

كما أرسل الكولونيل هـبر مدير قسم التموين والنقل بالجيش البريطانى خطـابا إلى سعادة مدير الشرقية بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٢ طالبـا الاستمرار فى إعطاء فهمى بك كميات الدقيق المعتاد صرفها إليه .

يتبين مما تقدم أن تعاقدى مع السلطة البريطانية على تموين عمال الجيش لم يكن للحكومة المصرية ولا لرفعة رئيسها أى دخل فى حصولى عليه ، وقد كان إيقاف صرف الدقيق إلىّ سببا لاحتجاج تلك السلطات لدى وزارة التموين والمديرية طـالبة إعادة الصرف إلىّ ، وعند مانفـذ الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية على تسليم الدقيق اللازم لتموين العمال للسلطات البريطانية لتقوم هى بتوزيعه بمعرفتها على المتعهدين أرسلت خطابا بتاريخ ٢٥ يوليه سـنة ١٩٤٢ إلى سعادة مدير الشرقية أبلغته به أن الدقيق اللازم لتموين العمال يصرف الآن للمتعهدين من مخازن الجيش البريطانى وطلبت إلغاء تصاريح الدقيق المعطاة لى وألغيت فعلا .

أعتقد أن ما قدمت من بيانات معززة بالمستندات يكفى كل الكفاية لتفنيد أكاذيب مكرم باشا عن مسألة محاباة الحكومة المصرية لى بإعطـائى تموين عمال الجيش البريطانى . إذ يظهر مما تقدم أن هذا العمل من اختصاص السلطات البريطانية ولا دخل للحكومة المصرية فيه . ولكن أراد مكرم باشا أن يجعل من الثلاثة الأفران المقامة بالمعسكرات البريطانية خمسين مخبزا موزعة على مختلف جهات مديرية الشرقية ومن السلطات البريطانية جهات حكومية خاضعة لتأثيرما يدعيه من محاباة واستثناء .

بقيت مسألة مايصرف إلىّ من سكر لتموين هؤلاء العمال وقـدره طنان شهريا لتموين أكثر من أربعة عشر ألف عامل . وقـد قرر صرف هـذه الكمية إلىّ بناء على اتفاق حضرة الكلونيل كيزى قائد منطقة الاسماعيلية

مع سعادة مدير الشرقية والمؤيد بالخطاب الآتى نصه والمرسل إلى المديرية بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٢ :

"حضرة صاحب السعادة مدير الشرقية

بناء على محادثتنا الشفوية معكم اليوم. نبلغكم أن حضرة حسين محمود فهمى هو متعهد تموين عمال الجيش البريطانى بجهات فايد وابو سلطان وفنارة . فنرجو اعطاءه السكر اللازم لتموين هؤلاء العمال والذى نقدره بكمية لاتقل عن عشرين طنا شهريا .

(امضاء) كاونيل كيزى قائد منطقة الاسماعيلية "

هذا هو نص الخطاب الذى ترتب عليه صرف طنين من السكر الى شهريا مع أن السلطة البريطانية قدرت الكمية اللازمة لهؤلاء العمال بعشرين طنا . ولكن المديرية لم توافق على ذلك واكتفت بصرف طنين فقط . وانى لأعجب بعد ذلك عن وجه المحاباة أو الاستثناء فى ذلك مع أنه لو كان هناك أى محاباة أو استثناء لصرفت الكمية التى طلبتها القيادة البريطانية كاملة .

ومن غريب الصدف أن يحصل كل ذلك فى عهد مكرم باشا أيام أن كان وزيرا للتموين أو وزيرا للمالية .

٣ — فيما يتعلق بمكتبى بالزقازيق وطبعى بطاقات كتبت عليها (محام ومتعهد للجيش) :

عندما تركت خدمة بنك التسليف الزراعى المصرى واشتغلت بالمقاولات مع السلطة البريطانية طبعت خطابات باللغة الإنجليزية لأحرر عليها مكاتباتى مع تلك السلطات بالنص الآتى :

"ح.م . فهمى — م . ب ومقاول) " أى (حسين محمود فهمى عضو مجلس النواب ومقاول) فلم أذكر بهذه الخطابات (محام ومقاول) كما ذكر مكرم باشا ، كما أن هذا لم يكتب على بطاقات . وانى أتحدى مكرم باشا ليقدم بطاقة باسمى كتب عليها (محام ومقاول) كما ادعى .

وانى لأعجب بفرض ثبوت ما ادعى عن علاقة ذلك بنسبى برفعة رئيس الحكومة ... ... الا أن يكون الدافع على هـذا الافتراء هو مجرد التهويش والتشنيع .

و بعد أن تنازلت عن عقودى لشقيق مصطفى محمود فهمى قدمت طلبا لنقابة المحامين لإعادة درج اسمى الى جدول المحامين المشتغلين . وافتتحت مكتبا للمحاماة بمدينة الزقازيق لاعلاقة له بأعمال السلطة البريطانية التى يقوم بها شقيق مصطفى محمود فهمى المقيم بمدينة السويس .

٤ — فيما يتعلق بوساطاتى وشـفاعاتى ونفوذى فى تعـديل الأحكام العسكرية وتخفيفها وفى قضاء مصالح الناس

وهنا قال حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا :

وقبل أن أتلو ما جاء بالمذكرة عن هـذا الموضوع أقول لحضراتكم إن كل ما يصلنى من ملاحظات خاصة بالمحاكم العسكرية أقوم ببحثها شخصيا كقاض شكلى وموضوعى . ويظهر أن العادة جرت قبلى على أن ينظر الحـاكم العسكرى فى الأحكام العسكرية من جهة الشكل فقط ، فإذا كان مستوفيا نفذ الحكم . ولكنى لم أتبع هـذه الطريقة ، فمنذ توليت سلطة الحاكم العسكرى لم أكتف ، عند ما تعرض على قضية من القضايا ، بقراءة المذكرة المقدمة الى بشأنها ، بل أقوم بدراستها دراسة موضوعية ، وأنظر فيها نظرة القاضى من حيث ثبوتها أو عدم ثبوتها ثم أتصرف فيها حسب ما يوحيه الى ضميرى وذمتى .

وأكثر من هذا ، فإننى لا أعرض عن قضية يكلمنى بشأنها أى شخص بل أبحثها كقاض ، ولكن لا كقاض متوسط إليه ، أو متشفع لديه ، بل كقاض فحسب (تصفيق) .

والآن أعود إلى تلاوة المذكرة :

" ففيما يتعلق بالقضـايا العسكرية اعتقـد أن مجرد الرجوع إلى ملفاتها المحفوظة بالنيابة العسكرية كاف كل الكفاية لتكذيب ما ادعاه مكرم باشا فإنى لم أطلب مرة تعـديل حكم أو تخفيفه ، ولم يحصل ان عدل حـكم

أو خفف بناء على طلبي، وإني أتحدى مكرم باشا أن يثبت شيئا مما ذكره، بل على العكس فقد حدث فى قضية عفيفى بسام — وقد كان الدفاع فيها مؤلفا من أربعة محامين ثلاثة منهم أعضاء فى مجلس النواب وأحدهم عضو بمجلس الشيوخ والمتهم فيها رجل جاوز السبعين وله مكانة محترمة أن رفض رفعة الحاكم العسكرى تخفيف الحكم الصادر بحبسه ولم تشفع لديه هيئة الدفاع أو كبر سن المتهم .

أما فيما يتعلق بوساطتى وشفاعاتى وقوله إنها جد مقبولة غير مردودة وأن نفوذى يتحطى القوانين واللوائح فينفذ العسير ويأتى بالمستحيل فى دوائر الحكومة نظرا لنسبى برفعة رئيس الحكومة . فإن أكبر دليل يثبت عكس ذلك أننى توسطت مرة لشقيق مصطفى محمود فهمى الحاصل على شهادة الليسانس سنة ١٩٣٨ وكان ترتيبه الثلاثين فى مجموع الناجحين ليعين معاونا للنيابة أسوة بزملائه الذين عينوا بتلك الوظائف فى العهود الماضية وكان ترتيبهم فى درجات النجاح بعد ترتيب شقيق نخاب فى ذلك مسعاى وعجزت شفاعتى عن بلوغ غايتى . فاضطر أخى لتقديم استقالته من خدمة الحكومة وقد كان يشتغل بالجامعة المصرية سكرتيرا للسكرتير العام ... وقد جربت ذلك النفوذ الموهوم مرة أخرى . فطلبت لشقيق محمد عبد الحميد فهمى مساعد مدير الأعمال بمصلحة المبانى بعض حقه بترقيته الى الدرجة الرابعة بعد أن قضى فى الدرجة الخامسة ستة عشر عاما كان فيها مثال الموظف الكفء المجتهد المرضى لرؤسائه . وبعد أن تخطاه أقرانه المتخرجون معه من مدرسة المهندسخانة فى سنة ١٩٢٥ ولم يحصلوا على شهادات من انجلترا كالتى حصل عليها عند ما أرسل فى بعثة حكومية اليها . نخاب ثانية فى ذلك مسعاى وعجز نفوذى الطاغى عن اعطاء هذا الموظف المنسى بعض حقه . فاستقال من خدمة الحكومة يائسا فى أوائل سنة ١٩٤٣ .

فإذا كان هذا هو حال وساطتى ونفوذى مع القريب . فكيف بها مع الغريب وإنى وقد ترك أخواى خدمة الحكومة فى عهد الوزارة التى أمت إليها — كما يقول مكرم باشا — بسبب وبنسب لم أحاول مرة ثالثة تجربة

هذا النفوذ العظيم . . . وذلك السلاح الماضى !!! خشية أن يصيبنى ما أصابنى فى المرتين الوحيدتين اللتين استعملته فيها . . . وإنى أتحدى مكرم باشا أو غيره — موظفا كان أو غير موظف — أن يثبت أو يقرر أننى رجوت أو توسطت فى مسألة من المسائل عظمت أوصغرت. أوكنت سببا فى تعيين موظف أو ترقيته . . .

*
* *

رددت فيما تقدم على ما أصابنى فى الكتاب الاسود من مفتريات وأكاذيب كنت أرجو أن ينزه مكرم باشا نفسه عنها أو يحققها قبل قذف الناس بها . وهو الوزير السابق والنائب الحالى . ولكن الأمر فى ذلك لله وحده القادر على رد الظلم عن المظلومين والمظهر لكيد المفترين "

مصر فى ١٥/٤/١٩٤٣

حسين محمود فهمى
نائب التل الكبير"

(٤٠) سؤال حضرة النائب المحترم حسن نافع عن صفقة استبدال لحضرة محمد بك عرفان

نص السؤال :

" قال مكرم باشا فى كتابه الأسود أن هناك صفقة استبدال لحضرة محمد بك عرفان عرض أمرها عليه وهو وزير للمالية فلم يوافق عليها وأن معاليكم تحت تأثير الالحاح والرجاء من ثلاثة من الوزراء قد أقررتموها فما هى الحقيقة فى هذا الموضوع ؟"

بيان حضرة صاحب المعالى وزير المالية [1] :

كان حضرة محمد بك عرفان أستاذا بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول . وقد أحيل إلى المعاش فى عهد وزارة رفعة على ماهر باشا قبل بلوغ السنّ المقررة للاحالة الى المعاش بعشر سنوات وذلك بقرار من مجلس الوزراء فى ١ / ١١ / ١٩٣٩ وكان وزيرا للمعارف فى ذلك العهد سعادة محمود فهمى النقراشى باشا . وكانت هذه الإحالة نكاية فى خاله عثمان محرم باشا . فرفع حضرة عرفان بك دعوى ضد وزارتى المعارف والمالية على أساس أن هذه الإحالة إنما وقعت إشباعا للمطامع المادية والهوى السياسى . وقد صدر فى هذه القضية حكم ابتدائى لمصلحته قبل أن تتولى هذه الوزارة الحكم فتصالحت معه وزارة المالية واستبدل بجزء من معاشه أرضا من أراضى مصلحة الأملاك . وقد سمى مكرم عبيد باشا هذا الاستبدال صفقة وقال عنها فى كتابه الأسود مايأتى حرفيا :

" ولهذه الصفقة قصة لم تتم فصولها إلا بعد مغادرتى منصب الوزارة ببضعة شهور ذلك أن قسم قضايا الحكومة كان قد أقر صلحا مع محمد عرفان بك على أثر صدور حكم ابتدائى لمصلحته فى قضية تعويض رفعها على الحكومة لفصله من خدمتها قبل بلوغه سنّ الإحالة إلى المعاش . وبهذا الصلح أضيف إلى معاشه مبلغ تجمد له بمقتضاه بضعة آلاف من الجنيهات فقدم طلبا لاستبدال قطعة من أراضى الحكومة فى مقابل هذا المبلغ المتجمد " .

ولا جدال فى أن من يقرأ هذه الفقرة من الكتاب الأسود لا يشك لحظة فى أن مكرم باشا إنما أراد بها أن يقول انه كان غريبا عن هذه الصفقة التى جعل منها قصة وأنه لاشأن له بها ولا باجراءاتها وأن قسم قضايا الحكومة هو الذى أقر الصلح الذى تجمد بمقتضاه لحضرة محمد عرفان بك بضعة آلاف من الجنيهات استبدل بها قطعة من أراضى الحكومة .

---

[1] لم يتيسر القاء هذه الاجابة بمجلس النواب .

وليس أبلغ فى تكذيب هذا المعنى واستبعاده من أن نتلو على حضراتكم خطاب مكرم باشا وزير المالية المؤرخ ١٩ أبريل سنة ١٩٤٢ وهو الذى أتشرف بأن أودع صورة رسمية منه بمكتب المجلس ليطلع عليه من يشاء وهو بنصه :

"حضرة صاحب السعادة المستشار الملكى لقسم قضايا الحكومة الأهلية .

إشارة إلى كتاب سعادتكم بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٤٢ بشأن الدعوى المرفوعة من حضرة محمد عرفان بك ضد الحكومة يطلب منحه عشرة آلاف جنيه تعويضا من إحالته على المعاش فى سنة ١٩٣٩ — نفيدكم أننا لا نرى مانعا — نظرا للاعتبارات الواردة فى ذلك الكتاب — من انهاء الدعوى صلحا على أساس ضم المدة الباقية من خدمة محمد عرفان بك إلى المدة التى حسبت له فى المعاش وتعديل معاشه على هذا الأساس من الآن بدون أثر رجعى .

"كذلك لا نرى مانعا من أن يستبدل حضرته الفرق بين المعاشين استبدالا عقاريا فى حدود لائحة الاستبدال .

التوقيع
وزير المالية
مكرم عبيد"

لقد كان إذن مكرم باشا هو الذى تصالح مع محمد عرفان بك وهو الذى وضع أساس التعويض وهو الذى أباح له الاستبدال .

بعد ذلك ذكر مكرم باشا فى كتابه أنه كان محل الحاح ورجاء من ثلاثة من زملائه الوزراء هم وزير العدل ووزير المعارف ووزير الأشغال لكى يجيب طلب محمد عرفان بك فى أن تكون الأرض المستبدلة قطعة معينة حددها حضرته تحديدا صريحا وهى أطيان مساحتها ٢٧٧ فدانا و١٧ قيراطا و ١٤ سهما بتفتيش كفر سعد فى منطقة توزيع السوالم لصغار المزارعين ، وأن جوابه الطبيعى كان الرفض لأن للاستبدال شروطه وقواعده ،

ومن هذه القواعد أن تؤخذ الطلبات بترتيبها طبقا لأقدمية تقديمها للوزارة . ثم يكون الاستبدال محصورا فى الأراضى التى ترى الحكومة استبدالها بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة ، وليس لطالب الاستبدال أن يملى على الوزارة رغبته فى قطعة أرض بذاتها .

هكذا قال مكرم باشا فى كتابه الأسود ، ولا نجد خيرا من أن نعود إلى مكرم باشا الوزير المسؤول ليرد على مكرم باشا الذى يلق الكلام جزافا ما دام يبغى به وجه التشويه والافتراء، فقد كتب مكرم باشا وزير المالية فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٢ الكتاب التالى الذى أتشرف بأن أودع صورة رسمية منه مكتب المجلس :

" حضرة صاحب العزة المدير العام لمصلحة الأملاك الأميرية

ردّا على كتاب المصلحة المؤرخ فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٢ رقم ٢٦٠ — ٢٥١/٥ فى شأن الاستبدال العقارى الذى يطلبه حضرة صاحب العزة محمد عرفان بك فى منطقة السوالم بتفتيش كفر سعد نفيد :

أولا — نوافق على ما رأته المصلحة من اعتبار تفتيش كفر سعد بمنطقة السوالم أرضا بورا وتطبيق المادة (ثالثا) من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ عليها أى جواز التصرف فيها عن طريق الاستبدال العقارى لأرباب المعاشات من قدماء الموظفين .

ثانيا — فيما يتعلق بطلب صاحب العزة محمد عرفان بك نفيد أن اللجنة المالية رأت أن يكون الاستبدال له فى حدود لائحة الاستبدال المصدق عليها فى ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ المعدّلة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ أى أن الصفقة التى يطلبها حضرته تكون خاضعة لأحكام هذه اللائحة بما فى ذلك المادة (٢٠) منها المتعلقة بحق الولاية — فإذا كان له حق الأولوية طبقا لهذه المادة فلا مانع من إتمام الصفقة

معه بعد اتخاذ الإجراءات القانونية المعتادة — وألا يكلف حضرته باختيار منطقة أخرى يجوز التصرف فيها للاستبدال على أن يكون كل استبدال خاضعا لأحكام اللائحة .

واقبلوا فائق الاحترام ٤

١٩٤٢/٥/١٤ وزير المالية

امضاء : مكرم عبيد "

من ذلك يتبين بوضوح أن مكرم باشا هو الذى قرر اعتبار تفتيش كفر سعد بمنطقة السوالم أرضا بورا وأجاز التصرف فيها عن طريق الاستبدال العقارى لأرباب المعاشات من قدماء الموظفين. وبهذا تغيرت صفة الأرض بمقتضى قرار مكرم باشا وأصبح من حق محمد عرفان بك أن يستبدل جزءا منها بشرط واحد اشترطه مكرم باشا وهو مراعاة أحكام لائحة الاستبدال.

ولكن مكرم باشا يزعم أن الأرض التى استبدلها محمد بك عرفان بجزء من معاشه لم يراع فى شأنها شروط الاستبدال وقواعده . وأن من هذه القواعد أن تؤخذ الطلبات بترتيبها طبقا لأقدمية تقديمها للوزارة ثم يكون الاستبدال محصورا فى الأرض التى ترى الحكومة استبدالها بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة و يزعم أيضا أن محمد بك عرفان استولى على جميع الأرض بواقع ثلاثين جنيها للفدان الواحد دون أن تتخذ الإجراءات اللازمة والمصطلح عليها لضمان حصول الحكومة فى استبدالها على أحسن سعر ممكن . وأن الفدان الواحد كان حينئذ يساوى مبلغ يتراوح بين ٧٠ جنيها و ٨٠ جنيها على أقل تقدير.

هذه هى المزاعم التى أوردها فى كتابه مع أن الوقائع الثابتة من الملفات والأوراق ومن بينها ما يحمل توقيع مكرم باشا نفسه تقطع كلها بعدم صحة تلك الوقائع .

فالثابت من الأوراق والملفات أن منطقة السوالم بتفتيش كفر سعد تقدم للاستبدال فيها كل من اللواء توفيق عبد النبى باشا واللواء على شوقى باشا

ومحمد رفعت افندى - الأول بتاريخ ١٩٤٠/١٢/١٠ والثانى بتار يخ ١٩٤٠/١٢/١٤ والثالث بتاريخ ١٩٤١/٢/١ كما تقدم أيضا كل من بيومى عثمان بك ومختار حجازى باشا فى أبريل سنة ١٩٤١

ولما كانت هذه المنطقة هى ضمن ٧٩٠ فدانا سبق أن قرر المجلس الاستشارى بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٣٦ تخصيصها لبيعها لصغار المزارعين بعد إصلاحها فلم تصادف هذه الطلبات جميعها محلا . إذ من شروط صحة الطلب أن يقع على أرض مخصصة للاستبدال (مادة ١٤ من لائحة الاستبدال) ولمناسبة صدور قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ قضى بأن تخصص وزارة المالية مناطق الاستبدال فى الأراضى المستصلحة وفى الأراضى الغير تامة الاصلاح فقد أشارت وزارة المالية بالنسبة لطلبى اللواء توفيق عبد النبى باشا ومحمد رفعت افندى بكتابها رقم م — ٢٠ — ١٩ ٣٨٧ بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ ورقم م — ٤٥ — ١١ — ١٣٢ بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ بحفظ هذين الطلبين كما أشارت أيضا بحفظ الطلبين الخاصين بحضرة بيومى عثمان بك ومختار حجازى باشا بتاريخ ٢٤ و ٢٦ نوفمبر سنه ١٩٤١ — أما اللواء على شوقى باشا فكان قد توفى الى رحمة الله .

حدث أن مصلحة الأملاك قد شرعت فى إصلاح تلك الأراضى ولكن أوقف المشروع بسبب عدم اعتماد مبالغ له فاعتبرت أن تلك المنطقة لم يعمل فيها اصلاح واقترحت اعتبارها من الأراضى البور .

وبتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٤٣ قدّرت اللجنة العليا لتقدير أملاك الحكومة بوزارة المالية أراضى منطقة السوالم بتقديرات تختلف ما بين ٢٦ و ٤٨ جنيها للفدان .

وبتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٤٣ وافق وزير المالية (مكرم باشا) على رأى مصلحة الأملاك من اعتبار منطقة السوالم أرضا بورا وتطبيق المادة (ثالثا) من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ أى جواز التصرف فيها عن طريق الاستبدال العقارى لأرباب المعاشات من قدماء الموظفين كما رأى وزير المالية (مكرم باشا) فى كتابه سالف

الذكر ألا مانع من اتمام الاستبدال مع محمد بك عرفان عما يطلبه فى هذه المنطقة مع مراعاة عدم التجاوز عن أحكام لائحة الاستبدال .

استطلعت الوزارة رأى قسم القضايا فيما اذا كان اتمام الاستبدال مع عرفان بك يخل بأحكام المادة العشرين من لائحة الاستبدال لأن هناك طلبات استبدال سابقة على طلبه فأجاب قسم القضايا بأنه ظاهر من كتاب مصلحة الأملاك المؤرخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٤٣ أن تلك الطلبات تقدمت قبل صدور قرار وزير المالية فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٣ الذى قضى باعتبار هذه المنطقة بورا وأجاز التصرف فيها عن طريق الاستبدال فتكون جميع تلك الطلبات لم تصادف محلا اذ تقدمت قبل أن تخصص هذه المنطقة للاستبدال — لأن من شروط صحة الطلب أن يقع على قطعة أرض مخصصة . للاستبدال (مادة ١٤ من لائحة الاستبدال) وعلى هذا فقد حفظت كل تلك الطلبات فى التواريخ التى ذكرناها سابقا وهى فى عام ١٩٤١ ولا جدال فى أن هذه القطعة صالحة للاستبدال بقرار وزير المالية (مكرم باشا) الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٢ ومن ثم فلا يعتبر اتمام الاستبدال فى تلك الإجراءات اخلالا بحكم المادة ٢٠ من لائحة الإستبدال، بل هو تطبيق لها .

وعلى أثر صدور قرار وزير المالية (مكرم باشا) السالف الذكر جدد كل من بيومى عثمان بك ومختار حجازى باشا طلبيهما للاستبدال فى هذه المنطقة : الأول فى ١٦ مايو سنة ١٩٤٢ بطلب استبدال الوحدات من ٤٩ — ٥٣ ومساحتها ٢٨ فدانا و٨ قراريط و٣١ سهما . والثانى بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٤٢ بطلب استبدال الوحدات من ١٢٥ — ١٤٢ و١٤٧ ومساحتها ٩١ فدانا و١٦ قيراطا و١٣ سهما ولم يجدد اللواء توفيق عبدالنبى باشا أو محمد رفعت افندى طلبيهما .

وقد تم البيع لكل محمد عرفان بك وبيومى عثمان بك ومختار حجازى باشا بنفس الأسعار التى قررتها اللجنة العليا لتقدير أملاك الحكومة بوزارة المالية

فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٢ فى عهد ولاية مكرم باشا لوزارة المالية كما هو واضح فيما يلى :

بيومى عثمان بك ٢٨ فدانا و ٣ قراريط و ٣١ سهما بمبلغ ٨٧١ جنيها و٢٩١ مليما بسعر ٣٤,٣٠ جنيها بمتوسط ٣١ جنيها .

مختار حجازى باشا ٩١ فدانا و ١٦ قيراطا و١٣ سهما بمبلغ ٣٠٤٦ جنيها بسعر ٣٠ و٤٨ جنيها بمتوسط ٣٣ جنيها .

محمد عرفان بك ٢٧٩ فدانا و ٥ قراريط و سهمان بمبلغ ٨٨١٢ جنيها و ١٩٠ مليما بسعر ٤٠,٢٦ بمتوسط ٣١ جنيها .

والمستفاد مما تقدم أن الإستبدال الذى تم مع محمد عرفان بك كان فى المنطقة التى قرر وزير المالية (مكرم باشا) نفسه جواز الإستبدال فيها وأن مكرم باشا نفسه هو الذى وافق على أن يستبدل محمد عرفان بك جزءا من معاشه بهذه المنطقة بالمطابقة للائحة الاستبدال. وأن الاستبدال قد روعيت فيه الشروط والقيود المقررة فى لائحة الاستبدال وأن السعر الذى تم به البيع كان هو نفس السعر الذى قررته اللجنة العليا بوزارة المالية قبل أن يتقدم عرفان بك بطلبه والذى روعى أيضا بالنسبة لكل من بيومى عثمان بك ومختار حجازى باشا وكان قرار هذه اللجنة فى عهد مكرم باشا وقبل خروجه من الحكم .

تلك هى الوقائع الصحية تؤديها الأوراق والملفات وتقطع بعدم صحة المزاعم الواردة فى الكتاب .

ومن هذا يظهر أن مكرم باشا فى نزاهته وصلابته هو الذى تصالح مع محمد عرفان بك وحدد له التعويض وقرر له الاستبدال وهو الذى جعل المنطقة التى استبدل فيها عرفان بك صالحة للاستبدال للموظفين القدماء بعد أن كانت لصغار الملاك ، وقد ثبت كل ذلك من خطاباته الموقع عليها بإمضائه ، فكيف جاز له بعد ذلك أن يندد بهذه الصفقة ويهول فيها كل هذا التهويل ويصورها فى صورة من المحاباة والخروج عن القواعد إلى الحد الذى استدعى أن يقول فى شأنه أن ثلاثة من زملائه الوزراء قد ألحوا عليه وألحفوا فى الرجاء ليحملوه على إقرار هذه المحاباة فلم يفعل .

والآن وقد ثبت أن مكرم باشا هو الذى فعل كل شىء فى هـذه الصفقة وهو النزيه الأمين على أموال الدولة والحفيظ على قوانين البلاد فإننا لا ندرى بأى وجه ينقدها ويشكك فيها ، وإذا كان قد قضى فيها على الوجه الذى قدمناه مؤيدا بالمستندات القاطعة الحاسمة وهو الرجل الصلب الذى لا يلين للرجاء ، فهل هو مع عدالته وصلابته كان فى حاجة إلى الرجاء بعد أن قضى بمـا قضى ، اللهم إننا لا نستطيع إلا أن نقول أنه مكرم باشا وكفى .

(٤١) سؤال حضرة النائب المحترم حسن نافع عن استخدام نفوذ معالى وزير الأشغال فى تحسين وسائل الرى للأطيان التى استبدل بها حضرة محمد بك عرفان جزءا من معاشه

نص السؤال :

" قال مكرم عبيـد باشا فى كتابه عن صفقة أطيـان استبدل بها حضرة محمد عرفان بك جزءا من معاشه بعـد أن ذكر أن الاستبدال فى ذاته طلب قانونى لا غبار عليـه ولا مطعن فيه ، أنكم استخدمتم نفوذكم لإتمـام هذا الاستبدال نظرا لأن عرفان بك ابن شقيقتكم ثم قال وكانمـا يأبى عثمان محرم باشا أن يقف فى جراته عند هذا المدى الذى انزلق إليه فمـا هو أن أعطيت الصفقة المنشودة لابن شقيقته حتى أمر معاليـه بأن تروى هـذه الأطيان من ترعة غير الترعة المخصصة لهـا ولغيرها من أطيان مصلحة الأملاك وهى ترعة الساحل فأصبحت تروى بعد ذلك من ترعة أخرى هى ترعة البلامون ، ولتحقيق هذه الغاية أنشئ (بربخ) خاص تحت السكة الحديدية لإيصال هذه الترعة إلى أطيان عرفان بك وهى كما قلت لا تدخل فى زمام الأطيـان التى تروى من ترعة البلامون هذه ، بل تفصلها عن هـذا الزمام سكة حديدية ،

ومن أجل ذلك قامت الوزارة بإنشاء (مزلقان) خاص بلغت نفقاته مضافة إلى نفقات (البربخ) المشار إليه زهاء الألفين من الجنيهات وعلى هذا النحو الجرىء تمت صفقة عرفان بك وهى صفقة نادرة فى جرأتها وحصيلتها

معا وتمت على أثرها حركة وزارة الأشغال لإنشاء (البربخ والمزلقان) من أموال الدولة الموكولة إلى ذمة هؤلاء الوزراء ، فما تفاصيل ذلك" .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال (*)

لو كان النقد فى كتاب مكرم باشا يعرف منطق الحق والتعفف لكنا فى غنى عن أن نجعل من صفقة استبدال جزء من معاش حضرة محمد عرفان بك فى صلح بينه و بين الحكومة عن قضية حكم فيها لصالحه مادة للمناقشة والمساجلة بعد أن قال مكرم باشا نفسه فى كتابه أن طلب الاستبدال فى ذاته قانونى لاغبار عليه ولا مطعن فيه . و يعنينى أن أرد على ما جاء فى هذا السؤال خاصا بوزارة الأشغال فألخص ما يسميه مكرم باشا فى هذا الشأن ازلاقا وجرأة واستخداما للنفوذ فيما يأتى :

أولا — الترخيص برى أرض عرفان بك من ترعة البلامون بدلا من ترعة الساحل .

ثانيا — إنشاء بربخ خاص تحت السكة الحديد لإيصال مياه ترعة البلامون إلى أرض عرفان بك .

ثالثا — إنشاء مزلقان خاص بلغت نفقاته مضافة إلى نفقات البربخ زهاء الألفين من الجنيهات .

رابعا — أن هذه الصفقة نادرة فى جرأتها وحصيلتها معا إذ ترتب عليها قيام وزارة الأشغال بإنشاء البربخ والمزلقان من أموال الدولة الموكولة إلى ذمة هؤلاء الوزراء .

و إنى أرد على هذه المزاعم بما يأتى :

أولا — ليس تغيير طرق رى الأراضى بالأمر غير العادى فلكل مالك إذا شاء أن يطلب تحويل رى أرضه من مسقة إلى مسقة أو من ترعة إلى

(*) لم يتيسر إلقاء هذه الإجابة بمجلس النواب .

ترعة ولا تمانع مصلحة الرى فى تحقيق ذلك إذا تبينت أن الطريق الذى يختاره المالك أفضل من ناحية المناسيب لرى أرضه . والأمثلة على ذلك كثيرة فى كل مديريات القطر وفى هذه المنطقة بالذات .

ولست أفهم كيف يكون رى بعض الأراضى من ترعة البلامون بدلا من ترعة الساحل محل تساؤل خصوصا وأن ترعة البلامون ليست إلا فرعا من ترعة الساحل . وأقصى ما يمكن أن يقال أن الرى لهذه الأرض أو لغيرها من ترعة البلامون أفضل وأحسن . فلماذا تمتنع مصلحة الرى عن تمكين أى أرض من أخذ ريها من الطريق الأفضل والأحسن ما دامت لا تمكن من الرى من ناحيتين وما دامت كميات المياه ستحدّد بفتحات وأقطار مقررة .

على أنى أطمئن صاحب الكتاب الأسود إذا كان لا يغضبه الاطمئنان على سلامة الحكم ونزاهة القائمين به فأقول له أن اختيار طريق للرى دون آخر لأرض من الأراضى التى لم يسبق ريها إنما هو عمل عادى طبيعى إلى حد أن القواعد المقررة جعلت مفتش الرى مختصا بالفصل فيه وتحقيق رغبة طالبيه .

وقد تحوّل رى أراضى كثيرة من ترعة الساحل إلى ترعة البلامون فى سنوات ١٩٣٥ و ١٩٣٦ و١٩٣٧ و ١٩٤١ و١٩٤٢ لحضرات عبد الفتاح بك اللوزى والمغفور له حسن صبرى باشا والشيخ راشد القاضى وحسين افندى عسل وعدة ملاك آخرين ومختار حجازى باشا ومحمد عرفان بك . وكان التحويل فيها جميعا ماعدا أرض مختار حجازى باشا بأوامر من مفتش الرى أو المفتش العام لرى الوجه البحرى . أما تحويل أرض سعادة حجازى باشا فكان الأمر بالنسبة لها صادرا منى . وقد كانت تكاليف هذا التحويل فى الرى على نفقة الحكومة فيما يختص بأرض المغفور له حسن صبرى باشا والشيخ راشد القاضى وكانت تكاليف تحويل رى باقى الأراضى على نفقة أصحابها وأنى أتشرف بأن أودع مكتب مجلسكم الموقر صورة من كشف موقع عليه من حضرة صاحب العزة مفتش رى زفتى وبه الزمام الذى تغير طريق ريه

لكل مالك ومجموعه ٩١٤ فـدانا . وأنا من ناحيتى لم أر أى مانع من أن أصرح لحضرة صاحب السعادة أحمد مختار حجازى باشا بتاريخ ١٧ /١٠/١٩٤٢ برى أرضه المستبدلة من مصلحة الأملاك بجزء من معاشه، من ترعة البلامون بدلا من ترعة الساحل على أن تمر المياه الى أرضه بواسطة بربخ تحت السكة الحديد ولا أظن أن هناك من يدعى ولو كان صاحب كتاب أسود أن سعادة مختار حجازى باشا وفدى أو أنه ذو صلة بى على أى شكل من الأشكال .

وعلى هـذا لا أكون مميزا لحضرة محمد عرفان بك عن غيره من الناس بأية ميزة إذا أنا أعطيته هذا الحق الذى لم أبخل به على خصم سياسى والذى استطاع مفتشو الرى أن يقرروه فى أعوام مختلفة بدأت منذ عام ١٩٣٥ لأنه من سلطتهم .

ورغم ذلك فانى أؤكد وأنا رجل مسئول يقدر ما يقول أننى لم أرخص لحضرة محمد عرفان بك فى رى أرضه من ترعة البلامون ذلك لأنه تقـدم بطلبه الى مفتش الرى ولم يعرض الأمر على . وقد أجيب طلبه لأنه طبيعى كما قدمت .

من ذلك يتضح أن الدعامة الأولى من دعائم هذه الفرية قد انهارت .

ثانيا — فقد أنشىء فعلا بربخ خاص تحت السكة الحديد لايصال مياه ترعة البلامون الى أرض عرفان بك لأنه لايمكن للمياه أن تمر تحت السكة الحـديد إلا من خلال بربخ . فاذا استطعنا أن نثبت أن صاحب الأرض وصاحب الرى هو الذى أنشأ البربخ تكون الدعامة الثانية من دعامات هذه الفرية قد تداعت وسقطت .

ثالثا — جاء فى البند الأول من اشتراطات رخصة وابور حضرة محمد عرفان بك على ترعة البلامون بملف هندسة رى الغربية رقم ٢١٥/٣/٤١ بتاريخ ١٩٤٢/١١/٣٧ مايأتى بحرفه :

" يصرح بفتحة قطر ٤٠ سم طول ٤٦ مترا بنهـايات من البناء و باب حديد بعامود بريمى حسب الرسم الموقع عليه من حضرة الطالب وذلك عند النقطة ف.ر .

بالبر الأيمن لترعة البلامون كيلو ١٥,٥٠٠ ومارة تحت سكة حديد الحكومة المصرية وفوق مصرف السوالم البحرى لرى ١٥٠ فدانا ملك حضرة الطالب محدد دائرها بالأصفر منها عشرة أفدنة جارى عملها جنائن بالرفع والراحة . وعلى حضرة الطالب الاتصال بمصلحة السكة الحديد لتنفيذ البربخ المذكور على حسابه " .

كذلك جاء فى البند الأول من تنفيذ الاشتراطات ما يأتى :

" جميع الأعمال الداخلية فى حدود المنافع العمومية يجب اجراؤها بمعرفة حضرة الطالب وعلى نفقته الخاصة " .

الى هنا يكون من المقطوع به أن مصلحة الرى لم تتدخل فى عمل هذا البربخ ولم تتحمل ولم تحمل خزانة الدولة شيئا . ولكن يبقى أن مصلحة السكك الحديدية قد تحابى عرفان بك لصلته بى فلننظر ماذا جرى .

عندما أبلغت مصلحة السكك الحديدية اشتراطات هذا الترخيص من مصلحة الرى كتب حضرة السيد جودت بك كبير مهندسى السكة والأشغال الى حضرة محمد عرفان بك بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٤٣ ما يأتى :

" ايماء الى كتاب مصلحة الرى بخصوص تركيب بربخ تحت شريط السكة الحديد ليغذى وابور المياه الواقع على ترعة البلامون كيلو ١٥,٥٠٠ بناحية السوالم أتشرف بأن أذكر لعزتكم أن عمل هذا البربخ تحت السكة الحديد يتكلف حوالى ٧٥ جنيها على الأساس الآتى :

أولا — انكم ستقومون باستحضار الماسورة بمعرفتكم وعلى حسابكم .

ثانيا — أن الماسورة ستكون بعرض جسر السكة الحديد شاملا ميول الجسر .

ثالثا — انكم ستقومون بانشاء البيارتين الواقعتين فى نهاية هذه الماسورة على حدود جسر السكة الحديد .

رابعا — أن الماسورة ستركب على كتل خرسانية عند الوصلات .

فان وافقتم عزتكم على ذلك نرجو توريد مبلغ ٧٥ جنيها لخزينة المصلحة واخطارنا بالايصال اللازم لوضع العمل فى اليد فى فترة الجفاف " .

وقد وافق حضرة عرفان بك على ذلك وأرسل بنفس التاريخ ٥ يناير سنة ١٩٤٣ الشيك رقم ٩١٧٣٤٨ جنيها على بنك مصر بمبلغ ٧٥ جنيها باسم حضرة صاحب السعادة مدير عام سكك حديد وتلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية كما اشترى حضرته مواسيره من شركة سيجوارت بمبلغ مائة جنيه بشيك رقم ٩١٧٣٤٢

أما مزلقانات السكة الحديد فانها تعمل عند تقاطع الطرق بالخطوط الحديدية وهى تعمل دائما وفى كل وقت صيانة لأرواح الناس . وليست إلا فتحات فى الأسوار توضع عليها السلاسل لمنع المرور عند اقتراب القطارات .

وعلى هذا يتضح أن حضرة محمد عرفان بك قد تحمل نفقات تحويل رى جزء من أرضه من ترعة الساحل إلى ترعة البلامون ولم يراع خاطر خاله وزير الأشغال ولو بمثل ما عمل لغيره من الملاك فى أعوام ١٩٣٦ و ١٩٣٧ حيث قامت وزارة الأشغال بعمل البرابخ لهم على حسابها .

و بذلك تسقط الدعامة الثالثة لهذه الفرية .

رابعا — مما تقدم يظهر بما لا يحتاج إلى إنكار أن هذه الصفقة لم تكن نادرة فى جرأتها وحصيلتها معا و إنما كانت عادية فى بساطتها ونتيجتها معا . ومن ذلك تكون أموال الدولة التى قال عنها صاحب الكتاب إنها موكولة لهؤلاء الوزراء فى صيانة الحق والقانون والشرف والإباء .

وليس بى من حاجة بعد أن قضيت بمعول الحق على هذه الدعامات الأربع أن أقول أن هذه الفرية قد تداعت وهوت وأصبحت هباء بعد أن تناثرت فى الهواء شانها شأن كل تضليل وافتراء .

ب - الاستجوابات

(١) استجواب مكرم عبيد باشا بنقد سياسة الوزارة الخارجية والداخلية بجلسة ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٢

نص الاستجواب : عن النقط الآتية :

(١) استناد رفعته فى تصريح علنى بمجلس النواب يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٢ إلى رسالة من وزير الخارجية البريطانية .

(٢) إجراءات الوزارة إزاء سياسة تجنيب البلاد ويلات الحرب .

(٣) بقاء حكمدارى البوليس الانجليزى وغيرهم من الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى فى وظائفهم حتى الآن .

(٤) السماح لأشخاص معينين بتصدير بعض المواد الأولية والغذائية ، وعدم تقديم بعض المهربين والمختزنين إلى المحاكمة ، وفرض ضرائب غير رسمية على الأهالى .

(٥) سياسة الوزارة الداخلية فيما يختص بالحريات العامة .

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

حضرات النواب المحترمين :

منذ شهر أبريل الماضى انطلقت ألسنة ، وترددت أصوات بمختلف الأراجيف والاشاعات عن مصطفى النحاس ، وقد اقترنت هذه الاشاعات بما حصل فى الوزارة من خلافات ، وكان مصدر الاشاعات معروفا ، والغرض منها ظاهرا مكشوفا . وقد عمد أصحابها الى نشرها بين أصدقاء مصطفى النحاس

وأنصاره ، فأذاعوا فيهم أخبارا كاذبة مختلفة لعل الأنصار يصدقون هذه الأخبار ، ويجعلونها محل الاعتبار ، فينصرفون عن مصطفى النحاس ويخلو منه الجو السياسى ، أو تصبح سياسته وزعامته فى المحل الثانى. ولم يكن شىء أحب لمصطفى النحاس من أن يلقى النور على هذه الأراجيف فيظهر الناس أجمعين على فسادها وبطلانها وغرض المرجفين من إذاعتها وإعلانها . ولكنه نزل على إدارة إخوانه الذين كانت لديهم بقية من رجاء فى تنقية الجو ، وعودة الصفاء فصبر عما يحب ، وبل صبر على ما يكره . ثم تاحت لى الفرصة أن أتحدث الى بعض من اخوانى وأنصارى ، فكشفت لهم حقيقة الحال ، وكذب هذه الأقوال .

واكتفيت بذلك جريا على ما عودنية العلى القدير من الصبر الجميل على كل قال وقيل ، واطمئنانا الى ما تفضل به على من محبة هذه الأمة وثقتها بشخصى محبة تزيد على مر السنين ، وثقة بلغت حد اليقين ، ولم يكن فيما أرجف المرجفون أن مصطفى النحاس قبل إعلان الحماية على مصر ، أو رضى بعدم تجنيبها ويلات الحرب ، أو فرط فى سيادتها الخارجية ، أو أهدر حقوقها النظامية والدستورية ، لأنها اقتصرت على الطعن فى أمانة مصطفى النحاس ، وأصهار مصطفى النحاس . ولكن شيطان الغضب له وثبات ، ولتطوراته مضاعفات ، ولذلك امتدت النهمة إلى وطنية مصطفى النحاس ، فبعد أن كان يعلو فى الوطنية على كل غاية ، وصل فى التفريط إلى النهاية ، وبعد أن كانت المطاعن الموجهة لأمانة مصطفى النحاس تذاع بالعشرات فى المحافل والمنتديات ، تضاءلت فى الاستجواب إلى بند واحد ، أما التهم المتعلقة بوطنية مصطفى النحاس ووزارة مصطفى النحاس ، فقد شغلت من الاستجواب أربعة بنود كاملة .

*
* *

أما البند الأول ، فقد جاء فيه أن مصطفى النحاس استند فى تصريح علنى له فى مجلس النواب إلى رسالة تجعل مصر فى موضع البلاد المحمية . وقد سبق أن احتج على مثلها مجلس الشيوخ ، والوفد المصرى نفسه وغيره من الأحزاب المصرية . وبذلك يكون مصطفى النحاس بعد طول الجهاد

والتضحيات ، قد أهدر ماضيه ، ووقع فيما لم يقع غيره فيه ، فارتضى لبلاده وضع الحماية ، وهو الوضع الذى قامت الحركة الوطنية وقام الوفد المصرى لمناهضته ، ونجحت البلاد فى التخلص منه . وحقيقة الأمر فى هـذا كله أننى ألقيت بيانا فى مجلس النواب فى يوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٤٢ جاء فيـه أن حضرة صاحب السعادة السفير البريطانى أبلغنى تصريحا أصدرته الحكومة البريطانية تؤكد فيـه بشكل حاسم أنها عند تصميمها الأكيد على مقاومة كل اعتداء على الأراضى المصرية إلى آخر مدى . والنص الذى أبلغته يطابق العبارة التى وردت فى بيانى ، وأصل هذا النص بالانجليزية كما يأتى :

To resist attacks against Egyptain Territory.

والترجمة الحرفية لهـذا النص هى : تقـاوم كل الهجمات الموجهة الى الأراضى المصرية ، ولا أحسب أحدا يقول إن هـذا التصريح الذى يعبر عن حقيقة الحال يتضمن أى معنى بالحماية .

وظاهر أن هذا التصريح لم يكن يقصد به الاساءة إلى مصر بحال من الأحوال و إنما قصد به مجرد الاشارة إلى مقاومة القوات الزاحفة على مصر إذ لا يعقل أن تقصد الحليفة إلى معنى الحماية ، وأن تثير مع مصر ، حكومة وشعبا ، مشكلا خطيرا من غير أسباب ، وقوات المحور على الأبواب ، مع أنها تعلن فى كل مناسبة على لسان ممثليها السياسيين والعسكريين أنها تحترم استقلال مصر ، ومع أنهـا تسلم تسليما كاملا بما رسمته هذه الوزارة لنفسها من سياسة عليا ، هى أن مصر ليست بلدا محاربا وأن سياسة الوزارة تقوم على تجنيبها ويلات الحرب ، ومع أننـا فى محادثاتنا مع ممثليها العسكريين والسياسيين إنما نتحادث على هذا الأساس و بروح المودة وعلى مقتضى نصوص المعاهدة وروحها .

هذه هى أولى التهم الوطنيـة التى رأى حضرة النـائب المستجوب أن يسندها إلى مصطفى النحاس .

*
* *

أما البند الثانى من بنود الاستجواب ، فهو اتهام الحكومة بأنها ، وقد التزمت تجنيب البلاد ويلات الحرب ، لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بذلك

وقد كان موضوع هذا البند محل مناقشة فى جلسات سرية فى مجلسكم الموقر وفى مجلس الشيوخ كذلك . وقد ألقيت فى المجلسين بيانات وافية لا تدع مجالا للشك فى أن الحكومة أمينة للسياسة التى قامت عليها ، حريصة على حقوق البلاد حرصا كاملا . ومع أنها كانت أمام أمر واقع فى مسائل كثيرة ، فقد تحللت من هذا الأمر الواقع ، ولم يكن له غير وزارتنا من دافع ، ومحادثاتنا مع ممثلى الحليفة السياسيين والعسكريين تجرى كما بينت لكم ، على هذا الأساس ، وتلقى منهم تقديرا تاما ، وتأكيدا حاسما بأن الحليفة ستراعى وجهة النظر المصرية ، والمصالح المصرية بكل ما يدخل من ذلك فى طاقة البشر . (تصفيق) . ولقد لقيت بياناتى منكم ومن مجلس الشيوخ رضاء واطمئنانا زادنا قوة وايمانا .

وكأنى بحضرة النائب المستجوب يريد منى ومنكم أن نعرض لهذه المسائل الدقيقة وما فيها من أسرار عسكرية ، فى جلسة علنية ، أو يعاود المناقشة فى أمر فرغ منه فى الجلسات السرية ، وهو أمر يدعو للعجب حقا . لأن الحكومة يحق لها ، بل يجب عليها أن تحافظ على الأسرار العسكرية حتى فى الجلسات السرية ، فلا تدلى اليكم إلا بما يمكن الادلاء به من غير ما خطر أو ضرر . وانه وان كانت مصلحة الوزارة فى الاعلان عن جهودها ومفاخرها فى مواقفها ، إلا أننى وأنا الحريص على واجبى ، وعلى مصلحة البلاد ، لا يمكن أن أجارى حضرة المستجوب فى هذا المضمار ، حتى لا تتعرض البلاد للأخطار (تصفيق) .

* * *

وأما البند الثالث من بنود الاستجواب ، فيتعلق ببقاء حكمدارى البوليس وبعض من الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى بالاستمرار حتى الآن فى وظائفهم رغم انتهاء مدة الخمس السنوات المتفق عليها فى المعاهدة .

وحقيقة الحال فى هذا الموضوع أنه على عهد وزارة المغفور له محمد محمود باشا قدمت مذكرة من دولته لمجلس الوزراء بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٣٩ جاء فيها أنه تنفيذا للمعاهدة اعتزل خدمة البوليس فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨

من العنصر الأوروبى ١٩ ضابطا و ١٦٧ كونستبلا ، وبذلك أصبح عدد وظائف الأوروبيين فى مشروع ميزانيـة البوليس المعروضـة على البرلمـان فى سنة ١٩٣٩ : ٣٥ وظيفة لضباط و ١٥٧ وظيفة لكونستبلات ، وتقضى ضرورات الأمن العام باستخدام عنصر أجنبى للأعمال التى تتصل بالأجانب ولمقاومة التجسس والعناصر الخطرة منها . وقد رأت وزارة الداخلية لذلك أن الأفضل كثيرا أن تستبقى فى البوليس بعض الكونستبلات الذين يعتزلون الخدمة وفقا لأحكام المعاهدة ، بدلا من أن تلجأ إلى استخدام أشخاص جدد لا تتوافر فيهم الخبرة والدراية وان كانت عندهم المؤهلات المطلوبة وفى مقدمتها الالمـام باللغات الأجنبية المختلفة ، وقد وافق مجلس الوزراء فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩ على هـذا الرأى ، وعلى استبقاء عشرة من الكونستبلات بعد اعتزالهم الخدمة على أن تحسب ماهياتهم من ربط وظائف الكونستبلات المصريين من الدرجة الممتازة ، وعلى أن يكونوا خاضعين لشروط استخدام الأجانب بالحكومة المصرية .

وكذلك قدم المغفور له محمد محمود باشا مذكرة فى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٩ لمجلس الوزراء ، بأن الوزارة لا يمكنها الاستغناء عن خدمات الموظفين الأجانب الذين يشتغلون الوظائف الرئيسية فى فرقة مطافىء القاهرة والذين كان قد تقرر الاستغناء عنهم وفقا لنصوص المعاهدة فى سنتى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ واستند فى هـذا الطلب الى أن اعتزال هؤلاء الموظفين سيعود على خدمة المطافىء بضرر كبير ليس فقط لتعذر وجود من يشرف على أعمـال فرقة المطافىء ، بل ولمباشرة المهمة الجديدة الملقـاة على عاتق مصلحة الوقاية فى مسائل الحرائق التى تحدثها القنابل المحرقة ، واقترح على مجلس الوزراء الموافقة على استبقاء هؤلاء الموظفين كخبراء لا كموظفين ، وقد وافق المجلس على ذلك فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩

وعلى عهد وزارة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ، تقـدم رفعته بمذكرة لمجلس الوزراء جاء فيهـا أن عدد وظائف الضباط والكونستبلات الأوربيين فى مشروع ميزانية البوليس لسنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ المعروض على

البرلمان أصبح مقصورا على ٢٦ ضابطا و ١٠٥ كونستبلا ، وقد طلب رفعته فى مذكرته الموافقة على استبقاء ١٠ من الكونستبلات المقرر الاستغناء عنهم فى سنة ١٩٤٠ وفقا لنصوص المعاهدة وذلك بعقود لخدمة الأمن العام المتصلة بالقضاء المختلط أسوة بما قرره مجلس الوزراء فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩ وقد وافق المجلس على استبقاء ستة من هؤلاء الكونستبلات لمدة خمس سنوات أى لغاية سنة ١٩٤٥ ، وفى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ أى على عهد وزارة رفعة على ماهر باشا كذلك قرر مجلس الوزراء أنه نظرا للحالة الدولية الحاضرة ، يرخص لوزارة الداخلية فى أن تستخدم بصفة مؤقتة خصما على اعتماد الطوارئ و بصفة إدارية دون حاجة الى العرض على لجنة الموظفين الأجانب ، بعضا من موظفى البوليس الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة فعلا فى سنة ١٩٣٩ ، أو يعتزلونها فى أول يونيه سنة ١٩٤٠ ، وذلك للقيام بأعمال الاتصال بين السلطات المصرية والبريطانية فى أمر مراقبة بعض الهيئات والأفراد ، ومراقبة الدخول الى الموانى مما تدعو الحاجة إليه مدة قيام الحرب .

وفى ٧ أبريل سنة ١٩٤١ على عهد وزارة دولة حسين سرى باشا قرر مجلس الوزراء استبقاء بعض ضباط المطافئ البريطانيين للأسباب المتقدّمة وفى ٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ ، قدّم دولة حسين سرى باشا مذكرة لمجلس الوزراء جاء فيها أن الحكومة سبق أن قررت فى أبريل ومايو سنة ١٩٣٩ وفى مايو سنة ١٩٤٠ استبقاء بعض الضباط والكونستبلات البريطانيين بعد حلول ميعاد اعتزالهم الخدمة طبقا لنصوص المعاهدة ، كما قررت الترخيص باستخدام بعض منهم على اعتمادات الطوارئ ، وكان ذلك بناء على طلب السفارة البريطانية للقيام بأعمال الاتصال بين السلطات المصرية والبريطانية فى أمر مراقبة بعض الهيئات والأفراد ، ومراقبة الدخول الى الموانى مما تدعو الحاجة اليه مدة قيام الحرب ، ثم جاء فى مذكرة سرى باشا ، انه نظرا لقرب الاستغناء عن الباقين من هؤلاء الضباط فى المدن فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، قدّمت السفارة البريطانية اقتراحات فى هذا الشأن للضرورات الحربية التى قضت بوجود عدد كبير من الجيوش

البريطانية فى مصر ، ومضمون هذه الاقتراحات أن يستبقى أكبر عدد ممكن من الضباط والكونستبلات الأوروبيين الذين يحل موعد الاستغناء عنهم فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ لمدة أخرى تنتهى فى ٣١ مايو سنة ١٩٤٢ على حساب الحكومة المصرية ، على أن يستمروا مباشرين لما كانوا يباشرونه من الأعمال والاختصاصات ، وعلى أن توافق الحكومة المصرية على أن باقى العدد يعمل فى نفس المدة بصفة ضباط اتصال لدى السلطات البريطانية الحربية التى ستدفع ماهياتهم ، وأنه فى حالة الموافقة على ذلك فإن هذه الترتيبات تتجدد سنويا بطريقة آلية حتى نهاية الحرب .

ثم جاء فى مذكرة سرى باشا لمجلس الوزراء أن الظروف التى أبدتها السفارة البريطانية تدعو كما دعت فى الماضى إلى الموافقة على ملاءمة استبقاء بعض هؤلاء الضباط ، وقد رأت وزارة الداخلية الاكتفاء باستبقاء حكمدار ووكيل حكمدار ، ومساعد الحكمدار لكل من القاهرة والاسكندرية ، وحكمدار ، ووكيل حكمدار فى بورسعيد ، وحكمدار فى السويس ، أما باقى الضباط والكونستبلات وعددهم ٦ ضباط و٥٣ كونستبلا فليس لدى الحكومة مانع من استبقائهم كلهم أو بعضهم بما كانوا يقومون به من الأعمال لتحقيق مأمورية الاتصال بالسلطات الحربية البريطانية ، على أن تدفع تلك الحكومة ماهياتهم ، وقد عرض الأمر على قسم القضايا فوافق على ملاءمة استبقاء بعض الضباط نظرا للظروف التى أبداها سعادة السفير البريطانى وجهز كتابا يرسل للسفارة بالأسس التى تتم بها الموافقة ، وقد وافق مجلس الوزراء فى جلسة ٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ على رأى وزارة الداخلية المبين فى المذكرة المقدمة من دولة سرى باشا .

وفى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ كتب حضرة صاحب السعادة السفير البريطانى إلى دولة حسين سرى باشا كتابا جاء فيه أنه أخذ علما بما قررته الحكومة المصرية فى قرارها المتقدم ، وأنه يقدر هذا القرار أعظم التقدير وأن الحكومة البريطانية توافق على تحمل مرتبات الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى فيما عدا التسعة الرؤساء الذين قررت الحكومة المصرية استبقاءهم على حسابها ثم جاء فى كتاب سعادة السفير ما يأتى :

" ومن المفهوم جيدا أن الحكومة المصرية فى موافقتها على استبقاء العنصر الأجنبى فى البوليس المصرى بعد ميعاد اعتزالهم المنصوص عليه فى المعاهدة إنما توافق على ذلك نظرا لظروف الحرب الاستثنائية ، وأنه عند انتهاء هذه الظروف سيعاد النظر طبعا فى الموقف . ونظرا لذلك تقدر الحكومة البريطانية وجهة النظر المصرية فى أن العقود لا تتجدد إلا لمدة سنة فى كل مرة ، ومع ذلك فقد طلبت إلى الحكومة البريطانية أن أطلب تأكيدا بأن هذه الترتيبات سيظل معمولا بها طول مدة الحرب ، وأنها لن تكون محلا لإعادة النظر فى كل عام ، ولى كبير الأمل فى أن دولتكم تستطيعون إعطائى هذا التأكيد الذى تعلق عليه الحكومة البريطانية أهمية كبرى" .

وفى ٤ يناير سنة ١٩٤٢ ردّ دولة سرى باشا على سعادة السفير البريطانى بخطاب جاء فيـــه ما يأتى : " ومع أن الحكومة المصرية لا تستطيع الانحراف عن القاعدة العامة السارية على جميع الموظفين الأجانب من حيث استخدامهم ، أو تجديد عقودهم لوقت محدود ، فانى اعتبر أن استبقاء الضباط الأجانب بعقود لمدة سنة لا يمنع من استمرارهم فى خدمة الحكومة المصرية إلى أن تنتهى الحرب ، وذلك بسبب الحقيقة الواقعة وهى أن ظروف الحرب نفسها هى التى دعت إلى بقائهم ، على أن الحكومة المصرية تحتفظ لنفسها بالحق فى إعادة النظر فى كل عام فى شأن هؤلاء الضباط أو الضباط الآخرين الذين سبق استبقاؤهم ، ولو أن المتوقع أنهم سيبقون فى الخدمة ما دامت الظروف الحاضرة مستمرة .

حضرات النواب المحترمين :

فيما تقدم بيان دقيق لما جرى من المحادثات والاتفاقات . ولما صدر من القرارات بشأن الضباط والموظفين الأجانب فى البوليس المصرى على عهد الحكومات السابقة المتعددة . وما أن توليت الحكم حتى بادرت إلى إثارة هذا الموضوع مع سعادة السفير البريطانى ، وقد باحثته فيه أكثر من مرة . وكان من وجهة نظره أن استبقاء هؤلاء الضباط والموظفين قد تم بناء على اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية . وأنه ليس ثمة ما يمنع

أى طرف من الطرفين الموقعين على المعاهدة من أن ينزل على حق تقرر له فيها. وقد تم هذا الاستبقاء بموافقة الحكومة المصرية، ولكننى شرحت له، وكتبت اليه بأن الحكومة المصرية السابقة ودار السفارة البريطانية قد أغفلتا عند الاتفاق السابق ما كان يجب مراعاته، وهو أن أى تعديل فى المعاهدة لا يمكن أن يكون صحيحا إلا بعد عرضه على البرلمان المصرى والانجليزى والتصديق عليه منهما (تصفيق حاد) .

وكذلك كتبت إليه بأننى متمسك بوجهة نظرى التى أبديتها له مرارا ، وهى أن الاتفاق الذى تم مع حكومة سرى باشا باطل من كل وجهة ، لأنه لم يصدّق عليه من البرلمان المصرى ، وأنه ما من حكومة مصرية تملك الانحراف عن نصوص المعاهدة الدقيقة بغير تصديق من البرلمان ، وأن كل اتفاق لا يصدّق عليه البرلمان لا يمكن أن يكون لازما على مصر ، وبصرف النظر عما إذا كان بقاء بعض الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى لازما فى مدّة الحرب ، أود أن تسلموا بالمبدأ العام ، وهو أنه لا يمكن التعديل فى نصوص المعاهدة بإجراء من السلطة التنفيذية وحدها ، فإذا ما سلمتم بهذا المبدأ ، أمكن أن ننتقل إلى البحث الآخر الذى لا يجىء إلا فى المرتبة الثانية وهو لزوم استبقاء بعض هؤلاء الموظفين فى مدّة الحرب ، وما إذا كانت ضرورات الحرب تستلزم حتما الانتفاع بتجارب هؤلاء الموظفين بشكل أو بآخر ، وعلى أى أساس يجوز أن ينتفع بخدماتهم حتى لا يكون فى هذا الانتفاع إخلال ما بنص المعاهدة أو بروحها .

(تصفيق) .

هذه وجهة نظرى التى كررتها لسعادة السفير البريطانى محادثة وكتابة ، وهى الوجهة التى لا أزال أتمسك بها وأواصل مباحثاتى معه على أساسها .

حضرات النواب المحترمين :

مما تقدم تتبينون أن هذا الموضوع بدأ منذ سنة ١٩٣٩ على الوجه الذى شرحته واشتركت فيه حكومات متعاقبة حتى انتهى إلى المرحلة المتقدمة ،

وليس لى أن أضيف إلى ماتقدم شيئا لأن الحقائق التى أبدتها ناطقة بنفسها، مبينة أجلى بيان عن مقدار حرص هذه الوزارة على حقوق البلاد، وحقوق البرلمان، كما أنها شاهدة شهادة قاطعة على من يتجنون علينا ويتهموننا بالتفريط باطلا .

*
* *

وأما البند الرابع من بنود الاستجواب فهذا نصه :

" سماح الوزارة لأشخاص معينين بتصدير بعض المواد الأولية والغذائية رغم حظر تصديرها وامتناعها من أن تقدّم للمحاكمة بعض المهربين والمختزنين والى جانب ذلك استمر التهريب مما أضر بالاقتصاد القومى " .

اتهام لا تنقصه الجرأة وإن كانت تنقصه الوقائع ، اتهام بنيت عليه دعاية بدأت سرية بقصد النيل من كرامتى ونزاهتى، ولقد رحبت به حين خرج من ظلام الدعاية السرية إلى نور المناقشة الكفيلة بتبديد كل ظلام، والقضاء على كل اتهام ، يقوم على الإفك والبهتان .

اتهام روّج له ذات اليمين وذات الشمال فى عبارات ظاهرها الغموض والابهام ، وحقيقتها توجيه المطاعن إلى شخص بقصد اثارة الشكوك التى يعلم نفس المستجوب أنها لن ترتقى إلى يد لم تعرف غير النزاهة ، ولم تعرف بغير الطهر (تصفيق) .

واتهام لم يتورع المستجوب من أن يبذر بذرته وهو وزير متضامن معى فى وزارتى ، فقد وقف فى يوم ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ فوق هذا المنبر يعلن أنه كانت هناك محاولات ، ومحاولات دنيئة لتصدير الزيت إما بموافقة الحكومة أو بغير علمها وقد منع ذلك كله ثم قال " على انى أخذت على عاتقى الغاء جميع الرخص (الخاصة بتصدير الزيت) حتى تلك التى تم بمقتضاها التصدير فعلا وأمرت الجمارك بمنع التصدير ، وكانت هناك كميات قد أعدت فعلا للتصدير وحملت على السفن فأمرت باخراجها منها" .

رمية مبهمة قصد منها إثارة الشكوك حول أشخاص معينين بيت لتتلقفها المعارضة ، ولقد تلقفتها وقال قائلها إذ ذاك "سمعتم تصريح وزير المالية وفيه كلام خطير عن محاولات دنيئة جرت فى سبيل تصدير الزيت ، ولا أكتم المجلس بل أصارحه بأن فى البلد إشاعات كثيرة عن أن هذه المحاولات قد وقعت فعلا وأنها قد تجعل مركز وزير المالية فى خطر" ، كشفت المعارضة بكلامها هذا مكرم باشا ، فرأى أنها تتعجل الحوادث فسارع إلى تغطية موقفه قائلا "لا ، لا ... إن هذا كلام لا يصح أن يقال ... ... ولو صح لى ذكر أسماء الشركات والتجار والأفراد الذين حاولو هذه المحاولات لذكرتها" .

لو أن وزير المالية إذ ذاك كان يريد ذكر الحقائق مجردة عن التشهير الغامض لذكر الشركات والأفراد المقصودة بكلامه ، ولعلم الناس أن صبحى الشوربجى أو أحمد الوكيل ليسا من بين هذه الشركات والأفراد التى كانت لها محاولات دنيئة لتصدير الزيت أو أنها كان لها كميات قد أعدت فعلا للتصدير وحملت على السفن وأمر معاليه بإخراجها منها .

ولكنه مع ذلك أطلق الإشاعات فى الجو تسعى خلف الأبرياء، وتحلق فوق رءوسهم ، وهى المقصودين بقوله . إذ الواقع أن أحدا من أقاربى أو أصهارى لم يسع إلى تصدير الزيت عن غير طريقه المشروع وإذا كان أحد منهم قد طلب التصريح له بتصدير الزيت فى وقت كان التصدير جائزا فلم يكن عمله هذا جرما ، وإذا كان أحد منهم قد طلب هذا الطلب فقد كان الرد على طلبه أن أصدر وزير المالية قرارا فى ٩ أبريل سنة ١٩٤٢ بمنع تصدير الزيت .

ونذكر حضراتكم أنه قبل مجىء وزارتنا للحكم كان هناك اتفاق بين الحكومة السابقة وغرفة صناعة الزيوت المصرية بالاسكندرية على

تصدير كميات من الزيت على ثلاث دفع كل فترة منها فى ٤٥ يوما ، وكانت الفترة الأولى تنتهى فى ١٥ فبراير والثانية فى أواخر أبريل ، وقرار المنع صدر فى ٩ أبريل ، أى أن تصريح تصدير الزيت كان مباحا فى مدة وزراتى من ٦ فبراير إلى ٩ أبريل ، أى خلال أكثر من شهرين ، وصدر كثير من المصدرين زيوتا فى خلال هذه الفترة ، ومع ذلك حرم على أصهارى لا لسبب إلا لصلتهم بى حق التصدير ، فحرموا مما أبيح لكل الأفراد الذين تظاهم سماء مصر ، وأختصوا بعد الحرمان بالإمعان فى التشهير بهم فى كل مكان .

هذه حكاية الزيت ، كل ما يدعيه حضرة المستجوب أنه طلب منه التصريح بالتصدير فى وقت كان التصدير فيه جائزا وجاريا ، فرفض التصريح .

السكر

أما عن السكر ، فمن من حضراتكم لم يسمع أن بعض أصهارى ربحوا ثمانية آلاف من الجنيهات من تصدير السكر ، وأن صلتهم بى قد استغلت على أوسع مدى ولقد أطلق حضرة المستجوب فى الجو سهام الإشاعات حول ما سماه قصة المائتى طن التى قال مرة فى هذا المجلس الموقر إنه لا يرى الخوض فيها الآن . فأسمعوا قصة المائتى طن من بدايتها إلى نهايتها لتروا هل استغل أصهار مصطفى النحاس صلتهم به فربحوا حراما ، أم أنهم لصلتهم به شهر عليهم حضرة المستجوب حربا عوانا ، وأوقع بهم الخسارة عمدا .

يصدر من مصر السكر المستورد من الخارج لأنه يدخل البلاد بقصد تكريره واعادة تصديره . أما السكر المصرى فان الاتفاق المبرم بين شركة السكر والحكومة يبيح للشركة تصدير مقادير منه بشرط مصادقة الحكومة .

وقد صرحت وزارة المالية سنة ١٩٤١ أى قبل تشكيل وزارتى — لشركة السكر بتصدير الكميات الآتية للخارج :

	طن
فى ٣ أبريل سنة ١٩٤١ تصريح	١٢٠٤٤
فى ١٣ أبريل سنة ١٩٤١ تصريح	٢٠٠٠
فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤١ (ويدخل فى هذا التصريح الثانى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٤١)...	١٢١٥٠
	٢٦١٩٤
وبعد استنزال الـ ٢٠٠٠	٢٠٠٠
لها حق التصريح بتصديره	٣٤١٩٤

والشركة التى لها البيع برسم التصدير ، هى التى تختار عملاءها الذين تتعامل معهم على هـذا الأساس ، ولا دخل للحكومة فى اختيارهم ولا شأن لها بأسمائهم ، وإنما تبلغ الشركة للحكومة المقادير المبيعة برسم التصـدير للخارج أول فأول ، حتى تصل إلى حدود الكمية العامة المرخص بتصديرها .

ففى هذه الحدود ، أبلغت الشركة إلى الحكومة الصفقات التى عقدتها فى سنة ١٩٤١ مع أشخاص برسم التصدير للخارج ، وبلغت جملتها ١٩٥٦٤ طنا وهذا بيانها :

	طن
شركة التسليفات التجارية	١٤٠٧٤
الشركة المصرية الأهلية التجارية (أبو الفتح وملوك وشركاهم)	٣٣٠٠
محمد صبحى الشوربجى	٧٥٠
شفيق وأديب السراقبى	٧٠٠
عبده نجيم	٢٦٠
مصطفى سميكه...	٢٥٠
محمد قاسم	٢٠٠
	١٩٥٦٤
ويكون الباقى لبيعه لحساب التصدير وهو	٤٦٣٠

باعت من هذا المقدار فى سنة ١٩٤٢ :

	طن
لعبده نجيم فى ١٤ يناير سنة ١٩٤٢	٣٠
ولصبحى الشوربجى فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ ...	٢٠٠

هذا المقدار بيع لصبحى الشوربجى من الشركة رأسا — دون تدخل الحكومة — ضمن المقدار المصرح به للشركة فى أبريل سنة ١٩٤١ ؛ ولها الحرية الكاملة فى بيعه برسم التصدير لمن تريد .

بعد بيع هذا المقدار أى الـ ٢٣٠ طنا، وفى ١٠ مارس سنة ١٩٤٢ أصدر وزير المالية السابق للشركة أمرا بإيقاف التصدير للخارج ، وكان لا يزال من حقها بيع ٤٤٠٠ طن أخرى برسم التصدير للخارج للبلاد المصرح بالتصدير اليها طبقا للتعاقد الموقع فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٤١

كانت صفقه صبحى الشوربجى إذن فى حدود ما تملكه الشركة ، ولم تكن الشركة ملزمة بأخذ مصادقة الوزارة قبل البيع ، لأن التصدير كان للبلاد الداخلة فى الكتلة الأسترلينية .

ومع ذلك ثار وزير المالية السابق ضد الشركة فأصدر أمرا فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٢ بايقاف التصدير للخارج . ولم تكن ثورته هذه لمصلحة عامة أو لعدم كفاية السكر بحاجة البلاد اذ ذاك . بل كانت ثورته ضد صبحى الشوربجى على وجه التخصيص . ولم يكتم عواطفه هذه فقد حرر خطابا لشركة السكر فى أوائل شهر أبريل ، أى فى بفس الوقت الذى كنت قد عزمت فيه على التماس تعيين وزير للتموين بدلا منه ، أرسل للشركة اعتراضا على عقدها صفقة حضرة محمد افندى صبحى الشوربجى قبل موافقة الوزارة وقد سبق أن أوضحت لحضراتكم أن الشركة غير ملزمة بأخذ هذه الموافقة أو الحصول عليها . ولكن مكرم باشا كتب للشركة فى يوم ١١ أبريل سنة ١٩٤٢ يعترض على صفقة محمد صبحى الشوربجى بالذات بالعبارات الآتية :

وقد لاحظنا على الاجراءات التى اتبعت فى هذه الصفقة ما يأتى :

أولا — ان الشركة قد أبرمت العقد فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ ثم أخطرت سعادة وكيل الوزارة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٢ بحصول التعاقد وقد اضطر سعادته بعد أن وضعت الشركة أمام الأمر الواقع أن يخطرها بخطابه المؤرخ فى ٢ مارس سنة ١٩٤٢ بموافقته مع لفت نظر الشركة الى ضرورة الحصول على موافقة الوزارة قبل اتمام التعاقد .

ثانيا — تبين أن حضرة صبحى بك الشوربجى لم يقم بتصدير هذه الكمية بنفسه بل باعها الى أحد تجار السكر وهو محمد افندى أديب السراقبى، وهذا الأخير هو الذى قام بتصديرها الى سوريا ، ونظرا لارتفاع ثمن السكر فى الخارج و بصفة خاصة فى سوريا ، فقد جنى الشوربجى بك من وراء هذه الصفقة أرباحا بلغت بضعة آلاف من الجنيهات ، وكذلك عادت هذه العملية بربح وافر على السراقبى افندى ، وما كان أحوج الشركة والحكومة الى هذه الآلاف من الجنيهات لو أن الشركة تولت عملية التصدير بنفسها .

هذا هو نص خطاب مكرم باشا للشركة ، وقد تعمد سعادته ذكر وقائع غير صحيحة فى خطابه هذا ، فاستباح لنفسه أن يدوّن فى خطاب رسمى أن صبحى الشوربجى باع هذه الكمية الى محمد افندى أديب السراقبى وأن هذا الأخير هو الذى قام بتصديرها الى سوريا وعادت هذه العملية بربح وافر . وانه ليؤسفنى وأنا رئيس للحكومة التى كان مكرم باشا أحد أعضائها أن أعلن فى مجلسكم الموقر أن هذه الواقعة مكذوبة من أساسها فلا صبحى الشوربجى باع ولا السراقبى صدر بل بقى السكر فى مصر كما قلت .

واسمعوا الآن رد رئيس الشركة على مكرم باشا .

اعترضتم معاليكم على صفقة السكر التى عقدها حضرة صبحى بك الشوربجى مع الشركة وعلى تبليغ الوزارة بعد تمامها ووضع صاحب العزة وكيل الوزارة أمام أمر واقع ورأيتم أن عقد الصفقة على الصورة التى تمت بها خليق أن

يضيع على الخزانة بعض الفائدة وأعربتم عن إيثاركم لتولى الشركة أمر الاصدار بنفسها بغير واسطة .

(ا) فأما السياسة التى تؤثرونها معاليكم وهى أن تتولى الشركة أمر الاصدار بلا واسطة ، فانى أبادر إلى تسجيل ترحيبى وموافقتى عليها فى كل الأحوال ، وأما عن الصفقة ذاتها ، فانى أتشرف بلفت نظر معاليكم إلى الحقائق الآتية :

(ب) قبل أن أكون عضو مجلس إدارة الشركة المنتدب تعاقدت الشركة مع حضرة صبحى بك الشوربجى .

(أولا) فى ٥ يونيه سنة ١٩٤١ على مائتين وخمسين طنا للاصدار .

(ثانيا) فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ على خمسمائة طن للاصدار .

فالصفقة الأخيرة التى وردت عليها ملاحظات معاليكم ليس فيها جديد ولا هى معدومة السوابق . ومع ذلك فان الشركة كما أشرت من قبل ترحب بالسياسة التى وضعتموها معاليكم من أن يكون الاصدار على الدوام من الشركة نفسها بدون وسيط و بالاتفاق مع الوزارة . وما من شك أن فى هذا صيانة لأموال الدولة ولمصلحة الشركة التى تعلمون معاليكم أنى أحرص الناس عليها .

وظاهر من هذا الخطاب : (أولا) أن وزير المالية السابق لم يكن له حق فى الاعتراض لأن البيع برسم التصدير من حق الشركة فى حدود المقدار المرخص به من الحكومة (ثانيا) أن وزير المالية السابق قد اختص بثورته واعتراضه صفقة من صفقتين ، هى صفقة صبحى الشوربجى . أما الصفقة الأخرى وهى صفقة عبده نجيم فلم يعترض عليها ولم يرد لها ذكر أو أثر فى خطابه ، ولا فى تصرفاته اللاحقة .

على أن الأهم من ذلك ، وهو ما يجب أن تنوه على وجهه الصحيح ، هو هل كانت معاملة صبحى الشوربجى مع الشركة قديمة أم طرأت بعد تشكيل وزارتى حتى يمكن القول بأنه استغل وجود وزارتى للتعامل مع الشركة .

طلبت وزارة المالية الى الشركة موافاتها بملف علاقتها مع الشوربجى ، فأرسلته وتبين منه ما يأتى :

(١) تعاقد مع الشركة بأن أشترى حضرته منها فى ٥ يوليه سنة ١٩٤١ — ٢٥٠ طنا (فاتورة الشركة رقم ٤٢٩٦) .

(٢) تعاقد على صفقة أخرى فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤١ قدرها ٥٠٠ طن .

بعد ذلك طلب حضرة الشوربجى افندى فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٤١ مشترى ١٠٠٠ طن من السكر ، فأجابته الشركة فى ١٣ منه بأنه ليس لديها رصيد يمكنها من إجابة طلبه .

فأعاد الكرة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ ورفع القدر الذى يريد مشتراه الى ٣٠٠٠ طن فلم تجبه الشركة الى طلبه أيضا . وقد والى الطلب محتجا قائلا أن المصريين يجب أن يكون لهم نصيب فى معاملات الشركة كنصيب أفراد الطوائف الأخرى ، فباعته الشركة المائتى طن المذكورة .

واضح مما تقدم أن هذه الصفقة ، وإن كانت عقدت فى ١٩ فبراير سنة ١٩٤٢ ، إلا أن أول طلب بشأنها كان فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٤١ ، وقد علمنا أن الشركة كانت وعدته قبل أن تتولى الحكم بها ، بل بمقدار أكثر منها على التوالى .

فغضب مكرم باشا وثورته كانا بسبب صفقة جرى بشأنها الطلب قبل تشكيل الوزارة الوفدية بنحو أربعة شهور .

*
* *

على أن للحكاية ذيولا ، فقد أصدر مكرم باشا فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٢ قرارا بوقف التصدير ، وكانت شركة السكر قد شحنت المقدار المبيع إلى جمرك بورسعيد باسم صبحى الشوربجى فى انتظار باخرة تنقله . فبادر مكرم

باشا بارسال برقية إلى جمرك بورسعيد بحجزه هناك رغم أنه قال فى خطابه للشركة عن هـــذه الصفقة إن وكيل وزارة المـالية أخطر الشركة بخطابه المؤرخ ٢ مارس سنة ١٩٤٢ بموافقته . وظل السـكر بجمرك بورسعيد حتى حصل الاستيلاء عليه أخيرا بموافقة وزارة التموين .

وهكذا دفع صبحى الشوربجى لشركة السكر فى ١٦ فبراير سـنة ١٩٤٢ مبلغ ١٠,٦٠٠ جنيه ثمنا لمـائتى طن برسم التصدير للخارج ، وحصل الشراء بسعر الطن المـاكينة ٥٠ جنيها والروس ٥٥ جنيها فى حين أن غيره اشـتراه من الشركة برسم التصدير بأقل من هذا السعر كثيرا ، فقـد اشترته إحدى الشركات بمبلغ ٣٥ جنيها الطن .

ولم يقف الأمر عند حد غبنه فى سعر الشراء من الشركة ، بل إن وزارة التموين قررت أخيرا الاستيلاء على السكر . واستولت عليـه فعلا ، وهكذا دفع الشوربجى ما دفع ، وحرم من تصدير السكر فى وقت كان مصرحا له بالفعل أن يصدر بخطاب رسمى وحرم من استثمار رأس ماله ، وأصبح معلقا بين السماء والأرض فلاهو باع ، ولاهو صدر ، ولا هو استرد الثمن الذى دفعه للشركة .

حكاية الغزل

يملك محمد صبحى الشوربجى اخوان مصنعا للغزل ، استحضرت له أحدث المـاكينات والآلات من انجلـترا وبدئ العمل فيـه من أوائل يوليـه سنة ١٩٤١ ، وقد أنشأه لسد حاجة مصانع النسيج التى يملكها من الغزل ، مثله فى ذلك مثل شركات الغزل والنسيج بالمحلة وكفرالدوار والاسكندرية فالمصنعان يكمل كل منهما الآخر .

قام الخلاف بين الشركة و بين وزارة التموين حول الأمور الآتية :

(أولا) قالت الشركة إن لها الحق فى أن تأخذ الكميات اللازمة لاستهلاك مصنعى النسيج المملوكين لها ، وقد سلمت لهـا مراقبة التشريع

التجارى بذلك بشرط أن يكون رقم استهلاك مصنعى النسيج صحيحا ورقم انتاج خيوط الغزل صحيحا أيضا .

(ثانيا) قالت الشركة إن لها الحق فى اختزان ما يلزم لاستهلاك المصنعين مدى أربعة أشهر ، وكانت هـذه النقطة محل بحث وتحقيق من ٧ مايو سنة ١٩٤٢

(ثالثا) قام خلاف ثالث بين الشركة و بين إدارة التشريع حول كيفية تقدير الإنتاج والاستهلاك على أساس متوسط أجور العمال ، فهى تقرر أنها تعطى أجورا عالية للعمال بسبب أنها استجلبت أصلح العمال ، ولأنها فى منطقة الخطر والغارات بالاسكندرية .

عرضت هذه الأمور على وزير التموين السابق ، وهو حضرة المستجوب ، بمذكرة فى ٤ مايو ســـنة ١٩٤٢ من مراقبة مصلحة التشريع التجارى جاء بها :

" فى نظرنا إذا كان صاحب مصنع النسيج يملك مصنعا للغزل بقصد تزويد مصنعه بمـا يحتاجه منه فيكون له صفتان :

الأولى صفة صاحب مصنع النسيج إلى أن يستوفى حاجة مصنعه من كميات الغزل التى ينتجها ، وهو فى ذلك لا يخضع لنظام تداول خيوط الغزل القطنية ـ والثانية صفة صاحب مصنع الغزل فيما زاد من إنتاج مصنعه عن حاجة مصنع النسيج ، وهو فى ذلك يخضع لنظام تداول خيوط الغزل القطنية فيجب أن يسلم الفائض لمكتب توزيع الغزل .

إلا انه من جهة أخرى لا نرى الأمر هينا فى حل مسألتين هما :

١ — كيف تحدد حاجة مصنع النسيج من الغزل الذى ينتجه صاحب المصنعين .

٢ — متى يجب تسليم الفائض عن حاجة مصنع النسيج .

وبعد أن استعرض واضع المذكرة التشريع القائم فى مذكرته ، انتهى الى القول بأنه يرى أن التشريع الخاص بتوزيع خيوط الغزل القطنية يكتنفه

الغموض من هـذه الناحية ، لأنه لم يشـتمل على قواعد صريحة خاصـة بمنتجات أصحاب مصانع الغزل التى تكون تابعة لمصانع النسيج .

ثم استعرض بعد ذلك القرارات الصادرة من اللجان المركزية سدا لهذا النقص ، وخلص منها الى القول بعدم كفايتها لحل الغموض الناتج ، وارتأى أن تحديد حاجة مصانع النسيج من جهة ، وتحديد مواعيد تسليم الفائض من استهلاكها من جهة أخرى ، أمران يحتاج كل منهما إلى وضع قواعد خاصة صريحة تنفذ على جميع أصحاب مصانع الغزل التى تكون تابعة لمصانع النسيج .

واختتم تقريره باقتراح بحث هذا الموضوع فى المصانع المماثلة توحيدا للاجراءات الواجبة الاتباع فى جميع المصانع ، ومنعا من اختزان كميات قد تحتاج اليها مصانع النسيج الأخرى باعتقاد أن لهم الحق فى اختزانها أو إقدام البعض الآخر على بيع منتجات مصانعهم من الغزل تحت ستار أن لهم الحق فى اختزانها .

ثم قال "فاذا وافقت الوزارة على نظرية إمكان التخزين لمدة أربعة أشهر فإن الكمية المسموح بتخزينها بمصنع (الشوربجى وكسم وقبانى) هى ١٤٥٢٠ رزمة باعتبار أن الاستهلاك الشهرى لها هو ٣٦٣٠ رزمة ، وبذلك يكون المقدار الزائد عن المسموح بتخزينه قانونا هو ٨٨٨ رزمة لغاية ٣٠ أبريل .

وإذا كانت الكمية المدعى بجـواز اختزانها موجودة فعلا على ذمة مصنع النسيج فينتفى احتمال بيع ذلك المقدار أو التصرف فيه بما يخالف الأمر العسكرى رقم ٧٦ والقرار الوزارى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤١ ، أما إذا لم تكن تلك الكمية موجودة فعلا ، فانه يكون هناك احتمال تصرف الشركة فى تلك الكميات بما يخالف أحكام الأمر والقرار المذكورين .

عرضت هذه المذكرة على وزير التموين السابق ، وهو حضرة المستجوب فرأى قبل إبداء رأيه ضرورة التحقق من وجود الكميات التى تقول الشركة أن لها حق اختزانها باعتبار أنها تشمل كمية الغزل اللازمة لاستهلاك مصنعى النسيج فى مدة أربعة أشهر ، وذلك فى ٧ مايو سنة ١٩٤٢

هذا القرار الصادر من الوزير يعتبر فى عرف القانونيين قرارا تمهيديا يسلم بأنه إذا ثبت وجود الكميات وأنه لم يحصل التصرف فيها ، كان تصرف الشركة لا غبار عليه ، وإذا ثبت عدم وجودها كانت مسئولة فى نظره .

ولما أرادت الوزارة معاينة تلك الكميات ، لم يسهل لها المدير المحلى ذلك ، وقد تبين أن الدافع له على ذلك اعتقاده أن وزير المالية السابق كان مبيتا النية على الاستيلاء على الكميات التى هم فى حاجة إليها ، نظرا للظروف التى كانت قائمة إذ ذاك والتى دعته إلى محاربة صبحى الشوربجى ، ورفعت مذكرة جديدة فى ١٢ مايو لوزير التموين ، فأشر بعرض الأمر على المستشار الملكى ولكنه صدر هذه الاشارة بأنه يرى وقوع المخالفة ووجوب إحالتها على النيابة .

عرض الأمر على المستشار الملكى فخالف رأى الشركة فى تفسير أحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص باختزان ما يكفى لمدة أربعة أشهر ثم قال أنه مع التسليم جدلا بأن لهم حق تخزين الغزل الذى يكفى مصانعهم مدى أربعة أشهر فانهم لم يرشدوا عن الكمية التى اعترفوا بأنها فى حيازتهم .

فى هذه الفترة كان وزير التموين قد تغير وعين وزير جديد .

ولكن سعادة وزير التموين السابق أرسل فى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٢ إلى وزير التموين الجديد خطابا يقول فيه "قد رأيت ان أستأنس بالرأى القانونى فأحلت الأوراق على حضرة صاحب العزة المستشار الملكى لوزارة المالية فأبدى رأيه بوجوب تبليغ النيابة".

هنا نلاحظ أن المستشار الملكى لم يبد هذا الرأى ؛ ولم يطلب تبليغ النيابة العسكرية ؛ وقصر مذكرته على مناقشة وجهة نظر الشركة على أساس الوقائع التى ذكرت له .

ثم يقول وزير التموين القديم للجديد ، وبما أن معاليكم قد عينتم وزيرا للتموين ؛ وهذه المسائل من اختصاصكم ، لقد رأيت من واجبى إبلاغكم موضوع هذه المخالفات لإحالتها على النيابة العسكرية ؛ وأرفق مع هذا

الأوراق والتقارير الخاصة بهذه المخالفات ومعها رأى حضرة صاحب العزة المستشار الملكى بغرض إبلاغ النيابة .

صدر هذا الخطاب فى اليوم الذى لم يذهب بعده مكرم باشا إلى وزارة المالية ، ولعله آخر ورقة حررها قبل مغادرته الوزارة نهائيا .

ولعله لو تريث قليلا لرأى أن من واجبه أن يرسل الأوراق كلها إلى وزير التموين المختص وحده ليعيد بنفسه بحثها ويقدّر إن كان هناك محل لتبليغ النيابة العسكرية من عدمه ، خصوصا أن مذكرة المستشار الملكى لم تطلب إبلاغ النيابة — أقدم على ذلك مع أنه كان بالملف الذى أرسله لوزير التموين الجديد برقية كانت جديرة بأن تستوقف قلمه ، وهى برقية صبحى الشوربجى التى يطلب فيها إيفاد مندوب لمعاينة كمية الغزل المقررة للتخزين وتاريخها ١٠ مايو سنة ١٩٤٢ أى قبل الوصية التى حررها لزميله بخمسة أيام .

جاء وزير التموين الجديد فوجد أمامه هذه البرقية ، فأمر بتحقيق ماجاء فيها للتأكد من وجود الكمية التى جعلها مكرم باشا منذ ٧ مايو المحور الذى تدور عليه المسئولية الجنائية وجودا وعدما .

جرى التحقيق ووجدت الكميات فعلا ، فكان من واجب الوزير أن يطرح الأمر على رئيس لجنة قضايا الحكومة الذى أحاله بدوره على المستشار الملكى .

ونرى من الواجب فى هذا المقام أن نبين لكم الظروف التى أبدى فيها المستشار الملكى رأيه فى المرتين .

ففى المرة الأولى استدعاه وزير المالية السابق ، ورأى بثاقب رأيه أن لا يطلعه إلا على المذكرة المؤرخة ١٢ مايو وعليها تأشيرة نفس الوزير بأنه يرى أن هناك مخالفات ارتكبت ، وأنه يرى أن تتولى النيابة العسكرية التحقيق ، ولم يطلع المستشار الملكى على غير هذه المذكرة التى تحمل هذا القرار من الوزير .

أما فى المرة الثانية ، فقد أرسلت جميع الملفات والأوراق والتحقيقات الى سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة الذى أحالها بدوره الى حضرة

صاحب العزة المستشار الملكى ، وهـذا ما يجب أن يفعله كل من يطلب رأيا صحيحا فى أى موضوع ، فدرس المستشار كل شىء ، ثم عرض نتيجة درسه على سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة الذى أقر الرأى الأخير الذى أبداه حضرة المستشار الملكى لوزارة المـالية .

وإليكم خلاصة رأى المستشار الملكى الذى أبداه بعد أن تمكن من الاطلاع على جميع الأوراق .

كان لغموض القرارات وقصورها وتمسك أصحاب المصنع بحق الاختزان أن أشار معالى وزير التموين بتاريخ ٧ مايو سـنة ١٩٤٢ بضرورة التحقق من وجود الكميات التى تقول الشركة إن لها حق اختزانها باعتبار أنها تمثل كمية الغزل اللازم لاستهلاك مصنعى النسيج فى مدى أربعة شهور .

وقد تعذر على المحقق إتمام مأموريته لعدم تمكينه من معاينة المخزن وانتهى التحقيق إلى احتمال أن تكون الشركة قد تصرفت فى تلك المقادير على الوجه الوارد بكتاب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ ولكن حدث بعد ذلك أن أرسل أصحاب تلك المصانع إلى مصلحة التشريع التجارى تلغرافا بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ جاء فيه أن كمية الغزل المقررة للتخزين موجودة بمخازنها وطلبوا معاينتها ، وبتاريخ ١٣ يونيه سـنة ١٩٤٢ أرسلوا إلى وزارة التموين كتابا جاء فيه أن إجابة بعض الشركاء للمحقق المنتدب للمعاينة فى ١٠ مايو سـنة ١٩٤٢ بعدم وجود مخازن أو مخزون إنمـا كان الدافع إليه الخوف من احتمال الاستيلاء على الغزل مع الحاجة الشديدة إليه فضلا عن أن هؤلاء الشركاء لم يكن لهم الحق فى التكلم باسم الشركة . وقد أشار معـالى وزير التموين باتمـام المعاينة والجرد . وبتاريخ ٧ يوليه سنة ١٩٤٢ تمت المعاينة واتضح أن الكميات الموجودة بمخازن المصـنع بلغت ١٤٥٤٠ رزمة من الخيوط العادية ، وأن هذه الكمية تساوى القدر المدعى بجواز اختزانه لسد حاجة مصنع النسيج من خيوط الغزل مدى أربعة أشهر . (كتاب مصلحة التشريع التجارى المؤرخ ٨ يوليه سنة ١٩٤٢) .

والمستفاد مما تقدّم أن التشريع الخاص بتوزيع خيوط الغزل القطنية يكتنفه الغموض لعدم اشتماله على قواعد صريحة فيما يتعلق بمنتجات مصانع الغزل التى تكون تابعة لمصانع النسيج كما قدمنا . وظواهر الحال تدل على أن أصحاب مصانع "نزهة" كانوا على اعتقاد بأن من حقهم اختزان مايكفى لسد حاجة مصنع النسيج لمدة أربعة شهور ، وقد أثبتت المعاينة أخيراً وجود هذا المخزون بالقدر المذكور ، أما امتناع بعض أصحاب المصنع عن الارشاد الى الغزل المخزون عند المعاينة الأولى فلا يخرج عن كونه مجرد سوء دفاع.

وتلقاء غموض القرارات وتصورها على الوجه المتقدّم ، وحسن نية أصحاب المصنع للأسباب المتقدّمة ، يتعذر القول بوقوع المخالفة عن المدة التى جرت عنها المحاسبة والمعاينة المشار اليهما .

وبناء على هذا الرأى أصدر معالى وزير التموين قراره بحفظ الشكوى .

هـذا هو القرار الذى اتخذه وزير التموين فى حدود اختصاصه بعد ما استطلع رأى كبير المستشارين الملكيين والمستشار الملكى المختص .

والخلاصة :

(أولا) أن وزير التموين السابق أصدر قرارا فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ قال فيه بوقوع مخالفات تستوجب الإحالة الى النيابة العسكرية . ثم عقب على ذلك باستطلاع رأى المستشار الملكى ولكنه لم يطلعه إلا على المذكرة التى تحمل قراره بتبليغ النيابة .

(ثانيا) بعد إحالة هذه المذكرة إلى المستشار الملكى بيومين اثنين تعين وزير للتموين بدلا من المستجوب فخرج الأمر من يده ولم يصبح مختصا بأى أمر ، ولم يصبح من حقه أن يحتفظ بالملفات الخاصة بهذا الموضوع لأنها من شأن وزير غيره ، وكذلك لم يصبح من حقه أن يكتب فيها شيئا للوزير الجديد ، بل كان واجبا عليه أن يرسل له الملفات بما فيها وهو المسئول عن التصرف .

(ثالثا) أنه وقد جعل المسئولية الجنائية متوقفة على وجود كميات الغزل ووصلته برقية من صاحب الشأن الأول فى الشركة بتاريخ ١٩ مايو كان واجبا

عليه — إذا كان ينشد الحقيقة لا مجرد التشهير بأصهارى و بى — أن يحقق ما جاء فيها أو يترك للمختصين تحقيقها. وما كان يجوز فى آخر لحظة له بوزارة المالية أن يحرر خطابا للوزير المختص بقصد قطع الطريق عليه فى تصرفه فى شأن هو وحده صاحب الرأى فيه .

(رابعا) أن الوزير الجديد قام بواجبه فأمر بتحقيق ما جاء ببرقية ١٩ مايو لمعرفة ان كانت كميات الغزل موجودة بالفعل فى مخازن الشركة أم لا وقد ثبت له وجودها. وكانت هذه الوقائع الجديدة لم تطرح من قبل على المستشار الملكى الذى حرر مذكرته يوم ١٨ مايو، فى حين أن برقية الشوربجى بطلب معاينة الكميات أرسلت يوم ١٩ مايو ، ولا يخفى أن من الضرورى ليكون الرأى القضائى صحيحا وعلى أساس ، أن يصدر عن علم تام بجميع الظروف .

ولكن المستجوب لم يكن يبغى تحقيقا ، بل تشهيرا بى وأصهارى فقد حرر خطاب ٢٤ مايو قبل خروجه من الوزارة بساعات .

(خامسا) قام سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة وكبير مستشاريها الملكيين والمستشار الملكى بوزارة المالية بفحص الموضوع من جميع وجوهه من الناحية القانونية والموضوعية ، وانتهيا إلى الرأى بأن لا مسئولية على الشوربجى و بعدم وقوع ما يستوجب الاحالة إلى النيابة .

وهكذا كان القول الفصل فى مسألة الغزل لرجال التشريع والقانون لا للشهوات الحزبية ، والاحقاد السياسية .

الجلود والاحذية

فى الوقت الذى كان مصرحا فيه بتصدير الأحذية ذات النعل الجلد تقدم محمد محمود وعلى عبد الحميد يطلبان التصريح لهما بتصدير ألف حذاء من ذات النعل الجلد بمواصفات خاصة لا تصلح إلا للاستعمال فى فلسطين وسوريا وشرق الأردن، فصدر ترخيص لهما بذلك رقم ٥١٧٦ بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ .

وفى نفس اليوم الذى رخص لهما فيه رخص إلى بعض الأفراد والشركات بمقادير قريبة من هذه .

كان من الطبيعى أن يطلبا التصريح بالتصدير قبل أن يتما التعاقد مع طالبى هذه الأحذية من الخارج . فلما صدر لهما التصريح أتما التعاقد وشرعا فى صنع الأحذية المطلوبة ، ولكن الأجل الذى كان محددا للتصدير كان قصيرا ، فخاطبت مكرم باشا بشأن طلبهما فوافق على التصريح لهما ، ثم جاءنى أحدهما بعد ذلك ومعه الأوراق بما فيها العقد المبرم بينهما وبين المشترى وترك لى تظلما خلاصته أنه قد تصرح لهما وتعاقدا ومنحا أجلا للتصدير ، ولكن فى خلال فترة الأجل صدر قرار بمنع التصدير ، والأحذية التى صنعاها لا تصلح للاستعمال فى مصر ، ورجال الجمارك يعارضون فى اصدارها رغم الترخيص وهما يخشيان أن تنتهى المدة ، فخاطبت مكرم باشا بشأنها فأقرهما على تظلمهما ، وطلب منى ارسال أوراقهما كلها إليه ، فأرسلتها إليه ومن بينها العقد الخاص والتصريح السابق ، ولكن مكرم باشا بدلا من أن يؤشر بالتصدير ويسلمه الأوراق استبقى الأوراق فى يده ولم يردها ، ولم يجدد التصريح ، ثم خرج من الوزارة والأوراق معه .

عاد الرجل يجدد تظلمه فأصدرت له وزارة المالية فى أول يونيه سنة ١٩٤٢ صورة طبق الأصل من التصريح السابق صدوره فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢

وهذه هى حكاية الجلود والأحذية .

سياسة الحكومة بشأن التصريح بالاصدار للخارج

يدعى حضرة المستجوب أن التصريح باصدار المواد الغذائية والأولية للخارج مستمر . ولقد طلب بيانا عن رخص التصدير على اختلاف أنواعها التى سمحت بها الحكومة المصرية منذ ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

كأن الحكومة كانت تنتظر فرصة خروجه من الوزارة لتفتح أبواب التصدير على مصراعيها .

ألا فليعلم من يريد أن يفهم أنه :

بالنسبة للسكر — منذ صدر قرار ١٠ أبريل سنة ١٩٤٢ بمنع التصدير للخارج لم يحصل التصريح بتصدير كميات أكثر من خمس أقات للفرد أو للعائلة المسافرة الى الخارج .

و بالنسبة للأرز — لم يحصل منذ ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ أن صرح بتصدير كميات أكثر من ١٠ أقات لكل فرد أو عائلة وذلك ماعدا ثمانية آلاف طن صرح بتصديرها باسم United Kingdom Corporation Company فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٢ وذلك مقابل إجراء التسهيلات الخاصة بتوريد القمح لمصر فى ظروف سأتكلم عنها الآن .

و بالنسبة للزيت — لم يصرح بتصدير شيء للخارج .

أعلن هذا بصفتى رئيسا للحكومة ، وأتحدى كائنا من كان أن يدعى أن هناك تصريحا صدر بتصدير شئ من هذه المواد (تصفيق) .

*
* *

هذه هى سياسة الحكومة الخاصة بالتموين والتصدير .

هل ترون فيها تفريطا فى حقوق البلاد أو مصالح البلاد ؟

والآن فاسمعوا المضحك والمبكى معا . بل اسمعوا عن جهودنا التى بذلناها لتوفير الأقوات لمصر فى وقت كان شبح المجاعة فاغرا فاه بسبب سياسة التموين السابقة على ١٥ مايو سنة ١٩٤٢

فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٢ خرج معالى مكرم باشا من وزارة التموين فى الظروف التى تعلمونها ، وكان وهو وزير التموين يحيط نفسه بهالة من النجاح والتوفيق فى اطعام البلاد واشباعها ، وطرح أشباح المجاعة عنها .

وفى ١٥ مايو سنة ١٩٤٢ تولى وزير التموين الجديد أعمال وزارته ، فماذا وجد ؟ وجد مذكرة تنتظره من وكيل الوزارة المنتدب ، يعلن فيها أن مصر والاسكندرية والسويس ليس فيها من الدقيق ما يكفى لاطعام أهلها أكثر من أربعة أيام ، وأنه لا ينتظر أن يرد من الأقاليم قبل هذا الموعد قمح من المحصول الجديد الذى لا يمكن الاعتماد على وصوله للمدن المذكورة قبل نهاية شهر مايو .

لعل وزيرا لم يستقبل تركة كالتى استقبلها زميلى أحمد حمزه حين تولى الوزارة ، ولكنها على كل حال كانت تحية الاستقبال التى أعدها وزير التموين القديم للوزير الجديد .

كان علىّ، وعلى زملائى أن نواجه هذه الحالة المروعة، وأن ندبر القوت لمصر والاسكندرية والسويس فى ظرف ثلاثة أيام وإلا فغرت المجاعة فاها لتتهم سكانها .

لم يهمظنى الحمل ، ولم يقعدنى مقعد العجز والاستسلام ، بل حفزنى إلى أن استجمع كل جهودى وقوتى لأدبر للبلاد القوت اللازم ، ولأجنبها شر المجاعة والقحط ، ولقد أمدنى الله بعونه وتأييده ، ووفقت بمساعدة الدولة الحليفة وحسن استعدادها إلى اتقاء هذا الخطر ، ولا اكتم عنكم أننى حين كاشفت ممثلى الدولة الحليفة واتصلت بهم ذهلوا لعدم اكتراث المسئولين عن شؤون التموين فى ذلك التاريخ وسكوتهم الى أن وصلت الحالة الى هذا الحد وعدم تنبيههم الى المقدار اللازم فى الوقت المناسب .

لبت الحليفة ندائى ، وفى هـذه الظروف سمح بتصدير ٨٠٠٠ طن أرز مقابل ما وصلنا من قمح الحليفة بعد أن ثبت من الوزارات المختصـة أن تصديرها لا يؤثر فى حالة التموين المحلية .

هذا عملى ، وهذا عمل حضرة المستجوب ، فأى العملين تعتبر إجراما وتفريطا فى حقوق البلاد .

الضرائب غير الرسمية المفروضة على الأهلين

لعل حضرة المستجوب يشـير الى طوابع أسبوع البر التى رأت مصلحة السكك الحديدية أن يقوم بعض عمالها بتوزيعها من شبابيك بيع التذاكر وما كان فى الأمر اكراه ولا إجبار، ولقد تولت المصلحة الاشتراك فى هذا العمل الخيرى جريا على عادتها من المساهمة فى توزيع أوراق الجمعيات الخيرية المختلفة كجمعية المواساة وغيرها من الجمعيات ، ولذلك سوابق كثيرة اتخذت شكلا أوسع وأقوى ، حتى أن مجلس الوزراء فى عهود ماضـية قرر بشأن معاونة جمعية خيرية كالهلال الأحمر بطريقة منظمة ، وذلك بإضافة رسم معين على بعض التذاكر والأوراق .

فهل أصبح حراما على القائمين بأسبوع البر ما أحل أكثر منه لكثير من المشروعات الخيرية الأخرى ؟

إن المشروع خيرى محض وقـد أحيط بجميـع الضمانات ، ورحب به الجمهور أيمـا ترحيب ، وتؤكد مصلحة السكك الحـديدية أنها لم تتلق أية شكوى فى هذا الموضوع .

سياسة الوزارة الداخلية
فيما يختص بالحريات العامة وفى تحقيق المساواة بين الموظفين — الأمور التى كفلها الدستور

تقدمت استجوابات بشأن الرقابة الصحفية ستناقشها الحكومة فى ميعادها ولا أريد هنا أن اتناولها .

ولقد سبق لمجلسكم الموقر أن تناقش فى أثر إعلان الأحكام العرفية فى الحريات العامة ، وفى الحصانة النيابية . وقدمت الحكومة إذ ذاك للمجلس بيانا عن سياستها فى هذا الشأن ، يتلخص فى أن إعلان الأحكام العرفية يجيز تعطيل أحكام الدستور على الوجه المبين فى قانون الأحكام العرفية وذلك فيما عدا انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة بالدستور . وأبنت لحضراتكم الضرورات التى تقضى بذلك ، وكان حضرة المستجوب من أعضاء الحكومة إذ ذاك ، فليس له أن يناقش فى هذا المبدأ ولا فيما يستتبعه من تفصيلات سواء بالنسبة للحريات العامة إطلاقا او للضمانات التى يتمتع بها النائب .

وأرى من نافلة القول وضياع الوقت أن أعيد عليكم ما قلته إذ ذاك ، ويكفينى أن أقرر هنا أنكم أقررتم هذه السياسة ، بل أقرها البرلمان بمجلسيه .

أما المساواة بين الموظفين ، فلعل فى الحديث فيها عودة إلى مناقشة حق مجلس الوزراء فى الاستثناءات ، وفى فصل الموظفين وترقيتهم ، وهى أمور سبق لى كذلك أن حددت مركزنا بشأنها فى بيان واف بجلسة ٢١ يونيه سنة ١٩٤٢ ، وهى متصلة باستجوابين مؤجلين بقرار من المجلس ، فلا أرى محلا للبحث فيها الآن .

حضرات النواب المحترمين :

الآن ، وقد ألقيت نور الحق على كل ما قيل هنا وهناك ، الآن وقد وقفتم على الحقائق مؤيدة بأسانيدها الرسمية . وأبنت لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من كل ما أرجف به المرجفون ، فانى أغادر هذا المنبر مستريح الضمير ، قرير النفس ، مطمئنا الى أننى قد بلغت من نفوسكم وقلوبكم موضع الرضا والاعتقاد بأننى لم أفرط فى حق من حقوق البلاد

ولم أضيع مصلحة من مصالحها ، وإنما كنت كما عهدتنى البلاد ، الأمين على مصالحها ، الحفيظ على حاضرها ومستقبلها ، فذلك عهد قطعته لها قديما ، وأجدده اليوم ، والله على ما أقول شهيد والله من ورائهم محيط" .
(تصفيق حاد متصل) .

قرار المجلس : بالموافقة على الاقتراح المقدم ونصه :

" شكر حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء تقديرا لجهوده فى سبيل البلاد ورعاية مصالحها واعلان اغتباطه بالحقائق التى أدلى بها مؤيدة بالمستندات الحاسمة الكفيلة بالقضاء على الدعايات المغرضة " .

(٢) استجواب حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا .
بجلسة ١٨ / ٥ / ١٩٤٣

نص الاستجواب :

"أريد أن أستجوب رفعة رئيس الوزراء فى الموضوعات والأبواب التالية التى أشارت اليها العريضة المرفوعة منى باسم الكتلة الوفدية المستقلة الى مقام جلالة الملك المعظم بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ والمحالة على رفعته بتاريخ ١٠ أبريل الماضى .

ويتضمن الاستجواب على وجه التحديد ما يلى :

أولا — استجواب الحكومة عن البيانات التى ألقتها فى البرلمان ردا على الأسئلة المتعلقة بالكتاب الأسود وعما ورد فى هذه البيانات من وقائع غير صحيحة أو مشوهة أو مبتورة فضلا عما اتهمت اليه من اعترافات خطيرة أما الشتائم الكريمة التى ازدانت بها تلك البيانات فسأكتفى فى الرد عليها بمجرد الاشارة اليها وإبراز المعنى المقصود منها مع تبيان أسباب وملابسات رفع العريضة الى مقام جلالة الملك المعظم .

ثانيا — استجواب رئيس الحكومة فى الأبواب والموضوعات التى وردت فى العريضة متعلقة باستغلال النفوذ والانتفاع الشخصى على حساب الدولة ونزاهة الحكم عامة وهى تتلخص فى الابواب التالية :

الباب الأول

" استغلال النفـوذ للحصول على الثراء عن طريق التنظر على الأوقاف.

"والشراء والبيع والتأجير — وفيما يلى الأمثلة عليه " .

(١) بيع منزل رفعة النحاس باشا بسمنود إلى وقف عبد العال بمبلغ عشرة آلاف جنيه على أن يكون لرفعة النحاس باشا الحق فى سكنى البيت المبيع بصفته ناظرا للوقف وعلى أن يصرف على حاجيات المنزل مائة جنيه شهريا طبقا لشروط الواقف و إتمام صفقة البيع هذه منه و إليه فى أثناء تولى رفعته الوزارة الحـالية — مع تبيان الظروف والملابسات التى تم فيها تقدير الثمن ومباشرة إجراءات هذه الصفقة الفذة فى بابها والرد على ماذكره رفعة رئيس الوزارة فى هذا الصدد مع إبراز مالم يذكر من وقائع خطيرة . مما سنفصله ونقيم الدليل عليه .

(٢) تنظر رفعة رئيس الوزراء على وقف البدراوى فى أثناء توليه الوزارة الحاضرة وما لابس هذا التنظر من إجراءات تمس نزاهة الحكم فى الصميم كتنازل وزارة الأوقاف عن النظارة لمصلحة النحاس باشا مما لم يسبق له نظير من قبل وذلك رغم معارضتها السابقة التى أقرها حكم المحكمة الشرعية العليا وتسخير المستحقين لطلب تنظر رفعته الى غير ذلك من الإجراءات والوسائل الخطيرة التى اتخذت لتحقيق هذا الغرض .

(٣) استغلال النفوذ استغلالا فاضحا من طريق تأجير النحاس باشـا من باطنه منزلا برمل الاسكندرية بايجار ضخم فى مقابل تحويل هذا المنزل الى بنسيون ومنح المستأجرة صاحبة البنسيون رخصة خمر .

(٤) و كذلك استغلال النفوذ من طريق عملية أخرى من هذا النوع نفسه لتأجير رفعـة النحاس باشا منزل هليو بوليس من باطنـه الى الخواجه ميشيل طراب والظروف التى لابست هذه العملية المخزية والمكسبة آلافا من الجنيهات رغم ما تنطوى عليه من استغلال خطير للنفوذ وهى العملية التى أشار اليها رفعة النحاس باشا إشارة عابرة فى أحدى إجاباته بمجلس النواب على سؤال بصدد ما جاء فى الكتاب الأسود .

(٥) شراء ٨٠ فدانا و٧ قراريط و١٤ سهما من فؤاد باشا سراج الدين باسم حضرة صاحبة العصمة حرم رفعة النحاس باشا بمقتضى عقد بيع مصدق عليه بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ ومسجل بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٢ — وما حاط هذا العقد من ظروف وملابسات .

(٦) شراء ٧٤ فدانا و ١٨ قيراطا و ٢٢ سهما باسم حضرة صاحبة العصمة حرم رفعة النحاس باشا من الخواجة أميل نسيم عدس بمقتضى عقد صدق عليه أمام كاتب العقود بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ومسجل فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بثمن قدره (٨٩٧٤ جنيها و ٥٨٢ مليما) دفع فورا مع تبيان الظروف والملابسات التى أحاطت بهذه الصفقة أيضا .

(٧) شراء سيارة كوتسيكا وثمنها الأصلى ٣٠٠٠ جنيه وما أحاط بهذه الصفقة من ظروف وملابسات خطيرة أدت الى تخفيض الثمن وحقيقة هذا التخفيض .

(٨) شراء فراء من الثعلب الأبيض تقدّر قيمتها بثلاثة آلاف جنيه وارسال برقية بالشفرة بتوقيع سعادة وكيل الخارجية المصرية تحقيقا لهذا الغرض واستخدام موظفى وزارة الخارجية المصرية وممثلى مصر فى الخارج لمثل هذه الأغراض الخاصة التى لايسمح بها عرف أو تقليد .

(٩) صفقات الشراء الضخمة التى عقدت أثناء الوزارة لمصلحة الأهل والأنسباء وكانت نتيجة استغلال النفوذ للحصول على الثراء ، وقد مثل عليها فى العريضة بصفقة أطيان اشتريت من سعادة بهى الدين بركات باشا تبلغ حوالى ٢٤٠ فدانا بسعر ١٦٠ جنيها للفدان وشراء عمارة ديفيز براين بثمن يبلغ المائة والتسعين الفا من الجنيهات وشراء عمارة ورثة على بك محمد صادق مقابل ثمن إجمالى قدره ٥٠٥٨٥ جنيها مع خصم السمسرة المستحقة لحضرة الأستاذ أحمد الوكيل ، وعرض شراء عمارة الايمو بيليا بنصف مليون جنيه وشراء أطيان فى الشرقية ومديرية البحيرة ... الخ مع تبيان ظروف وملابسات هذه الصفقات من ناحية استغلال النفوذ .

الباب الثانى

الانتفاع الشخصى من أملاك الدولة ضد المصلحة العامة والقانون

والأمثلة على هذا الانتفاع عديدة نذكر منها ما يأتى :

١ — إخلاء دار معهد التربية الفنية للمعلمات بجاردن ستى من تلميذاته لإعداده مسكنا خاصا لرفعة رئيس الوزراء وما ترتب على هذا التصرف الخطير من تشتيت المعاهد العلمية وتحميل الدولة نفقات هذا النقل وهذا التشتيت فى سبيل المنفعة الشخصية لرئيس الوزراء ، رغم أن هذه الدار كانت قد أعدتها الحكومة إعدادا خاصا لتعليم المعلمات تعليما فنيا راقيا وأنفقت فى هذا السبيل آلاف الجنيهات وأرسلت صورا من نقوشها وحجراتها ومعداتها وأجهزتها — كنموذج لرقى معاهد التربية فى مصر — الى مؤتمر علمى عقد فى جنيف . هذا مع ابراز ما فى بيان الحكومة من مغالطات واعترافات خطيرة تزيد من وزر هذا الاستغلال الشخصى .

(٢) انتفاع رئيس الوزراء وأنسبائه بالسكنى فى الباخرة الحكومية (محاسن) بضعة شهور من غير أجر مع مخالفة هذا الانتفاع الشخصى لنص الدستور ومصلحة الخزانة .

(٣) انتفاع معالى وزير المواصلات بالسكنى فى الباخرة (كريم) عدة شهور والتحايل على إعفائه من دفع الأجرة المتفق عليها بين وزارتى المواصلات والأشغال رغم الفتوى الدستورية التى صدرت فى هذا الصدد من قسم قضايا الأشغال .

(٤) وانتفاع وزير الدفاع بالسكنى فى مبنى المتحف الزراعى واستخدام أثاثاته ومفروشاته فى مقابل أجر زهيد والتحايل على هذا الانتفاع الشخصى

باصدار أمر وزارى من وزير الزراعة بإعادة حق السكنى إلى مدير المتحف ثم تنحى المدير عن هذا الانتفاع لمصلحة الوزير ثم إقرار هـذا التنحى بأمر وزارى آخر صدر بعد الأمر الأول بيومين — وما ترتب على ذلك كله من تشتيت الموظفين و إخلاء مكاتبهم وتحمل الدولة نفقات عامة فى سبيل المنفعة الخاصة للوزراء .

(٥) إخلاء مبنى قسم الأحكار التابع لوزارة الأوقاف لتأجيره مسكنا خاصا لأحد أقرباء معالى وزير الأوقاف .

(٦) تأجير مبنى قسم البساتين لسكنى معالى وزير المواصلات .

٧ — صفقة استبدال ١٧٧ فدانا وكسورا لمصلحة حضرة محمد عرفان بك نجل شقيقة وزير الأشغال مع مخالفة هذا الاستبدال للقواعد المتبعة ولمصلحة الخزانة ، وكنت قد رفضت الموافقة على هذا الاستبدال حينما كنت وزيرا للمالية .

٨ — إقامة مبان فى أرض الغير وعلى حساب الحكومة وذلك لمصلحة أرض حضرة عبد اللطيف محرم بك ابن أخى وزير الأشغال مع مخالفة ذلك لنص الأمر العالى الصادر بلائحة الترع والجسور وتحميل الدولة نفقات لا يحملها إياها القانون .

٩ — مشروع على ترعة الساحل تنتفع منه أطيان المغفور له صهر وزير الأشغال ... ... وهو مشروع يكلف الدولة نفقات جسيمة .

١٠ — مشروع آخر قامت به وزارة الأشغال لمصلحة رى أرض محمد بك عرفان سالفة الذكر وتحميل الدولة نفقاته .

١١ — إنشاء مصرف تنتفع منه أطيان سعادة زكى باشا عبد الرازق بمديرية المنيا رغم شكاية الملاك المجاورين وتحميل الدولة نفقاته الجسيمة .

(١٢) مشروعات رى فى مديرية الفيوم تنتفع منها أطيان معالى حمدى سيف النصر باشا .

(١٣) استخدام كوبرى بنها القديم للوصل بين ضفتى النيل بشربين ودكرنس والوصل فى ذات الوقت بين عزبتى معالى وزير الأشغال فى المركزين .

(١٤) إيصال النور الكهربائى إلى عزبة وزير العدل ببهتيم وما اقترنت به هذه العملية من ملابسات لم ينفها بيان الوزير فى هذا الصدد .

(١٥) تسوية عقارية فذة لمصلحة ورثة المغفور له عبد الواحد الوكيل باشا ترتب عليها تخفيض فائدة دين الحكومة الى ١ ٪ وإرجاع هذا التخفيض الى الوراء على أن يسرى منذ سنة ١٩٣٧ حتى الآن ، ثم تجميد ديون الحكومة والاكتفاء بتحصيل الفائدة عنها فقط فى السنوات الثلاث التالية لهذا التجميد دون دفع الأقساط على أن يبدأ بدفع الأقساط من سنة ١٩٤٥ وتكون فائدة التأخير ١ ٪ — ثم اشتراط أن يكون هذا التيسير شخصيا لورثة المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا بحيث لا ينتفع به أى حائز آخر للعقارات — ثم تجميد الأقساط المتأخرة من قرض البنك الأول وجعل الجزء الأكبر من الدين بفائدة ٢ ٪ بعد أن كانت ٥ ½ ٪ — ثم تجميد أقساط الدرجة الثانية المتأخرة وضمها الى الأصل — مع ما فى ذلك من استغلال أموال الدولة لمصلحة الانتفاع الشخصى وذلك فى الوقت الذى قامت فيه الحكومة وقعدت احتجاجا على تجميد الأقساط المتأخرة لغيرهم من المدينين .

الباب الثالث

التستر على التهم المنسوبة لبعض الأصهار والأنصار

وتدخل تحت هذا الباب المسائل الآتية :

(١) امتناع الحكومة عن تقديم أصحاب مصنعى الشوربجى وسباهى الى المحاكمة على تهمة تهريب الغزل وتخزينه وذلك رغم الرأى الذى أبدته الأقلام الفنية بوزارة التموين بوجوب إحالة المتهمين على النيابة العسكرية

ورغم مصادقة وزير التموين السابق على هذا الرأى وموافقة المستشار الملكى موافقة صريحة على احالة القضية الى النيابة العسكرية .

(٢) فضيحة الغزل الثانية المتعلقة بمصنع النزهة بالاسكندرية الذى يملكه آل الشوربجى والحلبونى وتنويم هذه القضية رغم ضبط الحلبونى افندى متلبسا بجريمة تهريب الغزل وضبط الغزل المهرب بواسطة النيابة وضبط ثمن الغـزل المهرب فى جيب الحلبونى افندى — إلى آخر التصرفات والإجراءات التى اتخذت للتستر على هذه التهمة حتى صدور الكتاب الأسود .

(٣) حادثة تهريب الغزل بقليوب ومالابسها من تصرفات الحكومة ضد حضرة الضابط الذى ضبط الأشياء المهربة .

(٤) التستر على تهمة بيع كمية كبيرة من الدقيق الذى وزعته الحكومة على المطاحن وكان هـذا التستر لمصلحة مطحن الرمالى رغم ضبط الواقعة والأدلة عليها فى محضر رسمى . . مع تبيان الظروف التى لابست هذا التصرف .

الباب الرابع

رخص التصديق وصفقات التموين

(١) محاولة تصدير الزيت والجلود لمصلحة الانسباء وموقف رفعـة رئيس الوزراء من ذلك .

(٢) محاولة أخرى لتصدير السكر تحقيقا للمصلحة عينها وموقف رفعة رئيس الوزراء منهـا — مع تبيان ما ترتب على هذه المحـاولة من نتـائج وفى مقـدمتها تقـدير تعويض جسيم يبلغ عشرة آلاف جنيـه لمصلحة الشوربجى اخوان .

(٣) محاولة ثالثة لتصدير أرز لمصلحة الاستاذ أحمد الوكيل وموقف رفعة رئيس الوزراء منها .

(٤) السماح بتصدير الجلود رغم منع التصدير بقرار من مجلس الوزراء وموقف رفعة رئيس الوزراء من ذلك .

(٥) السماح بتصدير السردين وغيره من المأكولات والمواد الأولية مع مخالفة ذلك لمصلحة الشعب والخزانة معا .

(٦) فساد إدارة التموين والرد على مزاعم الحكومة فى هذا الصدد .

(٧) امتناع الحكومة من تسعير محصول الأرز الجديد واعلان هذا الامتناع على الجمهور بواسطة وزير الزراعة وما ترتب على ذلك من صفقات استغلها بعض الاقرباء والمقربين على حساب المنتجين والتجار والمستهلكين.

(٨) صفقات السكر والغلال لمصلحة بعض الأصهار والأنصار وما ترتب على تصرفات الحكومة بصدد إعادة نظام الوسطاء والمتعهدين وإيثار الأقرباء والمحسوبين من نتائج خطيرة أدت إلى أزمة ملموسة فى توزيع السكر — هذا مع تبيان ما لابس مسألة الاستيلاء على السكر من تزييف للوقائع الرسمية .

(٩) صفقات الخشب لمصلحة بعض الأنسباء وما لابسها من ظروف وتصرفات .

(١٠) صفقات الأسمنت وإيثار الأقرباء والمحظوظين فى الحصول على أمثال هذه المواد على حساب المصلحة العامة .

(١١) صفقات الورق وموقف الحكومة منها .

الباب الخامس

تفشى الوساطات وتفشى الرشوة معها : فى الصفقات التجارية والوظائف الحكومية وغيرها وإلغاء الأحكام العسكرية وتعيين العمد وفصلهم وقبول الطلبة فى المدارس الخ ...

---

١ — الوساطة فى إلغاء الأحكام العسكرية أو عدم التصديق عليها أو على أجزاء منها واستغلال النفوذ فى المساس بأحكام القضاء فى هذا الصدد.

٢ — الوساطة فى صفقات التموين وتصريحات السماد ونقل البضائع وتوزيع السكر وغيره من المواد الغذائية واستغلال النفوذ فى هذا الصدد .

٣ — الوساطة فى التصدير للخارج والاستيراد مما ترتب عليه شيوع السمسرة وتعاقد بعض الماليين على سمسرة لسمسار يبلغ مقدارها حوالى أربعمائة وخمسين ألف جنيه وفتح مكتب خاص لهذه الأغراض وشيوع أعمال الرشوة والوساطة على اختلاف أنواعها مما أساء الى سمعة الحكم الحاضر .

(٤) استغلال النفوذ من طريق التصديق على تأليف شركة للاستيراد والأعمال التجارية وقد حل فى هذه الشركة محل معالى أمين عثمان باشا حضرة السيدة المحترمة حرمه وما لابس هذا التصديق من تدخل الرقابة الصحفية لمنع نشر بعض الأسماء وما انطوى على ذلك من معانى الاستغلال.

(٥) استغلال النفوذ من طريق الحراسة التى عين لها أحد الأصهار غير الخبيرين بشؤون الحراسة وهى حراسة تقدر قيمتها بحوالى مليون جنيه .

(٦) الوساطات لتعيين الموظفين والعمد واستغلال النفوذ استغلالا واسعا فى هذا الصدد .

(٧) استغلال النفوذ فى شراء الأملاك الأميرية وتأجير الأطيان بأسماء بعض الأقرباء أو المقربين .

(٨) الوساطات فى قبول الطلبة بالكلية الحربية وتعيين المقربين فى وظائف البنوك والشركات .

الباب السادس

الاستغلال الصغير

---

١ — منح وزيرى المواصلات والأشغال ومعالى رئيس مجلس الشيوخ بصفته وزيرا سابقا للمواصلات المدالية الذهبية وتخطى القرار السابق الذى جرت عليه الوزارات جميعا منذ صدوره والذى يقضى بأن لا يمنح المدالية

الذهبية أى وزير للمواصلات لم يمض على توليه الوزارة عام كامل وما ترتب على هـذا المنح من إضرار بمصلحة الخزانة واسـتغلال غير مشروع للنفوذ الحكومى .

٢ — قصة إرسال الورد والزهور دوريا إلى منزل معالى وزير الزراعة وتحميلها على بكسفورد حكومى معد لهذا الغرض — والرد على ما زعمه وزير الزراعة فى جرأة نادرة من أن أحد المستندات المتعلقة بهذا الموضوع مزور لمجرد عدم إثبـات الإمضاء بالنسخة المطبوعة من الكتاب الأسود وإبراز المستندات الأصلية المرفقة بالعريضة التى تحمل إمضاءات الموظفين المختصين.

٣ — إرسال الزهور يوميا لرفعـة رئيس الوزراء فى سرايه بجاردن ستى برفقة سائق موتوسيكل من مستخدمى المتحف الزراعى — وتبيان ما وقع فيـه وزير الزراعة من الخلط بين البوكسفورد والموتوسيكل والزهور المحملة على كل منهما من زهور وزارة الزراعة .

(٤) تعيين الخدم الخصوصيين فى وظائف حكومية لتحميـل الدولة مرتباتهم أثناء قيام الوزارة ومن هؤلاء السائق الخاص لرفعة النحاس باشا وبستانى منزله وسائق آخر لمعـالى وزير الدفاع الى غير ذلك من مظاهر الاستغلال الصغير التى سنقيم الدليل عليها وعلى أشباهها من الانتفاع الشخصى على حساب الدولة واستغلال أموالهـا .

الباب السابع

فضائح المحسوبيات والاستثناءات

(١) يتناول هذا الباب ما ارتكبته الوزارة الحالية من فضائح المحسوبية والاستثناء بين الموظفين الى حد تجاوز كل استثناء مألوف فى العهود السابقة ومخالفة هـذه الاستثناءات لأحكام القانون وللعهد الذى قطعته الوزارة على

نفسها فى خطاب تشكيلها من الامتناع عن المحسوبيـة ومراعاة الانصاف والمساواة ووجه ربك ذى الجلال — وما ترتب على هذه الاستثناءات من نتائج خطيرة أدت إلى تضخم المرتبات والمعاشات وارهاق الميزانية واشاعة روح السخط والتذمر بين الموظفين والمساس بالاداة الحكومية وافسادها .

وسنبين فى هذا الباب أن أساس الاستثناء والاحتساب يرجع إلى القرابة أو الانتساب لرئيس الحكومة ووزرائها والمحسوبين عليها كما سنبين ما لجأت إليه الحكومة من وسائل التحايل على هذه الاستثناءات الخطيرة بنقل المحسوبين من مصلحة إلى أخرى وتعيينهم أو ترقيتهم إلى وظائف لا صلة لها بأعمالهم أو مؤهلاتهم أو بمنحهم درجات مخصصة لغيرهم أو مكافأتهم على خدمات خاصة أو إعادتهم إلى وظائف فصلوا منها لأسباب تمس الأخلاق أو الكفاية فى العمل أو السماح لبعضهم بالاشتغال فى السـياسة والتهجم على خصوم الحكومة السياسيين بل دفعهم إلى هـذا دفعا فى مقابل الاغداق عليهم بالدرجات والعلاوات كما سنبين أن هذه الاستثناءات قد امتدت إلى حرم القضاء فعين المحسوبون فى وظائف قضائية مقابل خدمات خاصة أدوها الوزير العدل أو لغيره من أعضاء الحكومة رغم صدور الأحكام التأديبية ضد بعض من عينوا فى القضاء والوظائف الأخرى .

وسيتناول هـذا الباب بوجه عام جميع مظاهر الاستغلال من طريق الاستثناء والمحسوبية وما لابسها من تصرفات الحكومة و إجراءاتها وكذلك ما أقدمت عليه الوزارة من فصل واضطهاد الموظفين الحكوميين وغيرهم لأسباب ترجع إلى السياسة التى انتهجتها الحكومة ولا يبررها مسوغ من العدل والقانون ٤

١٢ مايو سنة ١٩٤٣ مكرم عبيد"
نائب قنا

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

حضرات النواب المحترمين :

من وقت أن طالبنا مكرم باشا وغيره فى ١٢ أبريل الماضى علانية فى مجلس البرلمان أن يتقدّموا باستجواب أو بسؤال عما ورد فى العريضة المقدّمة منه إلى جلالة الملك وفى كتابه الأسود وفتحنا الباب على مصراعيه لحضرات أعضاء البرلمان جميعا ، منذ هذا الوقت لم يتحرّك هو ولا أحد ممن يؤيدونه بشىء إلى أن تقدّم بهذا الاستجواب ، فرحبنا به كل الترحاب وأعلنا استعدادنا لمناقشته فى الحال ، وقد أقررتم حضراتكم ماعرضه عليكم سعادة رئيس المجلس بوجوب الفراغ من هذا الاستجواب وكل ما يتعلق به من أسئلة ومناقشات فى مدّة ثلاثة أيام نهايتها يوم الخميس الماضى ، وقد أعطى لمكرم باشا بناء على طلبه جلستان كاملتان ، هما جلستا الثلاثاء والأربعاء .

ولكن مكرم باشا بدلا من أن يستفيد من هذا الوقت الطويل ويشرح استجوابه بكل ماجاء فيه من تهم وتفصيلات لجأ الى طريقة اختطها لنفسه ظهر لكم بجلاء أنها مبيتة من قبل وقوفه على منبركم . . . تلك هى أنه جعل من هذا الموقف أداة لا لشرح استجوابه ، بل للتشهير برئيس الوزارة والوزراء وأعضاء البرلمان ، يعيد ويكرر ذلك فى غير مناسبة لا جريا وراء توضيح تهمة بعينها ، بل تمثيل قصة مسرحية سبابة شتامة بعيدة كل البعد عن موضوع أية تهمة فى ذاتها . فلقد كانت مرة واحدة تكفى لما يريد تفصيله وتبيانه من غير حاجة الى الاعادة والتكرار ، ولكنه مع ذلك لم يفعل ، بل أخذ يعيد ويكرر مرة ومرات ، بل عشرات المرات فلا يزيد السامعين شيئا عما سمعوه منه أول مرة ولا يأتى اليهم بجديد ، وعلى هذه الطريقة مضت الجلسة الأولى وانقضت الثانية رغم تنبيهه الى أن فى هذا مضيعة للوقت المحدد من غير حاجة ولا داع وحتى اضطررت من ناحيتى فى آخر

الجلسة الثانية الى أن أرجو الرئيس والمجلس السماح له بجلسة ثالثة يتم فيها شرحه وكلامه فلا يتعداها الى غيرها بأية حال ولديه من الوقت ما يكفى للاقلاع عن خطته التى اختطها فى الجلستين الماضيتين وليحصر شرحه فى الكلام المنتج فى صميم الموضوع ، ولكنه زاد فى اليوم الثالث عما كان فى اليومين السابقين فاستغرق كل الوقت فى تكرار ممل وكلام معاد غير عابئ بما وجه اليه أكثر من مرة سواء من الرئيس أو من الأعضاء حتى انقضى اليوم الثالث واذا به يدعى أنه لم ينته وأن لديه بقية يريد أن يقولها فى يوم آخر وما كان للرئيس ولا للأعضاء أن يسترسلوا معه فى هذا التمثيل المضيع للوقت المعطل للأعمال وكان لزاما على الحكومة أن توافق على وضع حد لهذه القصة المسرحية التى انفضح سرها و بان سترها وانكشف للعيان ! !

ياحضرات النواب المحترمين :

لقد مهد مكرم باشا لشرح استجوابه بمقدمة طويلة خرج فيها عن المعروف والمألوف، بل تجاوز القواعد التى قررها سعادة رئيس المجلس وأقررتموه عليها... ... فعل هذا سعادة المستجوب لحاجة فى نفس يعقوب احسسناها ثم لمسناها . . ثم تبيناها صريحة جلية حينما ساقته الحماسة أواضطرته السياسة أو أرغمته ظروف موقفه بعد أن لم يستطع مجابهتكم زمنا طويلا فخاطبكم بقوله " انها لمأساة قاسية تلك التى تمثل على المسرح السياسى"... ... ثم عاد يكرر هذا المعنى مرة أخرى فيقول ان هذا الاستجواب مأساة قاسية لأنها مبكية ومحزنة معا الى آخر ما ذكر أكثر من مرة فى أكثر من موضع مما لا يزال عالقا باذهانكم ... ... فما هى يا ترى تلك الحاجة التى يبتغيها أو ذلك الغرض الذى يضمره ... ... أقوله لكم ببساطة ووضوح ، ذلك أن هناك نية بيتت ، وتدبيرات دبرت لمهاجمة حكومة الوفد بكل الطرق والوسائل ابتغاء زحزحتها عن مراكزها من غير الطريق الدستورى ، وهو انما تقدم بهذا الاستجواب بعد فوات وقت طويل على ظهور عريضته وكتابه لا بغية الفصل فيه من الناحية الدستورية ولكن رغبة فى التشهير والتجريح وتسويء سمعتنا والنيل من شرفنا ونزاهتنا، ولست هنا متجنيا ولا مدعيا ولكنى اتخذ

من كلامه الصريح المكشوف دليلا على ما أقول ... ... ألم يقل لكم إن المسألة أكبر من هذا ... ... وان لهـذا الاستجواب نتيجة ستعرف عاجلا أو آجلا ، وان له موقفا ستعرفه الأمة فيما بعد ، وكلما رده سعادة الرئيس الى الكلام فى القواعد المقررة سخط وغضب ، واعاد فى هذه المعانى وكرر وخرج من الموضوع وتكلم فى أن ردودنا على الأسئلة التى وجهت الينا بصدد كتابه اشتملت على أوصاف جارحة له ويتخذ من هـذا تكأة للاصرار على شتائمه ، والاستزادة من مطاعنه مع أن هذا فصل فيه قبل البت فى الاستجواب واتفق على الا يخرج عن الموضوع ولا يتكلم بالفاظ نابية ، لأنه شتان بين استجواب محددة وقائعه و بين الرد على سؤال موجه من صلب كتابه يحمل بين سطوره ألفاظا نابية جارحة وشتائم قاسية طاعنة فينا وفى أهلنا بل وفى معظم طبقات الأمة .

ولقد كنا مضطرين بازاء الاجابة على تلك الاسئلة أن نرد على عباراتها ونفند اتهاماتها ، ونصف الألفاظ التى رمانا بها ، وما تدل عليه النفسيـة التى سمحت بتوجيهها . . . . . أما الاستجواب فغير هذا قطعا . . .

ولقد هوّن سعادته هذ من شأن ما رمانا به فى عريضته وكتابه وقال إنه لايشمل سبا ولاشتما ولا تعرضا للسيـدات ولا لكرامات الاسر ولا للشخصيات ، ولكنه تعرض للعمل العام ، فاذا لم يكن ماسمعتموه حضراتكم من كلمات تليت عليكم فى حينها — وما كنا لنقتضب شيئا من الموضوع بل نعرضه بحذافيره — إذا لم يكن ماقاله ولوغا فى الأعراض والكرامات وفى شرف الأسر وكل شئ خاص وداخلى فانتم وحدكم الذين تقدرون هذا وتحكمون عليه ، وتفصلون فيما إذا كان ما وصفنا به من هذه المطاعن والمثالب خارجا عن الحد أو متواضعا عن الحد . . . . . .

ولقد قال ان كلامنا مملوء بالشتائم ، والشتائم دليل العجز ، ولكنا لم نتعرض لوصف شتماته إلا بعد أن فندنا بالأدلة والمستنـدات ادعاءاته ثم يقول إننا لسنا فى مجال حرية الرأى ؛ ولذلك لجأ الى تحرير كتابه وطبعه فى الظلام مع ان كل الحريات مكفولة إلا فيما بيت فى الخفاء من

منشورات ودعايات ضارة بأمن البلاد ، مخالفة لقوانينها ، ماسة بالظروف التى تجتازها .

وكان طبيعيا أن نتخذ الإجراءات الشديدة ضد كتابه الأسود عند ظهوره صيانة للنظام ، ولكن لما أحيلت إلينا العريضة من ديوان جلالة الملك جئنا إلى الميدان الرسمى الذى لا رقابة عليه ولا حذف لما يقال فيه منقولا عن مضابطه وسرنا فى الطريق الدستورى المرتفع عن كل تقييد إلى ما يقضى به الدستور نفسه والقوانين المرعية ذاتها ... ...

يقول سعادة المستجوب إنه لم يرد التشهير ، بل التطهير ، ويرى أن فى السكوت على الفساد جريمة ، فليكن ما يدعيه صحيحا فى نظره ولكن ليس له إلا طريق واحد هو هذا المنبر المقدّس ، فلماذا لم يلجأ إليه من أول يوم ؟ ولماذا لم يتقدّم بهذا الاستجواب بعد إحالة العريضة علينا وظهور الكتاب ؟ ثم يقول فى كلامه ما يشتم منه أن أحدا اعترض على تقديمه العريضة إلى جلالة الملك . لا يا سيدى ، لم يؤخذ عليك هذا ولكن الذى أخذ عليك هو أنك تقدّمت إلى جلالته بعبارات نابية ، خالية من الذوق ، بعيدة عن الكياسة واللياقة التى تليق بمقام جلالته الأسمى ، لأنه لا يصح أن يخاطب بمثل ما خاطبته به ، ولا أن تتقدّم إلى جلالته بشىء لا تملك الدليل عليه ، بل تتصيد الكلام عنه اصطيادا ... ... ثم لا تكتفى بهذه السقطة الكبرى ، بل تأتى اليوم بعد ما ألحفنا عليك وعلى غيرك فى تقديم هذا الاستجواب أكثر من شهر — تأتى اليوم لا لتتكلم فى صلب الاستجواب ولكن لتكرر هذه السقطة : أستغفر الله ، بل لتعيد المأساة مرة ومرارا ، وتقحم اسم جلالة الملك بشكل غير لائق فى صدد حديثك رغم تنبيه الرئيس عليك أكثر من مرة ورغم ضجة الأعضاء أكثر من مرة ، والاتفاق على ألا تقحم ذاته الكريمة فى هذا الموضوع ... ... نعم قلت رغم كل هذا " قيل إن موظفا كبيرا وجارا لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، وأعنى به سعادة مراد محسن باشا قد أجر بيته ، ولكنى تأكدت من مصادر سامية عالية أن الخبر غير صحيح " . ولما صددت وقامت الضجة

فى وجهك استدركت وقلت إنك سمعت عن هذا المصدر السامى، وما كان يجوز لك حتى أن تقول سمعت عنه ، لأن فى هذا إقحاما لاسم جلالة الملك لا يصح ولا يليق ! !

ثم لم تلبث بعد هذا حينما طولبت بتقديم الأدلة على ما تدعيه فى مسألة الفراء أنك قلت إنك أفضيت باسم المصدر الموثوق به إلى معالى أحمد محمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى، وادعيت أنك وصلت إلى حل الشفرة، وأن حسنين باشا على علم بهذا فأشركته معك فى التستر على عمل غاية فى الخطورة ، ذلك لأن الشفرة عند الحكومات اصطلاح خاص بين المرسل والمرسل إليه وحدهما لا يعرفه غيرهما ، فاذا ما ذاع هذا الاصطلاح وشاع بين الناس وعرفه غير المختصين فلا يمكن بعد هـذا أن يكون للدولة سر يظل بمأمن عن الذيوع والانتشار ، ولا يختلف أحد مطلقا فى أن الإباحة بمفتاح الشفرة جريمة من الجرائم الكبرى التى تتعلق بسلامة الدولة العليا ، فضلا عن أن الدولة التى لا تستطيع كتمان أسرارها تصبح فى نظر الدول كلها دولة لا يوثق بهـا ولا تؤتمن على سر من الأسرار ، وفى هذا ما فيه من الضرر والأخطار !

فكيف يضع مكرم باشا رئيس ديوان جلالة الملك فى هذا الموضع الشاذ الخطر ، وقد زاده خطرا ما أجاب به عند ما سئل هل لا يزال حسنين باشا مصرا على أن المصدر الذى أسرّ به إليه صادق فيما يقول حتى بعد أن عرف من الإجابة أن ما جاء بالبرقية لا يشتمل على ما قاله عنه ؟ إذ كان جوابه بنعم !

لقد قال حضرة المستجوب إن العريضة التى قدمها إلى جلالة الملك وكررها فى كتابه الأسود إنما تنطوى على قسمين ، قسم ينطوى على أدلته الحاسمـة القاطعـة وهى التى سيعرضهـا على المجلس وليس فى حاجة إلى تدليل جديد عليها. أما القسم الثانى فتنقصه الأدلة، ولكن عنده مصادره و يطلب التحقيق فيه، ولكنه لا يطلب التحقيق أمامكم لأنكم غير مؤتمنين عليه، إذ أنه يستدعى الإباحة بأسماء أشخاص منهم من يمتون إليه بصلة النسب، ومنهم من يشغلون وظائف حكومية و يخشى عليهم من عهدنا وعهدكم أن تتخذ معهم إجراءات

تعسفية من جانب حكومتنا ، ولكنه طلب إلى جلالة الملك بصفته رئيس الدولة ورئيس الهيئة التنفيذية أن يأمر باجراء التحقيق على يد هيئة تحقيق اخرى بعيدة عن الوزارة وعن البرلمان وفى غير بقاء هذه الحكومة فى كراسى الحكم .

حسبى أن أقول لكم هذا من غير تعليق عليه .

مسألة الفراء

الواقع ياحضرات النواب أن استدلال حضرة المستجوب كان عجيبا وطريفا معا ، فقد كان استنتاجا أكثر من أى شئ آخر . يقول إن النحاس رجل يحسن المجاملة ، فليس من المعقول أن يرد على برقية أول أكتوبر فى ٩ مارس ويستنتج أنه لابد من وجود برقية بينهما . ولقد أوضحت لكم فى ردى على السؤال الخاص بهذا الموضوع أننى لم أرسل الرد وقتئذ لأنى لم أعر الأمر أهمية ، فلما بعث نشأت باشا يسأل عن صحتى أرسلت الرد إليه شاكرا ، وطلبت بهذه المناسبة أن يرسل ست قطع من الفراء . فان كان لدى حضرة المستجوب برقية بين البرقيتين ، فليأت بها وهو العليم بخفايا الأمور سواء بنفسه أو بمن يتصيده من الموظفين .

أما البرقية فنصها كما قلنا وهى البرقية الشفرية المؤرخة ٩ مارس وليس فيها ثمن مطلقا ، بل هى من طبعها إحالة على العرض الذى أبلغنا اياه فى برقية أول أكتوبر . وأما عن الثمن الذى يصر عليه وعلى أنه وارد ببرقية الشفرة ، فيخيل إلىّ أنه استخرجه من كتاب الجغرافيا التجارية والاقتصادية (ضحك) من أن جلد الثعلب من النوع الجيد يساوى فى أسواق لندن من ١٠٠ إلى ٤٠٠ جنيه للنوع الأسود ، وأن النوع الأبيض يساوى أكثر من هذا فجعل ثمن القطعة الواحدة ٥٠٠ جنيه فى ٦ فينتج المجموع ٣,٠٠٠ جنيه !

أما لماذا أرسلت البرقية بالشفرة يا سيدى ، فاسمع الى ما يتخذ فى وزارة الخارجية مع كل عباد الله وسبب ذلك .

مذكرة رسمية

من وزارة الخارجية موقعة بامضاء سعادة وكيلها

"جرت العادة أن ترسل وزارة الخارجية برقياتها الخاصة بمصالح الأفراد بالشفرة حتى تطمئن المفوضيات الى أنها صادرة فعلا من وزارة الخارجية وقد وقع سهوا أن أرسلت الوزارة فى تاريخ أول فبراير سنة ١٩٤٣ برقية مفتوحة خاصة بمصلحة أحد الأفراد الى وزيرنا المفوض فى برن فجاء منه برقية بالشفرة يطلب فيها تأييد البرقية المفتوحة بالشفرة لأنها وردت اليه مفتوحة على خلاف ما جرت عليه العادة . وقد قامت الوزارة فعلا وفى نفس اليوم بتأييد البرقية بالشفرة .

هذا ما حدا بوزارة الخارجية الى ارسال البرقية الخاصة بشراء الفرو بالشفرة الى سعادة نشأت باشا سفير مصر فى لندن .

ولا تزال وزارة الخارجية توالى ارسال البرقيات الخاصة بالأفراد ومصالحهم الى بعثاتها فى الخارج بالشفرة على أن تتقاضى أجورها من أصحابها ."

أما عن توسط وزارة الخارجية لإحضار الفراء ، فاسمع فوق ما قلناه عند إجابتنا عن السؤال الخاص بذلك ما توسطت به وزارة الخارجية فى مسائل خاصة :

مذكرة من وزارة الخارجية بتوقيع سعادة وكيلها

"(١) من واجبات وزارة الخارجية رعاية مصالح التابعين لدولها فى الخارج سواء فى زمن السلم أو فى زمن الحرب ، إلا أن الملاحظ أن الأفراد قليلا ما يلجأون لوزارات الخارجية فى زمن السلم لقضاء مصالحهم الخاصة إذ تكون وسائل المواصلات ميسرة وأسباب التراسل البريدية والبرقية والتليفونية سهلة لا يعوقها شىء .

أما فى زمن الحرب ، فالحال تنقلب إلى عكس ذلك ، إذ تترتب على الحرب نتائج كثيرة يضيق المقام عن حصرها ، وحسبنا الإشارة إلى أن من بينها قطع العلاقات الديبلوماسية بين الدول المتحاربة ووقف الاتجار بين رعاياها وصعوبة المواصلات وما إلى ذلك .

(٢) وعند ما نشبت الحرب الحالية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ وترتبت عليها النتائج المشار إليها ، لجأ كثير من المصريين إلى وزارة الخارجية طالبين الاستعلام عن حالة ذويهم الموجودين فى الخارج أو لقضاء مصالح لهم فى البلاد الأجنبية من مثل إرسال نقود إلى أقاربهم أو استحضار أدوية لهم مما لا يوجد فى السوق المصرية أو ما شابه ذلك .

فكانت الوزارة تبادر الى تلبية هذه الطلبات تقديرا للظروف العصيبة القائمة ورغبة منها فى رعاية مصالح المصريين جميعا .

(٣) من ذلك التوسط فى بيع بعض سيارات خاصة بموظفى البعثات التمثيلية المصرية فى إيطاليا الذين استدعوا إلى مصر على أثر وقف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وعدم استطاعتهم استحضارها معهم (سيارة الأستاذ حسن مظهر — سكرتير المفوضية بروما — وسيارة الأستاذ ابراهيم أمين غالى — ملحق المفوضية) .

ثم التوسط فى شراء سيارة لكل من سعادتى عبد الحميد بدوى باشا ومحمد شراره باشا من أمريكا ، نظرا لندرة السيارات الموجودة محليا بسبب حاجة السلطات العسكرية اليها وصعوبة المواصلات

وكذلك التوسط فى استحضار سيارتين لسعادة محمد طاهر باشا كان قد اشتراهما من أمريكا وتعذر عليه استحضارهما .

ثم التوسط فى استحضار أدوية من أمريكا لازمة لعلاج كريمة أحد كبار موظفى شركة قناة السويس بالاسماعيلية . "

*
* *

هذا قليل من كثير مما قامت به وزارة الخارجية من خدمات فى زمن الحرب قضاء لمصالح المصريين الخاصة — فضلا عن رعايتها لمصالحهم العامة.

ولسنا فى حاجة إلى أن نذكر أن ما استدعاه قضاء هذه المصالح من نفقات كأجور البرقيات وما شابه ذلك — احتسب على أصحاب الشأن .

واسمع أيضا البرقية التى وردت إلى حضرة حسين عنان بك من نشأت باشا سفير مصر فى لندن .

برقية من سعادة نشأت باشا سفير مصر فى لندن بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٤٣ وصلت فى ١٦ منه مرسلة إلى حسين عنان بك بوزارة الزراعة بمصر نصها :

" نأسف لبطء الاجراءات فيما يختص بالذخيرة لنادى الصيد ولا نزال نعمل جهدنا وفيما يختص بالبنادق توجد واحدة فقط جديدة عيار ١١ وثمنها ١٤٥ جنيها انجليزيا نرجو الرد تلغرافيا بما تقررونه . "

واسمع أيضا ما تتبعه غير الحكومة المصرية فى مثل هذه الأشياء :

١ — تعاقد أحمد افندى أنور تاجر السيارات بشارع الانتيكخانة رقم ٢١ على شراء أدوات سيارات من شركة كَنديّة .

٢ — تأخرت الشركة فى إرسال البضاعة ، فعرض الأمر على القنصلية الكندية بمصر (الملحق التجارى للحكومة الكندية) .

٣ — قامت القنصلية من تلقاء نفسها بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٤٣ بإرسال تلغراف إلى الشركة بالرسم المخفض كالمتبع فى السلك الدبلوماسى .

٤ — وبتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٤٣ أرسلت القنصلية خطابا إلى أحمد افندى أنور تطالبه بدفع رسم التلغراف وقدره ٩١٣ مليما (الخطاب رقم ١).

٥ — وبتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٤٣ دفع حضرته المبلغ المطلوب إلى القنصلية الكندية بموجب الإيصال رقم ٣٩٠٣ (الإيصال رقم ٢) . "

وصلت إلى هذه المعلومات التى ذكرتها من حضرة الأستاذ عبد الحميد عبد الجواد المحامى بمصر مع خطاب بتوقيعه والمستندات التى تثبت ماجاء فيه .

والآن سأقدم لحضراتكم الدليل المحسوس الملموس — شيئا لا تنتظرونه ولا تتوقعونه — أقول هـذا على طريقتى انا مقرنا القول بالعمـل السريع لا على طريقته هو من تهويل وتهويش ثم تسفر عن لا شيء، أو عن احتجاج بكتاب لأطفالنا المبتدئين .

(هنا وضع رفعته أمام حضرات الأعضاء ست قطع من الفراء الابيض كل منها لثعلب كامل . يبلغ طول القطعة من الرأس الى الذنب حوالى ٧٠ سنتيمترا وطول الذنب ٢٧ سنتيمترا ، اما عرض الظهر فحوالى ١٨ سنتيمترا وكذلك البطن) .

هـذه هى قطع الفراء ، أنظروها ، ثم قولوا يامن تعقلون وتعلمون هل تساوى القطعة من الثمن ٥٠٠ جنيه كما نقل عن كتاب الجغرافيا الاقتصادية (ضحك) أم تساوى ستة عشر جنيها على أكبر تقدير كما قدمنا الدليل المادى على ما نقول .

أترك لكم بعد كل هذا تقدير ما سمعتم وما رأيتم منا ومقارنته بما سمعتموه وتبينتموه من صاحب الاستجواب ! (تصفيق حاد)

منزل سمنود

لا أظننى فى حاجة إلى الإطالة فى شرح هـذا الموضوع بعد أن تلوت عليكم ردّا مستفيضا على السؤال الذى وجه الى فيـه . ولكن لا بأس من مناقشة ما قال عنه حضرة المستوجب إنه دليل أهملناه ولم نشر اليه ، مع أنه يعترف بأننا قدّمناه فى حافظة مستنداتنا . ولعلى لا أجد حاجة إلى إعادة ما شرحته لكم من قبل وإن كان لم يثبت فى المضبطة ؛ ففيـه كل الغناء عن التطويل . فلقد شرحت إليكم فى صراحة كتاب وكيل الأوقاف وعلقت عليه التعليق الكافى وقلت إن تقديره جاء على أساس القيمة الايجارية للمنزل مع أن من يؤسس منزلا لسكناه فى أى مكان كان ، لا يدخر وسعا فى جعله لائقا به سواء فى اختيار مواد البناء أو انتقاء أدوات العمارة وإجادة صناعتها ولا يضن على ذلك بأى مال غير ناظر إلى استغلاله بالتأجير أو بالتنازل عنه

لغيره ، وأنه فى مثل هـــذه الحالة لا تقدر قيمته بمـا يتناسب مع قيمته الإيجارية فى البقعة التى يوجد بهـا . فمن الهذيان أن يقال إن قيمة المنزل التى بلغت فى ذاتها العشرة الآف جنيه لا تقدر إلا بألفين أو بخمسة آلاف أو أكثر قليـلا لأن قيمته الإيجارية إن كان هناك مستأجر له من الأهالى أو من مصلحة حكومية، لا تتناسب مع هذه القيمة، إذ المقارنة هنا خاطئة من أساسها ، كذلك الحال بالنسبة لسراى الواقف التى لم تكن معـــدّة للايجار ولا للاستغلال طبقا لشرط الواقف لا يصح أن تقدر قيمتها بالقيمة الإيجارية لهـا .

أما كون زوجة الواقف التى شرط لها سكنى السراى مدة الحياة وقيامها على تنفيذ ما اشترطه الواقف لجهات الخير فى سرايه — أما كونها قدمت تقريرين استشاريين إلى المحكمة بمـا تساويه السراى فلا غضاضة فى ذلك لأنى وأنا صاحب الشأن لم أكن قد حددت ثمنا لمنزلى الذى قبلت التنازل عنه للوقف مقابل ما يساويه من ثمن حقيقى وتركت للمحكمة تقديره ولم تكن المحكمة كذلك قد انتهت إلى تقدير الثمن ولا زوجة الواقف قد انتهت إلى تقدير ما ، فكان المجال مجال بحث تقوم به المحكمة من جانبها وطالبة الشراء من جانبها هى الأخرى حتى تطمئن المحكمة إلى ما تقرره فى هـذا السبيل . فلمـا تقدم التقريران من جانب الطالبة — وكان واجبا عليها أن تتقدم بهما — لتكون مطمئنة إلى الصفقة التى تريد شراءها ولتتبين المحكمة قبل أن تفصل فى الموضوع — وفعلا كلفت المحكمة القومسيون باعادة البحث على ضوء التفاصيل التى تبينتها من التقريرين . وبعد هـذا قبلت أنا ثمنا وسطا بين رأى القومسيون وبين تقريرى الخبيرين . ولو كنت مستغلا لنفوذى كما يدعى صاحب الاستجواب لتمسكت ولو بأقل مبلغ جاء فى التقريرين . ولا محل للتحكك بأن أحد التقريرين مقدم من المكتب الفنى للعمارة الذى يرأسه محمد عبد الحميد فهمى افندى المهندس ، وأنه شقيق النائب المحترم حسين فهمى الذى يمت إلى أنحى بصلة المصاهرة .

أما ما جاء فى كلامه من مساس بالقضاء ، وتعريض ببعض الموظفين والمـائة جنيه التى زعم أنى اتناولها والسكنى لى مدى الحيـاة ، وحكمة

فصل المحكمة فى الشراء فى شهر مارس بالذات ، وغير ذلك من العبارات المكررة المعادة ، فلا حاجة بى الى إعادة الكلام فيه بعد أن وفيته فى ردى على السؤال الخاص بهذا الموضوع ، والا اضعت الوقت فيما لا طائل تحته كما فعل هو طيلة ثلاثة أيام ! ! !

وقف البدراوى

لم يأت حضرة المستجوب فى هذا الموضوع بجديد يستحق أن يعقب عليه ، ولكنه اصر فيما تكلم به على المساس بالقضاء رغم منعه عن ذلك عدة مرات ثم جره الحديث الى الرد علينا بشأن نقل حضرة رئيس محكمة طنطا الشرعية الى محكمة الاسكندرية غير متخط حقه ولا ممتاز عن أحد من زملائه فقال إذكم قلتم إن هذا هو المتبع فى وزارة العدل منذ أن خلق شىء اسمه القضاء الشرعى . نعم يا سيدى قلنا هذا ولا نزال نصر عليه لأنه نظام موضوع ، شأنه شأن كل الأنظمة الحكومية ولا عبرة لما قلته من أنه فى بعض الأوقات ينقل رئيس احدى محاكم الصعيد أو غيرها مباشرة الى محكمة مصر ، فان هذا خروج عن القاعدة يقدره المختصون ولكل قاعدة شواذ .

أما ماذكره من أننى تناولت القضاء الشرعى فى كلمتى التى ألقيتها فى مجلس الشيوخ عند الرد على الاستجواب الخاص بهذا الوقف فهو غير صحيح ، لانى ما تعرضت للقضاء — وما كان لى أن أتعرض له — ولكنى شرحت فى عبارة موجزة تصرفات وزارة الأوقاف كوزارة رأت أولا رأيا أيدت فيه طلب المستحقين ثم عدلت عنه ثانية وتمسكت بطلب تنظرها على هذا الوقف ، وهى تعلم أن شرط الواقف يمنعها من ذلك كل المنع ، وقع هذا وذاك فى عهد الانقلاب فى سنة ١٩٣٨ فلم يكن كلامنا منصبا على الطعن فى القضاء ، ولا النيل من القضاة ، ولكن كان انتقادا لتصرف وزارة الأوقاف فى هذا السبيل محاربة لمصطفى النحاس ، فلما زال عهد الانقلاب وجاء الأمر أمام رجل من رجال القانون وهو وزير الأوقاف السابق — على حسين باشا المعروف بالدقة والنزاهة والجهر بالحق ، لم يزد على أن صحح

خطأ وقع فيه من سبقه من الوزراء وترك الأمر للقضاء يفصل فيه كما يشاء، وأظنني لست فى حاجة الى شرح المادة التى تعرض لها حضرة المستجوب فى لائحة الأوقاف فان شرحه لها اخراج لها عن حقيقتها وتحميلها ما لاتحتمل من التأويلات، وقد فصل هذا زميلى معالى وزير الأوقاف الحالى عند الرد على الاستجواب فى مجلس الشيوخ وقارن بين هذه المادة وبين شرط الواقف الواضح الصريح ، وكلكم تذكرون ماقيل فى هذا الصدد وردى على السؤال الذى وجه الىّ فى هذا المجلس الموقر .

أما قوله لماذا لم أتنازل عن أجر النظر عند تولى التنظر على الوقف ، فاسمعنا أن ناظر وقف كبيرا كان هذا الوقف أو صغيرا ، عظيما كان ناظره أو عاديا، تنازل عن أجر النظر، فليست المسألة مسألة أجر يتقاضى ولكنها مسألة خدمة عامة تؤدى للمستحقين والفقراء والمساكين، فليس له أن يسألنى لماذا تقبل أجر النظر، بل الأولى أن يقال هل أتت إدارتك للوقف بالخير له ونفع المستحقين وجهات الخير فيه، أم أكلت أمواله وحرمت مستحقيه وحبست عنهم وعن الفقراء ما رصد لهم من خير، وأوصدت دار العلم فى وجوه القاصدين ، وعطلت المستشفى عن استقبال المرضى ومعالجة المصابين وحولته الى حظيرة للخيول .

لو أننى سئلت هذا السؤال لأغنتنى الحقائق عن الجواب عنه وصدمته اعترافات المستحقين المودعة فى الملفات .

أما ما أطال فيه غير ذلك فلا أجدنى فى حاجة إلى التعقيب عليه ، ومن بينكم المأمون الشرعيون وقد سمعتم رأيهم فيه فلا داعى للمزيد .

منزل الاسكندرية

لقد حاول حضرة المستجوب أن يخفف من وقع المستندات الرسمية التى فاجاءته فهدمت كل ما بناه ، وكذبت كل ما ادعاه ، فلقد قدمنا العقد الرسمى الذى نص صراحة على أن الإيجار ٥٠٠ جنيه فلم يجد حضرته مايجيب

به على هذا المستند إلا أن يقول إن مصدرا يثق به ولا يبوح باسمه قال له إن الأجر ألف جنيه — وهكذا كل مصادره .

ولما أن قدمنا الدليل على أننا لم نصرح بشرب الخمر للنازلين فيه ولم تصرف لصاحبة الطلب رخصة بيع الخمور قال إنكم قلتم فى أول الأمر لا مانع لدينا ثم لما عرض محافظ الاسكندرية الأمر مرة أخرى وأبان أن الشارع ليس داخلا ضمن الأخطاط التى يصرح فيها ببيع الخمور لم توافقوا على الترخيص ، وعلق على هذا بما شاء ... ...

ولا أجد ما أرد به عليه إلا أن أذكره بما جاء فى المكاتبات الرسمية فى هذا الشأن ، فاننا عند ما تقدم الطلب إلى وزارة الداخلية بالتصريح لمستأجرة المنزل ببيع الخمور للنازلين فيه من الضباط البريطانيين الذين استؤجر المنزل خصيصا لهم ، أحالت الداخلية الطلب إلى محافظة الاسكندرية للنظر فيه مع إخبارها بأن لا مانع لدى الداخلية من الترخيص ككل طلب من هذا القبيل ، فلما بحثت المحافظة الموضوع وعرضته على أمرت فيه بتنفيذ حكم القانون ولم تصرف الرخصة إلى الآن ، فلم يفتح المنزل خمارة ، ولم ينزل مصطفى النحاس التقى الورع عن تقواه ، ولم يفقد مثوبة الله من أجل الثراء والجاه ... ...

فليطمئن ناصر الفضيلة وخاذل الرذيلة ، فان الدنيا كما قلت لا تزال بخير ، وإنى بحكم منصبى كوزير للداخلية لا أستطيع ، وأنا المسلم ، أن أمنع تنفيذ القانون إذا كان يبيح إعطاء رخصة بيع الخمور لمن تتوفر فيه الشروط التى فرضها القانون !!

أما ما قدمته من مستندات ، أو قلته من وقائع غير هذا فى جوابى عن السؤال الخاص بهذا الموضوع ، فلم يتعرض له المستجوب بكلمة ما وحسبى ما سمعتموه ! !

منزل مصر الجديدة

أما منزل مصر الجديدة الذى يهوّل فى تأجيره من الباطن ، ويقول إنه أبلغ دليل على استغلال النفوذ ، ويبنى ذلك على أمرين : أولهما ان شركة

مصر الجديدة لا تبيح التأجير من الباطن ، وقد أباحته لى استغلالا لنفوذى ، والثانى ، انى أجرت المنزل من الباطن بإيجار عال إلى شخص معروف بالنصب واقراض الأموال بفوائد كبيرة .

أما عن السبب الأول ، فان شركة مصر الجديدة منذ أن استأجرت منزلى منها فى سنة ١٩٢٤ وهى تعاملنى معاملة خاصة ، كما تعاملنى جميع الشركات وغيرها ، ناظرة فى ذلك الى منزلتى فى الأمة وخدماتى للبلاد وساكنيها التى تعود عليهم وعلى جميع أصحاب الأعمال بالخير العميم ، لأنها تعلم كما يعلم غيرها إنى كرست نفسى لخدمة بلادى وخدمة ضيوفنا الأجانب ومراعاة مصالحهم والتوفيق بينها وبين مصلحة المواطنين . وهم جميعا يشعرون بعملى لهم ، وعاطفتى نحوهم ويقابلون الجميل بالجميل ، فلا يضنون علىّ بما يكفل راحتى علما منهم بأن لا مطمع لى فى ابتزاز أموال ، أو ابتغاء ثراء من وراء رياسة شركة ، أو قبول عضوية فى المصارف والبيوت المالية .

(تصفيق حاد) .

وإنما يعرفون عنى كما يعرف المصريون جميعا أننى أعيش من كسبى الحلال ، عف النفس ، طاهر اليد فلا تمتد الى حرام ، شأنهم فى ذلك شأن أهل مصر جميعا ، يعلم ذلك حضرة المستجوب وكيف أنهم يكرمونى فى كل جهة أحل فيها أو أمر عليها ، ومنها بلاده هو قنا والأقصر وغيرهما ، وكان هو من المشتركين فى التكريم والاكرام .

عند ما استأجرت منزلى من الشركة فى أبريل سنة ١٩٢٤ وأنا وزير للمواصلات كان قائما على أرض رملية قحلة فصرفت عليه المال الكثير وأصلحته حتى أصبحت حديقته غناء ، ولم يمض على إقامتى سوى سبعة شهور حتى وقع أول انقلاب فى تاريخ حياتنا الدستورية ، وإذا بوكيل المالية إذ ذاك يكتب إلى الشركة يحتم عليها أن تنذرنى بإخلاء المنزل فى ظرف ثلاثة شهور لأنى لم أصبح موظفا ، ورأت الشركة نفسها مضطرة إلى تنفيذ أمر المالية فخاطبتنى فى هذا الشأن وهى متأملة لعلمها بما تكبدته من النفقات التى تربى على ٣٠٠ جنيه دون أن أستفيد من سكن المنزل ،

فاعترضت على هذا الأمر وطلبت إليها إعطائى مهلة كافيـة للبحث عن منزل آخر ومعاملتى كمستأجر عادى غير متمتع بامتيازات الموظفين ، فقبلت وضاعفت الأجر على مضض منها تنفيذا لأمر وزارة المـالية التى أرغمتهـا عليه ، وتعاقدت معها لمدة سـنة ينظر بعدها فى أمر التجديد إن لم أجد دارا أخرى ، ولم تمض مدة العقد حتى كان الانقلاب قد مضى وجاءت وزارة الائتلاف فى أول سنة ١٩٢٦ ، ولمـا كان بعض مستأجرى دور الشركة وزراء فى عهد الانقلاب وأصبحوا غير موظفين وكان لزاما أن يطبق عليهم أمر وزارة المـالية كما طبق علىّ من قبل ، تقـدم وكيل المـالية نفسه إلى وزير المـالية فى وزارة الائتلاف يطلب معاملة الوزراء السابقين معاملة خاصة فى هذا الموضوع واخراجهم من عداد الموظفين الخاضعين لشرط الاخراج بسبب تعرضهم للخروج من الوزارة فى أى وقت مقترحا أن يبقى لهم هذا الامتياز مدى الحياة ، وقد وافق وزير المـالية على ذلك بقرار منه أبلغ الى الشركة ، عند ذلك طابت من وزير المـالية أن أعامل هذه المعاملة أسوة بهم ، وما كان له أن يرفض طلبى بعد أن أجاب مثله لغيرى ، وأبلغت موافقة المـالية الى الشركة فحررت معى عقدا جديدا لم يطبق على المـاضى ، أى أن ما دفعته مضاعفا لم يرد الىّ ، ومنذ ذلك الحين استمرت الشركة تعاملنى معاملة ممتـازة وأنا خارج الحكم حتى إذا ما عدنا من لندن عقب عقد المعاهدة ، همت بأن تقدم لى هذا المنزل هدية منها تقديرا لخدماتى ، وتشرفا منها بأن أظل مقيما بين منازلهـا . ولكنها عدلت عند ما رأت من إصرارى على رفض ما شرعت الأمة فيه من اكتتاب عام يخصص جزء كبير منه لتشييد مقر لاقامتى يليق بمـا قدمت لمصر من خدمات . ولقـد أبلغتنى الشركة ذلك فى حينها فشكرتها معتذرا كما شـكرت الأمة على صنيعها (تصفيق) .

ولقد قامت الشركة بعد ذلك بعـدة إصلاحات وتوسيعات فى المنزل وأنشأت لى جناحا جديدا وسلاملكا للاستقبال — ولم أكن إذ ذاك فى الحكم ولا مستغلا للنفوذ كما يدعون .

هـذه هى قصتى مع الشركة منذ أن عاملتها ، فلا استغلال ولا استعمال للنفوذ ، ولكنها خدمات مبنية على التقدير والاحترام .

فلما استأجرت ڤيلا جاردن سيتى إلى سنين معـدودة لظروفى الخاصة ، وكان لا بد لى من الاحتفاظ بدارى فى مصر الجديدة التى لى حق الإقامة فيها مدى الحياة ، استأذنت الشركة فى التأجير من الباطن فأذنت لى ، فعرضتها للإيجار على أن تؤجر لضباط الحلفاء الذين كانوا يبحثون عن مساكن عديدة لائقة بهم مهما بلغ إيجارها بينما تعانى البلاد أزمة شديدة فى المساكن ، وتقدّم لى كثير من الطلبات ، منها ما هو من ممثلى حكومة الولايات المتحدة وما هو من قبل رجال السلطات البريطانية ، وأخيرا أجرته لمن يتولى هذا الأمر بمعرفته لهؤلاء ..... كما كان الحال بالنسبة لمنزل الأسكندرية فقـد تقدمت لى عنه عروض عديدة من ممثلى السلطات البريطانية البرية والبحرية لاستئجاره وانتهت المفاوضات بأن أجرته الى مستأجرته الحاليـة لأكل مصاريفى من طريق الحلال المشروع كما شرحت ذلك فى حينه . (تصفيق) .

وما منت على أحد بخدمة خاصة أو عامة ولا بضيافة ، ولكنى عند ما ذكرت انى اضفت سعادة المستجوب معى أيام الغارات ، لم يكن ذلك منا بل تذكيرا له بما يعلمه ورآه رأى العين من ناحية اثاثات منزلى التى رآها فى مصر وفى كفر عشما حينما نقلت اليها وكان معنا هناك ومن ناحية حياتى التى كنت احياها دائما خارج الحكم وداخله بلا تغيير ولا تبديل ، ولا نقص ولا زيادة سواء فى أوربا أو فى مشاتى مصر ومصايفها التى كان يصحبنا فيها ومنها فنادق الأقصر وأسوان ، ولم نكن فى الحكم ولا متهمين باستغلال النفـوذ .

من ذلك يتضح انى لم استغل مركزى ، ولم استعمل نفـوذى كرئيس للحكومة لدى شركة مصر الجديدة فى التأجير من الباطن ، ولقد جرت الشركة منذ ان ضاقت المساكن عن اقامة جنود الحلفاء وضباطهم وممرضاتهم ، على أن تبيح لمستأجريها بصفة عامة التأجير من الباطن الى هؤلاء ، تسهيلا عليهم

كما هو واجب كل هيئة وشركة فى هذه الظروف التى ترك فيها هؤلاء بلادهم وأهلهم للاشتراك فى الحرب القائمة دفاعا عن الديموقراطية والحريات .

وإنى أذكر لحضراتكم على سبيل المثال، لا الحصر، أن حسين عنان بك وكيل وزارة الزراعة أجر من باطنه بيته الذى استأجره من الشركة الى بعض رجال الانجليز بموافقة وزارة المالية والشركة معا ..... كما فعل كثير من مستأجرى الشركة هذا فأجروا من باطنهم لرجال الحلفاء من جنود وضباط بعلم الشركة وموافقتها مجاملة للحلفاء وذلك نظرا لقلة المساكن بعد دخول الأمريكان مصر .

بقى الأمر الثانى الخاص بالمستأجر من الباطن وهو ميشيل طراب ، وهنا أترك له أن يتكلم ، وأتلو عليكم ما كتب :

" حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

تحية واحتراما وبعد ، ذكر مكرم باشا فى جلسة مجلس النواب يوم ١٨ مايو سنة ١٩٤٣ فى أثناء شرح استجوابه ضد رفعتكم انى كنت فى اميركا فطردت منها لاتهامى بالنصب كما طردت من كوبا والارجنتين للسبب نفسه وانى جئت الى مصر فاتهمت بالاقراض بفوائد ربوية كبيرة لأحد أفراد عائلة معروفة وأن حضرة وكيل النيابة استدعانى وهددنى بأشد العقوبات ان لم أنزل عن هذه الفوائد فنزلت عنها .

وإنى أقرر بأن شيئا من ذلك لم يحصل ، وإنى لم أسافر إلى أميركا ولا كوبا ولا الأرجنتين طول حياتى وأتحدى مكرم باشا أن يقدم أى دليل ضدى على أنى بارحت القطر المصرى إلى أميركا أو أى بلد مما ذكرها طول حياتى .

وأقرر أنى لم أتهم فى مصر بالاقراض بفوائد ربوية كبيرة لأحد أفراد عائلة معروفة وبالتالى لم يستدعنى أحد حضرات وكلاء النيابة ولم يهددنى بأى عقوبة إن لم أتنازل عن الفوائد المزعومة ، وأتحدى مكرم باشا مرة ثانية أن يقدم ضدى دليلا ينفى قولى ويثبت ما ادعاه .

وإنى أقرر بهذه المناسبة أنه رفعت علىّ دعوى من وزارة الأوقاف بشأن تأجيرى من الباطن عمارة بشارع فؤاد الأول مستأجرة من وزارة الأوقاف وصلنى إعلانها فى ٦ أبريل سنة ١٩٤٣ وكان تقديم طلبها إلى رئيس محكمة مصر المختلطة فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٣ أى بعد أن استأجرت منزل رفعتكم فى مصر الجديدة فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٣ ، فذهبت إلى وزارة الأوقاف وقابلت وكيلها، محمد صبرى شهيب بك بقصد التفاهم معه على هذه القضية فأحالنى إلى الأستاذ مزراحى باشا محامى الوزارة فى المختلط للتفاهم معه على هذا الخلاف .

وبمجرد دخولى على مزراحى باشا بادرنى بالعبارة الآتية :

(مبروك عليك البيت) فقلت له (أى بيت ؟) فقال بيت مصر الجديدة الذى استأجرته من النحاس باشا وطلب منى أن أطلعه على عقد الإيجار وإلا رفض التفاهم معى على قضيتى التى جئت لأقابله من أجلها والتفاهم معه ، وقال كيف تستأجر منزلا بمبلغ ٢٠٠ جنيه بينما تستأجر عمارة الأوقاف بمبلغ ٢٥٠ جنيها وأصر على عدم التفاهم معى والسير فى الاجراءات إلا إذا أطلعته على العقد فقلت له إنه ليس هناك عقد إيجار بينى وبين رفعة النحاس باشا وانتهى الحديث بيننا على ذلك .

وتفضلوا ياصاحب المقام الرفيع بقبول فائق احتراماتى

٢٠ مايو سنة ١٩٤٣ المخلص

(ميشيل طراب)"

إذن لم يكن هناك استغلال من جانبنا ولا يمكن أن يكون ، بل ان ماورد فى كتابه عن قضيته مع وزارة الأوقاف يدل على النقيض من ذلك ، فقد أجرت له منزلى فى ٢٠ ماس وبعد ذلك بخمسة أيام فقط تقدمت وزارة الأوقاف الى رئيس المحكمة المختلطة طالبة تحديد جلسة لمقاضاته بشأن عمارة الأوقاف التى استأجرها منها بشارع فؤاد الأول وأجرها من باطنه الى حكومة

الولايات المتحدة ولاحظوا أن وزير الأوقاف معنا فى الوزارة . ولو أردت استغلال النفوذ أو التدخل فيما هو من اختصاص القضاء لطلبت إليه عدم رفع الدعوى (تصفيق) — وفى هذا القدر الكفاية .

ولو ان مصطفى النحاس كان رجلا يستغل نفوذه لجمع الأموال ، شراهة منه فى حب المال ، لما بقى كما هو الآن ، بل لأصبح مليونيرا فى آخر الزمان !! (تصفيق)

سيارة كوتسيكا

لم يأت سعادة المستجوب بجديد على كثرة ما أطال وأعاد وكرر فى هذا الموضوع ، فلقد حاول أن يرد علينا فلم يزد على أن ذكر ما جاء فى عريضته وكتابه ورددت عليه فى حينه ، ولكنه أخذ يتساءل ويتهكم ويقول من أين الثمن ، وان بعض حضرات أعضاء الهيئة الوفدية أخبروه بأنه يدفع على أقساط ثم لم يلبث أن رآه دفع مرة واحدة ، ولكنه تعمد أن يغفل مستندا له أهميته ذلك هو مستند بيع سيارتنا القديمة ودفع ثمنها فى السيارة الجديدة مع إضافة الفرق إليه من عندنا . ولعل فى هذا ما يبين لكم مبلغ استنتاجاته وما يبنى عليه اتهاماته وادعاءاته .

أما منزل جاردن سيتى فقد اعترض حضرة المستجوب على فى أمرين :

(١) لأنى استأجرته فى ٣ أكتوبر أى فى نفس اليوم الذى أخطرت فيه وزارة المعارف المالكة ابتداء من ٢٠ أكتوبر .

(٢) لأنى تأخرت فى دفع المصاريف التى خصتنى فى الترميمات والاصلاحات وثمن الأدوات التى بقيت إلى ١١ مارس سنة ١٩٤٣ بينما استلمت الفيلا فى ٢٠ أكتوبر ، ولماذا اخترت شهر مارس بالذات للدفع .

عن الأمر الأول .

ان وزارة المعارف لم تكن لتخطر المالكة بالإخلاء قبل أن تتحقق من أنها ستؤجر للغير حتى تخلى مسئوليتها ، وقد شرحت فى إجابتى السابقة أنى

بذلت جهدى لإبقاء المعهد فى الدار فلم أوفق ، فلما تقرر الاخلاء حتما عقدت العزم على سكنى الدار ، وتعاقدت مع المالكة على الاستئجار فى ٣ أكتوبر وهو اليوم الذى أخطرتها وزارة المعارف فيه بالإخلاء .

عن الأمر الثانى :

أما التأخير فى الدفع الى شهر مارس ، فقد سبق أن شرحت ذلك و إليكم السبب مرة أخرى :

لما طال أمد الترميم والاصلاحات التى اقتضاها تحويل الدار من مدرسة الى سكن عهد الى مصلحة المبانى إجراء هذه الترميمات والاصلاحات وتوزيع التكاليف على الوزارة والمالكة والمستأجر كل فيما يخصه . فكتب مدير المبانى العام الى وكيل وزارة الأشغال فى أول فبراير سنة ١٩٤٣ يخبره فيه بأن جملة التكاليف المختلفة قد بلغت ٢٣٠٥ جنيهات و٤٨٤ مليما طبقا للكشف الذى أوضح ما تتحمله كل جهة من هذه التكاليف وتقدمت صورة منه الى معالى وزير الأشغال لتجرى الوزارة تسوية المبالغ المطلوبة من كل جهة بمعرفتها ... ... و بطبيعة الحال استتبع ذلك مكاتبات بين وزارتى الأشغال والمعارف قبل أن أخطر بالمبلغ الذى استحق على ، ولم أكد أعلم مقدار هذا المبلغ فى شهر مارس حتى بادرت بدفعه بمقتضى شيك على بنك مصر ، كما دفعت ثمن مابقى من أدوات المنزل وشرحت ذلك تفصيليا عند كلامى فى هذا الموضوع .

دفعت هذا رغم أنه لم تكن الاصلاحات قد تمت لذلك الحين بل لم تتم حتى اليوم ، و إليكم مذكرة رسمية رفعت من مساعد مدير الأعمال وهو يمت بصلة النسب الى سعادة المستجوب بالذات واسمه فوزى منصور . وقد صدّق على ماجاء فى هذه المذكرة حضرة مفتش مبانى قبلى القاهرة المسمى صديق تادرس و إليكم نصها :

"حضرة صاحب العزة مفتش مبانى قبلى القاهرة

طلب منى حضرة صاحب العزة سكرتير عام وزارة الأشغال ومدير مكتب معالى الوزير بيانات عن الأعمال التى أجريت بالدفايات البخارية بالمنزل

الذى كان يشغله معهد التدبير المنزلى رقم ٩ شارع النباتات بجاردن ستى الذى استأجره حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة وقيمة تكاليف هذه الأعمال و بيانات أيضا عن ميعاد نهو عملية الترميمات الاعتيادية بصفة اجماليه وهل احتاج الأمر لعمل اصلاحات بعد تقديم كشوف الختاميات تعلمون عزتكم أن كل ما أجرى بهذا المنزل كان بناء على تعليماتكم وأوامركم الشفوية والكتابية لحصر الأعمال وتحديدها فى نطاق ضيق خوفا من زيادة المصاريف كالمتبع دائما وأن الأعمال التى أمرتم بإجرائها لم يدخل فيها تجربة الغلاية البخارية للدفايات وكان ذلك لأنكم رأيتم حين ذاك احتمال ظهور أى عيب فيها يترتب عليه اتساع عملية الترميم وعلى هذا لم يصرف أى مبلغ على هذا البند كما يظهر بكشوف ختامى العملية على أنى علمت أنه عند ما حل الشتاء واشتد البرد واحتاج رفعة الرئيس لتدفئة المنزل أجريت تجربة استعمال الدفايات البخارية فلم تفلح التجربة وتصاعد دخان كثير مما ترتب عليه الاستعاضة عنها بالتدفئة الكهربائية بإجراءات ومصاريف من عند رفعته . أما بخصوص ميعاد نهو عملية الترميمات الاعتيادية فإنه أمكن حصر الأعمال وتقديم ختامى عنها بتاريخ ١٩٤٢/١١/٢٤ ولكن العمل أمتد لما بعد ذلك لأنه كان هناك تشطيبات نهائية كما هى العادة منها كشط ودهان أرضيات خشبية وجلاء رخام الصالات والسلم العمومى وأرضيات الحمامات كما هو واضح بمحضر التسليم المؤقت . وهذه التشطيبات استمر العمل فيها لغاية يناير سنة ١٩٤٣ . وكان هناك بعض عيوب ظهرت فى دهان الغراء للغرفة الشرقية بالدور الأول بالجانب الغربى منها نتيجة عدم جفاف بياض على المبانى مستجدة محل سد باب ، وكذلك عيوب بسقف الغرفة البحرية الغربية بنفس الدور وقد كتبنا للمقاول بنهو هذه الإصلاحات فرد علينا بتاريخ ١٩٤٣/١/١٨ بأنه أتم الأعمال المطلوبة منه وقد كلفت حضرة المهندس المباشر للعملية بمعاينتها وتقديم تقرير عن الحالة فوجد أن أعمال التشطيبات تمت .

ولكن أعمال الاصلاحات لم تتم لأن البياض لم يكن قد جف بعد وقد عاينتموه عزتكم عدة مرات واستدعى الحال تركه المدة الكافية ليجف و يعاد

دهانه بهاتين الغرفتين بالدور الأول وكذلك بغرفة أخرى بالدور الثانى وقد نبهنا ونبهتم عن تكم عدة مرات على المقاول بسرعة نهو هذه الأعمال فكان يطلب فرصة من الزمن ليعطى للبياض الوقت الكافى للجفاف ولغاية ١٨ أبريل سنة ١٩٤٣ كان المقاول قد أتم الإصلاحات بالدور الأول ولكنه لم يتم ما يلزم من الإصلاحات بالدور الثانى كما جاء بتأشيرة حضرة المهندس المباشر للعملية بصحيفة ١٢١ من الملف وقد كتبنا له بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣ بسرعة نهو هذه الأعمال وأعمال التشطيبات والاصلاحات هذه تدخل فى حدود سنة الضمان للمقاول للأعمال كما جاء بالمادة ٥١ من دفتر الشروط والقيود لأعمال الترميمات والتعديلات .

وتفضلوا الخ .....

١٥ مايو سنة ١٩٤٣ امضاء (فوزى منصور)

مساعد مدير أعمال "

وفى ختام هذه المذكرة كتب ما يأتى :

" صورة مرسلة لحضرة صاحب العزة مدير المبانى العام برجاء التفضل برفع هذه المذكرة الى وزارة الأشغال حسب طلبها وأقر بأن جميع ما جاء بها من البيانات والمعلومات صحيحة وحقيقية ومعلومة لنا ومطابقة للواقع كما هو ثابت بالملف .

وتفضلوا الخ ... ...

مفتش مبانى قبلى القاهرة

صديق تادرس "

اذن لم يكن شهر مارس هو الذى اخترناه بالذات كما يقول حضرة المستجوب لأن سره انكشف فيه، وعمدنا الى توضيب الدفاع كما يقول، فها هى ذى الأوراق الرسمية تفند ما يقول ... ...

حضرات النواب المحترمين :

الآن وقد انتهيت من الكلام على ست مسائل من ثمان أسماها حضرة المستجوب فى استجوابه تهما خطيرة مدعومة بالأدلة والمستندات ، وتطوع فأتمها عشرا من عنده ..... أترك هذا المنبر لحضرات زملائى الوزراء حتى يتكلم كل فيما يخصه من التعقيب على باقى هذه المسائل .

أترك هذا المنبر موقنا أنكم — وقد استمعتم الساعات الطوال فى الجلسات الثلاث الماضية لسعادة المستجوب وأنصتم الى طيلة هذا الوقت كما ستنصتون الى زملائى وكما استمعتم الينا فى الأيام الماضية — أوقن بعد هذا كله أنكم قد درستم الموضوع دراسة الفاحص المنقب ، وأمسكتم بأطرافه من كل جانب ، وأصبح صالحا لأن تنطقوا فيه بحكمكم ، وتقولوا كلمتكم وتعلنوا للملأ رأيكم .

لقد شغلنا هذا الموضوع طويلا ، وأخذ من أوقاتنا وأوقاتكم كثيرا ، وليست الظروف التى نجتازها الآن ظروف لهو ، ولا أوقات لعب ، ولكنه الجد يتطلب اليقظة والجد ، ... ... فقولوا كلمتكم ، وأريحونا من هذا الصغار الممل ، والعبث المخل ، حتى نتفرغ وتتفرغوا لعمل مجد منتج يعود على البلاد بالنفع العميم .

قولوا كلمتكم عادلة فاصلة ، حاسمة حازمة ، واحكموا فانكم الحفاظ على أمانة الناخبين الذين أتوا بكم الى هذا الحرم الأمين .

فاما أن يكون فى مصر دستور محترم له هيبته ، وحياة نيابية لها قيمتها ، وحكم للاغلبية التى هى أساس الديموقراطية من غير أن تتحكم فيها الأقلية ، تلك الديموقراطية التى تبذل الأرواح سخية فى سبيلها ، وتسيل الدماء فى جميع أرجاء العالم لنصرتها فى حرب ضروس طاحنة لا تنتهى الا متى انتصرت الديموقراطية ، واستقر حكم الدستور والحياة النيابية الممثلة حقا لارادة الشعوب ، وإما ألا يكون .

يا حضرات النواب

الرأى رأيكم ، والامر أمركم ، ولله الأمر من قبل ومن بعد ، وعند ما تنطقون بكلمتكم صريحة مدوية يفرح المؤمنون بنصر الله ، ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم . (تصفيق حاد متصل)

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة

حضرات النواب المحترمين :

لعل من أخطر التهم التى احتواها الكتاب الأسود وتكلم عنها هنا صاحب هذا الاستجواب ، هذه التهم التى سأتحدث عنها الليلة ، ذلك أنها تمس نزاهة رفعة النحاس باشا مباشرة وفى الصميم ، وتمس نزاهة الحكم من أساسها بلا جدال .

على أننى أسارع فأطمئنكم مقدما الى أنها تهم غير صحيحة وأنها مختلقة أو مشوهة كل التشويه .

ولست أدرى هل يسمح لى سعادة الرئيس أن أتلو عليكم بعض فقرات من الكتاب الأسود تتضمن ما ذكره مكرم باشا عن واقعة الأطيان التى اشتراها منى رفعة النحاس باشا — أو بالأحرى حضرة صاحبة العصمة السيدة حرمه — أم أنه لا يسمح بهذا .

الرئيس — لقد تلى هذا كله عند الاجابة عن الأسئلة فلا داعى لاعادة تلاوته .

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة — اذن الخص من ذاكرتى بعض هذه التهم التى احتوتها العريضة ، والتى لم يجسر مكرم باشا على أن يعيد ذكرها ، بل اكتفى بمسها مسا خفيفا لو أنه اقتصر على مثله فى عريضته لما اهتممنا له بعض هذا الاهتمام .

يريد مكرم باشا أن يقنع سامعيه وقارئيه بأن فكرة مشترى الأطيان لم تطرأ لرفعة النحاس باشا الا بعد توليه مقاليد الحكم ، وان رفعته رأى أنه بإزاء فرصة أخيرة لشغل منصب الوزارة، فلابد اذن من أن يتنهزها فيثرى خلالها من أى طريق كان .

هذا ما قاله فى عريضته بأصرح الألفاظ. فلقد قال ان النحاس باشا — وقد تزايدت عليه تكاليف الحياة — لابد له من مورد يسد منه هذه التكاليف ؛ ولا بد له أن يثرى من أى طريق مشروعا كان أو غير مشروع . وقال ان النحاس، ذلك الرجل الفقير الذى نشأ فقيرا — على حد قوله — ان أعوزه المال يدفعه ثمنا للأطيان ، فلن تعوزه الرتب والنياشين يدفعها للبائعين ثمنا لما يبيعون — ولو كان منهم فؤاد سراج الدين ذلك الذى يعلم مكرم باشا من هو ويعرفه حق المعرفة — فان طمع البائعون فى زيادة الثمن فلم تكفهم الرتب ولو كانت الباشوية ، فلتقدم لهم المناصب الكبيرة ثمنا للأطيان ولو كانت منصب الوزير الخطير .

ياحضرات النواب المحترمين :

لقد اشترت صاحبة العصمة حرم النحاس باشا صفقتى أطيان ، إحداهما منى أنا وسأتناولها بالتفصيل بعد قليل ، والأخرى من عدس .

فأما عن هذه الصفقة الأخيرة فقد قال لكم مكرم باشا ان النحاس قد استغل نفوذه الحكومى فضغط على اميل عدس واشترى منه ٧٤ فدانا فى المرج بثمن بخس لا يتناسب مع قيمة الأطيان ، وأن فى ذلك بلا جدال استغلالا لنفوذه فى الحكم ، وان فيه دليلا على رغبة رفعته فى الوصول إلى الثراء عن أى طريق ولو كان غير طريق الشرف .

ثم قال ان فؤاد سراج الدين قد باع النحاس باشا قطعة من الأرض قبل دخول الوزارة ، ولكن أما كان يحسن بالنحاس أن يبتعد عن هذه الشبهة فلا يدخل فؤادا الوزارة ؟ هذا ما قاله فى شرح استجوابه هنا فوازنوا بينه وبين ما جاء فى عريضته من عبارات .

والآن نتساءل : هل الحق ان فكرة شراء الأطيان هى فكرة جديدة لم تطرأ لرفعة النحاس باشا إلا بعد توليه الحكم ، ثم من أين للنحاس باشا بالمال الذى يدفعه ثمنا لما يشتريه من أطيان .

والحق — يا حضرات النواب — أن الفكرة قديمة عند رفعة الباشا أو عند صاحبة العصمة السيدة حرمه ، فلقد طرأت لهما منذ أوائل سنة ١٩٤١ وبذلت مساع عدة فى سبيل تحقيقها .

والذى وقع انه فى سنة ١٩٤١ ارتفع — كما تعلمون — ثمن الحلى والمجوهرات نظرا لظروف الحرب ، ففكر كثير من المصريين — وأنا منهم — فى بيع ما لديهم من هذه الأشياء الثمينة والافادة بثمنها فى شراء أطيان ، وكانت حضرة صاحبة العصمة حرم الرئيس ممن فكرن هذا التفكير السليم ، فباعت الكثير من مجوهراتها ، ويعلم ذلك مكرم باشا وتعلمه حرم سعادته علم اليقين فلما باعت هذه المجوهرات كلف رفعة النحاس باشا — وهو ليس ذا خبرة بشؤون الأطيان — أقول كلف رفعته كثيرين من أصدقائه وانصاره ورجاله أن يبحثوا له عن أطيان ليشتريها .

وحدث فى سنة ١٩٤١ أن عرض مسيو دلبران مدير بنك الأراضى المصرى بالاسكندرية ، عرض على رفعة النحاس باشا أرضا ليشتريها — ولاحظوا أن رفعته لم يكن إذ ذاك فى الحكم ، ولا كان يؤمل أن يجىء فيه فى ذلك الوقت — وكانت الأرض المعروضة فى مديرية البحيرة ، فكلف رفعة الباشا سعادة محمد الوكيل باشا بمعاينتها وإبداء رأيه فيها ؛ فعاينها سعادته وأشار على الباشا بعدم شرائها لصعوبة ريها ، فأخذ النحاس باشا بإشارته وصرف النظر عن الصفقة .

حضرة صاحب المعالى وزير المواصلات — ولقد استصحبنى سعادة محمد الوكيل باشا فى معاينة هذه الأرض ووافقت على رأيه .

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة — هـذه محاولة أولى يا حضرات النواب فاليكم ثانية :

فى سنة ١٩٤١ رسا مزاد أطيـان لمصلحة الأملاك قدرها ٥٠٠ فدان تقريبا على حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح — وكان ذلك قبل تولى النحاس باشا الحكم أيضا — فلما علم حضرته برغبة النحاس باشا تقدم إليه بعرض بيع الأطيان التى رسا مزادها عليه ، وكان ثمنها عشرين جنيها للفدان الواحد ، أى أن مجموع الثمن عشرة آلاف جنيـه ، يدفع منـه الثلث فورا وقدره ٣٥٠٠ جنيه — واذكروا هذا الرقم جيدا لأن له أهمية عظمى — فكلف رفعـة النحاس باشا خليل بك الجزار بمعاينة الأطيان فعاد حضرته بعد معاينتها وأشار على الباشا بعدم شرائها لأنها أرض بور بعيدة عن العمران فى كفر سـعد . فلمـا علمت بذلك خالفت خليل بك الرأى لأنى كنت أعرف هذه الأرض وأشرت على الباشا بشرائها لأن لها مستقبلا مضمونا طيبا . فوافقنى رفعته وعدل عن قراره بشأنها وقبل أن نشرع فى مفاوضة الأستاذ أحمد أبو الفتوح .

غير أن حضرته كان قد اتفق مع عبد العزيز البدراوى بك على أن يبيعه هذه الأطيان ، فلم يكن بد من فسخ هـذا الاتفاق . ولقد اشترك فى هذه المفاوضات أشخاص عديدون كلهم أحياء يرزقون ، منهم حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح ، وخليل الجزار بك ، وعبد العزيز البدراوى بك ، والسيد البدراوى باشا وهو رجل مستقل لاصلة له بالوفد ، فاسألوهم جميعا أن يكذبوا كلمة مما أقول .

بل لعلكم تدهشون إذا علمتم أن مكرم باشـا نفسه قد اشـترك بشخصه فى هذه المفاوضة ، غير أنه يجىء اليوم ناسيا هـذا يتساءل من أين للنحاس باشا هـذا المـال يشترى به ، ويقول إن فكرة اقتناء الأطيان إنماء طرأت بعد توليه الحكم . نعم لقد اشترك مكرم بنفسه فى هذه المفاوضات ، وإنى لأعلن هذا وأتحداه صراحة أن ينكر هذه الواقعة — إن استطاع .

ووجه تدخله فى هذه المفاوضات أن عبد العزيز بك البدراوى وأحمد بك أبو الفتوح كانا محرجين إزاء رغبة رفعة مصطفى النحاس باشا ، فوسطا مكرم باشا لينوب عنهما فى ابلاغ رفعته هذا الأمر . فلما أبلغ رفعته ذلك نزل عن الصفقة فورا ، وترك الكلام فيها . هذا هو وجه تدخل مكرم باشا سنة ١٩٤١ أو فى أوائل تلك السنة . إذن فقد كان مكرم باشا يعلم أنه كان لدى رفعة النحاس باشا فى ذلك الوقت مبلغ لا يقل عن ٣٥٠٠ جنيه ثمنا لتلك الصفقة التى تكلمت عنها ويعلم هذا أيضا سيد بدراوى باشا ويستطيع مكرم باشا أو غيره أن يسأله .

كذلك حدثت محاولة ثالثة قبل تولى رفعة النحاس باشا الحكم فقد عاد مدير بنك الأراضى يعرض على رفعة الرئيس من جديد أرضا قريبة من التى اشتريتها لمكرم باشا فوكل إلىّ رفعته أن أباشر المفاوضة والاجراءات فأرسل بنك الأراضى لمحاميه بالمنصورة (مكتب الأستاذ مقصود باشا) خطابا صريحا فى هذا المعنى وها هى ذى ترجمة ذلك الخطاب الذى أودعه مكتب المجلس :

"جلسة المزاد العلنى فى ٢٩ يناير سنة ١٩٤٢ ، فى حالة ما إذا رسا المزاد على الأستاذ فؤاد بك سراج الدين — للقطع رقم ٢ و ٣ المعروضة للبيع العام بثمن إجمالى قدره ٤٨٣٥ جنيها للقطعة رقم ٢ وهى ٦٠ فدانا و ٢١ قيراطا و ١٩ سهما و ٥٨٣٥ جنيها للقطعة رقم ٣ وهى ٥٩ فدانا و ٤ قراريط و ٦ أسهم ، بما فى ذلك المصروفات والرسوم — نرجو تمكينه من الحصول على الاعفاءات الثلاثة .

ويلاحظ أن الأستاذ سراج الدين سيدفع لكم ٤٠٠٠ جنيه قبل المزاد تخصم من ثمن الصفقة .

كما يلاحظ أن الأستاذ سراج الدين يشترى لحساب السيدة حرم رفعة النحاس باشا .

وتفضلوا ..... الخ "

فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢

كان ذلك يا حضرات الزملاء فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢ ، وما كان يدور بخلد أحد إذ ذاك أن رفعة النحاس باشا سيتولى الحكم فى ٦ فبراير سنة ١٩٤٢

هناك محاولة رابعة تتعلق بأطيان عدس التى اشتراها رفعة النحاس باشا سنة ١٩٤٢ ، فقد عرضت تلك الأرض على رفعته فى سنة ١٩٤١ بواسطة عثمان محرم باشا وصديق آخر هو عزيز بحرى على ما أذكر ولكن الصفقة لم تتم وسأتحدث عنها تفصيلا ، فى موضع آخر .

ويكفى أن أقول هنا إنكم يا حضرات النوّات المحترمين تتبينون من هذه المحاولات الأربع التى يشهد بصحتها قوم أحياء معروفون — لا أشخاص مجهولون — وخطابات رسمية لها أصول فى ملفات القضايا بالمحاكم المختلطة ، أن رفعة النحاس باشا كان فى سنة ١٩٤١ يستطيع أن يدفع مبلغ ٤٠٠٠ جنيه وأن أربع صفقات عرضت عليه ولم يتسن له شراؤها ، وأن فكرة مشترى الأطيان لم تعرض له بعد توليه الحكم رغبة فى الاستغلال والثراء ، وإنما هى فكرة قديمة بذلت محاولات عديدة لتحقيقها ، وأن مكرم عبيد نفسه يعلم أمر تلك المحاولات ، وقد اشترك فى إحداها فعرف أن رفعة الرئيس كان سيدفع ٣٥٠٠ جنيه غير نفقات التسجيل .

فاذا جاء مصطفى النحاس باشا فى يناير أو مارس سنة ١٩٤٢ واشترى من فؤاد سراج الدين ثمانين فدانا ودفع ١٤٧٠ جنيها مقدم الثمن على أن يقسط الباقى على مدة خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٣٪ أفيكون ذلك محلا لتساؤل مكرم باشا من أين لمصطفى النحاس بهذا المبلغ ، ولقوله إن رفعته لم يدفع الثمن كله لأنه دفع ثمنا معنويا أغلى من المال ، دفع الرتب والنياشين والمناصب . . . ؟ ! أرأيتم التهم وخطورتها يا حضرات النواب المحترمين فمصطفى النحاس يتجر فى سبيل الثراء لا بالرتب والنياشين فحسب بل فى أهم مناصب الدولة الخطيرة وهى مناصب الوزراء !

أية تهمة تعادل هذه التهمة ؟ ولكن مكرما لم يجرؤ ولن يجرؤ أن يواجه البائع والمشترى هنا فى مجلسكم الموقر ، بل إنه اتهم فيما كتب وسطر فى الظلام فى كتابه الأسود . لقد قال لكم أما كان الأولى برفعة النحاس أن

يبتعد عن الشبهة ، فانظروا يا حضرات النواب الى الفرق الكبير بين تعبيره هنا وتعبيره هناك : ألم يقل أن الطريق الى الباشوية سهل ميسور وأن جلالة الملك قد أنعم بالرتب والنياشين على كبار المتبرعين فى مشروع الحفاء ؟ فليكن مشروع أسبوع البر وطبعا سيتبرع فؤاد سراج الدين باشا بمبلغ كبير ، وسيكون ذلك سبيلا للانعام عليه برتبة الباشوية !

أليس معنى هذا أن رفعة النحاس باشا يتجر فى الرتب والنياشين باسم الله تعالى واسم الفقراء والمساكين؟ أنظروا إلى خطورة هذه التهم الفذة الخطيرة ، ومع ذلك فانكم تعلمون أنه قد أنعم علىّ بالباشوية فى يوم ١٣ مايو ومشروع أسبوع البر لم يبدأ فيه إلا فى ١٩ مايو . فاذا كان الأمل المنشود قد تحقق فما كان الداعى لهذه الجهود الجبارة التى بذلتها حضرة صاحبة العصمة حرم رفعة الرئيس وتلك النخبة المختارة من سيداتنا المصريات ، وبذلها الرجال من جميع الالوان والجنسيات حتى استطاعوا أن يجمعوا أكثر من ١٠٠,٠٠٠ جنيه أقول لماذا خرجت هؤلاء السيدات المصونات من خدورهن إلى الطرقات يجمعن المبالغ قلت أو كثرت ، ويعرضن ماء وجوههن لهذا أو ذاك ؟ ألا إنها خرافة ، بل إنها السخائف والصغائر هى التى جعلت مكرم باشا يقول إن مشروع البر لم ينشأ ولم يفكر فيه إلا بمناسبة صفقة الأطيان . يقول هذا فى عريضة يرفعها إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك . ويتساءل أية جرأه وأى إجرام أشنع من هذا ؟ فاذا جاء حضرات أصحاب المعالى الوزراء وكذبوا تهمه من فوق منبركم هذا أخذ عليهم أنهم يصفونه بالكذب . أفكان يريد أن نقول إن مكرما صادق فيما ادعاه علينا ، لأن لفظ كاذب كلمة نابية لا يصح أن تقال ؟

وما هى تلك الصفقة الهائلة الكبيرة التى استغرقت عدة صفحات فى الكتاب والعريضة ؟ هى أقل من ثمانين فدانا من أملاك مصلحة الأملاك رسا مزادها على الدكتور الزينى الأستاذ بكلية الزراعة وباعها لى بتاريخ ٢٩ يوليه سنة ١٩٤١ بالثمن والمصروفات التى دفعها . ولاحظوا يا حضرات النواب المحترمين أن هذه الأرض لا تقع فى بلدى أو البلد المجاورة

لها بل تفصلها عن بلدنا ثلاثة بلاد وحوالى ٢٥ كيلومترا وليست من ملكى الموروث ، وهى الى الأطيان البور أقرب منها الى المعمور . وفى نفس الوقت الذى اشتريتها فيه سنحت لى فرصة شراء أطيان مجاورة لأطيانى ، فرأيت أن أبيع تلك الأرض ، ولكن مكرم باشا لا يريد أن يصدق أن العقد الابتدائى صحيح ، بل يصر على أن البيع كان فى مارس سنة ١٩٤٢ وهبوا أن ذلك هو الواقع فما قيمته ؟ لقد دفع لى رفعة النحاس باشا الثمن كاملا بل أصر على أن يدفع لى كل مليم أنفقته ، سواء أكان ذلك فى اصلاح الأرض أم فى التسجيل .

وإنى لأتساءل يا حضرات النواب المحترمين هل كنت الوحيد الذى أنعم عليه برتبة الباشوية ؟ لقد أنعم بهذه الرتبة على خمسة من الوزراء ، وأنعم على باقيهم بالنياشين الرفيعة ومنهم مكرم باشا . فما الذى باعه هو أو باعه هؤلاء جميعا لرفعة النحاس باشا ؟ (ضحك) أتراهم منحوا ما منحوا بالتبعية لشخصى الضعيف ؟ وكيف يقبل مكرم باشا هذا الوضع على نفسه ؟ انها لخرافة ، بل اكذوبة لا تستحق التكذيب .

قلت لحضراتكم أن رفعة النحاس باشا لم يدفع من ثمن الثمانين فدانا إلا ١٤٢٧ جنيها وسأثبت بالدليل القاطع ، ومكرم باشا يعلم ذلك ، أن رفعة النحاس باشا فى سنة ١٩٤١ قبل تأليف الوزارة كان يفاوض فى شراء أطيان وكان سيدفع ثمنا لها مبلغ ٤٠٠٠ جنيه ، وأعنى بذلك تلك الصفقة التى قرأت لكم خطاب البنك عنها ، وصفقة أخرى هى التى بلغ مكرم باشا رفعة النحاس باشا أن ينزل عنها ، لان أحمد أبو الفتوح ارتبط فيها مع عبد العزيز بدراوى .

إذن لم يكن الثراء دخيلا على رفعة النحاس باشا بعد توليه الحكم ، إن كنتم تعتبرون أن ثلاثة آلاف أو خمسة آلاف جنيه ثراء يستحق التساؤل أو يستحق اقتراحات بقوانين كما ستسمعون .

ألا ترون حتى الرتب والنياشين ، تلك الإنعامات الملكية السامية ، لم تسلم من لسان مكرم باشا وتشهيره وتجريحه ، مع أنها واجبة التقدير والاحترام والتقديس ؟

أطيان عدس

كتب مكرم باشا عن صفقة هذه الأطيان البالغة ٧٤ فدانا عدّة صفحات فى عريضة استنتج منها :

أولا — أن النحاس باشا اشتراها بثمن بخس ، فيه ربح كبير للمشترى ، إذ كان ثمن الفدان ١٢٠ جنيها .

ثانيا — أن النحاس باشا كان قد قبل فى بادئ الأمر ١٤٠ جنيها سعرا للفدان ، ولكن لما عاد الوسيط من فلسطين يحمل قبول البائع ، طمع رفعته فى تخفيض جديد فوصل تحت تأثير الضغط واستغلال النفوذ الحكومى بالسعر إلى ١٢٠ جنيها بدلا من ١٤٠ جنيها للفدان ، لأن آل عدس من أصحاب الملايين وهم لا يبيعون بهذا السعر إلا خوفا من سطوة النحاس باشا ونقمته أو طمعا فى محاباته ونعمته .

ثالثا — أن هـذه الأطيان بالذات عرض فيها لآل عدس ٢٥٠ جنيها ثمنا للفدان ، فرفضوا فى الوقت الذى باعوها فيه إلى النحاس باشا بثمن قدره ١٢٠ جنيها للفدان .

ويكفى أن تثبت صحة هـذه الواقعة ليصـدق كل ما جاء بالكتاب ، إذ كيف يتصوّر أن انسانا عاقلا يعرض عليه مبلغ ٢٥٠ جنيها ثمنا للفدان فيرفضه ، ثم يبيع بعد ذلك بمبلغ ١٢٠ جنيها فقط ، اللهم إلا إذا كان فى مقابل ذلك منافع ومصالح يحققها على حساب الدولة ؟ !

إذا صح هـذا كان هناك استغلال للنفوذ ، ولـكن ماهو الدليل على ذلك ؟ هل استطاع مكرم باشا ذكر اسم الشخص أو التاريخ الذى عرض فيه هذا الثمن ؟ وقد سألته عن ذلك فلم يجب لأنه لا يوجد شخص احمق يتصرف مثل هذا التصرف إلا فى خيال مكرم باشا ، وهذا نوع جديد من طرق الاثبات لم نتعلمه فى كلية الحقوق .

وأخيرا يتساءل مكرم باشا عن السبب الذى حمل آل عدس — وهم على حد قوله من اخواننا الاسرائيليين الكبار المشهورين بالمهارة فى التجارة — على

أن يبيعوا أطيانهم للنحاس باشا بهذا الثمن البخس، ولكن هل كان هذا حقا ثمنا بخسا ، أم أنهم كانوا هم الرابحين ؟

قلت لحضراتكم إن فكرة شراء أطيان عدس لم تطرأ لرفعة النحاس باشا فى سنة ١٩٤٢ ولكنها كانت المحاولة الرابعة ، لأن رفعته كان قد كلف المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا بمعاينة هذه الأطيان فقرر — بعد أن عاينها — أن الفدان يساوى ٦٠ جنيها وذلك فى سنة ١٩٤١ فكأن الأطيان التى قدر سعرها فى سنة ١٩٤١ ورفعة النحاس باشا خارج الحكم بمبلغ ٦٠ جنيها اشتراها رفعته فى سنة ١٩٤٢ وهو داخل الحكم بسعر ١٢٠ جنيها للفدان فهل هذا هو الاستغلال الذى يقول به مكرم باشا ؟!!

ويشهد بهذا التقدير وهذه الواقعة معالى عثمان محرم باشا إذ كان كما قلت لحضراتكم الوسيط سنة ١٩٤١ .

إن معظمكم يا حضرات النواب المحترمين من كبار الزراع ، ولكم مقياس خاص لمعرفة قيمة الثمن وهو القيمة الإيجارية ، فإذا عرفتم بكم يؤجر الفدان منها حكمتم هل ال ١٢٠ جنيها ثمن بخس أم لا . عندما اشترى رفعة النحاس باشا الأطيان فى أكتوبر سنة ١٩٤٢ وجدها مؤجرة ، إذ كان صاحبها الأصلى أميل عدس قد أجرها من يونيه سنة ١٩٤٢ لمدة سنة وثلث سنة بإيجار قدره ١٦ جنيها فى تلك المدة ، أى بسعر ١٢ جنيها فى السنة . ولكن هل الإيجار حقيقة ١٢ جنيها ؟ لا بل الواقع أنه أقل من ذلك بكثير جدا . ذلك لأنه عند كتابة العقد اشترط المستأجر ألا يدفع الإيجار إلا على المساحة المنزرعة فعلا أو كما يقولون " الأرض اللحم " فلا يدخل فى ذلك المصارف ولا الأرض البور ، وكانت نتيجة تنفيذ هذا الشرط أن قيمة الإيجار كله وقدرها ٨٩٧ جنيها فى السنة والثلث كانت تدفع فى الواقع عن ٥٦ فدانا من ال ٧٤ فدانا . وباجراء عملية حسابية بسيطة يكون إيجار الفدان الواحد عن كل المساحة فى السنة ٨ جنيهات. وسيتضح لكم بعملية حسابية أخرى ثابتة ثبوت البديهيات أن قيمة إيجار الفدان كانت فى الواقع

٤ جنيهات. وذلك لأن المستأجر اشترط على المؤجر الأربعة الشروط الآتية أنقلها بحرفها من عقد الإيجار .

" أولا — الحرث يكون لكل زرعة تزرع حرثة واحدة على مواشى التفتيش .

ثانيا — السباخ اللازم للأطيان يدفع ثمنه المستأجر بواقع ثمن الغبيط عشرة ملليمات تسليم الاسطبل .

ثالثا — يشترط أن يقدم المالك لكل فدان عدد ٢٠٠ غبيط سباخ بلدى يدفع ثمنها المستأجر فورا ، كذا الرى على حساب التفتيش تصل المياه أول الأطيان استئجار المستأجر .

رابعا — تطهير المصارف على حساب المصلحة ، والمياه التى تلزم للرى مدة الجفاف تعطى دفعة واحدة من مياه الماكينة "

وهذا هو عقد الايجار أودعه المجلس ليطلع عليه من يشاء .

والظريف أنه بعد أن تمت عملية البيع أرسل محامى المستأجر إلى المالك الأصلى — أميل عدس — انذارا يعلنه فيه بتمسكه بسريان مدة عقد الايجار رغم أنه باع الأطيان إلى حرم النحاس باشا وهذا بدوره أرسله إلينا واضطررنا طبعا إلى تنفيذ الاشتراطات الواردة بعقد الايجار .

وأريد أن أوجه النظر الى أن هذه الأطيان رملية وضعيفة ، ومكرم باشا له العذر — لأنه فلاح جديد — إذ اعتقد أنها لقربها من القاهرة تعتبر كأطيان شبرا يباع فيها الفدان بمبلغ ٣٠٠ جنيه وفى عريضته التى رفعها الى جلالة الملك أبدى دهشته من أن أرض المرج القريبة من القاهرة يباع فيها الفدان بمبلغ ١٢٠ جنيها بينما يباع الفدان فى أقاصى الصعيد بمبلغ ٢٠٠ جنيه ، وقال إنه ليس من المعقول أن يقبل البائع هذا الثمن من النحاس باشا إلا تحت الضغط وسطوة الحكم و إرهابه .

كنت أتمنى أن يكون مكرم باشا حاضرا معنا لأقول له — وقد أصبح مختصا فى الاطلاع على العقود واستخراج صورها — أنه فى استطاعته أن

يطلع على عقد البيع المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ المصدق عليه بمحكمة مصر المختلطة والمسجل تحت نمرة ١٢٢٣ قليوبية عن ٣٠٢ من الأفدنة و ٦ قراريط و ٤ أسهم بزمام البركة والبائعان هما شركة بيل وشركاه وشركة كوم أوشولاند والمشترون هم اخوان توتونجى (الياس وجوزيف وجورج وسامى) وأن ثمن البيع للفدان الواحد هو ٣٠ جنيها فى نفس البلدة والمنطقة التى فيها أرض اميل عدس وعلى بعد خطوات منها . وهذا الثمن يشمل الآلات والمبانى وجميع الملحقات التى بها ، وأميل عدس هذا لا يزال عنده أرض وهو مستعد أن يبيع الفدان الواحد بمبلغ ٤٠ جنيها فليتقدم مكرم باشا لشرائها وأنا كفيل — رغم ماقاله فىّ — بمساعدته فى شرائها (ضحك) .

أراد مكرم باشا فى عريضته أن يقدم دليلا حاسما على أن أميل عدس قد حابى رفعة النحاس باشا فى ثمن هذه الأطيان . وما دليله على هذا ؟ قال ان صبحى الشوربجى اشترى من سعادة بهى الدين بركات باشا قبل أن يشترى النحاس باشا ببضعة شهور ، بسعر ١٦٠ جنيها للفدان . فكيف يبيع أميل عدس للنحاس باشا الفدان بسعر ١٢٠ جنيها — تأذى مكرم باشا حينما قلت فى اجابتى عن السؤال الخاص بالزهور انه قدم للمليك مستندات ووقائع مكذوبة وهو يعلم انها مكذوبة . ماذا أقولها للمرة الثانية والدليل رسمى لا شك فيه — هو يقول ان صبحى الشوربجى اشترى قبل النحاس باشا ببضعة شهور — وقد حددها فى الجلسة بستة شهور — فما قولكم اذا ما ثبت أن شراء صبحى الشوربجى لاحق لشراء حرم رفعة النحاس باشا ، وأن الذى اشترى أولا — قبل فترة الرواج الاستثنائى — انما كان حرم رفعة النحاس باشا وليس صبحى الشوربجى ؟

لست ألقى القول على عواهنه فان بيدى العقدين الرسميين ، عقد صبحى الشوربجى ، وعقد حرم النحاس باشا ، وأولهما تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، والبائع فيه سعادة محمد بهى الدين بركات باشا ، والثانى تاريخه ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ والبائع فيه اميل عدس ، فعلى أساس كلام مكرم باشا كان يجب ان يكون عقد الشوربجى قبل أكتوبر بستة أشهر ، أى فى مايو أو

يونيه ، وانه يقول ان الأسعار بعد عقد الشوربجى بدأت تثب كل يوم وثبة. فأين هى الوثبة وعقدحرم النحاس باشا سابق على فترة الرواج الاستثنائى التى يقول عنها ؟ وها هما العقدان الرسميان مصدق عليهما من المحكمة ؟ ! ! ومع ذلك يقول مكرم باشا أن عقدحرم النحاس باشا لاحق لعقد الشوربجى ! !

ولو فرضنا جدلا أن عقد حرم النحاس باشا لاحق لعقد الشوربجى فلا تستقيم دعواه ، ذلك لأن أطيان حرم النحاس باشا أرض قاحلة جرداء لا دار فيها ولا ماشية ، أما أرض الشوربجى فيتبعها — ضمن الثمن — ما كينتان أو ثلاث ارتوازية ، وما كينتان أو ثلاث بخارية ، وعشرات الدور للفلاحين ، ومخازن بالطوب الأحمر ، ومواش للعمل وأخرى للتربية عددها ٩٦ عجلا يقدر ثمنها بـ ٢٠٠٠ جنيه ومخازن ومصارف منطاة ، إلى آخر ما هو ثابت بالكشف الطويل العريض الثابت فى عقد الشوربجى ، كل هذه المنقولات والمواشى والمخازن دخلت ضمن ثمن الفدان أى ضمن الـ ١٦٠ جنيها . أما عقد حرم النحاس باشا فانه يشمل أرضا فقط ، لا شىء فيها من مخازن أو مساكن أو ماشية ، فاذا قدرتم حضراتكم قيمة هذه المنقولات والملحقات ، وخصمتموها من الـ ١٦٠ جنيها — وأنتم تعرفون كم هى قيمة هذه المبانى والماكينات وكم هو ثمن المواشى فى هذه الأيام — لوجدتم أن الثمن يهبط الى ١٢٠ جنيها ، بل الى أقل .

وهكذا ترون حضراتكم أننا حتى لو سلمنا جدلا ، وأغمضنا عيوننا ، وطلقنا عقولنا ، وقلنا أن عقد حرم النحاس باشا لاحق لعقد الشوربجى — حتى مع هذا الفرض الذى حررعنه مكرم باشا عشرات للصفحات للاستنتاج — لما استقامت هذه الدعوى . ومن الطريف أن مكرم باشا ذكر فى عريضته تاريخ عقد حرم النحاس باشا ، ولم يذكر تاريخ عقد الشوربجى ، فى حين أنه يقول أن تاريخ عقد الشوربجى سابق لعقد حرم النحاس باشا ببضعة أشهر — وهو الدقيق فى ذكر التواريخ على ما نعلم عنه . . . ! ! إذا لم يكن مكرم باشا سيئ النية ، فلِمَ لم يذكر لنا تاريخ عقد الشوربجى ، فاكتفى فقط بقوله أنه سابق ببضعة أشهر ؟ ؟

والى حضراتكم بيانا عما كان بعزبة بهى الدين بركات باشا المبيعة للشوربجى بك وذلك بخلاف ماورد بعقد البيع نفسه :

عدد	
٢	أتومبيل ديرنج كل واحد قوة ٤٠ حصانا .
١	ماكينة دراس أوفر (قلادة أنطون) ٢ قدم .
١٦	مواشى للشغل (ثيران) .
٥٠	غنم .
٩٦	عجول تربية (بيعت فيما بعد بألفين وار بعمائة جنيه) .

وقدرت كل هذه الملحقات بعشرين ألفا من الجنيهات ، يخص صبحى الشوربجى منها عشرة آلاف جنيه ، فإذا قسمنا هذا المبلغ على ٢٥٠ فدانا كانت النتيجة أربعين جنيها للفدان ، فإذا استبعدناها من الثمن الأصلى وهو ١٦٠ جنيها كان الباقى ١٢٠ جنيها ، وهو ما يعتبر ثمنا للفدان الواحد المجرد ، هذا إذا فرضنا أن الأرض التى اشتراها الشوربجى معادلة فى درجة الخصب للأرض التى اشتراها رفعة النحاس باشا ، وهذا هو غير الواقع ، إذ أن أرض الشوربجى كانت مزروعة من زمن بعيد ، وجرت فيها يد الإصلاح حتى أصبحت سهلة الاستغلال .

يتساءل مكرم باشا لماذا يبيع آل عدس — وهم من أثرياء الاسرائيليين — هذه الأرض ؟ ويقول : أهم فى حاجة الى المال مع أنهم من أصحاب الملايين ؟ ثم يستنتج من هذا أنهم باعوها تحت ضغط رفعة النحاس باشا رئيس الوزراء والحاكم العسكرى ، وما باعوها إلا وهم مغلوبون على أمرهم . فكيف يقول مكرم باشا هذا مع أن آل عدس لم يتركوا وسيلة للاعلان عن بيع هذه الأرض إلا سلكوها ، فإن قلت لحضراتكم إن هناك سماسرة كانوا يعرضونها ، تقولون ما هو الدليل ؟ وإن قلت إن دائرة سمو الأمير عمر طوسون عايتها سنة ١٩٤٢ بقصد الشراء ، طالبتمونى بتقديم الدليل أيضا ، لذلك لن أذكر شيئا من هذا ، وان أتمسك به ، بل سأقدم الدليل وهو

إعلان من دائرة آل عدس ، منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، يعرضون فيه بيع هذه الأرض ، حتى تتبينوا أنهم الراغبون فى البيع ولم يرغمهم عليه أحد ، ولم يستعمل رفعة النحاس باشا نفوذه فى اقناعهم ، وهذا هو نص الاعلان المذكور :

" للبيع : مساحات أطيان زراعية جيدة جدا و ٣٠ فدانا موالح وقشطه بالأبح ، المخابرة رأسا لاشكنازى ، المرج ٦٢٣٥٥ " .

واشكنازى المذكور اسمه فى هذا الاعلان هو الوكيل الرسمى لآل عدس ، وهو الذى يدير هذه الأطيان و يوقع على عقد إيجارها .

يدعى مكرم باشا أيضا — وله فى كل خطوة أكذوبة لأن دعواه لا تستقيم إلا بهذه الأكاذيب — إن رفعة النحاس باشا أرسل رسوله إلى فلسطين ليقنع آل عدس بسعر ١٤٠ جنيها للفدان ، فلما قبل آل عدس هذا السعر لاعتبارات لا تخفى — أقنعهم بها الوسيط — وعاد هذا مسرورا يحمل القبول بالسعر المعروض ، طمع رفعة النحاس باشا فى تخفيض آخر واستعمل ضغطا جديدا وصل به إلى السعر الجديد ، وهو ١٢٠ جنيها .

وهذا استغلال لنفوذه لأنه لو لم يكن فى الحكم لما استطاع الحصول على هذا السعر .

فهل هذا الادعاء صحيح ؟ ! كلا — لأنى أنا الذى كنت أباشر هذه الصفقة وأفاوض السمسار فيها . والدليل على كذب هذه الواقعة تلغرافات رسمية : ذلك أن السمسار لما ذهب الى فلسطين ، أراد أن يأخذ منى قبولا ، فأرسل لى فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٢ التلغراف الآتى نصه : "قابلت اميل بك عدس و يرحب بسعر مائة وأربعين جنيها للفدان الباشوات حسب تقديركم ونزولا على إرادتكم وتحقيقا لرغبته وسيحرر عقد البيع بحضوره مبروك" والامضاء (سماحه) . و يظهر أن نبأ هذا التلغراف وصل لمكرم عبيد باشا ، وهو يقول أنه يرحب بسعر ١٤٠ جنيها ، ففهم من ذلك أننا عرضنا عليه سعر الـ ١٤٠ جنيها وهو قبله ، فكيف يرجع و يقبل سعرا ١٢٠ جنيها إلا إذا

كان قـد وقع ضغط على الرجل . لكن الذى أبلغه نبأ التلغراف لم يبلغه نبأ هـذا الرد أو لعله أبلغه إياه وتجاهله . واليكم نصـه : " الأستاذ سماحة نسيون كريتا بالقدس .

هذا السعر معروض قبل سعركم ولم نقبله .

١٩٤٢/٩/١٥ فؤاد سراج الدين "

ومن محاسن المصادفات أن يكون هذا التلغراف مرسلا من مكتب البرلمان .

ليس هناك إذن اتفاق على السعر ، فبينما كان يطلب البائع ١٤٠ جنيها ثمنا للفدان ، كما نعرض ١٢٠ جنيها وقد اقتنع أميل عدس بناء على الأسباب التى أوردتها ، فمكرم باشا قد كذب عندما ادعى أن رفعـة النحاس باشا عرض ١٤٠ جنيها وطمع فى تخفيض جديد ، فضغط على آل عدس حتى قبلوا ١٢٠ جنيها ، حتى لو صح هذا يا حضرات النواب أليس مصطفى النحاس بشرا ، له أن يسعى حتى يشترى بأقل سعر ؟

ثم لكى تدعى أن النحاس باشا ضغط على آل عدس ، فلا بد أن يكون هذا الضغط بأحد طريقين : إما الترغيب وإما التهديد ، فهل يستطيع مكرم باشا أن يذكر لنـا واقعة واحدة تدل على الترغيب أو التهديد ؟ ليذكر لنـا خدمة واحدة أداها رفعة النحاس باشا لآل عدس قبل هذا العقد أو بعده ؟ انه لن يستطيع .

إذن فما هو الترغيب او التهديد يا حضرات النواب ؟ إنمـا هى مجرد تهم تكال جزافا ، ومن غير حساب .

من أين لك هذا ؟ ؟

وأخيرا يتساءل مكرم باشا فى عريضته تحت عنوان " من أين لك هذا " فيقول " لو أن لدينا يا مولاى قانونا يجيز سـؤال الوزير أو الموظف من أين لك هذا ؟ — كما هو الحـال فى بعض البلاد الأجنبية ، لهان الأمر أكثر من هونه وافتضح أكثر من افتضاحه ... ويظهر أن النحاس باشا قد

تخيل الناس وعلامات الاستفهام مرسومة على وجوههم ... فأراد أن يجيب أمام الصحفيين الذين دعاهم الى حفل بمنزله على هذا التساؤل الذى لم يسأله أحد ... فقال :

إن حرمى قد اشترت ما اشترت من الأطيان بالثمن الذى باعت به مجوهراتها ثم استدرك فقال إنه لم يزل لدى عصمتها بقية باقية من الجواهر وهى تنوى بيعها لشراء عقار من العقارات ، ولا عيب فى ذلك ولا مأخذ أليس كذلك ؟ قال المسكين هذا وهو ينظر اليهم متسائلا فأجابوه مؤمنين مصادقين وقد يكونون غير مصدّقين ! "

هذا ما قاله مكرم عبيد باشا ، ثم يقول بعد ذلك هل شتمت أو استعملت ألفاظا نابية ؟ كلا ! ! إن هذا مدح وثناء ! ! (ضحك) .

إن الوفديين وعلى رأسهم مصطفى النحاس باشا هم أول من يرحب بالقانون الذى يقترحه مكرم باشا وهو قانون " من أين لك هذا " بشرط أن يكون له أثر رجعى على الماضى .

(ضحك وتصفيق)

فليذهب إذن مكرم باشا الى حلفائه الجدد ليسألهم عن رأيهم فى هذا القانون ، فإن وافقوه عليه ، فليتقدم باقتراح بقانون وهو نائب له حق اقتراح القوانين ، وسيكون الوفديون ورئيسهم أول من يرحب بهذا القانون ...

(تصفيق حاد)

ليت هذا القانون كان موجودا حتى كنا نسأل أحد الوزراء السابقين : من أين لك هذه الدار الفخمة فى مصر ، ومثيلتها فى الأسكندرية ؟ ومن أين لك بمئات الأفدنة تشتريها وتدفع ثمنها نقدا وعدا ؟ إن قال : من إيراد مكتبى ومن عملى ، أجبناه إنك تحيا حياة البذخ والترف ، وتنفق على معيشتك أكثر مما تكسب . ليت هذا القانون كان موجودا لنسأله الحساب ، ولنسأل شقيق ذلك الوزير ، وهو حضرة النائب المحترم جورج مكرم عبيد : من أين لك هذه " الڤيلا " الجديدة التى بنيتها فى القاهرة وأنت لا تملك

إلا ٦٤ فدانا فى أقاصى الصعيد موزعة على أربع قطع أو خمس ! وهى أرض ضعيفة بدليل أن مجموع ما يدفع عنها من الأموال هو ٣٧ جنيهاو ٢٤ مليما أى بحساب ٤٠ قرشا عن الفدان ؟ وأنا أعلم من أخيك أن أرضه المماثلة لأرضك لا تدر عليه أكثر من أربعة جنيهات للفدان .

ليت هذا القانون كان موجودا لنسأل حضرة النائب المحترم هذاالحساب ، فان قال انى بنيت الڤيلا من مال زوجتى ، كذبناه ، وقلنا له : إنزوجتك صرف لها مجلس الوزراء فى أغسطس سنة ١٩٣٧ إعانة لزواجها قدرها ٣٧٥ جنيها . فان كانت فى حاجة إلى الاعانة ، فهى فقيرة لا تستطيع أن تبنى ڤيلا تتكلف الآلاف من الجنيهات ، وإن كانت غنية فهى فى غيرحاجة إلى الاعانة . فكيف يجاملها الوزير ؟ كلا الأمرين مر ، فإن كانت وزارة المالية — وأنت تعلم من كان وزيرها وقتئذ — قد جاملت زوجتك ، فهذا بلا شك هو عين الاستغلال الحكومى ، وإن كانت لم تجاملهاوصرفت لها هذه النقود عن استحقاق ، فمن أين لها إذن المال الذى تشيد به هذه الڤيلا ! ؟

يمنعنى الحياء يا حضرات النواب المحترمين أن أذكر لكم شيئا عن حالة هذه السيدة المصونة ، مما هو مبين فى مذكرة اللجنة المالية سنة ١٩٣٧ التى اقترحت فيها هذه الإعانة ، أو أن أذكر شيئا عما تركه لها والدها أو ما تملكه حتى لا يقال عنا أننا نجرح الأسر ونقع فى المحظور الذى وقعوا فيه ، ولكن ثقوا أن حالتها كانت تستدعى منحها هذه الإعانة بحق ، فإذن لا أنت ولا زوجتك من الأثرياء ، فمن أين لك المال الذى بنيت به هذه الڤيلا ؟ نعم ليت هذا القانون كان موجودا لنسأله هذا السؤال ... (تصفيق) .

نعود فنقول لمكرم باشا أن رفعة مصطفى النحاس باشا لم يشتر مئات الأفدنة كما اشتريت ، ولم يشيد له قصرا فى مصر ولا فى رمل الاسكندرية كما شيدت ، وإنما هو لا يشترى إلا إذا باع ، ولا يستأجر إلا إذا أجر .

(تصفيق حاد) .

إنك تعلم علم اليقين أن ثمن الـ ٧٨ فدانا الأولى دفع من ثمن بيع مجوهرات، ولقد أثبتنا لك ذلك بأدلة لا تقبل الشك ، أما الصفقة الأخيرة ، فانك تعترف بنفسك بأن مصطفى النحاس باشا قد باع بيته فى سمنود بعشرة آلاف جنيه قبل أن يشتريها ، فعلام إذن الاستنكار والاندهاش والتساؤل من أين لمصطفى النحاس هذا المال؟ إنك تعلم أن مصطفى النحاس لا يستغل نفوذه للاثراء، لأن له من الأنصار من لو علموا أنه يقبل، لقدموا له المهج والأرواح قبل المال والأطيان، (تصفيق حاد) ، إن لمصطفى النحاس باشا نفوذا شعبيا أقوى وأعظم من نفوذه الحكومى ، فلو كان ممن يستغلون النفوذ، لكان أسهل عليه وأجدى أن يستغل نفوذه الشعبى، قبل أن يستغل نفوذه الحكومى (تصفيق) .

لقد فكر نواب البلاد فى سنة ١٩٣٦ أن يقدموا لمصطفى النحاس باشا تذكارا ، دارا يقيم فيها ، فرفض ورفض بإباء ، بل بكى ، وكلكم تعرفون ذلك . فليس مصطفى النحاس إذن هو الشخص الذى يستغل نفوذه الحكومى للثراء عن غير طريق الشرف ؟

إننى أذكر لحضراتكم، وأنا مخجول، أن مصطفى النحاس باشا عندما نزل ضيفا على بمنزلى أبى إلا أن يتحمل جميع مصروفات البيت من مأكل ومشرب فكان يتولى الإنفاق علىّ وعلى أولادى وأسرتى، وحضرات زملائى الوزراء يعلمون هذه الواقعة، فلقد أبت عليه عفته، وأبت عليه نفسه الكريمة أن يحملنى مليما واحدا . لقد كنت بين نارين ؛ وحضراتكم فلاحون تقدرون مثل هذه المواقف وحرجها ، فإما أن أرفض فيهددنى بالعودة إلى منزله بمصر الجديدة، حيث كانت تتساقط القنابل ليل نهار، وتتطاير شظاياها إلى نوافذ داره ؛ واما أن أقبل هذا الوضع وما كان أقساه على نفسى .

(تصفيق) .

دعونا يا حضرات النواب المحترمين نتكلم عن الاستغلال الحقيقى، وكيف يكون . إذا كان مكرم باشا يريد أن يعرف صورا لهذا الاستغلال ، فانى أرسم له بعض هذه الصور ، وليته كان هنا الآن ليسمع ما أقول : لو أن

مصطفى النحاس باشا كان وزيرا للمالية وفرض أحد أشقائه فرضا على بنك من البنوك الوثيقة الاتصال بوزارة المالية ، ليتقاضى مرتبا كبيرا يبلغ ٣٠ جنيها شهريا ، فى عمل لا يدرى عنه شيئا ، فماذا كان يقول مكرم الزيه فى هذا التصرف؟ ! لقد ألحق هو أخاه جورج مكرم عبيد بشركة الدخان التابعة لبنك مصر فى سنة ١٩٣٧ ، بأجر شهرى قدره ثلاثون جنيها . وإنى أتساءل ما خبرته فى الدخان حتى يعين بهذا الأجر الكبير ؟ إذا كنتم تريدون الدليل على أن مكرم باشا فرض أخاه فرضا على هذه الشركة ، فها كم أدلة ثلاثة على ذلك :

الأول أنه كان موظفا عاديا حديث التعيين بالشركة ، فلا يجوز تعيينه بمثل هذا المرتب الكبير ، لأن وكيل الشركة نفسه لم يكن يتقاضى مثل هذا المبلغ . ولست أقول إلا أن هذا المرتب هو الدليل الباطنى على حد تعبير مكرم باشا (ضحك وتصفيق) .

الثانى أن وضعه فى الشركة كان يشعر بأنه لا عمل له ، فشركة الدخان لها مدير ووكيل ومدير للمستخدمين ، فماذا بقى ليعمله بعد ذلك ؟ انها وظيفة بغير عمل . . . .

والدليل الثالث هو مبادرة الشركة الى فصله بعد استقالة الوزارة الوفدية بأسابيع ، ومعنى هذا يا حضرات النواب المحترمين أنه عين لغرض خاص ، فلما زال السبب ... ... (ضحك) .

وبديهى انه لم يكن يؤدى أى عمل بشركة الدخان ، لأنه كان فى الوقت نفسه موظفا بشركة شل ، ولهذه الشركة مواعيد محددة صباحا و بعد الظهر ، فلا يستطيع جورج مكرم أن يؤدى عمله فى الشركتين فى وقت واحد . وقد كان يتقاضى من شركة شل مرتبا قدره ٤٥ جنيها شهريا ، وتعلمون حضراتكم صلة هذه الشركة بوزارة المالية ، فلعلكم تتساءلون : متى عين فى هذه الشركة ؟ قد يقول مكرم باشا ان أخاه عين فيها قبل تولى الوزارة الوفدية الحكم ، ولكننى أقول : لا ، فانه عين فى ١٠ أو ١٢ أبريل من عام سنة ١٩٣٦ ، وكانت الانتخابات يومئذ تجرى فى البلاد ، وقد نجح الى ذلك الحين ٨٠ نائبا وفديا بالتركية — وها هو كشف باسمائهم — وكان مفهوما

أن الوزارة الوفدية فى طريقها الى الحكم، كما كان مفهوما أيضا أن كرسى وزارة المالية ينتظر الوزير الوفدى العتيد ! !

كذلك لو أن مصطفى النحاس باشا يا حضرات النواب المحترمين اشترى أطيانا تبعد عن محطة السكة الحديدية بكيلو متر ونصف الكيلو وقام بانشاء محطة جديدة أخرى لهذه الأطيان، ألا يكون هذا هو عين الاستغلال للنفوذ؟ ! ماذا كان يقول مكرم النزيه لو أن مصطفى النحاس عمل هـذا العمل ؟ ! لقد انشأ مكرم باشا محطة جديدة فى سـنة ١٩٤٢ فى كفر الحطبة ، عنـد الكيلو ٣٥٠ مترا و ٧١ كيلو حيث توجد أطيان له ، ولا تبعد هذه المحطة عن المحطة القديمة التى تقع عند كفر الدبوس، عند الكيلو ١٦ مترا و٧٣ كيلو، بأكثر من كيلو واحد و ٦٥٠ مترا ، أفليس هذا استغلالا للنفوذ ؟ !

ولا يفوتنى أن أذكر أن هذه المحطة أنشئت سنة ١٩٤٢ ، قبل أن يتولى معالى عبد الفتاح الطويل باشا شؤون وزارة المواصلات .

أليست هذه الصورة ملموسة لاستغلال النفوذ ؟ ! ان القطار لا يكاد يقف حتى يمشى بهدوء ، ثم لا يكاد يسير سيره العادى حتى يقف فى المحطة الجديدة ، التى لها ناظر وعامل محطة وخفير ، وكل ذلك يتطلب نفقات تدفعها الخزانة . اليس هذا استغلالا للنفوذ ؟ !

لقد اتهم مكرم باشا عثمان محرم باشا بعـدم النزاهة . لأنه شق مصرفا فى المنيا تستفيد منه آلاف الأفدنة ، و ينتفع منه آلاف الزراع . اتهم عثمان محرم باشا بإنشاء هـذا المصرف ، لمجرد أن من بين المنتفعين به صديقا له هو زكى عبد الرازق باشا ، فكتب عن ذلك صفحات فى الكتاب الأسود . فاسمعوا إذن واحكموا :

حضرات النواب المحترمين : لو أن لمصطفى النحاس وهو فى الوزارة شـقيقا رشح نفسه فى الانتخاب ، وأراد أحد موظفى الحكومة منافسته ، فوعده مصطفى النحاس بمد مدة خدمته قبيل بلوغه سن المعاش ، وخدعه بذلك ، بل نصب عليه ، فصدق الرجل ونزل عن ترشيح نفسـه فى اليوم الأخير ، ففاز الشقيق — أقول لو أن مصطفى النحاس فعل ذلك فماذا كان يقول مكرم النزيه ؟ !

هذا ما حدث فعلا فى دائرة أولاد عمرو التى نجح فيها جورج مكرم شقيق مكرم باشا ، وقد سمعتم ذلك من معالى نجيب الهلالى باشا .

هل كان يستطيع مكرم باشا أن يقنع ذلك المفتش الذى كان ضحية هـذا التصرف الذى عرفتموه ، لو لم يكن مكرم باشا إذ ذاك وزيرا للمـالية ؟ !

إذن لقد استغل مكرم نفوذه ومركزه فى الحصول على المنفعة الشخصية ، بل فى النصب والتحايل .

اسمعوا ما هو أدهى من ذلك وأنكى : لو أن مصطفى النحاس أقام عرسا لأحد أشـقائه وهو فى كرسى الوزارة ، واستقبل مئـات الهدايا التى قدّرت بعدّة آلاف من الجنيهـات ، وشـغلت عدّة غرف وعشرات الفترينات ... ...

لو أن مصطفى النحاس فعل ذلك وكان وزيرا للمـالية ، وقبل هذه الهدايا ، وكان معظمها من رجال الأعمال وأصحاب البنوك والشركات ممن تربطهم بوزارته أوثق الصلات . . . فماذا كان يقول مكرم التزيه فى هذا ؟ ! !

ولو أن بعض مقدمى هذه الهدايا من رجال الأعمال كانت بينهم و بين وزارة المـالية قضايا و إشكالات تتعلق بآلاف الجنيهات ، ومصطفى النحاس وزيرا للمـالية ، وقبل هذه الهدايا الفخمة ، التى لم يجر العرف بتقديم مثلها ، وكان هذا بعـد صلح تم فى إحدى القضايا — ذات آلاف الجنيهات — بأيام معدودات — أقول لو أن هذا حدث من مصطفى النحاس ، فماذا كان يقول فيه مكرم التزيه ؟ ؟ (تصفيق) .

قال مكرم باشا : أما كان يجب يا مصطفى النحاس ، وقد باع لك فؤاد سراج الدين عزبة قبل دخول الوزارة ، أن تبتعـد عن الشبهات فلا تدخله الوزارة ؟

وأنت يا مكرم باشا ما قولك فى هذه الواقعة الخاصة : التى سأذكر نبأها الآن ، وسأتلو عليكم مذكرة المحامى الذى كان فى القضية ، وسأذكر لكم

اسمه ، وهو رجل يعرفون فيه الصدق ، ولا يستطيع مكرم باشا أن يقول إلا أنه صادق . وعند ما تعرفون اسمه ستحكمون بصدقه . ولن أذكر وقائع مجردة ، بل سأذكر الواقعة والدليل عليها .

إسمعوا يا حضرات النواب هذه المذكرة وهى مذيلة بتوقيع صاحبها ...

"أقام مكرم عبيد باشا — وهو وزير المالية — بعض حفلات عرس لأقاربه أو أصهاره ولا ضير عليه ولا على غيره من الوزراء أن يفعل ذلك . ومما تجرى به العادة أن يهدى الأقارب والأصهار والأصدقاء ما يشاءون من الهدايا للعروسين . وليس فى ذلك أى مأخذ على الاطلاق ، وانما المأخذ فى أن يقيم الوزير الأفراح و يقبل الهدايا ممن تتصل أعمالهم بشؤون وزارته . وهذا ما لم يرعه مكرم باشا فى افراحه . فقد حدث أن أقام — وهو وزير للمالية حفلة عرس فخمة لأخيه جورج مكرم عبيد افندى فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٧ بفندق هليو بوليس بمصر الجديدة وقد خصص لعرض الهدايا — كما ورد بجريدة (المصور) الصادرة فى ١٢ فبراير سنة ١٩٣٧ — صالونا كبيرا حيث شغلت أكثر من عشر موائد كبيرة قسمت الى أقسام وريونات .

وليس يهمنا من أمر هذه الهدايا ولا من أمر مهديها إلا أن من بينها بعض هدايا من أصحاب أعمال لهم بعض مسائل منظورة بوزارة المالية التى يقوم على شؤونها صاحب هذا العرس العظيم . وهاأنذا أروى مسألتين من هذه المسائل على سبيل التمثيل لا الحصر .

١ — اتهم شخصان من الهنود أحدهما يدعى لاندجو بال نهرا والآخر ستياران بأنهما هربا فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٦ ببور سعيد مجوهرات ثمينة اختلف فى تقدير قيمتها بين ٦٠٠٠ جنيه و١٤٠٠٠ جنيه مملوكة لتاجر هندى كبير اسمه مسترجانيشى لال وذلك دون أن يقوما بدفع الرسوم الجمركية المستحقة عليها وضبطت لذلك واقعة قيدت تحت رقم ١٢٤٣٣ وفى اليوم التالى لضبط هذه الواقعة أصدرت اللجنة الجمركية ببور سعيد قرارا يقضى بمصادرة هذه المجوهرات مع الزام المتهمين سالفى الذكر متضامنين بغرامة

قدرها ١٩٧٦ جنيها و ٦١٦ مليما. وقد عرض علىّ ذلك التاجر قضيته كمحام يبيح له قانون الجمارك صراحة قبول مثلها فدرستها وحررت فيها مذكرة بدفاعى عنه فى موضوعها ثم تحدثت بشأن الصلح فيها وهو أمر يبيحه ذلك القانون مع الموظفين المختصين دون أن أفاتح مكرم عبيد باشا فى أى أمر يتعلق بهذه القضية مع صلتى الوثيقة به . غير أن هؤلاء الموظفين استمسكوا بقرار اللجنة الجمركية . فانتهت مهمتى عند هذا الحد وترك الأمر للقضاء يفصل فيه بما يراه، إذ أن قانون الجمارك يبيح حق المعارضة فى قرارات اللجان الجمركية أمام المحاكم العادية المختصة .

وكم كان عجبى شديدا ودهشى عظيما أن رأيت ضمن هدايا حفلة العرس سالفة الذكر والتى أقامها مكرم باشا وزير المالية لأخيه — هدايا ثمينة مختلفة مصحوبة باسم ذلك التاجر الهندى الكبير . فلفتت نظرى هذه الهدية العظيمة واستقصيت خبرها فعلمت أن ما استعصى على حله — لا لشئ الا لأنى لم أرد كما هى خطتى أن أستغل مركزى النيابى فى عملى القضائى — قد حله محام آخر غيرى . وان هذا النزاع قد انتهى صلحا بين هذا المحامى ومدير مصلحة الجمارك فى ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ مؤداه رد المجوهرات المصادرة الى صاحبها وقد حصل الخلاف على تقدير قيمتها بين ٦٠٠٠ جنيه و ١٤٠٠٠ جنيه وتغريم المتهمين مبلغ ٣٥٨٤ جنيها دفع منه وقت تحرير محضر الصلح ١٤٠٠ جنيه وتأجل دفع الباقى وقدره ٢١٨٤ جنيها الى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٧

والمهم أن وزارة المالية صدقت على هذا الصلح .

ولما كنت بطبيعة الحال لا أذكر تفاصيل هذه الهدية الآن فقد استعنت بمن لهم صلة وثيقة بهذا التاجر فى أن يتحرى تفاصيلها وقد وافانى بتقرير بين فيه انها مكونة من :

(١) دواة كبيرة من جلد النمر الهندى مرصعة بالأحجار الكريمة مع أدوات المكتب من جلد النمر الموشى بالذهب الخالص .

(ب) زهريتين من جلد النمر الهندى صنع ولاية أجرا بالهند مزينتين بالذهب الخالص مع رسوم مختلفة .

(ج) سوار من ماس وأحجار كريمة أخرى صنع فابريقة لال فى أجرا .

ولم يقف وفاء مكرم باشا لأخيه عند هذا الحد من فتح بابه على مصراعيه بقبول كل هدية دون أى تحرز أو تحفظ ، وإنما سارع بعد حفلة العرس بقليل — على لسان العروس — يشكو سوء حالتها ومن ثم تقررت لها إعانة زواج قدرها ٣٧٥ جنيها على ما هو ثابت فى مذكرة اللجنة المالية المؤرخة ١٨ مايو سنة ١٩٣٧ .

٢ — أما المسألة الثانية فلا أستند فيها على الرؤيا والمشاهدة كما حدث فى المسألة الأولى و إنما أستند فيها الى ما كتبته مجلة صديقة لمكرم باشا الان — وهى مجلة روز اليوسف — فى عددها الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٧ حيث قالت بعد أن وصفت حفلة العرس سالفة الذكر ما يأتى : " وتقدم المدعوون بهداياهم الفخمة من مجوهرات وغيرها بلغت ٣٠ ألف جنيه من الأصفر الرنان ..... وكانت آخر هدية قدمت هى "سولتير" من المسيو سورناجا الوجيه الكبير " .

ومن المعلوم أن المسيو سورناجا هو من كبار رجال الأعمال المعروفين وصاحب مصنع كبير للخزف والفخار .

هاتان واقعتان أذكرهما على سبيل التمثيل لا الحصر كما قلت ، وبديهى أننى لا أرمى بهما مكرم باشا بالرشوة وانما أرميه باستغلال مركزه فى أفراحه وعدم تحرزه فى قبول أية هدية يهدى بها ولو كانت ممن لا تربطه بهم قرابة أو مصاهرة أو صداقة أو ممن تربطه بشؤون وزارته أوثق الصلات .

وقد كان من جراء تهاونه فى هذا السبيل واستغلاله منصبه ان عير فى إحدى المناسبات بهدية أهداها له فى ذلك العرس عبود باشا .

أما المناسبة التى أثير فيها ذلك التعيير فكانت خاصة بالاعانة التى طلبت لشركة البواخر التى كان يملكها ويديرها عبود باشا .

وقد قدرت بعض الصحف التى أثارت هذا التعيير تلك الهدية بألفى جنيه وقدّرها البعض الآخر ببضعة آلاف .

ومما قالته جريدة البلاغ فى هذا الصدد فى عددها الصادر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٩ : وقد قبل مكرم باشا هذه الهدايا لأخيه وهو يعلم أنها ليست مقدّمة لهذا الأخ فى الواقع بل مقدّمة لمكرم باشا نفسه وسيلة لكسب رضاه وميله .

وقد اضطر العريس بعد ذلك أن ينازع فى قيمة هذه الهدية وأن يردها إلى مهديها .

وليقارن بعد ذلك من يشاء ممن يلهم أبو مسيلمة هذا الزمان ومن يؤيده بين هذه الهدايا الثمينة العالية و بين قفص من السمك الطازج أو السمان الفاخر يهدى من صديق إلى صديق .

١٨ مايو سنة ١٩٤٣ محمود غنام "

(تصفيق حاد) .

* * *

سمعتم يا حضرات النواب هذه المذكرة، وليت مكرم عبيد باشا كان موجودا بيننا الآن لأسأله فى أى قسم من أقسام الفضائح التى ذكرها توضع هذه الواقعة . أفى قسم الفضيحة الوضاحة، أم فى قسم الفضيحة الفضاحة ! ؟ (ضحك وتصفيق) .

لاحظتم أن معالى الأستاذ غنام أورد فى مذكرته وصف مجلة روزاليوسف لحفلة العرس وقيمة الهدايا التى قدمت . ومادام مكرم باشا قد استشهد بما ورد فى مجلة آخر ساعة وقدمه دليلا فى عريضة مرفوعة إلى مقام جلالة الملك عن مسئلة الأرض التى اشتراها صبحى الشور بجى تحت عنوان "وشهد شاهد من أهله" . ومع أن آخر ساعة مجلة لها قيمتها، إلا أن ماورد بها فى هذا الشأن ليس إلا رواية ذكرها أحد محررى المجلة — أقول ما دام

مكرم باشا قد فعل ذلك فى عريضة مرفوعة إلى جلالة الملك، فليكن ما أوردته مجلة روز اليوسف عن قيمة الهدايا التى قدّمت فى عرس أخيه دليلا آخر من نوع دليله .

رأيت يا مكرم باشا أن فى مسألة بيع منزل سمنود، والتنظر على الوقف، استغلالا للنفوذ ومساسا بنزاهة الحكم ونزاهة النحاس باشا ، وقد تم بيع المنزل والتنظر على الوقف فى ١٢ و ١٦ إبريل سنة ١٩٤٢ كما تعترف ، فلماذا قبلت أن تبقى فى الوزارة تحت رياسة النحاس باشا حتى يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ؟ ! ولماذا بعثت بالرسل والشفعاء ليشفعوا لك لدى النحاس باشا حتى يبقيك فى الوزارة ! ؟ ولم لم تفكر فى الخروج منها؟ ولو أبقاك النحاس باشا لبقيت فيها الى اليوم ! !

نعم . لماذا لم ترفى هذا التصرف أو ذاك ما يمس نزاهة الحكم إلا بعد أن خرجت من الوزارة ؟!

ما الذى جرى أو تغير حتى رأيت اليوم قبيحا ما كنت تراه بالأمس حسنا؟!

ان الذى جرى هو أنك فى شهر أبريل سنة ١٩٤٢ كنت وزيرا يحبوه النحاس باشا بحبه واخلاصه ، واليوم أصبحت خارج الحكم ، وصرت منبوذا من مصطفى النحاس ومن الأمة جميعا .

ألست أنت الذى أقسمت فى مجلس الوزراء، قبل خروجك من الوزارة بأيام ، وبعد أن تنظر رفعة النحاس باشا على الوقف ، وبعد أن باع بيته بسمنود للوقف . بأنك لا تشك فى نزاهة النحاس باشا ؟!. لا سبيل الى انكارك فهذا ثابت فى محضر مجلس الوزراء ! ! أو لست أنت الذى وقفت هنا وفى هذا المكان بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ أى بعد انقضاء شهر ويزيد على بيع منزل سمنود ، وقلت بأعلى صوتك: " ان مركز كل وزير فى هذه الوزارة يستند الى النزاهة المطلقة " واذن فأنت الشاهد لنا بالنزاهة والشرف قبل سواك .

لم يكتف مكرم باشا فى سبيل الوصـول الى ما يريد من استنتاجات أن يشوه فى الوقائع الثابتة فيغير من حقائقها و يمسخها مسخا ، بل شاء له خياله أن يختلق الوقائع اختلاقا تاما ، فقد ذكر لحضراتكم أمس أن آل صيدناوى كانت لهم مصلحة فى الحكومة يريدون قضاءها فلما فكروا فى أسهل الطرق لانهائها لم يجدوا خيرا من أن يعرضوا على رفعة النحاس باشا بيع أرض لهم فى شبرا تبلغ مساحتها مائة فدان ، وقد وضعوا للفدان الواحد من هذه الأرض الجيدة مائة جنيه ، و بعد أن قبل رفعته هـذا العرض عادوا فى اليوم التالى قائلين لرفعته إن الأرض عزت عليهم وأنهم يريدون استردادها ثم عرضوا فرقا مائة جنيه للفدان الواحد ، أى ١٠,٠٠٠ جنيه قدموها لرفعته ربحا صافيا من هـذه الصفقة التى لم يدفع فيها مليما ولم يحرر عنها عقدا ! ! هكذا شاء خياله أن يختلق الوقائع اختلاقا ، فلما طولب بالدليل على ما يقول أجاب بأن هذا الذى يقوله مستمد من مصدر يثق به .

الرئيس — أظن أنه لم يقل ذلك بالدقة و إنمـا قال انها رواية يذكرها على علاتها .

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة — هو كذلك ، وقد ورد على لسان مكرم باشا فى مضبطة ١٩ مايو سـنة ١٩٤٣ : " لعل لنا حكمة فى توجيه هذه الأسئلة انتظارا للرد عليها " فلما سأله معالى وزير المعارف ، أتعنى أنك تحجز المستند حتى نكذب " ؟

أجاب سعادته " عند ما تكذب هذه الوقائع و يعلم ذلك العارفون بحقيقتها ، وهم أناس لهم مكانتهم ، يومئذ يقدرون قيمة بيانات الحكومة " .

فها هى ذى الحكومة تكذب هذه الواقعة تكذيبا قاطعا ، فليتكلم إذن مكرم باشا إن استطاع أن يتكلم ، ولتتول مصادره الدفاع عنه ، فالحكومة تتحداه وتتحدى هؤلاء الذين ينعتهم بأن لهم مكانتهم عنده .

وتشاء المصادفات أن تقف أسرة صيدناوى باشا من أحد حضرات النواب غير الوفديين على حكاية هذه الواقعة المنسوبة اليهم ، فيبادر حضرة

الاستاذ ميشيل صيدناوى بارسال الخطاب الآتى نصه الى رفعة النحاس باشا :
" حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء.

أتشرف بأن أرسل إلى رفعتكم صورة من خطاب بعثت به اليوم إلى حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا تقريرا للحقيقة فيما ذكر بمجلس النواب يوم ٢٠ مايو عن واقعة موهومة وماسة بشرف أسرتنا تتعلق ببيع أطيان أو شرائها بيننا وبين رفعتكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ميشيل صيدناوى"

٢٢ مايو سنة ١٩٤٣ .

وهذه صورة الخطاب :

القاهرة فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٣

"حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا

بعد التحية ، أطلعنى اليوم آل صيدناوى الذين أنوب عنهم على ما اتصل بهم من حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد شعراوى بك وآخرين من أقوال قلتموها فى استجوابكم بمجلس النواب يوم الخميس ٢٠ مايو الحالى فيما يتعلق بمعاملة بيع أطيان وشرائها بين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وبين آل صيدناوى حيث ذكرتم أن هناك مسألة أريد بها خدمة آل صيدناوى فذهبوا يعرضون على رفعة مصطفى النحاس باشا شراء أطيان لهم فى شبرا قدرها (١٠٠) أو (١٢٠) فدانا بسعر (١٠٠ جنيه) للفدان ، وبعد أيام عادوا فطلبوا استردادها لأن المقصود كان قضاء حاجتهم فلما قضيت بيعت لهم الأطيان ثانية بفرق (١٠٠ جنيه) لكل فدان وقبض رفعة النحاس باشا الفرق وقدره ١٠,٠٠٠ جنيه .

ومن حيث إنه لم تكن قط لآل صيدناوى مصالح يريدون قضاءها فى الحكومة .

ومن حيث أيضا إن آل صيدناوى لا يملكون ولم يملكوا أطيانا فى شبرا، وإذن فلم يكن فى الإمكان المادى بيعها أو شراؤها ، فالواقعة التى وجهتم بشأنها استفهاما إلى رفعة مصطفى النحاس باشا لا أساس لها من الصحة ، كما أستطيع التأكيد بأنه لم تجر معاملة بيع أطيان أو شرائها فى أى مكان آخر من القطر المصرى بين رفعته وبين آل صيدناوى .

فقد كتبت هذا الى سعادتكم لتقرير الحقيقة آملا أن تصححوا ما ذكرتموه لدى مجلس النواب .

وقد بعثت كذلك بصورة من هذا الخطاب لرفعة مصطفى النحاس باشا للعلم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ٤

ميشيل صيدناوى"

(تصفيق) .

وتلاحظون حضراتكم أن محامى آل صيدناوى طالب سعادته بأن يصحح الواقعة المنسوبة اليهم .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — هل صحح الواقعة كما طلب اليه ، أم أنه هرب من مواجهة الحقائق ؟ !

(تصفيق حاد) .

الأستاذ أحمد أبو الفتوح — لقد انسحب الليلة حتى لا يتلو هذا التكذيب

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة — نعم ، ولقد صدق حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح حين قال لى : إنه لم يكن من السهل على مكرم باشا أن يتلو هذا الخطاب لأن فيه تكذيبا له ، ولهذا آثر الانسحاب الليلة من الجلسة .

أنتقل بعد ذلك إلى الواقعة الأخرى التى اختلقها أيضا مكرم باشا وهى الخاصة بأطيان توفيق الوكيل بك وتلك أيضا واقعة خيالية .

وللتدليل على أن هذه الواقعة مكذوبة ولا أساس لها من الصحة أذكر لحضراتكم أن لا خليل بك الجزار ولا رفعة الحاس باشا ولا السيدة حرمه المصون رغبوا أو قدموا طلبا لشراء أطيان توفيق الوكيل بك مراعاة منهم للشعور العائلى . وإذا سلمنا جدلا بصحة هذه الواقعة فأى ضير فيها ؟ على أننى شخصيا أعلم أن البنك باع ثلاثين فدانا لابن توفيق بك الوكيل لأنهم أحجموا عن شرائها مراعاة للعلاقة العائلية .

أما وقد انتهيت من هاتين الواقعتين، فإننى أنتقل إلى موضوع الأرز ، ومسألته جد خطيرة فى نظر مكرم باشا فقد شبهها بحوادث الاختلاسات فى فرنسا، وهو فى ذلك التشبيه يقصد إلى القول بأن (فؤاد سراج الدين) ان هو إلا " ستافسكى " مصر : قال ان الحكومة تعمدت تأجيل اعلان سعر الأرز فى عام ١٩٤٢ حتى تتيح الفرصة لأحمد الوكيل ليشترى ما يشاء من الأرز بأسعار تقل عن تلك التى حددتها الحكومة . كما قال ان السعر الذى حدد كان معروفا قبل اعلانه رسميا بأسبوعين لأفراد من الأمة ، ودعم قوله بشهادة دولة حسين سرى باشا . كما قال أيضا أن الحكومة لم تلغ العقود القديمة التى أبرمت بين التجار والفلاحين قبل صدور التسعيرة الجديدة وذلك خدمة منها لأحمد الوكيل حتى يستفيد من فرق ثمن ما اشتراه ثم انتهى إلى القول بأن الحكومة لم تتبع ما اتبعه هو فيما يختص بالقمح وسعره ، وأنه أعلنه قبل ظهور المحصول بشهر أو يزيد . فهل حقا تعمدت الوزارة التأخير فى اذاعة الأسعار التى حددت للأرز ؟

لا . لم تتعمد الوزارة ذلك ولكن هكذا شاء أن يقول مكرم باشا ، وهو ليس بالرجل الفلاح وليست له خبرة بشؤون الزراعة ، فأخطأ أولا حين قال أن ضم الأرز يبدأ فى شهر سبتمبر، ثم أخطأ ثانيا حين تدارك نفسه وقال أنه يضم فى أوائل شهر أكتوبر — وكل زارع يعلم أن لا هذا ولا ذاك صحيح . وقد أعلنت الحكومة الأسعار الجديدة للأرز فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وسعادته يرى أن هذا التاريخ جاء متأخرا عن موعد ظهور المحصول . ولتسمحوا لى حضراتكم ، قبل أن أرد على ذلك ، أن أبين لكم

كيف تحدد الحكومة أسعار المحصولات الزراعية : خطة الحكومة فى تحديد الأسعار هى أن تقدّر المحصول أولا وعلى أساسه تقدر متوسط محصول المدان ثم تحسب تكاليف الانتاج وتضيف اليها ربحا معقولا للمنتج وبعملية حسابية بسيطة تصل الى السعر الذى تعتزم تحديده. فهل كان من المستطاع معرفة متوسط إنتاج الأرز قبل أكتوبر الماضى قبل أن يتم نضج المحصول ؟ لا ... لم يكن هذا ميسورا إذ تعذر فى ذلك الوقت على رجال وزارة الزراعة إجراء المعاينات اللازمة للتقدير وذلك بسبب السيل الذى غمر المناطق الشمالية للدلتا ولعلكم لم تنسوا بعد تلك الأمطار التى اكتسحتها وأضرت بزراعتها ضررا بليغا، والتى كان من نتيجتها أن انهالت على الوزارة الشكاوى التلغرافية . ولهذا اضطرت الوزارة الى إعادة المعاينات لتتحقق من الضرر الذى حاق بالزراعة وليتسنى لها تقدير المحصول تقديرا سليما .

وبين يدى ثلاث أو أربع شكاوى من سعادة شكرى باشا وجندى عبد الملك بك وآخرين طلبوا فيها إعادة المعاينة . فأعيدت فى أوائل أكتوبر وطبيعى أنه لا يمكن معاينة عشرات آلاف الأفدنة فى يوم أو يومين، فلما تمت المعاينات وكونت الوزارة رأيها ، عرضته على مجلس التموين الأعلى ثم على مجلس الوزراء فأقره فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ — كل هذا قد استغرق بضعة أيام فلم يكن مستطاعا إعلان سعر الأرز قبل هذا التاريخ ، من ذلك يتضح لحضراتكم أن الوزارة لم تتعمد هذا التأخير كما يدعى مكرم باشا ، أما القول بأنه وهو وزير المالية كان يعلن أسعار الحاصلات قبل حصادها بشهر أو أكثر ، فهذا أيضا غير صحيح ، فالسعر الوحيد الذى أعلنه هو سعر القمح فى سنة ١٩٤٢ أتعلمون حضراتكم متى أعلنه ؟ إنه أعلنه فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ فهل كان هذا التاريخ سابقا حقيقة على حصاد القمح الجديد بشهر او أكثر كما يقول ويدعى ؟ الجواب لا .

فالاحصاءات الرسمية بوزارة الزراعة تناقض ما قاله، إذ فى هذا التاريخ الذى أعلن فيه سعر القمح وهو ٢٠ أبريل تنطق هذه الإحصاءات الرسمية بأنه كان قد حصد ٧٥٪ من محصول القمح فى مديرية أسوان، و٨١٪

فى مديرية قنا ، و ٥٣ ٪ فى مديرية جرجا و ٢٢ ٪ فى مديرية أسيوط ، و ١٣ ٪ فى مديرية الفيوم ، وهكذا أن النسبة تقل كلما صعدنا إلى الوجه البحرى ؛ و إذن يكون مكرم باشا قد أعلن سعر القمح بعد ظهور المحصول وبعد أن كانت مديريات بأسرها قد حصدت الجزء الأكبر من محصولها ، فهل تعلمون حضراتكم السر فى تأخر مكرم باشا فى إعلان هذا السعر ؟ ! السر فى هذا التأخر هو فى ذاته فضيحة فضاحة وضاحة :

علمت من مصدر أثق به كل الثقة أن السبب فى تأخير إعلان سعر القمح يرجع إلى أن أناسا كانوا يرغبون فى مشترى كميات كبيرة من القمح بأسعار تقل عن السعر الرسمى ، فدفعوا ٦٠٠ جنيه لأخيه جورج مكرم عبيد ليحمله على تأخير إعلان سعر القمح ، حتى يتسنى لهؤلاء التجار أن يشتروا أكبر كمية من القمح ، فلما عرضت اسم هذا المصدر على معالى عبد الفتاح الطويل باشا وثق به كل الثقة وقدره كل التقدير ...

لا شك أن هذا دليل من نوع الأدلة التى سمعتموها فى الثلاثة الأيام الماضية ، فقد ذكر مكرم باشا أن أحمد الوكيل أخذ ٦٠٠ جنيه لتصدير ٦٠٠ جوال كيماوى ، فلما سئل عن المصدر قال إنه شخص يثق به ويحرص على عدم ذكر اسمه ، وذكر أيضا أن ثمن الفرو ٣٠٠٠ جنيه فلما سئل عن المصدر قال انى عرضت اسمه على أحمد حسنين باشا فقال إنى أثق به كل الثقة ...

و إننى بدورى أقول إنى سمعت من شخص أن جورج مكرم عبيد قد أخذ ٦٠٠ جنيه للسبب الذى سبق أن أوضحته وقد ذكرت اسمه لمعالى عبد الفتاح الطويل باشا فقال إننى أثق به كل الثقة وأقدره كل التقدير (ضحك وتصفيق) .

إن كنتم تعتبرون هذا دليلا ، فليعتبر مكرم باشا إذن كلامه دليلا كذلك .

يتساءل مكرم باشا لماذا لم تلغ الحكومة أسعار العقود المبرمة قبل إعلان السعر الجديد اقتداء بما فعلته فى القمح والقطن . وجوابى عن ذلك أن السعر المعلن للقطن هو الحد الأدنى له بحيث يستطيع البائع أن يبيع بأكثر

منـه . وأما الأرز فالسعر المقرر له وهو ١٣ جنيها يعتبر حدا أقصى ، فتستطيع أن تبيع بأقل من ١٣ جنيها كما يستطيع التاجر أن يشترى منك بسعر أقل من ذلك ولا عقاب عليك أو عليـه . فالفرق واضح بين حالة القطن وحالة الأرز ، فماذا يحصل لو صـدر قرار بإلغاء العقود المبرمة قبل تحديد السعر . هب أن تاجرا باع لآخر أرزا بسعر الضريبة ١٢ ١/٤ جنيها ثم ألغى التعاقد وعرض أرزه للبيع فلم يجد مشتريا ، فأين يذهب به ؟ أللحكومة وكميات الأرز التى تستولى عليها من كل القطر بمقتضى قرار الاستيلاء هى ١٥٠ ألف ضريبة من مليون ضريبة ؟ إنها إذن غير ملزمة بالشراء إلا فى حدود القدر المحدد بهذا القرار .

أما فى حالة القطن فإن الحكومة عند إلغاء التعاقد ، تشتريه بالسعر المحدد ، فهى إذن تضمن عدم نزول سعر القطن عن الحد الأدنى . ولقد سلم مكرم باشا بهذا فيما يختص بالقطن ولكنه قال : وما قولكم فى القمح وقد تحدد له سعر أقصى كالأرز ، والرد أن سعره كان سعرا ثابتا ٣ جنيهات للإردب لا حدا أقصى كسعر الأرز ، فضلا عن أن الحكومة ترحب بكل ما يعرض عليها من القمح فإذا فرض أن منتجا تعاقد على توريد كمية منه بسعر جنيهين ونصف جنيه للاردب ، فإن إلغاء هذا التعاقد ، لا يضر المنتج ، بل هو يستفيد نصف جنيه من تسليم قمحه للحكومة ، بعكس حالة الأرز ، فما من جهة رسمية واحدة يمكن أن يباع لها الأرز بالسعر الرسمى على سبيل الإلزام كما هو الحال فى حالة القمح . لم يفطن مكرم باشا لهذه القاعدة الاقتصادية وقد بحثها مجلس الوزراء فى جلستين متعاقبتين ، قلبنا فيهما الأمر على جميع وجوهه ، وأخيرا وصلنا إلى هذا الرأى و رأينا أنه الرأى الاقتصادى الصحيح . لكن مكرم باشا يقول إنكم لم تقرروا إلغاء العقود المبرمة قبل التحديد إلا ليستفيد أحمد الوكيل مما اشتراه . فماذا اشترى أحمد الوكيل ؟ اشترى باعتراف مكرم باشا ٢٢٠٠ ضريبة من الأرز بسعرى ١١ و ١٢ ١/٢ جنيها للضريبة الواحدة ، فلو فرض أن كان مكسبه جنيها واحدا فى الضريبة ، لكانت جملة المكسب ألفى جنيه ، يخص أحمد الوكيل منها ألف جنيه .

فهل يعقل أن تضع الحكومة قاعدة عامة لتحديد السعر بالنسبة للقطر كله ليكسب أحمد الوكيل ألف جنيه ! ! ؟ إنه لو كان محتاجا إلى هذا المبلغ لكان أهون على نفسى أن أعطيه إياه ، من أن أغير ذمتى ، باعتباره أخا لى . وهل يعقل كذلك أن تسخر الحكومة نفسها من أجل أن يأخذ أحمد الوكيل ألف جنيه ؟! ولو كانت الحكومة تريد أن يستغل مسألة الأرز لما اقتصر كسبه على ألف جنيه بل لكسب أربعين ألفا أو خمسين ألفا بل مائة ألف من الجنيهات. ولو كان يعلم حقيقة سعر الأرز قبل تحديده بأسبوعين ، لما طاف القرى ليجمع مائتى ضريبة من هنا ومائة من هناك وشراء كمية من السعيد وهبه ، وأخرى من حسون ، وثالثة من اسماعيل عوض الخ. ويعرض نفسه إذا ما حان وقت الاستلام الى امتناع هذا وتحايل ذاك تهربا من التسليم . لا ، لا ، هذا مالا يفعله الأستاذ أحمد الوكيل ولو أنه كان يعرف السعر مقدما وأراد أن يستفيد من ذلك ، لكان أسهل عليه وأجدى أن يشترى كنتراتات من شركات كبيرة مثل بهرنج وكوهين وغيرهما كثيرون بآلاف الأرادب أو الأشولة من الأرز الأبيض ، وكل ذلك يتم على الورق كما هو الحال فى كنتراتات القطن ... وحسبه ربحا ما يجنيه من فروق الأسعار مما يتجاوز الألوف من الجنيهات وهو جالس فى مكتبه أمام تليفونه دون أن يكلف نفسه أى مشقة .

وأغرب من ذلك أنكم ستسمعون غدا من معالى صبرى باشا أن الأستاذ أحمد الوكيل باع كميات من الأرز فى أكتوبر سنة ١٩٤٢ بسعر ١١½ جنيها للضريبة الواحدة ، أى أنه كان يشترى ويبيع أرزا بهذا السعر فى ذلك التاريخ الذى يقول حسين سرى باشا أن السعر الرسمى للأرز كان معروفا فيه ، وستقدم لكم العقود التى تثبت صحة ما أقول والتى تقطع بتكذيب مكرم باشا وغيره فى هذه المسألة . والواقع أن أصحاب المعالى الوزراء أنفسهم لم يكونوا قبل تحديد السعر على علم بحقيقته أو كان لكل منا رأى خاص بشأنه ، فكان أحدنا يرى مثلا أن يكون السعر ١٢ جنيها للضريبة ويرى زميله الآخر ١٣ جنيها وهكذا ونحن كما تعلمون ١٤ وزيرا ، فلم يكن أحد منا يعلم ما تسفر عنه المناقشة

وأى سعر سيستقر عليه الرأى . فكيف أمكن الأستاذ أحمد الوكيل أن يعرف حقيقة السعر قبل تحديده بأسبوعين؟ افرضوا أن أحد الوزراء أخبره أن السعر المحتمل تحديده هو ١٤ جنيها مثلا؛ و بناء على ذلك اشترى أحمد الوكيل بسعر ١٣ ½ جنيها أو ١٣ جنيها ثم استقر رأى مجلس الوزراء كما رأيتم على ١٣ جنيها . لا شك أن خسارة محققة ستلحق بالأستاذ أحمد الوكيل من وراء ذلك .

حضرة النائب المحترم حسن يس — لقد استشار الأستاذ أحمد الوكيل قبل تركه الوظيفة مكرم عبيد باشا فأشار عليه بتركها والاشتغال بالأعمال الحرة . ومن يدرى فربما كان هذا تدبيرا مبيتا من مكرم باشا حتى يأتى و يقول ما قاله ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة — والناحية الظريفة فى هذا الموضوع أنه كان لابد من إيجاد الحبكة لهذه الرواية . وتلمس الحيلة فى سبكها . فعمد الى الخيال وذكر أن الأستاذ أحمد الوكيل اتصل تليفونيا من المنصورة بوزير الزراعة وطلب منه أن يصدر تصريحا فى الصحف يعلن فيه أن السعر الرسمى الجديد لا يسرى على العقود التى ابرمت قبل إعلانه . فاذا سألناه أن يقدم لنا دليلا واحدا على صحة ما يقول ، أو يذكر اسم شاهد واحد سمع هذا الحديث التليفونى أعوزه الدليل ولم يستطع أن يتقدم بشىء مما طلبناه رغم ما ادعاه من أن هذا الحديث جرى — على حد تعبيره — "فى وسط زبائنه" أى زبائن الأستاذ أحمد الوكيل ..... ما هذا ؟ !

هل مجرد رواية يذكرها على لسانه دون أن يقدم أى دليل عليها تكفى لاتهامنا ؟ أين الدليل ، أين البرهان ؟ ! ! وهل يعقل أن يبلغ الطيش بالأستاذ أحمد الوكيل و بوزير الزراعة الى حد تبادل مثل هذه المحادثة التليفونية على مسمع من "الزبائن" وعلى مسمع من (الترنك) ومن عمال مصلحة التليفونات . واذا كان وزير الزراعة قد أدلى بتصريحه لجريدة الأهرام خدمة للأستاذ أحمد الوكيل ، فما قول مكرم باشا فيما كتبته جريدة البلاغ فى اليوم السابق عما

علمته من وزارة التجارة والصناعة من أن السعر لن يسرى على العقود المبرمة قبل إعلانه ؟ إذن وزير التجارة والصناعة متواطئ أيضا مع الأستاذ أحمد الوكيل وأوعز الى مندوب البلاغ أن يذكر ذلك خدمة له !

وهل أكون متجاوزا حدود اختصاصى إذا ماصرحت بمثل هذا التصريح فى اليوم الثانى وأنا وزير للزراعة ولست وزيرا للخارجية ولا للشؤون الاجتماعية ولا للدفاع الوطنى ؟؟ وإلى من يتجه الزراع فى مثل هذا الأمر إذا لم يتجهوا لوزير الزراعة وهو ذو الصلة الوثيقة بهم؟ بل يكفى أن أكون أحد الوزراء المسئولين لأصرح بتصريح أفسر به قرارا أصدره مجلس الوزراء أضع به الأمور فى نصابها . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذا التصريح لم يغير شيئا من الواقع فهو لم يقرر حكما جديدا ، وإنما هو تفسير لقرار مجلس الوزراء . وقد قدم مكرم باشا نفسه الدليل على أن الحاجة كانت تقتضى صدور مثل هذا التصريح فقد ذكر أن الناس إذ ذاك كانوا فى حيرة من أمرهم يتساءلون عما إذا كان هذا السعر الجديد سيسرى على العقود التى سبق إبرامها قبل إعلانه أم لا ؟ فلهذا السبب نشرت جريدة البلاغ ذلك الخبر ولهذا السبب أيضا أدليت بتصريحى لجريدة الأهرام، فلم يكن الدافع إليه إذن محادثة تليفونية أو غيرها ، وإنما كان الرد على تساؤل الوفود التى انهالت على الوزارة من كل ناحية . وإننى أتحدى مكرم باشا أن يقدم دليلا واحدا على صحة ما يقول .

يقول مكرم باشا ان السعر الذى حدده قرار مجلس الوزراء كان مرتفعا جدا ، وهذه المسائل — كما ذكرت لحضراتكم — لا تقرر فيها شيئا إلا بعد الاسترشاد بآراء الدوائر الكبيرة والدوائر الرسمية كالجمعية الزراعية والخاصة الملكية ومصلحة الأملاك وامامى رأى الخاصة الملكية وقد قدرت تكاليف إنتاج الضريبة الواحدة بمبلغ اربعة عشر جنيها وكسورا وإذا أضيف إلى هذا التقدير ١٠٪ كربح للمنتج وصل السعر إلى ستة عشر جنيها، وهذا هو السعر الذى اقترحته الخاصة الملكية . ولقد انتهينا — كما ذكرت لحضراتكم — بعد مناقشة طويلة الى وضع سعر معقول وعادل وهو ثلاثة عشر جنيها للضريبة الواحدة ، فهل بعد هذا يصح أن يقال إننا قررنا هذا السعر

ليكسب الأستاذ أحمد الوكيل الفرق بين هذا السعر وسعر الشراء أى ليكسب جنيها واحدا فى الضريبة ؟

*
* *

أما عن مسألة الزهور : فالواقع ياحضرات النوات المحترمين — ان مكرم باشا اهتم بهذه المسألة اهتماما خاصا وقدم لنا صورة فوتوغرافية لمستند قال عنه إنه قاطع . وقد يكون من دواعى الاسف أو حسن الحظ أن هذه الصورة الفوتوغرافية التى قدمها مكرم باشا للا وامر الادارية المزعومة يثبت ما قلته من ان هذه الاوامر غير حقيقية وقد اصطنعت خصيصا لتقدم مع العريضة المرفوعة الى جلالة الملك باعتبارها مستندا له قيمته .

قدم مكرم باشا خمس صور لأوامر إدارية لها مضمون واحد ، فهى تتضمن كلها أمرا للسواق أو الساعى ، بأن يملا البوكسفورد بنزينا ويحمل فيه الورد الى منزل وزير الزراعة ! ! والغريب أنه لا يوجد أمر واحد عليه إمضاء مدير المتحف ، وهو المختص الأول بالتوقيع أو وكيله الذى يقوم مقامه عند غيابه ، أو رئيس السكرتيرية ، أو أى موظف يشغل مركزا رئيسيا . والمعقول أنه اذا غاب المدير فلا يغيب الوكيل ، واذا غاب الاثنان معا فلا يعقل أن يستمر غيابهما من ٩ أغسطس الى ٩ سبتمبر حتى لا يكون هناك أثر لتوقيعيهما على الأوامر التى يقول مكرم باشا أنها تصدر كل أسبوع .

ومما يستوقف النظر أن كل أمر عليه توقيعات تختلف عن مثيلاتها فى الأمر الآخر . لكن هناك توقيع مشترك فى هذه الأوامر كلها ، هو توقيع جورج الراهب الذى حدثتكم عنه عند الاجابة عن السؤال الخاص بالزهور ، وقلت لكم إنه ضبط مساء ٢٢ مارس بوثائق الكتاب الأسود أما باقى التوقيعات فهى للخدم والسعاة ومن إليهم ، أما امضاء مدير المتحف فغير ظاهرة حتى لم يتمكن مكرم باشا نفسه من قراءتها . وهذا يدل على أن جورج الراهب هو الذى كتب هذه الأوامر بخط يده . ثم لما قدمها للسعاة أو السواقين وقعوا عليها لأنهم أميون ويكفيهم أن يعلموا أن الراهب سكرتير المدير قد وقع عليها ، حتى لا يمانعوا

فى وضع إمضاءاتهم أيضا . ويدل اختلاف هؤلاء الأشخاص فى كل أمر على أن الراهب كان يتصيدهم فى كل مرة ليوقعوا ، ولم يكن هناك أشخاص مختصون بالتوقيع دائما فى كل الأوامر ، بل لا يوجد إمضاء واحد لموظف كبير معروف كما سبق أن ذكرت .

وقد كان أول أمر من غير توقيع أصلا ، وكان يقضى بأن ترسل الزهور غدا الخميس ١٠ أغسطس إلى منزل معالى الوزير كالمعتاد. فهل كانت ترسل هذه الزهور قبل هذا الأمر المزعوم بأمر أو من غير أمر ؟ فإن كانت ترسل من غير أمر فما الداعى لهذا الأمر الأخير وما تلاه ؟ وإن كانت بأمر فأين هذا الأمر السابق على ١٠ أغسطس ؟

حضرة صاحب المعالى وزير العدل — كان الأولى أن يحال على هذا الأمر لو كان له وجود !!

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة — ثم يقول أن هذا الورد يرسل الى قبر المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا ، فلماذا لا يفرض أن هذا الورد يرسل الى منزلى ، وما دليله على أنه يرسل من منزلى الى قبر المغفور له عبد الواحد الوكيل باشا . لا دليل عنده إلا أنه يرسل كل يوم خميس !!

قد يكون لدى ضيوف ، أو وليمة ، أو استقبال فى هذا اليوم ، فهل إرسال الورد فى هذا اليوم الخاص يدل على أنه انما يرسل الى قبر المرحوم عبد الواحد باشا الوكيل؟ ثم بعد هذا يقول أنه يجعل عبد الواحد باشا الوكيل ويحفظ له أحسن الذكرى . أهذه هى الذكرى التى يحفظها له ؟!!

ولعل أظرف شىء ياحضرات النواب المحترمين أن الأمر الإدارى الخاص بتاريخ ٨/١٩ مذيل بعشرة توقيعات ، فهل يعقل أن أمرا إداريا بإرسال كمية من الورد إلى الوزير يستوجب التوقيع عليه بعشرة توقيعات منها سبعة أو ثمانية لا يمكن قراءتها ؟ ؟ إن الفكرة هى تسجيل كل توقيع ، فهذا للسائق ، وهذا للجنايني الخ... فلو كان هذا الأمر بإعلان حرب لما احتاج إلى كل تلك التوقيعات !! كل هذا من أجل باقة ورد لا تساوى قيمتها

أكثر من خمسة قروش أو عشرة، كما قال مكرم باشا نفسه فى الجلسة حين تساءل: أمن أجل مثل هذه الأوامر يتكلف المبالغ الكبيرة فى طبع صور لها؟

لقد صنع جورج الراهب كل هـذه الأوراق ، وها هو يعترف بجرمه فى كتاب وجهه إلى معالى وزير المعارف العمومية يحاول أن يثبت فيه براءته ويزعم أنه "كبش الفداء" وقد قرر فى هذا الكتاب أنه منذ اشتغاله بالمتحف فى سـنة ١٩٣٨ لم ير أمرا كتابيا بإرسال الأزهار إلى جهة من الجهات المعتاد إرسالها إليها. ولم تجر العادة باصدار مثل هذه الأوامر، يقرر جورج الراهب هذه الحقيقة ولكنه ينسى أن إمضاءه يزين كل هذه الأوامر المصطنعة.

والواقع أن الزهور ترسل للجمعيات الخيرية والملاجىء والمستشفيات ، ولكل من يطلبها ، وإذا أراد مكرم باشا أرسلت إليه ، فهى لا تباع ولا تشترى، وإنما تستعمل للزينة ، ويقصد من توزيعها النشر وحث الناس وتشجيعهم على زراعة الزهور .

مسألة سكن معالى وزير الدفاع
بالمنزل الملحق بمتحف فؤاد الأول الزراعى

لم أعرف السبب فى إغفال مكرم باشا مسألة سكنى معـالى عبد الفتاح باشا ، لأنه لو كان ذكرها لاصطدم بالحقيقة عنـد ما يفتح الملف الخاص بهـا ، فيواجه فتوى صادرة عن سعادة عبد الحميد بدوى باشا عند ما كان وزيرا للمـالية ومحتفظا لنفسه برياسة لجنة قضايا الحكومة أجازت تأجير هذا المنزل الى الأستاذ حامد جوده فى أغسطس سنة ١٩٤١ وظل به حتى بعد خروجه من الوزارة .

الرئيس — لقد نبهته الى هذه المسألة فلم يذكرها .

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة — نعم لقد تجاهلها، مع أنها سابقة على سكنى حمدى باشا للمنزل الملحق بالمتحف الزراعى . ولقـد ترك المسألة

كما قلت فى الكتاب وفى العريضة، وحتى عند شرح استجوابه لم يذكرها — ولم نفعل نحن إلا أن أجزنا هذه القاعدة التى أفتى بها عبد الحميد بدوى باشا. على أنه لما تبين من فتوى أخرى لاحقة خاصة بتأجير الباخرة (كريم) أصدرها أحد المستشارين الملكيين، أن هذا التصرف يناقض حكم الدستور، صححنا الموقف وأبلغنا معالى وزير الدفاع ومعالى وزير المواصلات بالفتوى الجديدة، فقبل مشكورا دون تردد أن ينزل عن عقد الإيجار الذى حرر له، فاذا كنا خالفنا الدستور كما يقول وأجرنا منزلا من منازل الحكومة فإنما فعلنا عن حسن قصد و بناء على فتوى صادرة من رئيس قضايا الحكومة السابق — واتباعا للعرف الذى جرت عليه الحكومات السابقة وقد ذكرت لكم فى الاجابة الخاصة بهذا السؤال كيف كان حسين سرى باشا وحامد جودة بك والحفناوى بك وغيرهم ساكنين فى منازل حكومية وهم فى كراسى الحكم.

ثم يدعى أمام حضراتكم أن جملة ما صرف على ترميم المنزل هو ٩٨١ جنيها منه مبلغ ٥٠٠ جنيه للمواسير، ولما طلبت منه الكشف رفض أن يعطيه لى، ولما بحثت اليوم علمت من وزارة الأشغال العمومية أن ما صرف هو مبلغ ٣٨٥ جنيها فقط، فإذا علمتم أن هذا البيت ظل شاغرا من سنة ١٩٣٧ حتى سكنه معالى حمدى باشا سيف النصر، وأن بقاءه شاغرا طول هذه المدة يستدعى إجراء ترميمات عند السكنى، ومن ضمن هذا المبلغ ما أنفق لفصل عدادى المياه والنور، فانظروا كيف رفع مكرم هذا المبلغ إلى ثلاثة أضعافه، مع أنه يدعى أن بيده كشفا به مفردات ما أنفق!

حضرات النواب المحترمين

هذه هى صفحتنا وهذه حجتنا، وأستميحكم عذرا ان كنت أطلت كثيرا فنحن فى موقف نشعر فيه بمرارة، وألم وقسوة، لا يقدرها الا من يقف هذا الموقف، مطعونا فى شرفه ونزاهته، وقد كيلت له التهم جزافا، لا تستند الى دليل، ثم تقدم الى المليك المعظم، وتنشر فى البلاد، على أننا لا نحاول أن نثبت لكم نزاهة مصطفى النحاس وزملاء مصطفى النحاس، فان ذلك كالنهار لا يحتاج الى دليل، ولكننا أردنا أن نثبت لكم كذب خصوم

مصطفى النحاس وافك مايدعون، وانا بعدذلك لحكمكم لمنتظرون، ولقضائكم مطمئنون ، فقولوا قولة الحق فى شرفنا ونزاهتنا ، ولا تحاسبوا فى ذلك الا ضمائركم ،وما تعتقدون .

(تصفيق حاد) .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير المواصلات

" اقتراح "

" تعيين فؤاد سراج الدين باشا وكيلا للداخلية "

قال سعادة المستجوب فى كتابه الأسود عن هذا الموضوع ما يأتى :

" فقبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء اقترح أحدالوزراء — هو عبد الفتاح الطويل باشا — على رفعة رئيس الوزراء و باقى الوزراء أن يعين فؤاد بك سراج الدين وكيلا للداخلية بدلا من حمدى محبوب باشا الذى كان فى النية نقله من وظيفته . وقال معاليه فى تبرير اقتراح تعيينه أن فؤاد بك صديق مكرم وهو يعرفه و يعرف مؤهلاته وانتسابه إلى أسرة غنية كبيرة، فما كان منى إلا أن اعترضت بكل براءة على هذا التعيين لأسباب مصلحية وفنية رغم صداقتى لفؤاد بك سراج الدين" — ص ٤٦ الكتاب .

ثم عدل سعادته عندشرح استجوابه عماذكره فى الكتاب الأسود إذ قرر ما يأتى :

" حدث بعد ذلك أن أراد النحاس باشا تعيين فؤاد باشا وكيلا دائما لوزارة دائمة كوزارة الداخلية فاعترضت على ذلك وقلت لرفعته إننى مع تقديرى لفؤاد باشا لا أرى محلا لتعيينه فى مثل هذا المنصب فمن رأيى أن الصداقة شىء والواجب شىء آخر وقد عدل عن تعيينه، ولا أقول إن هذا العدول كان أخذا برأيى " ص ٣٧ مضبطة .

والتناقض ظاهر بين الروايتين، وكلاهما خاطئ فإننى أنا الذى اقترحت حقيقة تعيين معالى فؤاد باشا وكيلا للداخلية ، كما اقترحت تعيين أحد كبار

الموظفين الحاليين فى المنصب الذى يشغله ، وكان ذلك فى جلسة مجلس الوزراء لا قبلها ، وأظن أن رواية مكرم باشا فى كتابه الأسود من أننى اقترحت ذلك على رفعة رئيس الوزراء و باقى الوزراء قد تؤدى إلى هذا المعنى لولا المقدمة التى وضعت قصدا ، وهى التى قال فيها مكرم باشا " فقبل انعقاد مجلس الوزراء اقترح أحد الوزراء ... ... الخ " ليتفادى بوضعها مغبة إفشاء أسرار ومداولات مجلس كان هو أحد أعضائه لأن له فى هذا الشأن كلاما ألما وموقفا سجله له علماء الفقه الدستورى وسأذكر سعادته بما قال فى هذا الشأن إن نفعت الذكرى .

ولكننى قبل أن أتلو عليه بيانه فى افشاء أسرار المداولات ألفت النظر إلى غرضه من العدول عما فى الكتاب الأسود ونسبة ذلك الاقتراح إلى صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء كما جاء فى بيانه فى هذا المجلس الموقر — والغرض ظاهر وهو الوصول إلى ربط عملية شراء الأرض التى تمت فى يناير سنة ١٩٤٢ باقتراح تعيين فؤاد سراج الدين باشا وكيلا للداخلية وانى أعلن فى هذا المجلس أننى إذ تقدمت باقتراحى لم يكن لا رئيس الوزراء ولا مكرم باشا ولا أى وزير من وزراء الدولة ولا من غيرهم يعلم شيئا عنه ، وانما تقدمت به مقتنعا بأنه يحقق المصلحة العامة و يوحى الضمير لا يوحى من أى انسان كما أعلن أمام هذا المجلس الموقر أننى إذ تقدمت بهذا الاقتراح ما كنت أعلم شيئا عن بيع الأطيان الذى أشار مكرم باشا إليه ولو علمته ما تغير موقفى ولا عدلت عن اقتراحى ، لأننى أردت تحقيق المصلحة العامة وما أردت ولا أريد أن اشتهر عند مكرم باشا بالنزاهة لأننى فى غنى عن هذه الشهرة ولأنها لا تعنى شيئا إذا تعارضت مع اقتناع الضمير ، كما يسرنى أن أفاخر بأننى اقترحت تعيين فؤاد سراج الدين باشا فقد عرفتموه وزيرا شرف المصريين ، وشرف المنصب الوزارى وشرف الوزارة التى ينتمى اليها .

أما ما قاله سعادة المستجوب فى إفشاء أسرار مداولات مجلس الوزراء فكلام يستحق أن يدون فى مضابط هذا المجلس .

قال سعادته يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٧ يلوم سعادة محمود غالب باشا " أما الكبيرة الأولى فهى أنه سمح لنفسه بأن يذيع على الملأ المداولات السرية

لمجلس الوزراء من غير استئذان هذا المجلس فخان الأمانة التى عهدت إليه كوزير وكرجل مسئوول ولو أن وزيرا فعل ذلك فى بعض البلاد الغربية لاعتبر عمله جناية يحاكم عليه بمقتضى قانون العقوبات وكذلك فى بلاد العالم أجمع فان إفشاء مثل هذه الأسرار محرم إما بحكم القانون أو بحكم الآداب العامة" وقال سعادته " وأخيرا فما الذى دفع بغالب باشا إلى نشر بيانه رغماعن كل الكبائر التى ارتكبها فى حق الزمالة، والحقيقة — يقول سعادة غالب باشا إن من حقه أن يدافع عن كرامته، والمفهوم من ذلك بداهة أنه يرى أن كرامته قد مست لأنه خرج أو أخرج من الوزارة — والمعروف عند العارفين أن سعادة غالب باشا عند ما كاشفه الرئيس بنيته استمسك بشدة مؤلمة بوجوب بقائه فى الوزارة فلما يئس من هذا الطلب استفزه الغضب واستمر به الغضب إلى يومنا هذا حتى أنه راح يعرض بالوزارة التى كان يتشبث بأهدابها ويرجو ملحا أن يبقى مستمتعا بمنصبه فيها ... رحمة بنفسك يا سيدى الباشا من ثورة الغضب ولقد أنساك انك بالأمس كنت ترجو أن تكون فى زمرة أولئك الذين تقول عنهم اليوم إنهم ليسوا من خدام الأمة و إنهم يعرضون مصالحها إلى الخطر — نريد أن نعرف ما استقر عليه رأيك فهل الخطر على مصالح الأمة فى دخولك الوزارة أم فى خروجك منها ، وهل من المساس بالكرامة أن يخرج الوزير من الوزارة أو أن يغضب لهذا الخروج؟ تلك أسئلة أرجو أن تتدبرها فى خلوة وفى غير نزوة " انتهى كلام سعادة المستجوب .

أما علماء الفقه الدستورى فقد سجلوا لسعادة المستجوب ما يأتى : "لا يصح للوزراء الحاضرين والسابقين أن يصرحوا بما دار فى مجلس الوزراء ولا أن يدلوا ببيانات عن كيفية التصويت على قرار من القرارات أو فى موضوع من الموضوعات ، وسرية المداولات قاعدة محترمة فى انجلترا من قديم ومتبعة فى فرنسا وغيرها ولو أن بعض الوزراء يخالفها أحيانا — وقد خالف هذه القاعدة عندنا وزير المالية فى الوزارة النحاسية الثالثة مكرم عبيد باشا فى بيانه الذى أدلى به إلى الجرائد عن مسألة كادر المعلمين ، كما خالفها صراحة محمود غالب باشا وزير الحقانية السابق فى الوزارة النحاسية الثالثة عند ما ذكر أسباب عدم اشراكه فى الوزارة الجديدة التى تألفت

فى ٣ أغسطس سنة ١٩٣٧" وأشار المؤلفان إلى أن مكرم عبيد باشا أخذ على غالب باشا افشاءه المداولات السرية لمجلس الوزراء من غير استئذان هذا المجلس قائلا عن غالب باشا " إنه خان الأمانة التى عهدت إليه كوزير وكرجل مسئول " .

" القانون الدستورى — وحيد رأفت ووايت ابراهيم ص ٤٩٢ ".

وهكذا يتضح لكم ياحضرات النواب سبب وضع المقدمة التى أشرت اليها نقلا عن الكتاب الأسود وهى قول مكرم باشا " فقبل انعقاد مجلس الوزراء ... " لأن مكرم باشا يريد فى سنة ١٩٤٣ أن يفر من كلام مكرم باشا فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٧

بيان حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية

أحب أن أقول مبدئيا إن من دواعى الفخر لهذه الوزارة أن لها من الأعمال الكثيرة والمشاريع المهمة ما يجعل للتجنى والمتصيد مآخذ يتعلق بها ولو بغير حق : ولو كانت هـذه الوزارة كوزارات العهود الاستثنائية راكدة الأعمال منصرفة الهمة إلى مظاهر الحكم لسلمت من النقد الظالم والعادل لأنها بلا أعمال .

وإذا كان لنا أن نختار بين أن نعمل مع التعرض للنقد بريئا أو غير برىء ، وبين أن نترك الأعمال إيثارا لراحة البال فإننا سنختار ما هو أولى بنا كوزارة يهمها الشعب وتحرص كل الحرص على ما فيه منفعة الشعب .

وأنا كوزير فى هـذه الوزارة مصمم على التضحية براحة جسمى وبالى لأقوم بالواجب الذى يفرضه على وعلى زملائى حبنا للشعب وحب الشعب لنا .

إن سعادة المستجوب قد وجه ظنونه واتهاماته بالنسبة لوزارة الأشغال إلى شق المصارف وتعديل الترع وعمل المساقى ونقل الكبارى وهى أعمال فى ذاتها نافعـة جليلة ، وكان من الواجب أن تعمل ، وهى ليست كل ما عملنا ولكنها بعض من كل ، وقليل من كثير حققناه فى زمن الحرب وأيام الشدائد غير ناظرين إلى شاكر أو ناقد ، ولكنا لوجه الوطن وخير المواطنين نعمل .

وإذا كانت هذه الأعمال فى ذاتها نافعة فلا يقلل من قيمتها أن يقول قائل إن قريبا أو نسيبا أو صديقا أو نصيرا أصابه منها نفع ، ذلك لأنها كما قلت ليست إلا جزءا مما عمل وما ننوى عمله .

وليس من الممكن ولا من العدل أن يكون هم الوزير عند تحقيق مشاريعه الكثيرة منصرفا إلى الاحتراس من أن يكون له قريب أو نسيب أو صديق أو نصير يناله نفع من وراء تنفيذها ، وإلا لوجب أن تكون أعمالنا كوزراء فى غير القطر المصرى ، أو لوجب أن يكون وزراؤنا من غير المصريين .

ومع أنى أرى الاحتراس من ذلك غير ممكن وغير عادل أيضا فان استرسالى على سجيتى لم يوجد شبهة فيها شىء من العدل ولا تهمة لها ظل من الحق . ولست أذهب بعيدا فى التدليل ، فهذه تقوية قناطر إسنا اقتنعت بها كعمل هندسى حيوى لأراضى مديرية قنا وبعض جرجا واقتنع بها معى زميلى سعادة النائب المستجوب مكرم عبيد باشا أيام كان وزيرا للمال فى عامى ١٩٣٦ و١٩٣٧ فذكرتها الحكومة الوفدية فى خطب العرش وأرصد لها زميلى مكرم باشا فى الميزانية الاعتمادات التى بلغت مئات الألوف من الجنيهات وتركنا الحكم فى أول عام ١٩٣٨ فأوقف تنفيذها وعدنا الى الحكم ومعنا الزميل مكرم باشا ، فعدنا الى مشروع تقوية قناطر إسنا كعمل من أعمالنا الرئيسية ونوهنا عنه فى خطاب العرش مرتين وأرصدنا له فى الميزانية الاعتمادات ، تم كل هذا فى حين لا يجهل مكرم باشا أن الناس كلهم يعلمون أن له ولإخوته ولأهله وأقربائه وأصدقائه ومعارفه وأنصاره أطيانا ستنتفع الانتفاع كله من هـذا المشروع وستتغير تغيرا كليا وستنتقل من حالة الى حالة وترقى فى الخصب وفى الانتاج درجات ، فان بيعت تضاعف ثمنها وإن بقيت واستغلت زادت الثروة من ورائها . فما بال مكرم باشا لم يأخذ إذ ذاك بنظريته التى ينادى بها اليوم وهى تحاشى الانتفاع الشخصى على حساب مالية الدولة ولم يعارض فى إقرار هذا المشروع .

الواقع يا حضرات النواب المحترمين أن هـذه النظرية جديدة على مكرم باشا فنحن حين فكرنا مشتركين متفقين فى ضرورة وفائدة تقوية قناطر اسنا لم يكن فى بالنا نفع أراضى مكرم باشا بالذات ولا تصقيع أطيان أخوته وأهله

وأقاربه وأنصاره بالتبعية . وانما نظرنا للعمل على قدر ضرورته وبحسب أهميتـه . وها أنتم قد رأيتم يا حضرات النواب المحترمين كيف خضت أمامكم فى جلسات قريبة ماضية أثناء نظر ميزانيـة وزارة الأشغال معركة حامية نصرتمونى فيها ويمكنكم أن تسموها معركة تقوية قناطر اسنا . فصلت ذلك فى حين أن الزميل مكرم باشا أصبح فى الجانب المعادى ولم يعد الصديق أو الزميل . ولقد كان دفاعى عن مشروع تلك التقوية بنفس الحماسة والقوة التى كنت أدافع بها عن المشروع ومكرم باشا معنا وفى صفوفنا .

وإن دل ذلك على شىء فأنما يدل على أننى إنما فكرت فى هـذا المشروع لنفعـه وضرورته لا لأن مكرم باشا الزميل او من اليه سيصيبون منـه خيرا كثيرا . حتى ان اتجاهى لم يتغير بالنسبة لذلك المشروع بعـد أن انتقـل مكرم باشا من الزمالة الى المعارضة وتغير من الصداقة الى الخصومة .

وإنى أترك لكم يا حضرات النواب المحترمين أن تتصوروا كيف كان يقضى على الأعمال العامة النافعة وكيف كانت تتعرض مصالح البلاد للتلف والضياع إذا نظرنا إلى الأمور هذه النظرة التى يلفتنا إليها مكرم باشا ولم ننظر إلى المشروعات فى حد ذاتها ومن حيث أهميتها وضرورتها وقلنا ما لنا ولتقوية قناطر إسنا التى لن نسلم من ألسنة الناس فيها إذا نفذناها ولزميلنا مكرم باشا ولأهله وأقاربه وأصدقائه ومعارفه نفع من ورائها . نعم تصوروا يا حضرات النواب المحترمين كيف تكون مصائر الأمور إذا نحن دسنا على نفع مئات الآلاف من الأفدنة بمديرية قنا وجزء من مديرية جرجا ولم نكترث لصالح مئات الألوف من الأهالى لمجرد التفكير فى اسـتبعاد الشبهة عن تصرفاتنا بسبب أن هذا المشروع سيعم بمنفعة خاصة لمكرم باشا ومن يتصلون به .

لا أظن أن مكرم باشا حتى وهو فى موقفه الحالى يستطيع أن ينكر أن الأغلبية العظمى من الشعب تؤيد الوفد وتنصره . وأن هذه الأغلبية موجودة فى كل قرية وفى كل بلد وكل مركز وكل مديرية فاذا أخذنا بنظريته وامتنعنا عن أى عمل يتصل بواحد تكون له بنا صلة على أى وجه من الوجوه فمعنى ذلك من غير شك ركود التام وإيقاف النفع العام .

وقد كان يكفيني الاستدلال بما تقدم والاكتفاء به فى الرد على ما عزاه إلى سعادة المستجوب فى استجوابه لأن كل التهم منصبة على هذه النظرية التى استحدثها مكرم باشا حين أصبح خصما ولم يكن يؤمن بها أيام كان زميلا وصديقا .

وكنت أظن أن إجاباتنا الواضحة الصريحة التى أدلينا بها ردا على أسئلة وجهت إلينا عما جاء فى كتاب مكرم باشا الأسود قد بينت الأغراض العامة الشريفة والبواعث الخالصة الكريمة التى تسيطر علينا فى أعمالنا . ولكن يظهر أن سعادة المستجوب عز عليه أن يتقوض ما بناه فهو يحاول أن يشد بناءه ولو على غير أساس . فضمن استجوابه هذه الموضوعات من جديد .

ولم يشأ سعادة المستجوب فى إنصافه عند ما بدأ يتكلم فى استجوابه عما يخص وزارة الأشغال من اتهاماته إلا أن يبحث عنى ليتأكد من وجودى فى المجلس فأبدى شكره لحلو ردودى من الشتائم ولم ينكر أنى قررت الحقائق فى شجاعة وتظاهر بأنه واجد فى شجاعة الحق هذه ما يؤيد حججه و يعزز براهينه . وليته قوى على الاسترسال فى استجوابه إلى النهاية حتى كان يتاح لنا أن نرى كيف يقوى على مواجهة تلك الحقائق التى فندنا بها مزاعمه . أما ما ينعاه سعادته من الشتائم و إن كنت قد سلمت من اتهامه لى فى هذا الباب فلا أعتقد أن من حق من يشكك فى ذمم الناس و يطعن فى نزاهتهم من غير دليل أو بدليل يلتمسه من خياله أن يعيب الشتم أو ما يسميه هو شتما من وصف اتهاماته بالكذب أو الافتراء .

صفقات الأسمنت :

عقب سعادة المستجوب على إجابتى عن صفقات الأسمنت فقال إن الكمية التى اعطيت لحضرة صبحى بك الشوربجى لبناء جناح فى مصانعه وقدرها ١٦٥ طنا وصرفت له على دفعات حسب حاجة العمل الفعلية إنما تكفى لقطر بأكمله لا لمدينة بأكملها واستشهد على ذلك بأن المقرر صرفه

يوميا من الأسمنت للقطر كله هو ١٥ طنا ، وقد ذكر سعادة المستجوب بيانات عما صرف لحضرة الشوربجى بك ظهر منها أن تلك الكمية هى ١٧٠ طنا فى المدة من ١١ يناير سنة ١٩٤٣ إلى أول مايو سنة ١٩٤٣ ثم أضاف اليها ٤٥ طنا صرفت على دفع فى المدة من ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ الى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢

ولو رجع مكرم باشا الى بيانى عن الأسمنت لظهر له أنى قلت إن تدخل وزارة الأشغال فى أمر المعاينات وتقييد صرف الأسمنت كان اعتبارا من أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ وأنه قبل ذلك التاريخ لم يكن لوزارة الأشغال دخل فى الموضوع فضلا عن أنه لم تكن هناك قيود وعلى هذا يكون الحساب مبتدئا من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ والنتيجة التى وصل اليها مكرم باشا بالنسبة لصبحى بك الشوربجى لا تختلف فى قليل أو كثير عما ذكرته فى بيانى .

يبقى بعد ذلك أن مكرم باشا هاله صرف ١٧٠ طنا من الأسمنت من أجل أعمال صناعية هامة متصلة بشؤون التموين والانتاج المحلى الضرورى للبلاد وقارنها بالمخصص اليومى وهو ١٥ طنا .

وفى الواقع أننى لم أكن أظن أن مكرم باشا تبلغ به الخصومة ومحاولة التشويه إلى هذا الحد الذى لا يتفق مع حساب وزير المال والحساب لأنه يقيس كمية من الأسمنت صرفت مرة واحدة لواحد من الناس إلى كمية تخصص يوميا للأهالى . ولو أراد مكرم باشا المقارنة الصحيحة فما كان أحراه أن يقول إن الكمية اليومية ومقدارها ١٥ طنا تنتج سنويا ٥٤٠٠ طن وأن حضرة صبحى بك الشوربجى صرح له منها بمائة وسبعين طنا لعمل هام جدا أى بنسبة ٣ ٪

أما مايقوله مكرم باشا من أنه بث أعوانه ومراقبيه ليبحثوا عن الأسمنت الذى صرف لحضرة الشوربجى بك فوجدوه قد استعمله فى عمارتيه فأحب أن أقول لمكرم باشا إن القيود التى وضعت على الأسمنت انما كانت عن الانتاج الجديد من التاريخ الذى ذكرته وإن الحكومة لم تضع يدها على المخزون

من هذه المادة فى الأسواق . وعلى هذا فأن فى متناول يد الشوربجى بك وغيره أن يشترى من الأسواق ما يحتاجه لعاراته فلم يقل أحد إن الأسمنت عند ما بدأنا تقييد تصريفه من المتجر كان معدوما عند التجار وفى جميع أسواق البلاد .

ولقد أراد مكرم باشا أن يشكك فى البيانات التى أدليت بها فذكر أن حضرة محمد بك عرفان أخذ من الأسمنت على دفعتين كل منهما عشرة أطنان فى حين أننى ذكرت فى بيانى أن عرفان بك أخذ عشرة أطنان فقط وأخذها على ثلاث دفعات. ومن حسن الحظ أن مكرم باشا ذكر لكل من الدفعتين تاريخها فظهر أن إحداهما كانت فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٢ وهو تاريخ سابق لتقييد عملية الأسمنت و إشراك وزارة الأشغال فى معايناتها كما قدمنا .

و إذا جاز لمكرم باشا بعد هذا أن يقول بأن عشرة أطنان من الأسمنت أعطيت لعرفان بك كافية لقطر بأكمله قياسا على المخصص اليومى لجميع الأهالى وهو ١٥ طنا ، فلماذا لم يتفضل فيسمعنا رأيه فى العشرين طنا التى صرفت لدولة إسماعيل صدقى باشا، وهل هى تكفى لقطرين بأكملهما. وهل تكون ثلاثة أطنان صرح بصرفها لشقيق مكرم باشا ، وهو حضرة الأستاذ حلمى مكرم عبيد مستنفذة لثلث المخصص من الأسمنت لقطر بأكمله بالرغم من أنها طلبت من أجل أعمال يمكن أن تعمل بمونة الجير والحمرة .

استعمال البواخر الحكومية :

لقد أجبنا عما سماه مكرم باشا قصة البواخر وأتينا من الأدلة والبيانات والمستندات بما لم يستطع أحد له نقضا . حتى إن حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا عند ما أراد أن يعقب على بيانى فى هذا المجلس وهو البيان الخاص باستعمال البواخر الحكومية لم ينكر فى كتابه الذى نشر بجريدة الاهرام يوم ٩ مايو سنة ١٩٤٣ أنه استخدم الباخرة محاسن وأقام فيها اقامة مستمرة من يوليه الى نوفمبر سنة ١٩٤١ ، وقد عدت فذكرت دولته فى ردى على رده بباقى المدة التى حددتها فى بيانى استنادا الى السجلات والبيانات الرسمية.

ولم يكن من قصدى كما وضح من بيانى وكما قلت فى ردى على دولة حسين سرى باشا أن أوجه نقدا لأحد ممن نزل أو أقام بالبواخر. فما بال سعادة المستجوب مكرم باشا عند ما يريد أن يستشهد بحادثة ضدنا يختار شهوده من هؤلاء الحلفاء الجدد و يقدم لأسمائهم بصفات النزاهة والصدق . فاذا نحن استشهدنا بهم وقسنا عليهم قال سعادة المستجوب : هؤلاء أقاموا فى البواخر فاذا كانوا اخطاوا فلماذا تتشبهون بهم ياسادة ؟! (تصفيق).

ولست أرى فى الرد على تساؤل مكرم باشا عن نزول أصهار رفعة رئيس الوزراء فى الباخرة محاسن خيرا من أن أكرر ماقلته فى بيانى عن البواخر وهو أنه اذا أجاز العرف وسمحت التقاليد بأن يقيم رئيس الحكومة أو الوزير فى باخرة فليس من حق انسان أن يسأل هل كانت إقامته بمفرده أو مع أهله وعشيرته .

أما عن الباخرة كريم ونزول معالى عبد الفتاح الطويل باشا فيها فقد أيد سعادة مكرم باشا فى استجوابه كل البيانات التى ذكرتها فلم ينكر أزمة المساكن ولا تفضله بالسعى لإيجاد مسكن لمعاليه . وقد قال سعادته كل شىء إلا شيئا واحدا لم يتعرض للرد عليه أوالكلام فيه : وهو لماذا وسعادته يرتب وقائع قصة الباخرة كريم جاء بخطاب المطالبة بالإيجار المؤرخ ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ قبل مذكرتى المؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٢ فى حين أن مضمون المذكرة وهو تحصيل النفقات الفعلية المترتبة على الاقامة يتنافى مع مضمون الخطاب اللاحق لها بشهرين ونصف وهو المطالبة على أساس الإيجار ؟ ان إغفال سعادة المستجوب تفسير ذلك والرد عليه يؤكد لحضراتكم الحكمة التى من أجلها وضع الوقائع فى كتابه فى غير ترتيبها الطبيعى .

لقد ذكر مكرم باشا فى كلامه فتوى قسم قضايا الأشغال التى تشير الى مخالفة تأجير البواخر الحكومية لمادة من مواد الدستور . ثم ذكر فتواى التى بنيتها على تلك الفتوى الدستورية . والتى قلت فيها بأن تكون إقامة معالى عبد الفتاح باشا الطويل فى الباخرة مراعى فيها أن يتكفل معاليه بالمصاريف الفعلية التى تترتب على هذه الاقامة . ثم علق على ذلك بأننى

أجزت الانتفاع دون النفع . ولست أدرى فى الحق كيف سمح مكرم باشا بهـذا التفسير . فاذا كانت البواخر الحكومية ليست مما يصح أن يستأجر فأى نفع ضيعناه على الحكومة بعدم تحصيل الايجار . وإذا كنا حملنا معالى الطويل باشا التكاليف التى ترتبت على إقامته . وقد دفعها فعلا فأى غرم تحملته الحكومة من وراء هذه الاقامة؟ .

ولقد قال مكرم باشا إن هناك عقدا و إيجارا ، وقد أوضحت فى بيانى أنه لم يكن هناك عقد ولا إيجار . ومن هـذا ومن الرجوع إلى بيانى المطوّل فى شأن البواخر يتضح أن معالى عبد الفتاح الطويل باشا كان أول وزير فى تاريخ الحكومات المصرية تحمل النفقات التى ترتبت على إقامته فى باخرة حكومية ، مخالفا بذلك كل من سـبقه من الوزراء رغم طول مدة إقامتهم وعدم مطابقة ظروفه لظروفهم ، من ناحية أن إقامته الأصلية لم تكن بالقاهرة وأنه استدعى لدخول الوزارة فى وقت كانت أزمة المساكن حادة للغاية بشهادة مكرم باشا نفسه ، وبدليل تفضله بالسعى والتوسط للعثور على مسكن لمعاليه .

حضرات النواب المحترمين :

تمنيت لو أن سعادة مكرم باشا قوى على أن يفرغ من الكلام فى استجوابه فى المدة التى حددها هو أو فى المدة الاضافية التى أعطيت لسعادته برغبة من رفعة رئيس الحكومة حتى يقول كل ما فى نفسه . وحتى نغطى بردودنا كل شىء قيل أو يمكن أن يقال . نعم ، تمنيت ذلك من كل قلبى ليقوم الدليل لدى حضراتكم على أن سعادة المستجوب لن يجد ما يستطيع أن يرد به على حججنا وبياناتنا المدعمة بالحق والمؤيدة بالصدق . ولكنه لم يفعل . وإذا قسنا بقية ما لم يتكلم عنه بما سبق له التعقيب عليه فى استجوابه من مثل صفقات الأسمنت واستخدام البواخر نفهم الحكمة فى عدم حرصه على أن يفرغ من الاستجواب بحالة طبيعية تضطره لأن يتناول بالكلام جميع ما استشهد به من وقائع وأمثلة ذكرها وحددها فى استجوابه (تصفيق) .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية

حضرات النواب المحترمين :

ينعى علينا بعض الناعين اننا اهتممنا للكتاب الأسود أكثر مما ينبغى ، وأننا أضعنا ردحا من الزمن فى مناقشته ، وأن دولاب الأعمال فى البرلمان وفى الحكومة قد تعطل بسببه مع أنه كتاب تافه ، وفى الحق أنه كتاب تافه ، بل إنه لتافه نجس ، ولكن لا شىء يعطل أكبر الأعمال وأهمها مثل التافه النجس (ضحك) .

ففى سنة ١٩٣٨ تعطل فى لندن أكبر مركز لتوليد الكهرباء ، فخيم الظلام الدامس على المدينة الكبيرة ، وانقطعت فيها الحركة ، ووقفت القطر فى الأنفاق ، وتساءل أهل المدينة فى خوف وفزع ماذا حدث ، وانصرف المتخصصون والمهندسون للبحث عن المجرم الأثيم الذى شل حركة لندن ، فاذا بالمجرم الأثيم فأر ضخم أسود (ضحك وتصفيق) ، فلا تعجبوا اذن من أن يشل حركتنا إلى حين كتاب أسود ، وسنتهى منه هذه الليلة ويعود دولاب الأعمال ألى حركته ، وكما احترق الفأر الأسود الى جانب الأسلاك ، سيتهى الكتاب الأسود ، ... استغفر الله ! بل سيبقى وراء مكرم عبيد فى حياته ، وسيلاحقه وراء ظهره بعد مماته ، مصداقا لقوله تعالى فى سورة الانشقاق — ومكرم زعيم حركة الانشقاق — " وأما من أوتى كتابه وراء ظهره فسوف يدعو ثبورا ويصلى سعيرا " (تصفيق) .

حضرات النواب المحترمين

عجبت لحال هذا المستجوب ، فلقد اتهمناه فى ردودنا بتهم معينة ، وسقنا عليها أدلة قاطعة مانعة ساطعة لامعة ، وكان الأولى به أن يبدأ بتطهير نفسه من هذه التهم قبل أن يندفع فى تيار الاتهام لغيره ، ولكنه صمت صمتا بالغا ، ولم يردّ على شىء مما اتهمته به ؛ وهذا إقرار منه بصحته وعجز كامل عن الدفاع . نعم ما كان أولاه وهو المتصف بكل هذه

المساوىء أن يسكت عن عيوب الناس ، وألا يبشر بالفضائل وهو عار منها ، وما كان أولاه — وهو صاحب الكتاب الأسود — أن يتمثل بقول أبى الأسود : (ضحك) .

يا أيها الرجل المعلم غيره

هلا لنفسك كان ذا التعليم

تصف الدواء لذى السقام وذى الضنى

كيما يصح به وأنت سقيم

لقد اتهمته فى قضية الياس باشا عوض بأنه استحل الأتعاب دون أن يفعل شيئا ، بل ضيع الأوراق والجهود التى بذلتها ، ثم لم يقبل أن يرد ما قبض من أتعاب ، فلم ينبس ببنت شفه ردا على ما اتهمته به ؛ واتهمته بأنه تقاضى أجرا عن الدفاع فى قضية الوفد من زميل له فى الوفد ، هو المغفور له محمود باشا الاتربى ، فلم يرد على ذلك بكلمة ، واتهمته بأنه أول يوم لتأليف الوزارة طلب منى مدّ مدّة خدمة أحد أقاربه على أن يتم ذلك فى أيام ، فلم يحر جوابا ، واتهمته بأنه ألح علىّ — بل بالغ فى الإلحاح — لأعين زوج شقيقته الدكتور لبيب بولس وكيلا لمستشفى قصر العينى ، فرفضت ورفضت الجامعة ، فلم يجب عن هذا بشىء ؛ واتهمته بأنه أعاد الكرة فى مسألة الدكتور لبيب بولس ، إذ طلب منى أن أنقل مدير مستشفى الحميات للجامعة ليخلو المكان لزوج شقيقته ، فلم يرد على هذا أيضا ؛ واتهمته أنه هو وأخوه رجوانى أن أرجو معالى عبد الفتاح الطويل باشا فى تعيين جورج عضوا فى مجلس السكة الحديد الأعلى ، لأن هذا يخدمه فى شركة شل ، فلم يجب بغير السكوت ؛ ثم ذكرت له فضيحة كبرى هى كبرى الفضائح فى استغلال النفوذ ، تلك أنه وشقيقه قد احتالا على مفتش التعليم الأولى فى قنا ليعدل عن ترشيح نفسه ، وتلوت عليكم كتابا من هذا المفتش

كتبه إبان الانتخابات — فى فبراير سنة ١٩٤٢ — وفيه يذكر لمراقب التعليم الأولى ما حدث بينه و بين جورج ، وأن هذا الأخير قد ألح عليه بمختلف الوسائل كى ينزل عن الترشيح ، ووعده وعدا صريحا بأن يمد له مدّة خدمته ، وقال له إنه سيرجو فى ذلك وزير المعارف و إن وزير المالية يعد بهذا أيضا ، ورجوانى فعلا ، وذكرت أسماء أعضاء الكتلة الذين رجونى أيضا فى هـذا الشأن . كل هـذا يمر به مكرم دون أن يجيب بكلمة ! ! فما هذا السكوت يا ترى ؟

عند ما تسكت الحكومة عن واقعة تافهة لا تستحق الذكر فى ردها على سؤال من الأسئلة ، يقول إن هذا السكوت مريب ! ! فتعال أنت يا سيد مكرم وفسر لنا دلالة هـذا السكوت : أهو إقرار ، أم عجز ، أم استهتار ؟ أم إنه يحق لك أن تتهم النـاس ، و يجب عليهم أن يدفعوا عن أنفسهم ، وأما أنت فتتهم وليس عليك الدفاع ؟ !

الواقع ياحضرات النواب المحترمين أن كل الوقائع التى ذكرتها صحيحة وعليها شهود أحياء من كبار القوم : فعند ما أذكر الياس باشا عوض فإنما أذكر رجلا على قيد الحياة له مكانته ، وعنـد ما أذكر نجيب باشا محفوظ فإنما أتحدث عن رجل على قيـد الحياة يعرف مسألته على ابراهيم باشا وغيره من رجال الجامعة ، وعند ما أتكلم عن لبيب بولس فإنمـا أتكلم عن قصة عرفها رجال الجامعـة جميعا ، و يعرفها الدكتور الدمرداش مدير مستشفى الحميات ، وعند ما أقول جورج مكرم فإنما أشير إلى مسألة يعرفها و يستطيع أن يرويها لكم معالى عبد الفتاح باشا الطو يل ؛ أما مسألة الانتخابات فقد أدليت لكم فيها بالتفاصيل ، وتلوت عليكم الكتب الرسمية التى أرسلها المرشح لمراقب التعليم الأولى ؛ وأرسلها المراقب إلى الوزارة .

ما كان مكرم باشا بمستطيع أن يرد علينا برد ما ؛ فكان حقا عليـه وهو المهلهل الى هذا الحد أن يتخذ من مساوئه عبرة فلا يختلق على الناس المساوئ ، بل لقد كان واجبا عليه أن يسكت عنهم ، ولو كانت فيهم مساوئ ، ليسكتوا عنه أيضا .

لقد كان على مكرم أن يطهر نفسه قبل أن يطهر الحكم ، وأن يفكر فيما دمغناه به من الأدلة القاطعة المانعة الساطعة اللامعة .

اتهمنى مكرم بالاشتغال بالمحاماة وأنا وزير، فرددت عليه بوقائع إيجابية، وبشهود أحياء مثل صليب سامى باشا والأستاذ سابا حبشى بك والأستاذ زكى عريبى والأستاذ عمر عمر والبندارى باشا . . . الخ ، فلم يرد على هذا بأكثر من أنه فى استجوابه المكتوب الذى قدمه للمجلس تملص من ذكر هذه التهمة .

ادعى مكرم باشا كذلك أنى حرصت فى تعيينات الجامعة ، وتعيينات كلية الطب ، على وجه الخصوص ، على أن أرضى (محاسيب) رفعة رئيس الحكومة (ومحاسيبى) وانى هبطت بمستوى التعليم الى حد السقوط الى آخر الأبد ! " وهكذا يكون الطفيليون السياسيون نكبة على بلادهم وعلى الحكم كما كانوا نكبة على مصطفى النحاس فوق نكبته ! "

هكذا يقول مكرم باشا ، وقد بينت لحضراتكم كيف تمت التعيينات فى الجامعة وكلية الطب، وكيف أن وزير المعارف نزل عن اختصاصه وعن ابداء أى رأى بهذا الصدد، فلم يفعل أكثر من المصادقة على ما فعله الفنيون. فماذا كان ردّ مكرم باشا على هذا ؟ واذا كان سعادة الرئيس لا يسمح بأن أصفه بأوصافه التى يستحقها فانى أقول : ماذا قال الملاك القديس الطاهر ردّا على بيانى(ضحك)،لم يقل شيئا واذن تبخرت هذه التهمة أيضا ، والمنطق يقول بعد هذا انه كان مفتريا لا محالة حين اتهمنى تهمة استحققت من أجلها أن أكون نكبة على الوطن ، وما دام لا يستطيع أن يردّ على قولى أو يدفعه ، فانى لم أكن نكبة على الوطن ، بل كان هو النكبة .

لقد قال عن المجانية إنها توزع ذات اليمين وذات الشمال ، حسب رغبات الشيوخ والنواب والأصدقاء والأقارب ، وقد رددت على ذلك أمام حضراتكم ، فلم يجبنى ، بل خرج بالصمت عن لا ونعم ! فلم يبق فى حقيبته إلا البيت الذى يسكنه رفعة النحاس باشا . وما دام حقده على مصطفى النحاس لا يتركه أبدا ، بل يستعر فى قلبه ، فلا بد له أن يتشبث

بهذه المسألة دون غيرها . فلا عرضها على حضراتكم ، ولا أريد أن أكرر ما قلته فى الرد على السؤال ، وإنما أرد على ما قاله أثناء نظر استجوابه .

لقد هلل وكبر ، واستعجب واستغرب ، وقرر أن بيت جاردن سيتى هو آية فنية وبناء نموذجى لدور التعليم .

فاسمحوا لى ياحضرات النواب أن أرد عليه كما يرد على الأطفال لأنه فى معلوماته عن المعارف كالأطفال (ضحك) ألم يقل إن ذلك المعهد نموذجى ، وإن الحكومة أنفقت عليه الألوف المؤلفة من الجنيهات ؟ وأؤكد لكم أنى حين قرأت عبارة الألوف المؤلفة فى الكتاب الأسود وسمعتها فى الاستجواب لعبت فى عبى الفار. ، كما يقول المثل (ضحك) .

والواقع أنى لم أنشىء هذا المعهد ، ولست مسئولا عن فكرة انشائه فقد تم انشاؤه فى سنة ١٩٣٩ فى غير عهدنا ، ولذلك طلبت من تفتيش " مبانى قبلى القاهرة " أن يمدنى بكشف يبين تفصيلات النفقات التى صرفت لاعداد هذا المنزل معهدا للتدبير المنزلى — وها هو الكشف بين يدى يتبين منه أن كل ما أنفق على هذا المنزل فى سنة ١٩٣٩ هو مبلغ ٥٣٥ جنيها و ٩١١ مليما فقط ، فأين هى الألوف المؤلفة ؟ اتضح أنها فرية بلا نزاع ، كما اتضح أن مكرم باشا يرسل الكلام على عواهنه ولا يتحرى الصدق والحق فيما يقول . فاسمعوا تفصيلات هذه النفقات !

اشتريت " أحواض " ليغسل فيها التلميذات أيديهن " ووابور مكوى ووابور مطبخ " فكان ثمن هذه الأشياء ٣٤٢ جنيها و٣٨٥ مليما ، وهى ملك للمعهد انتقلت معه إلى بولاق ، كذلك اشترى " منشر " للملابس المغسولة ثمنه ١٧ جنيها و ٧٧٥ مليما ، وقد نقل أيضا مع المعهد ، كذلك اشترى حوض لغسل الأوانى ثمنه ٢٠ جنيها و٦٣٣ مليما ثم رخام للناضد ثمنه ١٧ جنيها و ٣٤٧ مليما ، وكل هذه الأشياء نقلت إلى مقر المعهد الجديد ، ومجموع ثمنها ٣٩٨ جنيها و ١٤٠ مليما فلم يبق من المبلغ الأصلى إلا مبلغ ١٣٧ جنيها و ٧٧١ مليما أنفق فى نقل المدرجات وتركيبها الخ ، وهذا المبلغ الأخير هو الذى يمكن أن نقول إنه قد صرف إعدادا للبيت ليكون مدرسة ،

انظروا يا حضرات النواب المحترمين : ١٣٧ جنيها تنقلب فى نظر هذا الملاك القديس الصادق الأمين إلى آلاف مؤلفة ! ثم هو بعد ذلك يقول : صدقونى ، ويشكو من الأوصاف التى وصفته بها .

لقد اعتبر مكرم باشا نقل هذا المعهد نكبة وخرابا على مصر ؛ لأنها كانت تفاخر به الشرق كله وتباهى به أوروبا !! ولماذا كل هذا ياحضرات النواب المحترمين ؟ يجيبكم مكرم باشا بأن مجموعة من الصور " ألبوم " أخذت للمعهد وأرسلت إلى مؤتمر التربية فى جنيف ؛ ولا يعقل أن تفعل الحكومة ذلك إلا إذا كان المعهد مما تفاخر به مصر جميع الأمم .

هذه الواقعة ياحضرات النواب المحترمين مكذوبة من ألفها إلى يائها ؛ وأرانى الآن مضطرا إلى أن أفعل ما فعله رفعة الرئيس أمس حين عرض عليكم الفرو (ضحك) فها هو ذلكم " الألبوم " فانظروا (ضحك) .

ثم إن المعرض الدولى الذى حدثكم عنه مكرم باشا أقيم فى يوليه سنة ١٩٣٩ والمدرسة أنشئت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ؛ وبدأت فيها الدراسة فى أكتوبر سنة ١٩٣٩ ؛ ولكن الملاك والقديس الطاهر الصادق الأمين يأبى إلا ان يجعل من الحبة قبة !! ويظهر أن موظفا حدثه فى هذا الشأن فعلق عليه بقدر ما يسمح له ذهنه لأن أفكاره فى التربية والتعليم ليست شيئا مذكورا .

وحقيقة المسألة يا حضرات النواب المحترمين أن لدينا متحفا نجمع فيه كل الصور الخاصة بالتعليم ، سواء أكانت حسنة أم رديئة ، إن لم تكن للباهاة فللتاريخ . فأخذت صورا لمعهد التربية لتوضع فى هذا المتحف استكمالا لتاريخ التعليم فى مصر ، حتى يستطيع المؤرخ بمشاهدة الصور أن يكون فكرته فى الموضوع الذى يعالجه . وقد جرت العادة على أن وزارات المعارف تتبادل هذه الصور مع البلاد الأخرى على طريقة الاهداء ، فأرسلنا سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ صورة من " ألبوم " المعهد الى متحف جنيف جريا على هذه العادة ، فلا معرض دولى ! ولا مباهاة ! ولا أكبر معجزة فى الشرق ! وإنما هى مجموعة من الصور أرسلت الى متحف ، كما يرسل كتاب من مكتبة الى اخرى .

لقد ألح مكرم باشا فى الكلام عن هذه المسألة وأفرغ جهده فيها ، ولما كان جوّ الجلسة وقتئذ مضطربا لم أستطع متابعته ، فرجعت الى كلامه فى المضبطة فوجدته غزلا وتشبيبا بالمعهد و إشادة بالفخامة والجمال والذوق والفن ! ! وهو لا يستمد وحى هذه الأوصاف الخلابة إلا مما دلت عليه الصور من افران وتماثيل وصور وقد صرح بذلك تصريحا ! فهل أخذ رفعة مصطفى النحاس باشا فرنا أو تمثالا أو صورة ؟ كلا ! فجميع تلك الأشياء لا تزال بالمعهد ، ولم يفقد المعهد والحمد لله شيئا مما يدل على الفخامة وجمال الذوق والفن ، ولا يعقل أن يكون مكرم باشا قد تعشق بالجدران والحيطان !

لقد نقل المعهد مع ثلاثة معاهد أخرى إلى مكانه الجديد ، فليذهب مكرم باشا إلى هناك ليراها مجتمعة كالكواكب تزداد وهى مجتمعة اشراقا وجمالا ، ويقوى بعضها بعضا ، ولكن مكرم باشا لا يريد شيئا من هذا ، لأن المعهد فى مكانه القديم كان فى زعمه مضرب الأمثال ، وقد عز على أولياء أمور التلاميذ أن ينقل ، لأن مكانه كان فخما مستكملا كل معدات البذخ والترف . ألا فلتعلموا ياحضرات النواب المحترمين أن البذخ والترف كانا من أهم الأسباب ، بل لعلهما كانا السبب الوحيد الذى أقنعنى فى نقل المعهد .

نعم كان الأسلوب الذى اتخذه هذا المعهد من البذخ والاسراف والتغالى فى الاعداد لا يناسب الروح المطلوبة فى تخريج المعلمات اللاتى لا يزيد مرتب الواحدة منهنّ بعد تخرجهنّ على سبعة جنيهات أو ثمانية ، ووالله لو أراد ابنى أو ابن لأحدكم الزواج باحداهنّ لما استطاع أن ينفق عليها كما كان ينفق عليها فى هذا العهد . ولقد وجد المراقب العام لتعليم البنات أن الاستمرار على هذا النظام مفسدة لأخلاق المعلمات ومبعد لهنّ عن البيئة التى تلائمهنّ . أنظروا كيف يسمى هذا المعهد معهد التدبير بينما لا تدل حالته إلا على أنه معهد للتبذير ؟ ! ولكى تتبينوا هذا المعنى تماما أقول لحضراتكم إنه وقع فى يدى مصادفة قصاصة من جريدة الصباح الصادرة فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ فاسترعت نظرى كلمة جاءت فيها عن وزارة المعارف أتلوها على حضراتكم :

"فى حى قصر الدوبارة ، قصر فخم ، كنت ألاحظ كلما مررت به فى طريق الى منزلى ، صباحا أو ظهرا ، أو غروبا ، أن روائح المأكولات الشهية تنبعث منه ، والدخان يتناثر من مطبخ هـذا القصر الى حديقته ، فالى الشارع ، فالى أنوف الجيران ، ونحن منهم لحسن الحظ ، وكنت وكان الجيران معى ، نظن أن أحد أثرياء الريف يسكن هذا القصر ، وأن المطبخ يواصل الليل بالنهار — فى طهى (المشويات) و (الحلويات) للصيوف الذين يتوافدون على القصر لتحية الساكن العظيم !! ... وأخيرا ظهر لنا أن هذا القصر يسكنه (معهد التدبير المنزلى) وأن وزارة المعارف هى التى تديره وأن المطابخ التى كنا نستمتع بالروائح الزكية المبعثة منها صباحا وظهرا وعصرا لم تكن على حساب أحد أثرياء الريف كما ظننا — وبعض الظن إثم — إنما كانت على حساب وزارة المعارف العمومية ...

قلت لمحدثى — وهو عظيم من العظماء الذين يبعثون بفتياتهم إلى هذا المعهد العظيم — إن طالبات المعهد كلهن من بنات العظماء ولسن فى حاجة إلى طعام من المعهد أو شراب ، ووقت الدراسة فى المعهد لا يزيد على ثلاث أو أربع ساعات فى اليوم ، فلماذا هذه النفقات للمطابخ أو لمن تطبخ المطابخ ؟ !

قال — إن كل الحصص فى هـذا المعهد عبارة عن تمرينات للفتيات على طبخ الخضر واللحوم والطيور والحلوى والتطريز والكى ، فكل مشتريات المطبخ اليومية لصنع الطعام والحلوى على نفقه المعارف وكذلك أثمان الأقمشة التى تستعمل للتمرين على الكى والتطريز ...

ومن هذا يتبين لنا أن وزارة المعارف ربما بلغت نفقاتها على هذا المعهد حوالى المائتى الجنيه شهريا تدفعها ثمنا للطيور واللحوم والخضر فى هـذا المطبخ ، فهل كانت المأكولات التى تطبخها الطالبات وكانت تتكلف هذه النفقات الطائلة ترسل إلى المستشفيات والملاجئ يوميا ، أم إلى أين كانت تذهب ؟ ؟ " .

فكتبت عليها فى ١٤ أكتوبر " حضرة حسن بك فائق أرجو التكلم معى فى الموضوع بصفة مستعجلة " أى قبل ظهور الكتاب الأسود ، ولقد بحث المراقب هذه المسألة ، فرأى ان الوزارة تنفق على البذخ والتبذير فى هذا المعهد آلاف الجنيهات ، مع وجوب أن يكون إعداد المعلمات متمشيا مع الحالة الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية لطبقة الشعب المتوسط على الأكثر ، ووجوب اتباع نظم وتطبيق طرق للتدريس مناسبة للبيوت المصرية العادية ولميزانيتها الخاصة .

لهذا قلت لحضراتكم إن الرجال الفنيين فى وزارة المعارف رأوا أنه لا يصح تعويد المعلمات معيشة الاسراف والترف ، بل يجب تعويدهن التدبير والاقتصاد ، وقد طلبت بيانا بالنفقات التى تنفق على هذا المعهد فوجدت أن إيراده يبلغ ٢٨٠ جنيها ، وأن نفقاته تبلغ ٧٨٠٤ جنيهات ، وأن عدد الطالبات ١٢٠ طالبة ، ١٤ منهن تدفعن المصروفات وقدرها عشرون جنيها للطالبة ، وباقيهن يتعلمن بالمجان ، فهالنى هذا المبلغ الكبير .

ولقد بينت لكم فى إجابتى السابقة أنه بضم المعاهد بعضها لبعض أمكننا أن ننشئ أربعة معاهد جديدة دون أن نحمل الميزانية شيئا ، وهى روضة أطفال بحى الجيزة ، ومدرسة ابتدائية للبنات فى حى سيدنا الحسين ، ومدرسة ثقافة نسوية ثالثة فى القاهرة ، ومدرسة للفنون الطرزية الراقية بعد فصلها عن القسم الابتدائى ، فبهذا الضم أمكن انشاء هذه المعاهد الأربعة التى كانت ستكلف خزانة الدولة مالا يقل عن عشرين ألف جنيه .

أبعد هذا يقول مكرم باشا إن نقل المعهد كان نكبة على مصر ؟ ! ولو كان مكرم باشا يريد أن ينتقد حقا لكان واجبا عليه أن يدقق قليلا ، فقد علمتم أن رفعة النحاس باشا هو الذى عرض المعلمات على تقديم عريضة احتجاج على هذا النقل تقع فى ثلاث صفحات ، وكلها أسباب فنية ، ولو أتيح لمكرم باشا أن يطلع على هذه العريضة لخطب فيها ثلاثة أيام ، ولكنها كانت فى مكتبى ، أما استشهادى بهذه العريضة فلا أقول لمكرم باشا إن

الأحرى به أن يقلل من المباهاة بنفسه الى حد ما ، فلو اطلع عليها لعلم أن هؤلاء السيدات أقدر كثيرا من كبير المحامين . (ضحك)

وقد خلص مكرم باشا من هاتين النقطتين الى نقطة ثالثة ، وهى شكوى مرة من وزير المعارف الذى وصفه بالمفترى والكيذبان ! ! قال عنى "يخطئ وهو الخاطئ" وظل يعيدها مع أننى أفهمته أن الخاطئ هو المجرم .

قال مكرم باشا ليس صحيحا "إننى قلت فى نوبة حازمة حاسمة أخلى المعهد" بل النوبة الحازمة الحاسمة كانت فى موضع آخر غير الإخلاء، وهو قرار التشتيت وتنقلات المعاهد، اذ استغرق الإخلاء شهرا من الزمان ويعجب كيف ذكرنا ان قوله هذا كان منصبا على الإخلاء . ولو كان الأمر كما يدعى لحق أن يكون وزير المعارف هو الكيذبان . ولكن أمامنا مضبطة الجلسة ثابتا فيها قوله "وإذا بالبنات تطرد بين يوم وليلة" وليس فى شهر من الزمان ، ولو تجاوزنا عن المضبطة لاحتمال أن يكون ما بها زلة لسان، لوجدنا أنه — فى الكتاب الأسود يقول " فماذا لو أخرج البنات فى الحال و بلا امهال " فهل بعد هذا أكون قد افتريت عليه كذبا ؟ !

ولنصدقه جدلا أنه قصد بالنوبة الحازمة الحاسمة القرار لا الإخلاء ، ولننظر أينا الكيذبان ، إنه نقل فى الكتاب الأسود قرارا صدر من وزير المعارف و به ثمانية بنود ، ووقع عليه من جميع الموظفين المختصين بما فيهم الوزير فى يوم واحد ، بل فى صبيحة يوم واحد بل فى ساعات معدودات . والحقيقة أن كل موضوع من هذه الموضوعات التى ورد ذكرها فى البنود الثمانية بحث على حدة وانقضت شهور وأيام فى درسه وتمحيصه ، و بعد أن عرض وفصل فيه وفى أمثاله جمعت كلها فى قرار واحد . ومن المعقول والحالة هذه أن يمضى القرار فى يوم واحد .

لقد سبق أن قلت لكم عن المعهد إن حضرة مراقب تعليم البنات قدّم مذكرة قال فيها إنه فكر فى ضم معاهد التربية الأربعة للبنات من سنة ١٩٤١، و إنه عرض الفكرة على المستشار الفنى فى أغسطس سنة ١٩٤٢ عقب انتهاء السنة

الدراسية ، وانه اجتمع هو وسعادة المستشار بسعادة وكيل الوزارة المساعد عدة جلسات ولما انتهوا الى قرار كتبوا به محضرا ووقعوه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ثم عرض هذا القرار على الوزير فوقعه فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ فهذه مسألة واحدة من الثمانية ، فانظروا الأدوار العديدة التى مرت بها حتى تحققت . وها كم الأوراق الرسمية — مذكرة المراقب ، والمحضر ، وقرار ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ — لتتبينوا صحة ما نقول .

وجميع المسائل الأخرى مثلها مثل مسألة المعهد ، أخذت كل منها طريقها فى الدرس والتمحيص ، وأبدى فيها المختصون آراءهم ، ثم جمعت كلها ليكون التبليغ تبليغا واحدا . ولكن مكرم باشا يرى أنه مادام القرار قد أمضى فى يوم واحد فتكون كل هذه الأدوار قد مرت كذلك فى يوم واحد ! ! !

والعجيب فى الأمر أن مكرم باشا فسر القرار تفسيرا سمجا ، إذ يقول إن ثمانى مدارس قد شتتت . فاسمعوا ما ذكره فى كتابه الأسود من صورة القرار .

أولا : فتح روضة أطفال بحى الجيزة ، فهل الفتح تشتيت ؟ !

ثانيا : إنشاء مدرسة ابتدائية للبنات فى حى سيدنا الحسين فكيف يمكن أن يكون الإنشاء تشتيتا ؟ !

ثالثا : أن تبقى مدرسة الفنون الطرزية فى مكانها ، ومتى كان البقاء فى نفس المكان تشتيتا ؟ ! ! !

رابعا : مدرسة مصر الجديدة للبنات بقسميها الابتدائى والثانوى . فقد ازداد اقبال الطالبات على المدرسة حتى ضاقت بهن وكان من أثر ذلك أن حول كثير منهن الى العباسية ففصلت الوزارة القسم الابتدائى عن الثانوى ، وأصبحت المدرسة كلها مخصصة للقسم الثانوى ، ونقل القسم الابتدائى إلى مكان آخر ، فهل يعتبر هذا تشتيتا مع أن فيه راحة الأهالى والطالبات .

هذه أربعة من ثمانية بنود ، أما الأربعة الأخرى فهى خاصة بالمعاهد الأربعة التى جمعت فى مكان واحد . فهل إيجاد مكان جديد لمدرسة جديدة لم تخلق بعد ، أو بقاء مدرسة فى مكانها يعتبر تشتيتا ؟ أليس هذا دليلا على نية الافتراء وتعمده ؟ وهذا هو القرار الذى يهول فيه مكرم باشا و يقول : يا مولاى انظروا كيف قلقلوا التعليم ، و إلى أى حد أصابه الاضطراب ؟

لقد ظهر لكم ياحضرات النواب المحترمين أن الحركة التى أجريت إن هى إلا حركة عامة قامت بها مراقبة البنات خاصة بمدارس القاهرة جميعها ، وهى عبارة عن السياسة العامة لحضرة الكردانى بك الذى عين مراقبا للبنات فى سنة ١٩٤١ و يلاحظ أن حضرته عين مراقبا فى العهد الماضى ، وقد أمضى سنة فى مراقبة البنات ، فكانت هذه السياسة زبدة تجاربه ، فلما استقر رأيه على إجراء هذا الاصلاح تقدم بسياسة عامة اقترحها ، ولذلك جاء فى مذكرته "أنه بمناسبة ضم المعاهد و إنشاء مدارس جديدة ومنها مدرسة الحسينية وغيرها الخ" ولكن مكرم باشا يغفل ذكر هذا كله و يقول إن السبب كله هو سكن النحاس باشا للمنزل ! أليس هذا افتراء صريحا ياحضرات النواب ؟

تكلم مكرم باشا فى الجلسة الماضية عن مدرسة الحسينية وقال إنهم يدعون على الأهالى المساكين أنهم طلبوها ، ونحن نحمد الله أن النائب المحترم السيد أمين حسين الصياد حاضر معنا الآن ، فقد قابلنى وتكلم معى بخصوص إنشاء مدرسة جديدة بحى الحسينية ، ولكن مكرم باشا يقول ان الأهالى مساكين كما قال عن الوزراء إنهم مساكين ، فكأن الكل مساكين ماعداه ، يخربها و يقعد على تلها .

فهل أنا المفترى ؟ يطلب الأهالى إنشاء مدرسة فيقول انهم لم يطلبوها مع أن السيد أمين الصياد جاءنى وقال لى انى أعرض عليك رغبة أهالى قسم الجمالية وقدم لى عريضة مؤرخة ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، ومكتوبة على الآلة الكاتبة ، ومذيلة بإمضاء السيد أمين حسين الصياد نائب الجمالية .

حولت هذا الموضوع على الكردانى بك لبحثه وعرض مايراه على فى هذا الشأن . وفى يوم ١٤ سبتمبر كتب إلى أنه فحص الموضوع فتبين له أن

مدارس البنين الثلاث بباب الشعرية والجمالية والسلحدار تسع بسهولة تلاميذ مدرسة النحاسين التى هى بجوارها ، فيمكن بذلك تحويل مدرسة النحاسين الابتدائية للبنين إلى مدرسة بنات ، وذلك فى حدود الميزانية الحالية للوزارة . وقد أشرت على الطلب بالموافقة فى التاريخ ذاته .

نسأل مكرم باشا : ما علاقة مدرسة الحسينية التى هى فى قسم الجمالية ، وهو يسميه حى سيدنا الحسين ، بمعهد التدبير المنزلى للبنات بجاردن ستى ، وهو يدعى أننا قلقلنا تلاميذ مدرسة النحاسين وأنشأنا مدرسة للبنات لا لشىء إلا لإخلاء سكن للنحاس باشا فى جاردن ستى ، وما هى العلاقة بين الاثنين ؟ لا أفهم وأعوذ بالله من هذا العقل السخيف .

أنتقل الآن إلى مدرسة مصر الجديدة .

تكلم أيضا مكرم باشا عن مدرسة مصر الجديدة فقال أنظروا للبند ٨ وهو خطير حيث ينص على أن المدرسة التى تحتوى على قسم ابتدائى وقسم ثانوى يجب أن يفصل فيها القسم الابتدائى عن الثانوى ويدبر له مكان لكثرة الطلبات فى تلك المدرسة . وإنى كوزير للمعارف أعلم أن الأطفال أو البنات أو الأولاد بالمدارس يجب أن يكونوا من أعمار متقاربة ، فلا نسمح بالجمع بين الأولاد الكبار والصغار ، أو بنت صغيرة مع أخرى كبيرة فى فصل واحد ، وعدم الجمع هذا ، إن لم يكن لضيق المكان وعدم اتساعة ، يجب أن يتم لدواع فنية . فبدأنا من أجل هذا بإيجاد مبنى للمدرسة الابتدائية للبنات فى مصر الجديدة ، فأخذ مكرم باشا هذا علينا قائلا كيف تستأجرون ، ولديكم بيت قد أخلى بجاردن ستى ؟ ! . تصوروا حضراتكم هذا الكلام الذى يلقى على عواهنه دون تبصر .

كيف أطلب من رجل عنده بنت ويقيم بمصر الجديدة أن يرسل ابنته إلى جاردن ستى ؟ إن مكرم لم يقصد بكلامه هذا إلا أن يقول إن منزل النحاس باشا كان يغنى عن مدرسة مصر الجديدة وفى هذا كان سخيفا أيضا .

لم يقتصر على ما تقدم بل قال ان الوزارة — رغم امكانها استعمال منزل جاردن ستى مدرسة نموذجية للبنين — استولت بمقتضى أمر عسكرى على منزل

بحدائق القبة و إن الاستيلاء تم بتاريخ ١٠ أكتوبر، وتدرج من ذلك الى القول بأن الغرض من كل هذا هو تمكين رفعة النحاس باشا من الانتفاع بسكنى منزل جاردن ستى .

اسمعوا حضراتكم شيئا عن المدرسة النموذجية : أنشأنا منذ عشر سنوات مدرسة نموذجية بحدائق القبة — أليس كذلك يا تكلا بك — والمدرسة كانت تدعى أولا بالمدرسة التجريبية ، وقصدنا بذلك أن نجعلها تابعة لمعهد التربية للرجال ، تجرى فيها تجارب فى مختلف طرق التعليم وتبتكر الطرق الحديثة للموازنة بين هذه الطرق و بين الطرق المتبعة بالفعل، حتى اذا ماتبين أنها أسلم وأصلح وجب اتباعها دون سواها .

ولكن الأهالى لم ترق فى نظرهم تلك التسمية لأن اسم المدرسة فى ذاته يتضمن معنى التجربة . فرفضوا الإقبال عليها . وكان لسان حالهم يردد المثل البلدى " حتتعلموا الحلاقة فى رؤوس اليتامى " فازاء هذا الامتناع لم تجد وزارة المعارف أمامها إلا أن تعمل على ترغيب الأهالى فى هذا النوع من التعليم ، فغيرت اسم المدرسة من " تجريبية " إلى " نموذجية " لكى يفهم معناها على أنها أنموذجية لباقى المدارس أى أحسنها ، وقد نجحت الوزارة فى ذلك اذ اقبل الأهالى على ارسال أولادهم الى المدرسة النموذجية .

و بعد أن اتموا الدراسة الابتدائية وحصلوا على شهادتها كان ضروريا وطبيعيا أن نهيىء لهم تعليما نموذجيا ثانويا .

بناء على ذلك انشئت فرقة للسنة الأولى بمدرسة فاروق الأول الثانوية بالعباسية واشترط ألا يقبل فيها الا الأولاد الذين حصلوا على شهادة الدراسة الابتدائية من المدرسة التجريبية بحدائق القبة .

ولكن نظرا لأن المدرسة قائمة بالقرب من مدرسة الفنون التطبيقية بالعباسية فالمسافة بعيدة جدا على أولاد صغار — تتراوح سنهم بين إحدى عشرة واثنتى عشرة سنة — يسكنون فى حدائق القبة، إذ فضلا عن صعوبة المواصلات فان فى انتقالهم كل يوم من حدائق القبة إلى العباسية تعريضا لهم لأخطار

الطريق — الأمر الذى شكا منه أولياء أمورهم من الشكوى ، وعندما وليت أمر وزارة المعارف قدمت إلى شكاوى عديدة بهذا الخصوص ، ولذلك صممت على إنشاء مدرسة نموذجية ثانوية فى حدائق القبة ابتداء من السنة الدراسية ١٩٤٢ — ١٩٤٣ حتى إذا انتهى التلميذ من المدرسة الابتدائية انتقل إلى المدرسة الثانوية دون أدنى مشقة وفى نفس الحى .

هذا مافكرت فيه وما وعدت بعمله ولكن الأهالى بالرغم من ذلك قالوا إن هذا وزير قد يسهو عن الوفاء لكثرة مشاغله فقابلنى وفد كبير منهم قبيل افتتاح الدراسة راجين سرعة البت فى هذا الموضوع .

وإن لم أستطع ذكر أسماء جميع من تقدموا من الأهالى الذين يطلبون انشاء قسم ثانوى بحدائق القبة فانى أذكر أسماء بعض العظماء ومنهم سعادة حافظ عفيفى باشا فقد أمضى عريضة مع بعض الأشخاص لهذا الغرض وكذلك تقدّم إلى سعادة حسين السيوفى باشا وحضرة محمود بك السيوفى يرجوان فيها فتح مدرسة ثانوية بحدائق القبة ، ليس هذا فقط ، بل تقدّم إلىّ بعض الموظفين فى دار السفارة البريطانية ومنهم شكرالله ميخائيل افندى بعريضة يقول فيها إن عنده أولادا سيحصلون على الشهادة الابتدائية من مدرسة حدائق القبة النموذجية ومن الصعب تكليفهم الذهاب كل صباح ومساء لمدرسة العباسية ولقد أرفقت هذه العريضة الأخيرة بتوصية من السير سمارت يقول فيها أنه ما قبل التوصية فى هذا الموضوع ، إلا لأن المسألة مسألة انسانية ، أما العرائض التى اشرت اليها والدالة على صحة ماذكرته لحضراتكم فموجودة عند محمد بك رفعت الذى كان متغيبا فى السودان ولكنى علمت اليوم من الصحف أنه حضر ، وسأستحضر منه هذه الأوراق وأودعها مكتب المجلس . وها هى أوراق من الموظفين المختصين تثبت صحة تقديم هذه العرائض .

يقول مكرم كيف تستأجرون مكانا فى حدائق القبة رغم وجود مكان خال فى جاردن ستى ؟ إن الرد على ذلك بسيط وهو أنه ليس من المعقول أن أنقل إلى جاردن ستى مدرسة يشكو أولياء أمور التلاميذ من وجودها فى العباسية بعيدة عن حدائق القبة . إنى لو فعلت كما أراد مكرم لرمانى الناس بالجنون

وكذلك يعيب علىّ مكرم أننى أصدرت أمرا عسكريا بالاستيلاء على المنزل وهوّل بأننى أخرجت منه بالقوة كرام الناس . والواقع أنه لو علم أن بين هؤلاء السكان أقرباء لحضرة النائب المحترم ابراهيم الغنيمى بك وأنسباء رفعة الرئيس لما وصفهم بهذا الوصف ، ولسر بنقلهم .

صحيح أننى استصدرت أمرا عسكريا بإخلاء المنزل ، وهو الأول من نوعه — لأن الثانى لم ينفذ — وقد استصدرناه بسبب الضرورة القصوى لإيجاد مكان لهذه المدرسة بعد أن بحثنا عن مكان لها طوال شهر ونصف . وإلى حضراتكم تفصيل ما اضطرنا إلى الاستيلاء على المنزل المشار إليه :

وفقنا إلى استئجار منزل بإيجار شهرى قدره ٦٠ جنيها وما زال معالى كامل صدقى باشا — رغم اتفاق مع المالك على الإيجار — مصرا على أن يكون الإيجار ٥٠ جنيها فقط .

بعد ذلك جاءت مشكلة السكان ، فكلفت صاحب الملك بأن يتفق معهم ، وهم عديدون ، ولكن بعض السكان — وليسوا نسايب النحاس باشا — لما وجدوا أن الحكومة قد استأجرت المنزل ، أرادوا استغلال الموقف إلى أقصى حد حتى إن أحد السكان على الرغم من إيجاد مسكن آخر له ، رفض الإخلاء إلا إذا أعطى ٢٠٠ جنيه بصفة " خلو رجل " معتقدا أن هذه فرصة يجب انتهازها .

لما علمت بهذه الواقعة ، عهدت إلى اسماعيل القبانى بك ناظر معهد التربية للبنين بتحقيقها فحققها واتضحت صحتها وكتب تقريرا بذلك ، ولقد اتصلت تليفونيا بسعادة المحافظ وشرحت له الموضوع وأعلمته بأن اسماعيل القبانى بك آت اليه ومعه تقرير ، وأخبرته بأن المقصود من الأمر العسكرى هم السكان لا المالك ، لأن بعض السكان بعد ما اتفقوا مع المالك على الإخلاء عدلوا وطمعوا فى أن يأخذوا عوضا مقابل الإخلاء — على الرغم من إيجاد مساكن لهم — مع أننا فى حاجة شديدة إلى المبنى لجعله مدرسة ، وبناء على ذلك تم الإخلاء .

اعترض علينا مكرم وقال ما هذا العمل السئ الذى يعمله وزير المعارف؟ ولماذا لا تنقل المدرسة الى منزل جاردن سيتى بدلا من إخراج السكان من مساكنهم؟! ثم قال إن هناك جريمة أخطر وهى نقل المدرسة وقلقلة التلاميذ فى شهر أكتوبر أى فى إبان الدراسة مع أن الواجب كان يقضى بإجراء النقل فى العطلة الصيفية ، مهلا يا مكرم فانت — وعقليتك عقلية أطفال فى التعليم — كان يجب — قبل أن توجه النقد — أن تعلم أنه بسبب شهر رمضان ابتدأت الدراسة فى ١٧ أكتوبر فى جميع مدارس وزارة المعارف العمومية على مختلف أنواعها بما فيها الجامعة ، وكان ذلك بمقتضى قرار وزارى صادر فى ٤ يونيه سنة ١٩٤٢ ، وكان المعهد موجودا وقتها فى المكان الجديد وابتدأت الدراسة فى ميعادها ، فلم ينتج عن عمل الوزير أى ضرر وانما أنت الذى تفترى عليه .

أنا لا أريد أن أكرر ما قلته فى ردّى على سؤال سابق وشرحته بالتفصيل ، وتناوله النحاس باشا فى بيانه ولكن لكى أثبت أن عقلية مكرم غير منتظمة فإنى أفرض جدلا أنى متواطئ مع النحاس باشا فى أن أسكنه هذا المنزل وأن الموظفين كلهم متواطؤون معى — وما كنت أريد التعرض لهؤلاء الموظفين — غير أن خبثه هو الذى دفعنى إلى ذلك لأنه يقول إنه لما قرأ إمضاء شفيق غربال ظنه شفيق غبريال وهذا الاسم الذى زعم أنه لم يتبين حقيقته اسم معروف مشهور عندنا نحن المحامين فى قضية البنك التجارى وبخاصة عند مكرم باشا الذى طنطن فيه ، وبنى عليه أهم سبب من أسباب الرد لأنه شقيق عبد اللطيف غربال بك القاضى فى القضية ، وقد بنى سبب من أسباب الرد على ترقيته إلى وكيل وزارة مساعد (يكاد المريب أن يقول خذونى) .

هل معقول يا مكرم باشا أنى إذا أردت التواطؤ لمصلحة النحاس باشا أتواطأ مع شفيق غربال الموتور ليشترك معى فى هذه الفضيحة؟! ولو كان هذا صحيحا فكيف أعمل على إبعاده عن مركزه وإرجاعه أستاذا فى الجامعة ، وأحرمه من أن يكون وكيلا مساعدا للوزارة ؟! أظن أنه لم يصل بى الخبل إلى هذا الحد ، وإنما هو الخبل الذى وصل بمكرم إلى هذا الادعاء .

ولو كنت متواطئا معه لما نقلته إلى وظيفة أقل من وظيفته بعد هذا التواطؤ بأيام .

إننا نعمل فى وضح النهار ولا نخشى عدوا أو صديقا ؛ ولا نحابى رئيس الوزراء . (تصفيق)

قال مكرم بعد ذلك إن هناك جريمة من أكبر الجرائم . هناك جريمة الثلاجة التى استولى عليها رفعة النحاس باشا . شىء بارد (ضحك) ثم انتقل حضرته من محام إلى رجل فنى فى الثلاجات والتحويل والكهرباء والفولتاج ومر على الدكاكين وعلى المصريين والأجانب وقال إن الناس اعتبروا ردى على مسألة الثلاجة فضيحة الفضائح وكان شأنه فى ذلك شأنه فى كل شىء عند ما يريد التهويش . قلت قد يكون مكرم على حق ففوق كل ذى علم عليم واستدعيت اخصائيا فى مسائل الثلاجات والكهرباء وقلت له اكتب لى تقريرا عن هذا الموضوع — وهاهو أودعه مكتب المجلس لاطلاع حضراتكم عليه — وإلى حضراتكم خلاصة ما ورد به : ان نقل الفيريجيدير من جهة إلى أخرى يستدعى احتراسا شديدا فى النقل . وتغيير الفولتاج يتطلب عمل تحويل لا تقل تكاليفه عن عشرة جنيهات إذا كان الموتور صالحا (وقد دهشت من أن مكرم لم يغالط فى تكاليف التحويل كعادته فقدرها بنصف القيمة التى قررها الخبير) أما إذا احتاج الموتور إلى تغيير فقد يتكلف وحده ثلاثين جنيها على الأقل فكأن تكاليف الانتفاع بالفيريجيدير فى مكانها الأصلى قد تصل إلى قيمة ثمنها الأصلى .

إنه من الخجل ياحضرات النواب أن يقال إنه كان من جراء هذا الاستبقاء خسارة على الحكومة . ليس هذا فقط ، بل انظروا إلى الأدلة المتهافتة المائعة التى أراد مكرم أن يدلل بها على صحة ما ذكره . أتى حضرته بفاتورة بثلاثين قرشا ذكر فيها أنها أجرة نقل الثلاجة من الدور الأول إلى الدور الثانى ، وقال إن هذا المبلغ ربما يكون أجرة نقل الثلاجة من بولاق إلى جاردن سيتى .

يعنى أنها من أهل الخطوة (ضحك) .

فالذى قاله الخبير هو ما قالته لى ناظرة المعهد بعد نقله إلى بولاق سنة ١٩٤١ ، فقد شكت لى من أن الفرن الكهربائى فسد نهائيا بعد نقله ، عند عمل التحويل اللازم بسبب اختلاف الڤولت . وقالت ليتنا تركناه مكانه بمسكن رفعة رئيس الوزراء . ولا يزال هذا الفرن معطلا إلى اليوم ، ويمكن مكرم باشا أن يعاينه إذا أراد . فهل خدمنا الحكومة بهذا النقل ! ؟

بقيت مسألة الثريتين — وهما ليستا من ثريات السماء — فقد أدرج ثمنهما بكشف الحساب المطلوب من رفعة النحاس باشا ، وإحداهما بمبلغ ٣,٥ جنيه ، والأخرى بمبلغ ٤,٥ جنيه وهما أقل بكثير من ثريات منزل مكرم باشا .

ولما أريد نقل هاتين الثريتين تبين أنها ستحتاج إلى لمبات جديدة ، وقد ارتفعت أسعارها ارتفاعا كبيرا وقد لا يوجد النوع الملائم ، فضلا عن أن المعهد فى غنى عنهما لأن به أثاثات كثيرة وفيرة وغير مستعملة وتزيد على الحاجة بعد أن ضمت المعاهد الأربعة بأثاثاتها بعضها إلى بعض فى مبنى واحد . ولا إخال رفعة النحاس باشا إذا طمع فى شىء أن يطمع فى ثريتين لا يزيد ثمنهما على ثمانية جنيهات .

قال مكرم باشا بعد هذا ، إن وزير المعارف أجرم لأنه سكت سكوتا مريبا عما أنفقته الحكومة على الاصلاح والترميم فلم يذكر مقدار ماخص الحكومة وما خص رفعة النحاس باشا فى هذا الترميم والاصلاح .

وقد كان أصل السؤال الموجه إلينا فى هذا الشأن هو : هل قام رفعة النحاس باشا بدفع مايخصه فى تلك التكاليف أولا ؟ فكان ردى هو أن رفعته قد دفع قيمة مايخصه فى تلك التكاليف بشيك فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٨٧٠ جنيها مصريا .

ومع أن السؤال لم يكن يقتضى أن أبين حساب الحكومة فيما عمل على نفقتها ، فقد قلت فى الرد إن الحكومة قامت بعمل الاصلاحات التى كانت

ملزمة بإجرائها بمقتضى العقد ، وأودعت المجلس كشفا بما أنفقته الحكومة وما يخص رفعة الباشا فى هذه النفقات ، فلم أسكت سكوتا مريبا كما قال حضرته ، وانما هو الذى يتصيد التهم وما علم بالمبلغ إلا من الكشف الذى أودعته وكان سببا فى أن يكشف لعينيه كل ماجاء فيه .

قال بعد ذلك إن ماتحملته الحكومة هو مبلغ جسيم جدا ، وإنى أقول سواء أكان المبلغ كبيرا أم صغيرا فهو إنما صرف تنفيذا لشروط العقد فى أن نعيد البيت ، فى حالة إخلائه ، إلى ما كان عليه أى ليكون مسكنا ، وعندما زرنا المعهد وكان معنا معالى عثمان محرم باشا وجدنا فى بعض الغرف أحواضا كثيرة لغسل الملابس ، وغرفا أخرى مخصصة للطبخ ، وحمامات ، ولابد من رفع هذه الأشياء واعداد الغرف ليكون المنزل صالحا للسكنى ، سواء أسكنه رفعة النحاس باشا أم غيره . أما ما تكبدته الحكومة فى هذا العمل فهو مبلغ ١١٤٤ جنيها لاغير ، ويستكثر مكرم باشا هذا المبلغ ولايستكثر مبلغ ٤٣٧٥ جنيها أنفقته الحكومة على منزل فى سنة ١٩٤١ دون أن تكون مضطرة إلى ذلك تنفيذا لشروط عقد أو التزام ، ولو كانت الحكومة قامت بنقل المعهد فى سنة ١٩٤١ لما تكبدت فى سبيل إصلاح المنزل نصف هذه المصاريف أو أقل . ومن هذا يتبين أن نسبة ما صرف على منزل تبلغ حوالى تسعة أضعاف ماصرف على منزل المدرسة .

فهل من العدل أن يتغاضى مكرم باشا عن ذلك المبلغ الجسيم الذى صرفته الحكومة فى سنة ١٩٤١ دون أن تكون ملزمة بذلك ، ثم يستنكر المبلغ الذى صرف تنفيذا للعقد !؟ ليس هذا فقط ، بل يقول مكرم عبيد انه وقعت حوادث هى داهية الدواهى وهى أن النحاس باشا لم يمض الشيك بالمبلغ المستحق إلا فى ١٨ مارس ، ثم أخذ يخبط خبط عشواء ، ويتكلم عن تاريخ امضاء هذا الشيك ، وتاريخ ضبط حافظة مستندات العريضة التى كانت تطبع ، وتاريخ تحويل العريضة من السراى الى رفعة رئيس الوزراء ويربط هذه التواريخ بعضها ببعض تهويشا للأفكار ، فيجعل من ضبط الحافظة تارة ، ومن تحويل العريضة من السراى تارة أخرى ، سببا فى كتابة

الشيك مع أن الشيك كتب فى ١٨ مارس أى قبل وقوع هاتين الحادثتين فقد ضبطت الحافظة فى ٢٢ مارس ، وكان تحويل العريضة فى ١٠ أبريل فكيف يكون السبب فى امضاء الشيك هو ضبط الحافظة أو تحويل العريضة ، إلا اذا قلنا ان المعلول يوجد قبل العلة وان الأثر يوجد قبل السبب . وهو قول لا يصدر إلا عن محام كبير كمكرم عبيد باشا (ضحك) . ولقد قلت له كما قال له أيضا عثمان محرم باشا ان كشوف الاستلام المؤقت مؤرخة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ وليست فى مارس أو ابريل ؛ وان هذه الكشوف مبين بها توزيع ماهو مستحق على رفعة النحاس باشا من النفقات ، وما هو مستحق على المالكة وما هو مستحق على الوزارة ، ولقد أبلغت مصلحة المبانى هذه التفاصيل الى وزارة الأشغال فى أول فبراير سنة ١٩٤٣ أى قبل ١٨ مارس وقبل ٢٢ مارس وقبل ١٠ ابريل فكيف يمكن القول بأن النحاس باشا كان ينوى عدم دفعها ، مع أن الوزارة قد احتسبتها عليه فى أوراق رسمية من يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢

كذلك قلت له فى ردى انى حررت خطابا الى عثمان محرم باشا فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٣ هذا نصه :

"عزيزى معالى وزير الأشغال

أتشرف بأن أرسل لمعاليكم الملف الخاص باخلاء المبنى الذى كانت تقيم به مدرسة التدبير المنزلى بجاردن سيتى رجاء توزيع المبلغ الذى أنفق فى الاصلاحات على المالكة والوزارة ورفعة المستأجر طبقا لنصوص العقد مع تدبير المبلغ اللازم على الحكومة بمقتضى العقد من ميزانية وزارة الاشغال لأن وزارة المعارف ليس فى ميزانيتها ما يسمح بخصم المبلغ المذكور .

وتفضلوا معاليكم بقبول عظيم الاحترام"

١٦ فبراير سنة ١٩٤٣

فكيف يقال بعد ذلك إن النحاس باشا أخر الشيك لأنه كان ينوى عدم تسديد هذا المبلغ ؟ لقد صدم مكرم باشا بهذه الحجج طبعا ، فأخذ يتهافت

ويتخاذل ويتمايع ويستنكر أنه يتهم النحاس باشا بالمماطلة، فبماذا يتهمه إذن؟ لقد رأيتم أن الحكومة لم تسكت عما يستحق لها قبل النحاس باشا كما هو ظاهر من الكشوف المحررة فى نوفمبر. واذن فالأمر إن هو الا مماحكة من مكرم باشا.

حضرات النواب المحترمين :

هذه هى جميع التهم التى كالها لى مكرم، وها هى ردودى. وقد نزل عن معظمها، ولم يتشبث فى استجوابه إلا بتهمة واحدة تمسك فيها بالفتات البسيط ونسى "الطبخة الأصلية".

وإنى لا زلت أرى أن مكرم قد هرب من الميدان هروبا مخزيا، وكان الأولى به أن يدافع عن نفسه فيما وجهناه اليه من تهم صريحة، قدمنا عليها الأدلة القاطعة، ومن عجب أن يفر من هذه التهم فيكون فراره تسليما واعترافا منه بما فيه من عيوب؛ ثم يظل ثلاثة أيام كاملة يبشر بيننا بالفضائل، وبما يجب وما ينبغى أن تكون عليه الحكومة، حتى انه لم يتورع عن إتهام مصطفى النحاس باشا، بأنه أعطى رخصة للخمر. وقد ذكرنى موقفه هذا بقول أبى العلاء المعرى فى الخمر، وهو قول ينطبق على مكرم باشا تماما. ولذلك لم أرد أن أحرم المجلس من سماع هذين البيتين وهما :

"يحرم فيهم الصهباء صبحا ويشربها على عمد مساء"

"إذا فعل الفتى ما عنه ينهى فمن جهتين لا جهة أساء"

(تصفيق حاد)

بيان حضرة صاحب المعالى وزير المالية

حضرات النواب المحترمين :

أراد سعادة مكرم عبيد باشا أن يلقى فى روع قارئى كتابه وحضرات سامعيه بهذا المجلس الموقر أن هناك استغلالا للنفوذ لمصلحة رفعة رئيس الوزراء ولمصلحة أنسبائه.

وقد دلل على ذلك برواية رواها مفادها أن رفعة النحاس باشا أحال إلىّ عند ما كنت وزيرا للتجارة والصناعة طلبا قدمه الجنرال كاترو بشأن التصريح بتصدير أرز من مصر الى الشام مقابل استيراد بطاطس منها الى مصر. وأن رفعة النحاس باشا سألنى عما اذا كان فى الامكان تنفيذ هذا الطلب فوعدته بالبحث وأن رفعته أردف ذلك بقوله إنه يريد أن أخصص مائتى طن لتصدّر بمعرفة الأستاذ أحمد الوكيل .

وحقيقة الأمر أن معالى أمين عثمان باشا بعد أن عين رئيسا لديوان المحاسبة وقبل أن يشكل هذا الديوان انتظارا لاقرار ميزانيته واعتمادها من البرلمان ، كان يعمل برياسة مجلس الوزراء مع رفعة النحاس باشا .

وفى ذات يوم اتصل بى معاليه وأفهمنى أن السلطات الفرنسية بالشام طلبت الى الحكومة المصرية أن تستورد من الشام كميات من البطاطس مقابل التصريح بتصدير كميات من الأرز اليه .

وقبل ذلك كانت وزارة الخارجية قد أرسلت فى أوائل مارس سنة ١٩٤٢ الى وزارة التجارة والصناعة كتابا معه صورة مذكرة من لجنة الفرنسيين الأحرار فى مصر تستعلم فيها عما اذا كانت السلطات المصرية توافق على التصريح بتصدير ارز الى لبنان مقابل توريد زيت زيتون بواقع طن من الزيت لكل عشرة أطنان من الأرز وذكرت أنه لايمكن فى الوقت الحاضر المبادلة بالبطاطس لعدم توفر تقاويه بسوريا ولبنان ، إلا أنه من المستطاع بحث هذا الموضوع عند ظهور محصول البطاطس الجديد .

بحثت وزارة التجارة هذا الموضوع و بعد البحث رأينا عدم الموافقة على تصدير الأرز مقابل استيراد زيت الزيتون . على أن نبحث أمر المبادلة بين الأرز والبطاطس لمعرفة ما إذا كان المضى فيه من المصلحة أم لا .

ولما كان سعادة مكرم باشا وزيرا للمالية وقتئذ والترخيص بالتصدير داخل فى اختصاصه فقد تحدثت معه فى هذا الشأن وأبنت له أنى مبدئيا ضد تصدير الأرز إلى الخارج إلا بعد ظهور محصوله الجديد واتضاح كفايته لحاجات البلاد .

ومن هذه الوقائع المؤيدة بملف وزارة التجارة والصناعة الخاص بطلبات تصدير الأرز يتضح جليا أنى كنت أعارض فى تصدير الأرز ، ولا يعقل مع هذه المعارضة أن أطلب من مكرم باشا تصدير ٢٠٠ طن أرز بمعرفة الأستاذ أحمد الوكيل .

أما القول بأن رفعة رئيس الوزارة طلب الىّ أن اصدر تصريحا للأستاذ أحمد الوكيل بتصدير ٢٠٠ طن أرز ... ... فقول لا يحتاج الى نفى ، لأن رفعة رئيس الوزارة لا يجهل أن مثل هذا التصريح داخل فى اختصاص وزير المالية وليس من اختصاص وزير آخر .

وقد قرر سعادة مكرم باشا نفسه فى أكثر من مناسبة أن رفعة رئيس الوزارة كان يطلب منه هذه التصاريح ولا يعقل ورفعته يعلم باختصاص وزير المالية هذا ، أن يطلب منى وأنا وزير للتجارة أمرا ليس من شؤونى .

وإذا كان أمر التصدير لم يبت فيه وأرجئ ، فكيف يمكن التحدث فى تحديد كمية ليصدرها الأستاذ أحمد الوكيل قبل أن يبت فى امكان أو عدم امكان هذا التصدير ؟ .

ولما ذكرنا مكرم باشا بحقيقة الواقع هذه ثارت ثورته ولم يتمالك نفسه فوجه الىّ والى حضرات الوزراء جميعا ألفاظا نابية نمر عليها .

ولكن مما يسترعى النظر أنه بعد ذلك قال ان لديه دليلا كتابيا قاطعا يثبت عكس ما قررت ويؤيد صحة الوقائع التى أدلى بها ، وبعد أن لوّح بهذا الدليل طويلا مشيرا إلى ورقة فى يده دون أن يقرأها ، رجوت ملحا سعادة رئيس المجلس أن يسمح لمكرم باشا بتلاوتها ، فتلاها حضرته ، وإذا بها طلب قيل إن حضرة الشور بجى بك قدّمه لى بصفتى وزيرا للتجارة ، بشأن تصدير ٥٠٠ طن أرز من مصر إلى فلسطين وسوريا مقابل استيراد كمية من البطاطس مساوية لها فى القيمة مع استعداده لدفع تأمين مالى ضمانا لتنفيذ تعهده .

لم يودع سعادة مكرم باشا هذ الطلب مكتب المجلس حتى كنا نتبين من التأشيرات المثبتة عليه الطريق الذى سلكه من وزارة التجارة إلى وزارة

المالية ، على أنه إن صح فهو طلب مشروع يقدم مثله التجار لوزارات الحكومة كل يوم .

على أننى لم أفهم وجه الارتباط بين هذا الطلب وموضوعه ، و بين حكاية المائتى الطن التى يقول سعادة مكرم باشا إن رفعة رئيس الوزارة طلب إلى أن أصرح بتصديرها وكيف يكون دليلا كتابيا قاطعا على صحة هذه الحكاية ؟

على أنه اذا فرض وكان قد أبيح تصدير الأرز بناء على طلب السلطات الفرنسية أو غيرها فانه لا يكون هناك حرج على كل من يريد التصدير أن يطلبه ، بل يحصل على الإذن به ما دام يقوم بالشروط التى تشترطها الحكومة لذلك لا فارق بين الأستاذ أحمد الوكيل وغيره .

مسألة السكر الخاصة بصبحى الشوربجى بك

يبيح الاتفاق المبرم بين الحكومة وشركة السكر تصدير مقادير من السكر الى الخارج بشرط مصادقة الحكومة .

وقد صرحت وزارة المالية فى سنة ١٩٤١ بتصدير الكميات الاتية :

	طن
بمقتضى تصريح فى ٣ أبريل سنة ١٩٤١	١٢٠٤٤
« « « ١٣ « « ١٩٤١	٢٠٠٠
« « « ٢٧ أغسطس « ١٩٤١	١٢١٥٠
ويدخل فى كمية هذا التصريح الألفا طن موضوع تصريح ١٣ أبريل سنة ١٩٤١	—
	٢٦١٩٤
تنزيل القدر المكرر بالتصريحين الثانى والثالث	٢٠٠٠
الجملة	٢٤١٩٤

	طن	
وقد باعت الشركة برسم التصدير للخارج من هذا المقدار فى سنة ١٩٤١		١٩٥٦٤
هذا بيانها :		
شركة التسليفات التجارية		١٤٠٧٤
الشركة المصرية التجارية الأهلية (أبو الفتح وملوك وشركاهم)		٣٣٠٠
محمد صبحى الشوربجى بك		٧٥٠
شفيق وأديب السراقبى		٧٠٠
عبده نجيم		٢٩٠
مصطفى سميكه		٢٥٠
محمد قاسم		٢٠٠
		١٩٥٦٤
باق فى أول سنة ١٩٤٢ تحت التصدير مما هو مصرح به		٤٦٣٠
وفى سنة ١٩٤٢ باعت الشركة للتصدير أيضا		
لحضرة عبده نجيم افندى فى ١٤ يناير سنة ١٩٤٢ ...		٣٠
ولحضرة محمد صبحى الشوربجى بك فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢	٢٠٠	٢٣٠
الباقى لدى الشركة من المقدار المصرح بتصديره ...		٤٤٠٠

وقد تبين من ملف علاقة الشركة مع صبحى الشوربجى بك ما يأتى :

١ — أنه تعاقد فى ٥ يوليه سنة ١٩٤١ بأن اشترى منها (بفاتورة رقم ٤٩٢٦) ٢٥٠

٢ — ثم تعاقد معها على صفقة أخرى فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤١ قدرها ٥٠٠

٧٥٠

وبعد ذلك طلب اليها فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٤١ أن تبيعه ١٠٠٠ طن من السكر فأجابته فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤١ بأنه ليس لديها رصيد يمكنها من إجابة طلبه .

فأعاد الطلب فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ ورفع المقدار الذى يطلبه إلى ٣٠٠٠ طن فلم تجبه الشركة .

والى الطلب ملحا فباعته الشركة فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ المائتى طن المشار إليهما من قبل .

ووانح مما تقدم أن هذه الصفقة الأخيرة — وهى الوحيدة التى تمت فى عهد الوزارة الوفدية — وإن كانت عقدت فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ ألا أن طلبها بدأ فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٤١ قبل تولى هذه الوزارة الحكم .

وقد أصدر سعادة مكرم عبيد باشا بصفته وزيرا للمالية — بعد بيع هذه الصفقة — أمره بوقف التصدير الى الخارج وترتب على ذلك أن بقيت هذه الكمية بمخزن الاستيداع بجمرك بور سعيد دون أن تصدر .

وقد قال مكرم باشا عند شرح استجوابه بشأن هذه الصفقة ما يأتى :

إنه بلغه أمرها من دولة عبد الفتاح يحيى باشا ولما بحث الأمر وجد أن شركة السكر اجترأت على مخالفة الإجراءات المتبعة فى مثل هذه الأحوال فلم تخطر وكيل المالية المختص بالأمر قبل نفاذه وتبين له أن رفعة النحاس باشا اتصل بأحد الموظفين المختصين و بشركة السكر وكان لهذا الاتصال أثره الفعال فى التعجيل بهذه الصفقة وتسهيلها وأن الشركة لم تخطر الوزارة بالصفقة إلا فى مارس سنة ١٩٤٢ وأنه اعترض على الشركة لتعاقدها على تصديرها قبل إخطارها وزارة المالية .

وانتهى إلى الإشارة إلى الدعوى التى رفعها حضرة الشور بجى بك ضد وزارة المالية وشركة السكر يطالب فيها بتعويض قدره ١٠,٠٠٠ جنيه عبارة عن الفرق بين ثمن الشراء وثمن البيع وقال إن الحكومة قررت منحه له وأن قلم القضايا أفتى بهذا المنح . ولما اعترض على سعادته قال : ربما أنه

رجع فى الفتوى بعد أن ظهر الكتاب الأسود — وأضاف أنه لا يقول الكلام جزافا فهذه المسائل فى غاية الخطورة .

يضاف إلى ما تقدم أن مكرم باشا ادعى فى كتابه الأسود أن الشوربجى بك، باع هذه الصفقة الى السيد محمد السراقبى، وأن هذا صدرها إلى سوريا وقد نال البائع والمشترى مكاسب آلاف الجنيهات .

وسنتوخى فى الرد على سعادته سرد الوقائع الرسمية لهذه الصفقة ووقائع الدعوى التى رفعها الشوربجى بك بشأنها والصلح الذى تم بينه وبين الحكومة حسما لها وفيها أبلغ رد .

اشترى حضرة محمد صبحى الشوربجى بك بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ من شركة السكر مائة طن سكر بسعر ٥٠ جنيها للطن الواحد ومائة طن أخرى بسعر ٥٥ جنيها للطن على ذمة تصديرها الى فلسطين وسوريا وشرق الأردن . وقد تمت هذه الصفقة فى حدود المقادير التى رخصت الحكومة للشركة فى التعاقد على تصديرها للخارج وقبل أى حظر للتصدير وأخطرت الشركة وزارة المالية بعد إتمام الصفقة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٢ (لا فى مارس سنة ١٩٤٢ كما قال سعادة مكرم باشا) ووافق سعادة وكيل الوزارة المختص بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٤٢ على الصفقة وقامت الشركة بناء على هذه الموافقة بشحن الكمية المذكورة إلى بور سعيد حيث أودعت مخازن شركة الاستيداع فى ١١ أبريل سنة ١٩٤٢ باسم الشوربجى بك إلى أن يتيسر شحنها للخارج .

حدث بعد التعاقد على هذه الصفقة أن قرر سعادة مكرم باشا بصفته وزيرا للمالية حظر تصدير المواد الغذائية للخارج من بينها السكر فبقيت هذه الكمية بمخازن شركة الاستيداع بدون تصدير .

ولما كانت الغارات الجوية تتوالى يوميا على القطر فى ذلك الوقت وكان لبور سعيد منها النصيب الأوفى خصوصا منطقة الجمرك التى بها مخازن الاستيداع فقد خشيت أن تذهب كمية السكر هذه طعمة للنار وهى محل

نزاع بين صاحبها وشركة السكر ووزارة المالية فلذلك طلبت إلى وزارة التموين أن تستولى عليها ، فأصدر معالى وزير التموين قرارا بالاستيلاء عليها لتوزيعها على سكان بورسعيد والمناطق المجاورة لها خصما من المقادير المعتاد توزيعها عليها من شركة السكر ، وقد تم هذا الاستيلاء فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٢

طلبت وزارة المالية من شركة السكر أن ترد إلى الشوربجى بك الثمن الذى استلمته منـــه على أساس أن عدم التصدير خارج عن إرادة المشترى إلا أن شركة السكر لم تقبل ذلك .

عرض هذا النزاع على لجنة قضايا الحكومة ورأت اللجنـة بكتابها لوزارة المالية المؤرخ فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٢ رقم ٦٧٢ أنه يجب على شركة السكر رد الثمن للشوربجى بك وأنها إذا أصرت على ألا ترد ، فانه يصبح من المتعين على الحكومة أن تدفع إلى حضرته تعويضا فى مقابل استيلائها على السكر بطريق الاتفاق الودى ، فان تعذر فيعرض الأمر على لجنـة التقدير طبقا للمـادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩

رفع حضرة محمد صبحى الشوربجى بك أمام محكمة مصر الأهلية الدعوى رقم ١٧٤ سنة ١٩٤٢ تجارى كلى بتاريخ ٢٩ أغسطس سـنة ١٩٤٢ ضد وزارة المالية ، وطلب فيها الحكم بالزام وزارة المالية بدفع مبلغ ٢٠٦٣٠ جنيها ٦٥٧ مليما منها و ١٠٦٣٠ جنيها و ٦٥٧ مليما ثمن ٢٠٠ طن سكر اشتراه لذمة تصديره للخارج استولت عليه وزارة المالية ومبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض ، مقابل ما فاته من الربح فى فرق الثمن بين ما اشترى به وما كان يبيع به فى حينه وهو ٥٠ جنيها عن الطن الواحد .

وبعد أخذ رأى رئيس لجنة قضايا الحكومة ومستشار ملكى وزارة المالية ، وبعد بحث الموضوع من كافة نواحيه ، انتهى الأمر إلى قرار بقبول التصالح فى الدعوى على أساس دفع ثمن السكر الذى دفعه المدعى لشركة السكر ومصاريف الشحن والتخزين ومصاريف الدعوى وأتعاب المحامى ويضاف إلى ذلك فوائد بواقع ٧٪ سنويا من تاريخ دفع الثمن لشركة السكر للسداد مقابل ما ضاع على المدعى من ربح وتعطيل المبلغ .

وعرض هـذا الصلح على المدعى فقبله بشرط ألا يذكر فى محضر الصلح عبارة "فوائد" وبعد فحص مستندات المدعى بمعرفة إدارة الشركات وقسم قضايا الوزارة اتضح أحقية المدعى لمبلغ ١١٥٩٦ جنيها و ٤٤١ مليما منه مبلغ ١٠٤٩٤ جنيها و ٥٠٠ مليم ثمن السكر الذى دفعه للشركة والباقى وقدره ١١٠١ جنيه و ٩٤١ مليما مصاريف قضائية وأتعاب محاماة ومصاريف شحن وفوائد مقابل تعطيل المبلغ من وقت دفعه لتاريخ استرداده .

وبناء على ذلك صرفت الوزارة للمدعى المبلغ الذى يستحقه ، وتنازل عن دعواه .

أما ثمن المائتى الطن سكر المذكورة طبقا للسعر المقرر وهو ما تحصل عليه الحكومة من بيعه فهو ٩٩٩٠ جنيها ، ويكون الفرق الذى دفعته الحكومة زيادة على ذلك بمبلغ ١٦٠٦ جنيهات و ٤٤١ مليما .

وهذا المبلغ يتعين أن تتحمله شركة السكر لأن الكمية تستهلك محليا ولا يحق لها أن تتقاضى ثمنها على أساس سعر التصدير ، ولدى قسم القضايا أوامر بمطالبتها به اذا استمرت فى اصرارها على عدم دفع هذا الفرق .

هذه هى حقيقة الواقع ، أما ما جاء على لسان سعادة مكرم باشا من أن ما اتبع فى هـذه الصفقة كان شاذا أو مخالفا لما جرى عليه العمل فلا محل له إذ أن وزارة المالية سبق فى سنة ١٩٤٠ أن طلبت الى الشركة ضرورة اعتماد الوزارة لكل تعاقد خاص بالتصدير الى الخارج ولكن الشركة بكتابها المؤرخ فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤١ أبدت اعتراضات على هذا الاجراء لأنه معطل لأعمالها إلا أنها لم ترمانعا من ضرورته فيما يختص بالأسواق الخارجة عن الكتلة الاسترلينية . وبتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ أرسل سعادة عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية السابق لشركة السكر كتابا يوافق بمقتضاه على اعفائها من ضرورة الحصول على موافقة الوزارة بالنسبة للصفقات الخاصة بالأسواق الداخلية فى الكتلة الاسترلينية وبضرورتها بالنسبة للأسواق الأخرى وذلك لاعتبارات تتعلق بسياسة النقد وظروف الحرب .

ولما كان التصدير لسوريا وفلسطين فقد اكتفت الشركة بالإخطار عنه كما هو متفق عليه .

وجاء بكتاب مكرم باشا للشركة فى الفقرة الثانية منه أن حضرة محمد صبحى الشوربجى بك لم يقم بتصدير هذه الكمية بنفسه بل باعها الى أحد تجار السكر وهو محمد افندى أديب السراقبى ، وهذا الأخير هو الذى قام بتصديرها الى سوريا ، ونظرا لارتفاع ثمن السكر فى الخارج و بصفة خاصة فى سوريا فقد جنى الشوربجى من وراء هذه الصفقة أرباحا بلغت بضعة آلاف من الجنيهات وكذلك عادت هذه العملية بربح وافر على السراقبى افندى ، وما كان أحوج الشركة والحكومة الى هذه الآلاف من الجنيهات لو أن الشركة تولت عملية التصدير بنفسها .

وثابت من البيان الذى ذكرته أن شركة السكر قامت بشحن المائتى الطن لحساب الشوربجى بك ، وأن الكمية أودعت مخازن الاستيداع باسم الشوربجى بك أيضا فى يوم ١١ أبريل سنة ١٩٤٢ وهو نفس اليوم الذى أرسل فيه مكرم باشا كتابه للشركة ، ولم تخطر الشركة الوزارة بأن التصدير سيكون لحساب السراقبى افندى كما أن الكمية لم تصدر إطلاقا للخارج بل استولت عليها الوزارة فعلا بتاريخ ٨ يوليه سنة ١٩٤٢ .

وتعاقد الشركة مع الشوربجى بك فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ دون الحصول على موافقة الوزارة كان فى حدود حقوقها وقتئذ ومتمشيا مع القواعد التى وافقت عليها وزارة المالية والتى تتضمن عدم الحاجة إلى الموافقة بالنسبة للصفقات الخاصة بالأسواق الداخلة فى الكتلة الاسترلينية كما أن هذا التعاقد قد تم قبل أن تفكر الوزارة أو يوجد اتجاه فيها نحو إيقاف التعاقد على التصدير ذلك الاتجاه الذى لم يحصل إلا بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٢ .

أما ما قاله سعادته بشأن التعويض الذى دفعته الوزارة للشوربجى بك من أنها دفعت له مبلغ عشرة آلاف من الجنيهات وهو المبلغ الذى طلبه فى دعواه فالواقع كما أوضحنا أن المبلغ الذى أخذه كتعويض شامل لما ضاع عليه من ربح ، وما تكبده من مصاريف شحن ، وتخزين ، ومصاريف

قضائية ، ونثرية لا يعدو مبلغ ١١٠١ جنيه و ٩٤١ مليما لم ينل منه حضرة الشوربجى بك تعويضا خالصا لنفسه إلا قيمة الفوائد بواقع ٧٪ عن الثمن من وقت دفعه إلى أن رد إليه .

تكلم سعادة مكرم عبيدباشا عن تصدير المواد الغذائية والضرورية وادعى أنه بعد أن غادر وزارة المالية أفرطنا فى منح تصاريح التصدير عنها دون أن نرعى مصلحة البلاد وتوفير المواد الغذائية فيها فأتينا جريمة فى حق البلاد لأن سعادته كان حارسا أمينا عليها وانصرف عنها ، وسترون حضراتكم من البيانات التى سأتشرف بالقائها عليكم أنه إن كان هناك تفريط فى هذا الشأن فلا يكون صادرا عنا ، ويكون من اقترفه غيرنا كما سيظهر لحضراتكم مما يلى :

الأرز :

ادعى سعادة مكرم عبيدباشا أننا صرحنا بتصدير ٢٣٠٥ أطنان من الأرز .

وهذه الكمية أدرجت بالاحصاءات الرسمية على اعتبار أنها صدرت فى سنة ١٩٤٢ من الأرز للخارج على الوجه الآتى :

٢٠٥٢,٥ طنا صدرتها الشركة التجارية للمملكة المتحدة بتراخيص ممنوحة فى مارس سنة ١٩٤٢ وصدرت فعلا فى أبريل سنة ١٩٤٢ وان تكن قد أدرجت فى إحصاءات شهر يونيه سنة ١٩٤٢ لأن الرسوم الجمركية المتعلقة بها سويت نهائيا فى الشهر المذكور .

ومما يجدر أن نشير إليه أن وزارة المالية رخصت فى شهر مارس سنة ١٩٤٢ للشركة التجارية للمملكة المتحدة فى تصدير ٨٠٠ طن أرز وتجدد هذا الترخيص فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٢ ويظهر أن كل المقادير المصدرة لهذه الشركة كانت خصما من هذا المقدار .

١٣٧ طنا صدرت فعلا فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١ بترخيص صادر فى اليوم نفسه أدرجت فى إحصاءات شهر مارس سنة ١٩٤٢ لتسوية الرسوم الجمركية فى الشهر المذكور .

والباقى وقدره ١١٥ طنا تقريبا موزعة على عدة إرساليات صدرتها هيئات وأفراد مختلفون كوزارة التجارة والصناعة ووزارة الخارجية لبعض القنصليات المصرية بالخارج وموظفيها ولبعض الممالك الشرقية كالمملكة السعودية .

من هذا البيان يتضح بجلاء أن المقادير التى رأى حضرة المستجوب أن تصديرها يستدعى استجوابا أو اتهاما ومجموعها ٢٣٠٥ أطنان بيانها كالآتى :

٢٠٥٢ طنا صدرت بمقتضى تراخيص منحت فى مارس سنة ١٩٤٢ أى فى العهد الذى كان سعادته على رأس وزارة المالية ونعتقد أنه لو كان فطن الى ذلك لما كان جعل لهذا الموضوع محلا فى استجوابه واستدل بهذا التصدير على التهاون فى المحافظة على المواد الغذائية بالبلاد .

١٣٧ طنا صدرت فى سنة ١٩٤١ على الوجه المذكور أعلاه .

١١٥ « وتصديرها مبرر بما سبق بيانه .

الشعير :

قال مكرم باشا إننا صرحنا بتصدير ١٦٥٠ طنا من الشعير .

حقيقة بلغ الصادر من الشعير فى سنة ١٩٤٢ طبقا للمدرج بالاحصاءات الرسمية ١٦٥١ طنا بيانها كالآتى :

١٤٥٨ طنا صدرتها الشركة التجارية للمملكة المتحدة لتركيا فى يناير وفبراير سنة ١٩٤٢ بمقتضى ترخيص رقم ٤٢١٤ صادر فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤١

١٨١ طنا صدرتها الشركة المذكورة آنفا لتركيا أيضا فى أبريل سنة ١٩٤٢ بترخيص رقم ٥١٦١ صادر فى ٢١ مارس سنة ١٩٤٢

١٢ طنا وكسورا صدرها سكرتير لجنة مالطا بترخيص بموجب خطاب من وزارة المالية مؤرخ فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢

ومن هذا البيان يتضح بجلاء أن المصدر من الشعير كان كله قبل تولينا شؤون وزارة المالية فيما عدا ١٢ طنا تصرح بتصديرها لحضرة سكرتير لجنة مالطا ويغلب على الظن أنها مستوردة أصلا من الخارج.

تصدير كميات من الذرة العويجة والمجروشة الواردة من السودان

قال سعادة مكرم باشا إننا أذنا بتصدير ٢٥٣٢ طنا من الذرة بنوعيها موهما أنها من المنتجات المصرية الصالحة للتغذية ، على غير الواقع . والى حضراتكم تفصيل هذا الشأن :

تقوم لجنة مالطة للشحن التابعة للسلطات البريطانية بتموين جزيرة مالطة وذلك بأن تستورد لها من البلاد المجاورة ما يلزمها من الأصناف ، ومن ضمن ما اشترته هذه اللجنة ، كميات من الذرة العويجة من السودان محصول سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ بقصد تصديرها الى تلك الجزيرة .

ولما وصلت الذرة بنوعيها الى الدائرة الجمركية ولم تتمكن اللجنة من تصديرها الى مالطة ، عرضتها للبيع ، فاشترى منها السيد جلال تاجر الغلال ٥٢٤ طنا وقدم لوزارة المالية طلبا لتصديرها الى فلسطين أو سوريا أو شرق الأردن فأفهم أنه يجب عليه أولا أن يعرضها على وزارة الدفاع إذ قد يحتاج اليها فى تغذية الجمال بمصلحتى خفر السواحل والحدود ، فعرضها فعلا بسعر ٢٠٢ قرش للاردب بالشوالات ، وكان هذا السعر يقل عن السعر الاجبارى

فى ذلك الحين . ولما فحصت اللجنة المشكلة بوزارة الدفاع عينات هذه البذرة ظهر أنها غير صالحة لغذاء الحيوانات ، فهى من باب أولى لا تصلح لغذاء الآدمى ، ولذا فقد منح التاجر المذكور الترخيص رقم ٧٠٠٩ فى ١٩٤٢/١٠/٢٥ لتصديرها .

وتقدم أيضا ديمترى فاسيلوبولو التاجر بالاسكندرية بطلب تصدير ٤٢٦ طنا من الذرة المجروشة و ٢٧٦ طنا من الذرة العويجة سبق له شراؤها من لجنة مالطة للشحن وهى من نفس الذرة التى اشترى منها التاجر الأول (السيد جلال) والموجودة بالدائرة الجمركية ببورسعيد . وقد أرفق بطلبه كتابى رفض شراء هذه الذرة أحدهما من مصلحة السجون (٩/٢/٣٥ فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢) والآخر من وزارة الدفاع الوطنى (رقم ٢/٣/٣/١٤ فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢) كما ذكر فى طلبه أنه تقدم بطلب لحضرة مدير جمرك بورسعيد ملتمسا فيه الكشف عن هذه الذرة بنوعيها لأنها كانت ماتزال بالدائرة الجمركية لإثبات ما إذا كانت صالحة للاستهلاك داخل القطر أم غير صالحة . فأحال حضرته الطلب إلى حضرة مفتش مراقبة الأغذية هناك فقرر فى ٣٠ فبراير سنة ١٩٤٢ بعد فحص عينات منها عدم صلاحيتها للغذاء الآدمى وأوصى بعدم الافراج عن هاتين الرسالتين . وبالاتصال بمصلحة الجمارك فى هذا الشأن أفادت بما يثبت قول الطالب فمنح الترخيص رقم ٧٦٣٤ فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ لتصديرها والأوراق الخاصة بهذين التاجرين محفوظة بالملف ف ٢٥٩ — ٥/٤ بمكتب التصدير .

وقد طلبت أيضا السلطات العسكرية البريطانية Malta Shipping Committee الى مصلحة الجمارك تصدير ٢٠٢٢ طنا ذرة عويجاء باعتبارها من بواقى رسائل مخزنة فى مخازن شركة الإيداع برسم هذه السلطات .

وقد استأذنت هذه المصلحة وزارة المالية فى الترخيص بالتصدير بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢ فوافقت على الترخيص وتم التصدير فعلا على يد الهيئة العسكرية البريطانية سالفة الذكر وتم الشحن على إحدى النقالات الحربية.

الدقيق : تصدير ٢٩٩٢ طنا

قال سعادة مكرم باشا إنه رغما عن منع تصدير المواد الغذائية للخارج لقلة الحبوب لاحظ أنه تصدر من مصر الى البلاد الأجنبية ٢٩٩٢ طنا من الدقيق.

وهذا الأمر لو صح لكان محلا للتساؤل والاستغراب ولكن الحقيقة انه لم يصدّر شيء من الدقيق فى سنة ١٩٤١ من مصر والى حضراتكم تفسير هذا الأمر نقلا عن مصلحة الجمارك .

قامت السلطة الحربية البريطانية بتصدير ٢٩٦٢٥ جوال دقيق تحتوى على ٢٩٦٢ طن و ٥٠٠ كيلو فى ١٠ مايو سنة ١٩٤١ الى قبرص على الباخرة Stureberg بناء على خطاب من شركة مخازن الإيداع قدم الى جمرك المحمودية الذى اعتمده بصفة مؤقتة استثنائية لحين تقديم شهادة اجراءات الصادر وباقى المستندات الجمركية فيما بعد وقد اعتاد الجمرك المذكور هذا الاجراء تسهيلا لأعمال السلطات الحربية البريطانية فى الحالات التى لا تحتمل التأخير. وظل الجمرك يطالب شركة الإيداع بتقديم شهادة اجراءات الصادر مدة طويلة الى أن أفادت الشركة المذكورة بكتابها المؤرخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٤٢ بأن محل لانكاستر هو الذى تولى التخليص على هذه الرسالة باسم السكرتارية التجارية بالسفارة البريطانية برسم حكومة قبرص ولذا اتصل الجمرك المذكور بمحل لا نكاستر الذى قام بتقديم شهادة اجراءات صادر نمرة ٢٢٨٥ فى أول يوليه سنة ١٩٤٢ سددت بقسيمة ١٦٨ بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٩٤٢ وهذا هو السبب الذى دعا الى تأخير ابلاغ بيانات هذه الرسالة الى الاحصاء الى شهر يوليه سنة ١٩٤٢ .

السكر : تصدير ٣٩٨٤ طنا :

أورد سعادة مكرم باشا عبيد فى استجوابه أنه تصدر للخارج من السكر ٣٩٨٣ طنا و٧٤٢ كيلو واردف هذا البيان بقوله إنه يود أن يذكر حضراتكم بانى صرحت فى مجلس الشيوخ أن الباقى من محصول السكر فى العام الماضى لا يزيد على ٧٠٠ طن على ما يظن سعادته وقال ان فى هذا الاحصاء دلالته الخطرة لما فيه من المآخذ الكثيرة اذ أن المفهوم مما سبق أن أعلنته الحكومة وأعلن سعادته لما كان وزيرا للمالية والتموين أن كل المواد الغذائية والمأكولات محظور تصديرها وقد رجعنا الى البيانات الرسمية المأخوذة من جداول مصلحة الاحصاء فانضح لنا أن الكمية التى أشار اليها سعادته صدرت فعلا إلى الخارج فى سنة ١٩٤٢ وكان تصديرها على الوجه الآتى :

كيلو	طن	
٧٧٥	١٤٧٦	فى يناير سنة ١٩٤٢
٦٤٤	٢٥٠٧	فى المدة من أول فبراير سنة ١٩٤٢ إلى آخر أبريل سنة ١٩٤٢ أى فى عهد سعادة المستجوب .
٨٢٣	٩	فى المدة من يونية لآخر ديسمبر سنة ١٩٤٢ وهذا المقدار الأخير تصرح بتصديره لموظفى الحكومة المصرية بالمفوضيات الموجودة بالبلاد الشرقية وبعضه تصدر لحكومات البلاد الشقيقة المجاورة ومنه طن واحد وسبعمائة وخمسون كيلو رخص بها إلى ٢٦٠ مسافر فى الغالب من المصريين القاصدين إلى فلسطين وسوريا ولبنان بمقادير تتراوح بين خمسة كيلو وعشرين كيلو .

فكل ما قيل من خطورة أو مآخذ أو مخالفة لأوامر حظر أو غير ذلك بعيد كل البعد عن المدة التى بدأت من تاريخ تولينا شؤون وزارة المالية . بل أن معظم الكمية صدرت بإذن وزارة المالية وقت أن كان سعادة المستجوب وزيرا لها .

الجلود بأنواعها : تصدير ٦٦٩ طنا

جاء على لسان سعادة مكرم باشا عبيد عند شرحه استجوابه عن الجلود الخام والمدبوغة المصدرة أنها بلغت ٦٦٩ طنا وقد رجعنا إلى التراخيص المصرح بها من وزارة المالية فى المدة من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ فوجدنا أنها بلغت حوالى ٤٨٠ طنا فتكون الكميات المصدرة زيادة على هذا القدر الأخير منح عنها تصاريح قبل أول يناير سنة ١٩٤٢ ولكنها لم تصدر فعلا إلا فى سنة ١٩٤٢

ويلاحظ أن القدر المرخص فيه جزء كبير صدر للسلطات البريطانية فى قبرص وجنوب أفريقيا وانجلترا وفلسطين وذلك مقابل استيراد هذه السلطات لمصر كميات من الجلود الخام ومواد الدباغة تفوق ما تصدر إليها ويدخل أيضا فى الكميات المصرح بها مقادير صدرت برسم تركيا وذلك تسهيلا لاستيراد الدخان وبعض المواد الغذائية ومواد الصباغة اللازمة للصناعة .

الأحذية المصدرة

أما موضوع الأحذية فان المقادير التى صرحنا بتصديرها كانت أقل نسبيا مما صدر فى أى مدة أخرى وأكثرها كان تصديره بمعرفة السلطات الحربية ومن المعلوم أن هذه السلطات تجعل من مصر مركزا لتموين جيوشها فى البلاد الأخرى فتستورد لمصر من الخارج المؤن والملابس بما فيها الأحذية ثم توزعها بطريق التصدير، وإلى حضراتكم مقارنة بين ماصدر من الأحذية فى سنة ١٩٤٢ مقسم إلى ثلاث مدد .

(الأولى) قبل الوزارة الوفدية من أول يناير سنة ١٩٤٢ إلى ٥ فبراير أى مدة شهر واحد تقريبا (بالزوج) ٧٣٤٦٠

(الثانية) مدة تولى مكرم باشا وزارة المالية من ١٩٤٢/٢/٦ إلى ١٩٤٢/٥/٢٥ أى أربعة شهور تقريبا ٦٥٩٧٠

(الثالثة) من ١٩٤٢/٥/٢٦ إلى آخر سنة ١٩٤٢ أى سبعة شهور تقريبا ٨٦١١٥

وفى هذه المدة الأخيرة خلافا للمدتين السابقتين كان جل التصدير لحساب السلطات الحربية .

ألف حذاء صرح بتصديرها ثم ألغى التصريح

بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ صرحت وزارة المالية فى عهد سعادة مكرم عبيد باشا بترخيص رقم ٥١٧٦ لمحمد محمود افندى وعلى عبد الحميد افندى لتصدير ألف زوج حذاء نعل جلد الى فلسطين وسوريا وشرق الأردن وحددت للتصدير خمسة عشر يوما .

وبتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٤٢ جددت الوزارة هذا الترخيص لمدة شهر ونصف من التاريخ المذكور .

قبل نهاية مدة المد أصدر سعادة وزير المالية السابق أمرا بمنع التصدير.

تظلم المصرح لهما من هذا المنع لوزارة المالية ثم التجآ بالشكوى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزارة فأحال رفعته الشكوى الى وزارة المالية.

كررا الشكوى وذهب أحدهما الى فندق مينا هاوس الذى كان يقيم فيه رفعة رئيس الوزارة وقدم اليه شكوى أرفق بها التصريح المسلم اليهما من وزارة المالية والتعاقد المبرم بينهما وبين المشترى منهما المقيم بالقدس بفلسطين .

تكلم رفعة رئيس الوزارة مع معالى وزير المالية (مكرم باشا) فى هذا الشأن فوعد معاليه بازالة أسباب الشكوى ولكنها بقيت معلقة الى أن ترك حضرته الوزارة .

أعاد المتظلمان شكواهما لرفعة رئيس الوزارة فأحالها علينا وقد بحثنا عن الأوراق فلم نجدها فكلفنا مدير المكتب بالبحث عنها فى أوراق سعادة مكرم باشا بمنزله فلم يجدها وقال نقلا عن سعادته أن الأوراق أرسلت الى حضرة نمازى بك ولكن بالاستفهام من هذا الأخير علم أنه لم ترسل اليه هذه الأوراق .

ولما كانت الأحذية موضوع الشكوى مصنوعة على أشكال وطبقا لقوالب مألوفة فى البلاد الشرقية المراد تصديرها إليها وغير مستعملة بمصر ولا أمل فى بيعها بالأسواق المصرية فمنعا من الضرر صرحنا فى شهر يونيه بتصديرها وسلمت وزارة المالية ترخيصا بدل الترخيص الفاقد وانتهى الأمر عند هذا الحد .

ظهر عند البحث فى هذا الشأن اليوم أن الأوراق التى تركها طالب التصدير بفندق مينا هاوس وأرسلها رفعة رئيس الوزارة إلى سعادة مكرم باشا وقيل إنها أرسلت لقلم القضايا ، أحضرها أحد موظفى مكتب الوزير بعد استخراج ترخيص بدل فاقد وسلمها للموظف القائم بعملية التراخيص .

من هذه البيانات التى تلوتها على حضراتكم ترون أن كل المقادير التى بينها سعادة المستجوب وقدرها بآلاف الأطنان على اعتبار أنها صدرت بعد تركه الوزارة غير مطابقة للواقع ، وان كانت فى الظاهر مقادير حقيقية قد صدرت ووردت فى الإحصاء ولكن أكثرها كان فى مدة حضرة المستجوب.

أما فى المدة التى انصب عليها الاستجواب أى من ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ للآن فلم يصدر فيها شىء خلاف المألوف ، بل كل ماصدر كان فى أقل الحدود وأضيقها (تصفيق) .

بيان حضرة صاحب المعالى وزير العدل

حضرات النواب المحترمين :

منذ عام وحياة مكرم باشا البرلمانية تتلخص فى كلمتين أو ثلاث هى الهرب من وجه البرلمان .

فى يوم ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ وقف هنا . حيث أقف . أمام المجلس يلقى بيانا طويلا عن الميزانية ظفر فيه بتصفيقكم ، ولعله كان آخر تصفيق ظفر به مكرم باشا فى البرلمان .

فماذا جرى بين يوم ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ و يوم ١٩ مايو سنة ١٩٤٣ ؟ عام كامل وقف فيه مكرم باشا موقفين ، جرى بين اليومين أنه أفيل من الوزارة فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ فتراوح بين الأحزاب ، وترامى فى أحضانها ، وأنكر ماضيه ، فكانت نهايته السياسية .

وقف هنا فى جلسة ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٢ ، وهى الجلسة التى نوقش فيها استجوابه المعروف الخاص بتفريط الوزارة فى حقوق البلاد ، وضم إليه نصف ما جاء فى كتابه الأسود خاصا باستغلال النفوذ ، للأقرباء والأصهار . فلما قيل له إن تهمة التفريط فى حقوق البلاد نظرت فى جلسة سرية فلتتقدم بما عندك من أدلة على تهمة استغلال النفوذ ، انسحب ، وكان انسحابه كانسحاب الأمس : هى العقلية واحدة ، وهى الأعصاب واحدة بعد ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

وفى الجلسة التى خصصت لمناقشة خطاب العرش وقف حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباظه يناقش مبدأ الاعتقال وحق الحاكم العسكرى ، وانتهى المجلس إلى إقرار ما دفعت به الحكومة من أنه لا يجوز الرجوع إلى مناقشة المبدأ الذى فصل فيه المجلس نهائيا ، وفى اليوم التالى حضر مكرم باشا ، لا ليتكلم ، ولا ليتناقش ، و إنما ليأخذ المعارضة و ينسحب و إياها ، فانسحبت ، ثم غاب نوفمبر وديسمبر و يناير وفبراير ومارس ، وفى الوقت الذى كانت تناقش فيه هنا ميزانية الدولة ، وقوانين الضرائب ، وسائر قوانين المالية ، كان البعض يظن أو يعتقد أنه سيظفر فيها بكلمة

لعبقرى المالية — مكرم باشا — ولكننا لم نسمع صوته ، ولم نشهد طلعته ، لا فى الميزانية ولا فى قوانين الضرائب ولا فى سائر القوانين المالية .

تساءل الناس اين مكرم عبيد ؟ أين المالى الذى كان يهز أعواد هذا المنبر فى السنين الخاليات ؟ ! أين ذلك الاقتصادى الذى اكتشف فى يوم من الأيام مليونا من الجنيهات تائها فى وزارة المالية ؟ ! أين ذلك العبقرى

الذى يقول و يصول و يجول ؟! أين، أين هو ؟ ! لقد اشتمل عليه الظلام، فلا رؤية ولا كلام. ثم جاء الى هنا منذ يومين يقول لا ، بل جلس على هذا الكرسى يعترف فقال : " لقد ساخت فى طبع الكتاب الأسود ستة أشهر. " فكم ساخ فى كتابته ؟ لا شك أنه ساخ فى كتابته ما لا يقل عن ستة أشهر أخرى و إذن فقد بدأ فى وضع الكتاب الأسود منذ ذلك اليوم الأسود ، يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ يوم أخرج من الوزارة .

وقد شاء مكرم باشا أن يقدم العريضة الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فرفعها فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ثم وزع كتابه الأسود وأرسله للخارج، وهنا أتلو ما قاله حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعى بك بجلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣ تعليقا على موقف مكرم باشا من عدم تقديمها للبرلمان الذى هو عضو فيه :

" أما فيما يختص بكتاب مكرم باشا فإنى أقول لحضراتكم فى صراحة ووضوح أننى عند ما اطلعت عليه — وقد أرسل إلى فى البريد وتلوته من أوله إلى آخره ، لم أقابله بالارتياح و بخاصة بعد ما سمعت أن نسخا منه أرسلت الى دور الوكالات الأجنبية وعلمت أنهم قد اطلعوا عليه كما سمعت أيضا أن نسخا منه أرسلت الى البلاد العربية . الواقع إننى لم أقابل هذا العمل بأى ارتياح . لأنى أعتقد أن الكتاب مع ما فيه من المطاعن إذا اطلع عليه غيرنا من الأمم الأخرى كان ذلك مدعاة الى التشكك فى نزاهة الأمة وفى نزاهة نظامها البرلمانى ... ... وقد تتخذ حجة علينا فى المستقبل خصوصا إذا صدرت من وزير سابق اشترك فى الانتخابات العامة التى حدثت ولا يمكن أن يطعن حضرته فى صحة هذه الانتخابات ، بطعنه على الحكومة التى تولت الحكم نتيجة لهذه الانتخابات التى باشرها واشترك فيها واشترك فى الترشيح لها . أقول ان ذلك قد يتخذ حجة فى المستقبل على بلادنا . ومن يدرينا أن يقوم فى المستقبل رجل مثل اللورد دوفرين الذى قال فى تقريره عن مصر

فى سنة ١٨٨٨ "إن مصر لا تصلح للنظام النيابى" ويعلن ان مصر لا تصلح للحكم النيابى . أو يقوم آخر ويعلن مثل ما أعلن اللورد كرومر الذى ذكر فى كثير من تقاريره أن هذه الأمة لا تصلح للنظام الدستورى . ومن يدرينا أيضا أن يقوم طامع ويقول هاكم رجلا من خاصة المصريين يطعن فى الحكم الذى كان مشتركا فيه ويقول انه حكم غير نزيه .

ألا يكون هذا حجة فى المستقبل ضدنا ؟ لذلك فإنى من هذه الناحية لم أقابل هذا الكتاب بالارتياح مطلقا. ولا أكتمكم يا حضرات الزملاء — وربما أتخطى من هذا آراء كثيرين من حضراتكم — انى لم أستحسن طريقة وضع هذا الكتاب باعتبار أنه عريضة قدمت إلى مقام صاحب الجلالة الملك. لأن تقديمها إلى مقام جلالته معناه شعور من مقدم العريضة بأن البرلمان لا يمكنه أن يفصل بنزاهة وكفاءة فى هذه التهم. فكأنه يقول إن هذا النظام القائم الآن لا يؤتمن على تحقيق مثل هذه التهم ، ولذلك أتخطاه وأتجه إلى طريقة أخرى . وهذا على ما أعتقد طريق لا يتفق مع روح الدستور ولا مع كرامة النظام الدستورى . أو بعبارة أخرى أقول بأن هذه الطريقة فيها نوع من الاستكبار والاستعلاء على النظام الدستورى . وإنى يا حضرات الزملاء بالرغم من معارضتى للوفد ، وبالرغم من أنى كنت معارضا لسعد فى سنة ١٩٢٤ فى البرلمان الأول ، وبالرغم مما أصابنى من سعد وخلفاء سعد فإنى أدين بأن الحكم يجب أن يكون بإرادة الأمة .

كما أدين أيضا بحق الأغلبية فى تولى الحكم مهما تكن هذه الأغلبية . لنا أو علينا . لأن حكم الأغلبية هو حكم الأمة . وهو الحكم الذى يجب أن تتجه إليه جهودنا وأفكارنا وأنظارنا" . (تصفيق حاد) .

*
* *

لم تقف الحكومة إزاء مكرم باشا جامدة فان رفعة الرئيس — كما تذكرون — تحداه وتحدى المعارضة ، ودعا نواب الأغلبية وشيوخها أن يتقدموا بما

شاءوا من استجوابات أو أسئلة عن كل ماجاء بالكتاب الأسود ، فتقدم نواب وشيوخ محترمون وأمطرونا أسئلة أجبنا عنها يوم تقديمها وفى مجلس الشيوخ وجه استجواب عن الطريق الدستورى لمعالجة الكتاب الأسود ، وكان لحضرة الشيخ المحترم محمد حسين هيكل باشا موجه الاستجواب غمزات ولمزات لاذعة — فى ذلك الوقت — بالنسبة لصاحب الكتاب الأسود ومقدم العريضة .

أين مكرم باشا؟ أين هو بينما كل أنصاره وأصدقائه من حضرات النواب هنا حاضرون ؟ ! ما السر فى غيابه ؟ ! أهو استكبار على المجلس واستعلاء ، أم هو شعور بأن اليد فارغة والأدلة معدومة ! ! لهذا شاء أن ينتظر على الحكومة تأتى ببيانات لا يعدم المحامى القديم أن يستخرج منها كلمة تستر الوجه أو تستر الذمة . ولما شعر مكرم باشا أخيرا بالحرج بعد أن أكل الناس وجهه ، لا بل الزعماء الذين تضمه واياهم جدران أربع أكلوا وجهه وقالوا له ان الحكومة ترجمك كل يوم بحجارة من الحقائق ، فهل لك من الشجاعة ما للنائب المحترم فريد زعلوك أو للنائب المحترم السيد سليم فتقف لتتلقى هذه الصدمات أو تلك اللطمات ؟ وهل لك أن تصطنع من الشجاعة شيئا تعلو به ذروة هذا المنبر الذى طالما كنت تقول انك سيد من أسياده فتوجه الى الحكومة استجوابا ؟ !

مضت أسابيع بعد أسابيع والاشاعات تدور حتى حول تقديم الاستجواب ، فمكرم باشا لا يعيش إلا فى جو من الاشاعات . فالاشاعات هى موضوع كتابه وعريضته حتى انها سبقته إلى هنا فقد جاء محمولا عليها حين قدم الاستجواب . فيوما يذهب الأستاذ السيد سليم إلى حضرة سكرتير عام هذا المجلس و يقول إن مكرم باشا يفكر فى عمل استجواب . وفى اليوم التالى يأتى الأستاذ فريد زعلوك و يقول لسعادته إن مكرم باشا قد صمم على تقديم استجواب . يمضى على ذلك أسبوع يستغله فى الاشاعات و يقول سأقدم استجوابا ، و يعيش على هذه الاشاعات اسبوعا آخر ثم يأتى الأستاذ السيد سليم و يقول عندنا ٤٦ مسألة هى موضوع استجواب يحضره مكرم باشا .

وفى اليوم التالى يقول إنها بلغت ٥٠ مسألة، ثم يقول بعد يومين إنها بلغت ٦٠ مسألة، ثم يقول بعد يومين أنها بلغت ٦٤ ثم يشيعون ، والمجلس منعقد فى مثل هـذه الساعة أن مكرم باشا موجود بالمجلس ، هل هو هنا ؟ لا ، بل فى إحدى غرفه المظلمة ، وماذا يعمل ؟ يفكر فى أن يتحرك لتقديم الأستجواب ثم حوالى ٣ أو ٤ مايو يتقـدم مكرم باشا باستجواب يعلم أنه مرفوض فيطلعه سعادة رئيس المجس تليفونيا أو بطريق الواسطة على أن هذا الاستجواب مخالف للائحة وللتقاليد إذن فليفكر فى صياغة أخرى.

ثم يمضى على ذلك أسبوع آخر وعندئذ يستجمع مكرم باشا كل شجاعته ، فيأتى لمقابلة سعادة رئيس المجلس ويقول له إنى جئت لأتفق معك على الطريقة التى أقدم بها استجوابا مقبولا ، فيقول له سعادة الرئيس أنت محام وتعـلم الطريقة للكتابة والقبول . يمضى على ذلك أسبوع آخر. فقـد جاء فى يوم ١٠ أو ١١ مايو ثم جاء بعـد ذلك فى ١٧ مايو ، فقدم استجوابا وعندئذ أخذنا بتلابيبه ! تذكرون حضراتكم أن رفعة الرئيس قال فى خطبة أو خطب له أنه سيفوت عليه قصده وسيجره جرا الى البرلمـان . فما كدنا نسمع أنه قدم استجوابا ، حتى هيأنا له منبراوهيأنا له سامعين . وتذكرون حضراتكم أيضا أن رفعة الرئيس كان يقف هنا مرارا يرجوكم أن تسمعوا لمكرم . ويذكر منكم من يذكر عن لسانى ، أنى طلبت منكم ، أن تحسنوا استقباله لأننا نريد أن نظفر به هنا ، فى هـذه القاعة ، نريد أن نسمعه ، نريد أن نرى ما معه ، نريد أن نفتح يديه المغلقتين على وثائق وأسانيد !! لنرى عما تنفرج عنه هاتان اليدان وهل هما حقا ممتئتان بالوثائق والأسانيد أم لا ؟

جاء مكرم أخيرا وتكلم فقلنا هات ما عندك ، تكلم فطلب يومين ، فأعطى ثلاثة ، وتكلم فى أهم ماعنده وبدأ بأقوى ماعنده .

نعم مكرم باشا متهم ، أو مدع عمومى ، عليه أن يتكلم ، وعليه أن يتقدم بالأدلة . احتكم اليكم ، وفى بيته يؤتى الحكم ؛ احتكم اليكم فى اتهام يستدعى تقديم الأدلة ، والاحتكام يستدعى الاحترام . جاء مكرم باشا هنا ؛ فألقى

التهم جزافا ، و بغير حساب ضد الوزراء المساكين ! ! وضد غير الوزراء من كبار رجال المال فى مصر ، مثل آل صيدناوى و آل عدس و آل الوكيل و آل الشوربجى .

ولم يترك فى طريقه عائلة أو بيتا ماليا ، أو جنسية من الجنسيات ، إلا ظفرت منه باشاعة تلو إشاعة ، ان ضاق عنها الكتاب الأسود ، فلن يضبق عنها لسانه ؛ و إن ضاق عنها لسانه ، فان تضيق عنها سلة المهملات يلتقط منها خطابا مجهلا ، أو كتابا مهملا ، يلقيه هنا . ومكثنا نسمع ، ونسأله ما دليلك يا سيدى ؟ ؛ لقد تساءل "من أين لك" ، فسألناه من أين لك الأدلة ياسيدى ، وأين هى ؛ سمعتم فى بيان رفعة الرئيس ، تحليلا للأدلة لا أعود إليه ، لكن لماذا جاء مكرم هنا ؟ جاء بوق إشاعات ، جاءنا بقصص البوابين ، جاءنا بخطاب وصل إليه وهو يتكلم فسألناه من صاحب الخطاب ؟ "لا أذكره لكم ، إنى أخاطب من ورائكم هيئة أعلى منكم هى الأمة". جاء هنا يلقى الإشاعات و يسجلها . ولئن كانت الإشاعات المختلقة تصلح مادة للاستجواب ، فان ينتهى استجواب ما دامت السماء والأرض ، لأن الإشاعات ، ما دام لها أنصار وعشاق كمكرم عبيد ومن معه ممن ينتظرون الحكم ، أو يسعون إليه على هامش الإشاعات ، أو على رأس الإشاعات ، فستبقى ، وستبقى الاستجوابات . جاء مكرم باشا وعلى لسان كل منكم ابتسامة هو يدرك معناها ، وعلى لسان كل منكم علامة استفهام ، تعود أن يراها فوق وجوهكم ، لكن لا لمثل شخصه الكريم ، بل لأمثال الذين يتغنى بالانتساب إليهم من زعماء الأحزاب الآن . أحس بالحرج والغضب فثار واضطرب ، فكانت العبارات رغم محاولته تمالك أعصابه تفلت منه وتنم عنه ، وتكشف ظاهره و باطنه .

لقد تكلم مكرم باشا ثلاثة أيام ، فلما أعياه الكلام ، عاد إلى الظلام . ليته اليوم سمح لى ببضع دقائق ، يجلس فيها فى هذا المقعد ، ليته سمح لنا ببضع دقائق لكى أرسم صورة كاملة ، صورة رفعة الرئيس ومن حوله الوزراء ، وقد مكثوا منذ ٢٩ مارس إلى اليوم ، يسمعون سموم مكرم و يسمعون

أكاذيب مكرم ، ويستمعون فى هذه المقاعد لمكرم ، لم تهتز منهم جارحة ، ولم يثر منهم شخص ، ملكوا جوارحهم وأعصابهم ، لماذا ؟ لأنهم أعرف الناس بأنفسهم (تصفيق) لأنهم يعلمون أن تلك التشنجات والجيئات والأوبات والانسحابات المتكررات ، ان دلت على شىء فإنما تدل على نفس مضطربة ، وعلى أعصاب متهدمة وعلى شعور سابق بالخيبة ، الخيبة الذاتية ، لا الخيبة على يد الأغلبية (تصفيق حاد) .

مكث مكرم باشا هنا ثلاثة أيام يلقى الطعن فى الشرف والذمم ، ثلاث جلسات كاملات يوزع التهم شمالا ويمينا على الوزراء والنواب وعلى رجال المال ، فكانت التهم تتدحرج تحت الأقدام وتسيل كما يسيل الثلج ، يبدو للرائى كأنه كرة ، فاذا ما نظر تحت قدميه وجده ماء غارقا فى التراب .

(تصفيق حاد) .

ظل مكرم يستنجد بجلاله القديم معتقدا أنه باق ، ونسى أن مجد الخطيب لا فى كلام يخرج من اللسان ولا فى كلمات تعمر بها الآذان ، وإنما مجد الخطيب أن يكون بينه وبين السامعين تيار من الحق ، وتيار من الصدق ، فالخطيب هو سامعوه إذا صدّقوه (تصفيق حاد) .

فاذا أنكروه وجهلوه لم يصبح خطيبا ، وانما يصبح كذلك البناء الذى يضم حجرا الى حجر ، ووالله ان البناء لأشرف فى عمله هـذا من ذلك الذى يلقى الكلام لا يعتقده ولا يعتقد ان فى يده دليلا عليه . . . . جلس هؤلاء السادة يسمعون ويستمعون فى أدب وسكون ، انتظارا لساعة واحدة يجلس فيها ذلك المستجوب ، ذلك المجاهد الكبير ، فى مقعده لتصب عليه الصواعق ، لا صواعق الكلام ولكن صواعق الحقائق . . . . وقد أحس أن الأرض ستميد به وأحس ان كل رأس ماله الذى باهى وأسرف فى الافتخار به عند زعماء الأحزاب الذين استعملوه واستغلوه سيتبخر ويصبح هواء بل هباء ، فقال مالى وللفضيحة ، فلا أدبر طريقة للهرب من وجه البرلمان ومن وجه الحقائق ، فهرب (تصفيق حاد) .

هذا هو السر فى انسحابه . . أفرأيتم اليـه أمس لا يملك أعصابه ، فبينا نراه فوق هذا السلم الأخير ، نراه هنا ، و بينا نراه هنا نراه خلف الباب . . . ماهكذا يكون صاحب الكتاب ! !

واليوم عندما أحس بالورطة التى هو فيها وأحس بالصواعق ، وقد نزلت فوق رأسه ورأس من معه حاول أن يستر وجهه فحضر ، لا ليستمع ولكن ليقول اعطونى يوما رابعا ، وهو يعلم انه لن يعطاه وما ذلك إلا ليمهد لنفسه سبيلا إلى القول بأنه إذن لا يحضر .

الرئيس — لم يحضر بل أرسل خطابا .

حضرة صاحب المعالى وزير العدل — كان الأولى به وقد انقلب الموج من هذه الناحية إلى تلك ، حتى كاد يغرق من فيها ، أن يحضر إلى هنا ، وكان واجبـه نحو شرفه ونحو كرامته أن يرد على ذلك السجل الخالد الذى دمغه به زميلى فؤاد سراج الدين باشا (تصفيق حاد) .

هنا مجال الشرف ومجال الدفاع عن الشرف ... ولكنه طلب يوما رابعا كما طلب أخوه وهو فى منزله .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — طالب من منزله . (ضحك) .

حضرة صاحب المعالى وزير العدل — بل نائب من منزله (ضحك) طلب أخوه أن يتلو سعادة رئيس المجلس خطابا يكذب فيه ما قيـل عنه . لا يا سيدى — "ما هكذا يا سعد تورد الإبل" ... كان يجب عليك أن تحضر لتدافع عن شرفك إذ لم تصبح المسألة مسألة يوم رابع ولا بقية استجواب ، بعد أن انتقلت التهم من اليمين إلى الشمال وحلقت الظلمات ، وانتشر السواد فوق صاحب الكتاب الأسود . إذن فليحضر وليدافع عن شرفه وشرف أخيه ، لأن الأمر قد تبدّل وأصبحت الوزارة غير متهمة ، بل أصبح الاتهام ساقطا فوق رأسه ، فكان حقا عليه إن كان ينكر شيئا مما لطم به أمس ، أن يحضر الى هنا .

الرئيس — كان له أن يرد لأن من حق المستجوب أن يعقب على رد الحكومة .

حضرة صاحب المعالى وزير العدل — نعم كان له أن يرد ، لقد قال لكم فى مستهل كلامه إن الدليل على أن الوزارة لا تعرف كيف تدافع عن نفسها ، أنها أكثرت من الشتائم ، هذا هو دليله ، فما قوله إذن فى وقائع ترص واحدة فوق أخرى — حتى صار منها جبل كجبل المقطم — بأدلتها ووقائعها وأسانيدها ؟ أليس لى أن استنتج من غيابك يا سيدى أنك لا تجرؤ أن تواجه هذا المجلس ولا هذا الوزير الشريف فيما لطمك به أمس ؟

على أننى أيها السادة يجب أن أكون منصفا لمكرم باشا ، فقد وجه إلينا فى كتابه تهما لا حصر لها ، وأجبنا عن نحو ٤٠ تهمة منها ، ولما وضع استجوابه الأخير استبعد منه بضع وقائع ، إذن ففى الرجل بقية من الحياء ، إذ قدر أنه كان كاذبا وملفقا فيما ادعى وحكم على نفسه بهذا حين استبعد من استجوابه كل أو بعض ما لطم به فى هذا المجلس .

فلقد استبعد مثلا محسوبية التشريع ، ولعلكم تذكرون أننى أجبت فى مجلس الشيوخ عن قضية توفيق مفرج وما ادعاه مكرم باشا فى هذا الشأن من أن رفعة الحاكم العسكرى أصدر تشريعا ينتفع منه صاحب هذه القضية حتى لا ينفذ عليه الحكم الصادر فيها . لقد أحس مكرم باشا حين تلوت البيان فى مجلس الشيوخ أن ما ادعاه كذب فى كذب ، وعرف أنه لو جاء هنا ليكرر ما قاله فى هذا الموضوع ، لطمتموه ومنعتموه .

كذلك لم يتكلم عن صفقة شراء عزبتى التى عقدتها لأنه علم أنه كان فيها مفتريا وكاذبا فيما ادعاه على .

واتهم رفعة رئيس مجلس الوزراء واتهمنى بالتدخل فى انتخابات نقابة المحامين . واذا كان قد أخفى عن صاحب الجلالة الملك حكم محكمة النقض الذى دمغه بالكذب فى كل ما ادعاه فقد فضحناه هنا فى هذه الساحة . لذلك لم يشر الى شىء من هذا فى استجوابه .

واستبعد أيضا الكلام عن انتخابات جرجا لأنه ما كان يليق أن يتكلم فى هذا الموضوع وهو معروض أمامكم .

ولم يتكلم مكرم باشا فى قضية أخيه جورج مكرم عبيد المتهم بالتزوير لأنه ما كان يليق أن يتكلم فيها وهى بين يدى النيابة .

واستبعد الكلام عن هدية السمك والسمان الذى شيد عليها "العلالى والقصور" فى الوقت الذى وقف فيه بالأمس يقول أنا أتهم حمدى سيف النصر .

واستبعد واقعتى اشتغال الهلالى باشا فى مكتب المحاماة ، ومجانية القبول فى المدارس ، واستبعد تهمة التفريط فى حقوق البلاد وهذا رأس مال الكتلة .

واستبعد ما نسبه الى معالى الأستاذ عبدالحميد عبد الحق ومعالى غنام بك .

واستبعد واستبعد حتى بلغ ما استبعده نحو نصف كتابه .

وحين استبعد مكرم باشا كل هذه الوقائع انما خاف على نفسه الفضيحة فقال : اذا تكلمت فى هذه المسائل وفى تلك التى ذكرتها فى استجوابى فكيف أواجه المجلس ؟

أحس بهذا فى الوقت الذى خلت يداه من الدليل ، فظن أن من حقه ومن الميسور له أن يبذر التهم شمالا ويمينا .

فبدأ يتكلم عن الأنسباء والأصهار . وتكلم عن أصهار النحاس باشا فقال فى تهكم ظاهر : لماذا لم يظهر هذا الثراء عليهم إلا فى إبان تولى هذه الوزارة الحكم ؟ وكان الأولى به أن يتساءل عما حدث بعد قيام هذه الحكومة ، فالكل يعلم ما حل بالبلاد من رخاء وانتعاش تجارى فى كافة أعمال التجارة والصناعة والزراعة . وكان على مكرم باشا قبل أن يتساءل عن ثراء الأنسباء والأصهار أن يتساءل عن رخاء البلاد ، وما أصابته من الخير على يد هذه الحكومة؟ إن مكرم يريد أن يثرى كل مشتغل بالتجارة إلا صبحى الشوربجى وأحمد الوكيل ، وفى أى وقت ؟ فى الوقت الذى يستقيل فيه عشرات

الموظفين من الدرجتين السابعة والثامنة للاشتغال بالتجارة. وفى الوقت الذى اغتنت فيه الأرامل والأيامى، وخرج أصغر عامل وموظف الى ميدان التجارة فأثرى .

حكايات كقصص الجان تسمعونها عن الغنى والثروة، بسبب الاشتغال بالتجارة فى هـذه الأعوام الأخيرة ، أما صبحى الشوربجى فلا يحق له أن يغتنى ولا يثرى لأنه صهر النحاس باشا . أتعرفون من هم آل الشوربجى ؟ هم رجال معروفون بين رجال الأعمـال الصناعية والاقتصادية منذ نحو ربع قرن أو أكثر، وقد أسسوا فى حلب سنة ١٩٢٥ أكبر مصنع فى الشرق لورق السجاير والغلافات ، يتجر مع البلاد العربية والهند وأمريكا ، وقد صنع به فى العـام المـاضى نحو ١,٥٠٠,٠٠٠ علبة سجاير .

كذلك أسسوا فى سنة ١٩٢٨ مصنعين للكبريت أحدهما فى دمشق وهو الوحيد بها ، والآخر فى الموصـل ، وأسسوا آخر للصابون فى دمشق فى سنة ١٩٤٢ ، ويملكون أراضى وعقارات بحلب ولهم فيها أكبر فندق ، وهو المعروف باسم " أوتيل كلردج " ولهم بدمشق قصر أشار اليه صاحب الكتاب الأسود وقال إنهم يشيدونه ، والواقع أنه قصر مشيد من مدة ويسكنه المنـدوب السامى البريطانى فى تلك البلاد ؛ ولهم فروع للتجارة هناك وفى الهند وعدن و بمباى ، وأخيرا لهم مصانع فى مصر أسست سنة ١٩٣٢

إذن لم يأت صبحى الشوربجى إلى مصر فقيرا فاغتنى ، ولا معدما فأثرى ، ولم يتصل بنسب النحاس باشا ليلتمس الثروة والجاه المـالى من هذا النسب : بل هو رجل عصامى أو عظامى ، رجل مالى اقتصادى ، قبل أن يتصل بنسبة لأسرة الوكيل .

صرح مكرم باشا قائلا انظروا كيف وصل انسباء النحاس باشا إلى هذا الثراء ! ! وقال حقا إن صبحى الشوربجى رجل محترم وصالح ومن عائلة كريمة وكان له بعض الثراء ، ولكنه قد اشـترى أملاكا بمئات الألوف والملايين مع أنه اقترض سلفة صناعية سنة ١٩٤٠ ، أفلا تدلكم هذه السلفة على أنه رجل فقير ؟

رجعت الى ملف جميع السلف الصناعية فى القطر ، فعلمت أنها تبلغ حوالى مليون جنيه وأن معظم هذه السلف ، أو الجزء الأكبر منها أعطى لكثير من الشركات الأخرى ، فاقترضت شركة الغزل بالمحلة ١٥٠,٠٠٠ جنيه واقترضت شركة النسيج والحرير ٢٥,٠٠٠ جنيه وشركة حلج الأقطان ١٥٠,٠٠٠ جنيه وشركة الكتان ٢٥,٠٠٠ جنيه .

كما أن شركات أخرى كبيرة يبلغ رأس مالها نحو مليون جنيه قد اقترضت سلفا صناعية تتراوح بين عشرة آلاف من الجنيهات و ١٥٠,٠٠٠ جنيه . أظنكم قرأتم ميزانية شركة الغزل بالمحلة وقرأتم عن ميزانيات شركات أخرى وكيف ربحت ، أفكانت هـذه السلفيات عنوانا على أنها شركات فقيرة ؟ كلا يا سيدى إن دلت السلف الصناعية على شىء فإنما تدل على أنه لرجل الأعمال عدة مشروعات صناعية رأس مالها موزع فى البداية ويريد أن يستخدم كل قرش حلال يصل إلى يديه فى تنمية الأعمال . من أجل هذا وضعت السلف الصناعية . و إذا كان بنـك مصر أعطى شركة من شركاته سلفة فإنما اختص بذلك أمتن شركاته أساسا وأكثرها رأس مال ، وأغنى بها شركة الغزل . إذ أعطاها أكبر سلفة صناعية . فكلما زادت السلفة كان هذا عنوانا على توطد مركز الشركة المالى ، إذن ليس لمكرم باشا أو لغيره أن يستنتج من أن الشوربجى قد أخذ سلفة سنة ١٩٤٠ دليلا على فقره . كلا يا سيدى ، فقد تتبعت معكم أعماله من سنة ١٩٢٥ فى الخارج .

ننتقل الآن الى صفقات ومشتريات الشوربجى ، فقـد اشترى قبل سنة ١٩٤٢ مصنع امبابة وقصرا يسكنه . ثم اشترى عمارة بشارع سليمان باشا تقدر بأربعين ألف جنيه و إيرادها السنوى ٣٧٠٠ جنيه وعمارة بجوار فندق شبرد معروفة بعمارة واكد ثمنها ٢٧٠٠٠ جنيه و إيرادها السنوى ٢٦٠٠ جنيه ، ثم اشترى عمارة بالزمالك . ومنزل ورثة على بك صادق .

نبهنى الآن بعض حضرات زملائى إلى أن السلف الصناعية تؤخذ عليها فوائد باعتبار ٥٪ فى السنة . وهى فى يد رجال المال والأعمال لها أهمية كبرى لأنها تدور فى يدهم عدة مرات فى السنة الواحدة ، واذا تصورتم الربح الذى

يعود على الشركة أو التاجر من استغلال عشرة آلاف جنيه مثلا فى السنة رأيتم أن من مصلحته أن يستبقى هذه السلف ولا يسددها إلا فى الأقساط المتفق عليها .

قلت لحضراتكم أن عمارة ورثة على بك صادق اشتريت قبل سنة ١٩٤٢ وفى هذا تكذيب لمكرم باشا الذى يقول أنها اشتريت فى هذا التاريخ ، وانه اطلع على العقد أو أن العقد فى يده .

هـذه الصفقة اشتراها الشوربجى من ورثة على بك صادق فى أكتوبر سنة ١٩٤١ وكان بين الورثة قصر ، فرفع الأمر إلى المجلس الحسبى فرفض المجلس الطلب فى ٧ يناير سنة ١٩٤٢ ولم يوافق على إتمام هذه الصفقة لأنه وجد أن الثمن بالنسبة للقصر قليـل . قلت ان الصفقة كانت تشترى قبل سـنة ١٩٤٢ ، والدليل على ذلك المستندات التى تحت يدى وقرار المجلس الحسبى بالإذن فى الشراء ، لأنه بعد ذلك و بعد أن جاءت وزارة الوفد رفع الثمن من ٤٠٠٠٠ جنيه إلى ٥٠٠٠٠ جنيه وعندئذ أشـار المجلس بقبول هذا الثمن .

اشترى صبحى الشوربجى سنة ١٩٤٢ عزبة فى المرج ثمنها ٤١٠٠٠ جنيه ثم فكر فى شراء عمارة ديفز براين وعنـد ما كان يتفاوض فى شرائها جاءه أحد السماسرة يعرض عليه شراء عمارة ايمو بيليا ولمـا لم يتفق على ثمن تلك العمارة اشـترى عمـارة ديفز براين بمبلـغ ١٩٩٠٠٠ جنيـه و بإضافة مبلغ ١٩٩٠٠٠ جنيه الى مبلغ ٤١,٠٠٠ جنيه يكون ثمن الصفقتين ٢٤٠٠٠٠ جنيه

وعند ما اشـترى صفقـة ديفز براين باع صفقة على بك صادق بمبلغ ٦٣,٠٠٠ جنيه .

إذن باستبعادها يصبح كل ما دفعه فى سنة ١٩٤٢ — ١٧٧٠٠٠ جنيه.
هذا هو كل ما اشتراه فى سنة ١٩٤٢

ومن أين له ثمن هـذه العمارات ؟ هل حاباه حقا صهره النحاس باشـا فى مسائل الغزل والنسيج ؟ وهل أفاد من أعماله التى يتصل فيها بالحكومة

كالسكر والأرز وغير ذلك ؟ وهل اشترى من ثمن الأشياء التى يتجر فيها هنا ؟ سأبين لكم ذلك يا حضرات النواب المحترمين . وهنا المؤلم حقا فى التعرض لكبار رجال الأعمال ، ولكن الشوربجى أباح أن يكشف لكم كل شىء ، لأنه كمصرى وكشرقى وكصهر للنحاس باشا ، يرى أن يقدّم نفسه وتجارته فداء له (تصفيق حاد) ، ولا يريد أن يخفى عن هذا المجلس شيئا ، وسأبين لكم بماذا اشترى — لم يشتر الشوربجى ياسيدى بشىء من إيراد أعماله هنا ، ولقد قدم إلى هذا الملف موضحا به المبالغ التى جاءته من تجارته فى عدن وحلب والموصل و بمباى ودمشق وأمريكا وغيرها فى سنتى ١٩٤١ و ١٩٤٢ وتقدّر بمبلغ ٢٨٠ ألف جنيه جاءت كلها من الخارج ، وها هى ذى مستندات هذا المبلغ على البنوك التجارية بنكا بنكا ، اشترى من هذه المبالغ ما اشتراه بمبلغ ١٧٧ ألف جنيه فيكون المتبقى لديه أكثر من ١٠٠ ألف جنيه ، هذا عدا أرباحه من مصانعه وإيراد أطيانه وعماراته كلها على الهامش ، وهو هامش يصلح لأن يكون مادة لجزء ثان من الكتاب الأسود — ولا أتكلم هنا عن أرباحه من مصانعه ولا أتكلم عن "شرابات" الشوربجى (ضحك) ومنسوجاته مما تعلمون جميعا .

هذا هو صبحى الشوربجى الذى أراد مكرم أن يصل من فوق رأسه إلى النحاس باشا . وما كان لمكرم ولا لألف كمكرم ، أن يجد مغمزا ، لا فى صبحى الشوربجى ولا فى أى فرد من أصهار مصطفى النحاس .

والآن اسمعوا الحديث عن أحمد الوكيل . لقد حلا لمكرم ، وهو معنا فى الوزارة ، تبعا لتيار الخلاف بينه و بين رفعة الرئيس أن يقحم اسم أحمد الوكيل ، ولقد سمعتم على لسان زميلى معالى كامل صدقى باشا كلاما عن المائتى الطن من السكر التى اشتراها صبحى الشوربجى .

لقد عرف مكرم باشا بهذا السكر من أحمد الوكيل نفسه ، لأن وزارة المالية تبلغ من شركة السكر ما تبيعه للتصدير أخيرا ولا تستأذن منها فى شىء من هذا . والمسألة بسيطة ، فقد ذهب أحمد الوكيل يشتكى عبود باشا إلى مكرم باشا قائلا له : أيليق فى هذا العهد أن نشترى السكر للتصدير بسعر ٥٥ جنيها بينما

يبيعه عبود باشا لآخرين بسعر ٣٥ جنيها؟ذهب أحمد الوكيل ليصرخ من ظلم، فتلقفها مكرم من السماء كما تلقف البطاقة التى جاءته من خليل بك الجزار فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٢

الرئيس — ليست بطاقة ولكنها تأشيرة على خطاب المديرية .

حضرة صاحب المعالى وزير العدل — نعم أرسل المدير خطابا للمالية يوصى باعطاء مقدار السكر المقرر لسكرتير الغرفة التجارية ، لأن وكيل وزارة التموين كان مديرا للمنوفية ويعرف هذا الشخص جيدا .

وما أشر خليل بك الجزار على هذا الخطاب بالتوصية على تسهيل هذا الأمر إلا لأن صاحبه معروف لديه بالأمانة والنزاهة ؛ وليس فى هذا وجه للطعن ، ومع أن مكرم باشا ملأ صفحتين من كتابه الأسود بهذا الموضوع ، إلا أنه عندما وقف هنا ليتكلم قال : ليس لى أن أقول شيئا فى خليل الجزار بك ، فان مثل هذا الأمر مما يقع كل يوم من أناس يتصدون لنا جميعا يرجون منا المساعدة .

لا ياسيدى ليس هذا هو السعر الذى وضع لها فى كتابك ، إنها وثيقة من وثائق الدولة كان يجب أن تكون فى ملف كهذا الملف ، ولكن مكرم أخذها لنفسه واستحوذ عليها ليكون منها فى يده سلاح يشهره عند مناقشته للنحاس باشا فيقول له بالواسطة أو مباشرة إن تحت يدى وثائق خطيرة !

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — أى أنه سرق ورقة رسمية من أوراق الحكومة .

حضرة صاحب المعالى وزير العدل — وعند ما كان مكرم يتكلم هنا قلت له : إذن أنت أخذت الأصل ، وهو ورقة رسمية ، لتستغله فى خصومة سياسية ؟

كان مكرم إذ ذاك يعد العدة للخصومة وكان يستعد للتشهير بأن يستحوذ على كل ورقة بريئة فيها اسم فرد يمت بأية صلة للنحاس باشا ليجعل من مثل هذه الورقة جبلا من الشبهات والأوهام والترهات والأحلام .

ذهب أحمد الوكيل ليشتكى الى مكرم، وقال له ان صبحى الشوربجى قد اشترى مائتى طن من السكر، ولم يكن مكرم باشا يعلم بهذه الصفقة فمادت به الأرض أو كادت تميد ، فوجه الى وكيل وزارة المالية كتابا يسأله فيه كيف اشترى الشوربجى هذا المقدار، فرد بأن لكل انسان الحق فى الشراء، وليس للوزارة رقابة فى التصدير الا على الكمية ولا شأن للوزارة بغير هذا .

أرسل مكرم باشا الى عبود باشا كتابا يحتج فيه على صفقة صبحى الشوربجى ، ولم يتعرض فى خطابه الى صفقة عبده نجيم ، مع أن هناك ٣٠ طنا لهذا الاخير ومائتى طن لصبحى الشوربجى لم يتم تصديرها .

وحين تكلم هنا عن التصدير قاطعته بقولى إن المسألة ليست مسألة تصدير، والمسألة التى كانت موضوع خطابك لشركة السكر لم تكن محل تصدير . وقد جعلت هدف الاعتراض فى هذا الشأن صفقة من صفقتين، فلم لم يذكر الصفقة الأخرى ؟ يا أخى اما كان يجب أن تستر غرضك فتذكر صفقة نجيم مع صفقة الشوربجى ؟

قال مكرم فى مذكرة رسمية إن الشوربجى باع هذه الصفقة الى أديب السراقبى وأن هذا صدرها وكسب من ورائها عشرات الألوف وتعلمون أن هذه الكمية لم تخرج من مصر، ولذلك رفعت بشأنها قضية تعويض، انتهى الأمر فيها بالصلح وإعطاء الشوربجى ١٠,٠٠٠ جنيه تعويضا له . ولقد كان كاذبا حين قال ذلك ولا أكذبه اليوم، فقد كذبه رفعة الرئيس بجلسة ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٢ ولم يكن الكتاب الأسود قد ظهر .

فاسمعوا تعليق رفعة الرئيس على هذا إذ قال "وانه ليؤسفنى وأنا رئيس للحكومة التى كان مكرم باشا أحد أعضائها أن أعلن فى مجلسكم الموقر أن هذه الواقعة مكذوبة من أساسها فلا صبحى الشوربجى باع ولا السراقبى صدر بل بقى السكر فى مصر كما قلت" .

إذن ظل السكر فى مصر واستولت عليه الحكومة ، الأمر الذى اضطر الشوربجى الى رفع دعوى انتهى الأمر فيها بالصلح .

لقد أشرت الى هذا لتتبينوا نوع المرارة والحقد الدفين الذى كان يضطرم به قلب مكرم باشا ضد أصهار رفعة الرئيس ، فكان أقربهم الى متناول يده هو أحمد الوكيل الذى ظن أنه شاب يمكن أن يشيع عنه الأراجيف والاشاعات فيصدقها من يجتمع بهم من زعماء الأحزاب وأتباعهم ، ولكن اذا انتهى الأمر الى البحث والاستجواب فليسمع :

كان أحمد الوكيل موظفا بسكرتيرية مجلس الشيوخ بمرتب قدره حوالى ٢٥ جنيها ، وقبل شهور من تولى الوزارة الحاضرة الحكم توجه ومعه زميلنا الأستاذ حسين شعير الى نجيب الهلالى باشا وعرض عليه مشروع عقد شركة للاتجار مع أصهاره ، ولما كان الهلالى باشا فى ذلك الوقت منهمكا فى قضاياه بين القاهرة والاسكندرية فقد ظل العقد مودعا لديه .

فاتجه أحمد الى مكرم باشا وأطلعه على رغبته فى الاشتغال بالتجارة وعزمه على الاستقالة فقال له " أمجنون أنت حتى تضيع وظيفتك وتستقيل فى عهد حكومة تختصمنا وتضيق علينا السبل ، فتتلمس وظيفتك فلا تجدها ؛ وتجارتك فلا تظفر بها ؛ انتظرحتى تنصلح الحال وتعود وزارتنا الى الحكم ثم اشتغل بالتجارة " . فأخذ أحمد الوكيل بنصيحة مكرم باشا .

ولما وليت الوزارة الوفدية الحكم ذهب احمد الى مكرم باشا حيث كان وزيرا للمالية للتحدث معه بشأن الـ ٢٠٠ طن سكر فأشار عليه بالاستقالة من الوظيفة والاشتغال بالتجارة ، فاستمع لكلامه واستقال واشتغل مديرا لمصنع صهره الشوربجى براتب قدره مائة جنيه ، ولا أدرى إلام بلغ ؟ فهل هناك عيب فى اشتغاله مع صهره ؟ أليس مثله كمثل الكثيرين من الشبان من مختلف الملل والنحل ؛ إن العيب كل العيب هو أنه صهر للنحاس باشا ! !

وهكذا أصبح أحمد الوكيل الكنز الذى يستمد مكرم باشا منه كل الأحقاد والخصومات فيجمعها فى يده إيهاما للنحاس باشا بأن أحمد يعبث ، وأن تحت يد مكرم الأدلة على هذا العبث .

ينضم إليه المستشار الملكى لوزارة المالية ، وكان الأستاذ فريد زعلوك هو المحامى عنهم ، وكان يتهم وزارة التموين بالتعنت ، وله فى هذا الشأن مذكرة .

لقد استطردت هذا الاستطراد متعمدا ، لأصور لكم الجو الذى كان يتحرك فيه مكرم ، فقد كان يستمد من أكاذيبه الرسمية عونا وسندا ليبقى وزيرا فى هذه الوزارة ، ولكن مكرما يعلم أن النحاس لا يعمل فى السر ما يستحى منه فى العلن (تصفيق حاد) .

لقد اشتغل أحمد الوكيل بالتجارة مع صهره الذى سمعتم أنه مليونير ، فجاء مكرم يقول إن أحمد أخذ ألف جنيه وعشرة آلاف كسمسرة فى عقد مشترى صهره لمنزل على صادق أو عمارة دافيز براين فى عقد آخر ، فإذا سلمت لمكرم بصحة هذه الوقائع وناقشته بمنطقه ، فأى ضير فى أن يستفيد أحمد من صفقة بيع عمارات وعقارات توسط فيها لصالح صهره وأفاد هو منها ؟ ألا يصح أن تكون هذه المبالغ ، باعتراف مكرم باشا نفسه ، هى النواة التى بنى عليها أحمد الوكيل عمله التجارى ؟

وتكلم مكرم ، وأطال الكلام ، عن مكتب أحمد الوكيل رقم ٣٣ بشارع سليمان باشا ، ولا أدرى علام الاعتراض ؟ ولماذا لا يكون لأحمد الوكيل مكتب ؟ أو لعله يعترض على رقم ٣٣ ! (ضحك) ومع كل فليس المكتب لأحمد ، وإنما هو مكتب الأستاذ حنا فوزى ، أخذ أحمد منه غرفة يذهب اليها كلما كان عنده عمل تجارى ، ولكن مكرما يبالغ فى الأمر ويقول إنه مكتب مشهور ، وإنه محور النشاط الأقتصادى ، ويملأ بكلامه هذا صفحتين من المضبطة ، ثم لا يذكر لنا واقعة واحدة ، أو معاملة تمت فى ذلك المكتب ، بل هو لم يرو إشاعة عن صفقة عقدت ولو يحتفظ بدليلها على طريقته ، اللهم إلا صفقة الفول السودانى التى عقدها مع حضرة النائب الشيخ محمد عثمان ، وليس أحمد الوكيل من البلاهة الى حد أن يعقد صفقة مربية مع أحد أعضاء الكتلة ، وبعد ظهور الكتاب الأسود ، وهو يعلم أن مكرما لا بد مستغلها فى التشهير به .

وتعترضنى فى هذا المقام (حكاية الغزل) وقبل الدخول فى موضوعها أود أن أقص على حضراتكم ما يأتى :

كان مجلس الوزراء مجتمعا فى مينا هاوس ، فأبصرت بمكرم باشا يتحدث الى النحاس باشا و يقول له " ان القضيـة بين يدى النيابة " فقال له النحاس باشا " أحققتم دفاعهم ام لا ؟ " فأجابه مكرم بأن التحقيق أصبح من اختصاص النيابة فقال النحاس باشا إنه اذا ظهرت إدانتهم فليذهبوا الى " المشنقـة " ، فليس مصطفى النحاس بالرجل الذى يتستر على أقاربه وأصهاره ، وإن ثبتت براءتهم فلا تظلمهم يامكرم لأنهم أصهارى ، وليس فى هذا جريمة .

فتصوروا حضراتكم أن مكرم لم يكن صادقا فيما قال للنحاس باشا ، فلا القضية أحيلت على النيابة ولا النيابة حققت فيها ، وإنما كانت الخصومة على أشدها بين مكرم والنحاس ، فكان مكرم يلوح له بأن هناك تحقيقا تجريه النيابة مع أحد أصهاره . ولكن النحاس باشا لم يهتم بهذا التهديد وقال له إن كانت لديك أدلة على اتهامهم فادفع بهم إلى المشنقة ، غير أنه كان يدعى فى خبث ومكر أن القضية لدى النيـابة وأنه سيكلف توفيـق بك ابراهيم — وهو الذى كان مستشارا ثم ندب وكيلا لوزارة التموين — ببحث المسألة وقد سألت مكرم باشـا ذات يوم عما إذا كان توفيق بك انتهى من بحث المسألة أم لا . فقال إنه انتهى . والواقع أننى لم أعثر بأية تأشيرة تدل على أن توفيق بك بحث هذا الموضوع أو أن له فيه رأيا .

ولمـا كنا نحضر الرد على استجواب ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٢ ونيط بى الجزء الخاص بالغزل ، ظللت أبحث فى الملفات فلم أعثر مطلقا إلا على إشارة لمكرم باشا بأن تبلغ النيابة وأحيلت الأوراق على المستشار الملكى الذى أشر بدوره بعدم المـانع من التبليغ وذلك بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٤٢

بعد ذلك قدّم تلغراف تاريخه ٢٣ مايو سنة ١٩٤٢ يتضمن أن الغزل موجود فعلا ، فرأينا أن يحال الأمر على كبير المستشارين الملكيين ، وأن

إنى أفهم أنه من الجائز أن يذهب الشيخ عثمان إلى مكرم باشا ويخبره بأنه قد ضحك على أحمد الوكيل وباع له فولا سودانيا ، ولكن كيف يستساغ من مكرم باشا أن يأتى ليشهر بأحمد الوكيل ، لأنه عقد صفقة بريئة نقية بخمسة آلاف جنيه ، ويقول أنه دفع من الثمن ألفا من الجنيهات ، وأنه رأى الشيك بعينيه. ولا أدرى أى غرابة فى هذا، فهل كان يريد أن يشترى أحمد الوكيل ولا يدفع الثمن ؟! ليس لمكرم باشا عذر فيما قال، إلا أنه يحترم التجارة على أحمد الوكيل لأنه صهر النحاس باشا ! ثم قال مكرم إن هذا الفول قد صدّر بدليل أن لوريات الجيش البريطانى كانت تتولى نقله ، هنا سأله أحد زملائنا :

هل عندك دليل على حدوث التصدير ؟ فقال لا ، أنا لا أستطيع أن أظلم أحدا ! تراجع، ولكن فى غموض وابهام، يبقى الشبهة معلقة على رأس أحمد .

وانى لأقول له ياسيدى ليس هناك تصدير ، فانهم لا يأكلون الفول فى الخارج (ضحك) .

وحقيقة الأمر هى أن أحمدا باع فى ٩ أبريل مقدارا من الفول السودانى الى السلطات البريطانية بمقتضى عقد ، وتنفيذا لذلك العقد ذهب ليشترى من أبى عثمان بعض ذلك المقدار ، ولما لم يكن هناك عربات سكة حديد فقد أرسلت السلطة العسكرية لورياتها لتسليم الفول .

يقول مكرم كيف تتحرك لوريات الجيش البريطانى ولأى سبب، ولأية مناسبة ؟ ! ولكن مهلا ، فلقد كان المقرر أن يسدد الثمن إلى بنك مصر لحساب أحمد ، فلما دفعت السلطة البريطانية هذا الثمن إلى البنك خصمت منه ٣٣ جنيها وبضعة مليمات أجر نقل الفول باللوريات بدلا من السكة الحديد ، وتحت يدى هنا عقد السلطة البريطانية المؤرخ ٩ أبريل ، كتاب بنك مصر ، وتحت يدى كتاب السلطة البريطانية باجراء الخصم ، وتحت يدى عقد الشيخ أبى عثمان .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — لا شىء ليس تحت يدك إلا مكرم واشاعاته .

حضرة صاحب المعالى وزير العدل — ان الاشاعات كالهواء لا يمكن القبض عليها .

هذه — يا حضرات النواب — واقعة الفول السودانى ، وتبقى بعدها واقعة السماد الذى عجز أصحابه — وهم أقارب مكرم — عن نقله من مصر لأسيوط ، فقبض أحمد الوكيل ٦٠٠ جنيه لنقل ٦٠٠ جوال من السماد !

لقد سألت أهل العلم عن أجر اللورى من مصر لأسيوط فقيل لى إنه يتراوح بين خمسة وعشرين جنيها وثلاثين ، وعن حمولته من السماد فقيل لى أنها خمسون كيسا ، فكان ستمائة كيس يستلزم نقلها اثنتى عشرة سيارة لوريا مجموع أجورها بين ٣٠٠ جنيه و ٣٦٠ ، فأى مجانين هم أولئك الذين يدفعون ستمائة ليتفادوا دفع ثلاثمائة ؟ هذا مع العلم بأن النقل فى اللوريات يوفر عليهم أجر نقل السماد من مكان وجوده إلى محطة الشحن ، ثم أجر نقله من محطة أسيوط إلى المخازن التى يراد إيداعه فيها . أقول أى مجانين هم أولئك الذين يدفعون ٦٠٠ جنيه ولا يوفرون منها ثلاثمائة ، ولو كانوا أقارب مكرم عبيد ، ؟ ولقد كنت أفهم — وقصد مكرم أن يضبط أحمد متلبسا بمثل هذه التهمة — أن يكون قد استكتبه عقدا كعقد الشيخ أبى عثمان ، لكننا سألناه أفى يدك عقد؟ فقال لا ، أعندك على الصفقة دليل؟ فقال لا .

قلنا ما اسم قريبك ؟ أأذكر لكم اسمه لكى تخربوا بيته ؟ ولا أدرى ماذا يخشى عليه ، وهو ليس موظفا تسيطر عليه الحكومة وتتحكم فيه لأى سبب كان ، هذه تهمة ينقضها العقل والمنطق ، على أنى سألت معالى عبدالفتاح باشا الطويل عن ذلك الأمر ، فكلف أربعة موظفين بحث سجلات مصلحة السكك الحديدية ، عن المدة من أول أكتوبر إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٢ فلم يجدوا بها ما يدل على أن شحنا كهذا صدّر إلى أسيوط .

انتقل بعد ذلك إلى مسألة الأرز وقد تناولها أمس معالى فؤاد سراج الدين باشا فى كثير من التفصيل . ولكن هناك واقعتين أريد أن

أحدثكم عنهما ، فقد قيل أن دولة سرى باشا عرف أن سعر الأرز سيكون ١٣ جنيها قبل صدور قرار مجلس الوزراء بخمسة عشر يوما .

ولقد عقدنا جلستين فى بولكلى فى الأسكندرية فى يومى ١٩ و٢٠ للنظر فى التسعير ، واقسم لكم بشرفى ، أننا خرجنا من الجلسة الأولى ونحن لا نعلم على أى أساس سيكون التسعير أهو ١١ أو ١٢ أو ١٣ أو ١٤ جنيها. لم نكن نعلم شيئا عن ذلك . وكان الخلاف قائما بيننا وكنا ننتظر بيانات عن فعل الأمطار فى شمال الدلتا ، هل ستؤثر على المحصول فندخل ذلك فى حسابنا أو لا ؟ وكنا قد تسلمنا تلغرافات من الدكتور محمد بك صالح أخى المرحوم يونس باشا صالح ومن شكرى باشا ومن رجال الخاصة الملكية ، وكانت عند هؤلاء جميعا بيانات تحتاج الى الدرس ، فطلبنا من معالى فؤاد سراج الدين باشا أن يستحضر المفتشين الزراعيين ، لأنه كان لابد لنا من اعلان السعر فى اليوم التالى .

انى أؤكد لحضراتكم أن سرى باشا لم يقل لمكرم ما ادعى أنه قاله له . وليس شئ فى الوجود يحملنى على أن أقسم بشرفى أمامكم ، ولكن هى الحقيقة تصرخ وتصيح بان مكرما كاذب ، وأن العقل والمنطق والوقائع ضده ، وقد رأيت أن أدعم هذا بشرفى وذمتى ، وأنتم أعلم الناس بشرفى وذمتى (تصفيق حاد) .

لقد عقدنا جلستين كما قدمت لحضراتكم للنظر فى أمر التسعير ولم نصدر قرارنا إلا فى اليوم الثانى ، لأننا كنا منتظرين البيانات التى يستوفى بها البحث ، ولقد أخذت مكرما العزة أو الغيرة على الفلاحين وقوتهم وغذائهم ورزقهم ؛ هون عليك ياسيدى ، فانك لو أنعمت النظر عند تسويد كتابك الأسود ولم تظهر هذه الغيرة المصطنعة لعلمت أن جميع الصفقات ، وقد بلغت ستة آلاف ضريبة ، قد اشتراها أحمد الوكيل كلها من تجار ، ما عدا شخصا واحدا اشترى منه خمسا وسبعين ضريبة ، وهو أنيس تادرس ببلقاس ، على أنه قد باع فى أول أكتوبر لحسن محفوظ بسعر الضريبة ١٢ جنيها ، ولو أن حسين

سرى باشا كان يعلم أن التسعير ١٣ جنيها لكان سرا مفضوحا يعرفه الوكيل وغيره فكيف يبيع الوكيل بهذا السعر ؟

لقد باع أحمد صفقة مقدارها ١٣٥٠ ضريبة وقبض عربونا قدره ٣٠٠٠ جنيه وقد اشترى ليسلم ، وقدر أنه سيكسب على قدر اجتهاده فى أسعار الشراء ، فاشترى بسعر ١١ جنيها و ١١ جنيها وربعا ، ولما أعلنت التسعيرة بثلاثة عشر جنيها لم يستطع أن يسلم حسن محفوظ ، لأن من اشترى منهم عارضوا فى أن يسلموه بحجة أن الأثمان التى ارتبط بها معهم كانت أقل من التسعيرة ، ففسخت العقود واضطر أحمد الوكيل إلى أن يعرض مبلغ ١٥٠٠ جنيه على حسن محفوظ لفسخ التعاقد معه .

هذه يا حضرات النواب المحترمين هى قصة الأرز وأحمد الوكيل واستغلال النفوذ وما يرويه مكرم باشا عن سرى باشا . وأعود فأكرر أن سرى باشا لم يقل شيئا ، وأن مكرما كاذب فيما رواه عنه .

بقيت مسألة الذرة ، فقد قيل أن قطارا مخصوصا سافر فى يوم ١٤ أبريل إلى معصرة سمالوط لنقل أربعة آلاف إردب من الذرة الشامية . ويقول شخص اسمه محمود حسين من المعصرة فى خطاب أرسله إلى مكرم باشا أنه لا يستطيع شحن خمسة أرادب من الفول .

رجعت فى هذه المسألة الى وزارة التموين وإلى المختصين فى مصلحة السكك الحديدية ، فعلمت أن النظام يقضى بألا تنقل الذرة إلا بتصريح وتبليغ للمديرية المنقول إليها وتعهد بالبيع بالتسعيرة الرسمية ، وعلمت كذلك أن نقل المواد الغذائية مفضل على غيره ، وأن كل شحنة على الرصيف يعطى لها رقم يخولها حق الأولوية على ما بعدها إذا وجدت عربات فارغة . فسألت هل حجزت أشياء لها حق الأولوية وفضل عليها شحن احمد الوكيل ؟ وهل قام قطار مخصوص فى يوم ١٤ أبريل لنقل أربعة آلاف إردب من الذرة لأحمد الوكيل ؟ فكان الجواب سلبا ، وعلمت أن أحمد الوكيل كان عنده حوالى أربعة آلاف إردب نقلها على التعاقب فى أيام ٨ و ١٢ و ١٦ و ٢٣ أبريل و ١٦ مايو ولم يكن ثمة شحن فى يوم ١٤ أبريل ، ولكن مكرم باشا يزعم أنه

استقى تلك المعلومات من شخص لا يريد ذكر إسمه خشية عليه. والواقع أنه لم يحدث شيء من ذلك، فلم يقم قطار مخصوص ولم تتعطل مصلحة أحد من الناس .

قيل كذلك يا حضرات النواب المحترمين ان أحمد الوكيل عين حارسا على تركة قدّرت بمليون من الجنيهات . ولهذه المسألة تاريخ عرض على فى وزارة العدل . فقد جاءنى سعادة النائب العام للمحاكم المختلطة لأمر خاص بتناقض أحكام المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة . وسأل عن تنفيذ تلك الأحكام، هل ينفذ هذا الحكم أو ذاك؟ فأجبت إنى لا أستطيع بحث هذه المسألة بنفسى بل يجب أن أطرحها على لجنة قضايا الحكومة مجتمعة لافتائى أولا : هل لى اختصاص فى أن أصدر أوامر عن تلك المسألة؟ وإذا كان لى اختصاص فما الذى تشير به على اللجنة ؟ اجتمعت اللجنة وأشارت على بما يأتى :

أولا — أن ليس لى اختصاص فى هذه المسألة .

ثانيا — إنها لا تشير بتفضيل حكم على حكم .

ثالثا — ان الأمر يقتضى تشريعا .

وقف الأمر عند هـذا والواقع أن المحكمة المختلطة كانت تعين حارسا والمحكمة الأهلية تعين حارسا آخر .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — الحارس المعين بواسطة المحكمة المختلطة هو الذى كان واضعا يده على التركة .

حضرة صاحب المعالى وزير العدل — عين فؤاد سراج الدين فى أوائل سنة ١٩٤١ حارسا للتركه ثم ترك الحراسة ولم يستلم ولم يسلم . ولما تولى الوزارة واستقال من الحراسة سألوه عمن يرشحه فقال " اذا كان قد مضى علىّ سنة وأنا معين حارسا دون أن أتسلم أو أضع يدى فما فائدة الترشيح ؟ انها لمسألة أفلاطونية . " ومع كل فقد رشح لهم أحمد الوكيل ولكن هـذا الأخير لم يتسـلم أيضا . و بعد ذلك صـدر حكم من المحكمة المختلطة بإلغاء

حراسة أحمد الوكيل . ومن هـذا يتضح لحضراتكم أن أحمد الوكيل لم يكن حارسا لا على مليون جنيه ولا على أقل من ذلك بقليل أو كثير . وهذه هى قصة الحراسة .

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة — أذكر لحضراتكم دليلا على نزاهة الوفد ونزاهة الوزراء الوفـديين : ذلك أنه فى شهر فبراير سنة ١٩٤٢ بعـد تأليف الوزارة الوفدية بأيام توجهت إلى الأسكندرية لتنفيذ الحكم الصادر بتعيينى حارسا على التركة المذكورة ، فامتنع قلم محضرى محكمة الأسكندرية الأهلية عن تنفيذ الحكم وأثير إشكال قدم له من الجانب الآخر ، فحضرت إلى وزارة العدل وقابلت معالى وزيرها صبرى باشا وعرضت عليه هـذا الأمر ، وقدمت لمعاليه أنى أرى أنه كان يجب على قلم المحضرين فى المحكمة الأهلية أن ينفذ الحكم الأهلى لأنه هو القضاء الأصلى فى البـلاد . ولكن صبرى باشا لم يشأ أن يبت فى المسألة بنفسه واتخـذ الاجراءات التى أشار اليها ؛ ولمـا صدرت فتوى مستشارى قضايا الحكومة لم يقبـل أن يأمر بتنفيذ الحكم الأهلى وبقى الحكم الأهلى معطلا ، مع أن الحارس هو فؤاد سراج الدين النائب الوفدى (تصفيق) .

ولم يحاول صبرى باشا أن يعدل عن رأيه ولا حاولت أنا اقناعه بالعدول عن هذا الرأى ، بل سلمت معه بصوابه وسلمت بأن الحراسة صورية لا أكثر ولا أقل ، قالوا إن الوزراء الوفديين غير نزيهين ، فما كان أسهل على صبرى باشا أن يتخـذ من هذه المسألة مظاهرة وطنية ويؤشر بتنفيذ الحكم الأهلى لا الأجنبى فى هذه التركة الكبيرة التى تقدّر بآلاف الجنيهات .

قال مكرم باشا ان التركة أطيان زراعية هائلة العدد ، وأنى لأحمد الوكيل أن يعرف الزراعة كما يعرفها فؤاد سراج الدين ؟ والواقع أنه ليس فى التركة إلا ١٠٠ فدان أطيان ضعيفة فى مديرية البحيرة ، والباقى عمارات فى القاهرة والاسكندرية . فهى اذن ليست فى حاجة الى رجل خبير فى الزراعة .

حضرة صاحب المعالى وزير العدل : انتهينا من الكلام على الأنسباء والأصهار ، ولم تبق إلا كلمة واحدة عن صفقة خشب قيل أن أحمد الوكيل اشتراها من وزارة الأوقاف . وصحيح ما ذكره مكرم باشا عن هذا الاسم . ولكن ما قوله دام فضله ، فى أن أحمد الوكيل هذا لا يمت إلى أسرة الوكيل بأى نسب ...؟ (تصفيق) .

أقول ان أحمد الوكيل هـذا من أسرة الوكيل التى ينتمى إليها أصحاب شركة السجاير المعروفة ، والتى منها الدكتور الوكيل الذى كان له مع مكرم باشا قضـية يعرفها حضرات المحامين وتعرفها النقابة وتعرفها الخلافات على الأتعاب .

لم تبق بعد هـذا إلا كلمة واحدة ، فلقد كتب مكرم باشا كتابه ، وجاء هنا وشرح استجوابه ، فما هى العبرة المـائلة من كل ذلك ؟ هل صحيح أن تغيرت نظرة رفعـة النحاس باشا لمقاييس النزاهة والشرف ؟ وهل أنكر النحاس باشا ما كان يقدسه فى سـنة ١٩٣٦ من مبادئ الشرف والنزاهة ؟ أم أن مكرم باشا هو الذى تغير ؟

كان النحاس باشا ناظر وقف فى سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٧ وظل إلى أن خرج مكرم من الوزارة . فهل أنكر عليه نظارة الوقف فى أى سنة من هذه السنوات ؟ ! !

لقد استرسل مكرم باشا فى قراءة الخطابين المتبادلين بين رفعة النحاس باشا وفضيلة القاضى الشرعى أو رئيس المحكمة الشرعية فى مارس سنة ١٩٤٢ ؛ فاستوقفته وقلت له : ألا تعلم أن هناك خطابين كهذين تبودلا بين المحكمة ورفعة النحاس باشا فى عام ١٩٣٦ فقال سآتى على ذكرهما .

ولكن هذين الخطابين اللذين وعد مكرم باشا أن يشير اليهما أخفيا وخبئا ، وهما يكادان يكونان بالحرف الواحد لخطابى عام ١٩٤٢ .

ولم ينكر مكرم باشا من أمرهما شيئا فى تلك الأعوام ، إلى أن أخرج من الوزارة . وما أنكر مكرم باشا من النحاس باشا إلا أنه تغير عليه . نعم لم يتغير فى قلب النحاس باشا ولا فى نفسه شىء من مقاييس النزاهة ، وإنما تغير شىء واحد هو مقياس النحاس لنزاهة مكرم وكفاءته وبقائه فى الوزارة . هذا هو الذى تغير . فإذا كان مكرم قد أنكر من كان يترنم به ، فلا عيب أن تنكر العين ضوء الشمس .

ومن يك ذا فم مر مريض
يجد مرا به الماء الزلالا

(تصفيق) .

أنكر مكرم باشا على النحاس باشا أنه أقام بالباخرة محاسن ردحا من الزمن ، وتكلم زملائى فذهبوا الى عهد سرى باشا والأستاذ ابراهيم عبد الهادى وعبد الفتاح يحيى باشا وغيرهم . لا يا سادة ، وقفة هنا ، فما كان لرفعة النحاس باشا أن يقلد هؤلاء ، أو أن يتخذ مقاييس النزاهة وتقاليد النزاهة من أحد هؤلاء .

النحاس خليفة سعد ، وقد استمد هذه التقاليد من سعد نفسه ، واليكم البيان .

بتاريخ ١٩٢٦/٩/١٧ الى ١١/٨ /١٩٢٦ كانت الباخرة دندرة تحت أمر المغفور له سعد باشا بمسجد وصيف ، وكانت الباخرة محاسن من ١٩٢٧/٨/١٦ الى ١٩٢٧/٨/٢٠ فى مسجد وصيف وعادت بالمغفور له سعد زغلول باشا الى القاهرة . هذه البيانات طلبتها اليوم من وزارة الأشغال لأننى صحبت سعدا فى الأشهر الأخيرة قبل وفاته ، وكنت مقيما أنا والدكتور أحمد ماهر باشا والنقراشى باشا وعبد الرحمن عزام بك والدكتور نجيب اسكندر حينا من الزمن فى ضيافة المغفور له سعد باشا فى هذه الباخرة .

وما كان لسعد ، وأنتم تعلمون مبلغ حرصه على مبادئ النزاهة والكرامة والشرف ، ما كان له أن يستعملها إلا لأنه كان يعلم أن له حقا فى استعمالها

والانتفاع بها . فالمقياس الذى اتخذه النحاس باشا للشرف والنزاهة كان مستمدا من سعد لا من غير سعد. فإذا حاول مكرم اليوم أن يطعن فى رفعة النحاس باشا فهو انما ينبش القبور و يطعن فى سعد (تصفيق) .

إذا انتهينا من كل ذلك فما ذا بقى من الكتاب وصاحبه ؟ إن كان لصاحبه أثر هنا فى البرلمان فلكتابه أثر. إنى لأفتح عينى فلا أجد له هنا أثرا، ولا أجد له فى قلوبكم أثرا ، ولا لكتابه ذكرا !

فليبق الكتاب الأسود، عنوانا لليل إذا عسعس، وللكذاب إذا تدنس، وللشيطان إذا وسوس، وللسياسى إذا أفلس. (تصفيق حاد متصل) .

قرار مجلس النواب

نص القرار :

"بعد سماع ماألقاه حضرة المستجوب عرضا وتعليقا على الموضوعات التى اثارها فى استجوابه المبنى على كتابه الأسود .

وبعد سماع الردود والإجابات التى أدلى بها حضرات الوزراء عامة، وحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا خاصة : شرحا وتعليقا وبيانا وتحديدا لما ورد على لسان المستجوب فى استجوابه، وعلى قلم المستجوب فى كتابه .

وبعد الاطلاع على المستندات والمكاتبات والوثائق الخاصة بهذه الموضوعات التى سبق أن سارعت الحكومة إلى إيداعها مكتب المجلس حتى يطلع عليها من يشاء .

يسجل المجلس ماتبين له من الحقائق والملاحظات الآتية :

أولا — ان الحكومة قد سارعت الى مناقشة الاستجواب فورا بمجرد تقديمه، وكان رفعة رئيس الحكومة قد صرح قبل ذلك فى المجلسين عقب أن أبلغت اليه العريضة من ديوان جلالة الملك أى منذ أكثر من شهر ،

بأن الوزارة ترحب بكل سؤال أو استجواب يوجه اليها عن أى موضوع وارد فى العريضة وفى ذلك الكتاب ، وأنها مستعدة للادلاء بالبيانات القاطعة الحاسمة المؤيدة بالأدلة والمستندات ، بل زاد رفعته على ذلك بأن دعا المعارضين والأنصار على السواء أن يدخلوا هذا الباب الذى فتحه لهم على مصراعيه ، رغبة منه فى تنقية الجو فى أقرب وقت مستطاع — ومنذ ذاك أجابت الحكومة على ما يقرب من أربعين سؤالا ومع ذلك فقد ظل مكرم باشا نائما عن أداء واجبه البرلمانى فى ميدانه الأصيل ، وأخيرا ، وبعد أساليب عدة استجمع مكرم باشا كل قوته وشجاعته وتقدم باستجوابه بعد مطاولة ومماطلة ، وتلكؤ ظاهر وتردد عجيب ، شأن كل من يشعر بحرج مركزه وفساد قضيته وضعف حجته .

ثانيا — إن مكرم باشا قد التجأ (مع الأسف الشديد) فى استجوابه وفى عريضته وفى كتابه الأسود إلى الزراية بالحكومة الشعبية الوطنية وتجريحها بصفة عامة ورفعة رئيسها زعيم البلاد بصفة خاصة — تجريحا باغيا ظالما ، مستخدما فى سبيل ذلك سلاحين ، كلاهما شر من الآخر ، وهما سلاح الاختلاق ، وسلاح المسخ والتشويه .

ثالثا — إن الحكومة قد وضعت الأمور فى نصابها فكشفت عن وجوه الزيف والفساد فى شتى الدعاوى ، وبسطت الوقائع الصحيحة مؤيدة بالمستندات الحاسمة ، التى تثبت إثباتا قاطعا سلامة تصرفاتها واستقامة نهجها فى معالجة الشؤون العامة والخاصة .

رابعا — إن مكرم عبيد باشا الذى أصبح يتهجم على زعيمه وعلى الوزارة الحاضرة فى جرأة معدومة النظير ، لم يترك زعيمه ولم يستقل من الوزارة بمحض اختياره ، بل إنه ظل حريصا الحرص كله على البقاء فيها والدفاع عنها الى آخر وقت حتى أخرج منها اخراجا وأقصى عنها إقصاء . وآية ذلك أنه وقف فى المجلس فى ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ أى قبل فصله من الوزارة بأيام وصرح فى جرأة وثبات وعقيدة وحماسة ظاهرة : " إن مسلك كل وزير فى هذه الوزارة إنما يرتكز على النزاهة المطلقة " . فهل كان فى ذلك صادقا أو كاذبا

وهو فى هـذه الساحة الرسمية المقدسة ؟ إن المجلس ليسجل أسـفه إذ يرى الرجل قد تنكر لماضيه، وتناقض حتى مع نفسه، فسولت له أهواؤه أن ينقلب من النقيض إلى النقيض، ولاشك أن هذا مسلك أقل ما يقال فيه إنه يتنافى مع الصدق والنزاهة والأمانة ، وصحة الحكم على الناس والأشياء .

إن الكتاب الأسود لم يكن صالحا للعرض على البرلمان طبقا لأحكام الدستور واللائحة والتقاليد البرلمانية، فاضطر صاحبه إلى تعديله وتهذيبه حتى يصلح للظهور فى شكل استجواب يطرح على المجلس ، وهو بالتالى لم يكن يصلح لأن يرفع إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك تحت اسم عريضة ، لأنه فضلا عن كونه مليئا بالألفاظ النابية الجارحة التى لا يليق أن ترفع إلى مقام جلالة الملك، فانه قد انطوى على أمور مكذوبة أو مشوهة، وما كان يليق أن يرفع إلى جلالة الملك إلا الصادق من البيـانات ، والصحيح من المعلومات والسليم من كل تحريف وتزييف .

ولهذا كله يقرر المجلس القرارات الآتية :

أولا — يستنكر المجلس استنكارا شديدا المسلك الشائن الذى سلكه مكرم عبيد باشا، سواء أكان ذلك فى طريقة تسويده كتابه وتلفيق مافيه، أم فى طريقة نشره بدل تقديم استجواب مهذب إلى البرلمـان الذى هو الجهـة المختصة مادام الأمر بين نائب والوزارة ، وما دام النظام البرلمانى قائما فى البلاد، وما دامت المسئولية الوزارية الصحيحة قائمة على أساس من الدسـتور : ويعتبر المجلس أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثل للنائب منذ قامت فى البـلاد الحياة النيابية سنة ١٩٢٤ : ذلك لأن الواجب الأول على كل نائب ألا يتحرك فى الشؤون العامة إلا والصدق المطلق رائده، وخدمة المصلحة العامة وحدها قائده، فلا يستسلم للأحقاد تضله ، ولا لشهوة الانتقام تسيره، فيعتدى طائشا على الأبرياء ، ويلوث عابثا الأمناء ، شفاء للغل والحزازات الشخصية على حساب سمعة البلاد ، ومصلحتها العليا .

ثانيا — يستهجن المجلس التهمتين الطائشتين اللتين جعلهما مكرم باشا محور دعايته . وغاية القصد من استجوابه، وهما تهمة استغلال النفوذ، وتهمة

عدم نزاهة الحكم ، ومافرضه عليهما من جميع التهم الأخرى الواردة فى الاستجواب أو العريضة أو الكتاب الأسود .

ويقرر المجلس عدم صحة هذه التهم جميعها .

ثالثا — يعلن المجلس من جديد ثقته التامة بحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ، وحضرات أصحاب المعالى الوزراء ، هيئة وأفرادا .

كما يعلن المجلس أسفه الشديد لما نالهم على يدمكرم عبيد باشا من بغى ظالم وتجن أثيم : وهم خدام الشعب المخلصون ، والوطنيون الأمناء الصادقون .

الثقة بالوزارة :

الرئيس — أسفر أخذ الرأى بالمناداة بالاسم عن الثقة بالوزارة بإجماع ١٧٦ صوتا ، وهو عدد جميع الحاضرين ماعدا عشرة وزراء من النواب لم يعطوا أصواتهم .

(تصفيق) .

كلمة حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بعد إعلان الثقة بالوزارة

بجلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣

إخوانى المحترمين ، فى ختام كلمتى أمس قلت لكم : إن الأمر أمركم ، والحكم لكم ، فقولوا كلمتكم ، وعندما تقولونها يفرح المؤمنون بنصر الله ، ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم . (تصفيق حاد) .

قلتم الآن كلمتكم ، ونطقتم بالحق ، بل أنطقكم الله به ، فالله هو الحق ، ولا ينطقكم إلا بالحق ، لأن فى عنقكم أمانة لإخوانكم ، أمانة لبلادكم ، أمانة لأمتكم ، وعلى الخصوص فى هذه الظروف القاسية ، وتلك المحنة الشديدة .

نعم نطقتم بالحق ، فحق لنا أن نفرح ، ونحن المؤمنون بنصر الله ، هذا النصر المبين . نصر الحق على الباطل ، نصر الحق الوضاح على الباطل الفضاح .

نرجو الله سبحانه وتعالى — وقد أعجزنا عن شكركم — أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه خيرنا وخيركم ، وخير بلادنا على النهج الذى استنناه لأنفسنا ، نهج الحق . نهج الوضوح . نهج النور . نهج العمل لخدمة البلاد ، وخدمة الحرية ، وخدمة الديمقراطية الصحيحة لوجه الله دون سواه ، والسلام عليكم ورحمة الله .

(تصفيق حاد متصل)

اقتراح فصل

حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا نائب قنا

من عضوية المجلس

بجلسة ١٢/٧/١٩٤٣

الرئيس — حضرات النواب المحترمين : بعد أن صدر قرار ٢٣ مايو الماضى الذى فصل فى استجواب مكرم باشا وماتضمنه كتابة الأسود كان لزاما على مكتب المجلس أن ينظر فى أمره على ضوء هذا القرار فعقد ثلاث جلسات وتباحث فى القرار من جميع النواحى طبقا لروح الدستور وما تقتضيه صيانة الحياة النيابية من العبث ، والمحافظة على كرامة العضوية ، تلك الكرامة التى تأبى الإساءة الى سمعة البلاد ومصالحها العليا بسوء قصد و بغير وجه حق . وانتهى الأمر بالمكتب الى اتخاذ قرار باقتراح يقضى بفصل حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا نائب قنا من عضوية المجلس وها هو ذا القرار سيعرضه النائب المحترم الأستاذ عمر عمر وكيل المجلس على حضراتكم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — أتلو على حضراتكم نص الاقتراح الذى وضعه مكتب المجلس لتصدروا ما ترونه بشأنه وهو :

" بما أن المجلس قد سجل فى قراره الذى أصدره بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣ على حضرة النائب مكرم عبيد باشا أنه سلك مسلكا يتنافى مع الصدق والنزاهة والأمانة وصحة الحكم على الناس والأشياء ، والتجأ الى سلاح الاختلاق ومسخ الوقائع وتشويهها .

و بما أن المجلس قد قرر استنكاره الشديد لهذا المسلك الشائن واعتبر أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثل للنائب منذ قامت فى البلاد الحياة النيابية فى سنة ١٩٢٤ إذ استسلم للأحقاد وشهوة الانتقام واعتدى على سمعة الأبرياء على حساب سمعة البلاد ومصلحتها العليا .

وبما أنه كان منتظرا بعد هذا القرار أن يفكر مكرم عبيد باشا فى المعانى التى تستخلص منه وأهمها أن وجوده بالمجلس أصبح وضعا غير طبيعى لكنه لزم الصمت فوجب أن يتخذ المجلس قرارا فى هذا الشأن وأن يعرض مكتب المجلس عليه وجهة نظره فى الأمر .

وبما أن مكرم عبيد باشا لم يصبح بعد قرار ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣ جديرا بشرف النيابة عن الأمة ويتعين فصله من عضوية المجلس بالتطبيق للمادة (١١٢) من الدستور .

لذلك

يقترح المكتب على هيئة المجلس فصل نائب قنا مكرم عبيد باشا من عضويته" .

الرئيس — أسفر أخذ الرأى عن الموافقة على فصل سعادة مكرم عبيد باشا من عضوية المجلس بأغلبية ٢٠٨ أصوات ضد ١٧ صوتا .

وبما أن العدد الواجب توافره هو ثلاثة أرباع أعضاء المجلس أى ١٩٨ صوتا ، وقد زادت الأصوات عن هذا العدد ، فيقرر المجلس فصل حضرة نائب قنا مكرم عبيد باشا ويعلن خلو الدائرة .

(تصفيق حاد) .

ملحق رقم ١

ببيان أسماء حضرات النواب المحترمين الذين أخذت آراؤهم بالنداء بالاسم ووافقوا على الاقتراح المقدم بفصل حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا .

(١) النائب المحترم الأستاذ على كريم
(٢) « أحمد أبو الفتح بك
(٣) « ابراهيم تكلا بك
(٤) « محمد الفرنوانى بك
(٥) « محمد حسنين
(٦) « الدكتور رمزى جرجس
(٧) « محمد عباس المهدى باشا
(٨) معالى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق

(٩) النائب المحترم محمد رضوان بك
(١٠) « محمد سيف النصر
(١١) « أحمد عبد الواحد الوكيل
(١٢) « السيد أمين الصياد
(١٣) « الأستاذ عبد المنعم بركات
(١٤) « السيد عبد المجيد الرمالى
(١٥) « حسن مبروك بك
(١٦) معالى أحمد حمدى سيف النصر باشا
(١٧) النائب المحترم الأستاذ عبدالحميد السنوسى
(١٨) « حسن بكرى
(١٩) « الأستاذ فريد ابراهيم جرجس
(٢٠) « « على الحلوانى
(٢١) « شحاته متولى
(٢٢) « الأستاذ مصطفى كريم الطرابلسى
(٢٣) معالى عبد الفتاح الطويل باشا
(٢٤) النائب المحترم الأستاذ عزيز أنطون
(٢٥) « محمد سالم جبر
(٢٦) « الأستاذ محمد أحمد الغربى
(٢٧) « « على لبيب لهيطه
(٢٨) « حامد محمد الألفى
(٢٩) « الأستاذ سيد حسين أغا
(٣٠) « محمود الجمال بك
(٣١) « الاستاذ أحمد الحضرى
(٣٢) « الأستاذ ميخائيل غالى
(٣٣) « عباس منصور
(٣٤) « محمود حمزه بك
(٣٥) « مصطفى مصطفى بكير

(٣٦) النائب المحترم محمود فهمى جنديه بك
(٣٧) « عمر الشواربى
(٣٨) « الأستاذ ابراهيم بيومى
(٣٩) « عبد العزيز الزاهد
(٤٠) « الأستاذ الشيخ عبد العظيم عيد
(٤١) « الدكتور محمد سعيد شومان
(٤٢) « حسن مرعى بك
(٤٣) « أحمد محمد أباظه
(٤٤) « عبد الحليم الشمسى
(٤٥) « الأستاذ رياض المصرى
(٤٦) « الدكتور محمد مراد عبد القادر
(٤٧) « الدكتور عبد اللطيف الشوربجى
(٤٨) « الأستاذ محمد شعير
(٤٩) « محمد عبد الحق ابراهيم
(٥٠) « عبد المنعم مصطفى خليل
(٥١) « الأستاذ محمد فريد الطاروطى
(٥٢) « محمد ابراهيم الأعسر
(٥٣) « الأستاذ حسين محمود فهمى
(٥٤) « محمود نصير بك
(٥٥) « الأستاذ السيد معوض الباز
(٥٦) « على الشناوى بك .
(٥٧) « حسن نافع
(٥٨) معالى الأستاذ مصطفى نصرت
(٥٩) النائب المحترم الدكتور عبد الرحمن حموده
(٦٠) « حامد طلبه صقر
(٦١) « راغب فوده
(٦٢) « حسن السيد فوده

(٦٣) النائب المحترم اسماعيل رمزى باشا
(٦٤) « محمد رياض الإنربى
(٦٥) « الأستاذ محمد محمود عبد النبى
(٦٦) « محمد أحمد الجمل
(٦٧) « حسن أحمد كسيبه
(٦٨) « الأستاذ كامل يوسف صالح
(٦٩) « أحمد صالح الحديدى
(٧٠) « الأستاذ محمد طاهر عبد اللطيف
(٧١) « عبد المتعال شلبايه بك
(٧٢) « محمد حمدى النحال .
(٧٣) « ابراهيم خير الدين بك .
(٧٤) « الاستاذ عوض أحمد الجندى
(٧٥) « حسين عثمان الهروميل .
(٧٦) « محمود زكى القيعى .
(٧٧) « حسين فوزى البرادعى بك
(٧٨) « حسين طلعت بك .
(٧٩) « محمود الصاوى .
(٨٠) « عنتر المنشاوى
(٨١) « الأستاذ محمد صادق الشيشينى
(٨٢) رفعة مصطفى النحاس باشا
(٨٣) النائب المحترم عبد العزيز محمد البدراوى
(٨٤) « الأستاذ ابراهيم المكاوى
(٨٥) « فتح الله البرقوقى بك
(٨٦) معالى عثمان محرم باشا .
(٨٧) النائب المحترم محمد حسن أبو النصر
(٨٨) « الأستاذ عمر عمر
(٨٩) « مصطفى الزاهد العبد

(٩٠) معالى محمد فؤاد سراج الدين باشا
(٩١) النائب المحترم جميل سراج الدين بك
(٩٢) « الأستاذ أحمد أبو الفتوح
(٩٣) « على أبو الفتوح بك .
(٩٤) « اتربى أبو العز باشا .
(٩٥) « خليل الجزار بك .
(٩٦) « محمد حلمى سليم بك .
(٩٧) « الأستاذ عبد السلام يوسف
(٩٨) « سليم اسماعيل أبو العلا .
(٩٩) « الأستاذ أحمد رشدى الجزار
(١٠٠) « شاهين شاهين الجتروري
(١٠١) « الدكتور مصطفى أبو علم
(١٠٢) « الأستاذ محمود سليم زهران
(١٠٣) « « أبو العينين جعفر سالم
(١٠٤) « « محمود كمال أبو النصر
(١٠٥) « « محمد مصطفى موسى
(١٠٦) « « حسين شعير .
(١٠٧) « الأستاذ محمد احمد وهبه .
(١٠٨) النائب المحترم إبراهيم محمود الغنيمى .
(١٠٩) « محمود فرج ذكرى بك .
(١١٠) « محمود حمدى بك .
(١١١) « اللواء محمد فتوح باشا .
(١١٢) « عبد الله محمد بلال .
(١١٣) « محمد محمد فوده .
(١١٤) « محمود محمد الوكيل .
(١١٥) « محمد فتح الله اسماعيل .
(١١٦) « محمد الشافعى أبو وافيه .

(١١٧) النائب المحترم محمد طايل دبوس .
(١١٨) « محمود عوض القونى .
(١١٩) « محمد خليفه محمود بك .
(١٢٠) « عبد الحميد عبد الواحد الوكيل بك .
(١٢١) « حافظ الوكيل بك .
(١٢٢) « الأستاذ سعدالا نصارى .
(١٢٣) « أحمد محمد الوكيل بك .
(١٢٤) « الأستاذ عبد الله مخيون .
(١٢٥) « محمد ابراهيم نوار .
(١٢٦) « الدكتور محمد جميل .
(١٢٧) « عمر بركات .
(١٢٨) « عباس على الاسكندرانى.
(١٢٩) معالى الأستاذ محمود سليمان غنام .
(١٣٠) النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبده البرتقالى .
(١٣١) « عبد المجيد عبد الحق بك .
(١٣٢) « محمد دسوقى رشدان .
(١٣٣) « سيد احمد الفط .
(١٣٤) « فؤاد حسين .
(١٣٥) « أحمد محمد عويس .
(١٣٦) معالى أحمد نجيب الهلالى شا .
(١٣٧) النائب المحترم الأستاذ الشيخ محمود دياب .
(١٣٨) « محمد قرنى بك .
(١٣٩) « الاستاذ أمين حليفه أبوزيد .
(١٤٠) « محمد أمين الريدى .
(١٤١) « حسن نس .
(١٤٢) « محمود لطيف بك .

(١٤٣) النائب المحترم الدكتور عباس حلمى طلعت .
(١٤٤) « عبد الخالق زعزوع بك.
(١٤٥) « محمد تهامى معارك بك .
(١٤٦) « وزير بهنساوى .
(١٤٧) « حافظ ابراهيم سليمان
(١٤٨) « الاستاذ زايد مبروك زايد
(١٤٩) « « على نجيب
(١٥٠) « يحيى بهنس بك
(١٥١) « الأستاذ حسين عبد الرازق
(١٥٢) « محمد أمين أبوزيد طنطاوى بك
(١٥٣) « ابراهيم حمدى سيف النصر
(١٥٤) « مصطفى عبد الهوى معبد
(١٥٥) « عبد المولى عبد القادر اللحامى
(١٥٦) « الأستاذ رياض زيدان
(١٥٧) « « رياض حواس
(١٥٨) « « حسين شادى
(١٥٩) « عبد الحميد دكرورى بك
(١٦٠) « محمد محمد زكى عبد الرازق
(١٦١) « حسن أيوب بك
(١٦٢) « غريانى عبد الجواد غريانى
(١٦٣) « السيد حسن القاياتى
(١٦٤) « معوض جاد المولى بك
(١٦٥) « محمود عثمان حمزاوى
(١٦٦) « محمد توفيق الدروى بك
(١٦٧) « محمد الدمرداش تونى
(١٦٨) « محمد مصطفى عمر بك
(١٦٩) « أحمد قرشى بك

(١٧٠) النائب المحترم أمين شلقامى بك
(١٧١) « اميل ألكسان
(١٧٢) « عبد الرحمن الطرزى بك
(١٧٣) « الأستاذ محمد محمد قراعة
(١٧٤) « « أحمد عبد الكريم أبو شقه
(١٧٥) « الأستاذ على محمد جعفر
(١٧٦) « الأستاذ على عثمان حماد .
(١٧٧) « شاكر غزالى بك .
(١٧٨) « الأستاذ جميل فانوس .
(١٧٩) « شاكر محمد عبد العال بك .
(١٨٠) « حفنى أبو طالب مازن .
(١٨١) « عبد العزيز عيسى الدرمللى.
(١٨٢) « محمد أحمد أبو دومه بك .
(١٨٣) « الأستاذ الشيخ أحمد خليل أبو سديره .
(١٨٤) « سابا يسى بك .
(١٨٥) « حسين عوض الحويج .
(١٨٦) « بطرس حكيم .
(١٨٧) « عبد الحميد الشويخ .
(١٨٨) « محمود همام حمادى بك .
(١٨٩) « السيد أحمد حسين الشريف .
(١٩٠) « الأستاذ محمد كامل حسن الأسيوطى .
(١٩١) « محمد عبد الرحيم حمادى .
(١٩٢) « محمود سرور الشريف بك
(١٩٣) « محمد البارودى .
(١٩٤) « عبد العال رضوان الجبالى
(١٩٥) « عبد الحميد عبد الرحيم رضوان
(١٩٦) « عبد الحليم على سليم

(١٩٧) النائب المحترم همام خلف الله بك
(١٩٨) « أحمد عبد اللاه شاذلى
(١٩٩) « يس أحمد باشا
(٢٠٠) « محمد صالح بهجت
(٢٠١) « الأستاذ زكى علام
(٢٠٢) « طاهر خليل العمارى
(٢٠٣) « حسن العديسى بك
(٢٠٤) « أبو المجد الناظر بك
(٢٠٥) « حسيب عبادى حمدين
(٢٠٦) « نادى راشد بك
(٢٠٧) « الأستاذ سليمان عجيب
(٢٠٨) « سعادة عبد السلام فهمى جمعه باشا

وقد رفض الموافقة على هذا الاقتراح حضرات النواب المحترمين :

جلال حسين ، محمد عبد الرحمن نصير ، الأستاذ محمد فكرى أباظه ، الأستاذ الفريد قسيس ، الأستاذ السيد سليم ، الأستاذ مرقص بطرس ، عبد السلام الشاذلى باشا ، الأستاذ سعد اللبان ، الأستاذ محمد فريد زعلوك ، على على بسيونى ، الأستاذ محمد محمود جلال ، أبو الغيث الأعور ، مهنى القمص بك ، الأستاذ لبيب جريس ، الأستاذ محمد فؤاد أبو ستيت ، عبد الفتاح أبو سحلى بك ، جورج مكرم عبيد .

تم طبع هذه المناقشات بالمطبعة الأميرية ببولاق
فى ٨ من شهر رمضان سنة ١٣٦٢
(٨ من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٣) ٦

مدير المطبعة الأميرية

محمد بكرى

المطبعة الأميرية ٢٤٢٤-١٩٤٣-١٠٠٠٠

328.372:B35bA:c.1
عبيد ،مكرم
بيانات الحكومة وقرارات مجلسي البرل
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01015508

AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT